

المنهاج في شرح جمل الزجاجي

للإمام يحيى بن حمزة العلوي

٦٦٩ - ٧٤٩هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور هادي عبد الله ناجي

الجزء الثاني

مكتبة الرشد
ناشرون

الطبعة الاولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : بشارع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس ٤٥٧٣٣٨١
E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، تقاطع مخرج ٧ مع مخرج ٩
- الرياض : فرع الدائري الشرقي هاتف ٤٩٧١١٩٩ فاكس ٤٩٦١٥٩٩
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : مقابل ميدان الطائرة هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها: شارع الملك فيصل : هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٨٥٨٥٠١ /٠١ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٨٥٨٥٠٢ /٠١

الإهداء

إلى من لا يزال يشجعني على طلب العلم
مهما كانت التضحيات...
إلى الصابرة المحتسبة
«وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كما ربّياني صَغِيراً»

الاسراء ٢٤

إلى التي شدت من أزري في غربتي
إلى ربيع حياتي عبد الرحمن وأمة الله وعبد الرحيم
إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

هادي

هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب - جامعة بغداد - وقررت اللجنة منح الباحث درجة الدكتوراه اللغة العربية وآدابها، بتقدير امتياز تحت إشراف الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، وذلك عام ١٩٩٩م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

/٦٤ب/ وصلواته على محمد وآله وسلامه

قال صاحب الكتاب هدى الله سعيه :

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض ، وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ، ويكون في الخفض مفتوحًا . فالمنصرف نحو قولك : هذا زيدٌ ، ومحمدٌ ، وغلام رجلٍ . وغير المنصرف قولك : مررت بأحمدَ ، وإبراهيمَ ، وإسماعيلَ ، ورأيت أحمدَ ، وإبراهيمَ ، وإسماعيلَ ، وجاءني أحمد وإبراهيم وإسماعيل .

وما لا ينصرف ينقسم قسمين : [قسم] منه ما لا ينصرف[1] في معرفة ولا نكرة ، وقسم منه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة .

فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس :

منها : أَفْعَلَ ، إذا كان نعتًا ، نحو : أحمر ، وأصفر ، وأبيض ، وأشقر ، وأفضلَ [منك] وأكرمَ منكَ .

ومنها : فَعْلان ، الذي مؤنثه فَعْلى ، نحو : سكران ، وسكرى وغضبان ، وغضبى ، وعطشان ، وعطشى .

ومنها : ما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة ، فالمقصورة نحو : حبلى ، وسكرى ، وعطشى ، والممدودة نحو : بيضاء ، وشهباء ، وحمراء ، وأنبياء[2] ، وما أشبه ذلك .

ومنها : كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان ، أو ثلاثة أحرف ، أو حرف

---

(١) في الجمل ٢١٨ : قسم منه لا ينصرف .

(٢) في الأصل : ولبنآ ، والتصحيح من الجمل ٢١٩ .

مشدد، نحو: مساجد، ودراهم، ودنانير، وطواويس، ودَوابٌّ، وشَوابٌّ، إلا ما كان في آخره هاء التأنيث فإنه ينصرف في النكرة، نحو: فرازنةٍ، وصياقلةٍ، وجحاجحة، وملائكة، وما أشبه ذلك.

ومنها: المعدول في العدد نحو: مثنى، وثلاث، ورباع، وما أشبه ذلك. جميع هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، تقول: مررت برجلٍ أسودَ، وأحمرَ، وأشقرَ. إلى آخر ما ذكره في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن هذا الباب مشتمل على مسائل منتشرة، وشعب كثيرة، ونحن نذكر المهم منها، وما لم نذكره من ذلك فهو منقسم إلى: ما يكون فضلة يستغنى عنه فأغفلنا ذكره، وإلى مهم نحيل به إلى كتاب(المحصل)، والذي نذكره الآن يتحصل في تمهيد وثلاثة أقسام. أما التمهيد فنذكر فيه غير المنصرف، والوجه الذي لأجله ترك صرفه، ثم نذكر العلل المانعة من الصرف، ثم نذكر وجوب اشتراط التعدد في السببين، فهذه فوائد ثلاث نذكر ما يتعلق بكل واحد منها:

الفائدة الأولى: في ذكرها ماهية غير المنصرف.

اعلم أن غير المنصرف نعني به: ما اجتمع فيه سببان من أسبابٍ تسعة[١] أو تكرر واحد منها، فمتى كان الأمر فيه ما قلناه وجب ترك صرفه لما ذكرناه، لأن الأسماء منقسمة إلى ما تكون غير منصرفة، وهو ما ذكرناه، مما يجتمع فيه سببان، والى ما تكون منصرفة، وهو ما لم يكن فيه سببان. وقد وقع في كلام الزمخشري[٢]: أن المنصرف ما دخله الجر والتنوين، وغير المنصرف ما اجتمع فيه

---

(١) ينظر: المفصل ١/٤٣-٤٤، والكافية ٦٢، وشرح الوافية ١٢٥.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ١/٤٣: «والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كـ: زيدٍ، ورجلٍ، ويسمى المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل... ويسمى غير المنصرف... والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة».

سببان ، وهذا فاسد ، فإنه يلزم من هذا أن يكون قولنا : الزيدون ، والزيدان ، والرجل ، وغلامي ، لا تكون معدودة في المنصرف ، ولا في غير المنصرف ، لخروجها عن الاعتبار الذي ذكره/٦٥أ/ في المنصرف ، وغير المنصرف ، وإذا كان الأمر كما قلناه ، كانت معدودة في المنصرف على الاعتبار الذي ذكرناه .

وأما العلة التي لأجلها ترك صرف غير المنصرف : فالذي عول عليه الجماهير النحاة أن العلة التي لأجلها ترك صرف غير المنصرف عند الخليل ، ، وسيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، والمازني : أنه مشبه للفعل[٣] ، وتقرير تلك المشابهة هو : أن الفعل فرع على الاسم من وجهين :

أما أولًا : فلأن الاسم يستقل بنفسه ، والفعل غير مستقل بنفسه ، ولهذا فإن الاسم تارة يكون مفردًا ، وتارة يكون مركبًا ، والفعل لا يكون قط إلا مركبًا .

وأما ثانيًا : فلأن الفعل مأخوذ من المصدر ، ومشتق منه كما هو المذهب البصري . فلما كان الفعل فرعًا على الاسم من هذين الوجهين ، فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان من علل تسع كان مشبهًا للفعل ، فلهذا دخل فيه ما يدخل الفعل من الرفع ، والنصب ، وامتنع فيه يمتنع من الفعل وهو الجر والتنوين ، فهذه هي العلل التي عول جماهير النحاة من البصرية والكوفية عليها . فأما الخوارزمي[٤] فإنه رغب عن هذه الطريقة ، وعول على أن الاسم إذا كان غير منصرف فلا بد فيه من اجتماع علتين فيصير بهما مركبًا ، وإذا كان مركبًا منهما ثقل عليه تحمل الجر والتنوين ، فلا جرم امتنع دخولهما عليه من أجل الثقل . هذا ملخص ما عول عليه ، وما قاله النحاة أوقع ، وأكثر ملائمة للقواعد النحوية ، وأجرى على القوانين الإعرابية ، فلهذا كان أحق .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢-٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/٣٠٩ .

(٣) ينظر : ما ينصرف ٢ .

(٤) ينظر : التخمير ١/٢٠٩-٢١٠ .

الفائدة الثانية : في ذكر العلل المانعة من الصرف وبيان فرعيتها :

وجملتها تسع : العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والوصف ، والوزن ، والجمع ، والعدل ، والألف والنون الزائدتان[1] ، وقد جمعها ابن الحاجب في قوله : [2]

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريبُ

وهذه العلل كلها فروع على غيرها ، وبيان كونها فروعًا هو أن التعريف فرع على التنكير ، لأنه هو سابق عليه ، والعجمة فرع على العربية ، لأنها دخيلة في كلام العرب ومنقولة عليها . والتأنيث فرع على التذكير ، لأنه الأصل والسابق ، ولهذا كان المؤنث مفتقر إلى علامة . والزنة فرع على الموزون ، لأنه لائقٌ به . والجمع فرع على الواحد لأنه أصل له . والعدل فرع على المعدول عنه ، لأنه أصل له ، ومتفرع عليه . والألف والنون فرعان على ما كانا مزيدين عليه ، ولهذا فإنهما لا يأتيان إلا بعد تمام الكلمة واستكمالها . والصفة فرع للموصوف لأنها تابعة له ، وهو أصل لها . فإذا كانت فروعًا كما أوضحناه ، ووجد في الاسم منها علتان ، كان مشابها للفعل ، فلهذا كان غير منصرف .[3]

الفائدة الثالثة : في وجوب اشتراط التعدد في العلل في منع الصرف :

واعلم أنا نعني بوجوب اشتراط التعدد في العلل المانعة من الصرف هو : أنه لا بد من اجتماع سببين موجودين في الاسم ، أو ما يقوم مقامهما ، فالذي يكون فيه

---

(١) قال الجرجاني عن الألف والنون في المقتصد ٢/٩٦٥ : « فهذا ليس بسبب على انفراده في الحقيقة ، وإنما هو فرع على التأنيث ... فالأسباب على الحقيقة ثمانية ، وإنما جعلوها تسعة رغبة في التقريب » .

(٢) الكافية ٦٢ . وقد ذكر الأنباري البيتين في اسرار العربية ٣٠٧ ، ولهذا فنسبتها إلى ابن الحاجب خطأ .

(٣) ينظر : المقتصد ٢/٩٦٤-٩٧٥ ، والغرة المخفية ١/٢٠٦-٢٠٧ .

التعدد صريحًا هو أكثرها ، فإنها كلها واضحة كالتعريف والتأنيث ، أو العجمة والتعريف ، وغير ذلك من الأسباب التي هي صريحة[١] ، كما سنوضحه من بعدها هذا بمشيئة الله تعالى .

فأما السبب الذي يقوم مَقَام /٦٥ب/ سببين فإنما يكون في موضعين :[٢]

أحدهما : في حبلى ، وحمراء ، فإنه تأنيث لازم ، وإنما كان لازمًا لأن الكلمة مبنية عليها من أول وهلة ، بخلاف تاء التأنيث ، فإنها منفصلة عنها ، فلهذا كان التأنيث بالألف المقصورة والممدودة لازمًا يقوم مقام علتين من أجل لزومه .

وثانيهما : الجمع في نحو مساجد ، فإنه لازم ، وإنما كان لازمًا لأنه صيغة منتهى الجموع ، فلا يجوز جمعه ، فلهذا نزّل منزلة علتين من أجل ما ذكرناه من كونه غاية للجموع ، فلا يجوز جمعه ، أو كونه جمعًا ليس على مرتبة واحدة ، كما سنحقق الكلام فيه .

فحصل من مجموع ما ذكرناه : أنه لا بد من تعدد السببين ، إما حقيقة ، وهو أكثر العلل ، وإما حكمًا في هذين الموضعين اللذين[٣] قررناهما .

فأما السبب الواحد الذي عليه الجماهير علماء البصريين ، كالخليل ، وسيبويه[٤] ، والمازني ، وأبي سعيد السيرافي : انه غير مانع من الصرف[٥] ، بل لا بد من تعدد السببين كما ذكرناه ، وزعم الكسائي والفراء[٦] : أنه لا يشترط تعدد العلة في باب ما لا ينصرف ، بل السبب الواحد كاف في منع الصرف ، وإلى هذا ذهب

---

(١) ينظر : ما ينصرف ٢ ، والغرة المخفية ١/٢٠٦ ، والكافية ٦٢ .

(٢) ينظر : المقتصد ٢/٩٨٥ ، ١٠٢٥ ، والكافية ٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٧ .

(٣) في الأصل : الذي .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢/٤٩٢ (م ٧٠) .

(٥) ينظر : المفصل ١/٤٤ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢/٤٩٣ (م ٧٠) .

جماعة من البصريين كأبي الحسن الأخفس[١]، وأبي على الفارسي[٢]، وأبي القاسم بن برهان[٣]، وابن السراج[٤]، وابن الانباري[٥].

والمختار عندنا ما قاله البصريون لجريه على الأكثر والقياس المطرد، وما أورده أهل الكوفة محمول، إما على انه اسم لقبيلة كقوله[٦]:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عامِرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

وإما على الضرورة، في نحو قوله[٧]:

فَمَا كانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

واعلم أن ظاهر ما قاله ابن الأنباري، وحكاه عن أهل الكوفة: أنه يجوز ترك صرف المنصرف لغير علة، وهو فاسد، فإن أحدًا لا يذهب إليه، وإنما موضع الخلاف بين هؤلاء إنما هو في أنه: هل يجوز ترك الصرف لعلة واحدة؟ كما هو مذهب أهل الكوفة ومن قال بمقالتهم من البصريين؟ أو أنه لا بد من تعدد السببين حقيقة أو حكمًا كما هو مذهب الجلة من البصريين؟ فأما ترك صرف المنصرف لغير علة فلا وجه له.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٤٩٣/٢ (م. ٧)

(٢) ذكر في الايضاح ٥٨، ٣١: أن الاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه سببان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها فيه. ينظر: الإنصاف ٤٩٣/٢ (م٧٠).

(٣) عبد الواحد بن عبد العلي العبكري، ت ٤٥٦ هـ. (تأريخ بغداد ١٧/١١، وإنباه الرواة ٢١٣/٢-٢١٥). وقد جاء في الاصل: بن نزهان. ينظر: الإنصاف ٤٩٣/٢ (م٧٠).

(٤) قال ابن السراج في الاصول ٨٠/٢: «الأسباب التي تمنع الصرف تسعة، متى كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع من الصرف».

(٥) ينظر الإنصاف ٥١٤/٢ (م٧٠).

(٦) ذو الأصبع العدواني، ديوانه ٤٨، وهو من شواهد الانصاف ٥٠١/٢ (م٧٠)، وشرح المفصل ٦٨/١.

(٧) العباس بن مرداس، ديوانه ١١٢، وهو من شواهد الإنصاف ٤٩٩/٢ (م٧٠)، وشرح الكافية ٣٨/١، والتصريح ١١٩/٢.

هذا ما أردنا ذكره في تمهيد الباب ، ونذكر الآن هذه الأقسام الثلاثة بمعونة الله تعالى :

القسم الأول : في بيان ما لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة : [١]

وجملتها أجناس ستة ، وعدها أبو القاسم خمسة ، ووجهه هو : أنه ذكر الألف المقصورة والألف الممدودة قسمًا واحدًا ، ونحن نجعلها أجناسًا ستة ، وإنما بدأ بهذا القسم لأنه أوغل في مشابهة الفعل من حيث كان لا ينصرف معرفة ولا نكرة .

فأما قول أبي القاسم : إن المنصرف من الأسماء هو ما يدخله التنوين والخفض ، فهو فاسد ، فإنه كان يلزم أن يكون قولنا : غلامي ، والرجل ، والزيدون ، والزيدان ، غير منصرفة ، لأن التنوين لا يدخلها .

وقوله : ثانيًا : أن غير المنصرف هو : ما لا يدخله التنوين والخفض ، هو فاسد أيضًا ، فان هذا هو حكم غير المنصرف ، وليس ماهية له ، وإنما حقيقته ما ذكرناه أولًا ، فلا وجه لتكريره ، ونحن الآن نشرع ونفصل كل جنس من هذه الأجناس ، بمعونة الله :

الجنس الأول منها : الوصفية :

في نحو قولنا : أحمر ، وأصفر . واعلم أن الوصفيَّة ترد على أوجه ثلاثة :

أولها : أن تكون الوصفية متمكنة في الاسم بالأصالة ، وهذا كقولنا : هو اعلم ، وأجهل ، وأحمر ، وأشقر ، وغير ذلك من الأسماء التي هي أوصافٌ في الأصل ، فهذه لا تنصرف بحال /٦٦أ/.

وثانيها : أن تكون الوصفية أصلية ، ثم تعرض لها الغلبة في الاسمية ، وهذا كقولنا : أسود ، وأرقم للحية ، وأدهم للقيد ، فهذه لا محالة أوصافٌ في الأصل لكن

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣/٣١٩ ، والمقتصد ٢/٩٦٣ ، وشرح جمل الزجاجي٢/٢٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٥-١٤٥٣ .

عرض لها الغلبة في الاسمية، فلا يلتفت إلى غلبة الاسمية، ويجب ترك صرفها، قال سيبويه:[١] ولم تختلف العرب في ترك صرفها، لكونها أوصافًا في الأصل، فلهذا لم تضرها غلبة الاسمية في بعض الأحوال.

وثالثها: أن تكون اسمًا بالأصالة، لكن عرض لها الوصف في بعض استعمالاتها، وهذا كقولنا: أجدل للصقر، وأخيل للطائر، وهو الذي في جناحه لمعة تخالف لونه، وأفعى للحية، فهذه الأسماء مصروفه لا محالة[٢]، لأنها أسماء بالأصالة، فكانت كقولنا: نسوة أربع[٣]، وقد حكى سيبويه[٤] عن بعض العرب ترك صرفها، وهو قليل، والكثير المطرد هو الصرف، فإذا سميت رجلًا: بأحمر، فلا خلاف بين الأخفش وسيبويه أنه غير منصرف ولا خلاف بينهما أنه في الأصل قبل التسمية به غير منصرف أيضًا، فالأول ترك صرفه للعلمية والوزن كأحمد، وفي الثاني ترك صرفه للصفة والوزن، وإنما الخلاف بينهما إذا سمي به ثم نكر، فقال سيبويه[٥]: لا ينصرف لكونه قد رجع إلى أصله في الوصفية، وقال الأخفش[٦]: ينصرف، ولا ترجع الوصفية بحال. ويحكى عن أبي عثمان المازني[٧] أنه سأل الأخفش عن أحمر، إذا سمي به ثم نكر، فقال: أصرفه لأن الوصف قد ارتفع عنه فلا يعود، فقال له المازني، فما تصنع: بنسوة أربع، فقال: أصرفه لأن أصله أن يكون عددًا كأربعة وخمسةٍ، فقال له المازني: هلا فعلت مثل هذا في أحمد،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٥، والمقتضب ٣/٣٤٠، وما ينصرف ١١.

(٢) أجاز المبرد في المقتضب ٣/٣٣٩، الوجهين، وقال: والأجود انها منصرفة. وينظر: ما ينصرف ١٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/٣١٤-٣٤٢، وما ينصرف ١٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٣/٣١٢، والمقتصد ٢/١٠٢٧.

(٧) ينظر: مجالس العلماء ٧٠-٧١، والمقتصد ٢/٩٧٩-٩٨٠.

ورددته إلى أصله ، فلم يأت بمقنع[١]، فأما الشيخ عبد القاهر الجرجاني[٢] فقد قال : كلا القولين حسن جيد ، وأما أبو علي الفارسي[٣] فقد قال : ليس يخلو حال المسمى بهذا الاسم ، إما أن يكون معناه باقيًا فيه بعد التنكير أولًا ، فإن كان باقيًا فيه فالقول ما قال سيبويه ، وإن لم يكن باقيًا فالقول ما قاله الأخفش .

الجنس الثاني منها : فَعْلان :

في نحو : سكران ، وغضبان . وقد اختلف النحاة في عدم ترك الصرف لهذه الأسماء فالذي ذهب إليه علماء البصريين كالخليل وسيبويه[٤]، واختاره الزمخشري[٥] : انه إنما لم يصرف نحو : سكران ، وغضبان لمشابهة الألف والنون بألف التأنيث في نحو : حمراء ، وتلك المشابهة من اوجه ثلاثة[٦] :

أما أولًا : فلأنهما زيدا بعد تمام الكلمة في آخرها .

وأما ثانيًا : فلأن إحدى الزيادتين في كل واحد منهما حرف مدولين .

وأما ثالثًا : فلأنهما جميعًا يحذفان للترخيم .

فلهذه الوجوه كان ما اختص بهما غير منصرف ، مثل : حمراء ، وزعم الكسائي والفراء[٧] : أنه إنما لم ينصرف لما يرجع إليه في نفسه ، وهو ما اختص به من

---

(١) في الأصل : يمنع . وينظر : المقتصد ٢/ ٩٨٠ .

(٢) ينظر : المقتصد ٢/ ٩٨٠ .

(٣) قال الفارسي في الإيضاح ٣٠٣ : «ولو سميته بأحمر ثم نكرته لم تصرفه» . وينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ١٠ .

(٥) ينظر : المفصل ٢/ ٤٤ . وينظر أيضًا المقتضب ٣/ ٣٣٥ ، وما ينصرف ٣٥ ، والمقتصد ٢/ ٩٦٥ ، والغرة المخفية ١/ ٢١٥ .

(٦) ينظر : المقتصد ٢/ ٩٩٧-٩٩٨ ، وأسرار العربية ٣١١-٣١٢ .

(٧) ينظر : الغرة المخفية ١/ ٢١٥ .

الوصف، وزيادة الألف والنون، وهذا هو قول أبي علي الفارسي[(١)] صرح به في كتابه (الإيضاح)، وما أراه بعيدًا عن الصواب. ثم إذا كان الخلاف بين النحاة في وجوب صرف نحو: ندمان، وترك صرف سكران، فلا بد من اعتبار شرط، ثم اختلفوا فيه على قولين: فبعضهم قال: إنه لا بد من وجود: فعَلاء، وبعضهم قال: إنه لا بد من انتفاء: فعلانة، فإذن لا خلاف بينهم في ترك صرف: سكران، لوجود: فعلا، وانتفاء: فعلانة، ولا خلاف أيضًا في صرف: ندمان، لوجود: فعلانة، وانتفاء: فعلا، وإنما ثمرة الخلاف ظاهرة في نحو: رحمان، فمن اعتبر انتفاء: فعلانة، في ترك صرف: سكران، لم يصرفه لأنه قد انتفى عنه: فعلانة /٦٦ب/ فلا يقال فيه: رحمانه، ومن اعتبر في ترك صرف: سكران، وجود: فعلا، صرف: رحمان، فإنه لم يوجد فيه: رحما، بحال.[(٢)]

والمختار عندنا منع صرفه لأن باب: سكران، أكثر وأوسع من باب: ندمان، فلو قدرنا استواءهما في: رحمان، أعنى انتفاء: فعلانه، أو وجود: فعلاء، كان جعله من باب: سكران، أحق لكثرته، فإنه موجود في مواضع لا يمكن حصرها وضبطها، فلهذا كان الأولى منع صرفه حملا على الكثرة، فإنها مغلبة على الظن، فلهذا كان التعويل عليها.

الجنس الثالث: الجمع:

وقد اختلف النحاة في العلة التي لأجلها كان الجمع مانعًا من الصرف على مذهبين:[(٣)]

فالمذهب الأول: أنه إنما كان مانعًا من الصرف لأنه ليس في الآحاد على

---

(١) ينظر: الإيضاح ٣٠٥، ٣٠٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٣٥، والمقتصد ٢/٩٩٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٨-١٤٤١، وارتشاف الضرب ١/٤٢٨.

(٣) ينظر: ما ينصرف ٤٦.

مثاله، وهذا مذهب سيبويه[١]، واختاره الزمخشري[٢] وارتضاه الفارسي[٣]، والموصلي صاحب الغرة.[٤]

المذهب الثاني: إنه إنما منع من الصرف لأنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمع مرتين، إما تحقيقًا نحو: كلب، وأكلب، وأكالب، وإما تقديرًا نحو: مساجد، وهذا هو مذهب ابن الحاجب[٥] واختياره، وهو قوي لأن الأول يبطل بمثل قولنا: أفلس، فإنه جمع فليس على رتبة واحدة. وهكذا أفعلة نحو: أجربة ومع ذلك فإنه محكوم عليه بالصرف.[٦]

فإذا تمهدت هذه القاعدة، فاعلم أن هذا الجمع يأتي على أوجه ثلاثة:[٧]

الوجه الأول منها: أن يكون جمعًا حقيقيًا وهذا كل جمع ثالث حروفه ألف، بعد الألف حرفان نحو: مساجد، أو حرف مشدد من حرفين نحو: دوابّ، وشوابّ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو: قناديل، ودنانير، فمتى كان الأمر فيها كما قلناه، فإنه غير منصرف باتفاق، إلا إذا كان آخره تاء التأنيث في نحو: فرزانة، وصياقلة، وقماقمة، فإنه يكون منصرفًا لا محالة، وإنما كان منصرفًا ها هنا لأنه بهذه التاء قد أشبه المفرد في نحو: رباعية، وكراهية.[٨]

الوجه الثاني: أن يكون جمعًا مقدرًا، وهذا كقولك حضاجر، علم للضبع،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٥-١٦.

(٢) ينظر: المفصل ١/٤٤.

(٣) ينظر: الايضاح.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ١/٢١٤.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٦.

(٦) رد ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/٢١٧-٢١٨، المذهبين وقال: «والصحيح أن تقول: سمى جمعًا لا نظير له في الآحاد لأنه ليس في الآحاد على وزنه، ولا يجمع».

(٧) ينظر: ما ينصرف ٤٦-٤٨، والمقتصد ٢/١٠٢٥-١٠٣٠، والمفصل ١/٤٤.

(٨) جاء في حاشية الاصل قوله: ويشترط أن يكون أول الجمع مفتوح لئلا يرد نحو: علابط.

فإنه جمع لحضجر في التقدير، وإنما سميت بذلك لكبر بطنها، فلما كان في التقدير كأنه جمع لحضجر وجب ترك صرفه. وهكذا قولنا: سراويل، وفيه خلاف بين النحاة فمنهم من قال: إنه اسم أعجمي غير منصرف، وهذا هو مذهب سيبويه[١]، يجوز تذكيره وتأنيثه. ومنهم من قال: انه عربي جمع لسراولة، وهو غير منصرف [٢].

ومنهم من قال: إنه اسم أعجمي منصرف.[٣] ومنهم من قال: إنه عربي منصرف أيضًا(٤). والمختار أنه غير منصرف ويكون: إما أعجميًا، كما قال سيبويه، وإما عربيًا جمع لسراولة.

الوجه الثالث: أن يكون معتلًا في نحو: جوارٍ، وغواشٍ، وليس يخلو حاله أما أن يكون منصوبا، أو مرفوعًا، أو مجرورًا. فأما إذا كان منصوبًا فلا خلاف بين النحاة في كونه غير منصرف، لأنه قد تم آخره وكمل، فصار نحو: مساجد، على الشرط المعتبر في الجمع في منع الصرف. وإن كان مرفوعًا، أو مجرورًا فقد اختلف فيه على قولين:[٤]

أحدهما: أنه غير منصرف، وأن هذا التنوين فيه تنوين عوض، والأصل فيه: جواريُ، فثقلت الضمة على الياء فحذفت هذه الضمة، وعوضنا عن حذفها هذا التنوين فهو تنوين عوض عن إعلال كما ترى، وهذا هو مذهب سيبويه.[٥]

وثانيهما: أن الأصل فيه: جواري، بالتنوين، لأن أصل الأسماء الصرف،

---

(١) ينظر: الكتاب ١٦/٢. وينظر أيضًا: المقتضب ٣٢٦/٣، وما ينصرف ٤٦.

(٢) ينظر: المفصل ٤٤/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/١.

(٤) ينظر: المقتصد ١٠٢٩/٢-١٠٣٠، والمفصل ٤٤/١، والايضاح في شرح المفصل ١٤٠/١-١٤٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٧/٢.

والإعلال إنما يكون قبل النظر في منع الصرف ، فثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا جميعًا ثم عوض عن حذفهما تنوين العوض ، ثم التقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء/٦٧أ/ الساكنين ، فلما أن حذفت الياء انحرفت الصيغة المعتبرة في الجمع المانعة من الصرف فانصرف ، فلما حكمنا عليه بكونه منصرفًا ، وجب إدخال التنوين علمًا للصرف فلما دخل زال تنوين العوض ، وكان أحق بالزوال ، لأن تنوين التمكين أخص منه لكونه دالًا على المكانة وعلمًا للصرف أيضًا .

والمختار ما قال سيبويه ، لأن لام الكلمة في نية الحصول بدليل الكسرة على الياء ، فهذا التنوين للعوض لكونه غير منصرف .

الجنس الرابع : العدل :

وهو على نوعين حقيقي وتقديري ، فأما التقديري فسيأتي ذكره في القسم الثاني ، والذي نذكره الآن إنما هو الحقيقي ، وإنما كان حقيقيًا لأن عدليته متحققة بالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، وهو يأتي على اوجه ثلاثة[1] :

أولها : أن يكون عدلًا في الأعداد وفيه لغتان :

أحدهما : وهي الكثيرة المطردة : ثلاث ، ورباع .

وثانيهما : مثلث ، ومثنى ، وهو مسموع إلى رباع ، وهل يتجاوز العدل إلى عشار؟ أو يكون مقصورًا على السماع؟ فيه خلاف ، فقال قوم : يتجاوز به إلى عشار ، وقال آخرون : يقصر على رباع ، لأنه هو المسموع[2] . والمختار أنه مقصور على السماع لأنه على مخالفة القياس ، فلا وجه لتعديد فيه ، وهو اختبار ابن الحاجب[3] . وإنما كان هذا العدل محققًا لأنك إذا قلت : جاء القوم : ثلاث ،

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٢١٠-٢١١ وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٥-١٤٥٠ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/٣٨٠ ، وما ينصرف ٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢١٩-٢٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٨ .

(٣) ينظر : شرح الوافية ١٣٩ ، والايضاح في شرح المفصل ١/١٣٢-١٣٤ .

ورباع ، فالمقصود به جاءوا ثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، فلما كان قولنا : ثلاث ، ورباع ، في معنى المكرر دل على أنه معدول عنه على جهة الاختصار ، وحذرًا من التكرار .(١) ثم اختلفوا في كيفية عدله ، فقال قوم : إنه معدول من جهة لفظه لا غير ، وقال آخرون : إنه معدول من جهة لفظه ومعناه(٢) . والمختار أنه معدول من لفظه من ثلاثة إلى ثلاث ، ومن جهة معناه وهو أنه دال على التكرير من غير أن تلفظ بالتكرير ، فلهذا كان العدل في لفظه ومعناه . وإنما لم يكن منصرفًا للعدل والصفة ، هذا هو مذهب سيبويه(٣) ، وعليه الجماهير من البصريين ، وقال قوم إنما منع من الصرف من أجل تكرير العدل فيه من جهة لفظه ومعناه ، كما قررناه .

وثانيها : أُخَر : وإنما كان عدلًا محققًا ، لأن الأُخَر هو جمع الأُخْرَى ، وقياسه أن يكون معرفًا باللام ، أو يكون مضافًا ، ولا يخرج الاستعمال عن أحد هذين الوجهين أصلًا ، فكان يقال : الأُخرى ، وآخرهن ، فلما ورد على مخالفه ما يجب له من جهة القياس دل على ما ذكرناه من كونه معدولًا ، إما عن اللام ، وإما عن الإضافة ، كما حققناه(٤) .

وثالثها : جُمَعْ(٥) : وإنما كان عدله محققًا لأن قولنا : جُمَعْ مفردة جمعاء ، من باب الاسم دون الصفة ، وقياس فعلا من الاسم : أن يأتي على فعالاء ، نحو : صحاراء ، فلما ورد مجموعًا على فُعَلْ ، عرفنا أنه قد عدل به عن قياسه في الجمع ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٨٠-٣٨١ ، وما ينصرف ٤٤ .

(٢) ينظر : المقتصد ٢/ ١٠٠٧ ، ١٠١٠ ، وشرح الوافية ١٣٩-١٤٠ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٢٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/ ١٤-١٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ١٤ -١٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٧٦-٣٧٧ ، وما ينصرف ٤٠-٤١ .

(٥) ذكر سيبويه في الكتاب ٢/ ١٤ : أن جُمَع منصرف في النكرة ، أي أنه يدخل في القسم الثاني من تقسيمات الشارح وليس في هذا القسم حيث أورده الشارح . وينظر : ما ينصرف ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٤ .

فلهذا حكمنا عليه بكونه معدولًا . وزعم ابن بابشاذ[١] أن قولنا : جُمَع : معدول عن : جُمْع[٢] ، وهذا فاسد ، فإنّ : فعل ، ساكن الحشو ، إنما يكون جمعًا : لفعلاء ، في الصفة نحو : حمراء ، حمر . ولولا خشية طول الكتاب ، وتباعد أطرافه ، وانبساط حواشيه ، لأوردنا زلاته التي عثر فيها ، في شرحه لهذا الكتاب ، وإن نفس الله لنا في المهلة ، وساعدنا الأجل ، ذكرنا عليه كلامًا شافيًا ، وأودعنا الشاذ عن فهم ابن بابشاذ ، فالنية صادقة في ذلك بتوفيق الله ومعونته .

الجنس الخامس والسادس : الألف المقصورة :[٣]

إما في الاسم كقوله : أَجَلَى لموضع ، وبردى النهر ، وإما معنى كقولك : /٦٧ب/ دعوى ورعوى ، ونجوى ، فهذه كلها مصادر للدعاء ، والرعاية ، والمناجاة ، وإما صفة كقولك : حبلى وخنثى ، وهو الملتبس حاله ، هل يكون ذكرًا أو أنثى ، وربى ، وهي قريبة العهد بالنتاج من البهائم ، هذا كله في الألف المقصورة .

والألف الممدودة إما في الاسم كقولك : البيداء ، والصحراء ، وإما في المعنى كقولك : الضراء ، والسراء ، وإما في الجمع كقولك : الظرفاء ، والحلفاء ، والأشياء ، وإما في الصفة كقولك : بيضاء ، وحمراء ، وسوداء .

فهذه كلها غير منصرفة ، للتأنيث ولزوم التأنيث[٤] كما قررنا من قبل ، فلما بنيت الكلمة على هاتين الألفين من أول وهلة بحيث لا يكونان منفصلين عنها بحال كانا بمنزلة تأنيث ثان .

---

(١) لم أهتدى إليه في شرح الجمل وقد تحدث عن العدل في : ق ٢٢١ .

(٢) نسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ هذا الرأي إلى الأخفش والسيرافي .

(٣) ينظر : الكتاب ٩/٢-١٠ ، وما ينصرف ٢٧ ، ٣٢ ، والأصول ٨٣/٢-٨٤ ، وشرح الكافية الشافعية ١٤٣٥/٣-١٤٣٨ .

(٤) قال ابن السراج في الأصول ٨٣/٢-٨٤ : « فإن قال قائل فما العلتان اللتان أوجبتا ترك صرف بشرى ، وإنما فيه ألف للتأنيث فقط ؟ قيل : هذه التي تدخلها الألف يبنى الاسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير ، فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر » .

فهذه جملة ما أورده أبو القاسم فيما لا يكون منصرفًا في معرفة ولا في النكرة كما لخصناه، وبالله التوفيق.

القسم الثاني: في بيان ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة:

وهذا القسم فيه أجناس ستة[١] نذكرها ونُردفها بما سبق، وإنما كانت منصرفة في النكرة، لأن إحدى علتيها التعريف، فإذا زال بالتنكير لا جرم وجب صرفها[٢]ونحن نفصلها واحدًا [واحدًا] بمعونة الله تعالى.

فنقول: أجمع رأي أهل التحقيق من أئمة الأدب: أن التعريف المعتبر في منع الصرف مقصور على العلمية لا غير، وقالوا: إنها متميزة عن سائر المعارف، ومنعوا أن يكون غيرها مؤثرًا في منع الصرف فما يكون أحب احدابنيا[٣] من التعريف لأمرين:

أما أولًا: فلأن بقية المعارف غير العلمية إما مبنية كالمضمرات، والمبهمات، والموصولات وهذه لا مدخل لها هنا، لأن منع الصرف فرع على كونه معربًا، وإما معرفة كالمعرف باللام والإضافة، وهو محكوم عليهما بالصرف، فكيف يقال بأنهما سببان في منعه؟.

وأما ثانيًا: فلأن غلبة منع الصرف لا بد من اعتبار كونها فرعًا، وهذا إنما يتحقق في العلمية وحدها، فإن ما عداها، إما أن لا يعقل فرعيته كالمضمر والمبهم، وإما أن تعقل فرعيته مع تغيير يلحق الاسم كالمعرف باللام والإضافة، والعلمية فرعيتها معلومة من غير تغيير يلحق الاسم، فلهذا كانت مشترطة في منع الصرف من بين سائر المعارف، ويخرج عن هذه القاعدة قول من زعم: أن العلة في

---

(١) جعلها ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٥-١٤٩٨، سبعة، والسابع ما تلحقه ألف الإلحاق المقصورة والممدودة نحو: عَلْقى، وعِلْبَاء.

(٢) ينظر: المقتصد ٢/٩٧٣.

(٣) كذا في الأصل ولم يتوجه لي معناها.

منع صرف : أجمع ، هو التعريف والوزن ، وفي منع صرف : جُمَع ، هو التعريف والعدل[١] ، فهذا التعريف عنده ليس من العلمية في شيء ، فلا بد من اعتبار نوع آخر من التعريف ، وهو : أنهما في معنى الإضافة ، وهكذا يحكى عن الخليل بن أحمد[٢] فإنه قال : إن أجمع وجمع معرفتان لأنهما في معنى كلهم . فأما من قال : إن العلمية في منع صرف : أجمع ، إنما هو الوصف والوزن ، وفي : جمع ، إنما هو الوصف والعدل فإنه لا يفتقر إلى اعتبار نوع آخر من التعريف ، لأن العلمية كافية من غير حاجة إلى تقدير غيرها بحال ، وهذا هو المختار لأن المحوج إلى اعتبار غيرها هو ألفاظ التأكيد ، وقد قررنا تمشيتها على وجه لا يخالف هذه القاعدة ، بل تكون العلمية هي المعتبرة في جميع ما تشترط فيه التعريف في سائر الأجناس التي تنصرف دون غيرها من سائر المعارف ، وهذا هو المطلوب ، فلنذكر كل جنس من هذه الأجناس المشروطة بالعلمية ، ونظهر أحكامها بمعونة الله تعالى .

الجنس الأول منها : العجمة : وهي مشروطة بالعلمية بحيث لا يكون سببًا في منع الصرف إلا معها[٣] ، وإنما يكون سببًا باعتبار شروط ثلاثة :[٤]

أولها : أن تكون العلمية في أصلها ينقلان معًا كقولك : إبراهيم ، وإسماعيل ، فإن العلمية في هذين الاسمين لم تفارق العجمية بحال ، بل هما تؤمان نقلا جميعًا بخلاف ما لو سميت /٦٨أ/ رجلًا : با طريفل ، وإستبرق ، فإنه يكون مصروفًا بكل حال لما لم تضامه العلمية في أصله .

وثانيها : أن يكون الأعجمي زائدًا على الثلاثة في نحو قولك : إسرائيل ، وفيروز .

---

(١) ينظر : التبصرة ٢/٥٦١ ، وارتشاف الضرب ١/٤٢٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٤ .

(٣) ينظر : ما ينصرف ٤٥ ، والمقتصد ٢/١٠٣٢ ، والغرة المخفية ١/٢١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٤٣٨-٤٣٩ ، وحاشية الصبان ٣/٢٥٦ .

وثالثها : أن يكون متحرك الأوسط ، لأن الحركة ها هنا قائمة مقام الحرف الرابع ، فلهذا لم يصرفوا نحو : شَتَرَ ، لما كان متحركًا وسطه ، فأما إذا كان ساكن الوسط فإنه يكون مصروفًا بكل حال ، وهذا كقولنا : نوح ، ولوط ، فإنهما لا محالة مصروفان ، ولم يسمع ترك صرفهما ، وظاهر كلام الزمخشري(١) في مفصله التسوية بين نوح ولوط ، وبين قولنا : هند ، وحمل ، في جواز الصرف وتركه ، وهذا فاسد ، فإنه لم يؤثر عن أحد ترك صرف : نوح ، ولوط أصلًا ، وما ذاك إلا أن الزيادة على الثلاثة أو تحرك الوسط فيه شرط في منع الصرف ، بخلاف التأنيث ، فإنه ورد فيه اللغتان كما سنوضح القول فيه .(٢)

الجنس الثاني : الوزن : وقد يكون مؤثرًا مع العلمية كقولنا : يزيد ، ويشكر ، وتارة يكون مؤثرًا مع الصفة كقولك : أصفر ، وأحمر .

واعلم أن النحاة مختلفون في الوزن الذي يكون معتبرًا في منع الصرف على مذاهب ثلاثة (٣) :

أولها : أن المعتبر هو وزن الفعل مطلقًا سواء كان خاصًا ، أو غير خاص ، وهذا شيء يحكى عن عيسى بن عمر (٤) .

وثانيها : أن المعتبر من ذلك هو ما كان خاصًا بالفعل كقولنا : شمر ، وضرب ، أو يكون غالبًا كقولنا : يزيد ، ويشكر ، وأحمد ، فإن هذه الصيغة غالبة في الأفعال ،

---

(١) ينظر : المفصل ٤٧/١ .

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ١٩/٢ : أن نوح وهود ولوط تنصرف على كل حال لخفتها . وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣ : «ومن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا : السيرافي ، وابن برهان ، وابن خروف ، ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفًا . ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزًا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة» .

(٣) ينظر : المقتصد ٩٧٥/٢-٩٧٨ ، والغرة المخفية ٢٠٩/١-٢١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٩/١-١٣١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٤٦٧/٣ .

فأما ما لا يخص، ولا يكون غالبًا في الأفعال، فأنه غير معتبر في منع الصرف بحال: كقتل، وضرب، فإنه على مثال: فرس، فلا يكون مؤثرًا أصلًا، وهذا هو مذهب كثير من النحاة منهم الزمخشري(١)، والموصلي(٢)، والمغربي صاحب الدرة.(٣)

وثالثها: أن المعتبر من ذلك هو الوزن الذي يكون خاصًا في الأفعال لا يوجد فيها، وهذا كقولنا: شمَّر، فإنه على مثال: فعَّل، وضرِّب، على مثال: فَعِّل، فإن هذا أو ما شاكله يكون معتبرًا في منع الصرف، لكونه خاصًا، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل في نحو قولنا: يزيد، ويشكر، وأحمد، وغير ذلك من الأوزان التي أولها هذه الزيادة فإن هذه الزنة التي ذكرناها تكون مانعة للصرف حيث وقعت، وهذا هو مذهب ابن الحاجب(٤)، ولا بد من اعتبار كونه غير قابل للتاء، أعني ما في أوله زيادة، كزيادة الفعل، لأنا لو لم نعتبر هذا لا نتقض بقولنا: جَمَلٌ يَعْمَلٌ، وناقة يعملة، وهكذا قولنا: أرملة، لأنه إذا كانت هذه التاء متصلة به أبعدته عن شبه الفعل، لأن هذه التاء لا تكون علامة لتأنيث فاعل الفعل في مثل هذه الزنة، وإنما تكون علامة له في الفعل الماضي لا غير، فأما ما في أوله زيادة كزيادة الفعل فلا، فلهذا كانت هذه الزنة مشروطة في منع الصرف بعدم قبول التاء، كما قررناه والله أعلم.

فأما ما كان من الأفعال على مثال أبنية الأسماء فإنه غير مانع للصرف بحال، وهذا كقولنا: شدَّ، ومدَّ، فإنه غير مانع لأنه على مثال: فَعَلَ، وشغلَ، وهكذا

---

(١) ينظر: المفصل ١/٤٤.

(٢) ينظر: الغرة المخفية ١/٢٠٩-٢١٠.

(٣) يقصد بها: الدرة الألفية، التي يقول فيها:

وأحمدٍ وتغلبٍ ويشكرا والوزنُ والوصفُ كمثلِ أَحمرا

ينظر الغرة المخفية ١/٢٠٩، والفصول الخمسون ١٥٧.

(٤) ينظر: شرح الوافية ١٥٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٩.

قولنا: قيل، وبيع، فانه على مثال: قيل، وديك، وهكذا القول فيما شاكله.[١]

الجنس الثالث: التأنيث بالتاء: وهو مشروط في تأثيره في منع الصرف بالعلمية، فلا يكون مؤثرًا مع غيرها بحال، فنقول: أما المؤنث بالألف المقصورة والممدودة، فقد ذكرناه فلا مطمع في إعادته، والذي نريد ذكره ها هنا إنما هو المؤنث بالتاء لا غير، ثم هو على نوعين: لفظي، ومعنوي:[٢]

فأما اللفظي فهو كقولنا: حمزة وطلحة، وهو على انه حال كونه مؤثرًا في منع الصرف بشرط حصول العلمية معه سواء كان ثلاثيًا، أو زائدًا على الثلاثة/٦٨ب/، أو ناقصًا عنها، فانه لا يشترط فيه إذا كان لفظًا بالتاء إلا العلمية لا غير.

وأما المعنوي فلا بد فيه من اعتبار العلمية واشتراطها كاللفظي، ولا بد من اعتبار شرط آخر فيه أيضًا، وهو أن يكون زائدًا على الثلاثة[٣]، كقولك: زينب، وسعاد، أو يكون ثلاثيًا متحرك الوسط، كقولك: سقر، وقدم، فإنه إذا كان بهذه الصفة فإنه يكون ممنوعًا من الصرف. فأما إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط، كقولنا: هند، وجُمْلَ، ففيه لغتان للعرب:[٤]

أحدهما: صرفه لمقابلة السكون أحد السببين، فلهذا كان محكومًا عليه بالصرف.

وثانيهما: أن يكون غير منصرف لأجل حصول السببين واستكمالهما من غير نظر إلى مزيد الخفة مع كمال السببين.

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/٣٢٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٤٨، وما ينصرف ٣٨، والمقتصد ٢/٩٨٨-٩٩٣، والغرة المخفية ١/٢١٢-٢١٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٨٦-١٤٩١.

(٣) زاد البطليوسي في إصلاح الخلل ٢٧٤-٢٧٥، شرطًا آخر وهو قوله: «وليس أصله التذكير، وتأنيثه حقيقي».

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٢٢، والمقتضب ٣/٣٥٠، وما ينصرف ٤٩-٥١، والمقتصد ٢/٩٩٣-٩٩٥.

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

لـم تَـتَـلَـفَّـعْ بِـفَـضْـلِ مِـئْـزَرِهـا دَعْدٌ ولـم تَسْقَ دعدُ في العُلْبِ

فهو لجرير بن الخطفى[1] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منها .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والتلفع : هو الاشتمال بالثوب ، والعلب : اقداح من جلود الإبل تستعمل للحلب ، ويشرب فيها أيضًا ، وقوله : تُسقَ في العلب : الجار والمجرور في موضع نصب على الحال ، لأن المعنى فيه : ولم تسق دعد اللبن كائنًا في العلب . ومن رواه بالباء ورواه أيضًا تغذ ، فلا موضع للباء من الإعراب ، لأنها متعلقة بموجود وهو قوله : تغذ ، والباء في قوله : بفضل مئزرها : متعلقة بتتلفع ، وقوله : ولم تسق دعد في العلب : يجوز أن يكون جملة فعلية سلبية في موضع نصب على الحال ، كأنه قال : لم تتلفع غير مسقية في العلب ، كما تقول : جاء زيد ، ولم يضحك ، وغرضه : أن دعدًا لم تكن من البدو ، فيكون دأبها التلفع بالمآزر ، والشرب في العلب ، وإنما هي من الحضريات اللواتي نشأت في النعمة ، وعشن في أهنأ عيش وأرغده[2] .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز استعمال اللغتين في المؤنث الساكن الحشو ، ولهذا صرف الأول من أجل الخفة ، ومنع الثاني ادعاء على الشيئين حكمهما في منع الصرف .

وقد أورد أبو القاسم في آخر باب المؤنث مسائل نذكرها ونوضحها وجملتها خمس[3] :

الأولى : أنك إذا سميت رجلًا ، أو امرأة : بأرطى ، وعلقى ، ومعزى ، فإنك لا

---

(١) ملحق ديوانه ٢/١٠٢١ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٢ ، وما ينصرف٥٠ ، والمفصل ١/٤٨ ، والرواية فيها : ولم تغذ .

(٢) ينظر : الحلل ٢٩٥-٢٩٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٤٨٦-١٤٩٣ .

تصرفه في المعرفة ، وتصرفه في النكرة لأن هذه الألف ، وإن كانت للإلحاق ، فإنها مشبهة لألف التأنيث المقصورة في : سكرى ، وذكرى ، بخلاف قولنا : قوباء ، وعلباء ، وحرباء ، فإنك تصرفه إذا سميت به مذكرًا ، ولا تشبهه بألف التأنيث الممدودة بحال ، هكذا قال النحاة . والتفرقة بينهما ظاهرة ، وهو أن الألف المقصورة هي الأصل ، فلهذا جاز فيها ما لا يجوز في غيرها من الألف الممدودة ، وإنما وجب صرفه عند التنكير ، لأن المشابهة يقوى حكمها عند كونه معرفة من جهة أن إلحاقه إنما كان في حال تنكيره ، فمن أجل ذلك وجب صرفه إذا كان نكرة فافترقا . وحاصله : أنه إذا كان علمًا امتنع دخول التاء ، كما يمتنع دخول التاء على ما شبه به ، وهو : حبلى ، فمن أجل ذلك قَوَّى أمره المشابهة بالعلمية على هذا التلخيص(١) .

الثانية : كل أسم كان مؤنثًا بالأصالة ثم وضعته على مذكر فإنك لا تصرفه ، وهذا كقولنا : عناق ، وعقرب ، وسعاد ، وزينب ، فإن هذه الأسماء كلها مؤنثة في الأصل ، فلهذا لم تصرفها ، فإن كان مذكرًا في الأصل لم تصرفه في المؤنث ، وصرفته في المذكر نحو قولنا : سحاب ، وكتاب ، لأنه إذا كان مذكرًا في الأصل لم يكن التأنيث فيه إلا عارضًا ، فلهذا لم ينصرف في المؤنث ، وكان منصرفًا في المذكر(٢) .

الثالثة : أجمع المحققون من النحاة على أنك إذا سميت امرأة باسم مذكر من الخفيف ساكن الحشو ، كزيد ، وعمرو ، وفضل ، فإنك لا تصرفه بحال ، لكونه منقولًا من الأخف إلى الأثقل ، فلهذا لم يكن منصرفًا ، إلا عيسى بن عمر(٣) فإنه ذهب إلى كونه منصرفًا إذ ليس فيه إلا تأنيث معنوي /٦٩أ/ وقد قابل السكون أحد

---

(١) ينظر : الكتاب ٩/٢ ، ١٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٨/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٩/٢-٢١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٣/٢ ، والمقتضب ٣٥٢/٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٩/٢ .

السببين، فلهذا كان منصرفًا، وكلا المذهبين لا غبار عليه، فكلام النحاة أدق وأرق، وكلام عيسى بن عمر أصدق وأحق.

الرابعة: أنك إذا سميت رجلًا بنحو: حائض، وطالق، فإنك تصرفه بكل حال، لأن هذه الصفة، وإن كانت لا تجري إلا على المؤنث، لكن التأنيث فيها عارض، والتذكير فيها بالأصالة، فلهذا كان منصرفًا، وهكذا لو سميت رجلًا بكراع فإنه وإن كان مؤنثًا لكن استعمال التذكير فيه أكثر، فلهذا كان منصرفًا، لما ذكرناه[١].

الخامسة: إذا سميت رجلًا بنحو: نساء، وإماء، وغير ذلك من الجموع المؤنثة فإنك تصرفه بكل حال، لأن التأنيث فيه عارض لأجل الجمعية، ولبس أصلًا، فلهذا لم يكن فيه إلا الصرف، فأما تسمية المؤنث بجميع ما ذكرناه، فإنه يكون غير منصرفٍ إلا ما ذكرناه من احتمال اللغتين في: هِنْد، وجُمْل، عند أكثر النحاة كما قدمناه: فأما أبو إسحاق الزجاج[٢] فإنه عزم فيه على ترك الصرف مطلقًا، من غير نظر إلى ما يحصل فيه من الخفة بسكون حشوه[٣].

الجنس الرابع: التركيب: واعلم أن التركيب في كلام العرب يكون جاريًا على أربعة أوجه[٤]:

أولها: تركيب الإضافة نحو: غلام زيد.

وثانيها: تركيب الإسناد كقولك: زيد قائم، وعمرو منطلق.

وثالثها: ما بني جزآه، كقولك: خمسة عشر، وثلاث عشرة، فهذه التراكيب كلها لا تجري في باب ترك الصرف أصلًا.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠، وإصلاح الخلل ٢٧٥.

(٢) ينظر: ما ينصرف ٤٩.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ٢٧٥.

(٤) ينظر: المقتصد ٢/ ١٠٤١، وشرح الوافية ١٥٣، والايضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٥.

ورابعها : بناء الأول دون الثاني ، وهذا هو الجاري في ترك الصرف كقولك : معد يكرب ، في اسم رجل ، ولك فيها لغات : بناء الأول وإعراب الثاني ، يكونان بمنزلة الكلمة الواحدة ، وإن شئت أضفت الأول ولك في الثاني الصرف وتركه[١] ، وهكذا بعلبك على بناء الأول وإعراب الثاني ، وعلى إضافة الأول إلى الثاني وصرفه ، وهكذا حضرموت مثل بعلبك ، ولم يحك الجوهري[٢] في هذه الأسماء بناءها على الجزءين جميعًا مثل : خمسة عشر ، ولا حكى في : موت ، وبك ، ترك صرفه عند الإضافة كما حكاها في : كرب ، في معد يكرب[٣] .

الجنس الخامس : العدل التقديري : نحو عمر ، وإنما كان هذا تقديريًا لأنه لا يرشد إليه المعنى كما ذكرناه في العدل المحقق في : ثلاث ، وآخر ، وجمع ، وإنما تكلفوه لما وجدوا عمر غير منصرف ، فلا بد من علة ولا علة إلا ما ذكرناه من تقدير علة ، لأنا لو لم نتكلف هذه العلة لأدى ذلك إلى أحد أمرين محذورين ، إما صرفه وقد ورد غير مصروف ، وإما ترك صرفه لعلة واحدة ، وهذا فاسد ، فلهذا تكلفنا هذه العلة على ضعفها لما ذكرناه .

والشرط في تأثير العدل التقديري ، أن يكون معدولًا من علم ليكون في قوة علمين ، فإن كان معدولًا من نكرة لم يكن مؤثرًا ، ومن ثمت صرفنا نحو : أدد ، ومنعنا نحو : عمر ، لما كان الأول غير نكرة ، وكان عدل الثاني عن علم ، فلا بد من مراعاة هذا الشرط ، لما ذكرناه[٤] . ثم هو على وجهين[٥] :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٥٠ ، والمقتصد ٢/١٠٣٦-١٠٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٦-١٤٥٧ .

(٢) ينظر : الصحاح (كرب) ١/ ٢١٢ ، و(حضر) ٢/ ٦٣٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٤٩-٥٠ ، وما ينصرف ١٠٢-١٠٤ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٢٣ ، وما ينصرف ٣٩ ، والمقتصد ٢/١٠٠٧-١٠١٠ ، والغرة المخفية ١/ ٢٠٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/ ٤٠ ، والمقتضب ٣/ ٣٢٣ ، ٣٧٣-٣٧٥ .

أحدهما : فُعَل ، نحو : عُمَر ، وقُثَم ، فإن هذا وأمثاله إنما لم ينصرف للعلمية وتقدير العدل له من : عامر ، وقاثم ، وهكذا فيما شاكله من هذه الأعلام ، وهو مقصور على السماع ، فما جاء منه مصروفًا فهو جار على قياسه نحو : صُرَد ، وأدد ، وما جاء منها غير منصرف فهو لما ذكر من هاتين العلتين على جهة التقدير .

وثانيهما : فَعَال ، نحو : قطام ، في تميم . واعلم أن أهل الحجاز يبنون ما كان على مثال فعال ، سواء كان علمًا أو غيره ، وسيأتي تقريره في باب : فعال ، فقد أفرد لها أبو القاسم بابًا شرحه ، فأما بنو التميم فإنهم يثبتون ما كان على وزن : فعال ، غير منصرف نحو : حذام ، وقطام ، ورقاش ، يجعلونه غير منصرف للعلمية /٦٩ب/ والعدل عن فاعله ، إلا ما كان آخره راء نحو : حضاجر ، فإنهم يبنون مثل هذا .

الجنس السادس : زيادة الألف والنون في الإعلام : في نحو : عمران ، وعثمان ، فأما وقوعهما في الصفات في نحو : سكران ، وغضبان ، فقد قدمنا الكلام عليه ، فإذا وقعا في الإعلام فلا بد في اعتبار الصرف من أمرين(١) :

أما أولًا : فلا بد من أن تكون النون زائدة ، فإن كانت أصلية فهو مصروف ، كقولك : حسان ، وتبان ، إذا أخذتهما من الحسن والتبن .

وأما ثانيًا : فلا بد من إثباتهما بعد ثلاثة أحرف كقولك : عمران ، وزيدان ، فإن سميت رجلًا بنحو : يدان ، ودمان ، ولم ترد التثنية فإنك تصرفه بكل حال ، لما كان ناقصًا ، والعلة في منع الصرف بهما ، الخلاف الذي ذكرناه وفي سكران ، بين البصرية والكوفية فلا وجه لتكريره . فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم .

القسم الثالث : في ذكر الأحكام في الاسم غير المنصرف :

اعلم أنا قد أتينا على هذه الأجناس التي ذكرها أبو القاسم ، وحذونا حذوه في

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٢٧٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٢-١٤٧٣ .

الإيراد من غير مخالفة له ، فبدأنا بالوصف كما بدأ به على اختياره ، فأما سيبويه[١] ، وأبو علي الفارسي[٢] ، وابن جنى أبو الفتح[٣] : فإنهم بدأوا منها بوزن الفعل ، وأما اختيار الزمخشري[٤] في مفصله : فهو البداية بالعلمية ، فأما المغربي[٥] صاحب الدرة ، والموصلي[٦] وابن الحاجب[٧] في مقدمته : فإنهم بدءوا منها بالعدل ، وأما الخوارزمي[٨] : فانه بدأ منها في اختياره الذي أختاره بالتركيب ، وهذا الترتيب ليس ورائه كثير فائدة ، خلا أن ما ذكره الزمخشري هو ألطفها ، وأرشقها فإن العلمية هي اقوى العلل ، وأحقها بالتقديم والعناية لأنها هي الأصل ، ولهذا كانت شرطًا في تأثير أكثر العلل المانعة من الصرف ، كما أوضحناه ، فلهذا كانت البداية بها أحق وأولى ، وقد ذكرنا في كل جنس من هذه الأجناس معظم أحكامه ، والذي نذكرها ها هنا هو ما لم يعرض[٩] له ذكر ، وجملة ما نشير إليه من ذلك أحكام سبعة :

أولها : أن دخول العلمية في غير المنصرف تكون على وجهين[١٠] :

أحدهما : أن تكون مؤثرة في منع الصرف بأن تكون أحد السببين كقولك : إبراهيم ، وزينب ، أو أحد الأسباب كقولك : أذربيجان ، ثم دخولها مؤثرة إما على أنها سبب وشرط كما في قولك : زينب ، وسعاد ، ونعني بكونها سببًا هو أنها :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٣٠٣ .

(٣) ينظر : اللمع ٢٤٨ ، والخصائص ١/١٠٩ .

(٤) ينظر : المفصل ١/٤٤ .

(٥) هذا ترتيب الدرة ، ينظر : الغرة المخفية ١/٢٠٥ ، أما الفصول الخمسون ١٥٦ فقد بدأ بالتعريف .

(٦) ينظر : الغرة المخفية ١/٢٠٩

(٧) ينظر : الكافية ٦٢ .

(٨) ينظر : التخمير ١/٢٠٩ .

(٩) في الأصل : عرض .

(١٠) ينظر : شرح الوافية ١٥٣-١٥٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٦ .

إحدى العلتين في منع الصرف ، ونعني بكونها شرطًا هو : أن العلة الثانية لا تكون مؤثرة إلا معها ، وهذا ظاهر ، فإن العجمة والتأنيث لا يكونان سببين في منع الصرف إلا بشرط العلمية ، فإذا زالت العلمية زال كونها سببين ، وهذا فيما كانت العلمية شرطًا فيه وسببًا ، فأما إذا كانت سببًا غير شرط ، فهذا إنما يؤخذ في العدل ووزن الفعل ، فإنهما سببان مع العلمية في منع الصرف في نحو : عمر ، وأحمد ، لكن العلمية فيهما غير شرط ، لأنهما قد يستقلان بالتأثير ، أعني الوزن والعدل ، مع غير العلمية في نحو : أحمر ، فإنه منع صرفه للوزن مع الصفة وفي نحو : آحاد ، فإنه إنما منع صرفه للصفة مع العدل ، فلهذا كانت العلمية في العجمة والتأنيث سببًا وشرطًا كما ذكرنا ، وكانت في العدل ووزن الفعل سببًا من غير شرط ، وعن هذا قال المحققون من النحاة : إن العلمية حيث تكون سببًا وشرطًا إذا نكر ما اختصت به من الأسماء بقي بلا سبب لأنها لما زالت بالتنكير بطل ما هي شرط فيه ، فلهذا خلي عن الأسباب المانعة من الصرف ، وحيث تكون سببًا من غير شرط إذا نكر ما اختصت به بقي على سبب واحد ، لأن العلمية تكون باطلة بالتنكير ويبقى السبب الآخر هو العدل ووزن الفعل ، لأنها غير شرط فيهما ، فلهذا بقيا بعد زوالها بالتقرير الذي ذكرناه ، هذا كله إذا كانت داخلة على جهة التأثير ، أما بالسببية والشرطية جميعًا ، وإما بالسببية لا غير .

وثانيهما : أن تكون غير مؤثرة/ ٧٠أ/ في منع الصرف ، وهذا كقولنا : مساجد ، في اسم رجل ، ونحو : حمراء ، في اسم رجل آخر ، فهذه العلمية لا أثر لها في منع الصرف لا على كونها سببا ، ولا على كونها شرطا ، وإنما دخولها كخروجها ، ولهذا كان ما ذكرناه غير منصرف سواء كان علما ، أو غير علم ، لما مهدناه .

وثانيهما : في حكم غير المنصرف : إذا دخلها اللام والإضافة :

اعلم أنه لا خلاف بين النحاة في دخول الجر على الاسم الذي لا ينصرف ، إذا دخله اللام أو الإضافة ، في نحو : إبراهيمكم ، والمساجد ، ولكن الخلاف بين

النحاة إنما هو في كونه منصرفًا أو غير منصرف، فالذي ذهب إليه الزجاج[١] واصحابه، والمغربي صاحب الدرة[٢]: أنه منصرف بكل حال. ومنهم من قطع بكونه غير منصرف مع دخولهما، وهذا هو اختيار ابن الحاجب[٣]. ومنهم من فصل في ذلك تفصيلًا فقال: إن كانت اللام والاضافة يزيلان أحد السببين، كان منصرفًا نحو: هذا إبراهيمكم، ورأيت الطلحة، والحمزة، فإنه يكون منصرفًا، وإن كانا غير مزيلين للسببين نحو: المساجد، ومررت بحمرائكم، فإنه غير منصرف، وهذا هو اختيار الموصلي صاحب الغرة[٤]. ومنهم من توقف في ذلك وهو أبو علي الفارسي[٥]، فإنه قال: لا أقول إنه غير منصرف، لأن التنوين لم يدخل لأجل السببين، وإنما زال لأجل اللام والإضافة، ولا أقول بأنه منصرف لوجود العلتين على الكمال والتمام. فأما الزمخشري[٦] فإن كلامه محتمل لأن يكون منصرفًا، ولأن يكون غير منصرف، فهذه أقوال النحاة كما ترى.

والمختار أنه منصرف[٧] لأن اللام والإضافة يبعدانه من شبه الفعل، فلهذا كان منصرفا عند ورودهما، ويؤيد ما ذكرناه من كونه منصرفًا هو دخول الجر عليه باتفاق النحاة، وإنما امتنع التنوين من أجل اللام أو الإضافة، لأن السببين إنما أثرا في منع الجر والتنوين، فلما دخل الجر كان التنوين من حيث الحكم داخلًا لولا ما تعوض من مضادة اللام والإضافة له، فلهذا كان التنوين ممتنعًا من أجل اللام

---

(١) ينظر: ما ينصرف ٦.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون ١٥٩، والغرة المخفية ١/ ٢٢٠.

(٣) ينظر: الكافية ٦٧، وشرح الوافية ١٥٦.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٥) قال في الإيضاح ٥٨: «وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضيف انجر، كقولك: مررت بالأحمر، وبأحمر القوم، وبإبراهيم لأن هذا موضع قد أمن فيه من التنوين».

(٦) لم يشر إلى ذلك في المفصل ١/ ٤٤-٥٠.

(٧) وهذا مذهب سيبويه في الكتاب ١/ ٧، ٢/ ١٣، والمبرد في المقتضب ٣/ ١١٧، ٣١٣.

والإضافة ، لا من أجل كونه غير منصرف ، وهذا هو مطلوبنا .

وثالثها : أن الاسم غير المنصرف إذا كان ترك صرفه يرجع إلى معان اختص بها كالتعريف ، والتأنيث والعجمة ، والصفة ، فإن التصغير لا يغير حكمه في كونه غير منصرف ، فلهذا تقول : زينب ، وسعيد ، وبريهيم ، وما شاكله ، وهو باق في ترك صرفه ، وإذا كان ترك صرفه لأمر يرجع إلى صيغة أختص بها ، فان التصغير يغير حكمه ، وهذا نحو الجمع في نحو : مساجد ، وقناديل ، فإنك إذا صغرته : صرفته لتصغير صيغته فتقول : هذه مُسَيْجِدَاتٌ ، وقُنَيْدِلاَتٌ ، وهكذا الوزن الخاص من نحو : شمر وانطلق ، وإسحار ، فإنك إذا صغرت هذه صرفتها لزوال صيغة الفعل ، وهكذا العدل في نحو : ثلاث ، ومثلث ، ورباع ، ومربع ، فإنك إذا صغرته صرفته ، لذهاب هذه الصيغ المعتبرة في منع الصرف[١] .

ورابعها : أن كل ما كان غير منصرف في حال تعريفه فإنه يكون منصرفًا في حال تنكيره : كإبراهيم ، وسعاد ، وغير ذلك ، ما كانت العلمية مشترطة فيه ، وكلما كان غيره منصرف في النكرة فتارة يكون منصرفًا في حال تعريفه ، وهذا نحو : أحاد ، فإنك إذا سميت به رجلًا فإنه يكون منصرفًا ، لأنه إنما عدل في حال كونه نكرة ، فلما عرفته زال عدله ، فلهذا كان منصرفا ، وتارة لا يكون منصرفًا في حال تعريفه ، وهذا نحو : أحمر ، فإنه يكون غير منصرف في حال تعريفه وتنكيره للزوم المانع في حال تعريفه وتنكيره[٢] ، وقد أطلق صاحب الدرة[٣] القول : بأن / ٧٠ب/ كل ما لا ينصرف في حال تنكيره فإنه غير منصرف في حال تعريفه ، وهو فاسد والأحسن ما فصلناه .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٨ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/٣١٩ ، والغرة المخفية ١/٢٢٠ ، وشرح الكافية الوافية ٣/١٤٩٩ .

(٣) جاء قوله في الغرة المخفية ١/٢٢٠ :

وكل ما لم ينصرف منكرا   لم ينصرف معرفًا كأحمرا

وخامسها : أنك إذا سميت رجلًا : بيغز : ويدع ، من قولنا : لم يغز ، ولم يدع ، فإنك تصرفه ، لأن زنة الفعل فيه مخرومة غير تامة ، فلهذا كان منصرفًا ، وهكذا القول من نحو قولنا : يَذر ، ويَدع ، فإنك تصرفه إذا سميت به لكونها محذوفة فاؤه ، والأصل فيه : وذر ، وودع ، فلما نقص كان منصرفًا ، فإن سميت : يغزو ، ويدعو ، من قولك : لن يغزو ، ولن يدعو ، فإنه يكون غير منصرف لتمام صيغة الفعل فيه بكل حال .

وسادسها : أن الاسم الأعجمي إذا كان ساكن الوسط ، وانضم إليه سبب ثالث وجب ترك صرفه كقولنا : ماه وجر ، فلما انضم إليه التأنيث وجب ترك صرفه[1] ، لازدياده ثقلا بالتأنيث بخلاف قولنا : نوح ، ولوط ، فإنه منصرف بكل حال أمرًا حتمًا لخفته بالسكون .

وسابعها : أن الجمع الذي ذكرناه لا يكون مانعًا من الصرف إذا لم تتصل به ياء النسبة : كمساجد ، وأراهيط ، فإن اتصلت ياء النسبة فإنه يكون مصروفًا لا محالة كقولك : مدائني ، ومغافري ، وفرائضي ، وصحائفي ، وإنما وجب صرفه ، لأن ياء النسبة مشبهة بتاء التأنيث في نحو : فرازنة ، ومهالبة ، وبرابرة ، فلمّا كان منصرفًا مع تاء التأنيث وجب صرفه مع ياء النسبة لانعقاد الشبه بينهما .

فهذه جملة أحكام غير المنصرف .

* * *

---

(١) ينظر : المفصل ٤٩/١ ، وارتشاف الضرب ٤٤٠/١ ، وحاشية الصبان ٢٥٣/٣ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب أسماء القبائل والبلدان والأحياء والسُّوَر

اعلم أن كل شيء قصدت به قصد قبيلة أو أم[١] فإنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة[٢]، وما قصدت به قصد حي، أو أب انصرف في المعرفة والنكرة، تقول من ذلك: هذه تميمٌ، وهذه أَسَدُ، وهذه سدوسُ، وتغلبُ، وطيءُ، فلا ينصرف إذا أرادت به القبيلة، فإن أردت الحي صرفت فقلت: هؤلاء طيءٌ، وأسدٌ، وتميمٌ وتغلبٌ، قال الشاعر[٣]:

فإن تَبْخَلْ سِدُوسُ بدِرْهَمَيْها فَإِنَّ الريح طَيِّبَةٌ قَبُولُ

وقال آخر[٤]:

بَكَى الخَزُّ من رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وَعجَّتْ عجيجًا من جُذامَ المطارِفُ

قال يونس: سمعتُ العرب تقول: تغلبُ بنت وائل[٥]، وتميم بنت مُرٍّ، وقيسُ بنت عيلان، وقد قالوا: باهلةُ ابن أَعْصَرَ، وإنما باهلة اسم امرأة، فجعلوه اسمًا للحي وذكَّروه، فإذا قلت: هؤلاء من بني سدوسٍ، أو من بني تميم، أو ما أشبه ذلك فالصرف لا غير، لأنك تقصد قصد الأب.

ومما غَلب عليه أن يكون اسمًا للحيِّ: مَعَدٌّ، وقُرَيْشٌ، وثَقِيفٌ، وهو كل شيءٍ

---

(١) في الأصل: امرأة، والتصحيح من الجمل ٢٢٤.

(٢) في الجمل ٢٢٤: لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

(٣) الأخطل، ديوانه ٣٧٣/١، وهو من شواهد الكتاب ٢٦/٢، والخصائص ١٧٦/٣.
وررواية الديوان:

فإن تَمنَع سدوسٌ درهمَيْها

(٤) البيت لهند بنت النعمان، وهو من شواهد الكتاب ٢٥/٢، والمقتضب ٣٦٤/٣، وما ينصرف ٥٧.
ورواية سيبويه: نبا ..عن روح. ورواية المقتضب: ..من عوف ..

(٥) في الجمل ٢٢٥: تلك تغلب ابنة وائل.

لا يجوز أن تقول فيه : من بَني فلانٍ ، وبنو فلان .

وأما أسماء المدن فالغالب عليها التأنيث وترك الصرف ، نحو : عُمَانَ ، وخُراسانَ ، وبغدادَ ، ومِصْرَ ، ودمشق ، وجور ، وقد يغلب على بعضها التذكير والصرف ، نحو : واسطٍ ، ودابقٍ ، وهجر ، وحجر ، وحُنَينٍ [ومنىً وبدرٍ] ، فالتذكير والصرف في هذه الأسماء أجود ، لأنه يقصد بها قصد مكان . إلى آخر ما ذكره في الباب ، فهو مؤنث مصروف .

قال الإمام أمير المؤمنين رضي الله عنه :

اعلم إنه إنما ذكر هذا الباب لما كان له تعلقٌ بالصرف وتركه ، فأراد أن يذكر ما يجوز فيه من ذلك وما لا يجوز ، فذكر أسماء القبائل ، ثم ذكر أسماء البلدان ، ثم أردفه بذكر اسماء السور ، فهذه مراتب ثلاث نفصلها بمشيئة الله تعالى .

المرتبة الأولى : في أسماء القبائل :

والقبيلة : اسم يجمع بطون كثيرة ، والشعب أكثر منها ، قال أبو عبيد[١] حكاية عن الكلبي[٢] : الشعب أكثر من القبيلة ، لأنه يضم قبائل كثيرة ويجمعها /٧١أ/، ثم القبيلة ، ثم الفصيلة ، ثم العمارة ، ثم البطن ، ثم الفخذ ، فالأول أعم مما يليه وأشمل فمنها ما عنوانه الأم والقبيلة ، ومنها ما عنوانه الأب والحي ، ومنها ما يجوز فيه الأمران ، فهذه ضروب ثلاثة ، نذكر ما فيها بعون الله تعالى[٣] :

الضرب الأول منها : ما جعلوه اسمًا للأم والقبيلة ولحظوا فيه معنى التأنيث ، وهذا نحو قولهم : سدوسُ ، وتميمُ ، وجُذَام ، وأسد ، وطيء ، فهذه كلها جعلوها

---

(١) القاسم بن سلام الهروي ، ت ٢٢٤هـ . (تأريخ بغداد ١٢/٤١٣-٤١٦ ووفيات الأعيان ٤/٦٠-٦٣) .

(٢) أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب ، ت ٢٠٤ هـ . (وفيات الأعيان ٦/٨٢-٨٤ ، وشذرات الذهب ٢/١٣) . وينظر : الصحاح : شعب ١/١٥٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٢٥-٢٨ ، وما ينصرف ٥٧-٥٩ .

اسمًا للأم والقبيلة ويدل على ما قلناه أمران :

أما أولًا : فلما يحكى عن يونس[(١)] أنه قال : سمعت العرب تقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ وقيسُ بنتُ عَيْلانَ ، وهذه تَغْلِبُ بنت وائِلٍ ، فوصفوه بالمؤنث لما عزموا فيه على التأنيث الحقوه أحكامه .

وأما ثانيًا : فلأنهم عزموا فيه على ترك صرفه ، واستعملوه على ذلك ولولا كونه اسمًا للقبيلة لوجب صرفه .

قال أبو القاسم : فإذا أردت بما ذكرناه اسم الأم والقبيلة كان منصرفًا في النكرة دون المعرفة ، وإن قصدت به الحي صرفت في المعرفة والنكرة ، وهذا جيد ، خلا إيراد قوله :

تغلب ، وأغْصُرَ ، لا وجه له فإن هذا وما شاكله غير منصرف سواءً أريد به الحي أو أريد به القبيلة ، فإن أريد به الحي ففيه العلمية والوزن ، وإن أريد به القبيلة ففيه العلمية والوزن ، والتأنيث[(٢)] ، فلا حاجة لايراده عقيب ما ذكره من هذا الحكم ، لأنه يناقضه ، قال طرفه[(٣)] :

من بني بكر إذا ما انتسبوا وبني تغلبَ ضَرَّابِي البُهَمِ

فهو متروك الصرف بكل حال .

فأما سدوس فإن سيبويه[(٤)] كان يذهب إلى أنه اسم مذكر فيصرفه ، فخطأه أبو العباس المبرد[(٥)] ، وقال : أنه اسم امرأة وإنه لا ينصرف ، وهذا هو رأي أبي إسحاق

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٦/٢ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٢٧٩ .

(٣) ديوانه ، وهو من شواهد إصلاح الخلل ٢٨٠ . والرواية فيه : إذا ما نسبوا .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٦/٢ .

(٥) ينظر : إصلاح الخلل ٢٨٠ .

الزجاج[١]، قال أبو سعيد السيرافي[٢]: إن سيبويه لم يخطئ، فإن سدوسًا مذكر، قد استعمل في بكر بن وائل، سدوس بن دارم، ذكره محمد بن حبيب[٣]، وحكى هشام الكلبي[٤]: أن في بني تميم سدوس بن درام. وقد استعمل مؤنثًا، حكى الكلبي أيضًا: سدوس التي في بني شيبان بالفتح، والتي في طيء بالضم، مؤنثتان، وإذا كان الأمر كما قلناه فرواية سيبويه والمبرد صحيحتان وأن المبرد لم يصنع شيئًا في استعجاله بالخطأ مع إمكان الصواب فيما رواه سيبويه.

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

فإن تبخل سدوس بدرهميها

فهو للأخطل، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وسدوس هذه: التي في بني شيبان، لأن الأخطل لما ورد على الغضبان مستعينًا له في حُمَالَةٍ تحملها، قال له: إن شئت أعطيتك ألفين، وإن شئت أعطيتك درهمين، فإن أعطيتك ألفين، فقليل من يعطيكها، وأما الدرهمان فلا يبقى أحد بالكوفة إلا أعطاك، فقال الأخطل: فالدرهمان خير، فكتب له إلى الكوفة فأبوا أن يعطوه شيئًا، لأنه قد كان هجاهم قبل ذلك[٥]، فلهذا قال:

فأن تبخل سدوس بدرهميها

يشير إلى ذلك. وقد قال بعضهم: إن هذا مما وضع فيه التثنية مقام الجمع، وهذا لا وجه له وما ذكرناه أحق[٦]. وقوله:

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٢٨١-٢٨٢.

(٢) ابن أمية، وحبيب اسم أمة، ت ٢٤٥هـ. (تاريخ بغداد ٢/٢٧٧-٢٧٨، ومعجم الأدباء ١٨/١١٢-١١٧). وينظر: مؤتلف القبائل ومختلفها ٢٩٢.

(٣) ينظر: جمرة النسب ١٩٥.

(٤) ينظر: الأغاني ٨/٣١١-٣١٢، والحلل ٢٩٩-٣٠١.

(٥) ينظر: الحلل ٢٩٩.

(٦) محمد بن عبدالواحد الزاهد غلام ثعلب، ت ٢٤٥هـ. (طبقات النحويين واللغويين ٢٠٩، =

فـإن الـريـح طـيـبـة قـبـول

القبول بالفتح : هي التي تهب من ناحية الشمس ، ويقال لها : الصبًا ، ويُروى ، يعني في البيت : شمول أيضًا ، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب من جهة الكعبة ، وهو مثل يضرب فيمن ساعده الحظ ، وكان أمره ظاهرًا ، وسار وسعده طالعٌ ، يقال : ريح فلان عاطفة ، إذا كان في رخاء ودعة ، ويقال في ضده : ريح فلان راكدة ، إذا كان في زمان نحس ، وقلة حظ .

وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على استعمال سدوس اسمًا للأم والقبيلة ولهذا /٧١ب/ ترك صرفه لما ذكرناه .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله : بكى الخز ، فهو لهند بنت النعمان بن بشير ونذكر إعرابه وموضع الشاهد .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والعَجَاجُ : رف الصوت بالاستغاثة ، والمطارف : جمع مطرف ، بكسر الميم وفتحها ، هو الكثير ، ويروى بضمها عن أبي عمر المطرز[(١)] ، وهي : أكسية فيها أعلام والخزعالية . وهذا الشعر تهجو به زوجها روح بن زنباع الجذامي[(٢)] ، تريد أنهم لم يكونوا أهلًا للباس الخز والمطارف ، وإنما كانوا من أهل البادية لا يعرفون ذلك .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال جذام اسما للأم والقبيلة كما ترى . فهذا ما لحظوا فيه التأنيث .

الضرب الثاني : ما راعوا فيه التذكير ، وهذا مثل : قريش[(٣)] ، ومعدٍ ، وثقيفٍ ، فأما قريش فإنما سميت بذلك لأنهم كانوا تجارًا يجمعون الأموال والبقر من

= وتأريخ بغداد ٢/٣٥٦-٣٥٩) . وجاء في الأصل : أبي عمرو المطرزي .

(١) أبو زرعة ، ت ٨٤هـ . (تهذيب تاريخ دمشق ٥/٣٤٠-٣٤٢) .

(٢) ذكر ابن الخباز في الغرة المخفية ٢٢٢/١ : أن تأنيث هذا الاسم أو تذكيره موقوف على التأويل .

(٣) ينظر : الكشاف ٢٨٨/٤ ، والبحر المحيط ٥١٣٨ ، والخزانة ٢٠٢/١-٢٠٤ .

الجمع، وقيل سميت بذلك لحربٍ كانت بينهم، والقرش هو صوت الأسلحة، وقيل إنما سموا بذلك أخذًا من اسم دابة تسكن البحر[١]، وأنشدوا في ذلك[٢]:

وقريشٌ هي التي تسكن البحر بها

سُمِّيَتْ قريشٌ قَريشا تأكل الغَثَّ والسمين ولا تبقى لذي الجناحين ريشا.

واختلف النَسابون لمن يكون هذا الاسم، فقال بعضهم: يكون لمن كان من ولد النضر بن كنانة، وقيل لمن كان من ولد قصي بن كلاب[٣]، وهذا هو الأكثر، ولهذا قال الشاعر في قريش[٤]:

أبوكم قُصَّيٌّ كان يدعى مجمعًا به جمع الله القبائل من فهر

وأما معد فهو أبو نزار وأبو عدنان، فلا يقال فيه: بنو فلان، ولا من بني فلان، وإنما هو اسم للحي.

وهذا أن الاسمان، أعني قريشًا، ومعدًا، قد جاء صرفهما فأما صرف قريش فكقوله[٥]:

سَمِينُ قُريشٍ مانعٌ منك لحمَهُ غَثُّ قُريشٍ حيث كان سمين

وأما ترك صرفه فكقول عدي بن الرقّاع[٦]:

غَلَبَ المَساميحَ الوليدُ سماحةً وكَفَى قريشَ المعضِلاتِ وسادها

---

(١) للمشمرخ بن عمرو الحميري، وهو من شواهد المقتضب ٣/٣٦٢ وإصلاح الخلل ٢٨٦، والكشاف ٤/٢٨٨، والبحر المحيط ٨/٥١٣، والخزانة ١/٢٠٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٦١-٣٦٤، وإصلاح الخلل ٢٨٥-٢٨٦، والروض الأنف ١/٣٨٦، ٣٩٤-٣٩٨.

(٣) الفضل بن العباس بن عتبه، وهو من شواهد إصلاح الخلل ٢٨٦، والخزانة ١/٢٠٣.

(٤) القائل عروة بن أذنيه، شعره ٤٠١، وهو من شواهد إصلاح الخلل ٢٨٣.

(٥) ديوانه ٩٣، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٦، والمقتضب ٣/٣٢٦، وما ينصرف ٥٩.

(٦) ديوانه: ٨٨.

وأما معد فقد قال في صرفه عمرو بن كلثوم[١] :

وقد علم القبائل من مَعَد إذا قُبَبٌ بأبطحِها بُنينا

وقال آخر في ترك صرفه :

بأَطْوَلِ مَجْدٍ من مَعَدٍّ وثَروةٍ بَدَتْ بإِيَادٍ خَلْفَ دارِ مُرادِ

وأما ثقيف فهو اسم لهذا الحي ، وهو قيس بن منبه بن هوازن[٢] ، وقد جاء مصروفًا في قوله[٣] :

ومال لثقيفٍ حين يذكر أوّلٌ وما لثقيف حين يذكر آخر

وقال آخر في ترك صرفه[٤] :

فإن رضيتْ ثقيفُ فذاك أحْرى وإن غضبت ثقيفُ فما أبالي

فهذا الضرب ذكر أبو القاسم أنه يكون مصروفًا ، لكونهم قد اعتزموا فيه على التذكير ، قد أظهرنا جوازًا ورود الوجهين ، ولكن غرضه بما ذكر إنما هو كثرة صرفه ، فلهذا كان كلامه سديدًا ، ولهذا فإنه لا يقال في هذا : بنو قريشٍ ، ولا بنو معدٍ ، ولا بنو ثقيف ، لما ذكرناه من اعتزام التذكير . وعن هذا قالوا : باهلة بن أعصر[٥] .

الضرب الثالث : ما يجوز فيه الوجهان : وهذا نحو قولهم : سبأ ، وثمود ، فإن ذكّرَ فإن غرضهم به هو : الحي ، وإن أنثوه فغرضهم : القبيلة ، ولهذا ورد مصروفًا في

---

(١) القائل يحيى بن نوفل ، وهو من شواهد الكامل ٥٨٢ ، وإصلاح الخلل ٢٧٤ . والرواية فيها :
فَأَطْوِلْ بأَيْرٍ من مَعَدٍ ونَزْوَةٍ نَـزَت......

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٢٨٩ .

(٣) منسوب في الكامل ١١٨٤ إلى الفرزدق ، والرواية فيه : وما لكليب ، في الموضعين . ديوانه ٣١٦/١ ، وهو من شواهد إصلاح الخلل ٢٨٤ .

(٤) من شواهد إصلاح الخلل ٢٨٥ ، ولم ينسبه لأحد .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٦/١ .

القرآن ، وغير مصروف ، وقال الله تعالى : ﴿وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾[1] ، فصرف ، وقال في ترك صرفه : ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾[2] ، وقال في سبأ : ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾[3] فصرفه وفي من قرأ : ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإَ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[4] غير مصروف ، وكل تعويل على ما قلناه من التعويل على الحي تارةً ، وعلى القبيلة أخرى[5] .

المرتبة الثانية : في أسماء البلدان :

وهي على ثلاثة أضرب ، فمنها ما عنوانه اسم البقعة فلم ينصرف ، ومنها ما عنوانه المكان ، ولهذا كان مصروفًا ، ومنها ما ورد فيه الوجهان ، فهذه ضروب ثلاثة /٧٢أ/ نذكر ما يختص كل واحد منها بمعونة الله تعالى[6] :

الضرب الأول منها : ما يكون اسمًا للبقعة : فلابد من ترك صرفه ، وهذا نحو قولنا : بغداد وخراسان ، وعمان ، ودمشق ، وجور ، وهذا كثير ، فهذه الأسماء كلها غير مصروفة لأن المراد منها إنما هو البقعة والمدينة ، فلهذا كان الأكثر ورودها غير مصروفة ، قال الله تعالى : ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فتر[ك] صرفه لما ذكرناه .

الضرب الثاني : ماعولوا فيه على اسم المكان فذكّروه وصرفوه : وهذا نحو قولهم : فَلْج ، قال الشاعر في صرفه[7] :

---

(١) الفرقان ٣٨ ، والعنكبوت ٣٨ .

(٢) الأعراف ٧٣ ، وهود ٦١ .

(٣) سبأ ١٥ ، في الأصل : مساكنهم .

(٤) النمل ٢٢ . وينظر : التذكرة ٤٧٤ ، وشرح الهداية ٤٥٢ . وهي قراءة أبي عمرو .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/٢٨ ، والمقتضب ٣/٣٦٠-٣٦١ ، والغرة المخفية ١/٢٢٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ٢/٢٣-٢٥ ، والمقتضب ٣/٣٥٧-٣٥٩ ، وما ينصرف ٥٢-٥٤ ، والغرة المخفية ١/٢٢٣-٢٢٥ .

(٧) وهو الأشهب بن رميلة ، وهو من شواهد الكتاب ١/٩٦ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، والمنصف ١/٦٧ . =

إن الذي حانت بفلجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خالدِ

وهكذا قولنا : قُبَاء ، وحِراء ، فإنهما مصروفان بكل حال ، حكى ذلك الخليل ابن أحمد[1] ، رحمه الله تعالى ، فكأنهم أوجبوا صرفهما لما كانا واقعين على جبلين ، وأنشد للعجاج[2] :

رُبَّ وَجهٍ من حِرَاءٍ مُنْحَنى

وقد جاء غير مصروف في الشعر قليلًا ، وأنشد سيبويه[3] :

سَتَعلَمُ أيُّنا خيرٌ قَديما وأعْظَمُنا ببطنِ حِراءَ نارَا

كأنهم جعلوه اسما للبقعة .

الضرب الثالث : ما يجوز فيه الوجهان : وهذا نحو قولنا : واسط ، ودابق ، بالباء الموحدة التحتانية ، وحنين ، وهَجَر ، فيجوز صرف هذه الأسماء على أن المراد به هو المكان والموضع ، ويجوز ترك صرفها على أن الغرض منها البقعة .

فأما البيت الذي أنشده :

مِنْهُنَّ أيّامُ صدقٍ قد عَرَفتَ به أيام واسطَ والأيّامُ من هَجَرَا

وقد وقع في (الجمل) منسوبًا إلى الأخطل ، وهو خطأ ، والحق أنه من الشعر المشهور للفرزدق[4] يرثي به عمر بن عبيد الله ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

= وجاء في الأصل : كلا القوم .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٤ : « وأما قولهم : قُباء وحِراء ، فقد اختلف العرب فيهما ، فمنهم من يذكر ويصرف ... ومنهم من أنث ولم يصرف » . وينظر : ما ينصرف ٥٤ .

(٢) البيت لرؤبة ، ديوانه ١٦٣ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٤ ، وما ينصرف ٥٤ ، ونسب في الكتاب إلى العجاج ، وروايته : ورَبَّ ... مُنحَن .

(٣) ينسب إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٤ ، والمقتضب ٣/٣٥٩ .

(٤) ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٣ ، وما ينصرف ٥٣ ، والغرة المخفية ١/٢٢٥ . ورواية الكتاب وما ينصرف : أيام فارس .

أما إعرابه فهو ظاهر ، الأيام الثانية بدل من الأولى ، أو عطف بيان ، والأيام عطفت عليها ، والتاء في : عرفت : مفتوحَةٌ وليس مضمومة[١] . وأما موضع الشاهد منه : وإنما أورده شاهدًا على ترك الصرف في : هَجَرَ ، لأنه أراد بها البقعة ، فلهذا لم يصرفها .

المرتبة الثانية : في أسماء السور : اعلم أن سيبويه[٢] ذكر أسماء السُّور لما تكلم في باب ما لا ينصرف ، وجملة الأمر : أنها تأتي على ضروب أربعة[٣] :

الضرب الأول منها : أن تكون تسمية بالجمل : وهذا كقولنا : قرأت سورة أنزلناها ، وإنا أنزلناه ، وسأل سائل ، وغير ذلك مما كان مسمى بالجمل ، فما كان هذه حالة فإنه يؤدَّى محكيًا من غير تعيين في حقه ، لأن الغرض هو بقاء الصورة الجملية ، فلا يتصور دخول الإعراب فيها بحال أصلًا . وقد جاءت التسمية بالجمل في غير القرآن نحو قولهم : تأبَّط شرًا ، وشاب قرناها ، فلهذا تقول : جاءني شاب قرناها ، وقرأت الحمد لله ، فيحكى على حاله ، قال سيبويه[٤] : « فتحكي الجملة كما لو سميت بقولنا : زيد منطلقٌ ، وبيت من الشعر ، كقولنا[٥] :

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل

فأنظر إلى تسوية سيبويه بين التسمية بالجملة في أنها يجب أن تكون محكية ،

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٢٩٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٣٠-٣١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٣٠-٣١ ، والمقتضب ٣/٣٥٥ ، وما ينصرف ٦١-٦٣ ، والغرة المخفية ١/٢٢٦-٢٢٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/٦٤-٦٥ ، ٦٨ .

(٥) هذا صدر بيت لأمرء القيس وعجزه :

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ينظر : ديوانه ٨ .

وفي التسمية : بيت من الشعر ، وأنشد النحاة لذي الرمة[1] :

سمعتُ الناسُ يَنْتَجِعُون صيدًا فقلتُ لصَيْدَحَ انْتَجِعِي بلالا

فحكى الجملة الابتدائية بعد الفعل .

الضرب الثاني : أن يكون تسميةً بالأسماء المعربة المتمكنة ، وهذا نحو قولنا : البقرة ، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والمزمل ، والمدثر ، وغير ذلك مما يكون معربًا متمكنًا ، فهذا وأمثاله يكون جاريًا بوجوه الإعراب لا يختلف حاله ، لأنه من باب الأسماء المتمكنة ، فلهذا تقول : هذه البقرة ، وقرأت البقرة ، ومررتُ بالبقرة ، فكما كان هذا معربًا بوجوه الإعراب كما ترى ، فاللام فيه والإضافة في قولك : آل عمران ، متلازمتان بحيث لا يجوز انفصالهما بحالٍ ، وإنما لزما لأن هذه الأسماء غالبة على هذه السور من بين ما يسمى بهذه الأسامي ، كما غلب النجم على الثريًّا /٧٢ب /، فلزمت فيه اللام من أجل [الغلبة] ، ألا ترى أن قولنا : البقرة ، والمائدة ، غالبتان على هذه السور من بين ما يطلق عليه اسم البقرة ، أو اسم المائدة ، بحيث لا يذهب الوهم إلى البقرة التي هي امرأة الثور ، والمائدة التي يوضع عليها الطعام ، وفي هذا دلالة على ما قلناه من أمر الغلبة ، كما غلب الدبران ، والعيوق ، على هذه الأنجم المخصوصة ، ولهذا لزمت فيه اللام ، كما غلب السبت والأحد والخميس على هذه الأيام ، فلهذا كانت اللام لازمة .

الضرب الثالث : أن تكون التسمية جارية بأسماء الأعلام ، ثم هي في ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون العلم غير مصروف لوجود ما يمنع الصرف فيه ، فلهذا يجب ترك صرفه ، وهذا نحو قولنا : يوسف ، ويونس ، فإن في هذين الاسمين ، إذا

---

(١) ديوانه ١٥٣٥ ، وهو من شواهد المقتضب ٤/ ١٠ ، والكشاف ١/ ٨٥ ، وأسرار العربية ٣٩٠ . ورواية الديوان : غيثًا .

كسرت عيناهما، العلمية والعجمة ووزن الفعل، فلهذا تقول: قرأت يُونِسَ، ويُوسِفَ، وهذه يُوسِفُ، ويُونِسُ، فيترك صرفهما لما ذكرناه.

وثانيهما: أن يكون منصرفًا، وهذا كقولك: نوحٌ، وهودٌ، فلهذا تقول: قرأت نوحًا، وكتبت هودًا، لما كان منصرفين دخلهما: التنوين بكل حال، لأنا قد قررنا فيما سبق أن كل ما كان ساكن الحشو من الأسماء الأعجمية فإنه يجب صرفه بكل حال، ولم يرد فيه لغتان، كما حكيناه في باب هنْد، وجُمْل، وما ذاك إلا أنهم اشترطوا في منع العجمة من الصرف: أن تكون زائدة على الثلاثة، أو تكون متحركة الوسط.

الضرب الرابع: أن تكون التسمية واقعة بهذه الأحرف المتقطعة: وتارة تكون موحدة كقوله تعالى: ﴿قٓ﴾[1]، ﴿نٓ﴾[2]، ﴿صٓ﴾[3] أو مثناة كقوله: ﴿حمٓ﴾[4]، و﴿طسٓ﴾[5]، أو مثلثة كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾[6]﴿الٓرٰ﴾[7] و﴿طسٓمٓ﴾[8] أو رباعية كقوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ﴾[9] و﴿الٓمٓرٰ﴾[10] وخماسية كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾[11] و﴿كٓهيعٓصٓ﴾[12] ولا تزيد على ذلك،

---

(١) ق ١.

(٢) القلم ١.

(٣) ص ١.

(٤) غافر ١.

(٥) النمل ١.

(٦) البقرة ١.

(٧) يونس ١.

(٨) الشعراء ١.

(٩) الأعراف ١.

(١٠) الرعد ١.

(١١) الشورى ١، ٢.

(١٢) مريم ١.

والسر في ذلك هو : أنهم جعلوها على منهاج أبنيات كلماتهم العربية ، لأن منها ما يكون على حرف واحد ، ومنها ما يكون على حرفين ، ثم ترتقي في العدد إلى الخمسة ، فهكذا سلكوا بها هذا المسلك .

ثم هي في نفسها مستبدة بأحكام تخصها :

أولها : أن هذه الألفاظ التي هي موضوعة للتهجي أسماء مسميًا بها هذه الأحرف المبسوطة ، التي منها يتركب الكلم في العربية ، فقولنا : قاف ، وصاد ، اسمان للقاف من : قعد ، وللصاد من : صُرد ، فإذا أردت أن تنطق بالاسم فإنك تقول : قاف ، وصاد ، وإذا أردت النطق بالحرف منه فإنك تقول : قَه ، وصه ، وحكى سيبويه[1] عن الخليل بن أحمد أنه خرج فسأل أصحابه فقال : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف في لك ، والباء من ضرب ؟ فقالوا له نقول : كاف ، باء ، فقال : إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف ، وقال أقوله : كَهْ ، وبَهْ .

فقد عرفت بما ذكرناه موقع اسميتها ، وموقع حرفيتها ، والذي يدل على كونها أسماء على الاعتبار الذي ذكرناه : هو أنها دالة على معاني في أنفسها ، غير مقترنة بزمان ، فقولنا : قاف ، وكاف ، مثل قولنا : كتاب ، وجراب ، على الدلالة على معانيها ، فلهذا حكم عليها بالاسمية[2] .

وثانيها : أنا إذا حكمنا عليها بالاسمية كما قررناه فهي تكون على وجهين[3] :

أحدهما : أن تكون مبنية على الوقف والسكون في أعجازها ، لاجل عدم المقتضى لإعرابها ، وهو العقد والتركيب ، فلهذا كانت مبنية ، كقولك في قلم إذا تهجيته : قاف ، لام ، ميم ، فتجدها مبنية لعدم ما يقتضي إعرابها كما ذكرناه ، على

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٦١-٦٢ .

(٢) ينظر : الكشاف ١/ ٧٦-٧٩ .

(٣) ينظر : ما ينصرف ٦٢ ، ٦٧ ، والكشاف ١/ ٨٠-٨١ ، والتفسير الكبير ٢/ ٢-٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥٦-١٥٧ ، والبحر المحيط ١/ ٣٢ .

السكون في أواخرها .

وثانيهما : أن تكون معربة ، وهذا إنما يكون إذا ركبت وحصل المقتضى لإعرابها ، بأن كانت مركبة معقودة ، فلهذا تقول : هذا كافٌ ، وكتبت ميمًا ، وعجبت من لامٍ مكتوبة ، فلما ركبت أعربت كقولنا : /٧٣أ/: هذا زيد ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيد ، ولهذا فإنك إذا عددت الأسماء مفردة من غير تركيب كانت مبنية ، فتقول : زيدْ ، عمروْ ، بكرْ ، بساطْ ، فيزيل عنها الإعراب لزوال ما يقتضيه ، وهو العقد والتركيب .

وثالثها : إذا حكمنا عليها بالإعراب في الحالة التي ذكرناها فيتوجه لها من الإعراب الوجوه الثلاثة ، فأما الرفع فإنما يكون على الابتداء ، كأنك قلت : هذا قاف ، وهذا صاد ، وغيرها . وأما النصب فعلى نزع الحرف المقسم به ، كأنه قال : وقاف ، وصاد ، لكنه لما رفع الحرف عنه تعدى الفعل إليه ، فلهذا كان منصوبًا بمنزلة قولك : اللَّهَ ، بالنصب ، وأمانةَ اللهِ ، منصوبًا أيضًا على ما ذكرناه . وأما الجر فعلى إضمار حرف الجر وإعماله ، كما قالوا : اللهِ ، بالجر .

ورابعها : أنها إذا كانت مبنية لعدم المقتضى لإعرابها ، وهو التركيب ، فبناؤها يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون على السكون ، لأجل عروض الوقف فيها ، وليس بناءً حقيقيًا ، وإلا لوجب أن يعاملوه معاملة : أين ، وكيف ، في تحريكها بالفتح ، لأجل الساكنين ، فدل على أن سكونها إنما هو لعروض الوقف كما قلنا في نحو : زيدْ ، عمرو ، بكرْ ، خالدْ .

وثانيهما : أن تكون محركة ، إما بالفتح كقراءة من قرأ : صَادَ ، وقافَ ، ونونَ ، مفتوحات وهذه الفتحة يحتمل أن تكون بناء : كأينَ ، وكيفَ ، ويحتمل أن تكون إعرابًا ، ويكون ترك التنوين فيها لأنها غير منصرفة ، وإما بالكسر كقراءة مَنْ قرأ[1] :

---

(١) وهي قراءة شاذة . ينظر : مختصر في شواذ القرآن ١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٥٩ .

صَادِ، وقَافِ، ونُونِ، بالكسرة، ثم هذه الكسرة يجب أن تكون بناء: كأمسِ، ونزالِ، على أصل التقاء الساكنين، ولا يجوز أن تكون حركة إعراب بحال.

وخامسها: أنها إذا حكم عليها بالاسمية، ووجب لها الإعراب كما قررتم، فَلِمَ جعلت في فواتح هذه السور وأوائلها؟

واعلم أن العلماء مختلفون في ذلك اختلافًا شديدًا، ويقتدح فيها معاني ثلاثة[١]:

المعنى الأول: وهو الذي عول عليه علماء التفسير، وأئمة الأدب، وأهل صناعة الاعجاز وهو: أنها أسماء لهذه السور، ثم هي في ذلك على قسمين[٢]:

القسم الأول منها: ما لا يأتي فيه إعراب لسكونه مشبهًا بالجمل التي تكون محكية بكل حال، ولا يجوز تغيير صورتها أصلًا، وهذا كقوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[٣]، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾[٤] فهذه تكون محكية على حالها، ويتوجه فيها من الإعراب على جهة التقدير فيها: الرفع على أنها خبر المبتدأ، والنصب على نزع حرف القسم منها، والجر على إضمار حرف القسم وإعماله.

القسم الثاني منها: ما يتأتى فيه الإعراب ثم هو على نوعين:

فالنوع الأول: أن يكون أسماء مؤلفة مجموعة على موازنة المفرد، وهذا نحو: حم، وطس، وياسين، فإنها موازنة لقولنا: هابيل[٥]، وقابيل، وهكذا قولنا: طس ميم، فإن قولنا: ميم، ضمومة إلى طاسين، ودرابجرد، ورام هرمز، وغير ذلك من الأسماء المركبة، فهذا وما شاكله يجوز فيه وجهان[٦]:

---

(١) ينظر الكشاف ١/٨٣-١٠٥، والبحر المحيط ١/٣٤-٣٥.

(٢) ينظر: الكشاف ١/٨٣-٨٥، والتفسير الكبير ١/١١-١٢.

(٣) مريم ١.

(٤) الشورى ١، ٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٠.

(٦) ينظر: الإتقان ١/١٦١.

أحدهما : الحكاية من غير إعراب ، فتكون موقوفة الأواخر على السكون ، وحكى أبو سعيد السيرافي[١] : ياسينَ ، بفتح النون لالتقاء الساكنين ، كفتح : أينَ ، وكيفَ .

وثانيهما : أن يكون معرفة متروكة الصرف لأجل العلمية والتركيب ، وأنشد الزمخشري[٢] لشريح بن أوفى العبسي :

يذكرني حا مِيْمَ والرمح شاجِرٌ فَهَلا تلا حا ميمَ قبلَ التقدُّم

فترك صرفه .

النوع الثاني : أسماء مفردة ، وهذا كقوله تعالى : ﴿قٓ﴾ ، و﴿صٓ﴾ ، و﴿نٓ﴾ وهذه أيضًا يجوز فيها وجهان[٣] :

أحدهما : الحكاية على حالها موقوفة .

وثانيهما : أن تكون معربة متروكة الصرف .

فهذا كله إذا كانت أسماءً للسور كما حكيناه .

المعنى الثاني : أن يكون ورود هذه الأسماء على هذا النمط المعدد على جهة التعجيز والإفحام لجميع من تحدى /٧٣ب/ بالقرآن ، تنبيهًا على جزالته ، وغرابة نظمه ، وإغراقه في البلاغة ، ودخول في الفصاحة ، وتعريفًا لهم بأنه من جنس ما يؤلفون منه جميع كلامهم ، وتحريكًا لدواعيهم ، وهزًا من أعطافهم إلى تقرير قواعد النظر ، وشحذ الهمم ، وكدَّ القرائح ، وامعان الخواطر ، فيوصلهم النظر إلى القطع ، والاستيقان إلى العلم بالعجز ، والتحقق للقصور عن الأتيان بمثله مع بلوغهم في الفصاحة كل غاية وتجاوزهم فيها كل حد ، فعند هذا يعلمون قطعًا ويقينًا إنه ليس

---

(١) ينظر : الكشاف ٨٦/١ .

(٢) الكشاف ٨٤/١ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٣٨/١ ، و البحر المحيط ٤٤٦/٧ .

(٣) ينظر : الاتقان ١٦١/١ .

من كلام المخلوقين وإنما هو تنزيل رب العالمين ، وهذا المعنى جيد لا غبار عليه .

المعنى الثالث : أن يكون إيراد السور مصدرة بهذه الأسماء ليكون أبلغ في الإعجاز ، وأدخل في تصديقه ، ﷺ ، وبيانه هو : أن النطق بالحروف أنفسها كانت العرب فيها متساوية ، لا تفضيل فيها لأحدٍ على أحدٍ ، فأما النطق بأسامي هذه الأحرف ، فإنه كان لا يختص به إلا مَنْ خَطَّ وقرأ ، وخالط أهل الكتب ، وتعلم منهم ، فإذا تكلم بها ، ﷺ ، مع بُعْدِهِ عن مخالطة أهل الكتاب ، واشتهاره بأنه لم يكن من أهل الأقاصيص ، ولا عُرِفَ بمخالطة مَنْ خَطَّ ، وقرأ ، كما قال تعالى تصديقًا لما قلناه : ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾[1] ، فهذه مصدقة لما قلناه ، ومعرفة لهذا المعنى ، فتكلمه عليه السلام ، والحال هذه ، بهذه الأسماء المفردة فيه دلالة قاطعة على صدقه ، وكيف لا وقد خرق قراطيس أسماعهم عند تلاوته ، وبهر قرائحهم ، وحير أفئدتهم سماعها ، وأخذوا في الاستظراف متعجبين ، وفي التفكير في أسرارها متحيرين ، إقرارًا بالفهاهه عن بلوغ شأوه ، وإعترافًا عن الإتيان بمثله ، فسبحان من أنزل كتابه ناطقًا بالإفحام لهم ، والإعجاز ، ومتضمنًا لما أودع فيه من الأسرار الإلهية بالتلخيص والإيجاز . ولليهود في أسرار هذه الأسماء أقوال ومذاهب ، وزعموا أنها رموز إلى معرفة ، والحاجة إلى ذكرها واستغراقها .

* * *

---

(١) العنكبوت ٤٨ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما جاء من المعدول على فَعَال

وهو على أربعة أضرب:

ضربٌ منه بمعنى: إفعل، والأمر كقولهم: نَزَالِ، بمعنى: أنزل، ودراك، بمعنى: أدرك، قال زهير[1]:

ولنعم حَشْوُا الدِّرع أنتَ إذَا   دُعِيتَ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُعْرِ

ومنه ما وقع في النداء معدولًا، نحو قولهم للأمة: يا خَبَاثِ[2]، يا غَدَارِ، يا فَجَار، ولا يقع إلا في النداء، وهو نظير: فُعَل، في الذكر كقولك: يا فسق، ويا لكع، ويا غدَرَ، للمذكر. ومنه ما جاء معدولًا عن: فاعِلَة، في المعرفة إلى: فعال، نحو: حذام، وقطام، ورقاش، وغلاب. ومنه ما جاء معدولًا اسمًا للمصدر نحو: فجار، ويسار، قال الشاعر[3]:

أنا اقتسمنا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا   فَحَمَلْتُ بَرَّةً واحْتَمَلَتَ فَجارِ

وقال آخر[4]:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتّى يَسَارِ لَعَلَّنَا   نَحُجُّ معًا قالتْ أَعَامًا وقَابِلَهْ

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن ما يعدل إلى: فَعَال، عن بنائه فإنما عدل إليه لأجل المبالغة، لأن بناء:

---

(١) ديوانه ١١٦، وهو من شواهد الكتاب ٣٧/٢، والمقتضب ٣٧٠/٣، والمقتصد ١٠١٨/٢ وفي الأصل: ... ويح في الزعر، وهو تحريف.

(٢) غير واردة في الجمل ٢٢٨.

(٣) وهو النابغة ديوانه ٩٨، وهو من شواهد الكتاب ٣٨/٢، والخصائص ٢٦١/٣، والمقتصد ١٠٢١/٢. وروايته في الأصل: .. فاحتملت برة ..

(٤) وهو حميد بن ثور، ديوانه ٩٨، وهو من شواهد الكتاب ٣٩/٢، والمقتصد ١٠٢٢/٢، وشرح المفصل ٥٥/٤.

فَعَالِ، أبلغ عن المعدول عنه في كل أقسامه، ثم هي في ذلك على أضرب خمسة[١]:

الضرب الأول منها: المعدولة عن فعل الأمر، كقولك: نزال في الحرب، أي أنزل، وتراك فلانًا، أي اتركه، ولها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبار صيغها: إلى ما يكون ثلاثيًا، وهذا هو الكثير الشائع كقولنا: نزال، أي أنزل، وتراك، أي أترك، والى ما يكون فوق ذلك، ثم إما أن يكون مزيدًا من الثلاثي، كقولك: دراك فلانًا، أي أدركه، ونظار فلانًا، أي انتظره، وإما أن يكون من الرباعي المجرد، كقولنا: قرقار، وعرعار، فهما معدولان من فعل الأمر من: قَرْقِرْ، وعَرْعَرْ، وهو قليل عدلها من الرباعي /٧٤أ/.

التقسيم الثاني: باعتبار اللزوم والتعدي: إلى ما تكون لازمة غير متعدية، وهذا كقولنا: نزال، أي أنزل، وخراج، أي أخرجوا، ودباب للضبع، أي دبي، وإلى ما تكون متعدية وهذا كقولنا: تراك فلانًا، أي اتركه، ودراك زيدًا، أي أدركه، ونعى فلانًا، أي انع، ومناع عمرًا، أي أمنعه. فما كان منها فهمه متوقف على متعلق له، فهو المتعدي بعينه، وما كان منها لا يتوقف فهمه على متعلق له، فهو اللازم بعينه، وكلها في التعدي واللزوم متوقفة على أفعالها، كما قلناه.

التقسيم الثالث: باعتبار استعمالها إلى مسوعةٍ ومقيسةٍ: فأما ما كان منها مأخوذًا من الثلاثي فهو مختلفٌ فيه، فعند سيبويه[٢] أنها كلها مقيسة في الأفعال الثلاثية، وذهب غيره إلى أنها مسموعة[٣] أيضًا، فما ورد عن العرب من هذه

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٦-٤٢، والمقتضب ٣/٣٦٨-٣٧٦، وما ينصرف ٧٢-٧٨، والمقتصد ٢/١٠١٧-١٠٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٤١.

(٣) قال الزجاج في ما ينصرف ٧٣: «وأكثر النحويين يقيسونه ... وبعضهم يقول: لا يجوز من هذا إلا ما عدلته العرب».

الأسماء وجب قبوله ، وما لم يرد وجب طرحه ، لأنها مخالفة للقياس من جهة أن صيغة الفعل مخالفة لصيغة الاسم ، فلا يجوز أخذها منها ، فلهذا وجب قصرها على السماع بكل حال . وأما ما كان منها رباعيًا فهو مسموع باتفاق ، لا يجوز القياس فيها باتفاقٍ ، لقلته وندوره ، فهذه قسمة ما كان منها مأخوذًا من الفعل ، ومعدولًا عنه .

فأما البيت الذي أورده : ولنعم حشو ، فهو من مشهور شعر زهير ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وحشو الدرع : مرفوع على أنه فاعل نعم ، ونعني بالحشو : لابس الدرع ، كما يقال : نعم حشو الثياب أنت ، والضمير هنا : مرفوع على أنه خبر لمبتدأ تقديره : هو أنت ، وهل يجوز أن يكون مبتدأ وما قبله خبره أم لا ؟ فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون اللام هي المشعرة بالقسم ، وعلى هذا يجوز كما يجوز : زيد والله قائمٌ .

وثانيهما : أن ذلك لا يحسن في الظاهر ، وهو إذا كانت اللام للابتداء ، لأن اللام لا تدخل على الخبر ، فلا يقال : زيد لقائم ، والذي حسّن من دخولها كونها جملة ، ولهذا يجوز : زيد لهو قائم ، ولا يجوز إذا كان الخبر مفردًا .

وإذ : ظرف ، والعامل فيها نعم ، كما تعمل في الحال والتمييز ، وَلُجَّ في الذعر : مبني لما لم يسم فاعله ، وفاعله الجار والمجرور . والذعر : هو الفزع والقلق .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أمور ثلاثة :

أما أولًا : فعلى استعمال العدل من الأمر من الثلاثي ، فإن : نزال : معدولة من أنزل .

وأما ثانيًا : فكونها في موضع رفع بالفاعلية .

وأما ثالثًا : فجواز تأنيثها ، كأنه أراد معنى المنازلة . فهذا البيت شاهد على ما ذكرناه .

الضرب الثاني : المعدولة عن المصدر ، وهذا كقولنا : فجار للفجرة ، ويسار للميسرة ، وحماد للحمدة ، وجماد للجمود .

وحكى خلف الأحمر[١] عن العرب : نزلت بلاء على أهل الكتاب ، ونزلن بوار على الكفار ، أي البوار ، قال الله تعالى : ﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾[٢] .

فأما البيت الذي أنشده : إنا اقتسمنا ، فهو للنابغة الذبياني ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والخطة ، بالضم ، هو : الأمر والقصة ، قال تأبط شرًا[٣] :

هما خُطَّتا إما إسَارٌ ومِنَّةٌ ... وإما دمٌ والقتل بالحر أجدرُ

وقوله : فجار : في موضع نصب على المفعولية ، وهو يخاطب زُرعة بن عمرو الفزاري يهجوه بأنه احتمل الغدر والفجور[٤] .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز العدل على المصدر ، فإن فجار معدول به عن الفجرة ، قال أبو الفتح عثمان بن جني[٥] : إنما قال في البر : حملت من غير زيادة ، وفي الفجرة : احتملت ، بالزيادة جريًا على عادة العرب ، فإن ما لازيادة يستعمل في القليل ، والذي فيه زيادة يستعمل في الكثير ، فأراد النابغة أن ينبه على كثرة الغدر والفجور من زرعه ، فاستعمل فيه الفعل المزيد ، وقد جاء في الشرع ما ينبه على هذا ، قال الله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[٦]

---

(١) جاء في الصحاح : (بور) ٥٩٨/٢ قوله :« وحكى الحمر : نَزَلَتْ بَوَارِ على الكفار » .

(٢) إبراهيم ٢٨ .

(٣) ديوانه ٢٩ . ورواية صدره :

لكُم خصلة إمَّا إسارٌ ومنَّةٌ

(٤) ينظر : الحلل ٣٠٧ .

(٥) ينظر : الخصائص ٢٦٥/٣-٢٦٦ .

(٦) البقرة ٢٨٦ . وينظر : الخصائص ٢٦٥/٣ .

فلما كان الإنسان لا يعاقب إلى على الكبائر دون الصغائر فإنها مكفرة ، استعمل فيها اللفظ الدال على الكثرة ، ولما كان الإنسان/٧٤ب/ يثاب على كل صغيرة وكبيرة من الخير استعمل فيها اللفظ المشعر بالقليل ، كل ذلك دال على عِظَم رحمة الله تعالى لخلقه ، وسعة مغفرته لهم ، ويؤيد هذا ما آثر عن صاحب الشريعة أنه قال : « إن العبد إذا هم بالحسنة كتبت له ، وإن لم يفعلها ، وإذا هم بالمعصية لم تكتب عليه حتى يفعلها ، ويعمل فيها قلبه وجوارحه »[١] ، فلهذا خُصَّ باللفظ الدال على الكثرة والمبالغة[٢] . اللهم اجعلنا ممن شملته رحمتك ، ووسعته مغفرتك يا كريم .

وأما البيت الذي أنشده : فقلت امكثي ، فلم أعرف قائله[٣] ، وقد أنشده الجوهري[٤] ولم يُعزِه إلى أحد . ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وهو يخاطب ، امرأته أو غيرها ، سألته أن يحج بها فقال لها إني لست الآن مؤسرًا ، فامكثي حتى يسار ، أي إلى يسار ، ويقال : انظرني إلى يسار ، فقالت : أعامًا وقابله ، وكأنها رأت أن الميسرة لا تحصل إلا بعد عامها الذي هي فيه ، والعام الذي بعده . ومعًا[٥] : ينتصب على الحال ، أي مجتمعين ، أو على الظرف ، أي زمانًا واحدًا ، والهمزة في قوله : أعامًا : هي للإنكار[٦] .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن يسار معدولًا عن الميسرة ، كما ذكرناه في : فجار .

---

(١) يبدو أن رواية هذا الحديث جاءت بالمعنى إذا لم أجد هذا النص في كتب الحديث وخصوصًا قوله : « يعمل فيها قلبه وجوارحه » ، وينظر : صحيح البخاري ٥/ ٢٣٨٠ ، وصحيح مسلم ١/ ١١٧ .

(٢) ينظر : الحلل ٣٠٨-٣١٠ .

(٣) قائله حميد بن ثور ، وقد سبق ذكره .

(٤) ينظر : الصحاح : يسر ٢/ ٨٥٩ .

(٥) في الأصل : معه .

(٦) ينظر : الحلل ٣١٠-٣١١ .

الضرب الثالث: المعدولة عن الصفة في النداء: وهذا كقولك: يا فساق عن فاسقة، ويا خباث عن خبيثة، ويا حَبَاقِ، ويا خراقِ، ويا خصافِ، وصف لها بكثرة ما يخرج من دبرها، ويا ذَفَارِ، أي منتنة الريح، ولكاع، أي خبيثة، قال الحطيئة[1]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي إلى بيت قعيدتُه لكاعِ

فهذه الصفات كلها معدولة إلى هذه البنية على جهة المبالغة مخصوصًا بحالة النداء.

الضرب الرابع: المعدولة عن الصفة في غير النداء: وذلك نحو قولهم: حَلاقِ وحِيَاذِ لِلحَّية لأنها تحلق وتحيذ الأحياء، وكُلاَح، وجِدَاع، وإزام، للسنة، وضِرَام للحرب، وهو مأخوذ من اضطرام النار، وهو شدة تلهبها، وسَبَاطِ للحمى، وخاذ للشمس، وطمار للمكان المرتفع، ولا تَبْلُ فلانًا عندي بَلاَلِ، أي بالَّةٌ، وهذه كلها معدولة عن فاعلة في غير النداء، وإنما عدلوها للمبالغة.

الضرب الخامس: المعدولة عن الأعلام: وهذا نحو: حذام، وقطام، وغَلاَبِ، كل هذه الأسماء معدولة عن فاعلة في حق الأناسي، وقد تأتي معدولة في أسماء البهائم كما قالوا: سَكَابِ: اسمٌ لفرس، وعَرَارِ، اسم بقَرة، وفَشَاح، اسم للضبع، وكَسَابِ[2]: اسم لكلبه، وخَطَافِ: أيضًا لكلبه، وقد تأتي في الجمادات كما قالوا: ظَفَارِ: اسم لبلد، وكصاف: اسم الجبل وقلاَع، ومَنَاعِ: للمضيئتين، ووَبَار، وشَرَاف: لأرضين.

فهذه الضروب الخمسة تجمع ما كان على: فعال. ولم يذكر أبو القاسم المعدول عن فعال في غير النداء، واستعماله كثير، فلا وجه لإهماله، وفيه كلام كثير، قد ذكرناه في غير هذا الكتاب والحمد لله.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في الأصل: كسار، والتصحيح من التهذيب ٧/٢٢٤.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الاستثناء

حروف الاستثناء: إلا، وغير، وسوى، وسُوى، وسواء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون.

فأما: إلا: فإذا كان ما قبلها من الكلام موجبًا كان ما بعدها منصوبًا، نحو قولك: قام القوم إلا زيدًا، ومررت بإخوتك إلا عمرًا، وسارا الناس إلا بَكْرًا، قال الله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[1]. فإذا كان ما قبل إلا غير موجب كان ما بعدها تابعًا لما قبلها على البدل، وجاز فيه النصب إذا تَمَّ الكلام دونه، وذلك قولك ما قام القوم إلا زيدًا وإلا زيدٌ، وما شرب القوم إلا عمروٌ وإلا عمرًا، وما مررت بإخوتك إلا عمرو وإلا عمرًا، قال الله تعلى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[2] فرفع على البدل من الواو، لأن ما قبله غير موجب، وقد يجوز نصبه، وقد قرأ بعض القراء بالنصب[3].

وإذا فرغت ما بعد إلا لما قبلها عمل فيه هو، ولم يعمل الاستثناء شيئًا[4]، كقولك:

ما قام /٧٥أ/ إلا زيد، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا يزيد.

فأما: غير: فإنها تخفض ما بعدها أبدًا، وتجري هي بإعراب الاسم الذي بعد إلا كقولك: قام القومُ غيرَ زيدٍ، ومررت بأصحابك غيرَ زيدٍ، [وفي النفي: ما قام القوم غيرُ زيدٍ]، وما مررت بالقوم غيرَ زيدٍ، والنصب جائز. وقد تكون غير نعتًا.

---

(١) البقرة ٢٤٩.

(٢) النساء ٦٦.

(٣) ابن عامر. ينظر: التلخيص ٢٤٥.

(٤) في الجمل ٢٣١: وإذا فرغت ما قبل إلا لما بعدها، عمل ما قبلها في ما بعدها ولم تعمل إلا شيئًا.

فتتبع ما قبلها ، وذلك إذا لم يجز في موضعها إلا ، كقولك : عندي درهم غيرُ جيد ، وقد يكون غير نعت فلا يتبع ما قبلها ، وذلك إذا اجاز في موضعها إلا[١] . إلى آخر ما ذكره في الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من مسائل الاستثناء ، نذكر معنى الاستثناء ، والعامل فيه فهذان بحثان .

البحث الأول منهما : في معنى الاستثناء : وله مفهومان ، لغوي واصطلاحي .

فأما اللغوي فهو : استفعال من الشيء ، واشتقاقه من : ثنيت الشيء إذا عطفته ، لأن الاستثناء لما كان لقطع الكلام عن معناه ، وتصرفه عن وجهه قيل له : استثناء[٢] .

وأما الاصطلاحي فله معنيان :

أحدهما عام : وهو أمر يجمع المتصل والمنفصل جميعًا ، وأقصى ما يقال في جمعهما في حد واحد هو : المذكور بعد إلا وأخواتها على جهة الاطلاق من غير تقييد باخراج ، ولا غير اخراج ، يندرج تحته ما كان متصلًا ، وما يكون منفصلًا ، ولا يجوز تقييده ، باخراج الشيء عن حكم ما قبله بالإ وأخواتها[٣] . فهذا يعمها جميعًا ، لأنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا ، وما في الدار أحد إلا حمارًا ، فقد ذكرت زيدًا والحمار بعد إلا وأخواتها ، فقد اجتمعا في هذا الحد ، مع أن الأول منهما متصل ، والآخر منفصل .

وثانيهما خاص : وهو : إفراد كل واحد منهما بحد يخصه ، فالمتصل هو

---

(١) غير واردة في الجمل ٢٣٢ من قوله : وقد يكون–إلى آخر النص .

(٢) ينظر : الصحاح (ثني) ٢٢٩٤/٦ ، والغرة المخفية ٢٨٧/١ .

(٣) ينظر : الاستغناء ١٠٢ .

الأكثر جريانًا ، ومعناه هو : المخرج عن متعدد محققًا ، أو مقدرًا ، بالإ وأخواتها[١] .
فقوله : هو المخرج :يحترز به عن المنفصل ، فإنه ليس مخرجًا لأنه غير داخل أصلًا فيما قبله ، وقولنا : محققًا : ليدخل فيه قولنا : شريت الجارية إلا ثلثيها ، أو ربعها ، فإن التجزءة في الجارية إنما هو على جهة التقدير بالشرع . وأما المنفصل فهو : المذكور بعد إلا وأخواتها لا على جهة الاخراج[٢] ، كقولنا : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ماضر ، واستعماله في القرآن كثير ، كقوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[٣] و﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٤] ، وغير ذلك .

البحث الثاني : العامل فيه :

واعلم أن النحاة مختلفون في المستثنى إذا كان منصوبًا في العامل فيه ، ولهم فيه مذهبان :[٥]

المذهب الأول : يحكى عن أهل الكوفة ، وفيه قولان :

أحدهما : أن العامل فيه : إلا : مركبة من أن ولا ، فخففت أن وأدغمت في لا ، فإذا نصبت فالنصب إنما هو بأن ، وإذا رفعت فالرفع بلا ، فالرفع والنصب إنما يكون باعتبار هذين الحرفين ، وهذا شيء يحكى عن الفراء[٦] .

---

(١) ينظر : الكافية ١٠٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٩/١ .

(٢) ينظر : الكافية ١٠٩ . وعرف القرافي في الاستغناء ٣٨٣ المتصل والمنفصل بقوله :« حد الاستثناء المتصل أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولًا بنقيض ما حكمت به أولًا ، فمتى انخرم أحد هذين القيدين كان منقطعًا »

(٣) الحجر ٣٠ ، ٣١ .

(٤) النساء ١٥٧ .

(٥) ينظر : شرح عيون الإعراب ١٧٦-١٧٧ ، وأسرار العربية ٢٠١-٢٠٤ ، والإنصاف ٢٦٠/١-٢٦٥ (م٣٤) والإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١-٣٦٣ ، والاستغناء ١٤٤-١٤٦ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ٢٠١ .

وثانيهما : أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا ، فالنصب إنما هو بإضمار أن كأنه قال : قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم ، وهذا هو رأي علي بن حمزة الكسائي[١] .

المذهب الثاني : يحكى عن أهل البصرة ، ولهم فيه قولان :

أحدهما : أن العامل هو إلا نفسها لا معنى الاستثناء ، وهذا محكي عن أبي العباس المبرد[٢] ، وأبي إسحاق الزجاج[٣] . وحكى ابن بابشاذ[٤] عن المبرد : أن العامل في المستثنى النصب إنما هو الاستثناء . والرواية الصحيحة ما قدمناه ، وهي التي حكاها ابن الأنباري عنه .

وثانيهما : أن العامل في المستثنى النصب هو إلا بواسطة الفعل المتقدم ، وهذا هو قول سيبويه[٥] ، واختاره الزمخشري[٦] ، ونصره ابن الحاجب[٧] ، والخوارزمي[٨] ، /٧٥ب/ وهذا هو المختار عندنا ، ويدل على ما قلناه هو أن العمل بالأصالة إنما هو في حق الأفعال ، أو ما كان مشبهًا بها ، أو مأخوذًا منها ، والفعل الأول لما كان غير متعد بنفسه وجب تقويته بإلا فلهذا كان مؤثرًا في النصب .

فهذا ما أردنا ذكره من تقديم ما قلناه ، فإذا عرفت هذا فلنذكر إعراب المستثنى ثم نذكر أحكامه ، فهاتان فائدتان :

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/٢٦١ (م٣٤) .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٣٩٠ .

(٣) ينظر : شرح عيون الإعراب ١٧٧ ، وأسرار العربية ٢٠١ .

(٤) قال في شرح الجمل : ق ٢٢٨ :« وقال أبو العباس : العامل معنى إلا ، ومعناها : استثني ... وهو ضعيف من وجوه.»

(٥) ينظر : الكتاب ١/٣٦٩ .

(٦) ينظر : المفصل ١/١٩٩ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٢ .

(٨) ينظر : التخمير ١/٤٥٧ .

الفائدة الأولى : في إعراب المستثنى :

واعلم أن المستثنى تجري فيه وجوه من الإعراب مختلفة ، ونحن نذكر في كل واحد منها ما يتعلق به ، وجملتها أنواع خمسة :

النوع الأول منها : ما يكون منصوبًا أبدًا ، وهذا يأتي على أوجه ثلاثة :

أولها : أن يكون موجبًا ، وهذا كقولك : قام القوم إلا زيدًا ، وما هو في تأويل الموجب كقولك : ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدًا ، لأن معناه : كل أحد أكل الخبز إلا زيدًا ، فهذا وأمثاله يكون منصوبًا بالفعل الأول بواسطة(١) إلا كما ذكرناه قال الله تعالى : ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾(٢) .

وثانيها : قولك : ما خلا ، وما عدا ، فهذه الأفعال لا يأتي المستثنى بعدها إلا منصوبًا ، لأنها أفعال مضمر فاعلوها ، فإذا قلت : جاءني القوم ما خلا زيدًا ، أو ما عدا عمرًا ، فالتقدير فيها : خلا كلهم من زيد ، وخلا كلهم من عمرو . وحكى عن الربعي(٣) : أنه أجاز الرفع بهما ، وهذا نادر قليل ، قال لبيد(٤) :

ألا كل شيءٍ ما خَلا الله بَاطِلُ وكُلُّ نعيمٍ لا مَحَالَةَ زائِلُ

وهكذا قولنا : ليس ، ولا يكون ، فلهذا تقول : جاءني القوم ليس زيدًا ، وجاءني الناس لا يكون عمرًا ، أي لا يكون من جاءني عمرًا ، لأن هذه الأفعال كلها مضمر فاعلوها ، فلهذا وجب النصب بها .(٥)

وثالثها : خلا ، وعدا ، وفيهما لغات ثلاث :

---

(١) ينظر : المقتصد ٦٩٩/٢ ، ٧٠٥-٧٠٦ ، والغرة المخفية ٢٨٨/١ .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ١٩٦/١ .

(٤) ديوانه ، وهو من شواهد اللمع ١٤٧ ، والمفصل ١٩٣/١ ، والغرة المخفية ٨٢٦/١ .

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧٦/١-٣٧٧ ، والمقتضب ٤٢٦/٤-٤٢٨ ، والأصول ٢٨٧/١ ، وشرح عيون الإعراب ١٧٩ .

أما أولًا : فالنصب بهما جميعًا ، وهذا هو مذهب سيبويه[١] ، وأكثر البصريين فتقول : جاءني القوم خلا زيدًا ، أي جانب كلهم زيدًا ، وهو قول المبرد[٢] أيضًا .

وأما ثانيا : فالجر بهما ، وهو قليل ، إما على أنهما حرفان ، وإما على أنهما مصدران مضافان إلى ما بعدهما ، حكاه الجوهري[٣] ، وحكى الزمخشري[٤] : أن الجر بهما لم يورده سيبويه ، ولا المبرد[٥] ، وحكى الموصلي[٦] عن سيبويه جواز الجر بخلا لا غير .

وأما ثالثًا : فالجر بخلا دون عدا ، كما روي عن سيبويه[٧] .

فهذا ما يكون منصوبًا من الاستثناء على ما فصلناه ، فأما المقدم والمنقطع فقد أفرد لكل واحد منهما بابًا نذكره هناك .

النوع الثاني : ما يجوز فيه الرفع على البدلية ، وأن يكون تابعًا لما قبله في إعرابه ، وهذا إنما يكون في النفي كقولك : ما جاءني أحد إلا زيدٌ ، وفي النهي كقولك : لا يقم أحد إلا زيدٌ ، وفي الاستفهام كقولك : هل قام أحد إلا زيد ، قال الله تعالى : ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٨] فهذا يكون تابعًا لما قبله في الإعراب على البدلية كما ترى ، ويجوز فيه النصب على أصل الاستثناء ، وقد قرأ قوله تعالى : « ما فعلوه إلا قليلا منهم »[٩] بالنصب على الاستثناء ، قال أبو سعيد السيرافي : والبدل هو

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٣٧٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٤٢٦ .

(٣) ينظر : الصحاح : خلا ٦/٢٣٣١ ، وعدا ٦/٢٤٢٠ . ولم ينص الجوهري على أن عدا حرف .

(٤) ينظر : المفصل ١/١٩٣ .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٤/٤٢٦ :« وقد تكون خلا حرف خفض فتقول : جاءني القوم خلا زيد » .

(٦) ينظر : الغرة المخفية ١/٢٩٦ .

(٧) ينظر : الكتاب ١/٣٧٧ .

(٨) النساء ٦٦ .

(٩) سلف تخريجها .

الأولى، وإنما كان أولى، لأن البدل يفيد الاستثناء مع مطابقة إعراب الثاني لإعراب الأول[١]، وهكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾[٢] فالرفع هو قراءة أكثر القراء، ولم يقرأ بالنصب إلا ابن عامر[٣].

النوع الثالث: يكون مجرورًا بكل حال وهو: ما استثني بغير، وحاشا، وسِوى، وسُوى. واعلم أن ما يجر به في الاستثناء فهو يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون من قبل الأسماء: كغير، وسِوى، وسُوى، وسَواء. فأما: غير، فلا خلاف في كونها اسمًا، وأن أصلها الوصفية، ومعناها المغايرة، تقول: مررت برجل غيرك، أي ليس إياك[٤]. وظاهر كلام أبي القاسم /٧٦أ/: أن أصلها الاسمية، ولهذا قال: وقد تكون غير نعتًا، فتكون تابعة لما قبلها، ولهذا دخل قد على الفعل المضارع دلالة على التقليل، وهذا فاسد، فإن الأصل فيهما هو الوصفية، وإنما دخلت للاستثناء على جهة المضارعة لأم الباب وهي إلا[٥]، كما ستقرره من بعد هذا.

وأما سِوى، وسُوى: فإن ضممت السين أو كسرتها فالقصر لا غير، وإن فتحتها فالمد[٦].

وهما ظرفان لازمان للنصب، ولا يجوز خروجهما عنه بحال، وهذا هو مذهب

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٦٠، والمقتضب ٤/٣٩٤-٣٩٥، وشرح عيون الإعراب ١٧٨، والغرة المخفية ١/٢٨٩-٢٩٠.

(٢) هود ٨١.

(٣) أبو عمران عبد الله اليحصبي، ت١١٨ هـ. (كتاب الطبقات ٣١١، ومعرفة القراء الكبار ١/٨٢). ينظر: التذكرة ٣٠٧، وشرح الهداية ٢٥٣.

(٤) ينظر: الأصول ١/٢٨٥، والغرة المخفية ١/٢٩٢.

(٥) ينظر: المقتصد ٢/٧٠٨-٧١١.س

(٦) ينظر: المقتصد ١/٦٥٢، والغرة المخفية ١/٢٩٢-٢٩٣.

سيبويه[١] ، واختاره الزمخشري[٢] ، والجرجاني[٣] ، ونصره ابن الحاجب[٤] ، وهو مذهب أكثر البصريين[٥] ، ما خلا المبرد[٦] ، وذهب الكسائي والفراء[٧] : أنهما يستعملان بوجوه الإعراب كلها ، ويخرجان عن الظرفية ، وإلى هذا ذهب الأخفش[٨] من البصريين ، وهو قوي لكثرة استعماله في الشعر ، فلهذا تقول : مررت برجل سواك ، وأعجبني رجل سواك ، ورأيت رجلًا سواك ، فيستعملان استعمال غير على هذا المذهب .

وثانيهما : أن يكون ما يجر به حرفًا ، وهذا كقولنا : حاشا ، فإنها قد وقع فيها خلاف بين النحاة ، فمنهم من قطع بحرفيتها ، وهذا هو قول سيبويه[٩] ، واختاره الزمخشري[١٠] ، ونصره ابن الحاجب[١١] ، والخوارزمي[١٢] . ومنهم من قطع بكونها فعلًا ، وهذا هو قول الكسائي[١٣] وجماعة من أهل الكوفة ، وإن لها فاعلًا .

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٢٠٢-٣٧٧ .

(٢) ينظر : المفصل ١/١٥٨ .

(٣) ينظر : المقتصد ١/٦٥٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٩-٣٢١ .

(٥) ينظر : الأصول ١/٢٨٤-٢٨٧ ، وأسرار العربية ٣٠٧ .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٤/٣٤٩ : « ومما لا يكون إلا ظرفًا ، ويقبح أن يكون اسمًا : سوى وسواء » وقال أيضًا في ٤/٣٩١ : « أما ما يكون اسما فغير ، وسوى ، وسواء » .

(٧) ينظر : الإنصاف ١/٢٩٤ (م٣٩) ، والتبيين ٤١٩-٤٢٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ١/٣٤٨ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢/٣٤٩ .

(١٠) ينظر : المفصل ١/١٩٧ .

(١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٧ .

(١٢) ينظر : التخمير ١/٤٦٥-٤٦٦ .

(١٣) ينظر : الإنصاف ١/٢٧٨ (م٣٧) ، وأسرار العربية ٢٠٨ ، والتخمير ١/٤٦٥ .

ومنهم من قال: بإنها تكون تارة حرفًا، وتارة فعلًا وهذا هو قول المبرد[١] من البصريين. ومنهم من زعم أنها فعل وليس لها فاعل، وهذا قول الفراء[٢].

والمختار ما قاله المبرد، لأنها عند الجر بها لا وجه لها إلا الحرفية، وإذ تعلق الحرف بها فلا وجه لها إلا الفعلية، فلهذا كانت فعلًا وحرفًا[٣].

النوع الرابع: المستثنى المفرغ:

وهو جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء، وإنما يكون مفرغًا بشرطين[٤]:

أما أولًا: فبأن لا يكون موجبًا، لأنه إذا كان موجبًا فهو منصوب بكل حال كما مر بيانه.

وأما ثانيًا: فبأن لا يكون مذكورًا معه المستثنى، لأنه إذا كان مذكورًا معه خرج عن التفريغ، وهو جار بوجوه الإعراب كلها، فلهذا تقول: ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد.

النوع الخامس: المستثنى المقدم على الصفة كقولك: ما جاءني أحد إلا أبوك خير من زيد، فهذا وأمثاله فيه مذهبان[٥]:

أحدهما: وهو مذهب سيبويه[٦] وأكثر نحاة البصريين، أن يحمل على البدل من غير التفات إلى تقديمه على الصفة، ولا يلتفت إليه.

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٩١/٤، ونسب هذا الرأي في الأصول ٢٨٩/١ إلى البغداديين، ونسب في الاستغناء ١٠٩ إلى أبي إسحاق الزجاج.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٧٨/١ (م٣٧)، وأسرار العربية ٢٠٨، والتخمير ٤٦٥/١.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ٢٩٤/١-٢٩٥.

(٤) ينظر: اللمع ١٤٣، والمقتصد ٧٠٠/٢-٧٠٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٩٩/٤-٤٠٠، والمفصل ٢٠٦/١، والغرة المخفية ٢٩١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٧٤/١-٣٧٥.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٧٢/١.

وثانيهما : أن تنصبه على التقديم ، وينزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف ، وهذا هو مذهب أبي عثمان المازني[(١)] ، فلهذا تقول : ما جاءني أحد إلا أباك خير من زيد .

والمختار ما قاله سيبويه لأن الصفة لا يستثنى منها إلا حكم تقديمه عليها ، فوجب حمله على البدل كما قاله سيبويه .

فهذا ما أردنا ذكره في إعراب المستثنى على هذه الأوجه المختلفة .

الفائدة الثالثة : في أحكام الاستثناء :

اعلم إنا وإن أسلفنا طرفًا من أحكامه في أثناء التقسيم ، ونحن نذكر الآن ما لم نذكره من قبل ، وجملة ما نذكره أحكامًا خمسة :

أولها : أن غير : اصلها الوصفية ، وهي محمولة على إلا في كونها استثناء ، فلهذا تقول : عندي درهمٌ غير جيد ، فلا يجوز فيها إلا الصفة بكل حالٍ ، وتقول : جاء القوم غير زيد ، فلا يجوز فيها إلا الاستثناء ، بكل حال ، ومما جاء محتملًا للأمرين جميعًا قوله تعالى : ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[(٢)] فالرفع على الصفة للقاعدين ، والجر على الصفة للمؤمنين ، والنصب على الاستثناء ، كأنه قال : لا يستوي القاعدون من المؤمنين إلا أولي الضرر فإنهم يساوونهم في الفضل[(٣)] .

وثانيها : /٧٦ب/ أن إلا يكون أصلها للاستثناء ، وقد تكون صفة على جهة المضارعة لغير ، فكل واحد من إلا [وغير] قد شبه بما لصاحبه بالأصالة ، فإلا

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٤/٢ .

(٢) النساء ٩٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٧٤/١ ، والمقتضب ٤٢٢/٤-٤٢٣ ، والمقتصد ٧٠٧/٢-٧١١ ، وشرح عيون الإعراب ١٧٨-١٧٩ ، والمفصل ١٩٩/١ ، والغرة المخفية ٢٨٨/١-٢٨٩ .

للاستثناء، وقد شبهت بها غير، وغير للصفة بالأصالة، وقد شبهت بها إلا[١]، وإنما تكون إلا صفة بشروط ثلاثة[٢]:

أما أولًا: فبأن يكون الموصوف مذكورًا لا يجوز طرحه.

وأما ثانيًا: فبأن يكون نكرة لأن غير لا تتعرف بما أضيفت إليه وهي بمعناها، إلا إذا كان منحصرًا، في نحو قولك: مررت بالقائم غير القاعد.

وأما ثالثًا: فبأن يكون ما بعدها اسم مفرد، فلهذا تقول: ما جاءني أحد إلا زيدٌ. وكقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣] أي غير الله، ويجوز في كلمة الشهادة أن تكون إلا فيها صفة لما قبلها، فلهذا تقول: لا إله إلا الله، أي لا إله غير اللهِ في الوجود، فيكون تفسيره: لا إله مخالف لله في الوجود.

وثالثها: أنك إذا قلت: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، وما رأيت من أحد إلا زيدًا، فيحمل هذا على المحل لا غير، ولا يجوز جره على البدل أصلًا، لأن من لا تكون مزيدة في الإيجاب. فلهذا رفعته ونصبته على ما يتوجه له من الإعراب محلًا لا غير[٤].

ورابعها: تقديم المستثنى على عامله في التفريغ هل يجوز أم لا؟ ومثال المسألة قولنا: إلا طعامك ما أكل زيد، فالذي ذهب إليه جماهير البصريين كالخليل وسيبويه[٥]، واختاره الزمخشري، وابن الحاجب، والخوارزمي، أنه غير جائز تقديمه بكل حال، وزعم الكسائي[٦]، وأبو إسحاق الزجاج[٧] أنه جائز. والمختار

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/٤٠٨-٤٠٩، والمفصل ١/٢٠٠، والاستغناء ١٣٨.

(٢) ينظر: الاستغناء ٣٣١-٣٣٣.

(٣) الأنبياء ٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٦٢، والمقتضب ٤/٤٢٠، والأصول ١/٣٨٤، والاستغناء ١٧٧.

(٥) لم أقف عليه في الكتاب، وينظر: الإنصاف ١/٢٧٣ (م٣٦).

(٦) ينظر: الإنصاف ١/٢٧٣ (م٣٦).

(٧) ينظر: التبيين ٤٠٦-٤٠٩، والاستغناء ١٢٧-١٢٨.

ما قاله البصريون لأن ما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لأنها مشبهة لهمزة الاستفهام .

وخامسًا : أن المستثنى قد يكون فعلًا ، بتأويل المصدر كقولك : نشدتك بالله إلا فَعَلتَ ، والمعنى فيه : ما أطلب منك إلا فعلك ، وكقول ابن عباس وقد دخل على الأنصار في وليمة فقاموا في وجهه ، فقال : « **بالإيواء والنصر إلا جلستم** »[١] مشيرًا بذلك إلى ما خصهم الله به في قوله : ﴿وَالَّذِينَ ءَاوَوا وَّنَصَرُوٓا﴾[٢] والمعنى فيه : ما أطلب إلا جلوسكم[٣]. فهذا ما أردنا ذكره في أحكام الاستثناء على جهة الاختصار .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

فلا أرى فاعلًا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

فهو للنابغة[٤] ،ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[٥] فهو ظاهر ، فقوله : يشبهه : جملة فعلية في موضع الصفة لفاعل ، وفي الناس : هو المفعول الثاني لأرى ، سواء كان أرى بمعنى اعلم ، مفتوح الهمزة ، أو مضمومها ، بمعنى : أظن ، ومِن الأولى : متعلقة بأحاشي ، ومن الثانية : مزيدة للتوكيد .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على فعلية حاشا ، كما قاله المبرد[٦] ، ولهذا صرفت تصريف الأفعال ، ولو كانت حرفًا لما جاز تصريفها بحال ، والله أعلم .

---

(١) المفصل ٢٠٧/١ ،

(٢) الأنفال ٧٢ و ٧٤ .

(٣) ينظر : المفصل ٢٠٧/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٧٨/١ .

(٤) ديوانه ١٣ ، وهو من شواهد الأصول ٢٨٩/١ ، والمقتصد ٧١٦/٢ وأسرار العربية ٢٠٨ .

(٥) ينظر : الحلل ٣١١-٣١٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣٩١/٤ .

قال صاحب الكتاب هدي الله سعيه :

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء المقدم منصوب أبدًا ، كقولك : خرج إلا زيدًا أصحابُك ، وقدم إلا بكرًا إخوتُك ، وماليَ إلا العسلَ شرابٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ .

قال الشاعر[1] :

ومـالـيَ إلاَّ آل أحـمـد شَـيـعـةٌ ومالي إلاَّ مشْعَبَ الحَقّ مَشْعَبُ

وقال الآخر[2] :

ومـالـيَ إلا الـلـهُ لا ربَّ غـيـرَهُ ومـالـيَ إلا الـلـهَ غـيـرَك نـاصِـرُ

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين ، رضي الله عنه وأرضاه :

هذا المستثنى إذا تأخر جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب ، كقولك : ما جاءني أحد إلا زيدٌ وإلا زيدًا : فأما إذا تقدم فلا وجه له إلا النصب لا غير ، لأن جواز الرفع فيه من قبل تقديمه ، أنما كان من أجل البدلية ، والبدل لا يكون مقدمًا على المبدل منه ، فلهذا وجب نصبه بكل حال ، ولا يجوز تقديمه على عامله ، فلا يجوز أن يقال : إلا زيدًا قام القوم ، وإنما امتنع ذلك [لأنه] مشبه للمفعول معه ، والجامع بينهما : أن كل واحد منهما معمول للفعل بواسطة حرف ، فكما امتنع /٧٧أ/تقديم المفعول معه على عامله ، امتنع تقديم المستثنى على عامله[3] .

---

(١) الكميت ، شرح الهامشيات ٣٩ ، وهو من شواهد المقتضب ٣٩٨/٤ ، واللمع ١٤٣ ، والمفصل ١٩٥/١ ورواية اللمع والمفصل : ... مذهبُ الحقِّ مذهبُ .

(٢) وهو الكميت ، شعره : ١٦٧/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٧٣/١ ، والمقتضب ٢٢٤/٤ ، وشرح المفصل ٩٣/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٧١/١ ، والمقتضب ٣٩٧/٤-٣٩٨ ، والمقتصد ٧٠٤/٢ ، والغرة المخفية ٢٨٩/١-٢٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٣/٢ .

فأما البيت الذي أنشده :

فمالي إلا آل أحمد شيعة

فهو من شعر الكميت بن زيد ، وكان أصم لا يسمع الرعد ، وأصلم مستأصل الأذنين خِلْقَةً ، وكان شيعيًا مواليًا لأهل البيت محبًا لهم . ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الاستثناء المقدم ، ووجوب نصبه عند تقديمه على المستثنى منه .

وأما المبيت الثاني الذي أنشده :

فما لي إلا الله لدرب غيره

فهو أيضًا لكميت ، ونذكر إعرابه موضع الشاهد منه .

أما إعرابه[1] فهو ظاهر ، والنصف الأول من البيت ليس فيه شاهد على نصب المستثنى ، لأن اسم الله مرفوع على الابتداء ، لا يجوز فيه غيره ، وقوله : لا ربَّ غيره : جملة خبرية لا موضع لها من الإعراب ، ولكن الحجة إنما هي في النصف الثاني ، وكان الأصل : ومالي ناصرٍ إلا الله غيرك ، فلما قدمتها نصبتهما جميعًا ، وهذا كقولك : ما قام أحد إلا زيدًا إلا عمرًا ، بالرفع ، فإذا قدمتهما نصبتهما فتقول : ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا أحدٌ .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على وجوب نصبهما لما كان مقدمين على جهة الاستثناء .

وقد جوز بعض النحاة فيها أربعة أوجه[2] :

أحدها : أن يكون حالين ، لأن الأصل فيهما أن يكونا صفتين لناصر وهو نكرة ،

---

(١) ينظر : الحلل ٣١٦ .

(٢) ينظر : الحلل ٣١٧ .

فلما قدمتها عليه انتصبا على الحال كقوله(١) :

لـمـيـة مـوحِـشًـا طـلـل قـديـم

وثانيها : أن يكونا استثناء مقدمًا كما ذكرناه .

وثالثها : أن يكون الأول استثناء مقدمًا ، والثاني حالًا .

ورابعها : عكس هذا ، أن يكون الأول حالًا ، والثاني استثناء مقدمًا . والله أعلم .

* * *

(١) سبق تخريجه .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الاستثناء المنقطع

إذا كان المستثنى من غير جنس الأول كان منقطعًا منه منصوبًا، كقولك: ما في الدار أحد إلا حمارًا، وما فيها أحد إلا ثوبًا[1]، ومالك على سلطان إلا التكليف، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[2] و﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3]، وكذلك ما أشبهه.

وبنو تميم يبدلون مثل هذا جوازًا[4]، فتقول: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، بالرفع، وكذلك يقولون: ما فيها أحد إلا ثوبٌ[5]، والنصب أجود، وينشد بيت النابغة[6]:

وقفتُ بها أصيلًا لا أسائلها ... عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ من أحَدِ

إلا أَوارِيَ لأْيًا ما أُبيِّنُها ... والنُّؤْيُ كالحوْضِ بالمظْلومة الجَلَدِ

فنصب الأواري على الاستثناء المنقطع، ورفعها على البدل من موضع احد.

قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

اعلم أن المنقطع منصوب بكل حال، ونصبه إنما يكون بلكنَّ مقدرة[7]،

---

(١) في الجمل ٢٣٥: ثورًا، ثور.

(٢) النساء ١٥٧.

(٣) هود ٤٣.

(٤) في الجمل ٢٣٥: مجازًا.

(٥) في الجمل ٢٣٥: ثورًا، ثور.

(٦) ديوانه ٢، وهو من شواهد الكتاب ٣٦٤/١، والمقتضب ٤١٤/٤، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١. والرواية فيها: وقفت فيها ...واصيلانًا ...الأواري.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٦٦/١، والمقتضب ٤١٢/٤، والأصول ٢٩٠/١، واللمع ١٤١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦٣/١.

ولا يستعمل فيه شيء من آلات الاستثناء سوى إلا ، وإنما كان الأمر كما قلناه ، لأن إلا هي أم الباب[1] ، فلما كانت هكذا يجوز بها في معنى لكن لكثرة استعمالها ودورها ، وقد أنكر وقوعه بعض الأصوليين ، وهذا فاسد ، فإنا قد أوضحنا استعماله في القرآن ، وتلونا من الآيات ما يدل على جوازه ، واستعماله في القرآن والسنة ، واستعمال الفصحى ، فلا وجه لإنكاره ، وبقي هاهنا أن

يقال : هل إطلاق لفظ الاستثناء عليه هل يكون حقيقة أو مجازًا ؟ والحق أن اطلاقه عليه إنما هو على جهة المجاز ، لأن الاستثناء مأخوذ من الثَّنْي ، وهو عطف الكلام عن صوبِ جريانهِ ، وهذا إنما يكون في المتصل من الاستثناء ، فإنه يكون المستثنى مندرجًا تحت ما قبله ، لولا الاستثناء ، بخلاف المنقطع ، فإنه لو خلى الكلام الأول عن استرساله لم يكن داخلًا ولهذا فإن الحمار لا يكون داخلًا تحت لفظ القوم عند قولك : جاءني القوم ، بخلاف قولنا : زيد ، فإنه يكون داخلًا عند إطلاق لفظ القوم /٧٧ب/لولا الاستثناء ، فلهذا كان إطلاق لفظ الاستثناء عليه يكون مجازًا لا محالة ، لما حققناه ، والشواهد القرآنية والشعرية ، على استعمال المنقطع في السنتهم أكثر من أن تحصى ، ولا حاجة بنا إلى تأويلها ، إذا كان حملها على ظاهرها له وجه ومساغ في اللغة[2] .

فإذا عرفت هذا فالمنقطع له حالات ثلاث :

الحالة الأولى : أن يكون ، مع كونه منقطعًا ، من جنس الأول[3] ، وهذا يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون عمومًا وليس داخلًا فيهم ، المستثنى ، كقولك لقوم ليس فيهم زيد : قام القوم إلا زيدًا ، فهذا يكون منقطعًا ، لأنه غير داخل فيهم .

---

(١) ينظر : المقتضب ٤/٣٩١ ، واللمع ١٣٩ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/٢٦٦-٢٦٧ ، والاستغناء ٥٠٨-٥١٧ .

(٣) ينظر : الاستغناء ٣٩٢-٣٩٣ .

وثانيهما : أن يكون في غير عموم ، كقولك : عندي رجال إلا زيدًا ، فإن قولنا : رجال ، ليس عامًا ، ولا هو مستغرق ، فلهذا لم يكن زيد داخلًا فيهم ، فلهذا كان منقطًا ، وأكثر ما يطلق عليه اسم المنقطع ، ويستعمل في غير الجنس ، لأن الانقطاع فيه حقيقة ، لكنه يكون منقطعًا ، وإن كان من غير الجنس كما ذكرناه .

الحالة الثانية : أن يكون من غير الجنس لكن له تعلق به ، وهذا كقولنا : ما في الدار أحد إلا حمارًا ، فهذا فيه لغتان[1] :

فاللغة الأولى : وهي الأكثر ، أن يكون منصوبًا ، وهذه هي الحجازية ، لأن الانقطاع فيه معلوم ، فلهذا كان منصوبًا .

اللغة الثانية : أن يكون مرفوعًا ، وهذه هي لغة بني تميم ، لأن التقدير فيه : ما في الدار أحد ، ولا ما يتبع الأحدين إلا حمارًا .

الحالة الثالثة : أن يكون منقطعًا بالكلية ، وهذا يجب أن يكون منصوبًا بكل حال ، وهذا كقولهم : ما في الدار أحد إلا برقًا يخطف ، وقولهم : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ماضر[2] ، وغير ذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[3] وقوله : ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4] . فكل هذا معدود في الانقطاع لأنه من غير جنس الأول . فأما قول أبي القاسم : وماله عليَّ سلطان إلا التكليف ، فإنه إنما كان منقطعا لأن المراد بالسلطان هو الحق ، والمراد بالتكليف ما كان غير حق ، فلهذا كان منقطعا ، كأنه قال : مالك عندي حق إلا باطلًا .

فأما البيتان اللذان أنشدهما أبو القاسم فهما للنابغة الذبياني ، ونذكر إعرابهما

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٣٦٣-٣٦٥ ، والمقتضب ٤/٤١٢-٤١٣ ، والغرة المخفية ١/٢٩١-٢٩٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٦٦ ، والاستغناء ٤٤٧-٤٤٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٣٦٧ .

(٣) النساء ١٥٧ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٦ .

(٤) الليل ٢٠ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٩١ .

موضع الشاهد منهما .

فأما إعرابهما ، فقوله : وقفت بها : يعني الديار ، والأصيل : هو وقت العصر إلى المغرب ، وجمعه : أُصُلٌ ، وآصَالٌ ، وأصائل ، ثم قالوا في جمعه أيضًا : أُصْلاَن ، مثل : بعير وبُعران ، ثم صغروا جمعه ، فقالوا : أُصَيْلاَن ، على غير قياس ، إذا القياس في جمع الكثرة إذا صغر أن يرد إلى واحده ، وهذا صغر على جمعه ، ثم أبدلوا من نونه لامًا فقالوا : أصيلالًا . وروي أيضًا :

وقفت بها أُصَيْلًا كي تكلمني .

وجوابًا : ينصب على أحد وجهين[1] :

أما أولًا : فيكون نصبه على التمييز ، من باب تفقأ زيد شحمًا ، كأنه قال : عي جوابها عيي .

وأما ثانيًا : فبأن يكون نصب على نزع الجار ، كأنه قال : عيت بِجَوابٍ . ثم اختلف في الناصب له على هذا الوجه ، فزعم الكسائي ، والفراء ، أن نصبه إنما هو لسقوط الجار عنه ، وهذا فاسد ، فإن سقوط الجار أمر عدمي ، والعدم لا يكون مؤثرًا . ومنهم من زعم أن المؤثر في نصبه هو الساقط نفسه ، وهذا فاسد أيضًا ، فإن الحرف بعد زواله لا يكون مؤثرًا ، وأيضًا فإن تأثيره في حال وجوده هو الجر ، فكيف يقال بأنه إذا عدم كان مؤثرًا في النصب ؟ فإذا كان لا يؤثر في حال وجوده نصبًا فكيف يكون مؤثرًا في حال عدمه نصبًا ؟ فإذا بطل هذان القولان ، فالمختار أن المؤثر : إنما هو الفعل الأول ، فإنه لما سقط الجار كان متعديًا بنفسه على جهة التوسع ، لأن الجار إذا توسط بين الفعل والاسم ثم زال كان الفعل عاملًا في ذلك الاسم بنفسه ، إما على جهة الفاعلية ، كقوله تعالى : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2] ، وإما

---

(١) ينظر : الحلل ٣٢٩ .

(٢) النساء ٧٩ ، ١٦٦ ، والفتح ٢٨ .

على جهة المفعولية ، كقولك : استغفرالله من الذنب ، فإذا حذفت الجار رفعت اسم الله تعالى ، لما كان على جهة الفاعلية ، /٧٨أ/ ونصب الذنب لما كان على جهة المفعولية ، وهذا كثير ما يقع ، أعني نزع الجار ، فأما مع أن وإن المصدريتين فإنه لا يبعد دعوى القياس في نزع الجار عنهما ، فإنه يكثر وقوعه فيهما ، وقوله : أسائلها : في موضع نصب على الحال ، فإن كان حالًا من التاء في وقفت هو جار على من هو له ، فلا يفتقر إلى إبراز ضمير ، كأنه قال : وقفت بها مسائلًا لها ، وإن كان حالًا من الضمير في قوله ، وقفت بها ، فهو جار على غير من هو له ، فلا بد من ابراز ضمير ، كأنه قال : مسائلًا أنا . هذا كله إذا قدرت الحال باسم الفاعل ، فلا بد من ابراز الضمير ، إذا كان لغير من هو له ، فأما إذا كان على صورة الفصل ، كما في ظاهر البيت ، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير على أي تقدير ، لقوة دلالة الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ، فإن دلالته غير قوية ، فلهذا لم يكن بد من إبراز الضمير ، وقوله : وما بالربع من أحد : يحتمل أن يكون في موضع نصب ، على الحال قولك : جاء زيد والشمس غير طالعة ، ويكون حالًا من الضمير في : عيت ، أو من الضمير في : أسائلها ، ويجوز أن يكون : عيت ، في موضع نصب على الحال أيضًا من الضمير في : أسائلها ، وتكون قد مضمره فيها ، ومن زائدة في قوله : من أحد . قوله : أواري : وهي جمع آري ، على وزن : فَاعُولٌ ، وأصله : آرُوْيٍ ، فاجتمعت الواو والياء ، وقد سبق الأول منهما بالسكون فقلب وأدغم ، وهو : مَحْبِسُ الدابة كالمربط ، ويقال للخيط الذي يشد به : آري ، وفيها ثلاثة أوجه من الإعراب[1] :

أما أولًا : فالنصب على الانقطاع ، كما هو مذهب الحجازيين .

وأما ثانيًا : فالرفع على البدل من موضع أحد ، كما هو مذهب بني تميم كما فصلنا .

---

(١) ينظر : اللمع ١٤١-١٤٢ .

وأما ثالثًا : فالجر بدلًا من لفظ قولنا : أحد ، وهذا شيء يحكى عن الكسائي ، وهو خطأ عند البصريين ، لأن من لا تزاد في الايجاب أصلًا ، وإنما زيادتها في النفي ، كما لخصناه من قبل .

ولأيًا : منصوب على المصدرية ، يقال : لأي ، لأيًا ، أي : أبطا ، إبطاء ، ويقال : فعل هذا بعد لأي ، أي بعد شِدَّةٍ . وما : زائدة ، وأراد : أبيتها لأيًا ، ويجوز أن يكون لأيًا مصدرًا في موضع الحال من الضمير في : أبيتها مبطئًا . والنؤى : هو الحوض حول الخيمة ، لأ لا يدخل الماء إليها ، وفيه وجهان : الرفع : إما عطفًا على من رفع الأواري ، أو على الابتداء وكالحوض : خبره . والنصب : إما على العطف على من نصب الأواري ، وإما على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره : وأعرف النُّؤي كالحوض ، ويقال نؤى ، على وزن : فُعْلٍ ، وإنيٌّ : على مثال : جذع ، ونَأْيٍ : على مثال : فَلْسٍ . والمظلومة : هي الأرض التي حفر فيها ، ولم يكن فيها حفر ، فلهذا سميت مظلومة لذاك . والجَلِدِ : الصَّلِبة . والكاف في قوله : كالحوض : إما في موضع رفع على أنها خبر للنؤي ، وإن كان النؤي منصوبًا فهي في موضع الحال منه ، والباء أيضًا في موضع نصب على الحال من الحوض ، والعامل فيها ما في الكاف من معنى التشبيه .

وأما موضع الشاهد فيهما : فإنما أوردهما شاهدين على نصب الأواري أو رفعه ، على ما ذكرناه من الانقطاع على اللغتين جميعًا . واللّٰه أعلم بالصواب .

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب النفي بلا

اعلم أن لا تنصب [النكرات] بغير تنوين، ولا تعمل في المعارف شيئًا، كقولك: لا رجل في الدار، ولا غلام عندك، ولا مال لزيد، قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[(١)].

وقد يجوز أن لا تعمل لا، فتلغيها فترفع ما بعدها بالابتداء، فتقول: لا غلامٌ لك، ولا مالٌ عندك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[(٢)] ويقرأ بالرفع والنصب، وكذلك: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا﴾[(٣)].

وقد يجوز أن تُجْريَ لا مُجْرَى لَيْسَ، فيرفع بعدها الاسم، إلا أنها لا تعمل إلا في النكرة، كقول الشاعر[(٤)]:

مَـنْ صَـدَّ عَـن نـيـرانـهـا فـأنـا ابـن قَـيْـسٍ لا بَـراحُ

وإذا فصلت بين لا وما تعمل فيه بطل عملها، كقولك: لا في الدار رجلٌ، ولا لك مالٌ.

وإذا نعت المنفي قلت: لا غلامَ عاقلًا عندك، ولا ثوبَ جديدًا عندك، وإن شئت رفعت النعت على الموضع، وإن شئت جعلت النعت والمنعوت بمنزلة اسم واحد فتنصبهما بلا /٧٨ب/ بغير تنوين فقلت: لا غُلاَمَ لك ولا ثوب جديدَ لك،

---

(١) البقرة ١، ٢.

(٢) البقرة ٢٥٤. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب بلا تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين، ينظر: الكامل في القراءات الخمسين: ق ١٥٩، وإرشاد المبتدي ٢٤٦.

(٣) الطور ٢٣.

(٤) سعد بن مالك القيسي، وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٣٦٠/٤، والتبصرة ٣٩١/١، والفصول الخمسون ٢٠٩.

وإذا قلت : لا رجل عندك ، ولا غلام ، ولا مال عندك ، ولا ثوب[١] ، وإن شئتَ جعلت لا الثانية مثل الأولى ، ونصبت بها بغير تنوين ، وإن شئت جعلتها عاطفة ، فنصبت ونونت فقلت : لا غلامَ ولا عبدًا لك ، ولا مال ولا أجيرًا لك ، وإن شئت عطفت على الموضع فرفعت . إلى آخر الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أن لا ترد على أوجه خمسة[٢] :

أما أولًا : فتكون ناهية كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ﴾[٣] ، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ﴾[٤] ، ﴿وَلَا تَقُمْ﴾[٥] .

وأما ثانيًا : فتكون نافية في المستقبل ، كقولك : لا تقم ، ولا تخرج ، وهي تفيد فائدة قولنا : لن ، إلا أنها آكد منها ، وأدخل في التأكيد .

وأما ثالثًا : فتكون بمعنى لم لنفي الماضي ، كقوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[٦] أي لم يصدق ولم يصل .

وأما رابعًا : فتكون زائدة ، إما بين المضاف والمضاف إليه كقول رؤبة[٧] :

في بئرِ لا حُورٍ سَرىَ وما شَعَرْ

وإما في غير ذلك كقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٨] .

---

(١) غير وارد في الجمل ٢٣٩ ، من : جديد ..إلى هذا الموضع .

(٢) ينظر : الأزهية ١٥٨ ، والغرة المخفية ٢/٢٥٤ ، والمغني ١/٢٣٧-٢٥٣ .

(٣) النساء ٢٩ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٥٣٤ .

(٤) البقرة ١٨٨ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٥ .

(٥) التوبة ٨٤ .

(٦) القيامة ٣١ .

(٧) الرجز للعجاج، ديوانه ١٤ ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٨ ، والخصائص ٢/٤٧٧ ، والمفصل ٢/٢٠٦ ، والخزانة ٤/٥١ . وجاء في الأصل : يسري .

(٨) الأعراف ١٢ .

وأما خامسًا : فبأن تكون داخلة على المبتدأ والخبر في النفي ، إما على أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس ، وهي قليل ، وسنذكر بيت الكتاب شاهدًا عليها ونشرحه ، وإما على أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذه هي التي تسمى النافية للجنس ، وهي التي شرح الباب من أجلها .

فإذا عرفت هذا ، فلنذكر حكم ، عملها ، ثم نذكر حكم توابعها ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في حكم عملها :

واعلم أن عملها إنما هو : نصب الاسم ، ورفع الخبر[1] ، وإنما عملت هذا العمل لأنها مشبهة لأن ، فلهذا كانت عاملة عملها ، ووجه المشابهة بينهما من وجهين[2] :

أما أولًا : فلأن كل واحد منهما داخل على المبتدأ والخبر ، وهما جميعًا من عوامله .

وأما ثانيًا : فلأن هذه لازمة لظرف النفي ، كما أن تلك لازمة لظرف الإيجاب ، فلهذا حملت عليها ، فعملت عملها .

ثم إن اسمها يكون على وجهين[3] :

أحدهما : أن يكون معربًا ، وهو إذا كان مضافًا ، أو مضارعًا له ، فالذي يكون مضافًا كقولك : لا غلام رجل ، ولا صاحب صدقٍ موجود ، وأما المضارع

---

(١) قال ابن عصفور في المقرب ٢٠٩ : «وليست لا عاملة في الخبر ، بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء ، والخبر للمجموع »؟ . وينظر : شرح عيون الإعراب ١٢١ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٣ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٥٤ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٥٤-٤٥٦ ، والفصول الخمسون ، ٢٠٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٠-٢٧٢ .

للمضاف فهو كقولنا : لا ضاربًا زيدًا في الدار ، ولا عشرين درهمًا لك ، ولا مارًا بزيد عندك ، ونعني بكونه مضارعًا للمضاف هو أن الثاني متعلق بالأول ، كما أن المضاف إليه متعلق بالمضاف ، فلهذا كان معربًا مثله .

ثم اختلف النحاة هل تكون عاملة في الجزئين جميعًا ، أو في أحدهما ؟ فالذي ذهب إليه جماهير البصريين كالخليل[١] ، والمبرد[٢] ، والمازني ، وأختاره الزمخشري[٣] ، ونصره ابن الحاجب[٤] ، والخوارزمي[٥] ، والموصلي[٦] : أنها عاملة فيهما جميعًا كعمل إن . وزعم الكسائي ، والفراء[٧] : أنها لا تعمل إلا في الاسم فقط ، فأما الخبر فإنه مرفوع على ما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، وحكى هذا المذهب ابن الحاجب ، والموصلي صاحب الغرة ، عن سيبويه . والمختار أنها عاملة فيهما جميعًا ، كما عمل فيهما إن ، لأجل المشابهة التي ذكرنا بينهما ، هذا كله إذا كان الاسم معربًا .

وثانيهما : أن يكون مبنيًا ، كقولك : لا غلام لك ، ولا رجل في الدار ، وإنما بني اسمها معها لأنه متضمن لحرف الاستغراق وهو من ، فلهذا كان مبنيًا معها . هذا تحقيق مذهب الجماهير من النحاة كالخليل ، وسيبويه[٨] ، واختاره الزمخشري[٣]، ونصره ابن الحاجب[٩]،

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٣٤٥ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٣٥٧ ، ٣٨٢ .

(٣) ينظر : المفصل ١/٩١ .

(٤) ينظر : شرح الوافية ١٨٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٥ ، ٢١٦ .

(٥) ينظر : التخمير ١/٤٩٥-٤٩٦ .

(٦) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٥٥ .

(٧) ينظر : التبيين ٣٦٨-٣٦٩ .

(٨) ينظر : الكتاب ١/٣٤٥ .

(٩) لم أهتدي إليه في المفصل . وينظر : شرح المفصل ٢/١٠٤-١٠٥ .

والخوارزمي[١]، وأما الكسائي[٢]، والفراء، وغيرهما من نحاة الكوفة فزعموا أنه [ليس] مبنيًا معها وإنما هو معربٌ، لكنه حذف تنوينه تخفيفًا، وإلى هذا ذهب السيرافي، وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، ثم اختلفوا في الناصب له، فقال السيرافي[٣]، والزجاج[٤]: إنه منصوب بلا نفسها، وذهب الكسائي والفراء[٥]: أنه مفعول لفعل محذوف، فإذا قلت له: لا رجل في الدار، فكأنك قلت: لا أجد رجلًا. والمختار ما قاله البصريون لأن تضمنها للحرف معلوم، فيجب كونه مبنيًا بدليل سقوط /٧٩أ/ التنوين منه، وما ذاك إلا من أجل بنائه، من غير حاجة إلى التعسف الذي ذكروه. ويستمر بناؤه كما ذكرنا بشرطين:[٦]

أحدهما: أن يكون نكره، قال سيبويه[٧]: «كل موضع حسن لك أن تعمل فيه رُبَّ حَسُنَ أن تعمل فيه لا» فلهذا تقول: ربَّ رَجُلٍ، فتقول: لا رَجُلَ، فإن كان معرفة وجب رفعه وتكريره كقولك: لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، والبناء لليس حتمًا في النكرة، فلهذا يجوز رفعه إذا وليها وتكريره، فتقول: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[٨].

وثانيهما: أن لا يكون بينها وبينه فصل، فإن وقع الفصل بطل البناء، فلهذا تقول: لا في الدار رجلٌ ولا فيها غلامٌ، قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٩] فأما

---

(١) ينظر: شرح الوافية ٢٤١.

(٢) ينظر: التخمير ١/٤٩٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٣٦٦ (م٥٣)، والتبيين ٣٦٢.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ٢/٤٥٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٣٦٦ (م ٥٣)، والتبيين ٣٦٢.

(٦) ينظر: المفصل ١/٢٢٢-٢٢٦، وحاشية الصبان ٢/٤.

(٧) الكتاب: ١/٣٥٠.

(٨) البقرة ٢٥٤.

(٩) الصافات ٤٧.

قولهم: لا بَصَرة لكم[1]، وقولهم[2]:

لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمطِيِّ

وقولهم: قضيةٌ ولا أبا حسن لها[3]، فإنما حسن بناؤه مع لا وإن كان معرفة، لأنه على حذف مضاف تقديره: لا مثل بَصْرَة لكم، ولا مثل هيثم، ولا مثل أبي حسن، ومثل نكرة لا يتعرف بما أضيف إليه، فلهذا جاز ذلك على هذا التقدير.

فأما البيت الذي أنشده: من صدَّ على نيرانها، فهو من أبيات سيبويه، وهو لسعد بن مالك القيسي، ونذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وَصَدَّ عن الشيء: إذا اعرض عنه، والضمير في نيرانها: للحرب، ومعناه: إنَ مَنْ بَعُدَ عن الحرب فهو قريب منها، وهو مصال لشرها دون غيره. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على إعمال لا في براح الرفع على أنها مشبهة بليس، وخبرها محذوف، كأنه قال: ليس لي بَرَاحُ، وخبر لا لنفي الجنس يحذفه الحجازيون كثيرًا على جهة التحقيق، فيقولون: لا أهل ولا مال، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة: لا إله إلا الله[4]، والمعنى في هذا: لا إله للخلق إلا الله. فأما بنو تميم فلا يثبتونه في كلامهم أصلًا، ويحملون ما ورد في كلام حاتم[5]:

إذا اللِّقاحُ غَدتْ ملقًا أصِرَّتُها ... ولا كريم من الولدان مصبوحُ

على أن ارتفاع: مصبوح، إنما هو على الصفة في محل قوله: كريم، وليس

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٨٣/٣، وهمع الهوامع ٢٥٢/١.

(٢) البيت من غير عزو في الكتاب ٣٥٤/١، والمفصل ٢٢٢/١، وحاشية الصبان ٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٥٥/١، والمقتضب ٣٦٣/٤، والمسائل السفرية ٢٧.

(٤) ينظر: الزاهر ١٢٥/١-١٢٦.

(٥) أخل به ديوانه، ونسب في الأغاني ٢٩٤/١٧ إلى رجل من النبيتيين. وهو من شواهد الكتاب ٢٥٦/١، والمقتضب ٣٧٠/٤، والتبصرة ٣٩٢/١.

مرفوعًا على الخبرية بحال .

وإذا دخلت لا على لفظة الأب فقيه لغتان[١] :

أحدهما : أن يقولوا : لا أب لك ، وهذه هي اللغة الكثيرة المطردة ، قال نهار بن توسعة اليشكري[٢] :

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ إذا افتخرت بقيس أو تميم

وثانيهما : لا أبا لك ، وهذه قليلة ، ومثله : لا غلامي لك ، ولا ناصري لك ، فذهب الزمخشري[٣] : إلى أن الاسم الأول مضاف إلى الكاف ، ولهذا ثبتت الألف في : لا أبا لك ، وحذفت النون في : لا غلامي لك ، وهذه الأمور لا تكون إلا مع الإضافة ، وإنما اقحمت اللام من أجل توكيد الإضافة ، وتوفيرًا على لا ما تقتضيه من حق التنكير لما يظهر من صورة الانفصال باللام ، وزعم ابن الحاجب[٤] : أنه ليس مضافًا لأنه لو كان مضافًا لوجب رفعه وتكريره ، وإنما هو مشبه بالمضاف وليس مضافًا على التحقيق . وقد ذكرنا أن المختار ما قاله الزمخشري وفصلنا هذه المسألة في شرحنا لكتابه .

الفائدة الثانية : في ذكر توابعه :

واعلم أنه لما كان لتوابع المنفي (بلا) حكم مخالف لسائر التوابع ، لاجرم ذكروه معها من أجل المخالفة كما ذكرنا ، وجملة توابعها تأتي على ثلاثة أوجه[٥] :

الوجه الأول : أن تكون صفة وليس يخلو حال الاسم ، إما أن يكون معربًا ، أو

---

(١) ينظر : التبصرة ٣٩١/١ ، والمفصل ٢٢٦/١-٢٢٩ ، والغرة المخفية ٤٥٧/٢ ، وشرح الوافية ٢٤٤ .

(٢) ينظر : الشعر والشعراء ٥٣٧ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٨/١ ، والمفصل ٢٢٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٧/٢ والرواية فيها : إذا افتخروا ...

(٣) ينظر : المفصل ٢٢٨/١-٢٢٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٦/١-٣٨٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٥٠/١-٣٥١ ، والمقتضب ٣٦٧/٤-٣٧٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٤/٢-٢٧٥ .

مبنيًا ، فإن كان معربًا فليس في صفته إلا وجه واحد وهو : جريها على لفظه بكل حال ، سواء كان مضافًا أو مضارعًا لمضاف ، فلهذا تقول : لا غلام رجل أفضل منك عندنا ، ولا عشرين درهمًا حاصلة لك . وإن كان مبنيًا كانت الصفة جارية على أوجه ثلاثة[1] :

أولها : النصب حملًا على لفظه ، لأن هذه الحركة مشبهة بحركة الإعراب ، فلهذا كان الوصف منصوبًا ، كقولك : لا غلامَ ظريفًا لك ، ولا رجل كاتبًا عندك .

وثانيها : الرفع حملًا على محله لأنه في موضع رفع بالابتداء ، فلهذا تقول : لا غلام ظريف لك ، ولا رجل أفضل منك عندنا .

وثالثها : أن تكون مبنية مع موصوفها ، والبناء إنما يكون بشرطين :

أما أولًا : فبأن تكون الصفة إلى جنب موصوفها بحيث لا فأصل بينهما /٧٩ب /، فإن وقع فصل بطل بناء الصفة معه ، كقولك : لا رجل فيها ظريفًا .

وأما ثانيًا : فبأن تكون الصفة واحدة ، فإن كانتا صفتين بطل البناء في الثانية دون الأولى ، فلهذا تقول : لا رجلَ ظَريفَ عَاقِلٌ ، فتكون الثانية منصوبة أو مرفوعة بكل حال لما ذكرناه .

الوجه الثاني : أن يكون معطوفًا ، وليس يخلو حال الأول ، إما أن يكون معربًا أو مبنيًا ، إن كان معربًا فليس إلا الإعراب في الثاني فتقول : لا غلامَ رجل ولا امرأةً في الدار ، فتنصبه بكل حال ، وإن كان الأول مبنيًا جاز فيه وجهان[2] :

أما أولًا : فالرفع حملًا على محله ، فتقول : لا غلام لك ولا امرأة لك .

وأما ثانيًا : فالنصب حملًا على لفظه ، فتقول : لا رجل في الدار ولا امرأةً .

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ، فإن كان معرفة فالرفع لا غير ، فلهذا تقول :

---

(١) ينظر : التبصرة ٣٨٧/١ ، والمقتصد ٨٠١/٢-٨٠٢ ، والغرة المخفية ٤٥٨/٢-٤٥٩ .

(٢) ينظر : التبصرة ٣٨٧/١ ، والمقتصد ٨٠٤/٢-٨٠٥ ، والغرة المخفية ٤٦٠/٢ ، والمقرب ٢١٠ .

لا غلام لك ولا العباس ، ولا رجل عندك ولا غلام زيد ، وتقول أيضًا : لا رجل عندك ولا زيدٌ ، ولا عمروٌ فترفعه مع المعرف ، إذ لو نصبته مع اللام والإضافة لأوهم كونه مبنيًا ، فلهذا وجب رفعه فيهما ، ثم حمل سائر المعارف عليهما ، ولاوجه للبناء مع المعرفة أيضًا ، فلهذا وجب ما قلناه من رفعه مع المعرفة مطلقًا . وانشد النحاة في العطف رفعًا ونصبًا قال[1] :

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِهِ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرَا

وقال :

لا أمَّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ

الوجه الثالث : التأكيد اللفظي : فإن كان الأول مضافًا ، أو مشبهًا بالمضاف ، فليس في تأكيده من جهة اللفظ إلا الإعراب ، فأما إذا كان مبنيًا جاز فيه أوجه ثلاثة[2] :

أما أولًا : فالنصب حملًا على لفظه ، فتقول : لا مَاءَ مَاءً .

وأما ثانيًا : فالرفع حملًا على محله ، فتقول : لا مَاءَ مَاءٌ .

وأما ثالثًا : فالبناء فيهما جماعًا ، كما في الصفة مع موصوفها ، فإن جيء بثان فليس فيه إلا الإعراب .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

هذا وجَدِّكُمُ الصَّغَار بُعينِهِ لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

فقد أنشده سيبويه[3] ، وعزاه إلى رجل من مذحج ، وقيل إنه لغيره ، وزعم ابن

---

(١) نسبه العيني لرجل من بني عبد مناة ، ينظر : حاشية الصبان ٢/ ١٣ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٤٩ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٢ ، واللمع ١١٢ ، والمقتصد ٢/ ٨٠٤ .

(٢) ينظر : التبصرة ١/ ٣٨٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٥٢ ، وهو من شواهد المقتضب ٤/ ٣٧١ ، واللمع ١١٠ ، والتبصرة ١/ ٣٨٩ ، والمقتصد ٢/ ٨٠٤ .

الأعرابي[1] أنه قيلَ قبل الإسلام بخمسمائة عام، والله أعلم بذلك كله. ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، ويروى: هذا لعمركم، والصغار: الذل، والهوان. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز العطف على المحل بالرفع كما فصلناه من قبل قال أبو القاسم: وإذا دخلت (لا) على شيء قد عمل فيه عامل بني حاله، كقوله: لا مرحبًا، ولا أهلًا، ولا كرامةً، ولا مسرةً.

واعلم أنا قد ذكرنا تقسيم لا هي في ذلك لا تنفك عن قسمين:

فالقسم الأول منها: أن يكون حرفًا، وهذا هو الأكثر في استعمالها، وهي إما عاملة، أو غير عاملة، فالعاملة منها على وجهين[2]:

أحدهما: أن تكون عاملة عمل إن من رفع الخبر ونصب الاسم.

وثانيهما: أن تكون عاملة عمل ليس من رفع الاسم ونصب الخبر. وقد ذكرناهما جميعًا وأوضحنا معناهما.

وأما غير العاملة فهي تأتي على أوجه أربعة[3]:

أما أولًا: فكقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[4].

وأما ثانيًا: فبأن تكون داخلة على نكرة معطوفة على محل ما قبلها، كقولك: لا رجل في الدار ولا امرأةٌ، بالرفع، فها هنا لا محالة قد بطل عملها.

---

(١) أبو عبد الله محمد بن زياد، ت ٢٣١هـ. (تاريخ بغداد ٥/٢٨٢-٢٨٥، ووفيات الأعيان ٤/٣٠٦-٣٠٨). وينظر: الحلل ٣٢٦-٣٢٧، وحاشية الصبان ٢/٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٤٥، والمقتضب ٤/٣٥٧، ٣٨٢، والمقرب ٢٠٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٠.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٥٦، والمقتضب ٤/٣٥٩-٣٦٠، ٣٤٧، ٣٨٠، وشرح جمل الزجاجي.

(٤) الأعراف ١٢.

أما ثالثًا : فبأن تكون داخلة على المعرفة كما قلناه في نحو : لا غلام لك ولا العباس .

وأما رابعًا : فبأن تكون داخلة على مصدر قد عمل فيه فعل محذوف ، كما قال أبو القاسم ، فلهذا تقول فيه : لا مرحبًا ، ولا كرامةً ، لأن هذه الأمور كانت منصوبة من قبل دخول لا ، إما على المفعولية كقولهم : أهلًا وسهلًا ومرحبًا ، فإن معناه : أتيت أهلًا لا أجانب ووطئت سهلًا من لبلاد لا حزنًا ، وأصبت رحبًا لا ضيقًا ، وإما أن يكون منصوبًا على المصدرية كقولهم : كرامةً ، ومسرةً ، ونُعمَةَ عين ، ونعام عين ، فلهذا بقي منصوبًا على ما /٨٠أ/ كان عليه بعد دخول لا . هذا كله إذا كانت (لا) مستعملة في الحرفية .

القسم الثاني : أن تكون اسمًا : وهي في ذلك على وجهين[(١)] :

أما أولًا : فبأن تكون بمعنى غيره كقولك : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا زاد .

وأما ثانيًا : فبأن تكون اسمًا لا لمعنى غير ، أنشد الجوهري[(٢)] :

أبى جُودُهُ لا البُخْلَ واستَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يَمنَعُ الجُوعَ قَاتِلَهُ

فقوله : البخل ، فيه وجهان من الإعراب[(٣)] :

أما أولًا : فبأن يكون مجرورًا بإضافة لا إليه ، حكاه يونس عن أبي عمرو بن العلاء .

وأما ثانيًا : فبأن يكون منصوبًا ، ونصبه إما على المفعولية لأبى ، وتكون لا زائدة ، وإما على البدلية ، أو عطف البيان من قوله : لا ، وتكون اسمًا على هذا .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٨/٢ .

(٢) الصحاح : (لا) ٢٥٥٤/٦ . وهو من شواهد الخصائص ٣٥/٢ ، والمغني ٢٤٨/١ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣٥/٢-٣٦ ، والمغني ٢٤٨/١ .

وفي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، خمسة أوجه[١] :

أما أولًا : فتفتحهما جميعًا على أن يكون كل واحد منهما جملة مستقلة بنفسها ، فيكونان على البناء جميعًا .

وأما ثانيًا : فترفعهما جميعًا ، وتعربهما جوابًا لمن قال : حولٌ[٢] وقوةٌ ، فقلت : لا حولٌ ولا قوةٌ .

وأما ثالثًا : فبأن تفتح الأول ، وتنصب الثاني حملًا على اللفظ .

وأما رابعًا : فبأن تفتح الأول وترفع الثاني حملًا على المحل .

وأما خامسًا : فبأن ترفع الأول على أن تكون لا فيها بمعنى ليس ، وهو قليل ، وتفتح الثاني على أنها جملة مستقلة بنفسها .

هذا ما يتعلق بمعانيها الإعرابية . فأما ما يتعلق بالمعاني الدينية ، ويليق ذكره بالمباحث الكلامية من أن لا استطاعة مع الفعل وأن الإيجاد في الأفعال للعباد متعلق بقدرة الله تعالى ، ففيه أسرارٌ دقيقة قد نبهنا عليها في الكتب العقلية لكونه منحرفًا عن المقاصد الإعرابية والتصرفات النحوية .

وعلى الجملة : فإن إنكار المجبرة لخلق الأعمال مكابرة للحسّ ، ومدافعة للضرورة ، ولولا خشية الانحراف عما نحن بصدده لأوردنا كلامًا يروق الخاطر ، ويعجب الناظر ، في فساد ما انتحلوه ، وبطلان ما اعتقدوه ، وفي كتبنا العقلية ما يكفي ويشفي ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٢/١ ، واللمع ١٠٨-١١١ ، والتبصرة ٣٨٧/١-٣٨٨ ، والمقتضب ٨٠٦/٢-٨٠٧ ، والغرة المخفية ٤٦٠/٢-٤٦٢ ، وشرح الوافية ٢٤٢-٢٤٣ .

(٢) في الأصل : هل وقوة .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب دخول ألف الاستفهام على « لا »

إذا دخلت ألف الاستفهام على لا كان ذلك على معنيين: على التمني، وعلى التحضيض. والتمني يجري مجري النفي في العمل، والتحضيض يجوز فيه التنوين، يقال: ألا ماء أشربه، ألامالَ عندكَ، قال الشاعر[١]:

ألا طِعانَ ألا فرسان عَادِيةً إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عندَ التَّنانِيرِ

وتقول في التحضيض: ألا زيدًا، وألا عمرًا، وألا قتالًا. وقد تكون لولا، وهلا للتحضيض قال الشاعر[٢]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَل مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد رضي الله عنه وأرضاه:

كان إدخاله هذا في باب (لا) أخص وأوجز للكلام، فإذا دخلت الهمزة على لا فلها معنيان[٣]:

المعنى الأول منهما: أن تكون للتمني فتقول: ألا ماءَ أشربه، وألا مالًا عندك، فيكون الاسم بعدها مبنيا معها كما في قولك: لا رجل في الدار، لأن التضمن للحرف كما هو حاصل في لا، فهو حاصل أيضًا في ألا، فلهذا كان مبنيًا فيهما جميعًا.

---

(١) حسان بن ثابت، ديوانه ٢١٩/١، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٨/١، والتبصرة ٣٩٢/١، وشرح عيون الإعراب ١٢٤. والرواية فيها: ولا فرسان.

(٢) جرير، ديوانه ٩٠٧، وهو من شواهد الخصائص ٤٥/٢، والتبصرة ٣٣٤/١، شرح المفصل ١٠٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٥٨/١-٣٥٩، والمقتضب ٣٨٢/٤-٣٨٣، وشرح الوافية ٢٤٣، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٩/٢-٢٨٠.

فأما البيت الذي أنشده : ألا طعان ، فهو لحسان بن ثابت يهجو به بني الحارث ابن كعب ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وقوله : عادية ، يحتمل أن يكون بالعين المعجمة ، أي تغدو إلى الحرب ، ويحتمل أن يكون بالعين المهملة ، إما من العدو وهو السير ، أو من الاعتداء وهو الظلم ، ويجوز فيه الرفع على محل الفرسان ، أو النصب على لفظه ، وقوله : إلا تجشؤكم :[١] : يكون منصوبًا على الاستثناء المنقطع ، كقوله تعالى : ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٢] ، وقد يحتمل أن يقال فيه : إنه مرفوع على البدل من موضع ألا فرسان ، وتجشؤكم : إما بالجيم من قولهم : جشأت نفسي إليك ، إذا نهضت ، فكأنهم ينهضون إلى التنانير ذُلًا وفشَلاً ، وإما بالخاء المعجمة والسين المهملة من : خسأت/٨٠ب/الكلب ، إذا طردته ، والمعنى : أنهم مُخسئون عند التنانير ، وإما بالحاء المهملة والشين المعجمة من : حشات الرجل بالسهم ، إذا أصبت جوفه ، ولا يكون إلا مبنيا كما ذكرناه .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على كون الاسم مبنيًا مع لا ، وإن دخلت عليه هذه الهمزة ، فإنها لا تغير حكمه ، كما أشرنا إليه .

وأما ما أنشده النحاة من قولهم[٣] :

ألا رجلًا جَزاه اللّه خيرًا يَدلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ

فقد قال الخليل[٤] : إنه على إضمار فعل ، فكأنه قال : ألا تروني رجلًا ، وقال يونس بن حبيب[٥] : إن تنوينه على جهة الاضطرار ، والقياس بناؤه على الفتح ، وقد

---

(١) في الأصل : إلا تحشاوكم ، تخشوكم .

(٢) اللّيل ٢٠ .

(٣) ينسب إلى عمرو بن قنعاس ، وهو من شواهد شرح عيون الإعراب ١٢٤ ، والمفصل ٢١٨/١ ، والخزانة ٥٢/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥٩/١ .

(٥) ينظر : المفصل ٢١٦/١-٢١٨ .

قال الزمخشري[1] : إن قوله[2]

لاَ نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِع

فالنصب في قوله : ولا خلة ، يحل على هذين الوجهين ، اللذين ذكرناهما عن الخليل ، ويونس ، وهذا فاسد ، فإن عطفه على لفظ قولنا : لا نسب اليوم مُغنٍ عما ذكراه ، وهو جار على القياس في غيره ، بخلاف قولنا : ألا رجلًا ، فإنه لا محل له إلا على ما ذكرناه ، فلا يكون منه بحال ، وما قاله الزمخشري ، إنما هو على جهة الذهول والنسيان ، وأغمض من هذا وأدق لا يقصر عن فطنته .

المعنى الثاني : أن يكون للتحضيض : كقولك : ألا زيدًا ، ألا عمرًا ، وظاهر كلام أبي القاسم أن دخول التنوين إنما يكون على جهة الجواز ، ولهذا قال : والتحضيض يجوز دخول التنوين فيه ، وهذا فاسد ، فإنه إذا كان في الفعل المستقبل فإنه يكون للتحضيض ، كقولك لمن يعزم على إكرام الناس : ألا زيدًا ، أي ألا تكرم زيدًا ، لأن التحضيض إنما يكون في المستقبل ، ولم يُردْ ذَمَّ الأفاضل إلا زيدًا ، أي لم ينقص زيدًا .

وكل ما ذكرناه في هذين المعنيين لا وجه للبناء فيه ، فلهذا وجب ظهور التنوين بكل حال . وهكذا قولنا : لولا ، ولوما فإنهما يكون يكونان للتحضيض مع المستقبل ، وللتوبيخ مع الماضي .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله : تعدون ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه . أما إعرابه فهو ظاهر ، وهو لجرير بن الخطفى يهجو به الفرزدق ، والنيب : جمع ناب وهي الناقة المسنة ، والمجد : هو الشرف ، والضَّوطَر والضيطر : هو الرجل الأحمق ، والكمي : هو الرجل الشجاع ، والمقنّع : هو الذي يكون على رأسه مغفر .

---

(١) أنس بن العباس بن مرداس ، وقيل أبو عامر جد العباس ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٩/١ ، واللمع ١٠٩ ، والتبصرة ٣٨٩/١ ، والغرة المخفية ٤٦١/٢ . وحاشية الصبان ٩/٢ .

(٢) ينظر : الأغاني ٣٠٧/٢١-٣٠٨ ، والحلل ٣٢٩-٣٣٠ .

وكان غالب أبو الفرزدق قد فاخر سحيم بن وثيل، عقر غالب ناقة، عقر سحيم ناقتين، فعقر غالب ناقتين فنحر سحيم ثلاثًا، فعمد غالب إلى مائة ناقة فنحرها، فنكل سحيم عن ذلك، فقال له قومه: جلبت علينا عارًا الدهر كله، فاعتذر بأن إبله كانت غائبة، ثم قدم الكوفة فعمد إلى ثلاثمائة ناقلة من إبله فنحرها بكناسة الكوفة، ثم قال للناس: شأنكم بهذا، فقال أمير المؤمنين، صلوات الله عليه، هذا مما أهل به لغير الله فلا يأكل منها أحد شيئًا، ثم أمر بطرد الناس عنها، فأكلتها السباع والكلاب والطير[1]. ولله در أمير المؤمنين، فما أصلبه في دين الله، وأشد شكيمته على الغضب لله.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على استعمال لولا بمعنى التحضيض، وغرض جرير: أن المجد والشرف ليس يكون بنحر الأبل والشاء، كما فعل غالب أبو الفرزدق وإنما المجد والشرف يكونان بقتل الشجعان ومصاولة الأبطال.

* * *

(١) الربيع بن ضبع الفزاري، وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٦، والمقتضب ٢/١٦٩، والأصول ١/٣١٢، والتبصرة ١/٣١٧.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب التمييز

التمييز لا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا منصوبًا، ولا يتقدم على المميز منه وكذلك كل اسم نكرة جاء بعد عدد منون، أو فيه نون، كقولك: عشرون درهمًا، وخمسون عبدًا وخمسة عشر درهمًا، ومنه قولهم: على الثمرة مثلها زبدًا، وما في السماء موضع كف سحابًا، ومنه: هذه عشرة أرطال زيتًا، وخمسة أرطال ذهبًا، وثلاثة أكرارٍ شعيرًا، ومئتان عبدًا، إذا أثبت فيه النون لضرورة/٨١أ/ نصبت ما بعده، قال الشاعر[1]:

إذا عاش الفتى مائتين عامًا فقد ذهب المسَّرةُ والفتاءُ

ومن الناس من يقدم التمييز إذا كان العامل فعلًا، قال الشاعر[1]:

أتهجرُ ليلى للفراق حَبيْبها وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ

قال الإمام رضي الله عنه وأرضاه:

التمييز، ويقال التفسير، والتبيين، والكثير في لسان النحاة من هذه الألقاب إنما هو: التمييز[2]. وأحسن ما قيل في معناه، وبيان ماهيته ما ذكره ابن الحاجب، والزمخشري فلنقتصر على هذين التعريفين ففيهما كفاية.

التعريف الأول: ما قاله الزمخشري[3] وهو: «رفع الإبهام في مفرد أو جملة [بالنص] على أحد محتملاته» فقولنا: رفع: عام فيه وفي غيره، لأن الحال يرفع الإبهام، والمفاعيل كلها رافعة للإبهام مما انتصب. وقولنا: في مفرد أو جملة:

---

(١) المخبل السعدي، عشرة شعراء مقلون ٥٨، وهو من شواهد المقتضب ٣٧/٣، والأصول ٢٢٤/١، والتبصرة ٣١٩/١، والمفصل ١٩٠/١.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٥٨، والمفصل ١٨٨/١، وشرح المفصل ٧٠/٢.

(٣) المفصل ١٨٨/١.

يشتمل على نوعي التمييز ، لأن الإبهام فيه لا ينفك عن وقوعه في أحدهما . وقوله : بالنص على أحد محتملاته : يعني أنه عند ذكر التمييز فإنه يكون رافعًا لما كان قد احتمل الإبهام في المفرد والجملة جميعًا ، فالمفرد في نحو قولك : عشرون ، والجملة في نحو قولك : تَفَقَّأَ زيد شحمًا ، وتصبب عرقًا ، والمحتملات إنما هي بفتح الميم دون كسرها ، لأن المحتملات بالكسر هي أنفس هذه المميزات المبهمة ، وبالفتح هي هذه المميزات المنصوبة[1] .

التعريف الثاني : ذكره ابن الحاجب[2] وهو : « ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة » . فقوله : ما يرفع الإبهام : عام فيه وفي غيره كالحال ، وقوله : المستقر : يخرج عنه جميع الأسماء المشتركة إذا خصصت بصفاتها كقولك : أبصرت عينًا باصرة ، فإن قولنا : باصرةٌ ، قد رفع الإبهام عن قولنا : عين ، لأنها عند اطلاقها تحتمل معاني كثيرة ، فإذا قلت باصرةً ، فقد رفعت إبهامها ، خلا أن الإبهام فيها ليس مستقرًا في أصل وضعها ، وإنما عرض من أجل الاشتراك بينها وبين غيرها ، لأن وضع اللفظ المشترك إنما هو على واحد من معانيه لا بعينه ، وما من واحد من معانيه إلا وهو محتمل له على جهة البدلية ، فلهذا كان الإبهام عارضًا بسبب الاشتراك لا غير ، بخلاف قولنا : عشرون ، فإن إبهامه إنما هو بالأصالة لا بالعروض ، فهذا هو مراده بقوله : المستقر ، احتراز عما ذكرناه . وقولنا : غير ذات يحترز به عن الحال فإنها رافعة للإبهام ، ولكن ليس عن الذات ، وإنما هو رفع الإبهام عن الهيئات والصفات . وقوله : مذكورة أو مقدرة : يشتمل نوعي التمييز ، فنعني بالذات المذكورة : ما كان تمييزًا عن المفرد ، كقولنا : عشرون درهمًا ، وراقودٌ خلًا ، وقنطار ذهبًا ، ونعني بالمقدرة : ما كن تمييزًا عن الجملة كقولنا : طاب زيدٌ نفسًا ، وتصبَّبَ عرقًا ، فالإبهام في الأول حاصل في مذكور ، وهو قولنا : عشرون ،

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٨/١-٣٤٩ .

(٢) الكافية ١٠٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤٨/١ .

وقنطار، وغير ذلك، والإبهام في الثاني إنما حصل في مقدر، وبيانه: أنك إذا قلت: طاب زيد نفسًا، فالطيب ها هنا مُسْنَدٌ في اللفظ إلى زيد، وهو في الحقيقة مسند إلى مقدر متعلق بزيد، ثم ذلك المقدر محتمل لمتعلقات كثيرة، فإذا قلت: نفسًا، وعرقًا، كما رفعت الإبهام بقولك: درهمًا، في المذكور.

فهذان التعريفان أحسن ما وجدته في تعريف ماهية التمييز، وكلام الزمخشري، وإن كان لا غبار عليه لكن ما ذكره ابن الحاجب أدق وأكمل، ولا يسلم الأول عن تشوش.

فإذا عرفت هذا، فلنذكر ما ينتصب عنه التمييز، ثم نذكر كيفية انتصابه، ثم نذكر أحكامه، فهذه فوائد ثلاث:

الفائدة الأولى: في بيان ما ينتصب عنه التمييز:

واعلم أن ما ينتصب عنه التمييز، إما أن يكون في المفرد، وإما أن يكون في الجملة، فهذان قسمان[1]:

القسم الأول: ما يكون حاصلًا عن الجملة: ونعني بكونه منتصبًا عن الجملة: هو أن الإبهام الذي حصل فيه من جهة المعنى، إنما حصل باعتبار الجزئين جميعًا كلاهما، لا باعتبار واحد منهما، وتارة يكون في الجملة الفعلية، كقولك: طاب زيد نفسًا، وتصبب عمرو عرقًا /٨١ب/، وامتلأ الإناء ماء، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾[2] و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[3] وغير ذلك، وتارة يكون في الجملة الفعلية الابتدائية، كقولك: لله دره فارسًا، وحسبك به ناصرًا، فقوله:

---

(١) ينظر: التبصرة ١/٣١٦-٣١٧، وشرح اللمع ١/١٤٢، وشرح عيون الإعراب ١٥٨-١٦٠، والغرة المخفية ١/٢٧٤-٢٧٧، وشرح المفصل ٢/٧٠-٧١، والمقرب ١٨٠-١٨٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٢.

(٢) غافر ٣٥، والصف ٣.

(٣) الكهف ٥.

فارسًا، وناصرًا، إنما نصبهما على التمييز. وقد زعم بعضهم انتصابهما على الحال، وقال الخوارزمي[١] :إن كلا الأمرين محتمل فيهما، والمختار نصبهما على التمييز، وهو اختيار ابن الحاجب[٢]، والزمخشري[٣] لأمرين :أما أولًا : فلأنه يُفَسَّر بِمنْ، ومِنْ موضوعة للتفسير والبيان. وأما ثانيًا : فلأنه إذا كان منصوبًا على الحال كان مقيدًا، لأن الحال من شأنها أن تكون قيدًا لما هي منتصبة عنه، كقولك : جاء زيدٌ ضاحكا، فالضحك قيد للمجئ كما ترى، والغرض بقولنا : لله درة فارسًا، هو الإطلاق دون التقييد، فلهذا كان نصبه على التمييز أحق لما ذكرناه، ثم إذا كان التمييز منتصبا عن الجملة كما ترى فلا يخلوا حاله في نفسه، إما أن يكون جنسًا أو غير جنس، فإن كان غير جنس فلا بد فيه من اعتبار المطابقة لما تقدمه، فلهذا تقول : حسن زيدٌ أبًا، وحسن الزيدان أبوين، وحسن الزيدون آباء، وإنما وجب المطابقة فيما ذكرناه لأن الغرض لما كان هو المدح لهم بكونهم آباء لأولادهم، وبحسب أبوة آبائهم لهم، فلهذا وجبت المطابقة لتحصيل هذا الغرض، وإن كان جنسًا فلا يخلو حاله، إما أن تقصد الأنواع فيه أو لا تقصد، فإن قصدت فيه الأنواع جاز تثنيته وجمعه لأجل ذلك، فلهذا تقول : حسن زيد تمرين وعسلين، وحسن زيد علمين، وإن لم تكن الأنواع فيه مقصودة فلا وجه للتثنية فيه أصلًا، فلهذا تقول : حسن زيدٌ ماء، وعظم عسلًا، لأن اسم الجنس ها هنا دال على ما تحته، فلهذا كان فيه غنية عن التثنية كما ترى. فهذا هو تمييز الجملة، وإنما كان تمييزًا في الجملة لأنه كما ذكرناه لم يحصل الإبهام في أحد الجزءين، وإنما حصل باعتبارهما جميعًا، فإذا قلت : طاب زيد نفسًا، فلم يحصل الإبهام باعتبار قولك : طاب، وحده، ولا في : زيد، وحده، وإنما حصل عند إسناد الطيب إلى زيد،

---

(١) ينظر : التخمير ١/٤٥١.

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٥.

(٣) ينظر : المفصل ١/١٨٩-١٩٠.

وهكذا القول في جميع ما شاكله من هذه الجمل الفعلية يكون حالها كما ذكرنا .

واعلم أنا قد عددنا قوله : لله دره فارسًا ، وحسبك به ناصرًا ، فيما ينتصب عنه التمييز في الجمل ، وهو اختيار ابن الحاجب ، فأما الزمخشري فقد عده في تمييز المفردات ، وما ذكرناه أولى ، لأنه حاصل في الجملة ، وواقع بعدها ، فلهذا كان أخلق بالجمل كما أوردناه .

القسم الثاني : في بيان ما يكون حاصلًا في المفرد ، وهو يأتي على أوجه سبعة[1] :

أولها : أن يكون من باب المكيلات ، كقولك عندي قفيزان برًا ، وصاعان شعيرًا ، وتعني بكونه واقعًا في المفرد هو : أن الإبهام فيه إنما وقع من جهة اللفظ المجرد ، من غير اعتبار نسبته إلى غيره ، وهذا كقولنا : قفيزان ، فإنه مبهم في نفسه لا باعتبار أمر آخر ، وهذا عام في جميع أنواع المفردات ، وإذا اعتبرتها وجدتها بهذه الصفة .

وثانيها : أن يكون واقعًا في الموزونات ، وهذا كقولك : عندي منوان سمنًا ، ورطلان تمرًا .

وثالثها : أن يكون من باب الممسوحات ، كقولك : ما في السماء قدر راحة سحابًا ، وله جريب نخلًا .

ورابعها : أن يكون من باب المعدودات ، كقولك : عندي أحد عشر درهمًا ، وتسعون جارية ، وهكذا من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ومن إحدى وعشرين إلى تسعين ، كله يجري على حكم الافراد .

وخامسها : أن يكون من باب المقاييس كقولك : على الثمرة مثلها زبدًا ، وملؤ الإناء عسلًا .

---

(١) ينظر : المفصل ١٨٩/١-١٩٠ ، وشرح المفصل ٧٢/٢-٧٣ .

وسادسها : قولهم : عندي خاتم حديدًا .

وسابعها : قولهم : ويحه رجلًا ، وما رأيت مثله لسانًا .

فهذه جملة ما ينتصب عنه التمييز ، يجري على هذين القسمين ، ولا يخرج عنهما بحال .

واعلم أن هذه التمييزات المنصوبة ، الأصل فيها أن تكون متصفة بما هي منتصبة عنه ، سواء كانت في تمييز المفرد ، أو تمييز الجملة/٨٢أ/، وبيانه في تمييز المفرد : أن الأصل فيه : زيت رطل ، وسمن منوان ، ودراهم عشرون ، وزبد مثل التمرة ، وهكذا القول في سائرها . وهكذا تمييز الجملة ، فإن الأصل في : طاب زيد نفسًا ، طابت نفسه ، وتصبب عرقًا ، تصبب عرقه ، لأن الفعل في الحقيقة إنما هو صفة للفاعل ، لكنها أزيلت عما ذكرناه ، لأجل المبالغة ، وهو أن الشيء إذا ذكر على جهة الإبهام ، ثم فُسِّر ثانيًا ، كان أبلغ مما لو ذكر من أول وهلة على جهة الإيضاح ، ولهذا فإن النفوس تكون متطلعة إلى فهمه عند إبهامه ، فلهذا كان فيه هذا النوع من المبالغة[١] .

الفائدة الثانية : في كيفية انتصاب التمييز عن هذه المميزات :

واعلم أن هذه التمييزات المنصوبة لا تكون منتصبة إلا عن تمام ، وإنما كان الأمر كما قلناه لأنها لا تأتي إلا فضلة من أجل الإيضاح والبيان ، فلهذا لم تأت قط إلا بعد التمام ، سواء كان ذلك في مفرد أو جملة ، لكن تمامها يكون على أوجه ثلاثة[٢] :

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٩٢-١٩٣ ، وشرح المفصل ٢/٧٤-٧٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٧-٣٥٨ .

(٢) ينظر : شرح عيون الإعراب ١٦٠-١٦١ ، والمفصل ١/١٨٩ ، والغرة المخفية ٢/٢٧٥-٢٧٦ ، وشرح المفصل ٢/٧٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٢-٣٥٤ ، والمقرب ١٨٢ .

أولها : أن يكون لازمًا بكل حال ، ونعني بكونه لازما هو : أنه لا يجوز تغييره عن حاله التي هو منصوب منها ، وذلك يكون في أمرين :

أما أولًا : فبأن يكون من باب المقاييس ، كقولك على التمرة مثلها زبدًا ، فإن هذا لا يجوز تغييره لفساد معناه فإنك لو قلت : على التمرة مثل زبد ، كان خطأً ، لأن الغرض إضافة التل إلى الثمرة ، فصار مضافًا إلى الزبد ، وهكذا قولنا : ملء الإناء عسلًا ، فإنك لو أضفته ، أعني الملء إلى العسل ، لفسد المعنى ، فلهذا كان لازمًا ، لا يجوز خروجه عن صورته لما ذكرناه .

وأما ثانيًا : فبأن يكون تاما بنون الجمع ، وهذا يكون في الجمع غير الحقيقي بالنون ، كقولك : عندي عشرون درهمًا ، وثلاثون جارية ، وهكذا سائر الأعداد إلى تسعين ، فهذا وأمثاله يكون منصوبًا ، ولا يجوز تغييره عن النصب ، بأن يكون مضافًا ، لأن النون إنما تنحذف لأجل الإضافة فيما كان جمعه حقيقيًا ، فأما ما كان غير حقيقي فلا يجوز حذفها منه ، فلهذا وجب إجراؤه على صورته من غير تغيير .

وثانيهما : أن يكون زائلًا بكل حال ، ونعني بكونه زائلًا : أنه يجوز تغييره عن الحالة التي يكون فيها منصوبًا إلى حالة أخرى من غير فساد في معناه ، وذلك في أمور ثلاثة :

أما أولًا : فما كان تامًا بالجملة الفعلية ، فكما جاز أن تقول : طاب زيد نفسًا ، فيجوز أن تقول : طابت نفس زيد ، من غير تغييره في المعنى .

وأما ثانيًا : فما كان تامًا بالتنوين ، كقولك : عندي رطل زيتًا ، فكما جاز أن تنصبه ها هنا جاز أن يكون مجرورًا من غير فساد لمعناه : فتقول فيه : عندي رطل زيت .

وأما ثالثًا : فبأن يكون تامًا بنون التثنية كقولك : منوان سمنًا ، فإنك كما تقول : مَنَوَانِ سَمْنًا ، فإنك تقول : مَنَوَا سَمْنٍ ، بالإضافة من غير خلل في المعنى .

وثالثها : أن يكون لازمًا في حال دون حال ، فمتى كان التمام بالتنوين المقدر ،

كان لازمًا كقولك : أحد عشر إلى تسعة عشر ، فإن هذا إنما كان منصوبًا لما كان التنوين فيه مقدرًا ، فلا يجوز تغييره بحال عن هذه الصورة ، ومتى كان التمام بالتنوين الملفوظ ، كان زائلًا كما ذكرناه في نحو قولنا : رطل زيتًا ، ورطل زيت ، ومن هذا الضربُ أيضًا ، التمام بنون الجمع ، فإن النون متى كان حصولها في الجمع الحقيقي كان زائلًا ، كقولك : الزيدون حسنون وجوهًا ، وهم حسنو وجوه ، بالإضافة ، ومتى كان حصولها في الجمع التقديري كقولنا : عشرون ، وثلاثون إلى التسعين ، فإنه يكون لازمًا لا يجوز تغييره ، وقد أوردنا هذا المثال فيما يكون لازمًا بكل حال ، والأولى إيراده في القسم الثالث لما ذكرنا من اختلاف وجهيه . فهذا ما أوردنا ذكره في بيان ما ينتصب عنه التمييز .

الفائدة الثالثة : في ذكر أحكام التمييز :

واعلم أن التمييز مختص بأحكام ، ونحن نشير إليها :

أولها : أنه لا بد من أن يكون اسما ، وإنما وجب اعتبار ذلك لأمرين :

أما أولًا : فلأنه مفسر لما عرض من الإبهام في الأسماء في نحو قولنا : عشرون درهمًا ، راقود خلًا ، فلهذا وجب مطابقته لما يفسر في الاسمية .

وأما ثانيًا : فلأنه مفعول في المعنى ، ومن حق ما كان مفعولًا/٨٢ب/أن يكون اسما كسائر المفاعيل .

وثانيهما : أن يكون منصوبًا ، وإنما وجب نصبه لكونه مشبهًا للمفعول لحصوله بعد الجملة الفعلية في مثل : طاب زيد نفسًا ، وتصبب عرقًا ، كقولنا : ضرب زيدٌ عمرًا ، وقتل بكر بشرًا ، أو ما يضاهيها في نحو قولك : رطل زيتًا ، كقولنا : ضَرْبٌ زيدًا ، أو : منوان سمنًا ، كقولنا : ضاربان زيدًا ، فلما كان مشبها له وجب نصبه .

وثالثها : أن يكون فضلة ، وإنما وجب كونه فضلة ، لأنه إنما يأتي بعد الجملة الفعلية ، واستكمالها شرائطها من اعتبار فاعلها ، وكلما كان بهذه الصفة فهو فضلة كما قلناه في جميع المفاعيل كلها .

ورابعها: في ذكر عامله: واعلم أن عامله على وجهين[١]:

أحدهما: حقيقي، وهو ما كان بعد الجملة الفعلية كقولك: طاب زيدٌ نفسًا، والعامل ها هنا هو الفعل لا محالة، وكقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[٢].

وثانيهما: أن يكون غير حقيقي كقولنا: رطل زيتًا، ومنوان سمنًا، والعامل ها هنا هو المشابهة اللفظية، فضربٌ زيدًا يشبهه قولنا: رطل زيتًا، ومنوان سمنًا، يشبهه قولنا: ضاربان زيدًا، وزعم الخوارزمي[٣]: أن العامل فيه إنما هو نزع الجار، فلهذا وجب نصبه بتعدي الفعل الأول أو ما يشابهه إليه، لأن التقدير فيه: تفقأ زيد من الشحم، وعندي رطل من الزيت، وهكذا سائرها.

وخامسها: في تقديم التمييز على عامله فتقول: أما ما كان عامله غير حقيقي كقولك: رطل زيتًا، ومنوان سمنا، فقد اتفق النحاة على: أنه لا يجوز تقديمه على ما كان منتصبًا عنه، فلا تقول: زيتًا رطل، ولا سمنا منوان، لأن العامل ها هنا غير قوي، فلهذا بطل تقديمه عليه، فأما إذا كان العامل حقيقيًا كقولنا: طاب زيد نفسًا، فهذا مما قد وقع فيه خلاف بين النحاة[٤]. والذي ذهب إليه الجماهير من البصريين، الخليل وسيبويه[٥]، واختاره الزمخشري[٦]، ونصره الخوارزمي[٧] وابن الحاجب[٨]، أنه لا يجوز تقديمه عند الفعل بحال أصلًا، وإلى هذا ذهب طوائف من أهل الكوفة، وإنما كان الأمر كما قالوه لأن هذه التمييزات في معنى الفاعل،

---

(١) ينظر: المقتصد ٢/٦٩١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٣.

(٢) مريم ٤.

(٣) ينظر: التخمير ١/٤٤٩.

(٤) ينظر: التبصرة ١/٣١٨-٣٢٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١٠٥.

(٦) ينظر: المفصل ١/١٩٠.

(٧) ينظر: التخمير ١/٤٥١.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح الفمصل ١/٣٥٦-٣٥٧.

فلهذا لم يجز تقديمها، كما لا يجوز تقديم الفاعل. وزعم أقوام من أهل الكوفة[١] جواز تقديمه على الفعل، وإلى هذا ذهب المبرد وشيخه أبو عثمان المازني[٢]، وأنشدوا:

أتهجرُ ليلى للفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ

وهذا البيت للمخبل السعدي[٣]، واسمه ربيعة بن مالك، ويقال لأعشى همدان، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، واللام في قوله: للفراق، لام العليه، أي من أجل الفراق، كقولك: جئتك للسمن. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا لأبي عثمان المازني على جواز تقديم التمييز، إذا كان بعد الفعل، وقد رده أصحابه البصريون لوجهين[٤]:

أما أولًا: فلأن أبا إسحاق الزجاج[٥] كان يرويه: وما كان نفسي، ومع هذا فلا حجة فيه.

وأما ثانيًا: فلأنه مخالف لما عليه الفصحاء في تقديم التمييز على الفعل، إذا كان عاملًا فيه.

وأما البيت الآخر الذي أنشده: إذا عاش الفتى، فهو من أبيات الكتاب لسيبويه، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، والفتى هو الرجل الشابُ، والفتاة الشابة، والفتى أيضًا مصدر: فتئ يفتئ فتىً. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز

---

(١) ينظر: الإنصاف ٨٢٨/٢ (م. ١٢)، والتبيين ٣٩٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦/٣.

(٣) في الأصل: للمجنه المسعدي. وقد سلف تخريجه.

(٤) ينظر: شرح اللمع ١٤١/١-١٤٢، والحلل ٣٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٧/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٣٨٤/٢، والمقتصد ٦٩٤/٢.

نصب التمييز مع ذكر النون فيما يبين ، وهذا هو خارجٌ عن القياس ، والقياس فيه هو الإضافة كتمييز المائة . وهذا البيت لم يذكره البطليوسي في شرحه لأبيات الجمل ، وما ذاك إلا لضعفه لكونه خارجًا عن قياس بابه في الإضافة ، أو لسقوطه عن نسخته .

فهذا هو الكلام فيما يختص التمييز .

* * *

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الإغراء

العرب تغري بقولهم: عندك، ودونك، وعليك، فتنصب بها كقولك: دونك زيدًا، وعندك عمرًا، وعليك زيدًا، وكذلك ما أشبهه. هذه الثلاثة تنصب بها العرب، وقد أجاز بعض النحويين النصب بسائر الظروف قياسًا، وليس بمسموع. فأجاز أن تقول[1]: تحتك زيدًا، وأمامك /٨٣أ/ بكرًا، وورائك محمدًا، وكذلك ما أشبهه.

ولا يجوز أن تغري بغائب، فلا يقال: دونه زيدًا، ولا عليه محمدًا، إلا أنه قد روي حرفٌ شاذ، قالوا: عليه رجلًا لَيْسَني.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

الاغراء[2] هو مصدر: أغريت، ومنه: أغريت الكلب بالصيد[3]، قال الله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾[4]. والغراء هو: ما يلصق به إذا فتحت عينه قصرته، وإذا كسرتها مددته، يقال: غروت الجلد، إذا الصقته بالغراء، وإنما سمي هذا باب الإغراء، لأنه حث على إثبات الشيء والالتصاق به، وهو نقيض التحذير، لأنه بعد عن الشيء وتأخر عنه[5].

واعلم أن الإغراء، إما أن يكون بالغائب أو يكون للغائب، فإن كان الأول فهو جائز لا محالة، ولهذا فإنك تقول: عليك زيدًا، سواء كان حاضرًا أو غائبًا. فأما

---

(١) في لجمل ٢٤٤: عليك زيدًا. وهذا مسموع مما أجازه النحاة.

(٢) في الأصل: الاغرى.

(٣) ينظر: الصحاح: غرا ٦/٢٤٤٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٦.

(٤) المائدة ١٤.

(٥) ينظر: الصحاح: غرا ٦/٢٤٤٥.

قول أبي القاسم : ولا يجوز أن يغري بغائب ، فهو خطأ[١] ، لأن الإغراء بالغائب جائز كما مثلناه ، فأما الإغراء للغائب فهو غير جائز ، لأن المقصود من الاغراء إنما هو : التلبس بالشيء والالتصاق به ، وهذا إنما يكون إذا كنت مقبلًا عليه ، ومخاطبًا له ، فلهذا كان مخصوصًا بالمخاطبة[٢] . فأما قولهم : عليه رجلا ليسْني[٣] ، ففيه شذوذان :

أحدهما : الإغراء للغائب ، كما قاله أبو القاسم .

وثانيهما : اتصال جزء ليس كما مر بيانه .

وقد استعملوا في الإغراء أمورًا كلها مشتركة في أنها واقعة موقع الفعل ، فلهذا نصبت ما بعدها ، وهي في ذلك على أوجه ثلاثة[٤] :

الوجه الأول منهما : أن يكون واقعًا في الظروف ، وهذا نحو قولهم : عندك زيدًا ، ودونك عمرًا ، وورائك بكرًا ، وأمامك ، وخلفك ، وغير ذلك من الظروف ، فهذه الظروف واقعة موقع قولنا : خذ زيدًا والزمه ، ولهذا نصب الاسم على هذا التأويل . بقي ها هنا أن يقال : هل يكون الإغراء بهذه الحروف مقيسًا ؟ أو يكون مقصورًا على السماع ؟ هذا مما وقع فيه خلاف بين النحاة ، فذهب بعضهم : إلى أنه قياسٌ ، فعلى هذا يجوز: فوقك زيدًا ، وتحتك محمدًا ، وغير ذلك . وصار صائرون : إلى أنه مقصور على السماع[٥] ، وهذا هو المختار ، لأن حقيقة الظروف من الأمكنة أن تكون مستقرة يتصرف فيها كالجهات الست وغيرها ، فأما أنها توضع موضع الأفعال فهذا ليس من حقيقتها ، فإذا ورد شيء من ذلك كان مخالفًا

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٢٩٢ .

(٢) ينظر : المقرب ١٥٠ . وحاشية الصبان ١٩٢/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٢٦/١ ، والمقتضب ٢٨٠/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٢٦/١-١٢٧ .

(٥) ينظر : المقرب ١٤٩ .

للقياس فيجب قصره على ما ورد لا غير .

الوجه الثاني : أن يكون إغراء بالحروف ، وهذا نحو قولك : عليك زيدًا ، أي خذه ، وعلى زيدًا ، أي أولينه ، ويقولون : إليك ، أي تَنَحَّ « وسمع أبو الخطاب من يقال له : إليك ، فيقول : إلى ، كأنه قيل له : تنح ، فيقول : أتنحى »[١] فهذه وإن كان ظاهرها الحرفية كما ترى ، لكنها وضعت موضع أسماء الأفعال ، ولهذا فإنها ناصبة لهذه الأسماء بعدها ، ولا وجه لنصبها ، إلا كونها في معنى الفعل ، وفي التنزيل : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾[٢] ، ومعناه : الزموا أنفسكم .

الوجه الثالث : أن يكون الإغراء واقعًا بالمصادر ، هذا كقولهم : حذرك ، بكسر الكاف أي : إلزم حذرك ، وحذارك ، وقربك ، وبعدك ، أي إلزم قربك وكن غير بعيد ، ومنه قولهم : فرطك ، بسكون عينه ، أي : إلزم جنبك ، وفرطك ، بتحريكها ، هو المتقدم وليس من الإغراء في شيء ، ومنه قوله ﷺ : « أنا فرطكم على الحوض »[٣] .

واعلم أنه لا خلاف بين النحاة في أن الكاف في نحو : عليك ، ودونك ، وإليك ، حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، وإنما يحكى الخلاف في الكاف إذا كانت واقعة في أسماء الأفعال ، في نحو قولك : رَوَيدَكَ ، وحَيْهلك ، فمنهم من قال : إنها في موضع جر بالإضافة ، ومنهم من قال إنها حروف للخطاب[٤] ، وهذا هو قول الأكثرين .

ثم ما نصب بالإغراء فلا يجوز تقديمه على عامله ، وهذا هو مذهب جماهير

---

(١) الكتاب : ١٢٦/١ . وجاء في الأصل : فيقول : انتحي .

(٢) المائدة ١٠٥ .

(٣) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٤٤/١ ، والفائق ٩٧/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٢٧/١ ، والمقتضب ٢٧٧/٣ .

النحاة ، كالخليل ، وسيبويه[١] ، وغيرهما من نحاة البصريين ، وهو مذهب الفراء[٢] من أهل الكوفة ، وزعم الكسائي[٣] : أنه يجوز تقديم معمول هذه /٨٣ب/ الأشياء فتقول : زيدًا عليك . والمختار ما قاله البصريون لأن هذه الأسماء غير متصرفة في أنفسها ، فلا تكون متصرفة في معمولاتها[٤] . فأما قوله تعالى : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٥] فليس من باب الإغراء وإنما هو منصوب على المصدرية[٦] . فهذا ما أردنا ذكره في باب الإغراء ، وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٢٧ .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ١/٢٦٠ : « وقلما تقول العرب : زيدًا عليك ، أو زيدًا دونك . وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله » .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٢٢٨ (م٢٧) ، والتبيين ٣٧٣ .

(٤) ينظر : المقرب ١٥١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٧ .

(٥) النساء ٢٤ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣/٢٠٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١٩٤-١٩٥ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٣٤٦ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب التصغير

أبنية التصغير [ثلاثة] : فُعَيلٌ ، فُعَيعِل ، وفُعَيعِيل . فأما فُعَيل : فتصغير الثلاثي من الأسماء. وفعيعل : تصغير الرباعي والخماسي الذي ليس رابعه حرف لين. وفُعَيعِيل : تصغير ما زاد على أربعة أحرف ورابعُهُ حرف لين ، قال الخليل : وذلك نحو تصغير : فَلْس ، ودِرْهَم ، ودِينَار ، فُلَيسٌ ، ودُرَيْهِمٌ ، ودنَيْنِيرٌ .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أن التصغير معنًا يكسب الاسم معنى الصفة ، بعد أن لم تكن حاصلة فيه ، كما أن النسبة تكسب الاسم معنى الصفة ، لأن معنى قولنا : جُميل ، في تصغير : جَمَل ، أي صغير ، كما أن معنى قولنا : بصري ، وكوفي ، أي منسوب ومعروف ، وهو مختص بالأسماء كاختصاص المنسوب ، فلنذكر معناه ثم نذكر أمثلته ، ثم نذكر مواقعه ، فهذه فوائد ثلاث اشتمل عليها هذا الباب ، نفصلها بمعونة الله تعالى :

الفائدة الأولى : في بيان معنى التصغير :

وله معنيان : لغوي وهو : مصدر من قولهم : صغَّره تصغيرًا ، ويقال له : التحقير أيضا[١] .

واصطلاحي ، وهو على وجهين : عام وخاص .

فالعام : نقل الاسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى بزيادة ياء ساكنةٍ خفيفة . فقولنا هو : نقل الاسم من صيغته الأصلية ، نعني به : التكبير ، لأن الصيغة المكبرة هي أصل للصيغة المصغَّرة ، وهي طارئة عليها . وقولنا : بزيادة ياء ساكنة :

---

(١) ينظر : الصحاح : صغر ٧١٣/٢ ، والغرة المخفية ٦٢٧/٢ .

نحترز به عن سائر الأسماء المنقولة على خلاف هذا النقل كالتكسير ، فإنه نُقِل عن الإفراد ، لكنه على خلاف هذه الصورة بالزيادة أو النقصان ، أو بإختلاف الحركة كما سيأتي مقررًا في موضعه من هذا الكتاب . وقولنا : بزيادة : نحترز به عن التكسير وقولنا : ساكنة خفيفة : نحترز به عن ياء النسبة ، فإنها ثقيلة مركبة من حرفين ، وإنما كان هذا الحد عامًا لأنه يكون شاملًا لكل اسم مصغَّرٍ متمكنًا كان أو غير متمكن ، ألا ترى أن النقل لا بد منه ، وإلحاق الياء الساكنة أيضًا لا يستغنى عنها ، فيندرج تحته قولنا فليس من المتمكن ، ونحو قولنا : ذيًّا ، وتيًّا ، واللذيا ، واللتيًّا ، غير المتمكنة .

وأما الخاص فهو : ضم أول الاسم وفتح ثانية وإلحاقه ياء ثالثة ساكنة[(١)] . ولا بد من اعتبار هذه الأمور الثلاثة في اسم متمكن ، فلا بد من ضم أوله ليكون دالًا على النقل ومشعرًا به ، كما فعلوا ذلك في فعل ما لم يسم فاعله ، ولا بد من فتح ثانية ، لأنهم لو ضموه لتوالي ضمتان ، فيكون فيه نقل ، ولو كسروه لأدى إلى وزن ليس في كلام العرب ، فلما بطل الضم والكسر تعين الفتح . وأما الإتيان بياء التصغير ثالثة ، فلأنه لما بطل الابتداء بها لكونها ساكنةٌ ، وبطل أن تكون في عجز الكلمة لأنه محل الحركة بالإعراب وهي ساكنة ، لم يبق إلا أن تكون واقعة حشوًا ، وإنما كان هذا المعنى حاصلًا لأنه لا يقع إلا في المتمكنة من الأسماء ، فلهذا لقبناه بلقب الخصوص فهذا هو معناه[(٢)] .

الفائدة الثانية : في ذكر أمثلته : واعلم أن أمثلته لها مجريان :

المجرى الأول : قياسي ، وله ثلاثة أمثلة[(٣)] :

---

(١) ينظر : المقتضب ٢/٢٣٧ ، والتبصرة ٢/٦٨٦ ، والفصول الخمسون ٢٤٨ ، والمفصل ٢/٩٥ ، والغرة المخفية ٢/٦٢٨ ، وشرح الشافية ١/١٨٩ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٢/٦٢٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/١٠٦ ، والمقتضب ٢/٢٣٦ ، والتكملة ١٩٦ ، والفصول الخمسون ٢٤٨ ، والمفصل ٢/٩٥ ، والغرة المخفية ٢/٦٢٨ ، وشرح الشافية ١/٢٠٢ وأوضح المسالك ٣/٢٧٠ .

أولها : فُعَيْلٌ : نحو فليس ، وجميل ، في تصغير : فلس وجمل ، فتضم اوله ، وتفتح ثانيه ، وتأتي بياء ثالثة ، ويكون الثالث معتقباً للإعراب كما ترى .

وثانيها : فُعَيْعِلٌ : وهذا نحو : جعيفر ، وزبيرج ، في تصغير : جعفر ، وزبرج ، فتفعل كما فعلت في الثلاثي ، خلا أنك ها هُنَا تكسر الحرف الثالث بكل حال ، ويكون الحرف الرابع معتقبا للإعراب .

وثالثها : فُعَيْعِيلٌ : نحو دنينير ، وقنيديل ، في تصغير : قنديل ، ودينار ، وفي جحمرش : جحيمر ، وفي فرزدق/٨٤أ/: فريزد ، فتفعل ما فعلت في تصغير الرباعي ، خلا أنك تحذف الحرف الخامس كما فعلت في : جحمرش ، إلا أن يكون حرف لين فيبقى على حاله ، كما فعلته في نحو : دنينر ، وقنيدل ، لخفته .

فهذه هي الأمثلة القياسيَّة لكونها جاريةً على الأقيسة المعروفة من كون الحرف الثالث فيما كان ثلاثيًا معتقبا للإعراب نحو : فَلس ، وفي الرباعي وما زادَ عليه يكون الثالث مكسورًا بكل حال ، والحرف الرابع يكون معتقبًا للإعراب ، فلهذا كانت مقيسة .

المجرى الثاني : في بيان الخارج عن القياس ، ونعني بكونه خارجًا عن القياس هو : أن الحرف الثالث في الرباعي وما زاد عليه ليس مكسورًا ، كما هو قياسُهُ وإنما جاء مفتوحًا في صور ثلاث[1] :

الصورة الأولى : ما يكون لاحقًا بالثلاثي ، وهذا يكون على أوجه ثلاثة :

أولها : الألف المقصورة في نحو : حُبَيْلى ، وسكيرى ، في تصغير : حبلى ، وسكرى .

وثانيهما : الألف الممدودة في نحو : حُمَيْرَاءَ ، وسويداءَ ، في تصغير : حمراء ، وسوداء .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٠٧ ، ١٠٩ ، والمقتضب ٢/٢٥٩-٢٦١ ، والمفصل ٢/٩٥ ، والغرة المخفية ٢/٦٢٨ .

وثالثها : الألفان المضارعان لألفي التأنيث في نحو غضيبيان ، وسكيران ، في تصغير : غضبان ، وسكران ، وإنما لم يكسروا آخر هذه الأسماء محافظة على صورة الألفين وما يضارعهما ، لأجل الانقلاب عن الكسرة ، فلهذا بقوا الفتحة للغرض الذي أشرنا إليه .

الصورة الثانية : ما يكون لاحقًا بالرباعي : وهذا يكون على أوجه ثلاثة أيضًا :

أولها : فُعَيعِلاء ، نحو : عقيرباء ، ممدود تصغير : عقربًا .

وثانيها : فُعَيلِلا ، نحو : خنيفسا ، تصغير : خنفسًا .

وثالثها : فُعَيعِلان ، نحو : عقيربان ، تصغير : عُقربان ، وهو ذكر العقارب . وإنما لم يحذفوا هذه الألف لما ذكرناه في الصورة الأولى ، ملاحظة على بقاء صورة الألف .

الصورة الثالثة : فيعال ، في نحو : أجيمال ، وإنما بقوا هذه الألف محافظة عليها كما حافظوا على ألف التكسير في نحو : دراهم ، ومساجد . فهذا ما أردنا ذكره من هذه الأمثلة .

الفائدة الثالثة : في بيان مواقع التصغير : واعلم أن التصغير له مواقع ثلاثة[(١)] :

أولها : أن يكون واقعًا في الأسماء الثلاثية ، وهذا نحو : فلس ، وفرس ، وهذا جار على النحو الذي ذكرناه ، والصفة التي اعتبرناها .

وثانيها : أن يكون واقعًا في الأسماء الرباعية ، نحو : جعفر ، وزبرج ، وبرثن ، وهذا أيضًا تصغير من غير حذفٍ يلحقه ، كقولك : جعيفر ، وزبيرج .

وثالثها : أن يكون واقعًا في الأسماء الخماسية ، فهذا ونحوه لا بد فيه من حذف الحرف الخامس فيه[(٢)] ، فلهذا تقول في نحو : جحمرش ، جحيمر ، على طرح

---

(١) ينظر : التكملة ٩٦ ، والمفصل ٢/٩٥-٩٦ .

(٢) قال الفارسي في التكملة ٩٦ : « وبنات الخمسة لا تصغر ...إلى على استكراه لما يلزم من حذف حرف من نفس الكلمة » .

خامسه، قال سيبويه[١] :

لأنك لا تزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم ترتدع، فلهذا لم يكن بد من حذف خامسه كما قررناه. فأما ما رواه الأخفش[٢] من قولهم: سفيرجل، من إثبات خامسه وكسر الجيم منه، فهو غريب، ومع غرابته فإنه مخالفٌ للأقيسة في التحقيق، فهكذا يكون التصغير في هذه الأسماء. وقد أفرد لكل واحد منها أبو القاسم بابًا ونحن نشرحها.

* * *

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢١، والمقتضب ٢/ ٢٤٩.

(٢) ينظر: المفصل ٢/ ٩٦، والغرة المخفية ٢/ ٦٣٠، وشرح الشافية ١/ ٢٠٥.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب تصغير الاسم الثلاثي

حكم الاسم المصغر: أن يضم أوله، ويفتح ثانيه، وتزداد ياء التصغير ثالثة ساكنة، ويكسر ما بعد ياء التصغير، إلا أن يكون حرف تأنيث، أو حرف إعراب، وتقول في تصغير فَلْس: فُلَيْس، وعبد: عبيد، وعنز: عنيز[1]، وشيخ شييخ، وبيت: بييت، وفي تصغير شيء: شييء، ولا يجوز: شُوَيْءٌ، لأنه ليس من كلام العرب. فإن كان الاسم الثلاثي مؤنثًا ألحقت في تصغيره الهاء، كانت في مكبره، أو لم تكن كقولك في [تصغير] هند: هنيدة، وفي سوق: سويقه، وفي عين: عيينه. فإن زاد على الثلاثة لم تلحق فيه[2] الهاء، فقيل في]تصغير] زينب: زيينب، وفي عقرب: عقيرب.

قال الإمام أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه:

قد ذكرنا فيما سبق ماهية التصغير، وكيفية العمل فيه، فلا وجه لاعادته، والذي نذكره ها هنا /٨٤ب/ هو الكلام في تصغير الاسم المجرد، ثم في تصغير المحذوف، ثم في تصغير المؤنث، فهذه أحكام ثلاثة يشتمل عليها هذا الباب:

الحكم الأول: في تصغير المجرد: ولا بد فيه من ضم أوله بكل حال، ليكون دالًا على مكبره، ولا بد فيه من فتح ثانيه، وإلحاق هذه الياء ثالثه. قال أبو القاسم: ويكسر ما بعد ياء التصغير إلا أن يكون إعرابا، كما في الاسم الثلاثي نحو: فليس، فإنه في موضع الإعراب، ويقع عليه فلا يكسر، ويخرج من هذه القاعدة ما ذكرناه في تلك الصور الثلاث، فإنها تكون مفتوحة لا يجوز كسرها محافظة على ما أوضحناه من تلك الحروف التي في أواخرها، كالألف المقصورة والممدودة في

---

(١) غير وارد في الجمل ٢٤٦. وإنما ورد: وجَمَل: جميل، وكُرّ: كرير... وعَيْر: عُيَيْر.

(٢) في الأصل: فيها. وينظر الجمل ٢٤٦.

نحو: حبيلى، وحميراء، وهكذا الألف المقصورة في نحو: سكران، وغضبان، ونحو: أُجيمال، وقد أوضحناه فلا مطمع في إعادته[١].

الحكم الثاني: هو أن الاسم المجرد إذا كان محذوفًا منه بعض حروفه فيجب رد ما سقط منه عند تصغيره، لأن الاسم المصغر لا بد من ضم أوله، وفتح ثانيه، وحرف إعراب يقع عليه إعرابه، وهذا لا يتم إلا بثبات الصيغة كلها، ولا تكمل إلا بوجود الثلاثة لتمام بنية التصغير، وعن هذا قال المحققون من النحاة: أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، إشارة إلى ما ذكرناه.

ثم المحذوف من الثلاثي يقع على أوجه ثلاثة[٢]:

أولها: أن يكون محذوف الفاء في نحو: عِدَه، من الوعد، وفي نحو: شيه، من الوشي فلهذا تقول فيهما: وعيدة، ووشية، فترد ساقطها، وتقول في نحو: كل، وخذ، إذا سميت بهما من الفعل: أكيل، وأخيذ، لأن فاءهما محذوفةٌ، لأنهما من: الأكل، والأخذ.

وثانيهما: أن يكون محذوف العين، وهذا نحو: مذ، فإن تصغيره يكون على منيذ، وفي نحو: سل، إذا سميت به: سُؤَيْل، لأن الهمزة هي عين له، وهي محذوفة منه، فلهذا وجب ردها إليه عند تصغيره، وتقول في نحو: قل، وبع، من القول والبيع إذا سميت بهما: قُوَيل، وبَيِيْع، لأن عينهما محذوفة.

وثالثها: أن يكون محذوف اللام، كقولك في: دم: دُمَيٌّ، ولامه ياء وعينه إما ساكنة، كما هو مذهب سيبويه[٣]، وإما على أنها مفتوحة، كما هو مذهب أبي

---

(١) ينظر: الغرة المخفية ٢/٦٢٩-٦٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/١٢١-١٢٢، والمقتضب ٢/٢٣٧-٢٣٨، والتكملة ١٩٧-١٩٩، والتبصرة ٢/٧٠٦، والمفصل ٢/٩٦، والغرة المخفية ٢/٦٣٤-٦٣٥، وشرح الشافية ١/٢١٧-٢١٨، وأوضح المسالك ٣/٢٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٢٢.

العباس المبرد[1]، ومن النحاة من ذهب إلى أن لامه واو. وتقول في نحو: شفه، شفيهه، على أن اللام المحذوفة هاء، ومن قال: إن لامها واو، فإنه يقول في تصغيرها: شُفَيَةٌ ويقول في تصغير: حِرٌ، حُرَيْحٌ، وأصله: حِرحٌ، بوزن: حِبْرٌ، حذفت لامه وهي صحيحة، فلهذا وجب ردها عند تصغيره. فهكذا يكون الحكم فيما كان من الثلاثي المجرد على حرفين، قال أبو القاسم: وتقول في نحو: بنت: بنيت، بالكسر.

واعلم أن كلما كان عينه ياء فإنه يجوز في تصغيره وجهان[2]:

أحدهما: الضم في فائه قياسًا على سائر الأبنية المصغرة من نحو: فليس، ودريهم، وغيرهما.

وثانيهما: الكسر، وهذا إنما يكون فيما إذا كانت عينه ياء، ولهذا فإنهم لم يسوغوا هذا فيما كانت عينه واو بحال لما ذكرناه، فلم يقولوا في تصغير: عود: عُوِيد، بكسر العين أصلًا، وتقول في تصغير: شَيء: شُيَيْئٌ، كما قالوا في: بيت: بييت، ولم يقولوا: شوى، كما لم يقولوا في بيت: بُويت، لأنهم إنما يغتفرون قلب الياء واوًا عند انضمام ما قبلها إذا كانت ساكنة، كما في نحو: موقن، وطوبى، فأما إذا كانت متحركة فلا وجه لقلبها واوًا بحالٍ، فمن قلبها واوًا في نحو: شوي، فليس من اللغة العربية في ورد ولا صدر.

الحكم الثالث: في المؤنث بالتاء، وهي على وجهين[3]:

أحدهما: أن تكون ثابتة في اللفظ، فإذا صغرت ما هذا حاله فإنك تثبتها بكل حالٍ، سواء كانت في ثلاثي أو ما فوقه، فلهذا تقول في: طلحة، وحنظلة،

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/٢٣٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/٢٧١، ٢٨١، وارتشاف الضرب ١/١٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٠٧، والمفصل ٢/٩٧، والغرة المخفية ٢/٦٣٣.

وسفرجلة : طليحة ، وحنيظلة ، وسفيرجة ، فلا تجد بدًا من إثباتها بكل حال .

وثانيهما : أن تكون مقدرة ، ثم هي على وجهين :

أما أولًا : فبأن تكون واقعة في الثلاثي ، فلا بد من إثباتها ، فلهذا تقول في : هند ، ودعد : هنيدة ، ودعيدة .

وأما ثانيًا : فبأن تكون واقعة فيما زاد على الثلاثي ، كقولك في تصغير : زينب : زنيينب ، وفي عقرب : عقيرب .

وقد شذّ من الثلاثي قولهم : عُرَيسٌ ، في تصغير : عرس ، وإنما تركوا التاء لأنهم قصدوا به الفرح /٨٥أ/، ونحو قولهم : عُرَيْبٌ ، وفي تصغير : عرب ، وإنما تركوا التاء فيه لأنهم عَنَو به الناس[1] .

* * *

---

(١) قال الصميري في التبصرة : ٢/٧٠١ : « والعرس أجري مجرى التعريس من قولهم : عرس القوم ، إذا انزلوا في آخر الليل ، فلما كان فيها ذلك المعنى صغرت بغير هاء » . وينظر : المفصل ٢/٩٧ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب تصغير الرباعي

اعلم أن تصغير ذلك كل على مثال: فُعَيْعِل، وذلك قولهم في [تصغير] جعفر: جعيفر، وفي سَلْهَب: سُلَيْهِب، وفي قمطر: قميطر، وفي أسود: أُسَيْوِد، لأنه وإن كان من الثلاثة فهو يجري مجرى الرباعي [في التصغير]، وإن شئت قلت: أُسَيِّد، فقلبت الواو ياء وأدغمت، وفي قَسْورَ: قُسَيْوِر، وقُسَيِّر. وأما عجوز فتقول: عُجَيِّز، ولا يجوز إظهار الواو لأنها حرف مد ولين. هذه ألفاظه.

قال الإمام أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه:

لما فرغ من الكلام في الثلاثي أردفه بالرباعي. واعلم أن كلامه قد اشتمل على ذكر تصغير الاسم الرباعي المجرد، ثم على ذكر المزيد، ثم على حكم الواو إذا وقعت وسطًا، ثم على ذكر البدل، فهذه أحكام أربعة نفصلها بمعونة الله تعالى:

الحكم الأول: في حكم تصغير الرباعي: وهو جار على القياس الذي ذكرناه، في أنه لا يحذف منه شيء، سوءكان اسمًا أو صفة، فلهذا تقول في نحو: جعفر: جعيفر، وفي نحو: سلهب: وهو الطويل: سليهب، فتضم أوله وتفتح ثانيه، وتأتي بياء ثالثة، وتكسر الحرف الثالث، ويكون الإعراب على الحرف الرابع[1].

الحكم الثاني: في تصغير الاسم المزيد: واعلم أن الزيادة لها مواقع أربعة:

أولها: أن تكون واقعة في اسم ثلاثي قد حذف منه بعضه، وذلك يكون على وجهين[2]:

أحدهما: أن يكون معتدًا بها في التحقير، فلا يرد إلى أصله، وهكذا كقولك

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٠٦، والمقتضب ٢/٢٤٣، والتبصرة ٢/٦٨٩، والغرة المخفية ٢/٦٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/١٢٤-١٢٥، والمقتضب ١/٨٢.

في تصغير ناس : نُويْس ، والأصل فيه : أناس ، فطرحت الهمزة[١] تخفيفًا ، والألف فيه مزيدة ، فتركنا رد الهمزة الأصلية ، واكتفينا بالألف ، وإن كانت زائدة ، فلهذا صار : نُوَيسًا . وتقول في : هار : هُوَيْر ، وأصله : هاور ، فتركت رد الواو واجتزئت بالألف ، وقلبتها واوًا فقلت : هوير ، بالتخفيف[٢] .

وثانيهما : أن يكون غير معتدٍ بهذه الزيادة ، وعلى هذا يجب رد المحذوف ، فلهذا تقول في تصغير : اسم : سمي ، بحذف همزة الوصل ، ورد لامه بكل حال ، وفي نحو : ابن : بني ، فتحذف همزة الوصل وترد لامه أيضًا .

وثانيها : أن تكون واقعة في اسم ثلاثي لم يحذف منه شيء ، فهذا وأمثاله يكون جاريًا مجرى الرباعي في أنه لا يحذف منه شيء فلهذا تقول في : أجدل : أجيدل ، وفي نحو : أحمر : أحيمر ، وهكذا القول فيما شاكله .

وثالثها : أن تكون واقعة في الرباعي ، ومتى كان الأمر كما قلناه ، فإنه يجب حذفه بكل حال عند تصغيره ، فلهذا تقول في نحو تصغير : مدحرج دحيرج ، وفي نحو : مقرطس : قريطس ، فتحذف الميم وترده إلى الرباعي ، لأنه قد صار بالزيادة خماسيًا ، فلهذا وجب حذف هذه الزيادة[٣] .

ورابعها : أن تكون واقعة في الخماسي ، ومتى كان على هذا الوجه واقعه ، وجب حذفها ، وحذف الحرف الخامس ، فلهذا تقول في نحو : جمل قبعثرى ، إذا صغرته : قبيعث ، فتحذف الألف المزيدة ، والراء من آخره ، وفي نحو : عضرفوط : اسم للعصابة : عضيريف ، فتحذف الطاء والواو من آخره[٤] .

---

(١) في الأصل : همزة .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٢٥/٢ : « ومن ذلك قولهم في هارٍ : هُوَيْرٌ ، وإنما الأصل : هائِر ، غير أنهم حذفوا الهمزة » .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٥١/٢ .

(٤) ذكر سيبويه في الكتاب ١٢١/٢ ، والمبرد في المقتضب ٢٤٩/٢ ، أن تصغير عضرفوط : عضيرف .

الحكم الثالث : في حكم الواو إذا وقعت وسطًا ، كقولك : أسود ، وجدول ولك فيه وجهان[١] :

أحدهما : أن تقول : أُسيّد ، وجديّل ، فتقلب الواو ياء وتدغمها ، أعني ياء التصغير في هذه الياء ، وإنما وجب ذلك لأنه قد تقرر أنه متى اجتمعت الواو والياء ، وقد سبق أحدهما بالسكون ، فإنه يجب قلب الواو ياء ، وادغام الياء في مثلها .

وثانيهما : أن تبقيها على حالها فتقول فيه : أُسَيْود ، وجديول ، وإنما وجب ذلك لعروض ياء التصغير وعدم لزومها ، فكان الواو منفردة عنها ، وحملًا له على التكسير أيضًا ، في قولنا : أساود ، وجداول .

فأما قولهم : أحوى ، ففي تصغيره /٨٥ب/ مذاهب أربعة[٢] :

أولها : أن الأصل فيه : أحيوو ، بواوين ، لأنه مأخوذ من : الحُوَّة ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، من أجل انكسار ما قبلها ، ثم اجتمعت الواو الثانية مع ياء التصغير فقلبت ياء وادغمت فيها ياء التصغير ، فحصل ها هنا ثلاث يآت ، فحذفت الأخيرة تخفيفًا وحكمه ترك الصرف ، هذا هو مذهب سيبويه[٣] .

وثانيها : حذف الياء من آخره ، والحكم بصرفه ، وهذا هو مذهب عيسى بن عمر[٤] .

وثالثها : أن حذف الياء الأخيرة فيه على جهة الإعلال ، فيكون بمنزلة : قاض ، وهكذا هو مذهب أبي عمرو بن العلاء .

وأجاز المبرد وحده العوض فيقال : قبيعيث وعضيريف .

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٣٠-١٣١ ، والمقتضب ٢/٢٤٣-٢٤٤ ، والتبصرة ٢/٦٩٠ ، والمفصل ٢/٩٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/٢٤٦ ، والتبصرة ٢/٦٩٠-٦٩١ ، والمفصل ٢/٩٧ ، وشرح الشافية ١/٢٣٢-٢٣٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/١٣٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/١٣٢ ، والتبصرة ٢/٦٩٠ ، وشرح الشافية ١/٢٣٣ .

ورابعها : حذف الياء الأخيرة ، وتبقية الواو على حالها فيقال فيه : أحيو ، على لغة من قال : أسيود ، وجد يول ، وتبقيت الواو على حالها إنما يكون في الواو الأصلية على هذه اللغة ، فأما إذا كانت الواو زائدة حرف لين ، فلا وجه إلا قلبها ، فلهذا يقال في نحو : عجوز : عجيز ، وفي : ضروب : ضريب ، بالقلب لا غير .

الحكم الرابع : في البدل ، وهو على وجهين : لازم ، وغير لازم[1] :

فاللازم نعني به : ما كان حاصلًا في المكبر والمصغر جميعًا ، ومثاله قولنا : تخمة ، فإن التاء ها هنا مبدلة من الواو ، لأنها مأخوذة من : الوخم ، وهو امتلاء المعدة من الطعام وتغيرها به ، فهي إنما أبدلت الواو ياء في المكبر استثقالًا للواو المضمومة ، وهذا حاصل في المصغر أيضًا ، فلهذا قلبت الواو بكل حال ياء ، وهكذا قولنا : تراث ، لمثل ما ذكرناه ، وهكذا قولنا : أدد ، لأنه من الود ، وإنما قلبت الواو همزة لتطرفها وانضمامها وهذا حاصل في المصغر على حد حصوله في المكبر ، فلهذا كان لازمًا .

وأما غير اللازم فنعني به ما كانت العلة في مكبره غير حاصلة في مصغره ، فلهذا لم يكن هذا لازمًا ، ومثاله قولنا : ميزان ، فالياء إنما كانت مبدولة من الواو في المكبر من أجل سكونها وانكسار ما قبلها ، وهذا غير حاصل في المصغر ، فإن الميم تكون مضمومة عند التصغير والواو تكون متحركة ، فلهذا وجب رد الياء إلى أصلها قلبًا من الواوفي المصغر لما ذكرناه ، وهكذا تقول : مُتَّعِد ، ومُتَّسِير ، لأن الواو والياء قلبتا تاء ، لأنه من الوعد واليسر ، فأدغمتا بعد قلبهما ياءين في تاء الافتعال ، فأما إذا كان مصغرًا فإن تاء الافتعال تحذف أبدًا ، فيجب ردهما إلى أصلهما فتقول : مويعد ، في متعد ، ومييسر ، في متسر ، لما قررناه .

* * *

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٢٥-١٢٦ ، والمقتضب ٢/٢٨١-٢٨٢ ، والمفصل ٢/٩٦ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب تصغير الخماسي

وذلك قولك في: سفرجل، سفيرج، وفي: فرزدق: فيرزد، بحذف آخر حرف منه حتى ترده إلى أربعة [أحرف]، فإن كانت فيه زائدة حذفتها، لأنها أحق بالحذف من الأصل، وذلك قولك في قبعثرى: قبعيث، وفي: عضرفوط: عضيرف. والعوض جائز بعد الحذف، تعوض قبل آخر الاسم ياء فتقول: عضيريف، وقبيعيث.

وتقول في تصغير منطلق: مطيليق، وفي مستخرج: مخيريج، وفي مغتسل: مغيسل، ومقتدر: مقيدر، ومغدودِن: مُغَيدِن[1]. فإن كان الرابع حرف لين لم تحذف، فقلت: في [تصغير]: منصور: منيصير، ودينار: دنينير، ومنديل: منيديل. وما كان في آخره ألف التأنيث ممدودة تركتها على حالها، فتقول في: حمراء: حميراء، وصفراء: صفيراء، ومعيوراء: مُعَيراء، تركتها على حالها، وإن كثر العدد. وإن كانت الألف مقصورة للتأنيث رابعة تركتها على حالها، فقلت في: سكرى: سكيرى، وفي: غضبى: غضيبى. فإن زاد العدد على أربعة أحرف[2] حذفتها، فقلت في: قَرْقَرى: قريقر، وفي: حُبَارى: حُبَيِّر، وإن شئت [قلت]: حُبَيِّرى فحذفت الألف الأولى.

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أنا قد ذكرنا أن الاسم متى أريد به تصغيره فلا بد من حذف خامسه، فلهذا تقول في: سفرجل: سفيرج، وفي: جحمرش: جحيمر، فلا وجه لتكرره، /٨٦أ/ والذي نذكره هو الكلام في الزيادة، والتعويض، وحكم ألف التأنيث، فهذه

---

(١) في الأصل: ومعدود: معيديد.

(٢) ليست في الجمل ٢٤٩.

أحكام ثلاثة :

الحكم الأول : في الزيادة :

اعلم أن الزيادة في الاسم المصغر تكون واقعة على أوجه خمسة[(١)] :

أولها : أن تكون مدة واقعة في موضع ياء : فعيعيل ، وحكمها : وجوب إثباتها وإبدالها ياء ، وإن كانت واوًا أو ألفًا ، لانكسار ما قبلها ، وهذا في : مصباح ، فإنك تقول فيه : مصيبيح ، فتقلبها ياء ، وكردوس ، وهو القطعة من الخيل ، فإنك تقول فيه : كريديس ، فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها . فأما ياء : قنديل ، إذا صغرته فإنها تكون باقية على حالها ، فلهذا تقول : قنيديل ، إذا صغرته ، وإنما وجب تبقية هذه الزيادة ، لأن الاسم المصغر بهذه الزيادة لا يكون خارجًا عن أبنية التصغير ، فلهذا وجب تقريرها .

وثانيها : أن يكون في الاسم زيادتان ، وليس أحدهما هذه المدة الموصوفة التي ذكرناها ، فلأحدهما فضل على الأخرى ، وقوة في الدلالة ، فإنك تبقي أقواهما في الدلالة وأقعدهما في المعنى ، وتحذف الأخرى ، وهذا كقولنا في نحو منطلق : مطيلق ، فتحذف النون دون الميم ، لأن الميم مختصة بالدلالة على اسم الفاعل ، فلهذا وجب تبقيتها ، وهكذا في نحو : مقتدر ، فإنك تقول فيه : مقيدر ، ومقدم فإنك تقول فيه : مقيدم ، وهكذا الأمر فيما شاكله من غير مخالفة .

وثالثها : أن يكون في الاسم زيادتان مستويتان ، لا فضل لأحدهما على الأخرى ، وحكم هذا : أن تكون مخيرًا في حذف أيهما شئت من غير تخصيص ، ومثاله قولنا : قلنسوة ، فالواو والنون فيها مزيدان ، فإن شئت حذفت النون وقلت في تصغيرها : قليسية ، وإن شئت حذفت الواو وقلت في تصغيرها : قلينسة ، وهكذا

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١١١-١١٢ ، ١١٥ ، والمقتضب ٢/٢٥١-٢٥٤ ، والتكملة ٢٠٠-٢٠٦ ، والتبصرة ٢/٦٩٢-٦٩٤ ، والمفصل ٢/٩٧-٩٨ ، وشرح الشافية ١/٢٤٩-٢٦٤ .

القول في : حبنطى ، وهو عظيم البطن ، فالنون والألف فيه مزيدتان ، فإن شئت حذفت الألف وقلت : حبينط ، وإن شئت حذفت النون وقلت : حبيطى ، وما أشبهه .

ورابعها : أن تكون في الاسم ثلاث زوائد ، فإن كان لأحدهما فضل على أختيها بقيتها وحذفت الأخرتين ، وإن استوين كنت مخيرًا في حذف اثنين دون الثلاثة ، فمثال الأول تصغير : مقعنسس ، فإن سيبويه[1] يقول في تصغيره : مُقَيْعِسٌ ، والمبرد[2] يقول في تصغيره : قُعيْسِس ، فالميم أقعد على مذهب سيبويه ، ولهذا بقاها وحذف ما عداها ، والسين أقعد على قول المبرد ، ولهذا بقاها . فأما النون فقد اتفقا على حذفها بكل حال ، ومثال الثاني ، رجل سميته بمقعنسس ، فإن شئت قلت : مقيعس ، وإن شئت قلت : قعيسس ، وإن شئت قلت : قعينس ، إذ لا فضل لواحدة منهن على صاحبتيها ، فلهذا كنت فيه مخيرًا كما ذكرنا .

وخامسها : أن تكون هذه الزيادة واقعة في الرباعي ، وكل زيادة واقعة في الرباعي فإنك تحذفها بكل حال ، ليبقى رباعيًا ، لأن الخماسي المجرد إذا كان لا بد من حذف خامسه الأصلي ، فالزيادة تكون أحق بالحذف لا محالة ، فلهذا تقول في نحو : مقشعر : قشيعر ، وفي نحو : عنكبوت : عنيكب ، فلا نرى بدًا من حذف الزيادة في الرباعي كما قررناه .

الحكم الثاني : في التعويض :[3]

اعلم أن التعويض إنما يكون فيما حذف منه حرف ، أو حرفان أو أكثر ، فلهذا تقول في نحو : سفرجل : سفيرج ، وفي نحو : منطلق : مطيليق . والتعويض ليس

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١١٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/٢٥٤ .

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٢١ ، والمقتضب ٢/٢٤٩ ، والغرة المخفية ٢/٦٣٠-٦٣١ ، والتصريح ٢/٣٢١ .

أمرًا حتميًا، فيجوز الاتيان به، ويجوز تركه، وجوازه إنما يكون بشرطين :

أما أولًا : فبأن يكون الاسم قد حذف منه .

وأما ثانيًا : فبأن لا يكون في موضع العوض مدَّة، وهذا كقولنا في تصغير : احرنجام : حريجيم، فإن ها هنا لا عوض، لما كانت هذه المدة قد شغلت موضع العوض، ولهذا قال أبو القاسم : فإن كان الرابع حرف لين لم يحذف، يعني فيما لو كان خماسيًا كقولك في تصغير : منصور : منيصير، وفي : منديل : منيديل . وإذا كان الأمر في هذه الزيادة : ألا يحذف من الخماسي شيء، فهكذا أيضًا لا يحذف، وإن حذف /٨٦ب/ منه حرف أو حرفان لا يعوض فيه شيء لوقوع هذه الزيادة في محل العوض كما مثل في نحو : احرنجام، فإنك تقول فيه : حرنجم، من غير عوض كما ذكرناه .

الحكم الثالث : في ألف التأنيث، وهي على وجهين(١) :

الوجه الأول منهما : أن تكون مقصورة، وليس يخلو الحال فيها، إما أن تقع رابعة، أو تكون خامسة فما زاد، فإنها تثبت بكل حال، فلهذا تقول في نحو : حُبْلَى : حُبَيْلَى، وفي نحو : ذكرى : ذكيرى، سواء كانت اسمًا أو صفة، وإن كانت خامسة فما زاد، فإنها تسقط بكل حال، فلهذا تقول : قَرْقَرَى : قُرَيْقِر، وفي نحو : جحجبى : جحيجب، وتقول في نحو : حُبَارى : حُبَيِّر، باسقاط الألف الأخيرة، وإن شئت قلت : حُبَيْرى، باسقاط الأولى .

وأما : حَوْلايا، اسم موضع، فإذا أردت تصغيره فلك فيه عملان :

أحدهما : وهو الأكثر أن تقول فيه : حُوَيْليٌّ بالتشديد، ووجهه هو أنك لما حذفت ألف التأنيث لكونها خامسة بقي بعد الحذف : حولاي، فانقلبت الألف ياء

---

(١) ينظر : الكتاب ١٠٧/٢، ١٠٩، ١١٥، ١٣٦، والمقتضب ٢٥٩/٢-٢٦٢، والتكملة ٢٠٠-٢٠١، والغرة المخفية ٦٣٢/٢-٦٣٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٠٣/٤، وشرح الشافية ٢٤٤/١-٢٤٧، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣ .

عند التصغير لانكسار ما قبلها، ثم أدغمت في الياء، وبقيت ثابتة لأنها في موضع الزيادة التي يجب ثبوتها.

وثانيهما: أن تعامله معاملة المنقوص، فيجري على حد قاض، وتقريره من وجهين:

أما أولًا: فتحذف ألف: حولايا، ولا تدغمها بعد قلبها فتبقى الياء خفيفة كياء: قاضي.

وأما ثانيًا: فتقلب ألف: حولاي، ياء ثم تدغمها فإذا أدغمتها لزوال العلة الموجبة لعدم الصرف. فهذا حكم الألف المقصورة في التصغير.

الوجه الثاني: أن تكون ممدودة، وحكمها في التصغير: أن تكون ثابتة بكل حال، سواء كانت اسمًا أو صفة، فلهذا تقول: صحيراء، وحميراء، وسويداء، وما شاكله، وإنما اثباتها لأنها لما اعتضدت بألف المد قوي أمرها، فنزلت منزلة كلمة ركبت إلى كلمة، فصار تصغيرها على تصغير المركبات، فكما قلت في: بعلبك، بعيلبك، وتقول: حميراء، وسويداء، وكما قلت: حضيرموت، تقول في صحراء: صحيراء، وتقول في تصغير معيورا: وهو الجماعة من حمر الوحش: معييراء. قال أبو القاسم: «فتتركها على حالها ولو كثر العدد، يعني أنها قد جرت مجرى المركب كما أشرنا إليه، فهذا محصول ما ذكره أبو القاسم يجري على هذا الوجه الذي ذكرناه.

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب تصغير الظروف

تقول في تصغير: خلف: خليف، وتحت: تحيت، وفوق: فويق. والأماكن مذكرة كلها، فتصغيرها بغيرها، إلا قدام أو وراء، فإنهما مؤنثتان فتصغيرهما بالهاء، فتقول: قديديمة ووريِّئَة، قال القطامي[1]:

قُدَيديمةُ التَّجريبِ والحِلْم إنّني أرى غَفَلاتِ العيشِ قَبْلَ التَجارِبِ

وما كان من الأماكن والزمان غير متمكن لم يجز تصغيره نحو[2]: عند، وذات مرة، وبعد، وما أشبه ذلك.

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن أبا القاسم قد أشار في هذا الباب إلى ما يصغر وإلى ما يجوز تصغيره، ونحن نذكر ما يتعلق بكل واحد من هذين الأمرين، مما لم يجر له ذكر فيما سبق من أبواب التصغير، ونميز كل واحد منهما بكلام نخصه على الانفراد، فلا جرم اشتمل الكلام فيه على قسمين بمشيئة الله تعالى:

القسم الأول: في بيان ما يكون التصغير فيه شائعًا، وهو يشتمل على أحكام نفصلها ثلاثة:

الحكم الأول: في الظروف: فأما ظروف المكان فتصغيرها على وجهين[3]:

أحدهما: أن يكون تحقيرها بالإضافة إليها نفسها، فإنها في ذاتها صغيرة، فتقول فيها: فويق، وتحيت، ودوين، كما تقول: فليس، وجميل، وأنت تريد أن هذه الأمور في أنفسها مستصغرة، وهذا هو الأكثر في تصغير الظروف، وسائر

(١) ديوانه ٥٠، وهو من شواهد المقتضب ٢/٢٧٣، والتبصرة ٢/٦١٩، وشرح المفصل ٥/١٢٨.

(٢) في الأصل: عند وذات وبعد مرة. وفي الجمل ٢٥٠: عند، وذات مرة، وبعيدات بين.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٣٥-١٣٨، والمقتضب ٢/٢٧١-٢٧٣.

الأسماء على هذا الوجه .

وثانيهما : أن يكون القصد بتصغيرها عن ذاتها ، وهو بقريب المنزلة التي بين الشيئين ، وهذا قليل ، فلهذا تقول فيه : هو فويق ذاك ، وهو دوين هذا ، والغرض من التحقير هو تقريب ما بينهما من الأمر ، ولهذا قالوا : هذا أُسَيد منه ، أي أنه لم /٨٧أ/ يبلغ في السواد مثله .

وظروف الأمكنة كلها مذكرة ، فلهذا لم تحتج إلى إثبات التاء في تحقيرها ، ولم يجئ التأنيث منها إلا في نحو : قدام ، ووراء ، كأنهم أرادوا بالأكثر منها المكان فكانت مذكرة ، وأما هاتان فأرادوا بها الجهة ، فلهذا وردتا مؤنثتين .

فأما البيت الذي أنشده : قديديمة التجريب ، فهو للقطامي ، ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وقديديمة : تصغير قُدّام ، وهو منصوب على الظرفية ، والعامل فيه البيت الذي قبله وهو قوله[1] :

صَرِيـعُ غَـوانِـيْ رَاقَـهُـنَّ ورُقْـنَـه   لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُوْدُ الْذَّوائِبِ

والتجريب : هو خبرة الأمور وممارستها ، والحلم : هو ترك المعاجلة بالعقوبة ، والمعنى : أنه من راق الغواني ورقنه قبل التجارب والحلم اللذين يكونان ناهيين عن التجوز ، وقوله : إنني أرى ، يروي بفتح أن على أنه مفعول من أجله ، وبكسرها على أنه للاستئناف ، وفيه تنبيه على العلة أيضًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ﴾[2] وكقوله تعالى : ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾[3] والمعنى في هذا : أن غفلات العيش ولذاته إنما هو قبل التجارب ، والنظر في عواقب الأمور ، فإنهما يكدران اللذة ويبغضان العيشة .

---

(١) ديوانه ٥٠ .

(٢) الحج ١ .

(٣) لقمان ١٩ .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز تأنيث : قدام ، وراء ، ولهذا فإنه لما صغرهما رد الهاء إليهما ، كما قلنا في : هنيدة ، في مثل تصغير : هند ، وغيرها .

فأما ظروف الأزمنة فإنما يصغر منها على الوجهين الذين ذكرناهما في ظروف الأمكنة ، فلهذا تقول : يُوَيْمٌ ، ومُيَيْنٌ ، وإذا أردت به المدة قلت فيه : حيينه ، بالهاء ، فإذا صغرتها على الوجه الأول قلت : جلس معنا سويعة ، وانتظرناه عصيرًا ، وإذا صغرتهما على الوجه الآخر قلت : جئتك بعيد هذا ، وقبيل ذاك ، والغرض تقريب المدة التي بينهما كما ترى[1] .

الحكم الثاني : في الجموع : واعلم أن الجموع نوعين جمع قلة ، وجمع كثرة ، فأما جموع القلة فإنها تحقر على لفظها ، لأنها مشابهة للمفرد ، فلهذا تقول في نحو : أكلب ، أكيلب ، وفي نحو : صِبْيَة : صُبَيَّة ، وفي أغلمة : أغيلمة ، وهكذا القول في سائرها[2] .

وأما جموع الكثرة فإذا أردت تصغيرها فلك فيه ثلاثة أوجه[3] :

أولها : أن ترده إلى جمع قلته ، إن وجد له ، فلهذا تقول في تصغير غلمان : غليمة وفي نحو : أذلاّء : أذيلة ، وهذا إذا كان له جمع قلة يوجد .

وثانيها : أن ترده إلى واحده ، ويجمع جمع السلامة بالواو والنون ، إذا كانت شرائطه موجودة فيه ، فلهذا تقول في نحو : زيود : زييدون ، وفي نحو : شعراء :

---

(١) ينظر : الكتاب ١٣٦/٢ ، والمقتضب ٢٧٥/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٤٠/٢-١٤١ ، والتبصرة ٧٠٢/٢ ، والمفصل ٩٨/٢ ، والغرة المخفية ٦٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١٦/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٤١/٢-١٤٣ ، والتكملة ٢٠٧-٢٠٨ ، والتبصرة ٧٠٢/٢-٧٠٣ ، والمفصل ٩٨/٢ ، والغرة المخفية ٦٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١٨/٤ ، وشرح الشافية ٢٦٥/١-٢٧٣ .

شويعرون، وفي نحو: غلمان، غليمون، لأن الشرائط كلها حاصلة فيما ذكرناه، فلهذا جمع جمع السلامة.

وثالثها: أن يرد إلى واحده، يجمع بألالف والتاء، فلهذا تقول في تصغير: دور: دويرات، فإن صغرته على قلته قلت: أُدَيْر، كما تقول في تصغير: غلمان: غليمون، وغليمة.

الحكم الثالث: المركبات: واعلم أن المركبات على ثلاثة أوجه[1]:

أولها: أن يكون التركيب بأن تمزج الكلمتان ويصيران بمنزلة الكلمة الواحدة، ويكونان مبنيين جميعًا، وهذا نحو: خمسة عشر، وأحد عشر، فهذا وأمثاله يكون التصغير فيه للكلمة الأولى لا غير، فلهذا تقول فيه: خميسة عشر، وأحيد عشر، وهكذا القول في سائرها، والتصغير لا يغير بناءها بحال.

وثانيها: أن يكون التركيب بأن تمزج فيه الكلمتان ويصيران بمنزلة كلمة واحدة، وتكون الثانية منها معربة، وهذا نحو قولنا: بعلبك، وحضرموت، فهذا وما شاكله يكون تصغيره في الكلمة الأولى لا غير، والتصغير لا يغير إعراب الثانية وبناء الأولى، بل يكونان على حالهما قبل التصغير.

وثالثها: أن يكون التركيب من باب الجملة الفعلية والاسمية، فهذا وأمثاله لا يجري فيه التصغير بحال، ولأنه لو حقر لكان لا يخلو الحال فيه، إما أن يحقر الأول/٨٧ب /، أو يحقر الثاني، وباطل أن يحقر الثاني لأن قياس الأسماء المركبة تحقير الأول كما أوضحناه الآن في هذه الأمثلة، وباطل أن يحقر الأول، لأن الأول قد يكون فعلًا، والفعل لا يجوز تحقيره، فلهذا بطل تحقير الجمل لما ذكرناه. فهذا ما أردنا ذكره مما لم يذكره الزجاجي من المصغرات.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٣٤/٢، والتبصرة ٦٨٨/٢، والمفصل ٩٩/٢، وشرح الشافية ٢٧٣/١.

القسم الثاني : في بيان ما لا يجري فيه التصغير من الأسماء وغيرها :

واعلم أن من الأسماء ما أجروه على حاله ، ولم يستعملوا فيه التصغير ، ثم هو على وجهين :

الوجه الأول منهما : أن يكون غير معرب ، وذلك أمور(١) :

أولها : الضمائر : كأنا ، ونحن ، وأنت ، وإياك ، وهو ، وسائرها ، وإنما لم يصغروها لأمرين :(٢)

أما أولًا : فلأنها مشبهة للحروف ، والحرف لا مساغ له في التصغير بحال .

وأما ثانيًا : فلأن التصغير يكسب الاسم معنى الصفة ، فلما كانت المضمرات لا توصف ولا يوصف بها ، فلا وجه لتصغيرها بحال .

وثانيها : الظروف من الأزمنة التي هي غير متمكنة ، وهذا نحو : أين ، ومتى ، وأمس ، والآن ، وإنما لم يجز تصغير هذه لأنها غير متمكنة فأشبهت الحروف .

وثالثها : الظروف من الأمكنة التي هي غير متمكنة ، وهذا نحو قولنا : عند ، وحيث ، وإنما لم يصغر لما ذكرناه في ظروف الأزمنة .

ورابعها : ما قطع عن الإضافة مما ليس ظرفًا ، وهذا نحو قولنا : لا غير ، وليس غير ، وحسب ، فإن هذه الأشياء لا يجوز تصغيرها بحال .

وخامسها : مَن ، وما ، وأي ، وذو ، إذا كانت موصولة ، وإنما لم تصغر هذه الأسماء ، أعني : مَن ، وما ، وأي ، حيث وقعت لأنها غير متمكنة ، فلهذا بطل تصغيرها . فهذا ما امتنعوا من تصغيرها مع بيانه .

الوجه الثاني : أن يمتنعوا من تصغيره وإن كان معربًا ، وذلك أمور ثلاثة(٣) :

---

(١) ينظر: الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، والمقتضب ٢٧١/٢ ، ٢٧٣ ، ٢٩٠ ، والتبصرة ٧٠٧/٢ ، والمفصل ٩٩/٢ .

(٢) ينظر: شرح الشافية ٢٨٩/١-٢٩٠ .

(٣) أجاز المبرد في المقتضب ٢٧٦/٢-٢٧٨ ، تصغير أيام الأسبوع والشهور. وينظر: شرح =

أولها : أيام الأسبوع ، قال سيبويه[1] : ولا تصغر أيام الأسبوع ، ولا نحو أسماء الشهور من نحو : المحرم ، وصفر ، وسائرها ، وكأنهم آثروا فيها معنى الاسمية ، ولم يلتفتوا إلى معنى الصفة بتصغيرها ، فلهذا منعوها من التصغير .

وثانيها : الاسم الذي بمنزلة الفعل من نحو : هذا ضويربٌ زيدًا ، وإنما منعوا من تصغيره لأن تصغيره يبعده من شبه الفعل ، قال أبو علي الفارسيُّ[2] : والاسم الذي بمنزلة الفعل لا يجوز تصغيره .

وثالثها : قولهم : غدًا ، وأول من أمس ، فإن هذه ، وإن كانت معربة ، فلا جريان للتصغير فيها أصلًا ، وسره ما ذكرناه من التزام الاسمية ها هنا دون الوصفية .

* * *

= الشافية ١/٢٩١-٢٩٤ .

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٣٦ .

(٢) قال أبو علي في التكملة ١٩٦ : «من أعمل اسم الفاعل نحو : هذا ضارب زيدًا ، إذا صغر فقال : ضويرب لم يستحسن إعماله في المفعول به كما لا يستحسن إعماله إذا وصفته فقال : هذا ضارب ظريف زيدًا»

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب تصغير الأسماء المبهمة

اعلم أنها مخالفة لغيرها من الأسماء في التصغير، كما خالفتها في الإعراب، فتترك أوائلها على فتحها وتزيد في أواخرها ألفا فتقول في تصغير: هذا: هَذَيَّا، وفي تصغير: هذان: هَذَيَّان، وفي تصغير: ذاك: ذيَّاك، وفي تصغيره: هذه، [و] هذي، وهاتا[ن] كلها: تيَّا، قال الأعشى[1]:

ألا قل لتَيَّا قبلَ مِرَّتِهاَ اسْلَمِيْ تَحيةَ مُشْتاقٍ إليها مُتَيَّمِ

وفي تصغير ذا: ذيَّا، وفي تصغير: هؤلاء: هؤليَّاء، وفي تصغير: أولئك: أوليَّائك، وفي تصغير: ذلك: ذيَّالك، وفي تصغير: الذي: اللَّذيا، وفي تصغير الَّتي: اللَّتيَّا، وفي تصغير: اللاتي: اللَّتيَّات.

قال الإمام المؤيد بالله رضي الله عنه:

اعلم أن الأسماء المبهمة لما كان فيها شوبٌ من الأسماء الظاهرة جاز تصغيرها، ثم هي ضربان[2]:

الضرب الأول منهما: هي أسماء الإشارة، فلأجل كونها توصف، ويوصف بها كانت مشبهة للأسماء الظاهرة، فلهذا دخلها مطلق التصغير، ولمكان شبهها بالأسماء المضمرة من حيث كانت مبنية، ولا يفارقها تعريف الإبهام، وكانت مختلفة الصيغ خولف بتصغيرها تصغير الأسماء الظاهرة توفيرًا لما يقتضيه حكم الشبهين، وتلك المخالفة حاصلة من أوجه ثلاثة[3]:

أما أولًا: فلأن أوائلها لا تكون مضمومة بل تكون مفتوحة على حالها.

---

(١) ديوانه ١١٩، وهو من شواهد الحلل ٣٣٥، ورصف المباني ٣١.

(٢) ينظر: التكملة ٢١٠، والمفصل ٢/٩٩، وشرح الشافية ١/٢٨٤-٢٨٩.

(٣) ينظر: التبصرة ٢/٧٠٧، والغرة المخفية ٢/٦٤٠-٦٤١.

وأما ثانيًا : فلأن ياء التصغير تقع فيها ثانية مخالفة لوقوعها في الأسماء الظاهرة ، /٨٨أ/ لأنها تقع فيها ثالثة .

وأما ثالثًا : فإلحاق ألف العوض في هذه الأسماء عوضًا عن الضمة التي كانت من حقها الاختصاص بها في أوائلها ، وسر هذه المخالفة هو الإيذان من أول وهلة أن تصغيرها غير قياسي ، لكونها مشبهة للحروف . ثم صيغها تكون جارية على أوجه ثلاثة[1] :

أولها : ما يختص المفرد ، إما مذكرًا فتقول في تصغير : ذا : ذيًّا ، وفي تصغير : هذا : هَذَيًّا ، وفي تصغير : ذاك : ذياك ، وإما مؤنثًا فتقول في تصغير : هذه ، وهذي وهاتا : تيًّا ، وإنما قصروها على هذه الصيغة لخفتها ، وكثرة استعمالها .

وثانيها : ما يختص المثنى ، إما مذكرًا كقولك في تصغير : ذان : ذَيَّانِ ، وهذان : هذيَّان ، وإما مؤنثًا كقولك في تصغير : تان : تَيَّان ، وفي : هاتان : هاتيان .

وثالثها : أن يكون مجموعًا فتقول في نحو : هؤلا : هَؤليًّا ، وفي تصغير : أولى : أوليَّاك ، ممدودًا ومقصورًا ، فمن قصر قال : أُليًّا[2] . وهل تكون هذه الألف هي ألف العوض ؟ أو الألف التي كانت في الأصل ؟ فيه تردد ، إذ يحتمل أن تكون ألف العوض ، لأنها مزيدة لمعنى ، وألف الأصل ذهبت لالتقاء الساكنين ، وهما الألفان ، ويحتمل أن تكون هي ألف الأصل لاختصاصه بمزيد القوة ، وقيامها مقام ألف العوض في ظاهر اللفظ ، ومن قد قال في تصغيره : أُليَّاء ، بالمد والهمز ، وأين يكون محل لألف العوض ؟ فيه نزاع ، قال أبو علي الفارسي[3] ، وأبو العباس المبرد[4] :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٣٩-١٤٠ ، والمقتضب ٢/٢٨٧-٢٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٤-١٩٢٥ .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢/٢٨٩ : « وإن حقرت أولئك قلت : أوليئاك ، وإن حقرت أولى المقصور قلت : أُوليًا يا فتى » . وينظر الكتاب ٢/١٣٩-١٤٠ .

(٣) ينظر : التكملة ٢١٠ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢/٢٨٩ .

أنها مقدمة على الهمزة محافظة عليها ، وقال أبو إسحاق الزجاج[1] : إنها مؤخرة ويجب قلبها همزة ، وكسرها لالتقاء الساكنين .

والأصل في : ذا ، يحتمل : ذَوَيْ ، من باب عَوَيت ، ويحتمل أن يكون : ذَيَيْ ، فيكون من باب : حَيَيْتُ ، فذهبت لامه على جهة التخفيف ، ثم تحركت العين وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، فلهذا قيل فيه : ذا ، فإذا صغر أدغمت ياء التصغير في عينه فقيل فيه : ذيا ، وهذه الألف للعوض ، كما أوضحناه من قبل .

الضرب الثاني منها : هو الأسماء الموصولة : كالذي والتي ، فتقول في تصغيرهما : اللذيا ، واللتيا ، وتقول في تصغير : اللذين ، واللاتي : اللذيون ، واللتيات .

واعلم أن صيغها تجري على أوجه ثلاثة[2] :

أولها : المفرد في المذكر والمؤنث ، فتقول فيه : اللذَيَّا ، واللتَيَّا ، فهذا مخالف للتصغير القياسي من وجهين :

اما أولًا : فلأنه لا يضم[3] أولها إيذانًا لما ذكرناه من أن تصغيرها منحرف عن القياس .

وأما ثانيًا : فلأنه يلحقها العوض بخلاف الأسماء القياسية ، فأما لحوق ياء التصغير فإنه قد جاء على القياس من مجيئها ثالثة لكون عينها صحيحة كما ترى .

وثانيها : اللذيان ، واللتيان ،فلا يُضم أولهما كما ترى ، وألف العوض كانت حاصلة فيه ، خلا أنها انحذفت من أجل التقاء الساكنين ، وكان حذفها أحق ، لأن ألف التثنية أحق منها بالبقاء لكونها موضوعة لمعنى .

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٢٨٧/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٢-٢٩٠ ، والغرة المخفية ٦٤٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٤/٤-١٩٢٦ ، وشرح الشافية ٢٨٨/١-٢٨٩ .

(٣) في الأصل : لا يضمر ، والصواب ما أثبت .

وثالثها : تصغير الجمع فتقول في المذكر : اللذيون ، بضم الياء لأجل الواو ، لأن الألف للعوض قد ذهبت صورةً وحكمًا ، فلا حاجة بنا إلى الدلالة عليها ، فلهذا وجب الضم قبل الواو كما في : الزيدون ، هذا هو رأي سيبويه[١] ، ويحكى عن الأخفش[٢] أنه يقول في تصغيره : اللذيَون ، بفتح الياء : كالمصطفون ، وتكون هذه الفتحة دلالة على الألف المحذوفة التي كانت عوضًا ، وهذا كله تصغير المذكر . وأما المؤنث فتقول في تصغير جمعه : اللتيات ، ولا يصغر من مجموعه إلا هذه اللفظة ، استغناء عنها بهذه الكلمة لخفتها ، وهذا على رأي سيبويه[١] ، واختاره الزمخشري[٣] في مفصله ، فلا جرم اكتفوا ها هنا بتصغير المفرد مع إلحاق الألف والتاء دلالة على كونه جمعًا .

فأما المازني والمبرد[٤] فقد يحكى عنهما جواز تعدية التصغير إلى سائر لغاته في الجمعين ، فيقولان في : اللاتي ، واللائي : إن تصغيرهما جار على قياس تصغير الأسماء الموصولة ، فلهذا يقول الأخفش[٥] في تصغيرهما : اللَّوَيَّا ، فيبقى ألف فاعل على هذه الكيفية ، وتقلبها واوًا كسائر الأسماء التي هي على بناء فاعل ، ويقول المازني : اللُّتيا ، واللُّبيّا /٨٨ب/ فتحذف أبنية فاعل وتصغرها بعد ذلك على هذه الكيفية . وللنحاة في كيفية تصغيرها أقاويل ، وكلهم متفوقون على انحرافها عن الأقيسة القياسِيَّة في الأسماء المتمكنة ، فكلام المازني والأخفش إنما هو تعويل على أقيسة النحو واستعمالها على مجاريها مهما صحت وسلمت ، وكلام سيبويه استحسان لأمر معنوي ، فلما خالف في تصغيرها الأقيسة النحوية لاجرم اقتصر منها

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٤٠ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/٢٩٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/١٤٠ .

(٤) ينظر : المفصل ٢/٩٩ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢/٢٩٠ .

على ما ذكرناه، وبالله التوفيق.

فأما البيت الذي أنشده فهو للأعشى، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

إما إعرابه فهو ظاهر، فقولنا: لتيا، يشير به إلى محبوبته، قيل منصوب على الظرفية والعامل فيه قل، ومِرة، بكسر الميم: هي الحالة كالجلسة من الجلوس، وهي حالة المرور، والمعنى: قل لها قبل مرورها ونهوضها، والمِرة أيضًا: هو استحكام القوة من قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾[1] أي ذو قوة، فيكون معناه: قل لتيا قبل قوتها المفارقة: أسلمي، أي سلمك الله في سفرك. وقوله: تحية مشتاق: مصدر ينتصب على المصدرية، وصدوره من معنى الفعل لا من جهة لفظه، لأنه إذا قال: أسلمي، فكأنه قد حياها، ويحتمل أيضًا أن يكون قوله: أسلمي: بمنزلة سلام عليك، وهو كثير الاستعمال، وعلى كلا الوجهين فصدور تحية من جهة معناه لا من جهة لفظه. مشتاق: كثير الشوق، والمتيم الذي استعبده الحب، وملك قلبه، واستحكم عليه. وقد يزعم بعض النحاة أن قولنا: اسم علم وهذا وإن كان محتملًا لكنه قليل في الاستعمال، والأكثر في الاستعمال كونها باقية على كونها اسم إشارة.

وأما موضع الشاهد: فإنما أورده شاهدًا على أن تصغير: تا، إنما يأتي على: تيا، كما أشرنا إليه.

ولم يصغر أبو القاسم من ألفاظ الجموع إلا: اللتيات، كما هو مذهب سيبويه[2].

* * *

(١) النجم ٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٣٩/٢: «وأما تيّا فإنما هي تحقير تا».

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب النسب

إذا نسبت رجلًا إلى أب، أو أم، أو بلد، أو حي، أو قبيلة، أو صناعة، زدت في آخره ياء مشددة، كقولك في النسب إلى بكر: بكريّ، وإلى عمرو: عَمْرِيٌّ، وإلى أسد: أسدي، وكذلك ما أشبهه.

والنسب في كلام العرب على ضربين: ضرب منه يحفظ ولا يقاس عليه، وضرب منه يدرك بالقياس.

فَمِنَ المسموع الذي لا يقاس عليه قولهم في النسب إلى العَالية: عُلْوِيّ، وإلى الشِّتَاء: شَتَوِي، وإلى الرُّوح: رُوحَاني، وإلى الرَّيِّ: رَازِيّ، وإلى مرو: مروَزِي، وإلى البصرة: بِصْري، وإلى دَرَابِجِرد: دَرَاوَرْدِيّ، وهو كثير. وفي هذا دليل على ما يرد منها خارجًا عن القياس.

فأما المقيس منه: فإذا نسبت إلى اسم على: فَعِيلَة، أو فُعيلة، حذفت الياء وهاء التأنيث، فقلت فيه في حنيفة: حنفي، وجُذَيمة: جُذَمي، وفي ربيعة: رَبَعِي. وربما جاء بعضه بالياء، كما قالوا في عَمِيرَةَ: عَمِيرِي، وفي السَّلِيقة: سَلِقي، وإن لم يكن فيه هاء التأنيث فالوجه إثبات الياء كقولك في قُرَيش: قُرَيْشي: قال الشاعر(١):

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْه مَهَابَةٌ   سَرِيعٍ إلى داعي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

وقد قيل: قُرَشِي، وقيل في ثقيف: ثقفي(٢).

وإذا نسبت إلى اسم مقصور على ثلاثة أحرفٍ قلبت ألفه واوًا، فقلت في عصا:

---

(١) القائل مجهول، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٧٠، والتبصرة ٢/ ٥٨٧، واللمع ٣٢٥، وشرح المفصل ٦/ ١١. ورواية الكتاب: ... إذا ما لقيته.

(٢) في الأصل: ثقيفي، والصواب ما أثبت. وينظر: الجمل ٢٥٣.

عَصَوِيّ ، ورجا : رجوى ، [وفي فتى : فتوي] ، وكذلك كل ومقصور على ثلاثة أحرف . إلى آخر ما ذكره في هذا الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه :

قبل الخوض فيما نريده من أحكام النسبة نذكر معنى المنسوب . ومعناه : هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها ، يقع الإعراب عليها لا من جهة اللزوم[(١)] . ولنفسر مقصودنا بهذه القيود ، فقولنا : هو الاسم الملحق بآخره ياء : عام إلى كل ما نسب إليه من أب ، أو أم ، أو قبيلة ، أو صناعةٍ ، من غير تفصيل في ذلك ، وقولنا : مشددة : نحترز به عن ياء النفس في نحو : غلامي ، ودلوي ، وداري ، وقولنا : مكسور ما قبلها : نحترز به عن الاسم المثنى إذا كان مضافًا إلى ياء النفس من نحو : زيديَّ ، ومسلمَيَّ ، في : زيدان ، ومسلمان ، والمقصور في الجمع السالم نحو : مصطَفَيَّ ، فإنها ياء مشددة ولكنها مفتوح ما قبلها /٨٩أ/ دلالة على الألف المحذوفة ، فلهذا لم يكن داخلًا في الحد ، وقولنا : يقع الإعراب عليها : نحترز به عن الجمع المصحح المضاف إلى ياء النفس في نحو : زيديَّ ، ومسلميَّ ، في مثل : زيدين ، ومسلمين ، فإنها وإن كانت ياء مشدودة مكسور ما قبلها لكن الإعراب غير واقع عليها ، وقولنا : لا على جهة اللزوم : نحترز به عن النسبة اللفظية من نحو قولنا : كرسي : وأحد الكراسي ، وبردي : اسم لشجرة ، وهاشمي في اسم رجل ، فإن هذه وإن كانت ياء مشددة مكسورا ما قبلها ، يقع الإعراب عليها لكنها على جهة اللزوم لا تنفصل عن الاسم المتصلة به بحال ، بخلاف قولنا : تميمي ، وبصري ، فإنها غير لازمة فيه ، بل يجوز انفصالها عنه ، فإن الأصل في ذلك : تميم ، فإذا نسبت إليه قلت تميمي ، بخلاف ما ذكرناه فإنه لم يقل فيه : كرس ، حتى يقال فيه : كرسي ، كما ذكرناه في تميمي ، فهذا هو تعريف ماهية المنسوب .

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٩٩ .

واعلم أن ياء النسبة مشبهة لتاء التأنيث من أوجه[1] :

أما أولًا : فلأنها إنما تأتي في عجز الكلمة كتاء التأنيث .

وأما ثانيًا : فلأنها يقع الإعراب عليها ، كما يقع على تاء التأنيث .

وأما ثالثًا : فلأنها تدخل للفصل بين الواحد والجنس ، كما تدخل تاء التأنيث فيقال : رومي ، وروم ، ومجوسي ، ومجوس ، كما يقال : تمرة ، وتمر ، وشعيرة ، وشعير .

وأما رابعًا : فلأنها تدخل للدلالة على المبالغة في نحو : كلّيّ ، وكل ، وجزئيّ ، وجزء كما تدخل تاء التأنيث للمبالغة : كعَلاَّمة ، ونسَّابه .

وأما خامسًا : فإنها تدخل على الاسم الذي لا يكون منصرفًا فتصرفه كما تدخل تاء التأنيث كذلك ، فلهذا تقول : مدائنيّ ، ومغافريّ ، فتصرفه وإن كان جمعًا . كما تقول : فرازنة ، ومهالبة ، فتصرفه أيضًا .

وأما سادسًا : فكما نقسم الاسم المنسوب إلى حقيقي : كبصري ، وكوفي ، وغير حقيقي نحو : كرسي ، وبردي ، فهكذا التأنيث منقسم إلى حقيقي : كامرأة ، وناقة ، وغير حقيقي نحو : ظلمة ، وطلحة .

فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فاعلم أن النسبة قد تأتي جارية على الأقيسة المطردة في كلام العرب ، وقد تأتي معدولًا بها عن سنن الأقيسة ، وتكون خارجة عنها ، فهذان قسمان نذكر ما يتوجه في كل واحد منهما ، ويؤخر الكلام في غير الجاري من حيث كان الجاري أحق بالتقديم لموافقته الأقيسة النحوية ، وقد قدمه أبو القاسم الأولى تأخيره :

القسم الأول : في بيان الجاري على الأقيسة في الاسم المنسوب :

اعلم أنه قد أورد من هذا القسم أمورًا ، ونحن نذكرها ونظهر وجوهها القياسية

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢٥٠ .

الجارية عليها ونجعلها أحكامًا :

الحكم الأول : أنك تقول في : فَعِيلة ، وفُعَيلة : فَعَلى ، بفتح العين ، وفُعَلى ، بضمها مع فتح العين في كلتيهما . واعلم أن هذا يكون على وجهين[1] :

أحدهما : أن يكون جاريًا في الصحيح ، فتقول في نحو : حنيفة ، وربيعة : حنفي ، وربعي وتقول في : جُهَيْنَة ، وغفيلة : جُهَنيٌّ ، وغُفليٌّ[2] ، فهذه الياء لا بد من حذفها كما ترى قياسًا مطردًا على جهة التخفيف ، وحذفها لا بد فيه من اعتبار شرطين :

أما أولًا : فبأن لا يكون الاسم مضاعفًا كقولك : شحيحة ، وشديدة ، فإن هذا لا يجوز حذفها منه ، لما فيه من اجتماع المثلين .

وأما ثانيًا : فبأن لا يكون معتل العين كقولك : طويلة ، وغويرة ، فلا تقول في نحو : طويلة : طوليّ ، لأن ذلك يؤدي إلى اعتلال الواو فيكثر فيه التغيير ، فلهذا ترك على حاله .

وثانيهما : أن يكون جاريًا في المعتل ، فتقول في نحو : غُنَيَّة ، وضَرِيَّة : غنويُ : وضرويّ وتقول في نحو : أُميَّة ، وغُلَية ، أُمَويٌّ ، وغَلِويٌّ ، وإنما وجب حذف الياء ها هنا لأجل زيادة الثقل مع التأنيث ، فلهذا وجب حذفها كما ترى .

هذا كله إذا كان فيها التأنيث ، فاما إذا لم تلحقه تاء التأنيث فلا وجه فيه إلا إثبات الياء ، فلهذا تقول في : فَعِيل ، نحو : ثقيف : ثقيفي ، هذا هو قياسه ، وقد شَذَّ : ثقفي ، بحذفها كما سنذكره من بعد هذا بمعونة الله تعالى . وتقول في نحو : فُعَيل ، نحو : قريش : قريشي ، هذا هو قياسه ، وقد شذ : قرشي أيضًا . هذا كله في الصحيح فأما المعتل فإن قياسه هو طرح الياء ، فلهذا تقول في /٨٩ب/ النسبة إلى :

---

(١) ينظر : الأصول ٣/٧٢-٧٣ ، والمفصل ٢/١٠٠-١٠١ ، والغرة المخفية ٢/٦٧١-٦٧٢ ، وشرح الشافية ٢/٢٠-٣١ .

(٢) ينظر : جمرة أنساب العرب ٣٠٠ ، والإيناس في علم الأنساب ٢٣٠ .

غني : غنوي ، وتقول في النسبة إلى : قصي ، قصوي ، فالمعتل من المذكر في هذا يوافق المؤنث في النسبة إليه كما ترى ، وما ذاك إلا من أجل ثقله بحرف العلة ، فلهذا حذفوا الياء فيهما ، كما حذفوها في مؤنثه ، وقلبوا لامه واوًا .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله : بكل قريشي ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه :

أما إعرابه فهو ظاهر ، والباء في قوله : بكل قريشي : متعلقة بما قبلها ، والمهابة : الهيبة ، والندى ، والكرم ظاهران . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن حذف الياء من : قريش ، وارد على جهة القياس ، وأن حذفه ليس قياسًا كما ذكرنا في مؤنثه من نحو : جُهَيْنَة ، وغُفَيْلَة ، فإن قياسهما : غُفَلِيٌّ ، جُهَنِيٌّ . وهكذا فإنك تقول في النسبة إلى هذيل : هذيليٌّ ، بإثبات الياء ، قال الشاعر ، أنشده الزمخشري[1] :

هذيليةٌ تدعو إذا هي فَاخَرتْ   أبا هَذَليًا من غَطَارِفَةٍ نُجْدِ

فأما قولهم : هذلي ، فليس من القياسي وإنما هو مسموع ، وقد اشتمل البيت على المسموع والقياسي كما ترى .

الحكم الثاني : في حكم النسبة إلى ما آخره ألف : واعلم أن كلما آخره ألف فلا يخلو حالها من أوجه ثلاثة[2] :

الوجه الأول منها : أن تكون ثالثة فلا تكون إلا أصلية لاستحالة أن يكون الاسم الثلاثي المتمكن على حرفين ، ونعني بكونها أصلية : أنها منقلبة على حرف أصلي ، لأن الألف لا تكون أصلًا بنفسها أصلًا ، وحكمها القلب واوًا ، سواء كانت منقلبة

---

(١) المفصل : ١٠٤/٢ . وهو من شواهد الغرة المخفية ٦٨٨/٢ ، والإنصاف ٣٥١/١ (م٤٨) ، والقائل مجهول .

(٢) ينظر : الكتاب ٧٧/٢ ، والمقتضب ١٤٧/٣-١٤٨ ، والتبصرة ٥٩١/٢-٥٩٢ ، والمفصل ١٠١/٢ ، وشرح الشافية ٤٠/٢ .

عن الواو في نحو : عصوي وقفوي ، في : عصا ، وقفا أو كانت منقلبة عن الياء في قولك : رجوي ، وفتوي ، في نحو : رجا ، وفتى ، وإنما وجب ذلك فيما كان واويًا فهو ظاهر ، وأما فيما كان من الياء فكراهة لاجتماع الياءات ، فلهذا وجب قلبها واوًا .

الوجه الثاني : أن تكون رابعة ، ولها حالتان :

الحالة الأولى : أن تكون منقلبة عن حرف أصلي وحكمها أن تكون واوًا عند النسبة إليها ، فلهذا تقول ، فيما كان واويًا : أعشَوِيٌّ ، وملهويٌّ ، فتردها إلى أصلها ، لأن هذا من الواو ، وكذا تفعل فيما كان من الياء ، كقولك : مرموي ، في مرمى ، ومسعوي ، في النسبة إلى : مسعى ، وإنما كان كذلك كراهة من اجتماع الياءات ، فلهذا قلبتها واوًا كما ترى .

الحالة الثانية : أن تكون زائدة ، كقولنا : حبلى ، وبشرى ، وهذا وأمثاله يجوز فيه ثلاثة أوجه(١) :

أما أولًا : فالحذف وهو أجودها ، لأجل استثقالها ، فتقول : حُبْليٌّ .

وأما ثانيًا : فالقلب لها واوًا ، فتقول فيها : حبلوي ، تشبيهًا لها بالألف الأصلية .

وأما ثالثًا : فالإقحام بين لام الكلمة ، وبين ألف التأنيث بألف فيقال فيها : حبلاوي ، ودنياويٌّ . فهذا حكمها إذا كانت رابعة ، وقد قال أبو القاسم في الألف الأصلية إذا كانت رابعة : كمَلْهى ، ومَغْنى : أنه يجوز طرحها عند النسبة إليها فيقال : مَلْهي ، ومَغْنِيٌّ بحذفها ، وقد استقبحه ، وإنما كان قبيحًا لأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، والكثير ما قدمناه ، وهو قلبها لا غير .

الوجه الثالث : أن تكون خامسة ، وهذه الألف ليس فيها عند النسبة إليها إلا

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٧٧ ، والمقتضب ٣/٤٧-١٤٨ ، والتبصرة ٢/٥٩١-٥٩٢ ، والمفصل ٢/١٠١ ، وشرح الشافية ٢/٤٠ .

وجه واحد وهو الحذف لأجل الثقل، سواء كانت أصلية، كما في نحو: مرامي، فتقول فيه: مراميٌّ، أو كانت مزيدة كقولك: حُبَارى، فتقول فيه: حباريّ، وفي نحو: جمادى: جماديّ، وفي نحو: قبعثرى: قبعثري، وفي نحو: حمزى: جمزي، فإنها تحذف منه أيضًا، لأنه جار مجرى: حُبارى، لأن الحركة فيه قَائِمَه مقام الحرف الخامس، ولهذا وجب حذفها فيه كما ترى.

الحكم الثالث: في حكم النسبة إلى ما آخره ألف ممدودة: واعلم أن كلما آخره ألف ممدودة فهو واقع على أربعة أوجه[1]:

أولها: أن تكون أصلية، وهذا كقولنا: حناء، ووضَّاء، وحكم هذه هو تبقيتها على حالها من غير قلب، لأنها همزة أصلية، فلا وجه لقلبها بحال: فتقول فيها: حنائي، ووضائي، والقلب فيها ضعيفٌ جدًا فلا يعول عليه.

وثانيها: أن تكون منقلبة عن حرف أصلي، فهذا وأمثاله يجوز فيها وجهان:

أما أولًا: فالقلب واوا، سواء كانت عن ياء مثل /٩٠أ/ قولنا: ردا، فتقول فيه: رداوي، أو عن واو كقوله: كساء، فتقول فيه: كساوي.

وأما ثانيًا: فالتبقية على حالها تشبيهًا لها بالأصلية، فلهذا تقول فيه: كسائيٌ، وردائيٌ.

وثالثها: أن تكون ملحقة نحو: حِرْباء، وعِلبْاء، فهذه الألف ليست أصلية ولا منقلبة عن حرف أصلي، وإنما هي للالحاق بنحو: شملال، ودحراج، ويجوز فيها وجهان:

أما أولًا: فالقلب وهو أظهر فيها لقرب شبهها بألف حمراء، لأنها ليست أصلية ولا هي منقلبة عن أصلي.

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/١٤٩، والتكملة ٥٩، والتبصرة ٢/٥٩٣-٥٩٤، والمفصل ٢/١٠٢، والغرة ٢/٦٧٥-٦٧٦، وشرح الشافية ٢/٥٤-٥٦.

وأما ثانيًا : فالإبقاء ، وهو ضعيف .

ورابعها : أن تكون زائدة للتأنيث في نحو : حمراء ، وصفراء ، وهذا ليس فيه إلا القلب لا غير ، فلهذا تقول فيه : حمراوي ، وصفراوي ، ولا يجوز ابقاؤها بحال .

الحكم الرابع : في حكم النسبة إلى ما آخره ياء : واعلم أن الياء لا يخلو حالها من أوجه ثلاثة[١] :

الوجه الأول : أن تكون ثالثة ، وحكم هذه : أن تقلب واوًا عند النسبة إليها ، سواء كانت واوًا كقولنا : شجوي ، في نحو : شجي ، أو ياء كقولنا : عموي ، في قولنا : عمي ، وإنما فعلنا ذلك كراهة من اجتماع الياءات ، ويجب تحريك وسطه بالفتح حذرًا من توالي الكسرتين وإنما فعلوا ذلك في الصحيح في نحو : ثمري ، وشقري ، في نحو : تمرة ، وشقرة .

الوجه الثاني : أن تكون رابعة ، وفيها وجهان :

أما أولًا : فالحذف فيها ، وهو أحسنها لأجل استثقالها ، فتقول على هذا : قاضي ، وداعي ، في النسبة إلى قاضي ، وداعي .

وأما ثانيًا : فالقلب ، فتقول على هذا : قاضوي ، وداعوي ، وأنشد النحاة[٢] :

فكيف لنا بالشُّرْبِ إن لم يكن لنا دراهم عند الحانَوِيِّ ولا نَقْدُ

والحانوي : نسبة إلى الحانوت ، وسميت : حانوتًا ، لأنها تحنوا على ما فيها وتشتمل عليه ، هكذا قاله ابن جني[٣] في اشتقاقها ، وقال : إن أصلها حانية ، فقلبت

---

(١) ينظر : التبصرة ٢/٥٩٧-٥٩٨ ، والمفصل ٢/١٠١-١٠٢ ، والغرة المخفية ٢/٦٧٦-٦٧٧ .

(٢) نسب في المحتسب ١/١٣٤ ، إلى عمارة بن عقيل ، وقد أخل به ديوانه ، ونسب إلى ابن مقبل ، ديوانه ٣٦٣ ، وإلى ذي الرمة ، ديوانه ١٨٦٢ ، وإلى الفرزدق في تحصيل عين الذهب ٤٨٩ ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد الكتاب ١/٧١ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ١٧٢ ، وشرح اللمع ٢/٦١٨ ، والمفصل ٢/١٠٢ .

(٣) قال في المحتسب ٢/١٣٤ : « فأما الحانة فمحذوفة من : الحانية » .

الواو ياء لانكسار ما قبلها، فلذلك نسبت إليها: حانوي، كما تنسب إلى: غازية، فتقول: غازوي.

الوجه الثالث: أن تكون خامسة فما فوقها، وليس فيها، إذا كانت على هذه الصفة: إلا الحذف، لأجل استثقالها، فلهذا تقول في نحو: مشتري، ومستسقي: مشتري، ومستسقي، فالصورة واحدة، والتقدير مختلف، والياء فيهما خفيفة من غير نسبة، وهي مثقلة إذا كانت ياء نسبة، ووزنهما من غير نسبه: مُفْتَعِلٌ، ومستفعل، ومع النسبة: مفتعي، ومستفعي، لأجل حذف اللاَّم فيهما عند النسبة إليهما، وإنما حذف الياء ها هنا لأنها إذا كانت تحذف رابعة لأجل ثقلها فكونها خامسة أثقل، فلهذا وجب حذفها كما ترى.

الحكم الخامس: في الياء إذا نسبت إليها إذا كانت مشددة:

واعلم أن الاسم إذا كان آخره ياء مشددة فإنك إذا نسبت إليه حذفتها بكل حال. وإنما حذفوها لأنهم إذا كانوا يستقلون الياء الواحدة فيحذفونها، فكيف إذا كان ياءان، وهذا يكون على أوجه ثلاثة[(١)]:

أولها: أن تكون إحدى الياءين زائدة وتكون الأخرى أصلية كقولك: مرمى ومسعى، فإذا نسبت إلى مثل هذا فلك فيه وجهان:

أما أولًا: فتحذف الياءين جميعًا وتعوض عنهما ياء النسبة، فتقول فيهما: مرمِيٌّ ومسعيٌّ، فالصورة واحدة، والتقدير مختلف، فوزنهما من غير نسبة: مفعول لأن الأصل: مرموي، فانقلب الواء ياء وأدغمت في الياء، ويكون وزنهما عند النسبة: مفعي، لأن لام مفعول وواوه قد انحذفا، فلهذا صار إلى هذه الزنة.

وأما ثانيًا: فتحذف إحدى الياءين، وتقلب الأخرى واوًا، فلهذا تقول في النسبة إليه: مرموي، ومسعوي، في: مرمى، ومسعى.

---

(١) ينظر: المفصل ٢/١٠٢، والغرة المخفية ٢/٦٨٠-٦٨١، وشرح الشافية ٢/٤٩-٥٤.

وثانيهما : أن تكون الياءين كلاهما زائدتين ، وهذا كقولنا تميمي ، وهجري ، وشافعي ، فإذا نسبت إلى مثل هذا فإنك تحذف الياءين المتقدمتين وتبدلهما بالياءين اللتين للنسبة ، فهذا وأمثاله تكون الصورة فيهما واحدة والتقدير مختلف ، ويكون هذا كقولنا : ناقة هجان ، ونوق هجان ، فإن الصورة واحدة في المفرد والجمع ، لكن التقدير يكون مختلف كما قلناه .

وثالثها : أن يكونا حاصلين في اسم مفرد كقولك : كرسي ، وبردي ، فإنك إذا نسبت إلى مثل هذا فإنك تقول فيه : كرسيٌّ ، وبرديٌّ ، وهذا /٩٠ب/ الوجه مخالف للوجهين الأولين كما ترى . فأما النسبة إلى علي فإنك تقول فيه : عليي ، وعلوي ، وفي نحو : عدي : عديي ، وعدوي ، كما ذكره في نحو : مرمي ، ومرموي .

الحكم السادس : في النسبة إلى ما يكون على حرفين : واعلم أن كلما كان على حرفين ، وقد حذف منه ثالثه ، فإنه يكون في النسبة إليه على ثلاثة أوجه[1] :

أولها : يجب رده بكل حال إذا نسبت إليه ، فلهذا تقول فيه : أبويٌّ ، وأخويٌّ ، في النسبة إلى أب ، وأخ ، كما يجب رده في التثنية ، كما تقول : أبوان ، وأخوان .

وثانيها : ما لا يرد ساقطه وهذا كقولنا : عِدِيٌّ ، وزِنيٌّ ، في النسبة إلى : عده ، وزنه .

وثالثها : ما يجوز فيه الأمران ، وهذا كقولنا : غَدِيٌّ ، وغَدَوِيٌّ ، في النسبة إلى غد ، ودَمِيٌّ ، ودَمَوِيٌّ ، في النسبة إلى : دم ، ويَدِيٌّ ، ويَدَوِيٌّ ، في النسبة إلى قولنا : يد .

ثم إذا نسبت إليه فهل تبقي عينه ساكنة؟ أو تكون متحركة؟ هذا فيه

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٧٩-٨٥ ، والمقتضب ٣/١٥٢-١٥٩ ، والتبصرة ٢/٥٩٨-٦٠١ ، والمفصل ٢/١٠٣ ، والغرة المخفية ٢/٦٧٧-٦٧٩ ، وشرح الشافية ٢/٦٠-٧١ .

خلاف، فمذهب سيبويه[١]: أنه يجب تحريك العين عند النسبة إليه، ومذهب الأخفش[٢]: أنها تبقى ساكنة على حالها من غير تحريك. فأما ما لفظ: الحر، فإنه مما يجوز فيه الوجهان: الرد والإبقاء على حاله، فلهذا تقول: حِرِيٌّ، فلا ترد لامه، وحِرَحِيٌّ، فترد لامه، وأصله: حِرْحٌ، بسكون عينه، فإذا نسبت إليه فعلى رأي سيبويه: تحرك عينه بالفتح، هكذا حكاه أبو سعيد السيرافي، والأخفش يسكنها كما ذكرناه في غيره. فهذا حكم ما يكون على حرفين، يجري على ما ذكرناه، ومما يجوز فيه الأمران: اسميٌّ، وسمويٌّ، وابني، وبنويٌّ، في النسبة إلى: ابن واسم.

الحكم السابع: في النسبة إلى ما آخره تاء التأنيث: واعلم أن ما كان مزيدًا على الكلمة فهو في النسبة إليه يكون على أوجه ثلاثة:

أولها: تاء التأنيث في نحو: حمزة، وطلحة، فإنك تقول فيه: حمزي، وطلحي، وإنما وجب حذف هذه التاء لأنها لو بقيت لكانت واقعة في وسط الكلمة، ومن حكم تاء التأنيث أن تكون متأخرة يقع عليها الإعراب[٣].

وثانيها: حذف النون في التثنية في النسبة إلى زيدان فتقول فيه: زيدي، وإلى هندان فتقول فيه: هندي، وهكذا يكون حكم الألف قبلها والياء في الحذف كما ترى، وإنما حذفت هذه العلامة في النسبة، لأن من حكم هذه العلامة أن تكون متطرفة، فلو بقيناها عند النسبة لكانت واقعة وسطًا[٣].

وثالثها: نون الجمع في نحو: زيدون، ومسلمون، فإنك تقول في النسبة إليه: زيدي، ومسلمي، وإنما وجب حذفها لمثل ما ذكرناه في التثنية[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٨٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/١٥٢، والأصول ٣/٨٠، وشرح الشافية ٢/٦٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٧١، والتكملة ٦٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٨٦، والمقتضب ٣/١٦٠، والتبصرة ٢/٦٠١، والغرة المخفية ٢/٦٨٤.

هذا كله فيما كان تثنية وجمعًا على الحقيقة، فأما إذا كان مسمى بالتثنية والجمع، في مثل قولنا: خليلان، اسم لرجل، وقِنَّسْرون، في اسم بلد، فإذا كان الأمر كما قلناه فلك فيه وجهان[١]:

أما أولًا: فبأن تجعل إعرابه قبل النون بالحرف، فهذا تحذفه عند النسبة إليه، كما فعلت في التثنية المعنوية.

وأما ثانيًا: فبأن تجعل معتقب الإعراب في النون، فتبقيها على هذا، فتقول في: خليلان، اسم رجل: خليلاني، وفي: قنَّسرين، قنسريني، فتثبت العلامة، في النسبة فيهما جميعًا، خلا أنك إذا نسبت إلى الجمع السالم مع إثبات العلامة فإنك تلزمه الياء دون الواو، فلهذا تقول في: قِنَّسرون: قِنَّسريني، وفي: زيدون، اسم رجل: زيديني، لأن الياء هي أخف من الواو بكل حال، فلهذا كانت لازمة عند جعل الإعراب في النون كما ترى.

الحكم الثامن: في النسبة إلى المركبات: واعلم أن الاسمين المركبين لا يخلو حالهما، إما أن يكون بين الأول والثاني مناسبة أولا، فإن كان بينهما مناسبة فهو تركيب الجمل، وإن لم يكن بينهما مناسبة فلا يخلو، إما أن يتضمن الثاني حرفًا أو لا، فهذه وجوه ثلاثة لا يخرج عنها التركيب[٢]:

أولها: تركيب الأعداد: نحو خمسة عشر، وثلاثة عشر، فتقول فيهما خمسي، وثلاثي، وهذا كله إذا سمي به، فإذا لم يسم به فلا وجه له لما فيه من اللبس بالنسبة إلى خمسة عشر، وخمسة: فلهذا اشترط فيه أن يكون علمًا.

وثانيها: أن يكون تركيب الجمل في نحو: تأبط شرًا، وبرق نحره، فلهذا

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٨٦، والأصول ٣/٦٨، والتبصرة ٢/٦٠١، والمفصل ٢/١٠٠، والغرة المخفية ٢/٦٨٢، وشرح الشافية ٢/١٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٨٧، والمقتضب ٣/١٤٣، والأصول ٣/٦٩-٧٠، والتبصرة ٢/٦٠٢، والمفصل ٢/١٠٣، والغرة المخفية ٢/٦٨٥، وشرح الشافية ٢/٧١-٧٧.

تقول فيه : تأبطي ، وبرقي /١٩١أ/.

وثالثها : أن يكون تركيب غير المنصرف في نحو : بعلبك ، وحضرموت ، فإنك تقول فيه : بعلي ، وحضري ، فهذه الوجوه ثلاثة كلها مستوية في النسبة إلى صدرها ، وإنما وجب ذلك لأن الجزء الثاني ينزل منزلة تاء التأنيث ، فلهذا وجب حذفه عند النسبة ، كما تنحذف فيه تاء التأنيث من غير فرق .

الحكم التاسع : في النسبة إلى ما كان مضافًا : واعلم أن النسبة إلى ما كان مضافًا تجري عليه ثلاثة أوجه(١) :

أولها : أن يكون المقصود من الإضافة هو : تعريف الأول بالثاني ، فمتى كان الأمر كما قلناه ، فالنسبة ها هنا تكون إلى الثاني دون الأول ، لأنه هو المقصود ، ولهذا تقول في : ابن الزبير ، وابن كراع ، زبيري ، وكراعي ، لأن الثاني ها هنا هو المقصود بكل حال .

وثانيها : أن يكون المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد من غير تفضيل لأحدهما على الآخر فينزلان منزلة : بعلبك ، وحضرموت ، فإذا كان لا مزية لأحدهما على صاحبه ، كان النسبة ها هنا إلى الأول كما ذكرناه في : حضرموت ، فلهذا تقول في نحو : عبد القيس ، وامرئ القيس : عَبْدِيٌّ ، وامْرِئِيٌّ ، قال ذو الرمة(٢) :

ويذهب بينها المَرئيُّ لغوًا كما ألغيت في الدية الحُوَارَا

وثالثها : أن يصاغ من المضاف والمضاف إليه اسم برأسه فينسب إليه ، كقولك : عبدري ، وعبقسي ، في النسبة إلى عبد الدار ، وعبد القيس ، وهذا إنما

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٨٧-٨٨ ، والمقتضب ٣/١٤١-١٤٢ ، والأصول ٣/٦٩ ، والتكملة ٦٣ ، والتبصرة ٢/٦٠٣ ، والمفصل ٢/١٠٣-١٠٤ .

(٢) ديوانه ٢/١٣٧٩ ، وهو من شواهد المفصل ٢/١٠٣ .

يأتي على جهة الندور والقلة، بحيث لا يقاس عليه، وإنما يأتي على جهة السماع لا غير.

فأما البيت الذي أنشده:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لِم تَرَيْ قَبْلِي أَسيرًا يَمَانِيَا

فهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي[١]، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، فقوله: شيخة: تأنيث شيخ، كإنسانة في تأنيث إنسان فهو قليل، وعبشمية: منسوبة إلى عبد شمس، هكذا قاله المبرد[٢]، وكأن: مخففة فلهذا بطل عملها، وترى: القياس فيه: تري، بحذف الألف لكن إثباتها ها هنا، إما للضرورة كما قال: ولا ترضاها، وإما على توهم حذف الحركة المقدرة في الفعل المضارع، فلهذا اجتزئ بحذفها وبقي الحرف على حاله. ويماني: القياس فيه: يمني، في النسبة إلى اليمن، لكنها عوضت عن أحد الياءين[٣].

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز جعل الاسمين بمنزلة الاسم الواحد كما أشرنا إليه.

الحكم العاشر: في حكم النسبة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء قبلها ألف:

واعلم أن هذا يكون على وجهين[٤]:

أحدهما: أن تكون الألف زائدة كقولك: سقاية، وعطاية، وعباية، فإذا نسبت إلى هذا فإنك تقلب الياء همزة فتقول فيها: عطائي، وسقائي، وعبائي،

---

(١) المفضليات ١٥٨، وهو من شواهد المسائل العسكريات ١٦٣، وشرح المفصل ٩٧/٥، والغرة المخفية ٦٨٦/٢. ورواية الأصل: لم تر.

(٢) ينظر: المقتضب ١٤٢/٣.

(٣) ينظر: الحلل ٣٤٠-٣٤١.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٥/٢، والتكملة ٥٩، والتبصرة ٥٩٥/٢-٥٩٦، والمفصل ١٠٢/٢، وشرح الشافية ٥٩/٢.

وإنما فعلوا ذلك من أجل الكراهة لاجتماع الياءات .

وثانيهما : إذا كان بعد الألف واو ، كقولك : شقاوة ، فإنك تقول : شقاوي ، إذ لا وجه لجعلها همزة ، ولا وجه لجعلها ياء ، فلهذا بقيت واو على حالها من غير قلب .

فهذا ما أردنا ذكره من المسائل التي أوردها أبو القاسم ، واقتصرنا عليها خوفًا من الإطالة ، ومن أحاط بها علمًا هان عليه الأمر في إدراك ما سواها بالقياس عليها والاقتفاء لآثارها .

وقد نجز غرضنا من القسم الأول ، وهو الكلام في النسبة الجارية على الأقيسة الإعرابية .

القسم الثاني : في بيان النسبة الخارجة عن الأقيسة :

واعلم أن ما عدل عن القياس كثير وموضعه كتب اللغة لأنه أمر سماعي وليس من القياس في شيء، ولكنا نقتصر منه على أمور أربعة ليكون تنبيهًا على ما عداها[1] :

أولها : الزيادة ، وهكذا كقولنا في النسبة إلى الروح : روحاني ، وإلى الرَّيِّ : رَازي ، وإلى مرو : مَرْوَزِيّ ، وسليمي ، بإثبات الياء وقياسه : سلمي ، مثل : حنفي ، وعميري ، وقياسه : عمري ، فهذا ما يكون بالزيادة .

وثانيها : في النقصان ، وهذا كقولهم في النسبة إلى : العالية : عُلْوِيّ ، وإلى الشتاء : شَتْوي ، ونحو قولهم في النسب إلى ثقيف : ثقفي ، وقياسه : ثقيفي ، وهذلي ، وقياسه : هذيلي .

وثالثها : إبدال الحرف بحرف غيره ، وهذا في نحو قولهم : صنعاوي :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٦٩-٧٠ ، والأصول ٣/٨٠-٨٤ ، والتكملة ٥٢ ، والتبصرة ٢/٥٨٧-٥٨٩ ، والمفصل ٢/١٠٤-١٠٥ ، وشرح الشافية ٢/٤٥ ، ٥٨ ، ٨١-٨٤ .

صنعاني ، فأبدلوا النون من الواو ، وقولهم في : نهراوي : نهراني ، وقد /٩١ب/ يكون إبدال لفظة مكان لفظة كقولك في : درابجرد ، اسم بلد : دراوردي ، فقولنا : ورد ، عوض عن قولنا : بجرد ، كما ترى .

ورابعها : الإبدال في الحركات ، وهذا كقولهم في النسبة إلى : السَّهل ، بفتح الفاء : سُهْلي ، بضمها ، وإلى الدَّهر : دُهري ، بضمها أيضًا ، وإبدال الحركة مكان السكون في نحو قولهم : بَدَوِيٌّ ، وقياسُهُ : بَدْوِيٌّ ، بإسكان الدال . فهذه التغييرات تجري على ما ذكرناه من هذه الأوجه ، ولا حاجة إلى الإكثار منها لكونها خارجة عن القياس ومعدول بها عنه ، وبالله التوفيق .

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ألف الوصل وألف القطع

[أصل] ألف الوصل في الأفعال، وإنما هي في أسماء معلومة وهي: ابن، واسم، واست، وابنان، وابنتان[١]، وابنة، وامرؤ، وامرأة، وأيمن الله في القسم، والألف التي مع اللام للتعريف نحو: الرجل، والغلام، والفرس، وما أشبه ذلك. فهذه ألفات الوصل في الأسماء وسائر ذلك مقطوعة. ويستدل على ألف الوصل في الأسماء بسقوطها في التصغير كقولك: سُمَي، وبُنَي، وعلى ألف القطع بثبوتها في التصغير كقولك: أُخَيّ، وأُبَيّ، وأُمَيْمَة، فتعرف أنها ألف القطع.

وأما ألف الوصل في الأفعال: فإنك تستدل عليها بانفتاح الياء[٢] في المستقبل نحو قولك: زيد يذهب، ويخرج، ويركب، ويضرب، فتعرف أن ألفه ألف وصل. فإن كان ثالث الفعل مكسورًا، ومفتوحًا، كسرت الألف في الابتداء فقلت: اركب، اضرب، اذهب، انطلق، لأنك تقول: تضرب، وتركب، وتذهب، وتنطلق، فيخرج[٣] ثالث الفعل مكسورًا أو مفتوحًا. وإن كان ثالث الفعل مضمومًا ضممت الألف في الابتداء فقلت: اخرج، اقعد، اقتل، لأنك تقول: يخرج، ويقعد، ويقتل، فتجد ثالث الفعل مضمومًا.

ومن الأفعال التي ألفاتها[٤] موصولة: أفعل، نحو، أحمر، وأصفر، وافعال، نحو: احمار، واصفار، وانفعل، نحو: انطلق [واستفعل نحو:] استخرج، وافتعل نحو: اكتسب إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

---

(١) في الجمل ٢٥٧: اثنان، واثنتان.

(٢) في الأصل: بانفتاح الثاني المستقبل، والصواب ما أثبت. وينظر: الجمل ٢٥٧.

(٣) في الجمل ٢٥٨: فتجد.

(٤) في الأصل: ألقابها.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أن الأصل في أوائل الكلم أن تكون متحركة لأنه ما من كلمة سواء كانت اسما ، أو فعلا ، أو حرفًا ، إلا ويقدر الابتداء بها ، إما على جهة التخفيف وهو ما كان مستقلًا بنفسه كالأسماء الظاهرة والأفعال والحروف ، وإما على جهة التقدير كالأسماء المضمرة من نحو : رأيتك ، ومررت بك ، فهذه وإن كانت غير منفكة عن الاتصال خلا أنه يمكن انفصالها على جهة التقدير ، لأجل كونها اسما ، فلهذا قضينا عليها بكونها متحركة ، فلأجل هذا قضينا بأن أوائلها متحركة . وقد تأتي على مخالفة هذا الأصل ، بأن تكون أوائلها ساكنة فلا بد من اجتلاب همزات الوصل للتوصل إلى النطق بما كان ساكنًا فيها[١] .

فإذا عرفت هذا فلنذكر مواقع الهمزات ثم نذكر أحوالها في الحركة ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في بيان مواقع هذه الهمزات :

وتارة تقع في الأسماء ، وتارة في الأفعال ، وتارة في الحروف ، ونحن نذكر كل واحد من هذه ، ونفصله بمشيئة الله تعالى :

الموقع الأول : في الأسماء :

اعلم أنا نعني بكون هذه همزات وصل هو : أنها لا تثبت في حال الدرج أصلًا ، وإنما تكون ساقطة منه ، وإنما أتى بها لأجل التوصل إلى النطق بالساكن ، فأما الوصل فلا يحتاج إليها فيه بحال[٢] ، فاما ما ينشد من قولهم[٣] :

إذَا جَاوزَ الإثْنَينِ سِرٌ فإنَّهُ بِنَشْرٍ و تكثيرِ الحديثِ قَمينُ

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٧١ ، والمقتضب ١/ ٨٠ ، والمنصف ١/ ٥٣ ، وشرح الشافية ١/ ٢٥١ .

(٢) ينظر : المقتضب ١/ ٨٠ ، ٢/ ٨٧ ، واللمع ٣٤٦ .

(٣) لقيس بن الخطيم ، ديوانه ١٦٢ ، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧ ، والمفصل ٢/ ٢٤٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٥ . وفي الأصل : يسر .

فهو لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب لما فيه من إثبات همزة الوصل في حال الدرج ، وهكذا قول من قال : الاسم ، والابن ، والانطلاق ، والاستغفار ، بإثبات الهمزة في حال الدرج ، يكون لا حنًا أيضًا ، لأنه خلاف موضوعها . ثم إثباتها في الاسم يكون على وجهين[1] :

الوجه الأول منهما/١٩٢أ/: أن يكون مقيسا ويطرد ويكثر استعماله : وهذا إنما يكون في مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعدًا ، وإنما قيدناه بأربعة أحرف حذرًا من قولنا : أعطى ، وأدخل ، فإن هذه لما كان بعد ألفاتها ليس أربعة أحرف وإنما هي ثلاثة ، كانت الألف في مصادرها ألف قطع ، فلهذا تقول في مصادرها : الإعطاء ، والإكرام ، والإدخال ، فلا بد من اعتبار قيد كونها أربعة ليستقيم الضابط فيها ، وهذا نحو قولك في : اقتدر : اقتدارًا ، وفي : استفعل : استفعالًا . وفي نحو : انفعل : انفعالًا ، وفي نحو : انطلق : انطلاقًا ، واستخرج : استخراجًا . وفي نحو : افعول : افعوالًا ، واخروط : اخرواطًا . وفي نحو : افعوعل : افعيعالًا ، نحو : اخشوشن : اخشيشانًا . وفي نحو : افعيلل : افعيلالًا ، نحو : اسحنكك : اسحنكاكًا ، وغير ذلك .

لا يقال : أليس قد زعمتم أن كلما كان من الأفعال بعد ألفه أربعة أحرف ، فإن ألفات هذه المصادر تكون وصلًا بكل حال ؟ فهذا يبطل بنحو : إهراق ، وإستطاع ، فإن بعد ألفهما أربعة أحرف ، ومع ذلك فإنها همزة قطع في المصادر فيبطل هذا الضابط ، لأنا تقول : هذا فاسد ، فإن هاتين الزيادتين ، أعني الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، فلا يبطل الضابط الذي ذكرناه ، فكأنه لم يكن بعد ألفاتها إلا ثلاثة أحرف .

الوجه الثاني : سماعي في صور معدودة ، وهي الأمور التي ذكرناها ولا خلاف

---

(١) ينظر : المنصف ١/٥٦ ، ٦٥ ، واللمع ٣٤٧-٣٤٨ ، والمفصل ٢/٢٤٨ ، والغرة المخفية ٢/٧١٨ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٢٥ .

فيها ، إلا في نحو : أيمن ، فإن مذهب سيبويه[١] وغيره من جماهير البصريين : أنها اسم مفرد ، وأن ألفها ألف وصل ، وذهب الكسائي ، والفراء[٢] إلى انها : جمع يمين ، وأن ألفها ألف قطع ، وإلى مذهب سيبويه ذهب الزمخشري[٣] في مفصله .

قال أبو القاسم ويستدل على ألف الوصل في الأسماء بسقوطها في حال التصغير ، وهذا ظاهر فإن فاء التصغير وعينه لا بد من تحركهما جميعًا ، وإذا كان لابد من تحركهما سقطت همزة الوصل ، فلا يحتاج إليها بخلاف همزة القطع فإنها تكون ثابتة لا يجوز اسقاطها ، سواء كانت أصلية : كأبي ، وأخي ، أو كانت زائدة كهمزة : أرنب ، وأحمد ، فإنك تقول فيهما : أرينب ، وأحميد ، فتثبتهما بكل حال[٤] .

الموقع الثاني : في الأفعال .

واعلم أن الأفعال منها ما يكون أوله ساكنًا ، ولهذا يحتاج فيه إلى همزة الوصل وهي فيه على وجهين[٥] :

الوجه الأول منهما : أن تكون في الأفعال المجردة نحو : اضرب ، واخرج ، واذهب ، والضابط لما يجب دخول همزة الوصل عليه من الأفعال الثلاثية : أن يكون مجردًا عن الزيادة غير معتل الفاء والعين . فقولنا مجردًا عن الزيادة : نحترز به عن مثل قولنا : أعط ، وأكرم ، وزِنْ ، فإنه وإن كان ثلاثيًا مجردًا لكنه ، لما كان معتل الفاء ، والعين في نفسها متحركة ، فلهذا لم يحتج إلى زيادة همزة وصل فيه . وقولنا :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٦٤ ، ٢٧٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/٤٠٤ (م ٥٩) .

(٣) ينظر : المفصل ٢/٢٤٨ . ، وينظر أيضًا : المقتضب ٢/٩٠ ، ٣٣٠ ، والمنصف ١/٦١ ، والأزهية ٢-٥ .

(٤) ينظر : الأزهية ٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/٢٧١ ، والمقتضب ٢/٨٨-٩٠ ، والتبصرة ١/٤٣٦-٤٣٧ ، واللمع ٣٤٨-٣٥٠ ، والغرة المخفية ٢/٧١٨-٧١٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧١-٢٠٧٢ .

ولا معتل العين : نحترز به عن مثل قولنا : قم ، وعُدْ ، فإنها وإن كان من الثلاثي المجرد ، وفاؤهما صحيحة ، لكنهما معتلا العين ، فلما ذهبت عينهما ونقلت حركتهما إلى الفاء التي قبلها لم يحتج إلى زيادة همزة وصل لأجل تحريك الفاء .

الوجه الثاني : أن تكون في الأفعال المزيدة ، والضابط فيما هذا حاله : أن تكون في فعل بعد ألفه إذا ابتدئ به أربعة أحرف فصاعدًا ولم يكن مضارعًا . فقولنا : أن يكون بعد ألفه أربعة أحرف : نحترز به عن مثل قولنا : أعطى ، وأكرم ، فإن بعد ألفه ها هنا ثلاثة أحرف ، فلهذا لم تكن الهمزة فيه همزة وصل ، وإنما هي همزة قطع ، وهذا كقولنا : انطلق ، واقتدر ، واحمّر ، واحمارّ ، واستخرج ، واغدودن ، واخشوشن ، واسحنكك ، واحرنجم ، واحرنبى ، وما شاكلها من الأفعال باعتبار هذا الضابط/٩٢ب/الذي أشرنا إليه ، وقولنا : وليس مضارعًا : نحترز به عن مثل قولنا : يستخرج ، وينطلق ، ويقتدر ، فإن هذه الأفعال وإن كانت زائدة على الثلاثة ولكنها غير مفتقرة إلى همزة الوصل ، لما كان حرف المضارعة قد أغنى عنها ، إذ ليس الغرض إلا التوصل إلى النُّطق بالساكن وهو أولها حرف المضارعة كاف ، فلهذا لم يحتج إلى الهمزة كما ترى .

الموقع الثالث : في الحروف :

واعلم أن هذه الهمزة ، أعني همزة الوصل ، لا تقع في الحروف إلا قليلًا ، ووقوعها فيها إنما هو في لام التعريف ، كقولك : الرجل ، والغلام(١) ، وفي الحرف المبدل منها وهي : الميم ، في لغة طي(٢) ، وهذا كقولهم : أمرجل ، وامغلام ، في الرجل ، والغلام ، وقد جاء في الحديث عن النمر بن تولب ، وهو من طيئ أنه قال للرسول ﷺ : أمن البر الصيام في السفر ، فقال الرسول ﷺ مجيبًا له : « ليس من

---

(١) ينظر : التبصرة ١/٤٤٠ ، والمنصف ١/٦٥ ، واللمع ٣٥٠ ، والأزهية ٨ ، والتخمير ٤/٣٠١ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/٢٤٨ ، وشرح المفصل ٩/١٣٦ ، والتصريح ٢/٣٦٩ .

البر الصيام في السفر »[1] . وهذه الألف إنما تكون همزة وصل مع اللام على رأي سيبويه[2] والجلة من البصريين، واختاره الزمخشري[3]، وابن الحاجب[4]، والخوارزمي[5]، فأما على ما قاله الخليل بن أحمد[6]، وعلي بن كيسان[7]، فإنها لا تكون همزة وصل، لأن الخليل يقول : التعريف إنما هو بهما جميعًا، لأنهما بمنزلة كلمة واحدة، فلا يكون وصلة إلى النطق بساكن، و أما على رأي ابن كيسان، فإنه وإن كان يساعدنا في : أن التعريف إنما هو اللام، لكنه يزعم أنها همزة قطع.

فهذه مواقع همزة الوصل كما ترى، فإذا كانت هذه الألفاظ التي ذكرناها من الأسماء، والأفعال، والحروف، ساكنة الأوائل فلا بد من إثبات همزة الوصل قبلها للتوصل إلى النطق بها لا محالة. ثم إذا اجتلبت هل تكون متحركة أو ساكنة ؟ وهذا مما قد وقع فيه خلاف، فالذي استقر عليه رأي الجماهير من البصريين : أنها اجتلبت في الأصل متحركة لأنها اجتلبت للتوصل إلى النطق بالساكن، فلابد من أن تكون متحركة، ليتم الغرض المقصود بها[8] . وذهب الكسائي والفراء[9] إلى : أنها اجتلبت ساكنة ثم حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على أصل إلتقائهما، وهذا هو المختار، لأن الأصل في الحرف أن يكون ساكنًا، وإنما تحرك لأمر عارض،

---

(١) ينظر : المسند ٣١٩/٣، والمعجم الكبير ١٨٧/١١. وينظر : همع الهوامع ٢٧٣/١.

(٢) ينظر : الكتاب ٢٧٢/٢.

(٣) ينظر : المفصل ٢٤٨/٢.

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٧/٢-٣٦٨.

(٥) ينظر : التخمير ٣٠١/٤.

(٦) ينظر : الكتاب ٦٣/١.

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٤٨/١.

(٨) ينظر : الكتاب ٢٧١/٢، والغرة المخفية ٧١٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٥/٤، والتصريح ٣٦٩/٢.

(٩) ينظر : الإنصاف ٧٣٧/٢ (م ١٠٧)، وهو رأي ابن جني في المنصف ٥٣/١.

فلما اجتلبت ساكنة على الأصل حركت من أجل التقاء الساكنين، وكسرت أيضًا على أصلهما، لأن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك أحدهما بالكسر: كنزال، وهيهات، وما شاكلها، فإن تحرك بالفتح فلأمر عارض، كالخفة في: أين، وكيف، وإن حُرِّك بالضم فلأمر عارض كقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[1] فيمن قرأ بضم التاء.

الفائدة الثانية: في بيان حركات هذه الهمزات:

واعلم أن هذه الهمزة لابد من تحريكها لما ذكرناه، لكن الحركة التي تجب لها تكون على ثلاثة أوجه[2]:

الوجه الأول منها: أن تكون مكسورة، وهذا هو الأصل فيها، وذلك يكون في موضعين:

أحدهما: أن يكون ما قبل آخر الكلمة مكسورًا، في نحو قولنا: إما في الثلاثي في نحو قولك: اضرب، واكسب، وما شاكلهما، وإما فيما زاد على الثلاثة في مثل قولك: انطلق، اقتدر، استخرج، فهذه تكون مكسورة بكل حال اتباعًا لها ما قبل آخر الكلمة.

وثانيهما: أن يكون ما قبل آخر الكلمة مفتوحًا أيضًا، فتكون فيه مكسورة، إما في الثلاثي في مثل قولك: اعلم، اشرب، وماشاكله، وإنما فيما زاد على الثلاثة كقولك: احمارَّ، واقشعرَّ. فهذه مواضع لكسر فيما ذكرناه.

الوجه الثاني: أن تكون مضمومة، وذلك يكون على وجهين:

إما في الأفعال الثلاثية، وهو إنما يكون في كل ما كان قبل آخره مضمومًا كقولك: اخرج، اقتل.

---

(١) يوسف ٣١. وينظر: السبعة ٣٤٨، والموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/٦٧٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٢-٢٧٤، والمقتضب ١/٨١، ٨٥، واللمع ٣٥٢-٣٥٤، والأزهية ١١-١٦، والغرة المخفية ٢/٧١٩-٧٢٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٢٥-٣٢٦.

وإما في الأفعال الزائدة على الثلاثة في نحو: انطلق به، واستخرج المال، واحمرته وغير ذلك مما كان مبنيًا لما لم يسم فاعله، وإنما فعل ذلك في الأفعال الثلاثية على جهة الاتباع لعين الكلمة. وإما /٩٣أ/ فيما زاد على الثلاثية مما بني لما لم يسم فاعله، لما كان فرعًا لصيغة أخرى، فلهذا وجب ضمه كالمصغر، وقد مر بيانه فلا وجه لتكريره.

الوجه الثالث: أن تكون مفتوحة[١]، وهذا يكون قليلًا وذلك في موضعين:

أحدهما: في لام التعريف وميمه كما ذكرناه من قبل على رأي سيبويه[٢] وغيره من النحاة.

وثانيهما: أن تكون في كلمتي القسم في مثل: أيمن الله، وايم الله، وهذا على رأي سيبويه[٢] أيضًا، في كونها همزة وصل فيهما، وقد حكينا الخلاف فيهما فلا وجه لاعادته.

فهذه جملة كافية في ذكر همزات الوصل، وما عداها تكون همزة قطع، فلا حاجة بنا إلى حصره، فأما قول أبي القاسم: أنك إذا أردت الفعل إلى نفسك فقلت: أنا أضرب، وأنا أخرج، فهذه الهمزة همزة قطع، فهذا لا وجه له إذ لا حاجة بنا إلى حصر همزات القطع لكثرتها وانتشارها، وإنما يكفينا حصر همزات الوصل وما عداها تكون قطعًا، وهذا أسهل وأخصر، وبالله التوفيق.

* * *

---

(١) قال العكبري في شرح اللمع ٢/٦٨٨: «وفتحت همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، لأنها شذت بالدخول على حرف معنى، فأشذت حركتها اشعارًا بذلك». وينظر: المقتضب ١/٢٥٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/١٤٧، ٢٧٣.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب المعرب والمبني

اعلم أن المعرب هو: ما تغير آخره بدخول العوامل الداخلة عليه كقولك: هذا رجلٌ، وفرسٌ، وثوب[1]، وزيد، وعمر، ورأيت رجلًا، وفرسًا [وثوبًا] وزيدًا [وعمرًا]، ومررت برجلٍ، وفرسٍ، وزيدٍ، وعمروٍ، وما أشبه ذلك.

والمبني: ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه نحو: هؤلاء، وحذام، وقطام، فلا يتغير آخره لأنه مبني. [تقول: رأيت هؤلاء، وحذام، وقطام، ومررت بهؤلاءِ، وحذامِ، وقطامِ، وجاءني هؤلاءِ، وحذامِ، وقطامِ، فلا يتغير آخره بدخول العوامل عليه لأنه مبني].

ولا يعرب من الكلام كلّه إلا الاسم المتمكن، والفعل المضارع. وسائر الكلام مبني غير معرب.

واصلُ الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف، لأن الإعراب إنما دخل في الكلام لِيُفْرَقَ [به] بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال، ولا الحروف. فكل اسم رايته معربًا فهو على أصله لا سؤال فيه كما ذكرناه [لك]، وكل اسم رأيته مبنيًا فقد خرج[2] عن أصله لعلة لحقته فأزالته عن أصله فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها. وكل فعل رأيته مبنيًا فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل فعل رأيته معربًا فقد خرج عن أصله لعلة خفية[3] فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها.

---

(١) ليست في الجمل ٢٦٠.

(٢) في الجمل ٢٦١: فهو خارج.

(٣) في الجمل ٢٦١: لحقته.

وأما الحروف، أعني حروف المعاني، فكلها مبني غير معرب، لأنه[1] لا يعرض لها ما يخرجها عن أصولها.

ومعنى الإعراب: هو البيان، يقال: أعربَ الرجلُ، إذا أبان عن حاجته، ومنه الحديث: «البكر تستأمر، والثيب تعرب عن نفسها»[2] أي تبين. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن هذا الباب من أهم أبواب العربية وأوسعها مجالًا، لاشتماله على مسائل كثيرة وتفاصيل متيسرة، وقد أورده على هذه الهيئة من غير ترتيب لمسائله، ولا تلخيص لأسراره، ولم يتكلم على كل واحد من المعرب والمبني على حياله، بل أوردهما جميعًا، فبيناه يتكلم في المعرب، إذا يتكلم في المبني، وهذ يغير وجه المراد، ويمنع المعاني عن الإذعان في الحصول والانقياد، فلنذكر كل واحد منهما بكلام يخصه على انفراده، ونجعل ذلك قسمين، قسم يتعلق بالمعرب وما يتعلق به، وقسم يتعلق بالمبني وما يشتمل عليه، ليكون أقرب إلى الفهم وأتم للفائدة.

القسم الأول: في ذكر المعرب والإعراب وما يتعلق بهما:

وقبل الخوض في ذلك نذكر ماهية المعرب والإعراب، فنقول: أما المعرب فله مجريان:

المجرى الأول منهما: لغوي: والمعرب: اسم مفعول من أعربه فهو معرب كالمعطي، والمخرج.

المجرى الثاني: في مصطلح النحاة: فهو المختص بتركيب اسنادي غير مشبه، مبني الأصل[3].

---

(١) في الجمل ٢٦١: لم.

(٢) ينظر: صحيح البخاري ٢٣/٧، وسنن ابن ماجه، ٦٠٢/١.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢٤٠/١-٢٤١.

فقولنا : هو المختص بتركيب /٩٣ب/ نحترز به عن المفردات كقولنا : زيد ، عمرو ، بكر ، خالد ، فإنها غير معربة لفقد سبب الإعراب عنها ، وهو التركيب وقولنا : اسنادي : نحترز به عن سائر التراكيب كلها نحو تركيب الإضافة : كغلام زيد ، وتركيب ما لا ينصرف نحو : بعلبك ، فإن هذه التراكيب كلها لا تكون مقتضية للإعراب بحال ، وإنما الذي يقتضيه إسناد أحد الجزئين إلى الآخر كقولنا : زيد قائم ، وعمرو خارج . وقولنا : غير مشبه مبني الأصل : نحترز به عما إذا حصل فيه التركيب الإسنادي لكنه مشابه لمبني الأصل ، فإنه لا يكون معربًا ، وهذا كقولنا : هذه نزال ، وأنتم هؤلاء ، فإن هذا وما شاكله قد حصل فيه التركيب الإسنادي لكنه مبني لمشابهته ما بني بالأصالة ، فلهذا وجب بناؤه .

فهذه هي ماهية المعرب ، وللنحاة في تعريفه أمورٌ كثيرة أعرضنا عنها لقلة جدواها ، واشتمال أكثرها على فساد .

وأما الإعراب فله مجريان :

المجرى الأول منهما : لغوي : والإعراب : مصدر أعربت ، يقال : أعربت الكلمة إعرابا ، إذا أوضحتها ، كقولك : أكرم إكرامًا ، وأعطى إعطاءً(١) .

المجرى الثاني : في مصطلح النحاة ، فهو : ما اختلف آخر الكلمة به من غير أن يقوم فيها سبب البناء لفظًا أو محلًا(٢) . فقولنا : ما اختلف آخر الكلمة به : نحترز به عن كلما كان مثبتًا ، فإن آخره لا يختلف بحال ، فلهذا تقول : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيد ، فتجده يختلف باختلاف العامل في أوله ، بخلاف قولنا : نزال ، وأمس ، وقام ، وقعد ، وغير ذلك من المبنيات بالأصالة والمشابهة ، فإنك تجد أواخرها على حالة واحدة من غير اختلاف . وقولنا : من غير أن يقوم فيها سبب

---

(١) ينظر : الصحاح : عرب ١/١٧٩ ، والخصائص ١/٣٦ .

(٢) ينظر : المفصل ١/٤٢ ، والكافية ٦١ .

البناء : نحترز به عن مثل قولنا : هذين ، واللتين ، واللذين ، فإن هذه وإن اختلفت أواخرها بالعامل كما ترى ، فإنها لا تكون معربة مع ذلك ، لما كان سبب البناء قائمًا فيها ، فلهذا لم يقض عليها بالإعراب ، مع ما يظهر فيها من الاختلاف كما ترى . وقولنا : لفظًا أو محلًا : ليدخل فيه الصحيح : كرجل وفرس ، والمعتل نحو : العصا ، والقاضي ، وما أشبههما مما يتعذر فيه دخول الإعراب .

فهذا ما أردنا التنبيه عليه في ماهية المعرب والإعراب جميعًا ، فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فلنذكر وجه الاشتقاق في لفظ الإعراب والمعرب ، ثم نذكر المقتضى للإعراب في الأسماء ، ثم نذكر أنواع المعربات ، فهذه فوائد ثلاث :

الفائدة الأولى : في وجه الاشتقاق في لفظ الإعراب والمعرب :

والاشتقاق فيهما لا يخلو من أوجه ثلاثة[1] :

أولها : أنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروب ، أي متحببة إلى زوجها ، قال الله تعالى : ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ لأن المعرب من الكلام يحبه السامع ويحلو له ويشتاق إلى سماعه ، لما يفهم من معناه ، وإذا لم يكن فاهمًا لمعناه فهو يضجره وينفر عنه طبعه .

وثانيها : أنه مأخوذ من قولهم : عربت معدة الفصيل ، إذا تغيرت ، فلما كان الإعراب يغير الكلمة في آخرها بحسب اختلاف معانيها ، وكان المعرب أيضًا يتغير بالإعراب ، كان ذلك وجهًا في تلقيبه بهذا اللقب الذي ذكرناه .

وثالثها : أنه مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها وأفصح بمقصوده منها ، لأن الإعراب لما كان يوضح المعاني ويبينها ، كان خليقا بهذه التسمية . فهذه هي الأسباب في تسمية الإعراب والمعرب ، وكل واحد منها لا غبار عليه . وقد أشار إلى كل واحد منها أبو نصر الجوهري . فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

---

(١) ينظر : الصحاح : عرب ١/١٧٩ ، والغرة المخفية ١/٩١ ، وارتشاف الضرب ١/٤١٣ .

ويصهِل في مثل جوف الطَّوِيِّ صـهـيـلًا يُـبَـيِّـنُ لـلـمـعْـرِبِ

فهو للنابغة[١]، وكان الأدباء يقولون في شعره أنه لا يتناسب، بعضه جيد وبعضه رديء، جمع الغث والسمين، والنازل والثمين، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه[٢] فهو ظاهر، قوله: ويصهل: يروي بفتح الهاء وكسرها، والكسر أكثر، يعني الفرسُ/٩٤أ/، في مثل جوف الطوى: هي البئر المطوية بالحجارة شبه بها جوف الفرس عند ظهور صوته في عظمة وشدة جهارته. وصهيلًا: منصوب على المصدرية. وقوله: يبين: فإن فسرناه بأنه يعرف، كان مفعوله محذوفًا تقديره: يبين المعرب أنه من الخيل العربية العتيقة، وإن فسرناه بأنه: يظهر، كان لا حاجة بنا إلى تقدير محذوف لأنه غير متعدي، ومنه قولهم: «قد تَبَيَّنَ الصبحُ لذي عينين»[٣] أي ظهر. والمعرب: هو العالم بالخيل العراب، الفارس في إدراك صفاتها، والمعنى فيه، إن كل من سمع صهيل هذا الفرس فإنه يتحقق أنه من الخيل العربية العتاق، وأخص الناس بالعلم بذلك هو المعرب، وهو الرجل الذي يكون له علم ومعرفة بالخيل العربية. فأما قول أبي القاسم: أن المعرب: هو من كان له خيل عربية، فهذا فاسد، فإن الرجل قد تكون له خيل عربية ولا تكون له معرفة بالخيل العراب، فالأجود في تفسيره ما ذكرناه[٤].

وأما موضع الشاهد: فإنما أورده شاهدًا على أن المعرب، هو الرجل الذي يبين عن نفسه، والمعرب أيضًا من كانت له خيل عربية، فهكذا المعرب أيضًا، بفتح

---

(١) الجعدي، شعره: ٢٣، وهو من شواهد الكامل ٢/٩٤١، والمسائل العضديات ٩٤، والخصائص ١/٣٦.

(٢) ينظر: الحلل ٣٤١.

(٣) الأمثال لأبي عبيد ٥٩، وجمهرة الأمثال ٢/١٢٦. وفيهما: بَيَّنَ. وبين بمعنى تبين.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ٢٩٢-٢٩٣.

الراء ، هو المبين كما ذكرناه من قبل .

فأما قول أبي القاسم أن المعرب : هو ما تغير آخره بدخول العوامل عليه ، فإن أراد به التعريف فهو فاسد ، لأنه يبطل بنحو قولنا : هذان ، وهذين ، واللذان واللذين ، فإنهما تختلف بدخول العوامل في أولها ، وهي مبنية كما ترى . وإن أراد إن هذا من حكم المعرب ، اختلاف آخره باختلاف العوامل ، فهو جيد ، لأن هذا هو من حكمه لا محالة ، كقولك : هذا زيدٌ ، وفرسٌ ، ورأيت زيدًا ، وفرسًا ، ومررت بزيدٍ ، وفرسٍ ، فتجد الاختلاف فيه حاصلًا كما أوضحناه .

وألقابه : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم[1] ، فهذه الألقاب لا تطلق إلا على ما كان إعرابا يتغير ويزول ، ولا يجوز اطلاقها على ما كان ثابتًا مستمرًا ، وهذه أمور اصطلاحية قررها النحاة على ما ذكرناه ، ولا ضير عليهم في اصطلاحهم ، هذا لأن أهل كل علم مضطرون إلى عبارات اصطلاحية فيما بينهم يضعونها على أمور يفتقرون إليها فيما يدور بينهم من المناظرات ، وتقع كثيرًا في المحاورات .

الفائدة الثانية : في بيان المقتضى للإعراب :

واعلم أن الإعراب كما يكون حاصلًا في الأسماء ، فقد يكون حاصلًا في الأفعال ، فهاتان جهتان :

الجهة الأولى : الأسماء : والإعراب في الأسماء مستحق بطريق الأصالة[2] ، وهذا هو قول جماهير النحاة من البصرية كالخليل وسيبويه[3] ، والمبرد[4] والمازني ، واختاره الزمخشري[5] ، ومن الكوفية كالكسائي والفراء ، والتحقيق في

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٣ ، والمقتضب ١/٤ ، والتبصرة ١/٨٠ ، والمفصل ١/٥٠ ، والغرة المخفية ١/٩٢ .

(٢) ينظر : التبصرة ١/٧٦ ، والمرتجل ٣٥ ، والتبيين ١٥٣-١٥٥ ، والغرة المخفية ١/٨٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣/١٧١ .

(٥) ينظر : المفصل ١/٤٢ .

هذا هو: أن المقتضى للإعراب في الأسماء إنما هو الاسمية، بشرط العقد والتركيب، ويدل على ما قلناه هو: أن الأسماء في أنفسها إنما تكون دالة على معانيها باختلاف إعرابها، لأن الصيغة قد تكون فيها واحدة، أ لا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيد، فهذه الصيغة في نفسها واحدة، وهي موضوعة بحسب اختلاف إعرابها على معانٍ ثلاثة: التعجب، والاستفهام، والنفي، ولا يمكن الفصل بين هذه المعاني الثلاثة إلا بالإعراب لا غير، لأن لفظها واحد، فلولا الإعراب لما كانت المعاني مفهومة في الأسماء، فلهذا قلنا إن الإعراب في الأسماء أصلًا وليس دخيلًا فيها، وإذا كان الأمر فيها كما قلناه من أصالة الإعراب فكل ما جاء من الأسماء معربًا فقد جاء على أصله، فلا سؤال فيه لأن ما جاء موافقا لأصله فهو جار على قياسه، فلا وجه للاعتراض فيه لموافقته لقياسه، وكلما جاء من الأسماء مبينًا فهو خارج عن أصله لعلة خفية، فلهذا وجب السؤال عنها، وتلك العلة هي المشابهة لما بني بالأصالة من الأفعال والحروف، كما سنقرره في القسم الثاني بمعونة الله تعالى.

فأما قول أبي القاسم: إنما أعربت الأسماء من أجل التفرقة بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، فهو إشارة إلى ما ذكرناه من أن إعرابها إنما كان لما كانت الصيغة فيها واحدة، ولا تحصل التفرقة بين معانيها إلا بالإعراب، فلهذا وجب لها الإعراب.

الجهة الثانية: الأفعال: والذي عليه جماهير البصريين، كالخليل، وسيبويه، والمبرد، والمازني: أن الإعراب في الأفعال إنما هو دخيل وليس أصلًا /٩٤ب/ كإعراب الأسماء، وما أعرب منها: كالأفعال المضارعة، فإن إعرابه إنما كان من أجل المشابهة للأسماء. وتكون تلك المشابهة حاصلة من أوجه ثلاثة[1]:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/١، والمقتضب ٤/ ٨٠-٨١، والتبصرة ١/ ٧٦-٧٨، والمقتصد ١/ ١١٨-١٢٠، والغرة المخفية ١٠١/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٢٧/٢.

أما أولًا: فما يكون من جهة المعنى وهو الشياع والتخصيص، وبيانه هو: إنك إذا قلت: يقوم، ويضرب، ويخرج، فإنها تصلح أن تكون للحال أو الاستقبال، وذلك شائع فيها، فإذا أدخلت عليها السين أو سوف تخصصت للاستقبال بعد شياعها كما انك إذا قلت: رجل، فإنه يصلح أن يكون واقعًا على زيد وعلى عمرو، فإذا قلت: الرجل، باللام للتعريف للعهد كان صالحًا لأحدهما لا غير فقد دخلها التخصيص والشياع كما دخل الأسماء.

أما ثانيًا: فمن جهة الصورة، وهو أن عدد حروف الفعل المضارع في نحو: يقوم، كعدد حروف اسم الفاعل في نحو: قائم، وحركاته وسكناته، فلهذا شابهه فيما ذكرنا.

وأما ثالثًا: فمن جهة الحكم: وهو أن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع، كما تكون داخلة على اسم الفاعل، فلهذا تقول: أن زيدًا ليقوم، كما تقول أن زيدًا لقائم، ولا يجوز أن تقول أن زيدًا القائم، في الفعل الماضي فلما كان الفعل المضارع مشبهًا للأسماء من هذه الأوجه الثلاثة التي ذكرناها، لاجرم أعربناه بإعرابها لا محالة.

هذا هو تحقيق المذهب البصري، فأما نحاة الكوفة كالكسائي والفراء[1]، وغيرهما. فإنهم زعموا: أن الإعراب في الأفعال أصلًا وليس دخيلًا كما قاله البصريون، وإنما اعربت لأمر يرجع إليها نفسها، وهو كونها دالة على المعاني المختلفة، والأزمنة المطولة[2]. وزعم الخوارزمي[3] من البصريين: أن الإعراب فيها أصلًا. وليس حاصلًا بالمشابهة.

والمختار ما عول عليه جماهير البصريين من: أن الإعراب فيها ليس أصلًا،

---

(١) ينظر: التبيين ١٥٣-١٥٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٤٩/٢ (م٧٣).

(٣) ينظر: التخمير ٢٠٣/١.

وإنما هو للمشابهة ، ويدل على ما قلناه أمران :

أما أولًا : فلأن اختلاف صيغها قد أغنى عن إعرابها .

أما ثانيًا : فلأنه لو كان الإعراب فيها بالأصالة لكان الرفع والنصب فيها بإزاء معانٍ ، كما كانت في الأسماء ، فإن الرفع فيها علم للفاعلية ، والنصب فيها علم للمفعولية ، فكان يلزم الحصول مثل ذلك في الأفعال ، فلما تعذرت هذه المعاني في الأفعال دل ذلك على أن الإعراب فيها ليس أصلًا كما قلناه ، فإذا رأيت فعلًا مبنيًا فلا سؤال فيه إذ قد جاء على أصله في البناء فلا مقال فيه ، لأن ما جاء موافقًا لقياسه فلا وجه للاعتراض عليه ، وكل ما جاء من الأفعال معربًا فإنه قد خرج عن أصله لعلة خفية فلا بد من البحث فيها .

فأما ما قاله نحاة الكوفة في إعراب الأفعال ، إنما كان من أجل دلالتها على المعاني المختلفة ، فهو فاسد ، فإن مثل هذه العلة لا تفيد إعرابًا ولا بناءً ، وأيضًا فإن قولنا : مِنْ ، دالة على معان مختلفة من التبعيض ، والزيادة ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية ، ومع ذلك فإنها لا تكون معربة بحال ، فبطل ما عولوا عليه في هذه العلة .

الفائدة الثالثة : في بيان أنواع المعرب :

واعلم أن المعرب تختلف أنواعه ، فتارة يكون معربًا بالحركة ، وهو الأصل ، وتارة يعرب بالحروف ، وتارة يكون إعرابه بالتقدير ، فهذه ضروب ثلاثة قد اشتمل عليها المعرب نذكرها بمعونة الله تعالى[١] :

الضرب الأول منها : أن يكون معربًا بالحركة ، وهذا يكون على أوجه[٢] :

أولها : أن يدخله الإعراب وتابعه ، هو التنوين : كزيدٍ ، وفرسٍ ، وهذا لاستيفائه الحركات الإعرابية ، يقال له المتمكن ، ويدخل التنوين عليه فيقال له : الأمكن .

---

(١) ينظر : المقتصد ١/١٠٢-١٠٧ ، والمفصل ٢/٤٢-٤٣ .

(٢) ينظر : اللمع ٥٩-٦٦ .

وثانيها : أن يدخله الإعراب لا غير من غير تنوين ، وامتناع التنوين فيه ، أما للإضافة كقولك : غلامك ، وغلام زيد ، وأما لأجل اللام كقولك : الرجل ، والغلام .

وثالثها : أن يدخله الرفع والنصب ويكون ناقصًا الجر ، وهذ هو غير المنصرف ، وقد قررنا قاعدته .

ورابعها : أن يدخله الرفع والجر ، ولا يدخله النصب ، وهو باب الرسان[1] ، وما كان من جمع المؤنث السالم في اسمه وصفته .

وخامسها : أن يدخله النصب وحده من غير تنوين ، إذ كان فيه لام أو إضافة ، أو مع التنوين إذا لم يكن ثمة مانع من دخوله ، وهذا نحو الاسم المنقوص لثقل الضمة والكسرة على الياء الخفيفة كقولنا : قاضٍ ، وداعٍ ، /٩٥أ/وما أشبه .

فهذه الأنواع الخمسة هي أنواع المعرب بالحركة على أختلافها .

الضرب الثاني : ما يكون معربًا بالحروف ، وذلك أمور أربعة[2] :

أولها : الأسماء الستة وهي قولنا : أخوه ، وأبوه ، وحموها ، وفوه ، وهنوه ، وذو مال ، فهذه الأسماء تكون معربة بالحروف إذا كانت مضافة إلى غير متكلم ، ويشترط في إعرابها أمور ثلاثة :

أما أولًا : فبأن تكون مضافة ، فإن كانت مفردة أعربت بالحركة ، كقولك : أبٌ ، وأخٌ ، لأنها إذا كانت مضافة تكثرت بمضافها وتعددت ، فلهذا أشبهت المبني ، فلا جرم اعربت بالحرف كإعرابه .

وأما ثانيًا : فلا بد من حذف لامها ليكون إعرابها بالحرف كالعوض من حذف لاماتها .

---

(١) كذا في الأصل ولم يتوجه لي معناها .

(٢) ينظر : التبصرة ١/٨٤-٨٧ ، واللمع ٦٧-٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ، ١/١٨٥-١٩٥ ، وشرح الكافية ١/٢٦-٣٢ ، وأوضح المسالك ١/٢٨-٣٧ .

وأما ثالثًا : فلا بد من كونها ثلاثية ليتحقق جبران النقص ، فيعوض لأنها إذا كانت على أكثر من ثلاثة أحرف ثم حذف منها لامها فلا تفتقر إلى العوض لأنها على مثال الثلاثي ، فلهذا اشترطنا أن تكون ثلاثية لما ذكرناه .

وثانيها : كلا وكلتا ، إذا كانتا مضافتين إلى مضمر ، وهذا كقولك : جاءني الرجلان كلاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، والمرأتان كلتاهما ، والمرأتين كلتيهما ، هذا هو الأكثر ، أعني إعرابها بالحرف عند الإضافة إلى المضمر . وقد حكي فيهما لغة قليلة وهو : إعرابها بالحركة المقدرة ، وأجروها مجرى عصا ، فلهذا تقول : جاءني الرجلان كلاهما ، ورأيت الرجلين كلاهما ، ومررت بهما كلاهما ، فتكون على حالة واحدة ، في جميع وجوه الإعراب ، وهذه لغة قليلة ، والكثيرة هي الأولى .

واختلف النحاة في حالهما ، فالذي ذهب إليه جماهير البصريين : أنهما مفردان من جهة اللفظ وفيهما تثنية معنوية . وذهب الكسائي والفراء إلى : أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية[١] . والمختار ما قاله البصريون ، ولهذا أفرد الضمير في نحو قوله : ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾[٢] ولم يقل : أتتا ، وفي هذا دلالة على ما قاله أهل البصرة .

فإذا كانت مضافة إلى مظهر فلا يكون إعرابها إلا بالتقدير بكل حال كعصًا ، وهذا كقولك : جاءني كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين .

وثالثها : التثنية : وهي على ثلاثة اوجه :

أما أولًا : فبأن تكون حقيقة إما إسمًا : كالزيدان ، وإما صفة ، كالمسلمان ، وإنما كانت هذه تثنية حقيقية لأنه قدر فيها نظم الواحد وبناؤه ، وصيغة المفرد فيها محفوظة .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢/٤٣٩-٤٥٠ (م٦٢) .

(٢) الكهف ٣٣ .

وأما ثانيًا : فبأن تكون تثنية غير حقيقية ، لأن صيغة المفرد فيها غير محفوظة فلو كانت حقيقية لكان يقال : هذيان ، والذيان ، وإنما هي صيغ للتثنية مرتجلة لها .

وأما ثالثًا : فبأن يكون جاريًا مجرى التثنية كقولنا : اثنان ، واثنتان ، فإن هذا يجري مجرى المثنى وليس مثنى على الحقيقة ، إذ لا مفرد له وليس جاريًا في التثنية مجرى هذا ، ولا مجرى قولنا : الزيدان ، إنما هو أمر آخر ، فلهذا أفردناه قسما على حياله بالياء ، لأنه غير داخل فيهما كما ترى . فهذه الأمور كلها معربة بالحرف ، [الألف] في حال الرفع ، والياء في حال النصب والجر . وإنما أعرب المثنى بالحرف من حيث كان المثنى أكثر من الواحد ، فلما تكثر في ذاته ، تكثر في إعرابه .

ورابعها : الجمع : وهي على ثلاثة أوجه :

أما أولًا : فبأن يكون جمعًا حقيقيًا للسالم المذكر ، إما على جهة التحقيق في الاسم : كالزيدين ، وفي الصفة : كالمسلمين ، فهذا إنما كان حقيقيًا لما كان مستوفيًا للشرائط كلها في الاسم والصفة ، فلهذا كان محققًا .

وأما ثانيًا : فبأن يكون مقدرًا ، وهذا كقولنا : عشرون ، وأخواتها إلى تسعين ، وكقولنا : أولو ، فإن هذين يكونان معربين بالحرف على حد إعراب المجموع جمع السلامة وليس منها وإنما هو لاحق به ، فلهذا عددناه من جملته على جهة التقدير .

وأما ثالثًا : فبأن تكون محذوفة لامه فيعرب بالحرف ، كقولنا : ثبون ، وأصله : ثبوه ، وقلون ، وأصله : قلوه ، فلهذا تقول فيه : ثنون ، وقلون ، وهكذا قولنا : سنون ، وأرضون ، يجري مجراه ، وإنما أعربت هذه الأمور كلها بالحرف لما كانت جمعًا للسلامة ، إما على جهة التحقيق فيما ذكرناه ، وإما على جهة التقدير . والجمع لا شك في كونه أكثر من المثنى ، فلهذا جعل إعرابه أكثر من إعراب المثنى ، فالواو أكثر وأثقل من الألف ، والياء المكسور ما قبلها أثقل من الياء المفتوح ما قبلها . فهذه جملة ما يكون معربًا بالحروف على اختلاف أنواعه .

الضرب الثالث : ما يكون إعرابه بالتقدير :

اعلم أن /٩٥ب/ ما لا يظهر فيه الإعراب لا بالحركة ولا بالحرف ، فالأولى فيه أن يقال : إعرابه بالتقدير لا بالمحل ، لأن اطلاق لفظ المحل إنما يكون في المبنيات ، كما يقال في المضمر وغيره من المبنيات كالموصول واسم الإشارة : إن محلها من الإعراب كذا وكذا ، ولا يقال فيها : إنه يقدر فيها كذا وكذا ، وهذا هو الذي عول عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني[١] ، فأما الزمخشري[٢] فقد أطلق عليه لفظ المحل ، وما قاله عبد القاهر أحق ، وكلام الزمخشري أدق .

ثم التقدير تارة يكون بالحركة ، وتارة يكون بالحرف ، فهذان تصرفان :[٣]

التصرف الأول : فيما يكون تقديريًا بالحركة ، وهو على وجهين[٤] :

أحدهما : أن يكون للتعذر ، وهذا كقولنا : غلامي ، ودلوي ، وداري ، فإن مثل هذا متعذر فيه الإعراب ، لأن ياء النفس تطالب أن يكون ما قبلها مكسورًا ، وإذا كسر فلا وجه لوقوع الإعراب فيه ، إذ يستحيل أن تحصل حركتان في حرف واحد مختلفتين ، ولهذا كان إعرابه مقدرًا .

وثانيهما : أن يكون ذلك من أجل الاستثقال ، وهذا كقولنا : داع ، وقاض ، فإن الرفع والجر لا يقعان فيه لاستثقال الكسرة والضمة على الياء الخفيفة المكسور ما قبلها . فهذا هو الكلام فيما يقدر من الإعراب والحركة .

التصرف الثاني : فيما يكون تقديريا بالحرف : وهذا إنما يكون على القلة ، ومثاله قولنا : زيدي ، ومسلمي ، وجمع المذكر السالم إذا كان مضافًا إلى ياء النفس في أسمائه وصفاته ، فإن الأصل فيه : زيدوي ، فأدغمت الواو في الياء ، فإعرابه بالواو

---

(١) ينظر : المقتصد ١/١٠٦ .

(٢) ينظر : المفصل ١/٤٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ١/٣٣-٣٥ .

(٤) ينظر : التبصرة ١/٨٣-٨٤ .

على جهة التقدير كما وصفناه .

فحصل من هذا : أن التقدير بإعراب الحرف لا يكون إلا في جمع المذكر السالم في حال رفعه لا غير ، لا يقال : فاواهم[١] هو ألف التثنية عند الإضافة إلى ياء النفس ولم يدغموها فيها كما أدغموا واو الجمع في ياء النفس ، فكل واحد منهما علامة للرفع في بابه ، لأنا نقول : التفرقة بينهما ظاهرة ، فإن الألف لخفتها اغتفروا بقاءها على صورتها بخلاف الواو فإنها مستثقلة ، فلهذا قلبوها إلى جنس الياء وادغموها ، ويؤيد ما ذكرناه أنهم نفوا الألف مع كونها اصلية في نحو : عصاي ، وفتاي ، لخفتها ، فإذا كانوا قد اغتفروا بقاءها مع أصالتها فلأن يغتفروا بقاءها مع كونها علامة للرفع أحق وأولى .

فهذا ما أردنا ذكره في أقسام المعرب ، وما يتعلق به من ذكر أحكامه ، وبالله التوفيق .

القسم الثاني : في ذكر المبني وما يتعلق به من أقسامه :

واعلم أنا قبل الخوض في ذلك نذكر ماهية المبني والبناء ، ولها مجريان :

فالمجرى الأول منهما : لغوي ، والبناء في اللغة : هو الثبوت والاستقرار ، ولهذا سميت الكعبة بَنِيَّه ، لاستقرارها وثبوتها .

والمبني ما كان ثابتًا مستقرًا على حالة واحدة لا يتغير . قال الفرزدق[٢] :

أن الذي سمك السماء بنا لنا بيتًا دعائمه أعز وأطول

المجرى الثاني : في مصطلح النحاة : ولهم معنيان : عام وخاص . فأما العام : فهو ما اسْتَمَرَّ آخره على حالة واحدة من حركة أو سكون[٣] . ونعني بكونه عامًا هو :

---

(١) كذا في الأصل .

(٢) ديوانه ٢/ ٧١٤ ، وهو من شواهد المفصل ٢/ ١٢٧ ، وشفاء العليل ٢/ ٦١٥ ، وحاشية الصبان ٣/ ٥١ .

(٣) ينظر : التبصرة ١/ ٧٦ ، والخصائص ١/ ٣٧ .

أنه شامل لما كان مبنيًا بالأصالة كالفعل والحرف، ولما كان مبنيًا بالمشابهة كالمضمرات والمبهم وغيرهما.

وأما الخاص: «فهو ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب».[1] فقولنا: ما ناسب مبني الأصل: نعني به المضمر والمبهم وغير ذلك من أقسام المبني في الأسماء، وقولنا: أو وقع غير مركب: نعني به مثل قولنا: زيد، عمرو، بكر، خالد، ونحو قولنا: ثلاثة، أربعة، خمسة، فإن هذه الأسماء كلها غير معربة لفقد التركيب فيها، وفي هذا الحد إشارة إلى أن البناء كما يكون بالمشابهة لما بني بالأصالة، فقد يكون بسبب فقد الإعراب، وهو التركيب، وإنما كان هذا خاصًا، لأنه أينما يكون في حق ما كان مبنيًا بالمناسبة لما بني بالأصالة، كالأفعال والحروف.

وأما البناء فهو: استقرار آخر الكلمة الواحدة على حالة واحدة على حركة أو سكون[2]

فإذا عرفت هذا، فلنذكر الأسباب الموجبة للبناء في المبنيات، ثم نذكر أقسام المبنيات، ثم نذكر كيفية بنائها، فهذه فوائد ثلاث نفصلها بمشية الله تعالى:

الفائدة الأولى: في ذكر الأسباب الموجبة للبناء فيما كان مبنيًا: اعلم إن ما بني في كلام العرب فلا يخلو حاله، أما أن يكون مبنيًا بالأصالة، أو يكون بناؤه بالمشابهة؛ فالذي يكون بناؤه بالأصالة هو كالأفعال فإنه لا لأصل فيها يكون مقتضيًا لإعرابها، فلهذا وجب بناؤها، وهي [غير] فتقرة إلى علة في بنائها لكونها أصلًا في البناء، والذي يكون /٩٦أ/ مبنيًا بالمشابهة هو الأسماء فإن الإعراب مستحق لها بالأصالة، إلا أن يعرض لها ما يوجب بناءها[3]، والذي يعرض لها من

(١) الكافية ١٤٢.

(٢) ينظر: الغرة المخفية ٩٦/١.

(٣) ينظر: المقتصد ١٢٧/١، وشرح الكافية ٢/٢.

ذلك أسباب ستة[١] :

أولها : تضمن الحرف ، فإذا كان الاسم متضمنًا للحرف وجب بناؤه لكونه قد ناسب ما لا يمكن له توجه أصلًا في الإعراب وهو الحرف ، وهذا : كالأسماء الشرطية ، وأسماء الاستفهام ، فإنهما مبنيان لتضمنهما لحرف الشرط والاستفهام ، وهكذا قولنا : أمس ، فأنه متضمن لحرف التعريف وهو اللام ، كما هو مذهب أهل الحجاز .

وثانيها : وقوعه موقع الفعل ، وهذا كقولنا : نزال ، وتراك ، ودراك ، فإنها واقعة موقع : انزل ، واترك ، وادرك ، وغير ذلك من الأفعال ، فالفعل لا أصالة له في الإعراب ، فلهذا كان مبنيًا ما وقع موقعه .

وثالثها : المشاكلة للواقع موقعه ، وهذا كقولنا : حذام ، وقطام ، وغلاب ، وغير ذلك مما كان مبنيًا على هذه الزنة فإنه إنما وجب بناؤه لأجل مشاكلته في صورته لقولنا : نزال ، وتراك .

ورابعها : المشابهة للحرف وهذا نحو المضمر والمبهم ، فإنهما يشبهان الحرف ، ووجه المشابهة بينهما هو إن كل واحد منهما يفتقر إلى مفسر له ، أما قبله كالمضمر ، وأما بعده كالمبهم ، كما أن الحرف يفتقر إلى ما يتعلق به ، فلهذا وجب بناؤهما ، وإنما وجب أن يكون مفسر المضمر قبله لأنه لا يضمر إلا قبل بعد معرفته فلهذا وجب تقديمه عليه ، وأما المبهم فالغرض به الإشارة إلى ما بعده ، فلهذا كان بيانه من بعده .

وخامسها : مشابهة لما كان مشبهًا للحرف ، وهذا كالمنادى المضموم في نحو قولنا : يا زيد ، فإنه واقع موقع كاف الخطاب ، أو موقع قولنا : أنت ، والمضمر مشبه للحرف كما قررناه ، فلهذا كان مبنيًا كبنائه ، وإنما قلنا : أنه واقع موقعه لأن

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٩٨-٩٩ .

قولنا : يازيد ، في المخاطبة يجري مجراه .

وسادسها : إضافته إلى غير متمكن كالفعل الماضي في نحو قولك : أعجبني يوم قام زيد ، وكالحرف إذا كان مضافًا إليه : كقولك : أعجبني يوم أنك سائر ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[١] فيمن قراها بالفتح وكالاسم إذا كان غير متمكن كقولك : يومئذ ، وساعتئذ ، فبالإضافة إلى غير المتمكن في هذه الأوجه الثلاثة تكون سببًا للبناء كما ذكرناه .

واعلم أن الظاهر من مذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة : أنهم يبنون المضاف إلى الفعل ماضيًا كان أو مضارعًا ، لأنه لا تمكن له بحال . وأما البصريون كالخليل وسيبويه وغيرهما من نحاة البصرة لا يبنون المضاف إلى الفعل إلا إذا كان ماضيًا ، فأما إذا كان مضارعًا أنه يكون معربًا عندهم كقوله تعالى : ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[٢] بالرفع لا غير .

فهذه جملة الأسباب الموجبة للبناء ، قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني[٣] : وقد أجازوا في المضاف إلى غير المتمكن الإعراب والبناء ، فقالوا : خرجت حين خرج ، وفي حينِ خرج زيد بالجر .

الفائدة الثالثة : في ذكر تقسيم الأسماء المبنية وذكر القاب البناء :

أما تقسيم الأسماء المبنية فهي كما ذكرنا منقسمة إلى ما يكون بناؤه بالأصالة كالأفعال والحروف ، وإلى ما يكون بناؤه بالمناسبة وهو سائر الأسماء على اختلافها ، فإن جميع ما بني منها لا ينفك عن مناسبته للفعل والحرف بأي وجه من وجوه المناسبات كما قدمنا تحقيقه .

ثم تنقسم في أنفسها إلى ما يكون له محل من الإعراب ، وإلى ما لا يكون له

---

(١) الذاريات ٢٣ . وينظر: شرح الهداية ٢/٥٢٠ ، وغاية الاختصار ٢/٦٦٤ .

(٢) المرسلات ٣٥ .

(٣) ينظر : المقتصد ١/١٤٩ .

محل من الإعراب : فالذي يكون له محل من الإعراب هو : سائر الأسماء المبنية كلها من المضمرات ، والمبهمات والموصولات ، وسائرها ، لأن الإعراب لها بالأصالة ، وإنما عرضت المشابهة للمبنى بالأصالة فمنه من ظهور الإعراب فيها بحصول مقتضى البناء وهو المشابهة للمبني ، فلهذا وجب أن يكون الإعراب فيها محلًا لا لفظًا وتقديرًا لا بالظهور ، وأكثر المبنيات واقع على هذه الحالة أعني أن يكون له إعراب بالمحل .

وأما الذي لا يكون له محل من الإعراب فهو : ما كان عادمًا للتركيب في نفسه ، وهذا كالأصوات كقولنا : غاق ، فيما كان حكاية لصوت ، أو قولنا : ع ، فيما كان صوتًا مطلقًا ولا ينفك عن وقوعها ، وأن كثرت على أحد هذين الوجهين /٩٦ب/ من غير زيادة . فالذي يكون حكاية كقولنا : قت ، في حكاية وقع السيف ، وقولنا : طق ، في حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض . والذي يكون صوتًا مطلقًا كقولنا : عدس ، زجر البغل ، وسًا للحمار ، وع : للإبل . وهذه لا يكون لها إعرابٌ لا لفظًا ولا محلًا ، أما اللفظ فلما كانت خالية عنه لا جرم تعذر الإعراب فيها بكل حال .

وأما ألقاب البناء ، فاعلم أن الإعراب كما يكون بهذه الحركات الثلاث والسكون أيضًا ، فقد يكون البناء واقعًا عليها أيضًا ، فلا بد من تفرقة بينهما في اللقب ، فالذي استقر عليه رأي البصريين كالخليل ، وسيبويه(١) ، والمبرد(٢) ، والمازني من القدماء والسيرافي ، والجرجاني(٣) ، والزمخشري(٤) ، وابن جني(٥) من

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٣-٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ١/٤ ، ٤/٨٢ .

(٣) ينظر : المقتصد ١/١٠٠ .

(٤) ينظر : المفصل ١/٥٠ ، ٢/١٩ .

(٥) ينظر : اللمع ٥٧-٥٨ .

المتأخرين : أن علامات الإعراب تسمى : رفعًا ، ونصبًا ، وجرًا ، وجزمًا ، وعلامات البناء تسمى : ضمًا ، وفتحًا ، وكسرًا ، وسكونًا[١] . فأما نحاة الكوفة كالكسائي والفراء[٢] ، فقد ذهبوا إلى : أنه لا فرق في إطلاق العبارتين ، وأن إطلاق كل واحدة منهما سواء ، فيجوز اطلاق كل واحد منها بدلًا من الأخرى في المعرب والمبني من غير تفرقة بينهما .

والمختار ما قاله علماء البصريين لأمرين :

أما أولًا : فلأن الأمور المبنية لما كانت متميزة في ذواتها بأحكام وخصائص وجب أن تكون مستبده بألقاب تختصها .

وأما ثانيًا : فلأن إجراء هذه الألقاب على كل واحد منهما من غير تمييز بينهما يؤدي إلى وقوع اللبس بينهما . فلهذا كان القول ما قاله البصريون .

الفائدة الثالثة : في كيفية البناء في المبنيات : واعلم أنا قد ذكرنا ما هو مبني بالأصالة ، وما هو مبني بالمشابهة ، فلا حاجة بنا إلى تكريره ، والذي نذكره الآن إنما هو كلام في كيفية بنائهما ، فلنذكر كل واحد من هذه المبنيات ، ثم نذكر كيفية بنائهما على حركة أو سكون ، ونجعلها على ضروب ثلاثة بمعونة الله تعالى[٣] :

الضرب الأول منها : هو الأسماء : وبناؤها يكون على أربعة أوجه[٤] :

أولها : أن تكون مبنية على الضم ، وهي أمور ثلاثة :

أما أولًا : فالأسماء التي قطعت عن الإضافة : كقبل ، وبعد .

---

(١) ينظر : التبصرة ١/٨٠ ، والغرة المخفية ١/٩٦ ، والكافية ٦١ ، ١٤٢ ، والمقرب ٤٧ ، وأوضح المسالك ١/٢٨ .

(٢) نسب هذا الرأي في همع الهوامع ١/٦١ إلى قطرب . وينظر : الأشباه والنظائر ٢/١٤٦ .

(٣) ينظر : المقتصد ١/١٣٢-١٥٣ .

(٤) ينظر : اللمع ٥٨ ، والغرة المخفية ١/٩٦-٩٩ .

وأما ثانيًا : فالأسماء المناداة المقصورة كقولنا : يا زيد ، ويا رجل ، ويا غلام .

وأما ثالثًا : فما كان ملحقًا بالغايات كقولنا : لا غير ، وليس ، وحسب ، وقط . فهذه كلها مبنية علىالضم ، وإنما وجب بناؤها عليه لأن في بنائها على الكسر والفتح إلباس بحركة الإعراب ، فلهذا وجب بناؤها على الضم .

وثانيها : أن تكون مبنية على الكسر ، وذلك أمور ثلاثة :

أما أولًا : فأسماء الأفعال : كنزال ، وتراك ، والأعلام : كحذام ، وقطام ، والصفات نحو : يا غدار ، وفساق .

وأما ثانيًا : فالأمس على قول البصريين .

وأما ثالثًا : فقولنا : جير لأفعلن كذا ، وهي كلمة تستعملها العرب في القسم ، وتكون اسمًا إذا كانت بمعنى : حقًا ، وتكون حرفًا ، إذا كانت للتصديق في الأخبار . فهذه كلها مبنية على الكسر ، وإنما وجب بناؤها لأجل التقاء الساكنين ، وخصت بالكسر على أصلها أيضًا .

وثالثها : ما يكون مبنيًا على الفتح ، وذلك على وجهين :

أما أولًا : ففي الاستفهام : كأين ، وثَمَّة ، وفي ظروف الأمكنة ، وأيان : من ظروف الأزمنة .

وأما ثانيًا : فكيف : إذا كانت سؤالًا عن حال . فهذه مبنية على الفتح طلبًا للتخفيف .

ورابعها : ما كان مبنيًا على السكون ، وذلك ياتي على وجوه ثلاثة :

أما أولًا : فنحو : مَنْ ، وما ، إذا وقعا استفهامًا وشرطًا .

وأما ثانيًا : فنحو : كم ، في العدد استفهامًا وخبرًا .

وأما ثالثًا : فنحو : إذ ، وقط ، في أحد لغاتها . وإنما بنيت هذه على السكون

لأنه هو الأصل، والحركة إنما تقدم عليها بدليل ما أوضحناه[١] من قبل.

الضرب الثاني: الأفعال: وما بني منها فبناؤه بالأصالة كما ذكرناه، وذلك يكون على أوجه أربعة[٢]:

أولها: أن تكون مبنية على الفتح، وهذا هو الفعل الماضي على جميع أحواله كقولنا: قام، وقعد، وخرج، واستخرج. وإنما وجب بناؤه على الفتح لأنه قد ضارع المضارع /٩٧أ/ بوقوعه صفة، وصلة، وحالًا، وشرطًا، وجزءًا، كوقوعه، فلهذا أعطى حركة خفيفة.

وثانيها: أن تكون مبنية على الضم، وهذا كقولنا في الأمر لجماعة الرجال: أحضُرنَّ يا رجال، واضربُنَّ يا قوم، فإن هذه الضمة في آخر الفعل هي ضمة بناء، وإنما وجب بناؤه على الضم ليكون فيها دلالة على الواو المحذوفة وهي الفاعلة.

وثالثها: أن تكون مبنية على الكسر، وهذا كقولنا في الإعراب في الأمر الواحدة المؤنثة بنون التأكيد: احضَرِنَّ يا امرأة، واضرِبِنَّ يا هند، فقد زعم أبو القاسم أنه: ليس في الأفعال ما بني على الضم، ولا على الكسر، وهذا خطأ بما ذكرناه من هاتين الصورتين.

ورابعها: أن تكون مبنية على السكون، وهذا كقولنا: قم، واقعد، على رأي البصريين: فإنهما مبنيان، وأما أهل الكوفة فزعموا: أن فعل الأمر المخاطب معرب مجزوم وقد مر بيانه[٣].

فهذه جملة ما تبنى عليه الأفعال على هذه الأوجه الأربعة واختصاص كل واحد من هذه الأفعال بهذه الحركة المخصصة من البناء إنما هو أمر اقتضاه التعليل، ومن أحاط علمًا بما ذكرناه في كتابنا هذا هان عليه الوقوف على ذلك.

---

(١) في الأصل: كما.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٨٠-٨٢، وأوضح المسالك ١/٢٧، والتصريح ١/٥٤-٥٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/٥٢٤-٥٤٨ (م٧٢)، والتبيين ١٧٦-١٨٠.

الضرب الثالث : الحروف : وبناؤها يكون على أوجه أربعة[١] :

أولها : ما بني على الفتح ، وهذا كقولنا : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، ولعلَّ ، وليت ، وسوفَ ، والسين ، ونحو واو العطف ، وفائه ، وغير ذلك ، وإنما وجب بناؤها على الفتح لأجل التخفيف .

وثانيها : ما بني على الكسر ، نحو : الباء واللام في نحو : لزيد ، وبزيد ، وإنما بنيا على الكسر اتباعًا لعملها في الظاهر .

وثالثها : ما بني منها على الضم ، وهذا نحو قولنا منذ في : ما رأيته منذ اليوم ، وهذا يكون على القلة فيها .

ورابعها : ما بني على الوقف ، وهذا نحو : مَنْ ، وعَنْ ، ولَمْ ، ولَنْ ، وما شاكلها ، وإنما وجب بناؤها على السكون لأنه هو الأصل ، وإنما يعدل إلى الحركة لعارض كما أشرنا إليه .

فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في إعراب ما اعرب بالأصالة والمشابهة ، قد فصلناه على هذه الصورة ، وأوردناه على هذه الهيئة ليكون أقرب إلى الضبط ، واسهل للحفظ ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) ينظر : أوضح المسالك ١/٢٧-٢٨ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب المخاطبة

اجعل أول كلامك لمن تسأل عنه، وآخره لمن تخاطبه، فتقول: إذا سألت رجلًا عن رجل: كيف ذلك الرجل يا رجلُ، ذلك: رفع بالابتداء، وكيف: خبره، واللام زائدة للتوكيد للإشارة، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وكذلك الكاف في: ذانك[1]، وأولئك، وتلك، وتانك، ورأيتك، وأريتك[2] زيدًا ما صنع، ولا موضع للكاف في هذه الأشياء.

فإن اجابك المسؤول، قال: صالح، أو سقيم، أو مريض، أو صحيح، وما أشبه ذلك، فترفعه، لأن موضع خبر كيف رفع[3]، فسبيل الجواب أن يكون مرفوعًا بإضمار المبتدأ، ولو كان موضع كيف نصبًا لكان الجواب منصوبًا بإضمار فعل، لو قال لك: كيف رأيت ذلك الرجل، لكان موضع كيف نصبًا، وكنت تقول في الجواب: صالحًا [مريضًا] أو سقيمًا، وما أشبه ذلك[4]، كأنك قلت: رأيته صالحًا [أو مريضًا] أو سقيمًا، وما أشبه ذلك فَتَفَهَّم هذا. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه:

اعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من الإشارة والخطاب نذكر ماهيتها. فأما اسم الإشارة فمعناه: هو اللفظ الدال المشار إليه، كقولنا: ذاك، وتاك. وأما الخطاب: فهو اللفظ الدال على المخاطب، كقولك: ذاكما، وذاكُنَّ.

---

(١) في الجمل ٢٦٦: وكذلك الكاف من ذلك.

(٢) في الجمل ٢٦٦: و أرأيتك، ورأيتك غير وارده في الجمل.

(٣) في الجمل ٢٦٦: لأن موضع كيف خبر الابتداء.

(٤) ليست في الجمل ٢٦٦.

فأما بناء اسم الإشارة فلأمرين[1] :

أما أولًا : فلكونها مشبهة للحروف بافتقارها إلى ما يفسرها ويوضحها .

وأما ثانيًا : فلأن فيها ما وضعه كوضع الحرف ، فقولنا : تا ، وتي بمنزلة : من ، وعن ، فلهذا وجب بناؤها .

فإذا عرفت هذا ، فلنذكر أحكامها ، ثم نذكر كيفية استعمالها في الخطاب ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في ذكر أحكامها : ولها أحكام نشير إليها :

الحكم الأول : باعتبار صيغها ، وهي في ذلك على أوجه أربعة[2] :

أولها /٩٧ب/: ما يكون موضوعًا للمذكر الواحد ، كقولنا : ذا ، وأما المثنى كقولنا : ذان ، وله إعلالان :

أما أولًا : فبأن يكون من باب شويت[3] ، فيكون على هذا : ذوي .

وأما ثانيًا : فبأن يكون من باب : حييت ، فيكون على هذا : ذيي ، وكله محتمل لكن الأكثر أن يكون من : شويت[3] ، لأن حييت ، قليل ، فلهذا كان محمولًا على الأكثر فذهبت لامه تخفيفًا فبقي : ذا ، كما ترى .

وأما : ذانٌ ، بتشديد النون وتخفيفها فيهما ، للمذكرين ، وفيه لغتان :

أحدهما : وهي الأكثر المطردة ، وهو استعماله بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًا ، وهي المستعملة كثيرًا .

وثانيهما : وهي قليلة ، أن تكون مستعملة في جميع الأحوال بالألف ، وعلى

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ٣٤٨/١ ، وشرح الكافية ٢٩/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٧٧/٤-٢٧٩ ، والمفصل ٣٣/٢-٣٤ ، الغرة المخفية ٣٤٨/١ ، والكافية ١٥٠-١٥١ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٥/١ ، وأوضح المسالك ٩٥/١ ، وشرح الكافية ٣٠/٢-٣٤ .

(٣) كذا في الأصل ولم يتوجه لي معناها .

هذا قراءة الجماعة في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١] وقد اختلف في توجيه هذه القراءة، فأما قراءة أبي عمرو فإنها واردة على المستعمل كثيرًا وهو القلب، والأحسن في تمشية هذه القراءة أن يقال: إن هذه التثنية غير حقيقية، لأن صورة المفرد منها غير محفوظة، فكلما كان الأمر فيها كما قلناه، لاجرم اجتمع عند التثنية ألفان، لكن حذف ألف التثنية، لأن المحافظة على ألف التثنية إنما تكون في التثنية الحقيقية، فأما في هذه فلا، فلهذا كان على حالة واحدة في جميع أحواله، وكان الإعراب فيه محلًا لا لفظًا.

وثانيها: للمؤنث إما للفرد منه وهي: تا، وتي، وته، وذي، وذه، وإما للمثنى منه وهو قولنا: تانِّ، وتين، وفي نون: تان، التشديد والتخفيف، والكلام على تا مثل الكلام على: ذا، فلا وجه لتكريره.

وثالثها: أولاء: وهو يصلح للجمع في المذكر والمؤنث، ويستعمل لأولى العلم وغيرهم، قال جرير[٢]:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللِّوى والعيشَ بعد أُولئكَ الأيامِ

ورابعها: ما يكون مستعملًا في الأمكنة على جهة الإشارة إليها، وهذا نحو قولنا: هَنَّا، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون مستعملًا للقريب وهو إذا كان مضمومًا مخففًا.

وثانيهما: أن يكون مستعملًا للبعيد، وهو إذا كان مفتوحًا مضاعفًا، وقد حكى فيه الكسر.

ونحو قولنا: ثَمَّةَ يستعمل في الإشارة إلى الأمكنة، وهما مبنيان كبناء اسم الإشارة لأنهما منها.

---

(١) طه ٦٣. وينظر: شرح الهداية ٢/٤١٧، وغاية الاختصار ٢/٥٦٩.

(٢) ذيل ديوانه ٩٩٠، وهو من شواهد المقتضب ١/١٨٥، والمفصل ٤/٣٣، وشرح الكافية ٢/٣١، وأوضح المسالك ١/٩٦.

الحكم الثاني : في كيفية استعمالها : وهي في ذلك على أوجه أربعة[١] :

أما أولًا : فبأن يكون مجردًا عن الخطاب والتثنية جميعًا ، كقولنا : ذا ، وتا ، وأولاء .

وأما ثانيًا : فبأن تكون مشفوعة بالخطاب كقولك : ذاك ، وذاكما .

وأما ثالثًا : فبأن تكون مشفوعة بالتثنية ، كقولك : هذا ، وهاتا ، وهؤلاء .

وأما رابعًا : فبأن تكون مشفوعة بالخطاب والتثنية جميعًا ، فلهذا تقول فيها : هذاك ، وهاتاك ، وهؤلائك ، وما أشبه ذلك وهذا أقلها في الاستعمال .

الحكم الثالث : في كيفية استعمالها في الإشارة : وهي في ذلك على أوجه ثلاثة[٢] :

أولها : أن تكون مستعملة في القريب ، وهذا كقولك : هذا ، وهذاك ، وهذان ، وهؤلائك ، وغيرها .

وثانيها : أن تكون مستعملة في البعيد ، وهذا كقولك : ذلك ، وذلكما ، وذالكم ، لأن اللام ها هنا مؤذنة بالبعد .

وثالثها : أن تكون مستعملة في المتوسط ، وهذا كقولك : ذاك ، وأولائك ، وذانكما ، بتخفيف النون ، وتانكما ، بتخفيفها أيضًا ، فأما ذانكما ، وتانكما ، بتشديد النون فقد قال المبرد : أنه تثنية ذلك ، وتانك ، فعلى هذا يكون تشديدهما مؤذنًا بالبعد كما في أصله .

الحكم الرابع : جواز الوصف بها : كقولك : جاءني هذا الرجل ، ولا تكون موصوفة إلا باسم الجنس لأنها لما كانت مبهمه في نفسها كان وصفها باسم الجنس ليكون دالًا على حقيقتها ويوصف بها ، ولا يوصف بها إلا العلم ، فلهذا

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ٣٤٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٦/١-٣١٨ .

(٢) ينظر : المفصل ٣٤/٢ ، والغرة المخفية ٣٤٩/١ ، والكافية ١٥٠ ، وشرح الكافية ٣٢/٢-٣٤ .

تقول: مررت بزيد هذا، ولا تقول: بالرجل هذا على أنه صفة، وإنما يكون بدلًا أو عطف بيان، ويجوز تصغيرها فتقول في: ذا، ذيا، وفي تا: تيا، وقد قررناه في التصغير.

وتكون عاملة في الأحوال النصب، فلهذا تقول: هذا زيد قائمًا، فالعامل فيه إما الإشارة وإما التثنية، قال الله تعالى: ﴿...وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1] وقال تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[2]

فهذه جملة ما نذكر في أحكامها، قال أبو القاسم: فأما هذه الكاف فإنها حرف وليست بضمير، وهذا ظاهر فإن الكاف في قولك: ذاك، وذاكما، حرف دال على الخطاب وليس اسمًا، لأنه لو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب، ولا موضع له ها هنا من الإعراب بحال، فلهذا حكمنا عليه بالحرفية[3]. وهكذا الكاف في قولنا: رأيتك، وأريتك زيدًا /٩٨أ/ ما صنع، قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[4] لأنه بمعنى الرؤية فليس له إلا مفعول واحد، ولو كان للكاف موضع من الإعراب لكان قد تعدى إلى أكثر من مفعول واحد، ولهذا قضينا بأنه لا موضع للكاف من الإعراب بحال، وأنشد النحاة[5]:

أرأيتك إن مُنعتَ كلام ليلى   أتمنعني على ليلى البكاء

الفائدة الثانية: في كيفية استعمالها بالإضافة إلى الإشارة والخطاب[6]:

واعلم أن المشار إليه أمور ستة: مذكر، ومؤنث، ومذكران ومؤنثان،

---

(١) هود ٧٢.

(٢) النمل ٥٢.

(٣) ينظر: المقتضب ١/٤٠، ٣/٢٧٧، وشرح الكافية ٢/٣٢.

(٤) الإسراء ٦٢. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٩٥-٤٩٦.

(٥) نسبه محقق الصحاح: رأى ٦/١٣٤٨ إلى ركَّاض بن أباق الدبيري، ولم يشر إلى مصدره.

(٦) ينظر: المقتضب ٣/٢٧٧-٢٧٨، والغرة المخفية ١/٣٥٠، والكافية ١٥٠، والتصريح ١/١٢٦، وحاشية الصبان ١/١٣٨-١٣٩.

ومذكرون ، ومؤنثات . وكل واحد من هذه له لفظ يدل عليه : فذا : للمذكر ، وتا : للمؤنث ، وذان : للمذكرين ، وتان : للمؤنثتين ، وأولى : للمذكرين والمؤنثات ، فصارت هذه الألفاظ المستعملة خمسة ، أربعة نصوص وواحد مشترك وهو قولنا : أولاء ، فإنه يستعمل في المذكرين والمؤنثات جميعًا .

والمخاطب أيضًا أمور ستة : مذكر ، ومؤنث ، ومذكران ، ومؤنثان ، ومذكرين ، ومؤنثات . وكل واحد من هذه الأشياء له لفظ يستعمل فيه : فالكاف : للمذكر مفتوحة ، والمؤنثة مكسورة ، وذاكما : يستعمل في الاثنتين من المذكر والمؤنث ، وذاكم : للجمع من المذكر ، وذاكن : للجمع من المؤنث ، هذا هو الأكثر المطرد . وقد حكى أبو القاسم : استعمال الكاف موحدة في خطاب الاثنين والجمع ، وهذه لغة قليلة والكثيرة هي المطابقة كما ذكرناه . فصارت الألفاظ المستعملة في الخطاب خمسة ، فأربعة نصوص وواحد مشترك وهو خطاب الاثنين ، فإنهما فيه على سواء ، فإذن الألفاظ تكون خمسة في خمسة فتصير خمسة وعشرين ، والمعاني تكون ستة في ستة فتكون ستة وثلاثين ، فإذا قال السائل : كيف ذاك الرجل ؟ فذا ها هنا : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب ، والرجل : صفة لهذا ، فيقول المجيب : صالحٌ أو مستقيمٌ بالرفع على أنه خبر للمبتدأ ، أي هو ، فإن قال السائل : كيف ذلك الرجل ؟ فكيف ها هنا : منصوبًا برأيت على نزع الجار منه ، وذلك : في موضع نصب مفعولًا لرأيت ، والرجل : منصوب صفة لهذا ، كأنه قال : على أي حال رأيت ذلك الرجل ؟ فيقول المجيب على هذا : صالحًا ، أو مستقيمًا بالنصب على الحال ، كأنه قال : رأيته صالحًا أو مستقيمًا ، فإذا اردت استعمالها في مسائلها مفصلة فاجعل اسم الإشارة لمن تشير إليه على طبقة ووفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وأجعل الكاف للمخاطب على طبقة ووفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، من غير مخالفة .

وتنزيلها يكون على ست مراتب ، ولنذكر منها مرتبة ليقاس عليها غيرها ، مثال ذلك : أن يكون المشار إليه ها هنا مذكرًا ، والمخاطب ستة : مذكر عن مذكر : كيف ذلك الرجل يا رجل ، مؤنثة عن مذكر : كيف ذلك الرجل يا امرأة ، مذكرين عن مذكر : كيف ذاكما الرجل يا رجلان ، مؤنثين عن مذكر : كيف ذاكما الرجل يا امرأتان ، مذكرِيْنَ عن مذكر : كيف ذاكم الرجل يا رجال ، مؤنثات عن مذكر : كيف ذاكن الرجل يا نساء ، ثم هلم جرا إلى سائر المراتب الخمس ، وليس وراءه كثير فائدة ، ولكن الغرض هو ما ذكرناه من معرفة أحوال المشار إليه ، فتستعمل فيه ما يليق به من آلات الإشارة ، ومعرفة أحوال المخاطب ، فتستعمل فيه ما يليق من آلات الخطاب ، قال الله تعالى في خطاب المذكر: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[1] والخطاب للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال في خطاب المذكر والمشار إليه مؤنث : ﴿تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾[2] وقال في خطاب الاثنين : ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ﴾[3] وقال في خطاب جمع المذكر السالم : ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ﴾[4] وقال في خطاب جمع المؤنث : ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[5] . وقد يورد ما ذكرناه من آلات الخطاب والإشارة على صورة الجداول طلبًا للتقريب ، وفيما ذكرناه كفاية .

* * *

---

(١) البقرة ٢ .

(٢) القصص ٨٣ .

(٣) يوسف ٣٧ .

(٤) الأنعام ١٠٢ .

(٥) يوسف ٣٢ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الهجاء

إذا تهجيت الفعل الماضي[1] على ثلاثة أحرف رَدَدتَّه إلى نفسك، فإن ظهرت فيه الواو فأكتبه بالألف، نحو قولك: غزا، ودعا، ومحا، لأنك تقول: غزوتُ، ودعوتُ، ومحوت، وإن ظهرت فيه الياء فاكتبه بالياء نحو: قضى، ومشى، وسعى، لأنك تقول: قضيت، ومشيت، وسعيت، وكذلك ما أشبهه، هذا هو الاختيار، وكتابته بالألف جائز.

فإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف كتبته [كله] بالياء نحو: أعطى، واستعلى، وتفادى، وتداعى واستدعى [واستدنى] وكذلك ما أشبهه، إلا أن يكون مهموزًا، أو يكون قبل آخره ياء، فإنك تكتبه بالألف، والمهموز نحو: أخطأ، وأنبأ، وتخاطأ، واستنبأ/٩٨ب /. والذي قبل آخره ياء [فإنك تكتبه بالألف] كقولك[2]: استحيا زيد من كذا وكذا، وتَحَايَا، وأحيا، واستحيا[3]، وكذلك ما أشبهه.

وإذا كان الاسم مقصورًا على ثلاثة أحرف[4]، فإن كان من ذوات الواو فاكتبه بالألف، وإن كان من ذوات الياء فاكتبه بالياء، وكتابته بالألف جائز، وذوات الواو كقولك: عصا، ومنا، ورجا، وهو جانب البئر، لأنك تقول في تثنيته: رجوان، وعصوان، ومنوان، فتعلم أنه من ذوات الواو فتكتبه بالألف. وذوات الياء نحو: فتى، ورحى، وسوى، وما أشبه ذلك لأنك تقول في التثنية: رحيان، وفتيان، وسويان، فتعلم أنه من ذوات الياء فتكتبه بالياء، وكتابته بالألف جائزة. [وإذا

---

(١) في الجمل ٢٧٠: إذا كان الفعل الماضي.

(٢) في الأصل: كقولك نحو.

(٣) كذا في الأصل، وفي الجمل ٢٧٠: وأعيا واستعيا.

(٤) في الجمل ٢٧٠: وإن كان الاسم المقصور على ثلاثة أحرف.

أشكل عليك من هذا شيء، فلم تدر من ذوات الواو هو، أم من ذوات الياء فاكتبه بالألف]، لأنه هو الأصل.

وإذا جاوز المقصور ثلاثة أحرف فاكتبه كله بالياء نحو [قولك] : ملهى، ومدعى. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أن جملة الأمور التي يقع بها البيان للمقاصد والأغراض في كل حال من الأحوال الدينية والدنيوية هي ثلاثة : الإشارة، والكتابة، والكلام، فلا يخرج بيان [عن] هذه أصلًا. فأما الإشارة فهي قليلة بالإضافة إلى الكتابة والكلام، وقد اصطلح الناس على إشارات مخصوصة مما يدل على : المنع، والرد، والرضاء، والقبول، وقد أشار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بأنامل يديه بيانًا لنقصان الشهر وتمامه. وأما الكلام فأوسع البيانات جريانًا، وأكثرها مضطرما، وأسهلها حصولًا، واعظمها فائدة ومحصولًا. وأما الكتابة فهي مثل الكلام في البيان وفيها فوائد جمة، ومقاصد حسنة، وقد أراد صاحب الكتاب ألا يخلي كتابه عن شيء من علوم الكتابة، وإلا فهي بمعزل عن علم الإعراب، لأن الإعراب موضوعه الكلام، والهجاء موضوعه الخط، فلنمش معه على اصطلاحه ونشرح كلامه فيها، وقد أورد منها نكتة يسيرة. وقبل الخوض في شرحها نذكر معنى الهجاء، وموضوعه، وتقسيمه، وكيفية جريه، فهذه مباحث ثلاثة نفصلها بمشيئة الله تعالى :

البحث الأول : في بيان معنى الهجاء : وله مجريان :

المجرى الأول منهما : لغوي : والهجاء : مصدر من هجوت الحروف أهجوها هجوًا وهجًا، وتهجيتها تهجية، كلها بمعنى واحد، وأنشد ثعلب[1] :

---

(١) ينظر :الصحاح : (هجا) ٦/٢٥٣٣ .

يا دار أسماء قد أقوت بانشاج كالوحي أو كإمام الكاتب الهاجي

واعلم أن تهجي الحروف له حالتان[١] :

الحالة الأولى : أن تكون أسماء دالة على معاني في أنفسها كسائر الأسماء من نحو : فرس ، ورجل ، وهذا نحو قولنا : قاف ، وصاد ، وجيم ، فإن هذه أسماء للقاف من : قال ، وللصاد من قولنا : صعد ، وللجيم من قولنا : جعفر ، وإذا أردت تصورها في الخط على جهة الاسمية ، فإنك تصورها على هذا الهجاء كما تفعله في غيرها فيكتب قولنا : قاف ، على ثلاثة أحرف كما تكتب : ناب ، وباب ، وتكتب الجيم كما : قيل ، وديك ، وهكذا تفعل بها إذا كانت اسما ، فإذا كانت على هذه الصفة من الاسمية ، فمتى أخبرت عنها فإنك تعربها بوجوه الإعراب كلها ، فلهذا تقول : هذه صادٌ ، وكتبت صادًا ، وعجبت من صادٍك . وإذا تهجيتها من غير إخبار عنها فإنك تعددها من غير إعراب ، فلهذا تقول : صاد ، عين ، كاف ، لام ، غين ، من غير إعراب فيها ، وإنما تعذر إعرابها لفقد الإسناد فيها ، وإذا كانت أواخرها معتلة وأردت الإخبار عنها فإنك تمدها فتقول : الباء أطول من السين في بسم الله ، والطاء مطبقة ، بخلاف ما إذا عددتها تعديدًا ، فإنك تقصرها ، فلهذا تقول إذا تهجيت : بَيْتًا : با ، يا ، تا ، وإذا تهجيت : فطر ، قلت : فا ، طا ، را ، فتقصرها ، والسر في أنها قصرت في حال الهجاء ، ومدت في حال الإخبار ، مع شمول الاسمية لها في الحالين جميعًا ، هو أن تهجيها أكثر دورًا واوسع استعمالًا ، فلهذا خصوه بالأخف ، والإخبار عنها لا يعرض إلا قليلًا .

الحالة الثانية : أن تكون حروفًا دالة على معاني في غيرها ، فإذا أردت أن تنطق بالقاف من قال ، وبالعين من دعا ، فإنك تقول : عه ، وقه ، فهي حروف في هذه الحالة وليست أسماء ، وحكى سيبويه عن الخليل[٢] : أنه خرج يومًا على قومه فقال

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٤/٢ ، ٦١-٦٤ ، وصبح الأعشى ١٧٧/٣-١٧٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٦١/٢-٦٢ .

لهم: إذا أردتم أن تلفظوا بالباء التي في: ضرب، فقالوا: نقول: باء، فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف ولكن يقال فيها: بَه. فكلام الخليل ها هنا يشير بالتحقيق/١٩٩أ/ إلى ما لخصناه. وإذا أردت أن تسودها في الخط حروفًا، فإنك تصور القاف من قال: ق، وتصور العين من دعا: عَ، وهكذا القول في سائر أشكالها لتحصل التفرقة بين صورها في حال اسميتها وحال حرفيتها، فإن صورها في حال اسميتها هكذا: قاف، كاف، لام، ميم. فهذا معناها اللغوي.

المجرى الثاني: للهجاء في مصطلح الأدباء والكتاب فهو: تصوير أشكال الحروف على هيئة مخصوصة يقتضيها الرسم والاصطلاح. فقولنا تصوير أشكال الحروف على هيئة مخصوصة: عام في جميع ما تضمنه الخط من قلب الياء ألفًا في: رمى وفتى، وهكذا القول في فصل: ما، ولا، ووصلهما بغيرهما، والزيادة للواو في: عَمْرٍو، وحذفها من: عُمَرَ، وغير ذلك مما يتعلق بأنواع الهجاء. وقولنا: يقتضيه الرسم والاصطلاح: يعم جميع التغييرات التي تكون سماعًا لا يجوز مخالفتها، والتي تكون قياسية، فالسماعية هي الموجودة في خط المصحف، وهذا مثل: حذف الياء

في: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾[1]، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[2]، وحذف ياء الإضافة في: ﴿نَكِيرِ﴾[3]، و﴿نَذِيرٌ﴾[4]، و﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[5]، وحذف ياء المفعول في نحو: ﴿دَعَانِ﴾[6]، و﴿فَٱتَّقُونِ﴾[7]، معناه هي مفعول في نفسها، فإن أئمة الأدب

---

(١) الرعد ٩.

(٢) غافر ٤٠.

(٣) الحج ٤٤، وآيات أخر، وينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧١٨.

(٤) المائدة ١٩، وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦٩٢.

(٥) ق ١٤.

(٦) البقرة ١٨٦.

(٧) البقرة ٤١، وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٦٠.

كلهم مجمعون على أن هذه لا يجوز مخالفتها بحال . والقياسية هي الأمور التي وقع عليها الاصطلاح بين النحاة وأهل الكتابة ، فإنها مبنية على ملاحظة التحقيق كما سنوضحه بمعونة الله تعالى .

المبحث الثاني : في موضوع الهجاء :

واعلم أن موضوع الخط والهجاء والكتابة : هو حروف العربية هذه التسعة والعشرون حرفًا ، لأن تصرف الكتاب في جميع أحوالهم في الكتابة لا يخرج عنها ونظرهم فيها مقصور عليها ، ولكل علم موضوع لا يتعداه ، فموضوع علم الطب : هو تركيب خلقة الإنسان ومعرفتها ، وموضوع علم الفقه : هو أفعال المكلفين ، وموضوع علم النحو : هو الكلام العربي ، وموضوع التفسير : هو كلام الله تعالى ، وهكذا القول في سائر العلوم كلها ، دينية كانت أو غير دينية ، فإنه لا بد لها من موضوع كما أشرنا إليه . وهي بالإضافة إلى مخارجها على ضروب ثلاثة(١) :

الضرب الأول منها : مخرجه الحلق ، وهي سبعة : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، فهذه كلها من مخرج الحلق .

الضرب الثاني : مخرجه من اللسان ، وهي ثمانية عشر : القاف ، والكاف ، والجيم ، والشين ، والتاء ، والضاد ، واللام ، والنون ، والراء ، والطاء ، والدال ، والياء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والذال ، والثاء .

الضرب الثالث : مخرجه من الشفة ، وهي أربعة : الباء ، والفاء ، والميم ، والواو .

وسيأتي لهذا مزيد استقصاء عند الكلام في الإدغام فقد أورده هناك ، فلهذا كان شرحها هناك أحق .

---

(١) ينظر : العين ١/٥٧-٥٨ ، والكتاب ٢/٤٠٥ ، والمقتضب ١/١٩٢-١٩٤ .

وأما تقسيم الهجاء، فاعلم أن الهجاء على نوعين[١] :

الأول منهما : سماعي ، لا يجوز مخالفته ، وهذا هو الموجود في خط المصحف ، قال الشيخ عبد الله بن درستويه[٢] : وخطان لا يقاسان ، ولا يحمل عليهما غيرهما ، خط المصحف لأنه سنة ، وخط العروض لأنه يثبت فيه ما أثبته اللفظ ويسقط عنه ما أسقطه .

الثاني منهما : قياسي ، وهو الأكثر دورًا ، وسيأتي تقريره .

وشرف علم الخط ظاهر لا يخفى ، وأمره لا ينكر ، وظهور ذلك من أوجه ثلاثة[٣] :

أما أولًا : فلشدة حاجة الخلق إلى ذلك في حفظ علومهم ، وقصص أخبار الماضين ، وما يعرض من ذلك في معاملات الناس ومداينتهم ، وضبط ذلك كله لا يكون إلا بالكتابة والخط .

وأما ثانيًا : فلعظم المقصود بها ، ولو لم يكن في الكتابة من الشرف إلا أن الله تعالى أنزل الكتب السماوية لمصالح عباده ، ولا يمكن حفظ ذلك إلا بعلم الكتابة .

وأما ثالثًا : فِلماَ أشار إليه الشرع في قوله تعالى : ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾[٤] فإن الله عز سلطانه ذكر عجيب خلقه الإنسان ، ونبه على دقيق حكمته فيي خلقه ، ثم أردفه بتعليم أمر القلم تعظيمًا لشأنه ولدخوله في المنة أعظم مدخل .

---

(١) ينظر : شرح الجمل ق ٢٧٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٤-٤٣٧ .

(٢) ينظر : كتاب الكتاب ١٦ .

(٣) ينظر : صبح الأعشى ٣/٥-٧ .

(٤) العلق ٣ ، ٤ .

البحث الثالث : في تقسيم علم الكتابة وكيفية النظر فيها :

فأما تقسيمها فاعلم أن أمر الكتابة يدور على حرفين ، سماعي متبع ، وقياسي مخترع[١] :

فالقسم الأول : وهو السماعي المتبع :

وهو الذي لا يجوز تغييره بحال ، وإن كان مخالفًا للأقيسة الأدبية ، وهذه هي /٩٩ب/ التغييرات المتعلقة بخط المصحف والمأخوذة منه ، فإنها وإن كانت مخالفة للقياس ، لكنه لا يجوز تغييرها ، وذلك أمور :

أولها : حذفهم الألف من : بسم الله ، والألف من الجلالة ، والألف من الرحمن ، فلما كان واردًا على هذا وجب إبقاؤه .

وثانيها : كَتْبُ : الصلوة ، والزكوة ، والحيوية ، بالواو لأجل التفخيم والبعد عن الإمالة .

وثالثها : حذفهم ياء الإضافة في نحو : ﴿نَذِيرٌ﴾[٢] ، و﴿نَكِيرِ﴾[٣] ، و﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[٤] ، وغيرها من ياءات الإضافة .

ورابعها : حذفهم ياء المفعول من نحو قوله تعالى : ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾[٥] ﴿أَهَٰنَنِ﴾[٦] .

وخامسها : كتبهم : الصراط ، بالصاد مع أن الأصل فيه السين ، لأن الصراط

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٤-٤٣٧ ، وصبح الأعشى ١/١٧٢-١٧٣ ، وهمع الهوامع ٦/٣٤٠ .

(٢) المائدة ١٩ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦٩٢ .

(٣) الحج ٤٤ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧١٨ .

(٤) ق ١٦ .

(٥) الفجر ١٥ .

(٦) الفجر ١٦ .

هو الطريق ، وإنما سمي سراطًا لأنه يسترط من الماره ، أي يبتلعهم[1] .

وسادسها : كتبهم قوله تعالى : ﴿مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾[2] اللام مفصوله عن هاء التنبيه على خلاف القياس ، اتباعًا لما وجد في خط المصحف .

وهذه الأمور كثيرة في القرآن وقد اشتملت عليها كتب القراءة فلا حاجة بنا إلى الإكثار منها ، والمقصود مما ذكرناه ها هنا هو : أن ما كان سماعيًا فإنه يقر حيث ورد ولا يجوز تغييره ، ولا القياس عليه .

وأما القسم الثاني : وهو القياسي المتبع :

فهذا يكون موقوفًا على الأقيسة النحوية والتصرفات الأدبية ، وما كان التخفيف توجيها في الخط في الاصطلاحات الكتابية ، فهذا وأمثاله يكون بابه القياس ، ويكون جاريًا في كل موضع من الحذف والزيادة والفصل والوصل ، وغير ذلك مما تراه ملخصًا مثبتًا بمعونة الله تعالى .

وأما كيفية جري النظر فيه ، فاعلم أن أبا القاسم قد ذكر فيه أنواعًا أربعة ، ونرى أن يقصر الكلام عليها ففيها كفاية عن غيرها ، والاختصار فيه أحسن لأن الخط وأحكام الكتابة بمعزل عن علم الإعراب ، فلا تمزج أحدهما بالآخر ، ومن أراد الوقوف على ذلك باستقصاء ، فعليه بكتاب (القلم والخط) للشيخ النحرير أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . فإنه يجد فيه بَلال كل غُلة ، وشفاء كل علة ، وهذه الأنواع قد أوردها متداخلة بعضها يدخل في بعض ، وهذا سوقي الترتيب ، ولا سبيل إلى مخالفته فيها ، ونوردها على ترتيبه من غير مخالفة ، وكان الأحق والأولى من جهة رعاية التصنيف وأمر النظر ، أن تأتي مرتبة ، ويلحق كل شيء ببابه ليكون أحق وأليق .

---

(١) ينظر : الصحاح : (سرط) ٣/١١٣٠ ، والكشاف ١/٦٧-٦٨ .

(٢) الفرقان ٧ .

فالنوع الأول منها: ذكر فيه ما يكتب بالألف، وما يكتب بالياء، وحكم المنقوص في إثبات الياء وحذفها، فهذه ضروب ثلاثة اشتمل عليها هذا النوع نذكرها.

واعلم أنا قبل الخوض في حكم هذه الضروب الثلاثة، نذكر الوجه الذي تتميز به بنات الواو عن بنا الياء، وجملة ذلك أمور ثمانية[1]:

أما أولًا: فبالمصدر: كالغزو، والرمي، لأن عين الكلمة إذا كان ساكنًا صحت لامه، فلهذا رجع كل شيء إلى أصله من الواو والياء.

وأما ثانيًا: فتذكر الفَعْلَة، كقوله: غزوة، ورمية، وإنما رجع هذا إلى أصله لأن العين إذا كانت ساكنة رجع إلى أصله، وتاء التأنيث يجب أن يكون ما قبلها متحركًا بالفتحة، فلهذا وجب رده إلى أصله.

وأما ثالثًا: فتصريف الفعل في المضارع، كقولك: يغزو، ويرمي، لأن عين الكلمة لا بد من تحريكها، فإن كان من الياء فهي تكون مكسورة، إذ ليس من الياء على: يفُعل، بضم العين، وإن كان من الواو فهي تكون مضمومة، إذ ليس من الواو على: يفعِل، بالكسر في العين.

وأما رابعًا: فكل ما كان عينه واوًا وجب أن تكون لامه ياء، وهذا نحو: شويت، وجويت، وعويت، لأن كل ما كانت فاؤه واوًا كانت لامه ياءً بكل حال.

وأما سادسًا: فالتثنية في نحو قولك: عصوان، وفتيان، لأن ألف التثنية لا بد من أن يكون ما قبلها متحركًا، فلهذا وجب رده إلى أصله في الواو والياء.

وأما سابعًا: فبالجمع في نحو قولك: قنوات، وفلوات، وحصيات، ورميات، وإنما كان ذلك لأن ألف جمع السلامة لا بد من تحريك ما قبلها، فلهذا رجع إلى أصله ليكون محتملًا للحركة كما ترى.

---

(١) ينظر: شرح الجمل ق ٢٧٥.

وأما ثامنًا : فبالإمالة ، ولهذا حكمنا على ألف : بلى ، ومتى ، بأنها بدلًا عن الياء لما كان لامه فيهما ، وإنما كان الأمر كما قلناه ، لأنه لا بد من سبب في الإمالة وليس ذلك إلا الكسرة والياء ، ولما كانت الكسرة لا وجه لها ها هنا ، وجب القضاء بالياء . فهذه الأمور كلها تتميز بها بنات الياء عن بنات الواو /١٠٠أ/ لما ذكرناه .

فإذا عرفت هذا فلنرجع إلى بيان الضروب الثلاثة[1] :

الضرب الأول منها : ما يكتب بالألف :

واعلم أن كل ما كان أصله بالواو والياء فإنه يجوز من جهة الخط كتبه بالألف لأنه هو الظاهر في اللفظ ، فلهذا جاز التعويل عليه ، والذي أختاره الكُتَّاب ، واستحسنه النحاة هو : كتب ما كان بالواو بالألف ، وما كان من جهة الياء بالياء ، فلهذا جاز التعويل على اللفظ فيما ذكرناه ، فأما الذي يكتب بالألف فأمور أربعة :

أما أولًا : فما كان ثلاثيًا من الفعل أصله الواو ، كقولك : غزا ، ودعا ، وثرا ، لأنك تقول فيها : يغزو ، ويدعو ، ويثرو .

وأما ثانيًا : فما كان ثلاثيًا من الأسماء أصله من الواو ، كقولك : عصًا ، لأنك تقول فيه : عصوان ، ورحًا ، لأنك تقول فيه : رحوان ، ومنًا ، لأنك تقول فيه منوان ، وهكذا القول فيما شاكله .

وأما ثالثًا : فما جهل أصله فإنه يكتب بالألف مراعاة لجانب اللفظ ، كما لو سميت رجلًا : بإلى ، ولدى ، فإنك تكتبه بالألف ، وإن تعرف أصله بالواو ، وتثنيه بالواو فتقول فيه : ألوان ، ولدوان . فأما كتبهم : على ، بالياء وإن لم يعرف لها أصل في الياء ، فلأنهم أرادوا التفرقة بين حالها اسمًا ، وحالها حرفًا ، فلهذا قالوا في جال حرفيتها : عليك ، وقالوا في حال فعليتها : علاك ، ثم حملوا : إلى ، ولدا ، عليها فقالوا فيهما : لديك ، وإليك ، كما قالوا : عليك ، والجامع بينهما : افتقارها كلها

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٤-٤٤٨ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٣٤-٣٣٦ .

إلى الأفعال لكونها حروفًا وظروفًا .

وأما رابعًا : فما كان آخره ياء فإنه يكتب بالألف أيضًا ، وهذا نحو قولهم : خطايا ورزايا ، وروايا ، وإنما وجب ذلك لأنه لما كان آخره ياء كرهوا الجمع بين المثلين وهما الياءآن .

الضرب الثاني : ما يكتب بالياء : وذلك لأمور أربعة[1] :

أما أولًا : فما كان أصله الياء من الأفعال ثلاثيًا ، وهذا نحو قولك : رمى ، وسعى ، لأنهما من : الرمي ، والسعي .

وأما ثانيًا : فما كان ثلاثيًا من الأسماء يعرف أصله من الياء ، وهذا نحو قولنا : رحى ، وفتى ، ولهذا تقول فيهما : رَحَيَانِ ، وفتيان .

وأما ثالثًا : فما كان زائدًا على الثلاثة ، سواء كان من بنات الياء ، أو بنات الواو ، في اسم كان أو في فعل ، فمثال ما يكون من الأفعال : استدعى ، واستعرى ، ويستدعي ، ويستعري ، ويلهي ، ويدعي ، ومثال ما يكون من الأسماء نحو : مغري ، وملهي ، ومدعي ، وهكذا ما كان أصله الياء أيضًا ، فإنه يكتب بالياء نحو : مسترمي ، ومستفتي ، وغير ذلك وإنما كان الأمر كما قلناه ، لأنه كان زائدًا على ثلاثة ، استثقل أمره ، فلهذا كان بالياء على كل حال .

وأما رابعًا : فما كان لا يعرف له أصل وسمعت فيه إلا ما له فإنه يكتب بالياء ، وهذا نحو قولنا : بلى ، ومتى ، فإنهما يكتبان بالياء لما كانا مما لين لأنه لا يمال إلا ما كان أصله الياء . فهذه جملة ما يكتب بالياء كما ترى .

فأما المهموز فلا يكتب إلا بالألف ، كقولنا : قرأَ ، وهو يقرأ ، وأخطأ ، واستخطأ ، وأنبأ ، ونبأ ، وغير ذلك ، لأن الهمزة إنما هي حرف قوي ، فلا وجه لكونها من الواو ولا من الياء ، بل هي حرف على حياله ، ولها صورة عند تحقيقها

---

(١) ينظر : شرح الجمل ق ٢٧٥-٢٧٧ .

سنذكرها بعد هذه إلا أنه قد أفرد لها بابًا على حياله نذكره هناك .

الضرب الثالث : ما كان آخره ياء خفيفة قبلها كسرة : نحو : قاض . واعلم أن ما هذا حاله يكون على أوجه ثلاثة :

أولها : أن يكون منكرًا ، وهو إذا كان نكرة وجب حذف الياء منه في حال كونه مرفوعًا أو مجرورًا ، كقولك : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، فأما إذا كان منصوبًا فإنك تثبت فيه الياء في حال النصب ، كقولك : رأيت زيدًا قاضيًا ، وغازيًا ، كالصحيح .

هذا كله في حال الوصل ، فأما إذا كان في حال الوقف ، فإذا كان مرفوعًا أو مجرورًا فلك فيه وجهان :

أحدهما : حذف الياء حملًا للوقف على الوصل ، وإجراءً له مجراه .

وثانيهما : إثباتها لأن الموجب لزوالها إنما هو التنوين وقد سقط في حال الوقف ، فلهذا عادت على حالها ، فأما في حال النصب فلا بد من إثبات الألف كقولنا : رايت قاضيًا ، وغازيًا ، وداعيًا ، كالصحيح من الأسماء كقولك : رأيت زيدًا وعمرًا .

وثانيها : أن يكون معرفا باللام فإن كان في حال الوصل ، فالوجه فيه إثبات الياء كقولك : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، ورأيت القاضي ، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا .

فأما في حال الوقف/١٠٠ب/ ففي الرفع والجر لك وجهان :

إثبات الياء ، وهو الأجود ، حملًا للوقف على الوصل ، وحذفها أيضًا حملًا سلما كان فيه اللام على ما كان منونًا ، فأما في حال النصب فلا وجه إلا إثباتها بكل حال لخفتها وقوتها لتحمل حركة الفتح .

وثالثها : أن يكون مضافًا ، وهذا ليس فيه إلا إثبات الياء بكل حال ، سواء كان مضافًا إلى ظاهر أو مضمر ، فلهذا تقول : هذا قاضيك ، وقاضي زيد ، وقاضي

أخيك، لأنها قد صارت متوسطة، فلهذا لم يكن لنا إلى تغييرها سبيل.

النوع الثاني: للحذف والزيادة:

قال أبو القاسم: اعلم أن الهجاء على ضربين: ضربٌ منه للمستمع، وضرب لرأي العين، واعلم أن مراد أبي القاسم بما ذكره هو: أن الكلام له مجريان:

المجرى الأول منهما: منظوم، وهو ما كان يجري على حد مقدر، وميزان معلوم، لا يزداد عليه، ولا ينقص، وهذا هو أودية الشعر ونحوه من: الطويل، والمديد، والوافر، والكامل، وغير ذلك، فما كان جاريًا على هذه الهيئة والصفة فهجاؤه يكون للسمع لا غير، لأن الغرض فيه إنما هو استقامة وزنه وجريه على أمر مضبوط، وعلى هذا يثبت فيه ما أثبته اللفظ، ويسقط، ما اسقطه، وعلى هذا يكتب قولنا: الضَّارِب، الشَّاهد، من غير لام تعريف لأنها ليست في اللفظ، ويكتب قولنا: اللَّه، بألف، وقولنا: الرحمن، من غير لام مع زيادة ألف، وهذه هي طريقة العروضيين والمتعلقين بالأوزان الشعرية.

المجرى الثاني منها: منثور: وهو ما كان لا يراعى فيه وزن ولا استقامة حد، وما كان هذا حاله فهجاؤه لرأي العين، والحمل على معناه، وعلى هذا تؤدي كتبه الكلم على أصلها إلا ما يعرض فيها من زيادة لغرض معنوي أو نقصان لأمر استحساني اقتضاه التخفيف وأوجبه التصريف، وهذه هي طريقة النحاة وأهل علم التصريف، فإنهم يحذفون أشياء ويزيدون أشياء سنذكرها.

فإذا عرفت هذا، فاعلم أن حروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفًا، وقد زيد غير هذه والزيادة على وجهين: مهمل، ومستعمل، ويستقصى الكلام فيها عند الكلام في الإدغام فلا وجه لتقديمه. ثم لهذه التسعة والعشرين تسعة عشر صورة، وهي الصور التي تشتمل عليها حروف أبي جاد، لأنها هي الأصل، وهي إمام الكتاب، وخرج منها عشر صور، الصورة منها تكون لأكثر من حرف واحد، فالباء، والتاء، والثاء، الصورة فيها واحدة وهي لثلاثة حروف، والجيم، والحاء،

والخاء، الصورة فيها واحدة وهي لثلاثة أحرف، والدال، والذال على صورة واحدة وهي لحرفين، والراء، والزاي، على صورة واحدة وهي لحرفين، وإنما فعلوا ذلك على جهة الاختصار حذرًا من كثرة تعديد الصور، وليكون أخف واسهل، وكان النقط فيها كافيًا ومغنيًا في دفع اللبس بينها، وما عدا هذه الصور فكل حرف صورة على انفرادها واستقلالها، كالكاف، واللام، والنون[1]. فلنذكر ما حذف، ونذكر ما زيد لغرض، فهذان فصلان:

الفصل الأول، ما زيد لغرض[2]:

واعلم أن الكُتَّابَ قبل يتصرفون في علم الكتابة بالزيادة للفصل بين مشبهين وذلك في مواضع:

أولها: زيادتهم الواو في: عمرو، في حالة رفعه وخفضه، فرقًا بينه وبين عُمَرَ، فإذا صاروا إلى نصبه فلا حاجة إلى زيادته، لأن التفرقة حاصلة بإبدال الألف عن التنوين، فلهذا لا حاجة إليها، وهذا ظاهر، لأن صورة الخط فيهما واحدة، فلهذا لم يكن بُدّ من التفرقة، وإنما خصت الزيادة في: عمرو، لما يظهر في خفته بسكون وسطه.

وثانيها: زيادتهم الواو في: أولئك، فرقًا بينه وبين إليك، وإنما كان: أولئك، مخصوصًا بالزيادة لأنه اسم، فلهذا كان أقوى في تحمل الزيادة، لأن توسعهم في الأسماء أكثر من توسعهم في الحروف، ولهذا فإن الحرف لا يبلغ في عدد إلى أن يكون خماسيًا في بنية إلا نادرًا، بخلاف الأسماء فإنها تكون خماسية في الأصول نحو: قُذَعْمِل، وسباعية بالزيادة نحو: اشهيباب.

---

(١) ينظر: كتاب الكتاب ١١٣-١١٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل ق ٢٧٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٦٤-٤٦٥، وباب الهجاء ٤-٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٤٧-٣٤٩، وشفاء العليل ٣/١١٤٥، وصبح الأعشى ٣/١٧٩-١٨٣، وهمع الهوامع ٦/٣٢٤-٣٢٨.

وثالثها: زيادتهم الواو في نحو: يأُوخيٌّ، مصغرًا، فرقًا بينه وبين قولهم: يأَخي، مكبرًا، وإنما خص المصغر بالزيادة لانضمام ما قبله، هذا كله لمن بالغ في دفع اللبس، فأما كتاب هذا الزمان فقد حكى أبو القاسم عنهم: انهم لا يفتقرون إلى زيادة لما يظهر من الضمة في أول المصغر فيكتفون به من غير زيادة وهو القياس.

ورابعها: زيادة الألف في نحو قولهم: مائة، فرقًا بينها وبين قولهم: مِنْه، لأن المائة لما حذف لامها، وهي الياء، وبقيت الهمزة، فقلبت ياء لكونها مفتوحة /١٠١أ/ وما قبلها مكسور فصارت ياء، فلهذا وقع اللبس، فلا بد من زيادة هذه الألف لما يحصل من زيادتها من رفع اللبس كما ترى، وإنما خصو الزيادة بالمائة لما كان قد حذف لامها.

وخامسها: زيادة الألف بعد واو الضمير في نحو: ركبوا، وذهبوا. واعلم أن هذا اللبس إنما يكون في المواضع التي تكون الواو فيها منفصلة عما قبلها كقولنا: فغدوا، ومروا، ويحاروا، فلا بد من هذه الألف لتكون فارقة بين ضمير المنصوب وضمير المرفوع أو للفرق بينها وبين العاطفة، هذا كله على رأي من يوجب ذكر التفرقة لهالكه[1] في الإيضاح، فأما المحققون من الكتاب فلا يلتفتون إلى هذه التفرقة، فهذا هو الكلام فيما أريد من هذه الأحرف لما ذكرناه من إزالة اللبس.

الفصل الثاني: في بيان ما يحذف تخفيفًا:

واعلم أن أهل الكتابة يتصرفون بالحذف في الكلم على جهة التخفيف، وذلك يكون في مواضع[2]:

أولها: حذفهم الألف في: بسم الله الرحمن الرحيم، وحذفهم في: بسم الله

---

(١) كذا في الأصل، ولم يتوجه لي معناها.

(٢) ينظر: شرح الجمل ق ٢٧٨-٢٨٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٦١-٤٦٣، وباب الهجاء ٩-٢٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٤٩-٣٥٣، وشفاء العليل ٣/١١٤٤-١١٤٥، وصبح الأعشى ٣/١٨٥-٢٠٠، وهمع الهوامع ٦/٣٢٨-٣٣٥.

أمور ثلاثة :

أما أولًا : فهمزة الوصل في الخط ، وجعلوا طول الباء عوضًا عنها .

وأما ثانيًا : فألف الجلالة ، وإنما حذفوه لكثرة جريه واستعماله .

وأما ثالثًا : فألف قولنا : رحمان .

وكل هذه الأمور إنما حذفوها لما يعرض فيه من كثرة الدور في جميع الأمور ، فلهذا كان مختصًا بهذه الحذوف .

وقد اختلف الناس في هذه الكلمة ، أعني : اسم الله ، ضروبًا من الخلاف ، فمنهم من قال : اسم أعجمي سرياني ، ومنهم من قال : إنه عربيّ . والذين قالوا بكونه عربيًا فهل يكون جامدًا أو مشتقًا ؟ فزعم بعضهم أنه جامد لا اشتقاق فيه ، وقال بعضهم هو مشتق ، واختلفوا في اشتقاقه ، فمنهم من قال من : لاه ، إذا تحير ، ومنهم من قال : إنه مشتق من : لاه ، إذا احتجب ، وهذان المعنيان حاصلان في حق الله تعالى ، لأنه مما تتحير في كنهه الأفهام ، وهو مما لا يدرك بالأبصار . ثم إذا كان مشتقًا ، فهل يكون اسمًا أو صفة ؟ فمنهم من قال : إنه صفة ، ومنهم من قال : إنه اسم ثم إذا كان اسمًا فهل يكون علمًا محضًا ؟ أو غير محضٍ ؟ إلى غير ذلك من الاختلاف ، وذكر الصحيح من هذه الأقاويل ، وذكر الاحتجاج لكل فريق له موضع أخصه به ، وفيما ذكرناه كفاية في غرضنا . وقد وقفت على كلام لأبي إسحاق الزجاج استوفى فيه أكثر المسائل في : بسم الله الرحمن الرحيم .

وثانيها : **حذفهم ألف الوصل من ابن** : واعلم أن ابنا إذا وقعت صفة بين علمين ، أو ما يجري مجراهما من اللقب والكنية ، وكان غير مثنى ولا مؤنث فإنه يحذف منه أمران :

أما أولًا : فالتنوين من النون .

وأما ثانيًا : فألف الوصل ، وإنما حذف لكثرة الاستعمال ، وكثرة استعماله إنما هي مشروطة بما ذكرناه من الشرائط .

أما أولًا : فبأن يقع بين علمين ، أو كنيتين ، أو لقبين ، كقولك : هذا زيد بن عمرو ، وهذا أبو عبد الله بن أبي بكر ، وهذا القائد بن الأمير .

وأما ثانيًا : فبأن يقع صفة ، فإن كان خبرًا لم يحذف تنوينه كقولك : زيدًا بن عمرو ، ولا همزة وصله .

وأما ثالثًا : فبأن يكون مذكرًا ، فإن كان مؤنثًا لم يحذف كقولك : هذه هند ابنة زيد .

وأما رابعًا : فبأن لا يكون مثنى ، فإن كان مثنى لم يحذف ، كقولك : هذان الزيدان ابنا محمد .

فلا بد من اعتبار هذه الشرائط الأربع في حذف هذين الأمرين . فأما إذا كان مصغرًا فإن همزة الوصل تسقط دون التنوين ، كقولك : هذا زيدِ بُنَيَّ عمرو . وكل هذا إنما كان من أجل كثرة الاستعمال ، فلهذا خففوه على هذا الوجه .

وثالثها : حذفهم همزة الوصل في لام التعريف : واعلم أن هذه الألف إنما أتي بها للتوصل إلى النطق باللام لما كانت ساكنة ، فإذا دخل عليها غيرها من الأحرف فذلك عند الكُتَّاب على وجهين :

أحدهما : تحذف معه همزة الوصل في الخط ، وهذا نحو لام الخفض في قولك : للرجل حق ، وللغلام ، وهكذا لام الابتداء ، ولام جواب القسم ، وإنما حذفت همزة الوصل من الخط لكثرة الاستعمال مع حصول الغرض بالتوصل إلى النطق بالساكن .

وثانيها : أن لا تحذف همزة الوصل خَطًا ، وهذا مع فاء العطف وواوه في نحو قولك : والرجل والغلام ، وفي نحو قولك : لا الرجل ولا المرأة عندي ، فإن دخلت لام التعريف على كل كلمة فيها لامان فلا بد من حذف أحدهما لاجتماع اللامين ، فلهذا تقول : لله الأمر من قبل ، وللذي وللتي ، وللذين وللتين ، كراهة لاجتماع الأمثال ، فلهذا خففوه بالحذف كما ترى .

ورابعها : حذفهم الألف من لفظ : الدراهم ، إذا كان مضافًا في مثل قولك : دراهمك عندي ، أو معرفًا باللام في نحو قولك : الدراهم عندي ، فإنه لا يجوز حذف ألفها بحال لما يؤدي إليه من اللبس ، فإن أضيف إليها عدد جاز حذف ألفها كقولك : ثلاثة دراهم /١٠١ب/، وخمسة درهم ، إذ لا لبس ها هنا لأن الثلاثة والخمسة لا يضافان إلا في الجمع ، هكذا كان القياس في قولنا : ثلاثة قراريط ، وأربعة طساسيج ، حذفها كالدراهم لولا ما يقع من كراهة اجتماع الأمثال . فأما لفظ ثلاثة فإنما يحذف ألفها إذا كانت جارية صفة ، كقولك : عندي رجال ثلثة ، أو كانت مضافة إلى عدد كقولك : عندي ثلثة رجال ، ففي هذين الأمرين يجوز طرح الفها من أجل تخفيفها ، فأما ما عداهما فلا يجوز طرحها كقولك : عندي ثلاثة ، لأجل وقوع اللبس ها هنا . وهكذا لفظ : الدينار ، إذا كان في عدد منصوب جاز طرح ألفه كقولك : خمسة عشر دينرًا ، وأحد عشر دينرًا ، لأن الألف المبدلة من التنوين قد قامت مقامها ، فأما إذا كان مجرورًا فإنه لا يجوز طرحها كقولك : مائة دينار ، والف دينار ، وهكذا : عندي دينار واحد ، لا يجوز طرحها فيه بحال .

وخامسها : حذفهم الألف من : الحارث والقاسم : واعلم أن حذف الألف من هذين الاسمين إنما يجوز بشرطين :

أحدهما : أن يكونا علمين ، فإن كانا صفتين لم يجز حذفهما ، كقولك : هذا الرجل القاسم ، والحارث الأرض .

وثانيهما : أن يكونا معرفين باللام ، فإن كانا غير معرفين لم يجز حذفهما كقولك : هذا رجل قاسم ، وحارث ، فأما قولنا : صالح ، وخالد ، ومالك ، فإن ألفها تحذف بشرط اعتبار العلمية لا غير ، سواء كان فيه لام أو لا ، وإنما كان الأمر كذلك لكثرة الاستعمال فيها .

وسادسها : حذفهم الألف من إسحاق ، وإبراهيم :

واعلم أن كلما كان في حشوه ألف فإنه يحذف من الخط بشرط كونه علمًا

ويكثر استعماله وهذا كقولنا : إسمعيل ، وإسحق ، وسليمن ، وهرون ، بخلاف قولنا : إسرافيل ، وميكائيل ، وقارون ، فإن هذه لم تكثر مثل كثرة الأول ، فلهذا أبقوا ألفها على حاله .

وسابعها : حذف الألف من قولنا : السموات :

واعلم أن لفظ السموات قد اجتمع فيها ثلاث الفات : ألف فعال ، والألف المنقلبة عن الواو ، والألف المصاحبة للتاء في جمع المؤنث السالم ، فكرهوا اجتماع الأمثال ، فحذفوا ألف فعال ، ثم رجعت الهمزة إلى أصلها في الواو وبقيت الألف المصاحبة لتاء التأنيث في الجمع .

وثامنها : حذفهم أحد الواوين من : رؤوس :

واعلم أن كل واوين اجتمعا والأولى منهما مضمومة ، فإنه يحذف أحدهما ، وهذا كقولنا : رؤوس ، لأن الأولى مخفّفة من الهمزة ، والثانية واو مفعول ، فمن حذف فلأجل اجتماع الأمثال بظهور النقل ، ومن بَقَّاها فلأن الأصل فيها أن تكون همزة ، فكونها واوًا أمر عارض ، فلهذا بقَّاها على حالها . فأما : داود ، وطاوس ، فيكتبان بواو واحدة لكثرة الاستعمال مع النقل . فأما ذَوُوْ مال ، فلا يحذف منه شيء لأجل اللبس بالواحد . فأما نحو : استوَوْا ، واحتووا ، واكتووا ، والقياس إثبات هاتين الواوين ، لأجل كون الأولى مفتوحة ، والثانية ساكنة ، فلهذا خف ، وبعضهم يحذف أحد الواوين حرصًا على كراهة اجتماع الأمثال ، وهو رديء لا أثر له ولا وجه .

وتاسعها : حذف ألف هذا :

واعلم أن الألف في هذا ، وفي هذه ، وهؤلاء ، تحذف في الخط ، وإنما حذفت لأن حرف التنبيه واسم الإشارة قد ركبا معًا وصارا كالكلمة الواحدة ، فلهاذ خفف بطرح هذه الألف منه ، فإن صغرت هذه الأسماء كقولك : هاذيًا ، وهاتيًا ، وهاؤليًا ، لم تحذف هذه الألف لأنه لم يكثر لكثرة المكبر ، وهكذا إذا دخل عليه

المضمر من نحو: ها هوذا، أو لا كثرة فيه.

وعاشرها: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ﴾[1]فإن فيها ثلاث ألفات[2]: ألف الاستفهام، وألف الجمع، وفاء الكلمة، وقد وجدت في خط المصحف مكتوبة بألف واحدة لأن اللبس زائل، ومنهم من يكتبها بألفين فرقًا بين الاستفهام والخبر، ثم اختلفوا في الألف الباقية المصورة في خط المصحف على ثلاثة أقوال: فمنهم من قال: إنها ألف الاستفهام، لأنها دخلت لمعنى لا يقوم غيرها مقامها، فلا يجوز حذفها، وهذا هو مذهب الفراء، وأبي العباس، وثعلب، وعلي ابن كيسان[3]. ومنهم من قال: إنها ألف الجمع، لأنها ليست كألف الاستفهام في الزيادة، لأن ألف الاستفهام متطرفة وهذه متوسطة، ولا كألف الوصل في الأصالة، فلهذا كانت أحق بالإبقاء، وهذا هو مذهب الكسائي[4]. ومنهم من قال: إنها الألف الأصلية لأن ما عداها مزيد، إما للاستفهام وإما للجمع، وهذه هي أصلًا، فلهذا كانت أحق بالإبقاء. فأما قول أبي القاسم: إن في: آلهتنا، نقطتين الأولى منهما بين الألف واللام في جهة الألف بينها وبين اللام، والثانية منهما في قفا الألف، فإنما قاله توجيهًا لما وجد في خط المصحف من كتابتها بألف واحدة، فزعم

أن هذه النقطة تكون رافعة لكل لبس من غير حاجة إلى زيادة الألف وهو كلام /١٠٢أ/ ليس وراءه كثير فائدة ولا ثمرة له، فإن حاصل كلامه في تطويله هذا: إنها ألف بين نقطتين، وأحسن ما يقال في توجيه كلامه هذا الذي طول فيه أنفاسه: أنه

---

(١) الزخرف ٥٨.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ٢٩٣-٢٩٥.

(٣) جاء في إصلاح الخلل ٢٩٤ قوله: «وهو مذهب الفراء، وأبي العباس ثعلب، وأبي الحسن بن كيسان».

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ٢٩٤.

يذهب فيه مذهب من قال إن الألف الباقية هي ألف الجمع كما حكيناه عن الكسائي ، فلهذا تكون النقط التي في جهة الألف من بعدها تكون دلالة على ألف الاستفهام والنقطة التي تكون في قفا الألف قبلها تكون دلالة على الألف الأصلية .

فاما البيت الذي أنشده وهو قوله :

فإنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

فهو للنّمِر بن تولب[١] ،والنمر بسكون الميم ، قال أبو حاتم السجستاني[٢] : النمر في كلام العرب لا يقال إلا بسكون الميم يعني أنهم استمروا على تخفيفه بالإسكان ، وإلا فأصلها الكسر . ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، فمن : في موضع رفع ، وهي شرطية والفاء جوابها ، والجملة الابتدائية في موضع الخبر لإن . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز حذف أحد الكلمتين إذا دل عليها دليل ، لأن المعنى في هذا : أينما توجه ، أينما ذهب ، فهكذا يجوز حذف بعض الكلمة الواحدة ، حيث يدل دليل على ذلك كما قالوا : صباحًا ، في أنعم صباحًا ، وغير ذلك فهذه جملة ما ذكره في هذا النوع .

النوع الثالث من أنواع الهجاء : وقد ضمنه أجناسًا ثلاثة نذكر ما يختص كل واحد منها[٣] :

الجنس الأول منها : حكم الفعل إذا صار على حرف واحد :

واعلم أن الفعل إذا كان على حرف واحد لأمر أوجبه الإعلال في نحو قولك : قِ زيدًا ، فإن الأصل فيه : أوقي زيدًا ، لأنه من الوقاية فحذفت الواو حملًا للأمر على

---

(١) ديوانه ١٠١ ، وهو من شواهد ارتشاف الضرب ٣/٣٣١ ، والتصريح ٢/٢٥٣ .

(٢) ينظر : الحلل ٣٤٥ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ق ٢٨٣-٢٨٤ .

المضارع في نحو: يوقي، لأنهما في معنى واحد، ثم ذهبت همزة الوصل استغناء عنها بحركة القاف، ثم ذهبت الياء لأنه يبنى على ما يجزم به، كما حذفت في نحو: اغز، وادع، فلهذا بقي على حرف واحد، فإذا أردت النطق به تعذر ذلك لكونه على حرف واحد، والحرف الواحد يستحيل أن يكون متحركًا بالابتداء وساكنًا بالوقف عليه، فلهذا وجب أحد الأمرين: إما وصله بهاء السكت، فلهذا تقول فيه: عِهْ، وشِهْ، ورِهْ، أمرًا له بأن: يقي، ويعي، ويشي الثوب، ويري زيدًا، وإما وصله بواو العطف وفائه، فلهذا تقول فيه: قِ زيدًا، وعِ الكلام، وشِ الثوب، لأن مع أحد هذين الأمرين يزول المحذور الذي ذكرناه.

الجنس الثاني: ما الاستفهامية[1]:

يحذف ألفها في الخط فتقول فيها: فيمَ أنت؟ وعلامَ تفعل؟ وعَمَّ غضبت؟ وبم جئت؟ قال الله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[3] بخلاف ما الموصولة، فإنك تثبت ألفها فتقول: رغبت فيما رغبت فيه، وعملت بما عملته، وقصدت لما قصدت، وغير ذلك، وإنما فعلوا ذلك من أجل الفرق بين الاستفهام والخبر، وإنما خصوا الاستفهامية بالحذف لأن الموصولة في حكم المتوسطة لأجل صلتها، فلأجل هذا كانت الصلة محصنة لها عن الحذف، فحصل أن ألف الاستفهام يصيب ألفها الحذف والقلب لتطرفها، فالحذف في هذه الأحرف كما ذكرناه وهو الأكثر، والقلب لها هاء في نحو قولك: بِمَه، وعَلامَه، وحَتَّامه، وهذه الهاء كما يحتمل أن تكون بدلًا عن الألف كما ترى فيحتمل أيضًا أن تكون هاء السكت وألفها محذوفة، ويكتب ما كان بالتاء بالألف عند اتصاله بما

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٥٥-٤٥٦، وباب الهجاء ٢١-٢٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٥٠.

(٢) النبأ ١.

(٣) النازعات ١.

بعده كقولك : حَتَّامَ ، وعلام ، هذا كله في الخط .

الجنس الثالث : الصلوة ، والزكوة ، والحيوة(١) :

تكتب بالواو ، وإنما كتبت بالواو إتباعًا لخط المصحف ، والوجه في ذلك هو البعد من الإمالة وإيجاب تفخيمها . وبعض الكتاب يكتب هذه الأمور كلها بالألف إتباعًا لما يظهر من اللفظ من غير حاجة إلى الواو ، وهو جيد لا غبار عليه . فإن اتصلت هذه الألفاظ كلها بمضمر وأضيف إليه أو إلى ظاهر وجب كتبها بالألف بكل حال ، فلهذا تقول فيه : صلاتك ، وصلاة زيد ، وحياتك ، وحياة زيد ، لأنه لم يرد في خط المصحف كتبها بالواو إلا في حال إفرادها وتعريفها باللام ، فلهذا بقيت على هذه الهيئة لا غير .

النوع الرابع : أحكام الهمزة في الخط(٢) : اعلم أن ما نذكره من أحكام الهمزة في الخط مخالف لأحكامها في اللفظ لأمور ثلاثة :

أما أولًا : فلأنها إذا كانت واقعة أولى فلا تكون في الخط إلا ألفًا بكل حال ، وهي في اللفظ همزة على حالها .

وأما ثانيًا : فلأنها إذا وقعت وسطًا وقبلها ألف فإنها تجعل بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة ، وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة ، وبين الهمزة والياء إذا كانت مكسورة ، كقولك : سأل ، ومسؤول ، وقائل ، وليس لها صورة في الخط باعتبار كونها بين همزتين .

وأما ثالثًا : فلأنها إذا وقعت متأخرة /١٠٢ب/ وقبلها سكان فإنها تكون محذوفة في الخط بكل حال ، ولا تسقط في اللفظ .

وإذ بان لك أن أحكامها في الخط مخالف لأحكامها في اللفظ ، فالذي نتعرض

---

(١) ينظر : باب الهجاء ٤٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ق ٢٨٤-٢٨٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٩-٤٥٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٥٦-٣٥٩ ، وصبح الأعشى ٣/٢٠٨-٢١٣ .

لذكره ها هنا إنما هو باعتبار الخط لا غير، لأنه من أبواب الهجاء. ولها مواقع ثلاثة[(١)]:

الموقع الأول: أن تكون في صدر الكلام: وهي تكون واقعة في الأصول الثلاثة الأسماء والأفعال والحروف، وهذا نحو: ابن، أعط، إنّ، ومتى وقعت صدرًا فإنها لا يجوز تخفيفها بحال لأن تخفيفها هو تسهيلها، وفي ذلك تقريبها من الساكن، فكما لا يجوز النطق بالساكن أولا، فهكذا لا يجوز تقريبها من الساكن، فلهذا كانت صورتها في الخط ألفًا بأي حركة تحركت، فلهذا تقول في قولنا: امرأتك أتت، ألفا بكل حال لأن كتبها في الخط إنما هو على جهة تخفيفها إذا كانت صدرًا، فلهذا وجب كونها ألفًا، ومثلها أبو القاسم بقوله: أحمد، إبراهيم، أُبْلُم، وهو حوض المقل. وهذه الأمثلة كالأمثلة التي ذكرناها من غير فرق.

الموقع الثاني: أن تكون متوسطة:

واعلم أن الهمزة إذا كانت حشوًا في وسط الكلمة فلا يخلو حالها، إما أن تكون ساكنة متحركا ما قبلها، أو متحركة ساكنا ما قبلها، أو متحركة متحركا ما قبلها، فهذه أحوال ثلاثة تختلف حالها في تخفيفها، وكتبها في الخط على حد اختلافها، فلنذكر كل واحد منها:

الحالة الأولى: أن تكون الهمزة ساكنة متحركا ما قبلها: ومتى كانت على هذه الصورة لم يكن لها حكم في نفسها لسكونها، وإنما الحكم في كتبها لما قبلها من الحركة، فلهذا كانت واوًا إذا كان قبلها ضمة كقولك: لُؤْمٌ، نؤيٌ، في الأسماء، وسُؤت، في الأفعال ويقولون: أذن لي، ورأس، وقرأت، و﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[(٢)] إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وتقول: بئر، وجئت، و﴿ٱلَّذِى

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٦/٣١٠-٣١٥.

(٢) الأنعام ٧١. وينظر المبهج ق ٣٨، ومصطلح الاشارات ٩٦.

﴿ٱؤۡتُمِنَ﴾[(١)] إذا كان ما قبلها مكسورًا .

الحالة الثانية : أن تكون الهمزة متحركة ساكنًا ما قبلها : فليس يخلو حال الساكن قبلها ، إما أن يكون حرفًا صحيحًا ، أو يكون معتلًا ، فإن كان حرفًا صحيحًا فليس يخلو حاله ، إما أن يكون مفردًا أو مضافًا ، فإن كان مفردًا ألقيت حركة الهمزة على ما قبلها ولم تكن لها صورة في الخط ، وهذا كقولك : شمئل ، ومسئلة ، ومَنْ تَنَاَهَى في الإيضاح والبيان فإنه يصورها واوًا عند الضم ، وألفًا عند الفتح ، وياء عند الكسر ، والذي عليه المحققون من الكتاب : أنه لا صورة لها كما ذكرناه . وإن كان مضافًا ، فالذي ذهب إليه أكثر الكتاب والنحاة : أنه لا صورة لها ها هنا كما ذكرناه في المفرد أيضًا ، ومنهم من يصورها واوًا إذا انضمت ، وياءً إذا انكسرت ، وألفًا إذا انفتحت ، كقولك : هذا جزؤك ، ورأيت جزأك ، ومررت بجزئك ، وإلى هذا ذهب أبو القاسم الزجاجي ، والذي عليه الأكثر هو الأول . هذا إذا كان ما قبلها صحيحًا ، فإن كان معتلًا لم يخل اعتلاله ، إما أن يكون بالألف أو بغيرها . فإن كان بالألف جعلت في اللفظ بين بين ، وكانت صورتها في الخط على حد حركة نفسها ، فإن كانت مضمومة كقولنا : تساؤل ، وتلاؤم ، كانت واو في الخط ، وإن كانت مكسورة كانت ياء في الخط كقولك : قائل ، وملائكة ، وإن كانت مفتوحة كانت ألفا كقولك : سأل ، ويسأل . وإن كان بغير ألف من الواو والياء فحالها لا يخلو ، إما أن يكونا أصليتين أو مزيدتين . فإن كانتا أصليتين جريا مجرى الصحيح ، فألقيت عليهما حركة الهمزة ولم يكن لها صورة في الخط نحو : أخذت مساوسوت سوه[(٢)] ، وهو يسوءه وينوءه . وإن كانا مزيدتين قلبت الهمزة إليهما وكانا مدغمتين

---

(١) البقرة ٢٨٣ . وينظر الروضة ٤٧٥ ، والكامل ق ١١١ ، وغاية الاختصار ٢٠١/١ ، والمستنير ق١٥١ .

(٢) كذا في الأصل ولم يتوجه لي معناها .

فيها كقولك : خطية ، ومقروة ، وأفيس ، ولم يكن لها صورة في الخط على انفرادها ، وإنما تكون واوًا وياءً على حد الحرف المدغمة هي فيه . فهذا حكم الهمزة إذا تحركت وسكن ما قبلها .

الحالة الثالثة : أن تكون الهمزة متحركة متحركا ما قبلها : واعلم أن الهمزة حتى كانت متحركة ما قبلها فهي على ثلاثة أوجه :

أولها : مفتوحة وقبلها ثلاث حركات : فتحة نحو : سأل ، وكسره نحو : مائة ، وضمه نحو : مؤجل .

وثانيها : أن تكون مكسورة قبلها ثلاث حركات : فتحة نحو : سئمَ ، وضمه نحو : سُئِل ، وكسره نحو : مستهزئين .

وثالثها : أن تكون مضمومة وقبلها ثلاث حركات : فتحه نحو : رؤف ، وكسره نحو : مستهزئون ، وضمه نحو : رؤس .

فمتى كانت واقعة على هذه الأوجه فالذي يقتضيه قياس الخط أنها تكون في الوجه الأول مكتوبة على حد حركة ما قبلها ، فألفًا إذا كانت فتحة نحو : سأل ، وياء إذا كانت كسره نحو : مائة ، وواوًا إذا كانت ضمه نحو : مؤجل ، لأن الفتحة في الخفة كالسكون ، فكما كانت الساكنة تكتب على حد حركة ما قبلها ، فهكذا في المتحركة بالفتح لما ذكرناه .

وأما في الوجه الثاني : فتكون مكتوبة في الخط على حد حركة نفسها/١٠٣أ/ فتكون ياء بكل حال ، سواء كان ما قبلها مفتوحًا نحو : سَئِم ، أو مكسورًا نحو : مستهزئين ، أو مضمومًا نحو : سُئِل .

وهكذا الكلامُ في الوجه الثالث : فإنها تكون واوًا بكل حال في الخط سواء كان ما قبلها مفتوحًا نحو : رَؤُف ، أو مكسورًا نحو : مستهزئون ، أو مضمومًا نحو : رؤس .

هذه كله حكمها في صورة الخط ، فأما قياس ما يقتضيه تخفيفها في اللفظ :

فإنها تجعل بين بين ، إما بين مخرجها ومخرج الحرف الذي فيه حركة ما قبلها ، وإما ما بين مخرجها ومخرج الحرف الذي منه حركة نفسها على اختلاف في ذلك بين النحاة والقراء .

الموقع الثالث : وقوعها في عجز الكلمة : واعلم أن الهمزة إذا كانت واقعة أخيرًا فهي على وجهين :

الوجه الأول منهما : أن تكون في اسم مفرد غير مضاف ، وحكمها في الخط أن تكون على حد حركة ما قبلها ، فإن كان ما قبلها مفتوحًا فهي ألف بكل حال ، فلهذا تقول : هو يقرأ ، ولن يقرأ ، ولم يقرأ ، وإن كان ما قبلها مكسورًا فهي ياء في الخط ، كقولك : يقرئ ، ويخطئ ، وإن كان ما قبلها مضمومًا فهي واو في الخط كقولك : وضؤ ، تَوَضُؤ ، وإنما كان الأمر فيها كما قلناه لأنها إذا كانت واقعة متطرفة كانت معرضة للسكون ، فلهذا نزلت منزلة الهمزة الساكنة المتحرك ما قبلها ، فلهذا كانت مكتوبة على حركة ما قبلها : كرأس ، وفأس ، وبئر ، ولؤم .

الوجه الثاني : أن تكون واقعة في اسم مضاف إلى ضمير ، كقولك : أعجبني كلؤه ، وخطؤه ، فمتى كان الأمر كذلك فإنها تكون مكتوبة على حد حركة نفسها ، فتكتب واوا عند ضمها ، كقولك : هذا خطؤه ، وكلؤه ، وألف إذا انفتحت كقولك : رأيت خطأه وكلأه ، وياء إذا انكسرت كقولك : مررت بخطئه ، وكلئه ، وهكذا القول إذا وقعت في فعل اتصل به ضمير كقولك : هو يقرؤه ، ولن يقرأه ، وإنما كان الأمر كما قلناه لأنها لما توسطت بين الضمير والمضاف إليه كان الحكم لها في نفسها ، فلهذا كتبت على حد حركة نفسها . ثم ختم أبو القاسم الباب بمسائل :

الأولى : قولهم : مسؤول ، ومشؤوم ، فمنهم من يكتب ما هذا حاله بواوين أحدهما واو مفعول ، والأخرى هي الهمزة ، ومنهم من يكتب هذه بواو واحدة وهذا هو القياس لأنا قد ذكرنا من قبل أن الهمزة إذا تحركت وسكن ما قبلها فإنه لا يكون

لها صورة[١] .

الثانية : قوله : ﴿بَرَآءَةٌ﴾[٢] تكتب بألفين وهكذا : بُدَآأة حوائجك ، لأن الأصل فيها ثلاث ألفات ، ألف فعالة ، وألف جمع السلامة المؤنث ، والهمزة خففت فكانت ألفًا ، فلما اجتمعت ثلاث ألفات فلا بد من حذف واحدة ، ثم إنما يكون هو المحذوف ، ويكون الخلاف في ذلك على حد ما ذكرناه من الخلاف في قولنا : آلهة[٣] .

الثالثة : الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها في نحو : مستهزئون ، والهمزة المكسورة المضموم ما قبلها في نحو : سئِل ، فإن سيبويه[٤] وغيره من البصريين يكتبونها على حد حركة نفسها ، والأخفش[٥] يكتبها على حد حركة ما قبلها ، فعلى قول سيبويه تكون كتبه : سُئِل ، ياء ، ويستهزئون واوًا ، وعكسه على مذهب الأخفش .

فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في أحكام الهمزة في الخط .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

إِنَّ سُلَيْمَى واللّهُ يَكْلَؤُهَا ضَنَّتْ بِشَيْئٍ ماَ كَانَ يَرْزَؤُهَا

فهو لإبراهيم بن هرمة القرشي[٦] ، وهَرْمة : بسكون الراء ، وهو اسم مفعول من هرمة ، واحدة الهرم ، وهو شجر تحمض به الأبلُ ، رِخْوُ الملمس ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

---

(١) ينظر : باب الهجاء ٤٢ .

(٢) التوبة ١ .

(٣) ينظر : باب الهجاء ٤٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٦٤/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل : ق ٢٨٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٣٥٨/٢ .

(٦) ديوانه ٤٨ ، وهو من شواهد مجالس العلماء ١٢٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢١٣/١ ، والمغنى ٣٨٨/٢ .

أما إعرابه فهو ظاهر، وسليم: اسم لقبيلة، ويكلأها: يحفظها ويحرسها، ومعنى ضنت بخلت، ومعنى يرزأها: ينقصها، والمعنى: أنها بخلت بأمر لو بذلته لنا ما كان عليها فيه نقص. وقوله: ما كان يرزؤها: جملة فعلية في موضع الصفة لشيء، كأنه قال: بشيء غير رازئها، أي ناقص. وقوله: ضنت بشيء: جملة فعلية في موضع رفع خبر لأن. وقوله: الله يكلؤها: جملة اسمية موضوعة للدعاء على جهة الاعتراض بين إن وخبرها، ولا موضع لها من الإعراب. وقافية هذه القصيدة مهموزة وهي مما اختاره الأصمعي[1] من القصائد المهموزة لأن غيرها ربما وقع فيه لبس في كونه مهموزًا وغير مهموز.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على أن الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها تصور في الخط واوًا كما أسلفنا تقريره.

* * *

(١) ينظر: الحلل ٣٤٧.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب المقصور والممدود

اعلم أن الاسم المقصور هو: ما كان آخره ألف ساكنة، ولم يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض، لأن الألف لا تتحرك، ويلحقه التنوين[(١)] فتسقط ألفه في اللفظ، وذلك قولك: هذا[(٢)] عصًا، وفتىً، ورحًا، ورأيت عصًا، ورحًا، وفتى، ومررت بعصًا، وفتىً، ورحًا، يكون في الرفع والنصب والخفض على حالة واحدة.

والمقصور /١٠٣ب/ والممدود على ضربين: ضرب منه يدرك بالقياس[(٣)]، وضرب يدرك سماعًا.

فما يدرك من المقصور قياسًا: كل فعل على: فَعِل يفعَل، والاسم منه: أَفْعَلُ، فمصدره: فَعَلٌ مقصور، كقولك: عَشِيَ، يَعْشَى، عَشًى[(٤)] شديدًا، وعمي، يعمى، عمى، وكذلك ما أشبهه[(٥)]. وكذلك إن كان الاسم منه على: فَعِلٍ، فمصدره مقصور أيضًا نحو: رَدِيَ، يَرْدَى، ردىً، وهوي، يهوى، هوى، وكري يكرى، كرى، من النعاس. وكذلك إن كان الاسم: فَعْلانَ، فالمصدر مقصور نحو: صَدِيَ، يَصْدَى، صدىً، فهو صَدْيَانُ، وطَوِيَ، يطوى، طوى، فهو طَيَّانُ.

ومنه المفعول من كل فعل زائدٍ على ثلاثة أحرف نحو: معطى، ومشترى[(٦)]، ومفترى، وما أشبه ذلك. ومنه المفعول من فَاعَلْتُ نحو: مُعَافى، ومُرامىً،

---

(١) في الجمل ٢٨٣: لأن الألف لا تتحرك، ولكن يلحقها التنوين وتسقط ألفه في اللفظ.

(٢) في الجمل ٢٨٣: هذه.

(٣) في الجمل: ٢٨٣ :قياسًا.

(٤) في الأصل: عشاء. وينظر: الجمل ٢٨٣.

(٥) ليست في الجمل.

(٦) في الأصل: معطًا ومشترًا ومفترًا.

ومُحابيَ . وكذلك : مفتعل ، نحو : مشترى[١] . ومنه ما كان جمع : فُعْلَةٍ ، أو فِعْلَةٍ ، نحو : عُرْوة ، وعُرىً ، وفِرْيَة ، وفِرى ، ولِحْية ، ولِحىً . ومنه ما كان من المجموع على : فَعْلَى ، نحو : جَرْحَى ، وصَرْعَى ، أو فَعَالى ، أو فُعَالى ، نحو : سَكَارى[٢] ، وسكارى . ومنه ما كان من المِشْيَ ، وهو جمع مِشْية في آخره ألف نحو : القَهْقَرى ، والخوزَلَى ، والبشكى[٣] . إلى آخر ما ذكرناه في هذا الباب الذي طول فيه .

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضي الله عنه :

اعلم أن هذا الباب مشتمل على ما يكون قياسيا يمكن ضبطه بالقوانين النحوية والأقيسة الأدبية ، وإلى ما يكون سماعيًا ولا سبيل إلى ضبطه بقياس ، وإنما تذكر ألفاظٌ معدودة وكلمات مفردة تحتوي عليها كتب اللغة ، وما كان هذا حاله فلا ينبغي إيراده في الكتب النحوية ، وقد أكثر فيه وأورد منه ألفاظًا كثيرة لا حاجة إليها ، ونحن نورد الكلام فيه على قسمين ليكون الكلام في كل واحد منهما متميزًا عن الكلام في الآخر ، ليكون أخصر وأضبط للفائدة ، فلا يمزج أحدهما بالآخر لما بينهما من المخالفة .

القسم الأول : في المقصور :

وإنما بدأنا به لأنه هو الأصل للممدود ، ولأن الممدود لا يكون ممدودًا إلا بعد زيادة الألف قبل ألف المقصور ، وقبل الخوض فيما نريده من ذلك نذكر ما هية المقصور ولقبه .

أما ماهيته فله معنيان :

لغوي : واعلم أن هذه الأحرف التي يتركب منها المقصور ، أعني القاف

---

(١) في الجمل : ٢٨٤ : وكذلك ما كان من : مُنْفَعَل ، نحو : مُنْشَوىً .

(٢) في الجمل ٢٨٤ : كُسَالى .

(٣) في الأصل : البشكنى .

والصاد والراء، متى كانت مؤتلفة على هذه الكيفية فهي تفيد: المنع والحبس، على اختلاف معانيها وكثرتها حيث وقعت[١].

وأما معناها في **اصطلاح النحاة** فهو: الاسم المعرب الذي يكون آخره ألفًا مفردة[٢]. فقولنا: هو الاسم: نحترز به عن الفعل فإنه لا يقال في الأفعال أنها مقصورة ولا ممدودة وإن أطلق ذلك مطلق، فإنما يكون على جهة التوسع والمجاز دون الحقيقة. وقوله: المعرب: يحترز به عما يكون مبنيًا من الأسماء، فإنه لا يقال فيه قصر ولا مد، لأن هذين الاسمين إنما يكونان في المعربات لا غير، فإن أطلق مطلق على ما يكون مبنيًا من الأسماء كـ: هؤلاء، فإنما هو على جهة التوسع، والحقيقة ما ذكرناه. وقولنا: آخره ألف مفردة: نحترز به عن الممدود فإن آخره ألف، وإن كان في الأصل أنها ألف لكنها غير مفردة، وإنما قبلها ألف أخرى، فلما اجتمع فيه ألفان هُمِزَتْ الأخرى وبقيت الأولى منهما على حالها.

فأما قول أبي القاسم في تعريف المقصور: بأنه ما كان آخره ألف ساكنة، فهو وإن كان موصلًا إلى فهم المقصور، لكنه يفسد لأمرين:

أما أولًا: فلأنه قال فيه: ما كان آخره ألف ساكنة، والألف لا تكون إلا ساكنة بكل حال، إذ لا سبيل إلى تحريكها، فقوله: ساكنة، فضل لا يحتاج إليه، فيكون حشوًا.

وأما ثانياً: فلأنه لم يشر إلى التلخيص الذي ذكرناه في أن المقصور إنما يكون في المعربات، وإنما أطلق إطلاقًا، فلهذا كان ما قلناه في تعريفه أحق وأولى.

وأما لقبه فإنما سمي مقصورًا لأمرين[٣]:

---

(١) ينظر: الصحاح: (قصر) ٢/٧٩٤.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٧٣.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٣٦٠.

أما أولًا : فلأنه حبس عن الإعراب آخذًا من قولهم : قصرته عن كذا ، إذا حبسته عنه .

وأما ثانيًا : فلكونه ممنوعًا عن التمام ، لأن بناءه أقل من بناء الممدود ، آخذًا من قولهم : قصر فلان عن كذا ، إذا لم يبلغه .

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر منه ما يكون مسموعًا ، وما يكون قياسيًا ، ونبدأ بالقياسي لأنه أحق بالكتب النحوية ، فهذان ضربان :

الضرب الأول منهما : القياسي :

ونعني بكونه قياسيًا هو أنه إنما علم قصره بالحمل على مماثله من الصحيح . وحاصل الأمر في القياسي أنه لا بد فيه من مراعاة أمرين(١) :

أما أولًا : فبأن يكون محمولًا على مماثله من الصحيح ، ونريد بالمماثلة المجانسة ، وهو أن يكونا جميعًا أعني الصحيح والمعتل ، إما من باب المفاعيل ، وإما من باب المصادر ، وإما من المجموع ، فلا بد من تجانسهما فيما ذكرناه .

وأما ثانيًا : فبأن يكون ما قبل آخره من الصحيح مفتوحًا ، فإنك إذا أردت بناءه من المعتل على هذه الصيغة فإنه يكون مقصورًا لا محالة ، لأنه إذا انفتح ما قبل الواو والياء في المقصور وجب قلبها ألفًا وهو /١٠٤أ/ المراد بكونه مقصورًا .

واعلم أن الألف في المقصور تكون على أربعة أوجه(٢) :

أما أولًا : فتكون منقلبة عن حرف أصلي ، إما واوًا كقولك : عصا ، ورحا ، وإما ياء ، في نحو قولك : فتى ، وهذا .

وأما ثانيًا : فتكون مزيدة للإلحاق كقولك : أرطى ، ومعزى .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٦١ ، والمقتضب ٣/٧٩ .

(٢) ينظر : المقتضب ١/٢٥٨ ، ٣/٨٧-٨٨ ، والتكملة ٧٥ .

وأما ثالثًا : فتكون زائدة للتكثير ، كقولنا : جمل قبعثرى ، قال الجرمي[١] : هو العظيم الشديد ، وضيعطرى : وهو الرجل الأحمق ، وإنما قلنا إن هذه الألف للتكثير لأنها لما حصلت في الخماسي ولم يكن لها معنى ، فلهذا قال النحاة : إنها للتكثير .

وأما رابعًا : فتكون مزيدة للتأنيث كقولك : حبلى ، وذكرى .

فألف المقصور لا تنفك من هذه الأوجه الأربعة كما ذكرنا . وقد أورد في باب المقصور القياسي صيغًا خمسًا نفصل الكلام في كل واحدة منها بمعونة الله تعالى[٢] :

الصيغة الأولى منها : المصادر : وهي كل فعل كان تصريفه على : فَعِلَ يَفعَل ، وغيره نحو : علم يعلم ، فإن مصدره يكون مقصورًا بكل حال . ثم هو في ذلك على أربعة أوجه :

أولها : أن يكون اسم الفاعل منه على : أفعل ، كقولك : عشي ، يعشى ، عشى ، فهو أعشى ، وعمي ، يعمى ، عمى ، فهو أعمى ، لأن نظيره من الصحيح : حول ، يحول ، حولا ، فهو : أحول ، وفزع ، يفزع ، فزعًا ، فهو أفزع .

وثانيها : أن يكون اسم الفاعل منه على : فَعِلَ ، نحو : فرِح ، وجَدِلَ ، كقولك : هوي ، يهوى ، هوى ، فهو : هوٍ ، وردي ، يردى ، فهو : ردٍ ، لأن نظيره من الصحيح : فرق ، يفرق ، فرقًا ، فهو : فرق ، وفزع ، يفزع ، فزعًا ، فهو فزع .

وثالثها : أن يكون اسم الفاعل منه على : فَعْلان ، نحو : كسلان ، وعطشان ، وهذا كقولك : صدى ، يصدي ، فهو صديان ، وطوى ، يطوي ، طوى ، فهو طيان ، لأن نظيره من الصحيح : عطش ، يعطش ، عطشًا ، فهو عطشان ، وكسل ،

---

(١) نسب في الصحاح : (قبعش) ٢/٧٨٥ ، إلى المبرد .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/١٦١-١٦٢ ، والمقتضب ٣/٧٩-٨٤ ، والمنقوص والممدود ١١-١٦ ، والممدود والمقصور للوشاء ٣٧-٤١ ، والتكملة ٧٥-٧٦ ، والمفصل ٢/١١٠ ، والغرة المخفية ٢/٦٩٠-٦٩١ ، والمقرب ٤٩٥-٤٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٦٠-١٧٦٣ ،

يكسل ، كسلا ، فهو كسلان ، فلما قابل مماثله من الصحيح وانفتح ما قبل آخره من المعتل كان مقصورًا لا محالة ، لأن حقيقة المقصور حاصلة فيه .

ورابعها : ما كان من المصادر في أوله ميم ، كقولك : دعى ، مدعى ، وغزى ، مغزى ، وسعى ، مسعى ، فإنه يكون مقصورًا ، لأن نظيره من الصحيح : مدخل ، ومخرج ، ومصرف ، ومقتل ، فهذا ما يتعلق بالمصادر من المقصور القياسي .

الصيغة الثانية : أسماء المفاعيل من كل فعل زائد على الثلاثة ، ثم هو في ذلك على أربعة أوجه :

أولها : أن يكون مفعلا ، نحو قولنا : معطىً ، وموتىً ، ومفتى ، فهؤلاء مقصورات لأن نظائرها من الصحيح : مفعل ، ومخرج ، ومفرد .

وثانيها : أن يكون مفتعلًا نحو : مشتريٌ ، ومفتريُ ، ومكتريٌ ، فهؤلاء مقصورات لأن نظائرها من الصحيح : مشترك ، ومزدجر ، ومصطبر .

وثالثها : أن يكون مفاعل ، نحو : معاني ، ومرامي ، ومحابي ، فهؤلاء مقصورات لأن نظائرها من الصحيح قولنا : مداخل ، ومقابل ، ومعاجل .

ورابعها : أن يكون : مفعللًا : نحو : مسلقيِ ، من سلقيته ، فهو مسلقى ، إذا ألقيته على ظهره ، وهو مقصور ، لأن نظيره : مدحرج ، ومقرطس ، من الصحيح .

فهذا ما يتعلق باسم المفعول .

الصيغة الثالثة : أسماء الجموع ، وهذا يكون على أربعة أوجه[1] :

أولها : أن يكون جمعًا : لفُعله ، نحو : غُرْفَة ، وهكذا قولنا : غُروَة ، وغرى ، ومدية ، ومدى ، ودمية ، ودمى ، وربوة ، ورُبى ، فهذا وأمثاله تكون مقصورات ، لأن نظائرها من الصحيح : غرفة ، وغرف ، وبُرقه ، وبُرَق ، وجوُنه ، وجُوَن ، وغير ذلك .

وثانيها : أن يكون جمعًا لِفعله ، وهذا كقولنا : لحية ، ولحى ، وفرية ، وفرى ،

---

(١) ينظر : الممدود والمقصور لابن السكيت ٥٠-٥٢ .

فهذه تكون مقصورة لأن نظائرها من الصحيح : مِعْده ، ومعد ، وفرقة ، وفرق ، وريقة ، وريق .

وثالثها : أن يكون جمعًا على : فعلى[(١)] ، مما يكون واحدة على : فعيل ، نحو : جريح ، وجرحى ، وقتيل ، وقتلى ، أو أفعل ، نحو : أحمق ، وحمقى ، وأنوك ، ونوكى ، أو فاعل ، نحو : هالك : وهلكى ، ومائق ، وموقى ، أو فَعِل ، نحو : زَمِن ، وزمنى ، ووجع ، وجعى ، وغير ذلك . فهذا وأمثاله يكون قياسيًا في المقصور .

ورابعها : أن يكون جمعًا على : فَعَالى ، وفُعالى ، نحو : سَكارى ، وسُكارى ، وكَسَالى ، وكُسالى ، في كسلان ، وسكران ، وإنما كانت هذه قياسية لأنها كثرت وأطردت في ألسنتهم مقصورة ، فلهذا حكمنا على كونها قياسية ، وإن لم تكن لها أبنية من الصحيح تكون مقيسة عليها ، لأن القياسي هو الكثير المطرد الشائع فلهذا كانت قياسية .

الصيغة الرابعة : أسماء المشي : وهذا كقولهم : الخَيزَلِي ، والخَوْزَلِي ، مشية فيها تفكك ، ونظيرها : الخيزري ، والخوزري ، والمرحى : قال الأصمعي[(٢)] : هي فوق التقريب ، ودون الأهداب . والقهقري : مشية إلى الورى . والنمل :سير يشبه سير النمل . والبشكى : سير سريع أيضًا . والوكر أيضًا : سير فيه وثب وعدو . وهذه الأمور وإن كانت لا يوجد لها مثال في الصحيح لكن النحاة إنما عدوها من الأقيسة في المقصور لما كانت مطردة على الكثرة ، ولم يذكرها الزمخشري في (المفصل) فيما ذكر من الأبنية القياسية ، وذكرها فيها جيد لا غبار عليه . فهذه جملة ما أشار إليه من المقصور القياسي ./١٠٤ب /

---

(١) في الأصل : فعلا . وكذا : نوكا ، وهلكا ، وموقا .

(٢) ينظر : خلق الإنسان .

الضرب الثاني : السماعي[١] :

وهو بكتب اللغة أوكد[٢][وقد] أورد فيه ألفاظًا ، فلنذكرها ونشرح ما يليق بالقواعد النحوية من معرفة لاماتها ، ليتميز ما يكتب بالياء عما يكتب بالألف .

فأما الفتى : فهو واحد الفتيان ، ولامه ياء ، لأنك تقول في تثنيته : فتيان ، وزعم الأخفش : أنها واو ، أخذًا لها من الفتوة ، والأول أجود ، وهو مذهب أكثر النحاة ، ولهذا يكتب بالياء ، وهو يمد ويقصر .

وأما الرحى : فيكتب بالياء لأن لامها ياء ، لأنك تقول في تثنيتها : رحيان ، وزعم الفراء[٣] : أنه يجوز فيها الأمران جميعًا .

وأما العصا : فتكتب بالألف ، لأن ألفها واو لأنك تقول فيه : عصوان ، وأما الرجا : فيكتب بالألف ، ولامه واولأنك تقول فيه : رجوان ، وهما جانبا البئر . وأما النوى : فيكتب بالياء لأن لامه ياء ، لأن ما كانت عينه واو فلامه تكون ياء بكل حال ، وزعم أبو الفتح ابن جني : أنها واو ، لأنه أخذ من : النو ، والأول أولى .

وأما القفا : فيكتب بالألف لأنه الفه عن الواو ، ولهذا يقال فيه : قفوان ، وهو مقصور ، وقال الفراء[٤] : إنه يمد ويقصر .

وأما الحصى : فيكتب الياء ، لأن ألفه عن ياء ، لأنك تقول في جمعه : حصيات .

وأما الخَسَا للفرد ، والزَكَا للزوج : فلام الزكا واو فيكتب بالألف لأنه من : زكا يزكو ، وأما الخسا : فلامه همزة ، ولكنها خففت إتباعًا للزكا .

---

(١) ينظر : المنقوص والممدود ٣١-٤١ ، والممدود والمقصور للوشاء ٤٢-٥٥ ، والتكملة ٧٧-٨١ .

(٢) في الأصل : التوكيد .

(٣) ينظر : المنقوص والممدود ٣١ ، وشرح اللمع ٢/٧٠٩ .

(٤) قال الفراء في المنقوص والممدود ٣٢ : القفا يكتب بالألف .

وأما الجوى : فيكتب بالياء ، لأن لامه ياء لما كانت عينة واوًا وهو مقصور بكل حال ، ومعناه : فساد الجوف .

وأما الطوى : وهو إخماص البطن ، والتقى ، والهدى ، والجنى ، والدُّمى : فتكتب هذه بالياء كلها لأنك تقول فيها : طويت ، وهديت ، وجنيت ، ودمية .

وأما المعى : فلامه ياء ، لأنك تقول فيه : معيان .

وأما السنا : وهو ضوء البرق ، فيكتب بالألف لأنك تقول فيه : سنوان .

وأما الجلا : وهو انحسار الشعر ، فيكتب بالألف لأنه من : جلوت .

وأما النسي : وهو عرف ، فيكتب بالياء ، لأنك تقول في تثنيته : نسيان .

وأما السفا : وهو التراب ، فيكتب بالألف ، لأنك تقول في تثنيته : سفوان .

وأما النوى : وهو جمع نواة ، فيكتب بالياء ، لأن عينه واو .

وأما البرى : فهو الخلق ، ولامه ياء لأنه من بريت ، ويكتب بالياء لا محالة .

وأما الغوى : فيكتب بالياء ، لما كانت عينه واو ، ومعناها : إما بَشَمُ الفصيل فيموت وإما عدم الري له فيموت .

وأما الفنا : فيكتب بالألف ، وهو عنب الثعلب ، لأنه يقال فيه : شجره فنوا .

وأما الغنى : فهو ضد الفقر ، ويكتب بالياء لأنك تقول فيه : غنيات ، فإذا كسرت عينه فهو مقصور إذا عنى ضد الفقر ، وممدود إذا عنى به الصوت ، وإذا فتحت عينه فهو ممدود بكل حال .

وأما اللوى : فهو وجع في البطن ، ولامه ياء ، لأن عينه واو فيكتب بالياء لذلك .

وأما الحثا : لدقائق التين ، ففيه ، وجهان لأنه يقال فيه : حثوت ، وحثيت .

وأما الغبا : وهو الجهل ، ولامه واو لقولهم : غبي غباوة .

وأما السدى : فهو البلح في العين ، ويكتب بالياء لأنك تقول فيه سديت ، وهو

مقصور عند الأكثر من النحاة ، وزعم الكسائي : أنه ممدود .

وأما الفضاء : فإذا عنى المكان الواسع فهو مقصور ، وإن عنى به الاختلاط فهو ممدود ، ولامه ياء ، لأنك تقول فيه : فضيان ، ويكتب بالياء .

وأما الفحا : وهو الأبرار فلامها واو لأن فحو الكلام : معناه ، وفحو القدر : ابراره ، فهو قريب منه .

وأما السرى : فهو سير الليل ، فيكتب بالياء ، لأن لامه ياء لأنه من : سريت .

وأما الكسا : فهو جمع كسوة ، ويكتب بالألف ، لأنه من الكسوة .

وأما العلا : فهو جمع العَليا ، ويكتب بالألف لأنه من العلو .

وأما الرقى : فهو جمع رقية ، ويكتب بالياء ، لأنه من الياء في رقية .

وأما الفجا : فهو التصاق وتر القوس بكبدها ، ويكتب بالألف من قولهم : قوس فجوا ، إذا كانت على هذه الصفة .

وأما الرعبى ، والرهبى : فهما مصدران من : الرعبة ، والرهبة ، ويكتبان بالياء لأن الألف فيهما للتأنيث وهي رابعة ، فلهذا كتبا بالياء .

وأما الدعوى : فهو مصدر أيضًا ، ويكتب بالياء ، لأن الألف فيه للتأنيث .

وأما القرى : فهو إكرام الضيف ، ويكتب بالياء ، لأنه من قريت الضيف .

وأما المطا : فهو الطير ، ويكتب بالألف ، لأن لامه واو ، ولهذا قالوا : مَطَوٌ .

وأما الدوى : فهو الرجل الأحمق ، ويكتب بالياء لأن عينه واو .

وأما الحجا : فهو العقل ، ويكتب بالألف لأن لامه واو ، ولقولهم : حجا يحجو ، إذا ثبت واستقر .

وأما القلى : فهو البغض ، ويكتب بالياء ، لأن لامه ياء من قولهم : قلاه يقليه .

وأما القَصَا : بالقاف والصاد المهملة فهو : الناحية ، ويكتب بالألف ، لأن لامه واو ، لقولهم : قصوت ، وقصا يقصو ، إذا بعد ، ومن كلام العرب : حُطِنّي القصا ،

ممدودًا ومقصورًا ، أي تباعدني ، قال الأصمعي : معنى قولهم : حاطوني القصا ، أي تباعدوا عنا وهم حولنا وما كنا بالبعد منهم لو أرادوا أن يدنوا منا ، والقصا أيضًا : حذف في أذن الناقة .

أما القنا : فهو احديدابٌ في الأنف يقال : رجل أقنا ، وامرأة قنوا ، ويكتب بالألف ، لأن لامه واو ، لقولهم : قنوا ، والقنا : واحد في الإقنا أيضًا ، وهو : الكباسة بالكسر ، وهو العذق من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

وأما السدى : فهو فيام الثوب دون لحمته ، ويكتب بالياء ، لأن ياءه قد غلب عليها الإمالة ، فلهذا حكمنا عليها بالياء ، إذ لا يمال لها إلا ما /١٠٥أ/ كان من الياء .

وأما الضوى : فهو الهزال ، ويكتب بالياء ، لأن عينه واو .

وأما القوا : فهو جمع قوة ، ويكتب بالألف أيضًا لما ذكرناه ، ويقال فيه : القوا ، بكسر القاف والضم فيه أوضح .

وأما القذى : فهو ما يصيب العين ، ويكتب بالياء ، لأن لامه ياء لقولهم : قذيت عينه ، تقذي ، ومنه قولهم : كل فحل يمذي ، وكل انثى تقذى ، أي تاتي بالقذى .

والقطا : جمع قطاة ، وهو ضرب من الطير لا يسمع حسه إلا حيث يكون الماء ، ولهذا قالوا : (فلان أصدق من قطاة)[1] ، ويكتب بالألف ، لأن لامه واو لقولهم في تثنيته : قطوان .

والفلا : جمع فلاة ، وهو الموضع الخالي من الأرض ، ويكتب بالألف لقولهم : فلوات .

والقربى : من القرابة ، ويكتب بالياء لأن ألفه للتأنيث وهي رابعة .

---

(١) الأمثال لأبي عبيد ٣٦٣ ، وجمهرة الأمثال ١/٥٨٤ .

وأما القصيرى : فهي الضلع السفلى ، ويكتب بالياء لأن ألفها إنما هو للتأنيث رابعة .

وأما الهجاء : اسم من التهجي ، فهو يمد ويقصر ، ويكتب بالألف لأن لامه واو لأنها من هجوت . وأما الهجاء : ضد المدح ، فهو ممدود ، ويكتب بالألف بكل حال ، فأما هجاء الحروف فإذا أوردها على جهة التهجي فإنها تكون مقصورة ، تقول فيها : با ، يا ، تا ، في بيت ، وخا ، تا ، ثا ، في حرث ، فقصرها لأنها ها هنا غير معربة ، وإذا أخبرت عنها فقلت هذه باء ، وتاء ، واعجبني حاء ، وخاء ، فإنك تمدها لأنها قد صارت أسماء متمكنة ، وقد ذكرنا هذا من قبل فلا نعيده . فأما ظاهر كلام أبي القاسم : فإنها تمد ، وتقصر ، وتنون ، ولم يذكر التفصيل الذي ذكرناه .

وأما الكرا : فهو النوم ، ويكتب بالألف ، لأن لامه واو لقولهم : كروان ، في تثنية كرا .

وأما الكلى : فهي جمع كلية ، ويكتب بالياء لأن لامه ياء لقولهم[1] : ....

وأما اللثى : فهو جمع لثة ، وهي مجمع الأسنان ، وفي لامه خلاف ، فمنهم من قال : هي واو ، وهي عين الكلمة أخرت إلى لامها ، ومنهم من قال : إنها ياء على حالها ، واشتقاقها من : اللثى ، وهو صمغ الشجر .

وأما المنى : فهو جمع منية ، ويكتب بالياء لأن لامه ياء بدليل منية .

وأما النقا : فهو الرمل ، ويكتب بالألف ، لأن لامه واو بدليل قولهم : نقوان .

وأما النجا : فهو ما ألقيته على الإنسان من الثياب ، أو[2] عن البعير والشاء ، ويكتب بالألف لأن لامه واو ، لأنه يقال : نجوت .

وأما الندا : بفتح فائه ، فهو الصوت البعيد ، وهو العطية أيضًا ، ويكتب بالياء

---

(١) في الأصل : لأن لامه ياء لقولهم : وأما اللثى . وقوله : لقولهم ، يشعر أن هناك كلامًا سقط سهوًا .

(٢) في الجمل : ٢٨٨ : أو سلخته عن البعير والشاء .

لأنه ياء، لأجل لامه.

فهذه جملة الألفاظ التي ذكرها أبو القاسم مما يكون مقصورًا من جهة السماع وألفه لا يخلو عن أن تكون منقلبة عن الواو أو عن الياء، كما ذكرناه: كعصا، وفتى، فإذا نطقت بها في حال الوصل فإنك تحذفه لالتقاء الساكنين، هي والتنوين، وإذا وقفت عليه، فإنك تثبتها بكل حال. ثم اختلف النحاة في هذه الألف عند الوقف على مذاهب ثلاثة[١]:

أولها: أنها مبدلة من التنوين في حال النصب، وتكون أصلية في حال الرفع والجر قياسًا على الصحيح، وهذا هو مذهب سيبويه[٢].

وثانيها: أن الألف هي المبدلة في جميع الأحوال الثلاثة، لأنها كلها على صورة واحدة وهذا هو مذهب أبي عثمان المازني[٣].

وثالثها: أنها هي الأصلية في جميع الأحوال الثلاثة، وهذا هو مذهب علي بن حمزة الكسائي[٤]، لأنه أُميل في حال النصب كقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[٥] فلو كانت هي المبدلة لم يجز إمالتها.

فأما قول أبي القاسم إن المقصور لا يلحقه رفع ولا جر ولا نصب، فهو صحيح لأن آخره كما ذكرنا ألف، والألف لا تتحرك بحال لأنها ساكنة، فلو حركت لرُدَّتْ إلى أصلها، وفيه نهاية النقل، فلهذا بقيت ساكنة على حالها، وكان الإعراب فيها مقدرًا في كل أحواله[٦].

---

(١) ينظر: المرتجل ٤٦-٥٠، والتبيين ١٨٦-١٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٥٦.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٢٩٦، والمفصل ٢/٢٣٣، والتبيين ١٨٦.

(٤) ينظر: المرتجل ٤٧، وهو رأي ابن كيسان والسيرافي وابن برهان أيضًا.

(٥) الأنبياء ٦٠.

(٦) ينظر: المقصور والممدود لنفطويه ٣١.

هذا ما أردنا ذكره في هذا القسم المقصور، ونشرح الآن قسم الممدود، بمعونة الله تعالى.

القسم الثاني: في بيان الممدود:

واعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من ذكر الممدود مقيسة ومسموعة، نذكر ماهية الممدود، وله معنيان:

لغوي: ولا شك أن الميم والدال متى ألفا على هذا التأليف فإنهما يكونان مشعرين بالتطويل والتنفيس كالممدود، والتمديد، والإمداد، وغير ذلك[١].

ومعناه في اصطلاح النحاة فهو: «كل اسم معرب آخره همزة قبلها ألف»[٢].

فقولنا: كل اسم: نحترز به عن الفعل فإن إطلاق المد عليه في نحو: جاء، وساء، فإنما يكون على جهة التوسع، وقولنا معرب: نحترز به عن مثل: هؤلاء، فيمن مده فإن إطلاق المد عليه على جهة المجاز، والحقيقة أنه لا يحصل إلا في المعرب، وقولنا: آخره همزة: نحترز به عما آخره ألف كالمقصور، وقولنا: ألف: نحترز به عن مثل قولنا: رشاء، وحداء، فإنه لا يكون ممدودًا إذا اجتمعت فيه هذه الأوصاف كلها كالاعطاء، ونحو: حمراء، وصفراء.

وهذه الهمزة يدخلها الإعراب كله، والتنوين فيما كان منصرفًا، لأن الهمزة حرف قوي يتقبل الحركة فلا تثقل عليه، بخلاف ما قلناه في الألف[٣].

ثم الهمزة التي قبلها تكون على أربعة أوجه[٤]:

أولها: أن تكون أصلية، كقولك: حناء، ووضاء، وقراء قال[٥]:

---

(١) ينظر: الصحاح: (مدد) ١/٥٣٤.

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٧٣.

(٣) ينظر: المقصور والممدود لابن السكيت ٤٢، وللوشاء ٢٩.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/٨٤، ٨٨.

(٥) نسب في الصحاح: (قرأ) ١/٦٥، إلى أبي صدقة الدبيري.

بَيْضَاءَ تَصْطَادُ الغَوِيَّ وتَسْتَبِيْ   بالحِسِّ قَلْبَ المسْلِمِ القُرَّاء

وثانيها: أن تكون منقلبة عن حرف أصلي كقولك: كساء، ورداء، لأن /١٠٥ب/ الأصل في هذا: كساو، لأنه من الواو، وردايٌ، لأنه من الياء، قال الزمخشري(١): فعلوا في: الكساء، نحو فعلهم في: العصا، يعني أن الواو والياء تحركا وانفتح ما قبلهما والألف لاتعد حاجزًا، فلهذا قلبوهما ألفًا، ثم قلبوهما همزة حذرًا من التقاء الساكنين.

وثالثها: أن تكون مزيدة للإلحاق وهذا كقولنا: علباء، وحرباء، وزيزاء، وفيفاء، فإنها ملحقة بسربال، وسرداح، وطومار.

ورابعها: أن تكون مزيدة للتانيث في نحو قولك: حمراء، وسوداء، وسنورده في التأنيث مستوفيًا بمعونة الله تعالى بأقسامه وتفاصيله.

فإذا عرفت هذا فنقول: الممدود تارة يعرف قياسًا، ومرة يدرك سماعًا، فهذان ضربان نذكرهما كما فعلناه في المقصور:

الضرب الأول: القياسي:

ونعني بكونه قياسيًا هو: أنه محمول على نظيره من الصحيح. وحاصل الأمر فيه أنه لا بد فيه من مراعاة أمرين:

أما أولًا: فلا بد من المماثلة في الجنسيَّة، بأن يكونا مصدرين أو جمعين أو غير ذلك من المماثلة في الجنسية، كما سنذكرها ها هنا.

وأما ثانيًا: فبأن يكون ما قبل آخره من الصحيح ألف، ليكون مماثله من المعتل كذلك، وإذا كان ما قبل آخر المعتل ألفًا ثم ضام حرف العلة كان ممدودًا لا محالة، لأن حقيقة الممدود ما في آخره ألف قبلها همزة، وهذا حاصل فيما

---

(١) ينظر: المفصل ٢/١١٠.

ذكرناه. وجملة ما أورد من المقيس صيغ أربع نفصلها[1]:

الصيغة الأولى: أسماء المصادر التي من الأفعال المزيدة:

وهذا كاف لنا في تقييدها من غير حاجة إلى الزيادة التي ذكرها أبو القاسم من قوله: في كل فعل في أوله همزة وصل، لأنها تاتي المصادر على غير ذلك: كالإعطاء والرمي، لأنهما من: أعطى، ورامى، وليس في فعليهما همزة وصل. ثم هي على أربعة أوجه:

أولها: الإعطاء، والإبطاء، والإمطاء، كلهن ممدودات، لأن نظائرهن من الصحيح: الإدخال، والإخراج، والإكرام، على الصفة التي قررناها.

وثانيها: الزماء، والحماء، والشفاء، لأن نظائرها من الصحيح: الطلاب، والقتال، والسراع.

وثالثها: الاشتراء، والاقتفاء، والاستدعاء، والاستبراء، لأن نظائرها من الصحيح: الافتتاح، والإقتراح، والاستخراج، والاستدراج، فلهذا وجب مدهن حملًا على نظائرهن.

ورابعها: الاحبنطاء، والاخرنباء، ممدودتان لأن نظائرهما من الصحيح: الاحرنجام، والاخرنطا، وهكذا القول فيما شاكلها من المصادر.

الصيغة الثانية: أسماء الجموع وهو يكون واقعًا على أربعة أوجه:

أولها: أن يكون جمعًا على: أفعله، فإن مفردها يكون ممدودًا قياسيًا لا محالة، وهذا كقولك: قباء، وأقبية، وكساء، وأكسية، ورداء، وأردية، ممدودات كلهن حملًا على نظائرهن من الصحيح نحو: قذال وأقذلة، وحمار

---

(١) ينظر: الكتاب ١٧٣/٢، والمنقوص والممدود ١١-١٦، والمقتضب ٨٤/٣-٨٦، والممدود والمقصور للوشاء ٣١-٣٤، والتكملة ٧٦، والمفصل ١١٠/٢، والغرة المخفية ٩٢/٢-٩٣، والمقرب ٤٩٦-٤٩٧، وشرح الكافية الشافية ١٧٦٣/٤-١٧٦٦.

واحمرة وجراب وأجربة[١] .

وثانيها : ما كان جمعًا على : فعال ، وهذا كقولك ضبي وضباء ، ودلو ودلاء ، تمد هذه حملًا على نظائرها من الصحيح ، نحو قولك : زيد وزياد ، وقدح وقداح ، وخف وخفاف .

وثالثها : أن تكون[٢] ....

...... كقولك : زكاة وزكاء ، وضبية وضباء ، وفروة وفراء ، تمدهن حملًا لهن على نظائرهن من الصحيح نحو : جفنه وجفان ، وصحفه وصحاف ، وبرام ، ورقاب ، إلى غير ذلك . فهذه كلها يجب مدها قياسًا على ما ذكرناه .

الصيغة الثالثة : ما كان مؤنثًا بالألف : وهو يكون واقعًا على أوجه ثلاثة[٣] :

أولها : **أفعِلاء** ، نحو : أنبياء ، وأصفياء ، في جمع نبي وصفي ، وأبيناء ، في جمع بَيِّنٍ .

وثانيها : **فعلاء**[٤] ، كقولك : شهداء ، وفضلاء ، وعلماء ، في جمع : فاضل وعالم وشاهد .

وثالثها : **ما هو تأنيث أفعل** ، نحو : حمراء ، وسوداء ، وصفراء ، وبيضاء ، وغير ذلك .

فهذه الأسماء كلها ممدودات على جهة القياسي وإن لم يكن لهن نظائر من الصحيح ولكنه لما اطرد مدهن من كلام العرب ، لم يسمع قصرهن في كلامهم في كل موضع كان ذلك قياسًا ، إذ لا نريد بالقياسي إلا ما كان مطردًا شائعًا . فأما

---

(١) ينظر : الممدود والمقصور لابن السكيت ٨٢-٨٥ .

(٢) هنا جزء مظلل مقداره سطر ونصف من أسطر المخطوطة .

(٣) ينظر : الممدود والمقصور لابن السكيت ٥٢-٥٤ .

(٤) في الأصل فعلال .

قولهم: قرية وقرى[١]، فهو في الشذوذ بمنزلة: ندى وأندية، وكان القياس أن يقصد قصر قرى، كزكاة وزكا. وكان القياس مد: ندا، أيضًا، نحو: كساء وأكسية، ولكنهما خرجا على جهة الشذوذ[٢].

الصيغة الرابعة: الأصوات[٣]:

نحو قولك: الدعاء، والغواء، والثغاء للغنم، والرغاء للإبل، ولهذا يقال: (ماله ثاعية ولا راغية)[٤]، أي ماله شاة ولا ناقة، والندية[٥] أيضا، فهذه كلها وما شاكلها ممدوات كلهن حملًا على نظائرهن من الصحيح نحو قولهم: الصُّراخ، والصُّياح، والنُّياح. فأما البكا فقد قال الخليل بن أحمد[٦]: الذين مدوا البكا جعلوه كالأصوات لأنه لا يكاد ينفك عنه، /١٠٦أ/ وأما الذين قصروه جعلوه كالحرف، يعني أنه لم يلحظوا به معنى الأصوات فيكون ممدودًا، فقصره ومده نظرًا إلى ما ذكرناه. قال الزمخشري[٧]: والعلاج كالصوت، يعني أنه كلما كان مفتقرًا إلى المزاولة من العلاج من العاهات فهو نازل منزلة الأصوات في كونه ممدودًا قياسًا، وهذا: كالنزاء بضم الفاء، فإنه داء يصيب الشاء تنزف حتى تموت، ونظيره من الصحيح: القماص، فأما: النزاء، بكسر الفاء، فهو من: نزا الفحل على الشاة نزًا، إذا اسندها، وهذا إنما يكون في الطلف والحافر. فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في الممدود القياسي.

---

(١) ينظر: المنقوص والممدود ١٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٨٦/٣.

(٣) ينظر: الممدود والمقصور لابن السكيت ٧٨.

(٤) جمهرة الأمثال ٢٦٧/٢.

(٥) كذا في الأصل، ولم يتوجه لي معناها.

(٦) ينظر: الكتاب ١٦٣/٢.

(٧) ينظر: المفصل ١١٠/٢.

الضرب الثاني : السماعي[١] :

وموضعه الكتب اللغوية ، وقد اورد منه ألفاظًا نشرحها ، وليس في ذكرها فائدة إلا بيان لاماتها من الواو أو من الياء ، فأما كتابتها[٢] في الخط فلا تكون إلا بالألف ، لأن الممدود يكتب بالألف على كل حال ، سواء كان من الواو أو من الياء .

فأما العطاء : فلامه واو بديل قولهم : عطوت ، أعطى ، إذا تناولت .

وأما الغناء : بفتح الفاء وغين معجمه ، فهو الشفع ، ولامه ياء ، لأنه يشم رائحة من : غني المال ، فلهذا حمل عليه .

وأما العناء[٣] : بفتح الغاء وعين مهملة ، فهو التعب ، فلامه ياء ، لأنه من العناية أيضًا .

وأما الجزاء : فهو المكافئة ، ولامه ياء ، لأنه من : جزيته .

وأما الرداء : فهو الثوب ولامه ياء ، لقولهم : فلان حسن الردية .

وأما السقا : فهو إناء للماء ، ولامه ياء لأنه من : سقيت .

وأما الحباء : فهو العطية ، ولامه واو ، لظهورها في نحو : حبوته .

وأما الكباء : فهو البخور ، ولامه واو لظهورها في نحو : كبا يكبو .

وأما السراء ، والضراء : فالألف فيهما للتأنيث ، وهما مصدران : كالنعماء ، والبأساء ، ومنهم من زعم أنهما صفتان ، والحق الأول ، لأن الله تعالى سوَّى بين السراء والضراء في قوله : ﴿يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾[٤] ، ثم قال : ﴿وَإِذَا مَسَّ

---

(١) ينظر : المنقوص والممدود ١٦-٢٦ ، ٤٢-٥٠ ، والممدود والمقصور لنفطويه ٣١ ، وللوشاء ٤٢-٥٥ ، والتكملة ٨٢-٨٣ .

(٢) في الأصل : فأما ما كتبتها .

(٣) في الأصل : العنى ، والجزى ، والمكافاة .

(٤) آل عمران ١٣٤ .

ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ﴾[1] وهذا يدل على أن الضراء بمعنى : الضر ، وهو المطلوب .

وأما الفتى : وهو الشباب ، وأنشد سيبويه[2] :

إذا عاش الفتى ماتين عامًا فقد ذهب اللذاذةُ والفتاءُ

ولامه ياء بدليل ظهورها في الفتية .

وأما الدعاء ، والرغاء ، والثغاء : فكلها من الواو لظهورها في : يدعو ، ويرغو ، ويثغوا .

وأما الغلاء : فهو من غلاء السعر . والغشاء : وهو من تناسل المال ، فلامهما واو ، لظهورها في نحو : يغلوا ، ويفشو .

وأما الخباء : فهو مصدر من خبأت خبأً ، ولامه همزة ، لظهورها في : خبأت ، وهو مخبوء .

وأما الغراء : فهو مصدر ، وقولهم : غريت بالشيء غراء ، بفتح الفاء ، أي لصقت به ، قال سيبويه[3] : وكان قياسه أن يكون مقصورًا لكنه جاء ممدودًا على جهة الشذوذ . وهكذا عن الفراء[4] ، وكان الأصمعي[5] يرويه مقصورًا ويجريه على القياس كالصدى ، وأنشد النحاة لكثير عزة[6] :

إذا قلت أسلو فاضتِ العين عَبْرَةً غِراءً ومَدَّتْها مَدامِعُ حُفَّلُ

---

(١) يونس ١٢ .

(٢) للربيع بن ضبع الغزاري ، المعمرون والوصاياء ١٠ ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٦ ، ٢٩٣ ، والمقتضب ٢/١٦٩ ، والمنقوص والممدود ١٧ ، والممدود والمقصور للوشاء ٤٣ . ورواية الكتاب : فقد ذهب المسرة .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/١٦٢ .

(٤) قال الفراء في المنقوص والممدود ١٩ : «والغراء : أن تقول : غريت بك غراءً ، ممدود» وقال في ٢٤ : «الغراء الذي يغري به مكسور ممدود ، وإذا فتح أوله قصر وكتب بالألف لأنه من الواو» .

(٥) ينظر : المفصل ٢/١١٠ .

(٦) ديوانه ٢٥٥ .

ولامه واو لقولهم : أدركني ولو بأحد المغرورين ، ومنه قولهم : لا غرو ، أي لا عجب .

وأما الماء : فهو معروف ، ولامه هاء ، لقولهم في تصغيره : مويه ، وفي جمعه : أمواه ، قال كثير عزة[1] :

رعى اللهُ أمواهًا عرفتُ مكانَها جُرابًا ومَلْكُومًا وبَذَّر وَالغَمْرا

وأما الشاء : فهي الغنم والمعز ، ولامها ياء في قول سيبويه ، لقولهم : شوي ، في تصغيرها ، وقال الفراء[2] : إنها هاء لقولهم في جمعه : شياه .

وأما الداء : فهو فساد في الجسم ، ولامه ياء لأن عينه واو لقولهم في تصغير .

وأما الباءُ والباهُ مقصور ، والباهه : وهو القدرة على النكاح ، ومنه الحديث : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فليصم فإنه له وجاء »[3] ولامه هاء ، بدليل ظهورها في : الباهه .

وأما السيمياء : فهي العلامة ، ويقال السيما أيضًا ، قال الله تعالى : ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾[4] وألفها زائدة للتأنيث .

وأما الغداء والعشاء : فمعروفان . والبلاء : نعوذ بالله منه ، فكلها لاماتها واو ، لظهورها في : غدوت غدوةً ، وعشوت عشوةً ، وبلوت بلاء .

وأما الغوغاء : فهو صغار الجراد ، ويقال أيضًا لأخلاط الناس وأوباشهم ، فمن نونه الحقه بصلصال ، ومن لم ينونه جعله : فُعْلاءِ ، من باب : سلس ، وقلق ، وألفها للتأنيث .

---

(١) ديوانه ٥٠٣ ، وهو من شواهد اشتقاق أسماء الله ٢٣٠ ، والمنصف ٢/ ١٥٠ ، والنكت ٢/ ٨١٩ . والرواية فيها : سقى الله .

(٢) ذكر الفراء في المنقوص والممدود ٥٠ ، اللفظ فقط .

(٣) المسند ١/ ٤٣٢ ، وصحيح البخاري ٣/ ٣٤ .

(٤) الفتح ٣٩ .

وأما الغثاء : فهو غثاء السيل ، ولامه ياء بدليل قولهم : غثى يغثى ، إذا القى غثاءه .

وأما الغذاء : فهو ما يأكله الأسنان ، ولامه واو لقولهم : غذوته .

وأما الغطاء : فهو ما يغطى به الشيء ، ولامه يحتمل أن تكون واو من قولهم : غطا الليل يغطو إذا أظلم ، وغطي يغطي .

وأما الفناء : فهو الهلاك : ولامه محتملة لوجهين ، أن تكون واوا ، وأن تكون ياء .

وأما القُوَى : فهو الخالي من الأمراض ، ولامه ياء لأن عينه واو .

وأما اللواء : فهو لواء الحرب . وأما الخواء : فهو الخالي أيضًا ، ولامهما ياء لأن عينهما تكون واوًا .

وأما الكساء : فهو ظاهر ، ولامه واو بدليل : الكسوة .

وأما المكاء : بتخفيف الكاف ، فهو الصفير ، قال تعالى : ﴿مُكَآءً وَتَصۡدِيَةً﴾[1] ، والمكاء : بتشديد الكاف طائر ، ولامهما واو بدليل قولهم : مكون .

وأما المطواء : فهو من التمطي ، فألفها للتأنيث بوزن النفساء .

وأما النقاء : فهو النظافة ، ولامه محتملة لأن تكون واو أو يا/١٠٦ب/لقولهم : نقوان ، ونقيان .

وأما النكباء : فهي الريح بين المهبين ، وهي أربع : الصبا ، والدبور ، والجنوب ، والشمال ، فالصبا من ناحية مطلع الشمس ، والدبور من مغربها ، والجنوب من ناحية سهيل والشمال من ناحية القطب ، وما بين هذه فهي النكباء ، وهن أربع أيضًا .

---

(١) الأنفال ٣٥ .

وأما النماء: فهو الزيادة، ولامه واو لقولهم: نما ينموا. وألف النكباء للتأنيث[١].

وأما النهاء: بضم الفاء، فهو الزجاج، لأنه من نهت.

فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في الممدود السماعي، وكله يكتب بالألف كما ذكرناه، ويدخله الإعراب.

ثم ختم أبو القاسم الباب بالكلام فيما يجوز مده وقصره[٢]، وهذا نحو: الشرى، والزنى، فإنهما يمدان ويقصران جميعًا، فمن مدهما كتبهما بالألف على كل حال، ومن قصرهما كتبهما بالياء، لأنهما من الياء لقولهم: شريت، وزنيت. ويحكى أن الرشيد سأل الكسائي، واليزيدي عن: الشراء، هل يمد أو يقصر؟ فقال الكسائي: هو مقصور لا غير، وقال اليزيدي: هو يمد ويقصر، فقال الكسائي لليزيدي: ما علمت أن أحدًا يجهل مثل هذا، فقال له اليزيدي: ما علمت أن أحدًا يكذب بين يدي الخلفاء، فقال الكسائي: وأين تجد الشراء ممدودًا؟ فقال له: في المثل السائر: لا يغتر بالمرأة عام هدائها[٣]، ولا بالأمة عام شرائها، فسكت الكسائي، ولقد أصاب اليزيدي فيما قال، ولكنه أخطأ في الوقاحة فإنها ليس من شيمة الفضلاء، وكان الكسائي أحق بالفضل لإعراضه وسكوته عن كلامه.

فأما الفحوى: فهو معنى الكلام يمد ويقصر.

وأما فيضوضاء: فهو فيعولاء من المفاوضة، وألفه للتأنيث، فهو يمد ويقصر.

---

(١) كذا في الأصل، وموضعها قبل لفظة النماء.

(٢) قسم ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٣٦٥/٢ ما يمد ويقصر إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز فيه إلا المد أو القصر، وقسم يمد ويقصر بمعنيين، وقسم يمد ويقصر بمعنى واحد، وجعل الألفاظ الواردة هنا من القسم الأخير، عدا البكاء فهو من القسم الثاني، وينظر: المنقوص والممدود ٢٧، والممدود والمقصور لابن السكيت ١٠١-١٠٤.

(٣) ينظر: الفاخر ٢٦٧، وجمهرة الأمثال ٣٩٧/٢.

وأما البكاء: فهو ظاهر، يمد ويقصر كما ذكرناه من قبل حكاية عن الخليل، وأنشد النحاة[1]:

بَكَتْ عَيْنِيَ وحُقَّ لها بُكَاهَا ... وما يُغْنِي البُكَاءُ ولا النَّحيبُ

وأما الهيجاء: فهي الحرب، تمد وتقصر، وألفها للتأنيث.

وأما الفضاء: فهو الناحية، يمد ويقصر، ولامه ياء لقولهم: فضيت الفضاء، إذا قطعته.

وما يمد ويقصر مدون في كتب اللغة فلا حاجة إلى الإكثار منه. فهذا ما أردنا ذكره في المقصور والممدود وبالله التوفيق.

* * *

(١) لحسان، ديوانه، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٨٨، والمنصف ٣/٤٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٦٣. والرواية فيها: العويل، بدلًا من: النحيب.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب المذكر والمؤنث

أقسام الكلام ثلاثة: أسماء، وأفعال، وحروف معان.

فأما الأفعال فمذكرة كلها، وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث فاعلها من قولك: قامت هند، وخرجت فاطمة.

وأما الحروف فتذكر وتؤنث، تقول: هذه ألف، وهذا ألف، وهذه ياء، وهذا ياء، قال الشاعر في التذكير(١):

كافًا وميمَيْنِ وسينًا طاسِما

وقال آخر في التأنيث(٢):

كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ ومِيمُهاَ

وإنما المقصود بالتأنيث والتذكير الأسماء، فأصل الأسماء التذكير، والتأنيث داخل عليها، ألا ترى أن الشيء مذكر؟ وهو يقع على كل مما أخبر عنه، وتقول: قائم وقائمة، وذاهب وذاهبة، فيدخل التأنيث على التذكير.

وعلامات التأنيث ثلاث: الألف، والهمزة الممدودة، والتاء التي تبدل في الوقف هاء. فالألف قولك: حبلى، وسكرى، وغضبى، وأنثى، وحُبارى. والهمزة قولك: حمراء، وبيضاء، وصفراء. والهاء قولك: قائمة، وقاعدة، وعائشة، وفاطمة، وما أشبه ذلك.

والمؤنث على ضربين: ضرب يكون فيه علامة من هذه يعرف بها. وضرب منه

---

(١) القائل مجهول، وهو من شواهد الكتاب ٣١/٢، والمقتضب ٤٠/٤، والمذكر والمؤنث للسجستاني ٢٠٩، ولابن الأنباري ٣٠/٢.

(٢) الراعي، ديوانه ٢٥٨، وهو من شواهد الكتاب ٣١/٢، والمقتضب ٢٣٧/١ والمذكر والمؤنث للسجستاني ٢٠٩، ولابن الأنباري ٣٠/٢.

لا علامة فيه للتأنيث وإنما يدرك سماعًا فيحفظ . فأما ما كان فيه إحدى هذه العلامات فلا لبس فيه إذا ورد عليك ، فأما ما لا علامة فيه فأنا أذكر فيه جملًا يكثر استعمالها لتعرفها إن شاء الله تعالى .

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه :

واعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من المؤنث نذكر ماهية المذكر والمؤنث ، وما هو الأصل من ذلك .

أما ماهيتها : فالمؤنث : ما موجود فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا[1] . فاللفظ كقولنا : حمزة ، وطلحة ، وحمراء ، وحبلى ، والمقدر كقولك : عناق ، وعقرب وهند ، وحمل . وأما المذكر : فهو ما خلي عن العلامات التي للتأنيث .

وأما الأصل من ذلك ، فاعلم أن التذكير هو الأصل[2] لأمرين[3] :

أما أولًا : فلأن أعم الأشياء هو قولنا : شيء ، ثم جسم ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، فهذه كلها مذكرة ، وهي أصول للأشياء ، وفي هذا دلالة على أن التذكير هو الأصل .

وأما ثانيًا : فلأن التذكير حاصل من غير علامة والتأنيث لا يحصل إلا بعلامة ، وما يحصل بعلامة فرع عما لا يحصل بعلامة .

واعلم أن مواقع التأنيث إنما هو في الأسماء لا غير ، لأن الكلام ثلاثة : أسماء ، وأفعال ، وحروف . فأما الأفعال فلاحظ لها في التأنيث لأنها دالة على معان هي المصادر واقعة في الأزمنة ، وبهذا الاعتبار /١٠٧أ/فإنه لاحظ لها في التأنيث بحال . نعم دخلت في الأفعال ليس لتأنيث الأفعال أصلًا ، وإنما تلحقها علامات التأنيث للدلالة على تأنيث الفاعل ، فلهذا تقول : قامت هند ، وخرجت زينب ، فأما تأنيث

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٩١ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٧ ، ٢/٢٢ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ٣٦ ، والتكملة ٨٦ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ٢/٦٦٤ .

الأفعال بالإضافة إليها نفسها فلا وجه له بحال .

وأما الحروف فإنها مما يذكر ويؤنث[١] ، فمن ذكرها ، وهو الأكثر ، حملها على لفظ الحرف نفسه فيقول : هذا ألف ، وهذه جيم ، ومن أنثها حملها على لفظ الكلمة فيقول : هذه ألف ، وهذه كاف . ولم يؤنث من الحروف إلا ثلاثة : لا ولات ، حملًا لها على ليس لمشاركتها لها في النفي ، وثَمَّ وثَمَّتَ ، ورب وربت ، لمشابهتها للأسماء في كونهما على ثلاثة أحرف[٢] .

فاما البيت الأول الذي أنشده وهو قوله :

كما بينت كاف تلوح وميمها

وصدره :

أشاقتك أطلال تعفت رسومها[٣]

فهو للراعي ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والطلل : ما شخص من آثار الديار ، وجمعه أطلال ، يعني : بتعفت : أي اندرست وبليت ، والرسوم : هي الآثار ، وقوله : كما : متعلقة بمحذوف في موضع الحال من رسومها ، أي مشبَّهة . وما فيها : مصدرية ، أي مثل كتابة كاف تلوح ، ورفع كاف على الفاعلية ، كما تقول : قرأت حم طسم ، وميمها : رفع بالعطف على كافٍ ، وتلوح : جملة فعلية في موضع الصفة لقوله : كاف . وليس ذكر هذه الأحرف من بين سائر حروف المعجم لمعنى يخصها ، وإنما شبه آثار الديار بحروف المعجم ، لأنه يستدل بالآثار على من كان فيها كما يستدل بالحروف على معانيها . ويروى قوله : بُيِّنَتْ ، على صيغة ما لم يسم فاعله ،

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للسجستاني ٢٠٩ ، والغرة المخفية ٢/٦٤٤ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٠٧-٢١٥ .

(٣) رواية السجستاني في المذكر والمؤنث ٢٠٩ ، وابن الأنباري ٢/٣٠ ، والديوان ٢٥٨ : .... آيات أبانَ قديمُها

وبَيَّنَتْ : على ما سمي فاعله ، وهو الأجود ، لأنها هي المبنية ، [و]لأنها هي الدالة .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز تذكير الحرف وتأنيثه .

وأما البيت الثاني الذي أنشده وهو قوله :

كافًا وميمَينِ وسينًا طاسِما

وصدره :

تخالُ منها الأرسِمْ الرَّواسِما

فهذا الرجز الأول لا أعرف قائله ولم اعثر عليه في شيء من الكتب الأدبية ، ولا ذكره البطليوسي[1] في شرحه لأبيات الجمل ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والأرسم : الآثار ، وهو جمع رسم ، وهو ما كان لاصقًا بالأرض وهو منصوب بتخال ، والرواسم : الكتب ، وهي كتب كانت في الجاهلية ، قال ذو الرمة[2] :

من دِمْنَةٍ هيَّجَتْ شوقي معالِمُها كأنها بالهِدَمْلات الرّواشِيمِ

يعني : الكتب ونصب الرواسم لأنه هو المفعول الثاني لتخال ، أي تخال الأرسم كتبًا ، وقوله : كافا وميمين : شبه رسوم الدار بهذه الأحرف وغرضه التشبيه بكتاب قد درس ما فيه من الكتابة ، ولم يخص هذه الأحرف لمعنى فيها ، وإنما غرضه : أن آثار الديار قد درست وامحَّت أعلامها ، كما تمحى الكتابة ، وإنما نصب كافًا وميمًا وسينًا على البدل أو على عطف البيان من قوله الرواسم ، لأنها هي الكتابة كما فسرناه ، كما في قولك : تخال هذا السواد جماعةٌ زيدًا وعمرًا وبكرًا ، وقوله : طاسمًا وطامسًا : كله بمعنى واحد وهو الدارس .

وموضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز تذكير الحروف ، ولهذا

---

(١) ينظر : الحلل ٣٤٨ .

(٢) ديوانه ٣٧٦/١ . في الأصل : بالهدبلات الرواسم ، والتصحيح من الديوان .

قال : طامسًا ، ولم يقل : طامسة . فحصل من هذا أنهم لم يخصوا ذكر هذه الأحرف لمعنى كما أشرنا إليه وإنما الغرض هو تشبيه آثار الديار بالكتابة المندرسة ، ويحتمل أيضًا أنه رأى هذه الأحرف مكتوبة فسأل عنها فأخبروه بأسمائها ، فأنشدوا هذه الأبيات على ما سمعوا من ألقابها ، لأن العرب أكثرهم ما كان يميز بين هذه الأحرف ، ولهذا يروي أنه قيل لأبي حية النميري[1] أنشدنا قصيدة على روي الكاف فقال[2] :

كفى بالنَّأْي من أسْماء كافِ ... وليَسَ بحُبِّها ما عشتُ شافِ

وإذا عرفت هذا فلنذكر علامات التأنيث ثم نذكر أقسم المؤنث فهاتان فائدتان نفصلهما :

الفائدة الأولى : في ذكر علامات التأنيث :

وهي مسألة خلاف بين النحاة ، ولهم فيها مذاهب خمسة[3] :

أولها : أن التأنيث له علامتان : التاء ، والألف ، لا غير في نحو : حمزة ، وحبلى ، فأما حمراء فهي في التحقيق ألف ولكنها لما تقدمها ألف وجب همزها ، وهذا هو مذهب سيبويه[4] واختاره ابن الحاجب[5] .

وثانيها : أن التأنيث له ثلاث علامات : التاء ، والألف المقصورة ، والألف

---

(١) الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ت١٨٣هـ . (الأغاني ١٦/٢٣٦-٢٣٩ ، وفوات الوفيات ٤/٢٤٢-٢٤٤) .

(٢) لبشر بن أبي خازم ، ديوانه ١٤٢ ، وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٢ ، والخصائص ٢/٢٦٨ ، والمفصل ٢/١١٣ . ورواية الديوان لعجزه :

وليس لحبها إذ طال شاف

(٣) ذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١/٢٠٦-٢١٥ أن للمؤنث خمس عشرة علامة ، ثمان في الأسماء وأربع في الأفعال ، وثلاث في الأدوات .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/٣١٣ ، ٣٤٩ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٥٢ .

الممدودة، وهذا مذهب الأخفش[(١)] وأبي القاسم الزجاجي، وابن بابشاذ[(٢)].

وثالثها: أن علامات التأنيث ثلاث: التاء، والألف، والياء نحو: هذي، وهذا هو مذهب الزمخشري[(٣)]، ورأي بعض النحاة.

ورابعها: أن علامات التأنيث أربع: التاء، والألف، والياء في: هذي، والهاء في: هذه، وهذا مذهب بعض النحاة.

وخامسها: أن علامات التأنيث خمس: الكسرة في نحو: أنتِ فعلتِ، والياء في نحو: أنت تفعلين، والألف المقصورة، والألف الممدودة، والتاء في نحو: طلحة، وهذا شيء يحكى عن بعض النحاة أيضًا.

والمختار عندنا تفصيل نشير إليه، وهو أن يقال: إن كان الغرض ما يدل على التأنيث مطلقًا فهي ستة، الخمسة التي ذكرناها ها هنا حكاية عن بعض النحاة، فالهاء في نحو: هذه، /١٠٧ب/فإنها دالة على التأنيث كدلالة الياء في: هذي، ولا فرق بينها، فلا وجه لقصرها على خمسة بل يجب كونها ستة كما أشرنا إليه. فإن كان الغرض علامة التأنيث في الأسماء المتمكنة فليس إلا علامتان كما ذكره سيبويه: التاء في نحو: حمزة وقائمة، والألف في نحو: حبلى وحمراء، من غير زيادة على ما ذكرناه لأن الهمزة وإن كانت علامة في نحو: حمراء، لكنها في الأصل ألف ولكنها همزت لما ضامتها ألف المد. والأكثر استعمالًا من هذه العلامات هي: التاء، لأنها ترد على وجوه كثيرة نستقصيها فيما بعد بمعونة الله تعالى.

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١٢٣٩/٢.

(٢) جعلها في شرح الجمل: ق ٣٠٥، خمسًا، وزاد الكسرة والياء ووافق الشارح في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٠/١. وينظر أيضًا: المذكر والمؤنث للفراء ٥٧، وللسجستاني ٣٦، والمبرد ٨٣-٨٥، وللتستري ٤٧، ولابن فارس ٤٦.

(٣) ينظر: المفصل ٩١/٢.

ثم اختلف النحاة في الأصل منها هل يكون بالتاء أو بالهاء؟ مع اتفاقهم على كونها للتأنيث مطلقًا، فالذي عليه البصريون كالخليل، وسيبويه[١]، والمازني، والمبرد[٢]، والسيرافي، وأكثر النحاة: أن أصل العلامة إنما هي: التاء، والهاء فرع عليها، تستعمل في حال الوقف. وذهب أهل الكوفة[٣] كالكسائي والفراء، وتلميذه الأحمر: إلى أن أصل علامة التأنيث إنما هو بالهاء، لأن الهاء من مخرج الألف، والألف هي الأصل، فلهذا كانت الهاء هي الأصل أيضًا.

والمختار ما عول عليه أهل التحقيق من علماء البصرة، لأن التاء تكون علامة في حال الوصل، وإنما تكون هاء في حال الوقف، وهو عارض لا اعتداد به، فلهذا كان ما قالوه أحق وأولى لما ذكرناه.

فإذا أسندت الفعل إلى المؤنث فلا يخلو حاله، إما أن يكون مسندًا إلى ظاهر، أو يكون مسندًا إلى مضمر، فهذان وجهان[٤]:

الوجه الأول: أن يكون الفعل مسندًا إلى ظاهر، وحاله لا يخلو إما أن يكون حقيقيًا، أو غير حقيقي، فإن كان حقيقيًا، ولم[٥] يقع فصل وجب إلحاق العلامة، كقولك: حضرت امرأة، وامتنع في السعة: حضر امرأة، وقد رده المبرد[٦]، أعني إذا لم تلحق العلامة. وإن كان غير حقيقي جاز الحاق العلامة وتركها كقولك: طلع الشمس، وطلعت الشمس، وقد استحسنه المبرد[٦] مع المفصل كقولك: طلع اليوم الشمس، والحق أنه لا فرق في الجواز لطرح التاء في غير الحقيقي بين أن يكون

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣١٣.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٦٣.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٤٠.

(٤) ينظر: المفصل ٢/٩١، والمقرب ٣٣٠-٣٣٢.

(٥) في الأصل: فإن لم يقع مفصل.

(٦) ينظر: المقتضب ٣/٣٤٨-٣٤٩، والمفصل ٢/٩١.

بالفصل ، أو بغير الفصل قال الله تعالى : ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾[(١)] فطرح التاء من غير فصل .

الوجه الثاني : أن يكون الفعل مسندًا إلى ضميره ، ومتى كان الأمر كما قلناه فلا بد فيه من إلحاق التاء سواء كان حقيقيًا أو غير حقيقي ، فلهذا تقول : هند قامت ، والشمس طلعت ، فيستويان في وجوب إلحاق التاء كما ترى ، فأما لزومها في الحقيقي فهو ظاهر مضمرًا كان أو مظهرًا ، وأما غير الحقيقي فإنما وجب لزومها في ضميره لأن التاء إنما جيء بها ليدل بها على أن الفاعل مؤنث ، فإذا كان ظاهرًا ففي ظهوره غنية عن الدلالة عليه بخلاف ما إذا كان مضمرًا فإنه لا دلالة من لفظه على تأنيثه ، فلهذا وجب التزامها مع ضميره بكل حال .

الفائدة الثانية : في تقسيم المؤنث[(٢)] :

وهو على نوعين حقيقي ، وغير حقيقي ، فالحقيقي : ما كان بإزائه ذكر في الحيوان ، ثم تارة تظهر فيه العلامة كقولنا : ناقة ، ونعجة ، ومرة لا تظهر فيه العلامة كـ : زينب ، وعناق ، وأما غير الحقيقي : فهو ما ليس بإزائه ذكر ، ثم تارة تظهر فيه العلامة كقولنا : ظلمة ، وتمرة ، وتارة لا تظهر فيه العلامة : كعين ، وأذن .

والتقدير إنما يختص التاء دون غيرها من علامات التأنيث ، كالألف المقصورة ، والألف الممدودة ، فإنه لا يدخلهما تقدير بحال . ثم تقديرها يكون لازمًا وغير لازم ، فاللازم إنما يكون في الرباعي كقولك : عناق ، وعقرب ، فإن هذه الأسماء لا يجوز ظهور التاء فيها أصلًا ، وظهور أمرها إنما يكون بالإسناد لا غير كقولك : زينب قامت ، والعناق ذبحت ، وغير اللازم إنما يكون في الاسم الثلاثي ، فإنها قد تظهر

---

(١) القيامة ٩ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/٣٤٨-٣٤٩ ، والتكملة ٨٦ ، ٩١-٩٢ ، والمفصل ٢/٩١-٩٢ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣-٦٤ ، والغرة المخفية ٢/٦٤٤ .

فيه ، وظهورها يكون بأمرين : التصغير كقولك في عين : عيينه ، وفي أذن : أذينة ، وفي الإسناد وفي نحو قولك : هند قامت ، وجمل جرحت[1] .

فتنحل من مجموع ما ذكرناه أن علامات التأنيث التي تكون مختصة بالأسماء المتمكنة ثلاث : التاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة . فلنذكر ما يختص كل واحدة من هذه العلامات ، ونفرد لكل واحدة منها كلامًا يخصه في بيان مواقعها في الأسماء ، ونجعلها ضروبًا ثلاثة بمعونة الله تعالى :

الضرب الأول منها : التاء : وهي أكثر ورودًا وأعظم جريانًا ، فلهذا كانت داخلة على الأفعال والأسماء ثلاثيها ورباعيها ، وخماسيها ، ودخولها في الأسماء على أوجه عشرة[2] :

أما أولًا : فللفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات : كضاربة ، وضارب ، وهذا كثير الدور عظيم الاستعمال .

وأما ثانيًا : فللفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء كقولك : إنسان وإنسانة ، وعلامة ، ورحلة ، وحمارة ، وأسدة ، وهذا قليل الجري .

وأما ثالثًا : فللفرق بين الواحد والجنس في نحو : تمرة وتمر ، وشعيرة وشعير .

وأما رابعًا : فللتأكيد ، إما في التأنيث كقولك : ناقة ، ونعجة ، وإما لتأكيد الجمع في نحو قولك : حجارة ، وذكارة/١٠٨أ/ في جمع حجر وذكر ، فهذه التاء لا وجه لها إلا التأكيد .

وأما خامسًا : فللتعويض إما عوضًا عن حرف أصلي كقولك : عدة ، وزنة ، فإنها عوض عن فاء الكلمة المحذوفة ، وإما عوضًا عن حرف زائد كقولك : فرازنة ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٧٣٣/٤ .

(٢) ينظر : المفصل ٩٢/٢-٩٣ ، والغرة المخفية ٦٦٠/٢ ، والمقرب ٤٢٦-٤٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٣٤/٤-١٧٣٧ .

وجحاجحة ، لأن الواحد : فرازن ، وجحجاح ، فإنها عوض عن هذه الألف المحذوفة .

وأما سادسًا : فللدلالة على التعريب كقولك : موارخة ، وجواربة ، وهما شيئان من الأدم كالخف ، فالتاء إنما دخلت فيهما إيذانًا بكونهما معربين إذ أصلهما العجمة .

وأما سابعًا : فللدلالة على التأنيث كقولك : ظلمة ، وغرفة ، فهذه التاء إنما دخلت دلالة على التأنيث ، وإن لم يكن مؤنثًا حقيقيًا .

وأما ثامنًا : فللدلالة على النسب كقولك : مهالبة ، في النسب إلى المهلب . وأشاعته في النسب إلى الأشعث ، الواحد : مهلبي ، وأشعثي .

وأما تاسعًا : فللمبالغة في نحو قولك : علامة ، ونسابة ، وراوية ، وفروقة ، وملولة ، كل هذا دلالة على المبالغة فيما ذكرناه .

وأما عاشرًا : فللدلالة على الجنس ، يستعمل في المذكر والمؤنث ، كقولك : هذه حمامة ، ودجاجة ، فإذا أردت التمييز بين المذكر والمؤنث ، قلت : هذه حمامة ذكر ، ودجاجة ذكر . فهذه جملة المعاني التي تدخل التاء من أجلها ، فإذا استعملتها في حال الوصل فإنها تاء بكل حال ، وإذا وقفت عليها فهي بالهاء ، ولا يوقف عليها بالتاء إلا نادرًا ، ويحكى عن بعض العرب أنه سئل عن قراءة سورة البقرة فقال : ما قرأت منها آيت ، ولا تستعمل في الخط إلا بالهاء مطلقًا اتباعًا لحكم الوقف ، وقد جاءت كلمات كتبت في خط المصحف بالتاء كقوله تعالى : ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ﴾(1) وقوله تعالى : ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾(2) ، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾(3) حملًا للخط على حكم الوصل .

---

(1) غافر ٨٥ .

(2) البقرة ٢٣١ . وآيات أخر ، ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٠٧-٧٠٨ .

(3) الدخان ٤٣ .

الضرب الثاني : المؤنث بالألف المقصورة : واعلم أنها تأتي على أبنية تكون بالتأنيث ، وعلى أبنية تكون مشتركة ، فهاتان حالتان نفصلهما[١] :

الحالة الأولى : أن تكون الأبنية مختصة بالتأنيث ، ولها صيغ ثلاث[٢] :

الصيغة الأولى : فُعْلَى ، بضم الفاء وسكون العين ، وهي على أوجه أربعة :

أما أولًا : فتكون اسم جنس ، كـ : البهمى والحما ، والرؤيا .

وأما ثانيًا : فاسم علم نحو : حُزْوى ، اسم لموضع .

وأما ثالثًا : فمصدر نحو : الرجعى ، والبشرى .

وأما رابعًا : فصفة نحو : حبلى ، وخنثى .

الصيغة الثانية : فَعَلى ، بفتح الفاء والعين ، ثم هي على وجهين :

أما أولًا : فاسم عين نحو : بردى ، اسم لنهر ، وأجلى ، اسم لموضع ، ودَقَرَى ، اسم روضة .

وأما ثانيًا : فصفة نحو : جمزى ، للحمار السريع ، وبَشَكَى ، للناقة السريعة ، ومَرَطَى ، لمشية .

الصيغة الثالثة : فُعَلى ، بضم الفاء وفتح العين كـ : الأُرَبَى ، في اسم الداهية ، وشعبى ، في اسم موضع .

فهذه الصيغ الثلاث كلها لازمة للتأنيث على الأوجه التي ذكرناها لا تقع في غيره بحال .

الحالة الثانية : أن تكون مشتركة بين أن تكون واقعة للتأنيث وغيره فمتى وقعت في التأنيث فهي غير منصرفة ، ومتى وقعت للإلحاق فهي منصرفة ، ثم لها صيغتان :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٨-٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢١٦-٢١٩ ، والمفصل ٢/٩٤-٩٥ ، والغرة المخفية ٢/٦٦١-٦٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٤٣-١٧٤٩ .

(٢) ينظر : التكملة : ٩٨-٩٩ .

الصيغة الأولى منهما : فَعْلَى ، بفتح الفاء وسكون العين ، ثم هي على وجهين[1] :

الوجه الأول : أن تكون واقعة للتأنيث على معاني أربعة :

أما أولًا : فاسم عين نحو : سَلْمى ، ورضوى ، اسمان لجبلين .

وأما ثانيًا : فاسم مصدر نحو : الدعوى ، والرعوى ، والنجوى .

وأما ثالثًا : فاسم جمع نحو : العطشى ، والظمئ ، وليس جمعًا على الحقيقة .

وأما رابعًا : فبأن يكون جمعًا نحو : الجرحى ، والأسرى . فهذا فيها إذا كانت ألفها للتأنيث .

الوجه الثاني : أن تكون ألفها للإلحاق ، وهذا كقولنا : أرطى ، وعلقى ، فإنهما ملحقان بمثل قولنا : جعفر ، وإنما هذه الألف للإلحاق لقولهم : إرطاة وعلقاة ، فلو كانت للتأنيث ، لما جاز دخول التاء عليها ، إذ لا يجمع بين علامتي تأنيث .

الصيغة الثانية : فِعْلَى ، بكسر الفاء وسكون العين ، ثم هي على وجهين[2] :

الوجه الأول منهما : أن تكون واقعة للتأنيث ، وهي في ذلك على أوجه ثلاثة :

أما أولًا : فاسم عين : كالشيري ، اسم لشجر ، والدملى ، اسم لشجر أيضًا بدال مهملة .

وأما ثانيًا : فاسم معنى : كالذكرى .

وأما ثالثًا : فجمع : كالحجلى ، والضربى ، في جمع الحجل والضربان . هذا كله إذا كانت للتأنيث .

الوجه الثاني : أن تكون للإلحاق ، ثم هي على وجهين :

أما أولًا : فاسم ، كقولك : مِعزى ، فإنه ملحق بدرهم .

---

(١) ينظر : التكملة ١٠٠-١٠٢ .

(٢) ينظر : التكملة ١٠٣-١٠٤ .

وأما ثانيًا: فصفة، نحو قولك: كِيصْى، للرجل الذي يأكل وحده. فهذه ملحقة في هاتين الصيغتين كما ترى.

فهذه جملة ما أردنا ذكره في الألف المقصور.

الضرب الثالث: المؤنث بالألف الممدودة:

ثم تارة تكون مختصة، وتارة تكون مشتركة، فهاتان حالتان، كما ذكرناه في الألف المقصور[1]:

الحالة الأولى: في الأبنية المختصة: ولها صيغتان[2]:

الصيغة الأولى منهما: فَعْلاء، بفتح الفاء وسكون العين، وهي تأتي على أربعة أوجه:

أما أولًا: فاسم عين نحو: الصحراء، والبيداء.

وأما ثانيًا: فاسم معنى: كالنعماء، والبأساء، والضراء، والسراء.

وأما ثالثًا: فاسم الجمع نحو: الظرفاء، والحلفاء، والقصباء.

وأما رابعًا: فصفة على أنها تأنيث: أفعل، نحو: حمراء، وصفراء، وسوداء، أو على غير ذلك نحو: ديمة هطلاء، وحلة شوكاء، وغير ذلك مما يكون صفة.

الصيغة الثانية: ما ليس على صورة: فَعْلاء، وذلك يأتي على/١٠٨ب/ أوجه:

أما أولًا: ففُعَلاء، نحو: رُحضَاء، ونفساء.

وأما ثانيًا: فنحو: الفَاعِلاء، نحو: الدامِياءَ، والقاصِعاَء، والنافِقاَء، وهي جِحْرةَ اليربوع.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٩-١٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٢٠-٢٢٢، والمفصل ٢/٩٥، والغرة المخفية ٢/٦٦٣-٦٦٤، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٥١-١٧٥٦.

(٢) ينظر: التكملة ١٠٥-١١١.

وأما ثالثًا : فنحو : فَاعولاء ، نحو : عاشوراء .

وأما رابعًا : فنحو : فَعُولاء ، نحو : بروكاء .

وأما خامسًا : فنحو : فَعَالاء ، نحو : براكاء .

وأما سادسًا : فنحو : فِعَلاء ، بكسر الفاء وفتح العين ، نحو : سيراء .

وأما سابعًا : فنحو : فُعْلَلاء ، نحو : عُقْرَبَاء ، وهو دويبة طويلة الأكارع .

الحالة الثانية : ما يكون ملحقًا من الممدود : وذلك يكون على وجهين[1] :

أحدهما : فِعْلاء ، بكسر الفاء وسكون العين ، وذلك نحو : غلباء ، وحرباء ، وقيقاء ، وسيساء ، فإن هذه ملحقة بما يماثلها في الزنة نحو : قرطاس ، فالغلباء : عصب العنق ، وحرباء : دابة ، والقيقاء : هي الأرض الغليظة ، والسيساء : منتظم فقار الظهر .

وثانيها : فُعْلاء ، بضم الفاء وسكون العين ، نحو : قُوبَاء ، وهو داءٌ يتقشر ويعالح بالريق ، ومُزاء ، وهو ضرب من الأشربة . فهذه ملحقة بنحو : طوبا ، وقرطاس ، وغير ذلك .

فهذه جملة الكلام على ما كان مؤنثا بعلامة .

قال أبو القاسم : فاما ما لا علامة فيه للتأنيث فأنا أذكر منه جملًا يكثر استعمالها لتعرفها إن شاء الله تعالى . وكما أوردها فلنشرحها على الألف السابق منا في إيضاح كلامه .

واعلم أن المؤنث المعنوي يكون على أربعة أوجه[2] :

أولها : أن يكون حقيقيًا بإزائه ذكر ، وهذا كقولنا : جدي ، وعناق ، وتيس ، وعنز ، ونحو قولنا : حمار ، وأتان ، وغير ذلك .

---

(١) ينظر : التكملة ١١٢-١١٣ .

(٢) ينظر : التكملة ١٣٢-١٤٢ ، المفصل ٢/٩٣-٩٤ .

وثانيها : أن يكون أسماء للجمع كقولنا : نفر ، ورهط ، فإن كان واقعًا في العقلاء فأكثر استعماله بالتذكير كما قلناه في نحو : النفر ، والرهط ، ويجوز تأنيثه ، وإن كان واقعًا في غير العقلاء فأكثر استعماله بالتأنيث : كالإبل ، والبقر ، والغنم ، ويجوز تذكيره . وإن كان اسم جمع يتميز واحده بالتاء ، جاز تذكيره وتأنيثه : كالنخل ، والتمر ، قال الله تعالى : ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[١] وقال : ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[٢] .

وثالثها : ما كان خاصًا في حق المؤنث كقولنا : طالق ، وحائض ، وللنحاة فيه مذاهب ثلاثة[٣] :

أما أولًا : فإنما وجب طرح التاء فيه لأنه على معنى النسب ، ومعنى هذا أن إطلاقه ليس على جهة الحدوث كقولنا : ضارب ، وقاتل ، وإنما على جهة الاختصاص به كما قالوا : تامر ، ولابن ، ورامح ، أي ذو تمر ، ولبن ، ورمح ، وذات حيض ، وذات طلاق ، وهذا هو مذهب الخليل[٤] .

وأما ثانيًا : فلأنه في معنى صفة لشيء مذكر ، كأنه قال : إنسان حائض ، وشيء طالق ، وهذا هو مذهب سيبويه[٥] .

وأما ثالثًا : فلأنه لما كان خاصًا لا يجري إلا على المؤنث خاصة ، لم يحتج إلى علامة في جريه عليه ، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء[٥] .

والمختار ما قاله الخليل بن أحمد لأنه تعويل على أمر معنوي ، فوجب طرح التاء

---

(١) الحاقة ٧ .

(٢) القمر ٢٠ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٧٣-٢٠٣ ، والمفصل ٢/٩٣ ، والغرة المخفية ٢/٦٦٥ . وقد رد الفارسي في التكملة ١١٦ ، الرأي الثالث .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/٢٠ ،٩١ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٥٨ ، ولابن الأنباري ١/١٧٣ .

فيه ، وقد ذكرت الاحتجاج لكل فريق في شرحي لكتاب (المفصل) .

ورابعها : أسماء مفردة استعملتها العرب على جهة التأنيث : كالنار ، والحرب ، والعرس ، ومن أعضاء الحيوان : كالكبد والكرش ، وغير ذلك .

وقد أورد أبو القاسم في كل واحد منها بابًا على حياله ، وليس وراءه كثير فائدة لأمرين :

أما أولًا : فلأن موضعه إنما هو كتب اللغة لكونه أمرًا مسموعًا يقر في مواضعه فلا ينبغي إيراده في الكتب القياسية النحوية .

وأما ثانيًا : فلإن إيراده أحق مما يتعلق بالأمور المعنوية والمعاني الإعرابية ، ولكنه جرى على عادته في إيراد ما لا حاجة إليه ، وهو مستغنى عنه ، فلا بد من إيراد كلامه وشرحه .

* * *

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب ما يؤنث من جسد الإنسان وما لا يجوز تذكيره

العين، والأذن، والكرش، والكبد، والورك، والفخذ، والساق، والقدم، والعَقِب، والعضد [والإصبَع] والضلع، واليد، والرجل، والكف، والعجز، والكراع، والقِتْب: من أقتاب البطن، وهي المعى[1]، والسن، واليمين، والشمال.

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه:

إنما قدم ما يتعلق بالإنسان على ما يتعلق بالحيوانات لشرفه عليها، ولما خَصَّه الله تعالى من الكرامة من العقل والتمييز وكمال الخلقة، ومخاطبته له بأنواع التكليف وغير ذلك مما فضله على غيره، فلنذكر ما يدل على تأنيث المؤنث، ثم نذكر الدلالة على تأنيث هذه الأسماء التي أوردها، فهاتان فائدتان.

الفائدة الأولى: في بيان ما يدل على تأنيث المؤنث: وجملة الأمر في ذلك أن الأسماء المؤنثة على وجهين:

أحدهما: أن تكون ثلاثية: فعلى هذا تكون الدلالة على تأنيثها أمور خمسة[2]:

أما أولًا: فالإشارة إليها: كقولك: هذه عين.

وأما ثانيًا: فالوصف لها: كقولك: عين مليحة.

وأما ثالثًا: فالإضمار كقولك: أعيني كحلتها.

وأما رابعًا: فالإخبار عنها كقولك: الأذن مستمعة وواعية.

---

(١) في الجمل ١٩٢: الأمعاء.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٣٣/٤.

وأما خامسًا: فالتصغير في نحو قولك: عينيه، وأذنيه.

وإنما كانت هذه الأمور /١٠٩أ/ كلها دالة على ما ذكرناه من تأنيث اللفظة لأنها كاشفة عن حقيقتها وموضحة لأمرها، فإيضاح الإشارة بالتنبيه، وإيضاح الصفة بالبيان، والإيضاح بالإخبار، لأنها إفهام وإعلام، فأما التصغير والإضمار فالتأصيل لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها وحقائقها، ولهذا تقول في تصغير باب: بويب، وفي تصغير ناب: نييب، فترجع العين في التصغير إلى حقيقتها واوا أو ياء، كما أوضحناه، وتقول في المضمر: اليوم سرت فيه، فلما كان قولنا: في، هي أصل الظروف، وحقيقة فيها رجعت في المضمر للدلالة على كونه ظرفًا، فهذا هو مراد النحاة بقولهم: إن الإضمار والتصغير يردان الأسماء إلى حقائقها، وأصولها، فهذا كله إذا كان الحال في الثلاثي.

وثانيهما: أن تكون رباعية: وعلى هذا تكون الدلالة على تأنيثها جميع ما ذكرناه في الثلاثي، خلا التصغير فإن تاء التأنيث لا تدخل الرباعي عند تصغيره، فلهذا تقول في عناق: عنيق، وفي عقرب: عقيرب، لأن الحرف الرابع قائم مقام التأنيث فلأجل هذا لم تكن حاصلة فيه، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1] فإنما لم يؤنث الخبر مع كونه خبرًا عن مؤنث لأمرين[2]:

أما أولًا: فلأن تأنيث: رحمة، غير حقيقي، فلهذا جاز تذكير الخبر لما وقع الفصل باسم الله تعالى، كما قالوا: حضر القاضي اليوم امرأة، فإذا جاز التذكير مع الفصل في المؤنث الحقيقي ففي غير الحقيقي أجوز.

وأما ثانيًا: فلأن المراد بالرحمة ها هنا، إما المطر، وإما اللطف، وكل واحد من هذين مذكر، فلهذا ذكر قريبًا حملًا على المعنى، والمعنى من اللفظ ينزل منزلة

---

(١) الأعراف ٥٦. وينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٠-٣٨١، وللأخفش ٢/ ٣٠٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٧٥.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ٨١.

الروح من الجسد ، فكل لفظ لا معنى له فهو بمنزلة جسد لا روح له فيه ، فلهذا كان تعويل العرب في أكثر ألفاظها على المعاني أو عليهما جميعًا ، وقل ما يعولون على مطلق اللفظ من غير ملاحظة للمعنى ، وهذا كلام يدري به من ضرب في هذه الصناعة بعرف ، وكان له فيها أوفر حظ .

الفائدة الثانية : في إيراد الدلالة على تأنيث ما ذكره من هذه الألفاظ[١] :

فأما العين : فدليل تأنيثها قوله تعالى : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[٢] على رأي الكسائي والفراء[٣] ، لأن : أفعُل ، خاص للمؤنث عندهم ، فأما مذهب سيبويه[٤] فليس خاصًا للمؤنث ، وعلى هذا تكون الدلالة على تأنيثها تصغيرها ، فتقول عيينة ، والإشارة فتقول : هذه عين .

وأما الأذن : فدليل تأنيثها قوله تعالى : ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[٥] .

وأما الكبد : فدليل تأنيثها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « في كل كبد حرى أجر يوم القيامة »[٦] .

وأما الكرش : فدليل تأنيثها قولهم : له كرش منثورة ، يريدون بذلك كثرة عياله .

وأما الورك : فدليل تأنيثها قولهم : هذه ورك عظيمة ، وهو ما فوق الورك من الإنسان .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٧٣-١١٥ ، وللسجستاني ١٠٤-٢٠٠ ، وللمفضل ٥٥ ، ولابن الأنباري ١/٣٣٤-٣٥٩ ، وللتستري ٥٠ ، ٥٤ ، والتكملة ١٣٣-١٣٥ ، والمذكر والمؤنث لابن جني ٤٥-٤٨ .

(٢) القمر ١٤ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٧٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/١٨٥ .

(٥) الحاقة ١٢ .

(٦) المسند ٤/١٧٥ .

وأما الساق[١] : فدليل تأنيثها قوله تعالى : ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾[٢] .

وأما القدم : فدليل تأنيثها قوله تعالى : ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾[٣] .

وأما العقب : فدليل تأنيثها قولهم في المرأة : ما دميت لها عقب ، أي ما حاضت .

وأما الضلع : فدليل تأنيثها قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « خلقت المرأة من ضلع عوجاء »[٤] .

وأما اليد : فدليل تأنيثها قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « اليد العليا خير من اليد السفلى »[٥] .

وأما الرجل : فدليل تأنيثها جمعها على : أرجل ، على رأي الكسائي والفراء[٦] ، وأما على رأي سيبويه[٧] فقول الشاعر[٨] :

وكنت كذي رِجْلَيْنِ رِجْلُ صَحيحةٍ ورِجْلٌ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ .

وأما الكف : فدليل تأنيثها قولهم هذه كف حسنة .

وأما العجز : فدليل تأنيثها قولهم : عجز كبيرة .

---

(١) ذكر الفراء في المذكر والمؤنث ٧٦ ، أن الساق والعقب قد تذكر .

(٢) القيامة ٢٩ .

(٣) النحل ٩٤ .

(٤) المسند ٢/٤٤٩ ، ٥/٨ ، وصحيح مسلم ١٠٩١ .

(٥) صحيح البخاري ٢/١٣٩ ، وسنن النسائي ٥/٤٦ .

(٦) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٨٠ .

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٨٠ : « وربما بني فِعْل على أفْعُل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم ... ورجل وأرجل » .

(٨) كثير عزة ، ديوانه ٩٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٢١٥ ، والمقتضب ٤/٢٩٠ ، والمذكر والمؤنث ابن الأنباري ١/٢٤٦ .

وأما القتب : فدليل تأنيثه قولهم في تصغيره[١] : [قتيبه] .

وأما السن : فدليل تأنيثه قولهم : كبرت سني .

وأما اليمين : فدليل تأنيثها قولهم : يمين مقطوعة .

وأما الشمال : فدليل تأنيثها قولهم : شمائل ، في جمعها قال الله تعالى : ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾[٢] ، لأن : فعائل ، يكون في المؤنث كقولك : عجائز ورسائل . وهذا واسع وبابه اللغة ، والذي يتعلق بالمقاصد الإعرابية والأقيسة النحوية وقد وفينا به .

* * *

---

(١) لم يكمل الناسخ بل أتى بشرح الكلمة التي بعدها . وينظر : الصحاح : (قتب) ١/١٩٨ .

(٢) النحل ٤٨ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره

العين: عين الماء، وعين السحاب، وعين القبلة، وعين الميزان، وعين الركية، وأذن الدلو، وأذن الكوز، والساق: ساق الشجر، واليد: من النعمة، والرِّجل: من الجراد، وهي قطعة منه، والقدر، والضَّرْبُ: العسل الأبيض، والضحى، فأما الضَّحاءَ: فممدود مذكر، والحرب [مؤنثة] يقال: وقعت بينهم حرب، والقوس، وقدام، ووراء، في الظروف، والعِرْس، يقال: شهدنا عرسًا طيبة، والنار، والدار، وعروض الشعر، وكذلك /١٠٩ب/ العروض: الناحية، وناقة عروض إذا لم تُرضَ، والصعود من الأرض، والحدُور، والهبوط، والصبوب، والكؤود: عقبة صعبة المرتقى، والكأس، والموسى، يقال: هذه موسى جيدة، والجزور، والقلوص، والذود من الإبل، والغول والعناق، والرَّخْل، والضبع، والخيل، والإبل، والغنم، والضأن، والمعز، والأروى، والعقاب، والطير، والوحش، والقلت: نقرة في الجبل تمسك الماء، والدلو، وجهنم، وسقر، ولظى، والطِّسُّ[1] والطِّسَّةُ، والطِّسْتُ[2]، والشمس، والريح، والمنجنيق، والمنجنون[3]، وشعوب: اسم للمنية، والأفعى: الأنثى، والأفعوان: للذكر، والسماء، والأرض.

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه:

أما لفظ العين فإنه مشترك بين هذه المعاني الخمسة التي ذكرناها عنه. واعلم أن اللفظ المشترك يستعمل كثيرًا، وهو واقع في كلام رسوله، وقد خاطب الله تعالى به

---

(١) في الأصل: البطش. وينظر: الجمل ٢٩٤.

(٢) في الأصل: الطشت. وينظر الجمل ٢٩٤.

(٣) ليست في الجمل ٢٩٤.

الخلق وأظهر مراده بالبيان . وسبب وقوع الاشتراك في اللغة هو : أن اللفظة الواحدة يتكلم بها قوم ويقصدون بها معنى من المعاني ، ثم يتكلم بها آخرون ويقصدون معنًا آخر غير ذلك ، ثم يفشو استعمالها في المعنيين جميعًا أو المعاني ، فتصير مقولة على كل واحد منهما على جهة الحقيقة لا يفهم المراد منها إلا بقرينة وبيان ، وهذا كلفظ : القرء ، فإنه واقع على الطهر والحيض ، ولفظ : الشفق ، فإنه واقع على الحمرة والبياض . ويقع الاشتراك في الأسماء والأفعال والحروف والحركات ، أما الأسماء ففي قولنا : نظر ، وإدراك ، وأما الأفعال فنحو قولنا : نظرت ، وأدركتُ ، وأما الحروف فنحو قولنا : عن ، وعلى ، فإنهما يكونا حرفًا واسما ، وأما الحركات فنحو : الكسرة ، والفتحة ، والضمة[١] ، فإن كل واحد من هذه يكون إعرابًا وبناء كما أسلفنا تقريره .

فإذا عرفت هذا فلنفسر كلامه[٢] :

أما العين : فدليل تأنيثها تصغيرها على : عيينة ، والإشارة إليها بقولنا : هذه عين .

وأما أذن الكوز والدلو : فلدليل تأنيثهما التصغير والإضمار أيضًا ، وهكذا الساق ، والرجل والقدم ، فإنها كلها مؤنثة ، وإن كانت لغير هذه الجوارح تشبيها بها ، فلا وجه لتكرير الدلالة عليها .

وأما القدر : فدليل تأنيثها قولهم في تصغيرها : قديرة[٣] .

وأما الضرب من العسل : فدليل تأنيثها قوله[٤] :

---

(١) ينظر : الخصائص ٩٣/٢ ، والمخصص ٢٥٨/١٣

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٧٣-١١٥ ، وللسجستاني ١٠٤-٢٠٠ ، وللمفضل ٥٩-٦٠ ، ولابن الأنباري ٤٩٥/١-٥٢٧ ، وللتستري ٥٤ ، والتكملة ١٣٥-١٤٢ ، والمذكر والمؤنث لابن فارس ٥٤-٦٢ .

(٣) ذكر الفراء في المذكر والمؤنث ٨٢ ، أن بعض قيس يذكرها .

(٤) أبو ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ١٤١/١ ، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للسجستاني ٨٣ ، =

وما ضَرَبٌ بَيْضَاءُ يأوي مليكُها إلى طُنُفٍ أَعْيَا بـراقٍ ونـازِلِ

وأما الضحى: فدليل تأنيثها قولهم: قد ارتفعت الضُّحى، بالضم، قبل الضَّحاء، بالفتح، كأنه أول ما تطلع الشمس.

وأما الحرب فدليل تأنيثها قوله[1]:

الحربُ أولُ ما تكون فُتَيَّةً تَسْعَى ببِزَّتِها لكل جهول

وأما قدام ووراء: فقد ذكرناهما في الظروف.

وأما العرس: فدليل تأنيثها قولهم: عرس طيبة.

وأما النار: فدليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾[2].

وقوله: والدار: الآخرة.

وأما العروض من الشعر ففيها وجهان:

أما أولًا: فمن أخذها من العروض: التي هي الناحية، أو من العروض: التي هي للإبل أنثها لا محالة لأنهما مؤنثان.

وأما من[3] أخذهما من الشيء الذي يعرض فإنها مذكرة.

وأما الصعود، والحدور: فدليل تأنيثهما قولهم: وقعنا في صعود ومنكرة، وهكذا الهبوط، لأنه ضده، وهكذا الكؤود، والحدور.

وأما الكأس: فدليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَآءَ لَذَّةٍ﴾[4] ولا تسمى كأسًا إذا كان فيها ماء يشرب.

= ولابن الأنباري ١/٤٦٣.

(١) عمرو بن معد يكرب، ديوانه ١٥٦، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٠٠، والمقتضب ٣/٢٥١، وارتشاف الضرب ٣/٢٤١.

(٢) البروج ٥.

(٣) يقتضي منهجه أن يقول/وأما ثانيًا: فمن.

(٤) الصافات ٤٥، ٤٦.

وأما الموسى : فدليل تأنيثها قوله : هذه موسى جيدة .

وأما الذود : فدليل تأنيثها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة »[(١)] فأسقط الهاء .

وأما الغول : فدليل تأنيثها : غالته غول ، قال الشاعر[(٢)] :

فَماَ تَدوُمُ على وصَلٍ تَكُونُ به كما تَلَوَّنُ في أثْوابِها الغولُ

وأما العناق ، والرِّجْل : فتأنيثهما حقيقي ، لأن بإزائهما ذكر في الحيوان .

وأما الأَرْوَى : فهي جماعة الوعول ، واحدتها أرْوِية ، وهي مؤنثة ، وفيها وجهان[(٣)] : التنوين إلحاقًا لها بمثل : أفكل ، وأيدع ، ومن لم ينون جعلها بوزن : فَعَلى ، وحكى عن الأخفش[(٤)] أنه سمع فيها : أريا .

وأما العقاب : فدليل تأنيثها قول الشاعر[(٥)] :

عُقابٌ عَقَنْبَاةٌ كأنَّ وظِيفَها وخُرطومَها الأعْلَى بِنَارٍ مُلَوَّحُ

/١١٠أ/ وأما الوحش : فدليل تأنيثها قول الشاعر[(٦)] :

إذا الوَحشُ ضمَّ الوحشَ في ظللاتها سَواقِطُ من مرٍ وإن كان صاديا

وأما القلت فدليل تأنيثها قول الشاعر[(٧)] :

---

(١) الموطأ ٢٦٣ ، والمسند ٢/٤٠٣ .

(٢) كعب بن زهير ، ديوانه ٨ ، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للسجستاني ١٤٩ ، ولابن الأنباري ١/٥٠٣ ، والتكملة ١٣٧ . ورواية الديوان : على حال .

(٣) ينظر : التكملة ١٤١ .

(٤) ينظر : التكملة ١٤١ .

(٥) جران العود ، ديوانه ٤ ، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ٩٠ .

(٦) النابغة الجعدي ، ديوانه ٧٤ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣١ ، والتكملة ١٣٨ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٩ . والرواية فيها : وإن كان أظهرا .

(٧) نسب في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٢٠ ، إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، وهو من شواهد التكملة ١٣٨ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٨ .

لحا الله أعلى تَلْعةَ حَفَشَتْ به وقَلْتًا أقَرَّتْ ماءَ قَيْسِ بن عاصِمِ

وأما الدلو:[١] فدليل تأنيثها قول الشاعر[٢]:

قد أمر القاضي بأمرٍ عَدْلِ أن يمنحوها ثماني أدلِيْ

وأما جهنم، وسقر، ولظى، أعاذنا الله منها برحمته الواسعة، فكلها مؤنثة لأنها لا تنصرف، ولا وجه لذلك إلا كونها أعلامًا مؤنثة.

وأما الشمس: فدليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾[٣].

وأما الريح: فدليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ﴾[٤].

وأما المنجنون، والمنجنيق: فدليل تأنيثهما قولهم: أصابته المنجنون، ودارت عليه المنجنيق.

وأما شعوب: فهو اسم للمنية، ودليل تأنيثها أنها غير منصرفة ولا وجه لذلك إلا كونها علمًا مؤنثًا.

وأما الأفعى: فهو الحية، ودليل تأنيثها أن بإزائه ذكرًا الأفعوان.

وأما السماء، والأرض: فدليل تأنيثهما قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ .. ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا﴾[٥]. فهذه جملة كافية فيما أشار إليه من الأسماء المؤنثة في هذا الباب.

* * *

---

(١) ذكر ابن جني في المذكر والمؤنث ٦٧ جواز تذكير الدلو.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ٩٢، والصحاح (مخن) ٢٢٠١/٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤١٢/١. والرواية فيها: يمخنوها، وأدل.

(٣) ياسين ٣٨.

(٤) الأنبياء ٨١.

(٥) الذاريات ٤٧، ٤٨.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان

العنق، واللسان، والإبط، والذراع، والمتن، والعاتق، والقفا، والضرس، فافهمه إن شاء الله تعالى[1].

فأما ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه[2] فهو: الرأس، والجبين، والخد، والفم، والأنف، والمِنْخَر، والثغر، والناب، والناجِذ، والذِّقن، والبطن، والمعى: واحد الأمعاء، والشبر، والباع، والظفر، والثدي.

فأما ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرناه[3] فهو: السبيل، يذكر ويؤنث، والطريق، والصراط، الغالب عليه التذكير، والهُدى، والسُّرى، والقَليب: البئر، وكذلك: الطوى، والركن[4]، والذنوب، والحال، وقد يقال: حالة أيضًا، ودرع الحديد، والسوق، والسلاح، والصاع، والحانوت، والمنون: [اسم المنية]، والعنكبوت، والخمر، والغالب عليها التأنيث، وواسط من البلدان، وهجر، وقباء، جميع[5] هذه الأسماء تذكر وتؤنث.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

هذه الأبواب الثلاثة جمعناها هنا ونحن نذكر ما يختص كل واحد منها ونفرد كل واحد منها بكلام يخصه، ونجعلها على أضرب ثلاثة:

الضرب الأول منهما: ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان: وجملة ما أورده

---

(١) ليست في الجمل ٢٩٥.

(٢) في الجمل ٢٩٥: باب ما يذكر ولا يجوز تأنيثه من الأعضاء.

(٣) في الجمل ٢٩٦: باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا.

(٤) في الجمل ٢٩٦: والرَّكِيّ.

(٥) ليست في الجمل ٢٩٦.

من ذلك ثلاث عشر كلمة يجوز فيها التذكير والتأنيث ، فمن ذكرها حملها على معنى العضو ، ومن أنث [حملها] على معنى الجارحة .

الضرب الثاني : ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه : وجملة ما أورده من ذلك خمس عشر كلمة ، وكل هذا مما عنوا به العضو في كل أحواله ، فلهذا لم يأت إلا مذكرًا ، فيصغر ويشار إليه ويوصف في جميع ذلك بما يكون دالًا على التذكير لا غير .

الضرب الثالث : ما يذكر ويؤنث غير ما ذكرناه[(١)] : يعني من غير الأعضاء ، وجملة ما أورده من ذلك إحدى وعشرين كلمة كلها تذكر وتؤنث ، فمن ذكرها فإنما يقصد بها معنًا مذكرًا ، ومن أنثها فإنما يقصد معنًا مؤنثًا ، فلهذا جاء فيها المعنيان جميعًا ، التذكير والتأنيث ، وهذا : كالسبيل ، فإنه [إن] أراد به الأمر والشأن ذكرهما ، كما قال تعالى : ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[(٢)] ، وإن أراد به الطريقة أنثها كما قال تعالى : ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(٣)] . وهكذا الطريق[(٤)] ، فإن أراد بها المسلك ذكرها ، كما قال تعالى : ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾[(٥)] وإن أراد بها الاستقامة أنثها كما قال تعالى : ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾[(٦)] ، وهذا القول فيما أورده من هذه الألفاظ تجري على ما ذكرناه .

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٨٧ ، وللسجستاني ١٤٦-١٤٧ ، ولابن الأنباري ١/٤٢٠ ، وللتستري ٥١ .

(٢) الأعراف ١٤٦ .

(٣) يوسف ١٠٨ .

(٤) ذكر السجستاني في المذكر والمؤنث ١٤٧ ، أن لفظ الطريق يؤنثه أهل الحجاز ، ويذكره أهل نجد وأكثر العرب ، والقرآن كله يدل على التذكير .

(٥) طه ٧٧ .

(٦) طه ٦٣ .

فهذه جملة كافية فيما أورده أبو القاسم ، ولنختم هذا الباب بإيراد التنبيه على ما ذكره في هذه الأبواب .

اعلم أن في كلام أبي القاسم في هذه الأبواب أمورًا تفتقر إلى البيان ، أطلقها إطلاقًا ونحن نذكر ما يتعلق بكل واحد من هذه الأبواب ونجعلها خمسة بحسب ما أورده من الأبواب :

التنبيه الأول : في باب ما يؤنث من جسد الحيوان ولا يجوز تذكيره ، كل ما ذكر صحيح منها ، إلا ألفاظًا ثلاثة :

أولها : العجز : وقد حكى أبو جعفر النحاس[1] فيه التذكير ، قال أبو نصر الجوهري[2] : العجز مؤخر الشيء ، يذكر ويؤنث ، وهو للرجل والمرأة جميعًا ، والجمع الأعجاز ، والعجيزة

للمرأة[3] خاصة .

وثانيها : الكُراعُ : ذكر ابن قتيبه[4] أنه يذكر ويؤنث . قال أبو نصر الجوهري[5] : « الكراع في الغنم والبقر منزله منزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو /١١٠ب/ مستدقُّ الساق ، يذكر ويؤنث ، والجمع : أكرُعُ ثم أكارِعُ ، وفي المثل : (أُعطِي العبد كُراعًا فطلب ذراعًا) ، مثل يضرب لمن يعطي الأقل فيطلب الأكثر .

---

(١) أحمد بن محمد بن إسماعيل ، ت ٣٣٨هـ .(إنباه الرواة ١/١٠١ وبغية الوعاة ١/٣٦٢) .ينظر :إصلاح الخلل ٢٩٨ .

(٢) ينظر : الصحاح : (عجز) ٢/٨٨٠ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٩٩ ، وللسجستاني ١٢٧ ، وللمفصل ٥٣ ، ولابن الأنباري ١/٢٥٤ ، وللتستري ٩٣ .

(٤) أبو محمد عبدالله بن مسلم ، ت ٢٧٠هـ . (إنباه الرواة ٢/١٤٣-١٤٧ ، وروضات الجنات ٥/١٠٥-١٠٨) . ينظر : أدب الكاتب ٢٢٦ .

(٥) الصحاح : (كرع) ٣/١٢٧٥ . وينظر : الأمثال لأبي عبيد ٢٨١ ، وجمهرة الأمثال ١/١٠٧ .

وثالثها : الكف : ذكر بعض النحاة أنه يذكر ويؤنث[١] ، وأنشد الأعشى[٢] :

أرَى رَجُلًا منهم أَسِيْفًا كأنَّمَا يَضُمُّ إلى كشحَيْهِ كَفًّا مخضَّبًا

فأما الجوهري[٣] فقال فيه : الكف : واحدة الأكف ، ولم يذكر فيه تذكيرًا ولا تأنيثًا .

التنبيه الثاني : في بيان ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره ، وما ذكره فيه صحيح إلا ثلاثة ألفاظ وقع فيها خلاف وشجار[٤] :

أولها : الموسى : وهي التي يحلق بها وفيها مذاهب ثلاثة :

أما أولًا : فتذكر وتؤنث ، ووزنها : مُفْعَل من : أوسيت رأسه ، إذا حلقته بالموسى ، وهذا هو مذهب أبي عمرو بن العلاء[٥] وأكثر نحاة البصرة ، وقالوا : إن : مُفْعَلًا ، أكثر من : فُعْلاَ ، فلهذا كان وزنه : مُفْعَلًا .

وأما ثانيًا : فتكون مؤنثة بكل حال واشتقاقها من قولهم : ماس ، إذا تبختر في مشيته ، فوزنها على هذا : فُعْلاَ ، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء ، وأنشد الفراء[٦] .

فإن تكن الموسى جَرَت فوق بظرها فما ختنت إلا ومَصَّان قاعدُ

---

(١) هذا ما ذكره البطليوسي في إصلاح الخلل ٢٩٨ ، وذكر الفراء في المذكر والمؤنث ٨١ أنه ذكر لضرورة الشعر ، وقال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٣٤٣/١ إنه لم يعرف تذكيرها أحد من العلماء الموثوق بعلمهم . وينظر : المذكر والمؤنث للتستري ١٠٠ ، وابن فارس ٥٦ .

(٢) ديوانه ١١٥ ، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ٨١ ، وللسجستاني ١٢٦ ، ولابن الأنباري ٣٤٣/١ ، والتكملة ١٣٤ . ورواية الديوان : منكم .

(٣) ينظر : الصحاح : (كفف) ١٤٢٢/٤ .

(٤) ينظر : إصلاح الخلل ٣٠٢-٣٠٦ .

(٥) ينظر : الصحاح : (موسى) ٩٧٧/٢ ، و(وسي) ٢٥٢٤/٦ .

(٦) لزياد الأعجم، شعره : ١٠٤ ، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ٨٦ ، ولابن الأنباري ٤٠٤/١ ، والصحاح : (وسي) ٢٥٢٤/٦ . مع اختلاف يسير .

وأما ثالثًا : فتكون مذكرة بكل حال ، وعلى هذا تكون : مُفْعَلًا ، وهذا هو قول الأموي[١] .

وثانيها : الذود[٢] : وهو اسم لما بين الثلاث إلى العشر من الإبل ، وفي المثل : (الذود إلى الذود إبل)[٣] ، وفيهما مذهبان :

أما أولًا : فتكون مؤنثة ، وهذا هو مذهب أكثر أئمة الأدب ، فلهذا يكون تصغيره : ذُوَيْدة ، وهذه ذود ، وحكى عن المبرد : أن أكثر ما يستعمل الذود في الإناث من الإبل ، ويجوز استعماله في غير المؤنث[٤] .

وثالثها : اسم الريح ، أطلق أنها مؤنثة بكل حال ، وهو كذلك في كل أسمائها : كالقبول ، والدبور ، والصبا ، والشمال ، والجنوب ، والأزيب ، والنعامى ، والهيف ، ما خلا الإعصار فإنها ريح تصعد الغبار من سفل إلى علو ، فإنها مذكرة لا يجوز تأنيثها بحال[٥] ، قال الله تعالى : ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾[٦] .

التنبيه الثالث : في باب ما يؤنث ويذكر من أعضاء الحيوان ، وكل ما ذكره في هذا الباب صحيح إلا أمور ثلاثة وقع فيها خلاف[٧] :

---

(١) أبو محمد عبدالله بن سعيد ، (الفهرست ٤٨ ، وإنباه الرواة ٢/ ١٢٠) . ينظر : الصحاح : (موسى) ٩٧٧/٢ ، و(وسي) ٢٥٢٤/٦ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٨٧ ، وللسجستاني ١٤٥ ، وللتستري ٧٧ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٢ .

(٣) الأمثال لأبي عبيد ١٩٠ ، ومجمع الأمثال ٢٧٧/١ .

(٤) يقتضي المنهج ذكر المذهب الثاني في كلمة (الذود) إلا أن الناسخ أغفله سهوًا ، وشرع في شرح الكلمة الثالثة .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث للسجستاني ١٦٩-١٧٠ ، والمفضل ٦٠ ، وللتستري ٧٨ .

(٦) البقرة ٢٦٦ .

(٧) ينظر : إصلاح الخلل ٣٠٨-٣٠٩ .

أولها : العين ، وفيها مذاهب ثلاثة :

أما أولًا : فتكون مذكرة بكل حال ، وهذا هو مذهب الأصمعي ، فإنه زعم أنه لا يعرف فيها إلا التذكير .

وأما ثانيًا : فهي مؤنثة بكل حال لا يعرف فيها التذكير ، وهذا ظاهر كلام الجوهري(١) ، فإنه حكى فيها التأنيث مطلقًا .

وأما ثالثًا : فتذكر وتوؤنث ، وهذه هي رواية أبي زيد ، وأبي القاسم الزجاجي .

وثانيها : العاتق : وهو موضع الرداء من المنكب ، وفيه مذهبان :

أما أولًا : فبأن يكون مذكرًا بكل حال ، وهذا شيء يحكى عن أبي حاتم(٢) .

وأما ثانيًا : فتذكر وتونث ، وهذا هو مذهب الفراء(٣) ، وحكاه الجوهري(٤) ، وأنشد الفراء(٥) :

لاصلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حَمَلَتْ عاتقي

وثالثها : القفا : وفيه مذهبان :

أما أولًا : فبأن يكون مؤنثًا بكل حال لا يجوز تذكيره ، وهذا شيء يحكى عن الأصمعي(٦) .

---

(١) ينظر : الصحاح : (عين) ٦/٢١٦٠ . وينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٧٣ ، وللسجستاني ١٠٨-١١٠ ، ولابن الأنباري ١/٢٤٠-٢٤٤ ، ولابن الأنباري ١/٢٤٠-٢٤٤ ، ولابن جني ٨٣ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للسجستاني ١٢٠ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٧٧ .

(٤) ينظر : الصحاح : (عتق) ٤/١٥٢١ .

(٥) ينسب إلى أبي عامر جد العباس بن مرداس ، وإلى أنس بن العباس بن مرداس ، وإلى الريس التغلبي . وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ٧٧ ، وللسجستاني ١٢٠ ، ولابن الأنباري ١/٢٥٨ . وقال السجستاني عنه : « وقد أنشدوا فيه بيتًا ليس بثبت ولا عن ثقة » . وبعده قوله :

سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قُمْرُ الواد بالشاهق

(٦) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٦٨ ، وللتستري ٣٦١ ، ولابن فارس ٥٦ .

وأما ثانيًا : فبأن يكون مذكرًا ومؤنثًا ، وهذا مذهب الفراء[١] وحكاه الجوهري[٢] أيضًا ، وأنشد الفراء[٣] :

وَمَا المولى وإن عَرُضَت قَفَاهُ ... بِأَحْمَلَ لِلْمَلاَوِمِ مِنْ حِمَارِ

يعني أن لومه كثير ، ويروي :

بأحمل لِلْمَحَامِدِ من حمار

يعني أن المولى وإن أتى بما يحمد عليه فليس بأكثر من الحمار محامد .

التنبيه الرابع : في باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه ، وما ذكره فيه صحيح إلا قوله : المعى ، واحد الأمعاء ، فإنه يذكر ويؤنث[٤] ، وإنما قال : واحد الأمعاء ليخرجه عن المعا الذي يراد به : شعب ضيق في الجبل ، فهذا يذكر لا محالة لكنه ليس من الأعضاء ، فلهذا أخرجه بهذا القيد ، وفي الحديث : « المؤمن يأكل في معي واحد ، والكافر يأكل في سبعة »[٥] ، واحد أمعاء : يعني أن المؤمن يأكل من وجه واحد وهو الحلال ، والكافر لا يبالي من أي أي وجه أكل ، ويحتمل أن يكون مراده : أن المؤمن يأكل بشهوة واحدة لطفا به ، والكافر يأكل بسبع شهوات بلوى له من جهة الله تعالى ، فالتأويل الأول ذكره الجوهري[٦] .

التنبيه الخامس : في باب ما يؤنث ويذكر من غير الأعضاء ، وما ذكر في

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ١٠٣ .

(٢) ينظر : الصحاح : (قفا) ٦/٢٤٦٥ .

(٣) لم يعز إلى أحد ، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ١٠٣ ، والمبرد ١١٥ ، ولابن الأنباري ٣٦٨/١ . وإصلاح الخلل ٣٠٩ .

(٤) ذهب الفراء في المذكر والمؤنث ٧٥ ، والتستري ١٠٣ ، وابن جني ٩١ ، إلى أن المعى مذكر وربما أنث ، وذهب السجستاني ١١٦ ، وابن فارس ٥٥ ، إلى أنه مذكر ، قال السجستاني : « ولم أسمع أحدًا يؤنث المعى ، وقد رواه من لا أثق به » .

(٥) صحيح البخاري ٧/٩٢-٩٣ ، وصحيح ومسلم ٣/١٦٣١ .

(٦) ينظر : الصحاح : (معي) ٦/٢٤٩٥ .

ذلك صحيح إلا أمرين :

أحدهما : العنكبوت ، فإن الأصمعي[١] قال : لا أعرف فيه إلا التأنيث ، فأما كلام الجوهري[٢] فإنه يشعر بجواز الأمرين فيها ، خلا أن التأنيث أغلب فيها ، وجمعها : عناكب ، وعنكباةٌ ، لغة فيها .

وثانيهما : الخمر : قال الأصمعي[٣] : هي مؤنثة بكل حال لا يجوز تذكيرها ، قال ابن الأعرابي[٤] : وإنما سميت خمرًا لأنها تركبت فاختمرت ، وقيل لمخامرتها للعقل وتغطيتها عليه وأنكر قول الأعشى[٥] :

وكأَنَّ الخَمْرَ المدام من الإِسْفِنْطِ مَمْزُوجَةً بماءٍ زُلاَلِ

ورواه[٦] :

وكأنَّ الخمر المدامة ملا اسْفِنْطِ ممزوجة بماء زلالِ

فهذا ما أردنا ذكره من التنبيهات على ما قاله أبو القاسم في هذه الأبواب وكان ينبغي إيراد هذه التنبيهات في كل باب من أبوابها ، لكنا أوردناها هكذا لتكون أجمع للفائدة وأكثر تحفُّظًا لكونها مجتمعة ، وبالله التوفيق ./١١١أ/

* * *

---

(١) ينظر : لإصلاح الخلل ٣١٧ .

(٢) ينظر : الصحاح : (عكب) ١٨٨/١ . وينظر : المذكر والمؤنث للسجستاني ١٨٢ ، وللمبرد ٩٩ ، وللمفضل ٥٧ ، ولابن الأنباري ٣٩٥/١ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤١٧/١ . وينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٨٣ ، وللمفضل ٥٦ ، وللتستري ٧٤ ، ولابن فارس ٥٧ ، ولابن جني ٦٦ .

(٤) ينظر : الصحاح : (خمر) ٦٤٩/٢ .

(٥) ديوانه ٥ ، وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ٨٣ ، وللسجستاني ١٣٣ ، ولابن الأنباري ٤١٦/١ ، وإصلاح الخلل ٣١٧ . والرواية فيها : العتيق .

(٦) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤١٧/١ ، وإصلاح الخلل ٣١٨ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الأفعال المهموزة

يقال: قرأ زيد الكتاب، وأَقرأَ غيرَه، وتواطأنا على الأمر، واستقرأ، وأخطأ، [وتخاطأ] واستبرَأْتُ الجارية، وتلكأت عليه، وكان ذلك عن تواطؤ، وأطفأت النار، وانطفأت هي، واوطأتني عشوة، وأرجأت الأمر يا رجل، وبارأتُ الكرى، وبَرِئْتُ من المرض، وبَرَأْتُ أيضًا، وانْدَرَأت عليه، واستبطأْتَ فلانًا، وزَأَرَ الأسد، ونأَم، وخَبَأْتُ الشيءَ، وكفأت الإناء: قلبته، وأكفأتُ في الشِّعر إكفاء[1]: وهو مثل الإقواء، وقال بعضهم هو اختلاف قوافيه. وأومأت إلى الرجل، فتوكأتُ على الشيء، واتكأت على الرجل[2]، واستخذ فلان لفلان، واستخذأتُ له، وما رزأتُه شيئًا، وأردَأتُ الرجل: أي أعنته، وأنشأ الرجل يقول كذا [وكذا، وأنشأت أقول]، وأنشأت الكتاب، وهو كتاب منشأ من ديوان فلان، وانْدَرأَ فلان علينا، وكافأت فلانًا على فعله، ورأست فلانًا: ضربتُ رأسه، وكذلك رأسْت القوم إذا صرت رئيسهم، ورأس علينا فلان. وقد ذكرت عامتها في باب الهجاء[3].

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن هذا الباب مورده الكتب اللغوية، إذ ليس من الأقيسة النحوية في ورد ولا صدر، وإنما أورده على إثر المذكر والمؤنث لما كانا كلاهما موقوفين على السماع، وربما يقع في كل واحد من البابين لبس فيذكر المؤنث، ويؤنث المذكر كما تقدم شرحه، فهكذا ربما همز العامة ما ليس مهموزًا، وتركوا همز ما هو مهموز، فلهذا أردفه بما قبله. وقوله: قد ذكر عامتها في باب الهجاء: يعني ما

(١) ليست في الجمل ٢٩٧.

(٢) ليست في الجمل ٢٩٧. وفيه من نسخة أخرى قوله: وتلكأت على الرجل.

(٣) في الجمل ٢٩٨: كتاب الهجاء.

يقتضيه القياس في الخط والتخفيف في اللفظ ، لكن الذي ينبغي إيراده في هذا الباب ويقتضيه قياس العربية هو التنبيه على أمور ، فأما استغراق ما كان مهموزًا من كلام العرب فهو من العربية بمعزل :

التنبيه الأول : أن كل همزة كانت أصلية ، فإنها تكون همزة في جميع تصاريف الكلمة لا تختلف في شيء من ذلك على كل وجوهها التي تقع عليها الثلاثة[١] :

أما أولًا : فبأن تكون فاء ، كقولك : أخذ ، فإنك تقول : أآخذ ، ومأخوذ ، والأخذ ، واستأخذ ، وأخذ يأخذ .

وأما ثانيًا : فبأن تكون عينًا ، كقولك : زأر الأسد ، يزأر فهو زائر ، ومزؤر ، والزئير ، وغير ذلك .

وأما ثالثًا : فبأن تكون لامًا كقولك : قرأ ، واستقرأ ، وهو قارئ ، ومقروء ، فلا يختلف في جميع ذلك كله ، بل تكون ثابتة بكل حال ، إلا أن تكون مبدلة عن غيرها كقولك : إعَد ، وإشاح ، في وعد ووشاح ، فإنها ترجع عن قريب إلى أصلها ، ولهذا فإنك تقول : في وعدته وهو واعد لي ، ووشحته بالوشاح ، فترجع إلى أصلها ، أو تكون زائدة كقولك : أكرم ، وأحسن ، فإنها تذهب في المضارع كقولك : يكرم ، ويحسن ، أو كانت همزة وصل فإنها تسقط في الدرج ، كقولك : اسم ، وابن ، كما كانت زائدة للتوصل إلى النطق بالساكن .

التنبيه الثاني : في حكم الهمزتين إذا التقيا في كلمة واحدة[٢] :

واعلم أن الهمزتين متى اجتمعا في كلمة واحدة فالهمزة الأولى فيهما إذا كانت

---

(١) ينظر : شرح الجمل الزجاجي ٢/٣٩٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/١٦٨ ، والمقتضب ١/١٥٨ ، والأصول ٢/٤٠٣ ، والتكملة ٣٨ ، والمفصل ٢/٢٤٤ ، وشرح الشافية ٣/٥٢-٥٧ .

مصدرة فإنه يجوز تخفيفها ، كما ذكرناه في الهمزة الواحدة ، وأما الثانية فهي على وجهين :

أحدهما : أن تكون ساكنة ، ومتى كانت على هذه الصفة فلا خلاف فيها بين النحاة والفراء أنها تخفف وتقلب حرفًا من جنس حركة ما قبلها ، فتارة تكون ألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا كقولك : آأدم ، وتارة تكون ياء إذا كان ما قبلها مكسورًا ، كقولك : إيتنا ، وتارة تكون واوا إذا كان ما قبلها مضمومًا كقولك : أو تمن ، وإنما وجب ذلك لأنها لما وقعت ساكنة لم يكن تخفيفها بالإضافة إلى نفسها لتعذر ذلك فيها فلا جرم وجب أن يكون تخفيفها باعتبار ما قبلها من الحركة كما قررناه .

وثانيهما : أن تكون متحركة وفيها مذهبان :

أما أولًا : فالتخفيف فيها ، وإبقاؤهما همزتين على حالهما ، وهذه هي قراءة أهل الكوفة[١] وابن ذكوان[٢] في قوله تعالى : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٣] و﴿أَيِمَّةَ﴾[٤] ، وهي لغة قيس وتميم .

وأما ثانيًا : فالتسهيل والتخفيف ، وهذا هو الذي عليه الأكثر من النحاة والقراء ، وهي لغة أكثر العرب من قريش وأهل الحجاز ، وتخفيفها : بأن تجعل حرفًا على حد حركتها ، فلهذا يقولون بقلبها ياء في نحو : أيمة ، لانكسار ما قبلها ، وبقلبها واو في نحو قوله تعالى : ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾[٥] وبقلبها ألفا في نحو قوله تعالى : ﴿ءَأَنتُمْ

---

(١) عاصم وحمزة الكسائي .

(٢) أبو عمرو عبدالله بن أحمد بن بشر ، ت ٢٤٢هـ . (معرفة القراء الكبار ١/١٩٨ ، وغاية النهاية ١/٤٠٤-٤٠٥) .

(٣) البقرة ٦ ، ويس ١٠ ، وينظر : التلخيص ١٧٠ .

(٤) التوبة ١٢ ، وآيات أخر . ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٨١ . وينظر : التلخيص ١٧٣ .

(٥) الزخرف ١٩ . أصلها بهمزتين الأولى مفتوحة ، والثانية مضمومة مسهلة على أصله ، مع إسكان الشين ، وهي قراءى نافع . ينظر : شرح الهداية ٢/٥٠٧ ، والنشر ٢/٣٦٨-٣٦٩ .

أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ﴾[١] فهكذا يجري على ما ذكرناه .

التنبيه الثالث : في حكم الهمزتين إذا التقتا في كلمتين[٢] :

واعلم أنهما متى اجتمعا في كلمتين ففيهما لغات ثلاث :

اللغة الأولى : تخفيفهما جميعًا/١١١ب/ وإبقاؤهما على حالهما ، وهذه هي لغة أهل الحجاز ، عكس ما ذكره في الهمزتين في كلمة واحدة ، وكأنهم لم يستثقلوهما في كلمتين ، وهي قراءة نافع[٣] من طريق قالون[٤] ، وفي قراءة ابن عامر من طريق ابن هشام[٥] دون ابن ذكوان ، وفي قراءة أبي عمرو بلا خلاف عنه في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَاۚ﴾[٦] .

اللغة الثانية : الإقحام ، وهو إقحام الألف بين الهمزتين ليسهل النطق بهما ، ثم هم بعد ذلك فريقان : فمنهم من يخفف الهمزتين ، ومنهم من يخفف هذا كله بعد الإقحام .

اللغة الثالثة : التسهيل فيهما ، وذلك يقع على أوجه ثلاثة :

أما أولًا : فيسهلان جميعًا ، فتسهيلهما جميعًا يكون على وجهين :

أما أولًا : فبأن تنقل حركة الثانية إلى الأولى ، ثم تجعل الأولى بين بين .

---

(١) الواقعة ٦٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/١٦٧-١٦٨ ، والمقتضب ١/١٥٨-١٥٩ ، والأصول ٢/٤٠٤-٤٠٦ ، والتكملة ٣٨ ، والمفصل ٢/٢٤٤-٢٤٥ ، وشرح الشافية ٣/٦٣-٦٦ .

(٣) أبو رويم ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم ، ت١٦٩هـ. (معرفة القراء الكبار ١/٨٩ ، وغاية النهاية ٢/٣٣٠-٣٣٤).

(٤) أبو موسى عيسى بن مينا ، ت ٢٢٠هـ. (معرفة القراء الكبار ١/١٥٥ ، وغاية النهاية ١/٦١٥-٦١٦).

(٥) أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير ، ت٢٤٥هـ. (معرفة القراء الكبار ١/١٦٠ ، وغاية النهاية ٢/٣٥٤-٣٥٦).

(٦) محمد ١٨ .

وأما ثانيًا : فبأن تقلب الأولى ألفا ثم تسهل الثانية بأن تجعل بين بين . فهذا كله في تسهيلهما جميعًا .

وأما ثانيًا : فبأن تسهل الأولى دون الثانية ، وتسهيلها بأن تقلب ألفا وتخفف الثانية .

وأما ثالثا : فبأن تسهل الثانية دون الأولى ، وتسهيلها بأن تجعل بين بين وتخفف الأولى ، فهكذا يكون الحكم في اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ، أو كلمتين على مذهب النحاة والقراء .

التنبيه الرابع : واعلم أن الشيخ أبا القاسم أورد في هذا الباب ألفاظًا من الأفعال المهموزة وكلها صحيحة لا غبار عليها ما خلا كلمتين ففيهما نظر وخلاف :

الأولى منهما : قوله : خذأت فلانًا ، أي خضعت له[1] ، وقد حكى الجوهري[1] عن الكسائي أنه يقال فيه : خذيت لفلان ، وخذأت له ، فجوز فيه الهمز وتركه ، وهو بالخاء والذال المعجمتين ، قال البطليوسي[2] : وترك الهمز فيه أقيس من الهمز ، وعلى هذا يكون مشتقًا من : الخذا ، وهو : استرخاء الأذن ، واسترخاء الفرج ، واللثات ، لأن الضعف يكون لينًا ورخاوة ، كما أن القوة تكون صلابة وشدة ، قال الأصمعي[3] : شككت في هذه أمهموزة أو غير مهموزة ؟ فلقيت أعرابيًا فقلت له : يا أعرابي كيف تقول : استخذأت الرجل ، أو استخذيته ؟ فقال لي : أنا لا أقولها ، فقلت له : فلم ؟ قال : لأن العرب لا تستخذي لأحد ، فلم يهمز . فهذا كله دليل على أن الأقوى فيه أن لا يكون مهموزًا بحال ، خلافًا لما أطلقه أبو القاسم .

---

(١) ينظر : المنقوص والمقصور ٢٩ ، والممدود والمقصور لابن السكيت ١٠٥ ، وللوشاء ٥٥ .

(٢) ينظر : الصحاح : (خذأ) ١/٤٦ .

(٣) ينظر : إصلاح الخلل ٣٣١ .

اللفظة الثانية :﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[(١)] مهموزًا[(٢)] ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو مهموز ، وقال تعالى : ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾[(٣)] أي مؤخرون حتى يفعل فيهم ما يريد .

وأما ثانيًا : فترك الهمز ، وعلى هذا قراءة من قرأ : ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ بحذف الياء من : أرجه ، وهكذا قولنا : مرج ، مثل : معط .

فهذا ما أردنا ذكره من هذه التنبيهات ، وكلام أبي القاسم في ألفاظه التي أوردها جلي واضح .

* * *

---

(١) الشعراء ٣٦ . قرأها أبو عمرو بهمزة ساكنة . ينظر : التلخيص : ١٤٩ ، والنشر ١/٣١١ .

(٢) يقتضي منهج الشارح هنا أن يقول : وهذه اللفظة تقع على وجهين : أما أولًا : فتكون مهموزة .

(٣) التوبة ١٠٦ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب أمس

اعلم أن أمس في كلام العرب مبني على الكسر أبدًا، كقولك: خرجتُ أمسِ، وقدم بكر أمس، فإذا أضفته، أو أدخلت عليه [الألف] واللام أعربته فقلت: كان أمسُنا طيبًا، ومن العرب من يبنيه على الفتح قال الشاعر(١):

لقد رأيتُ عجبًا مُذْ أمْسَا   عجائزًا مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن أمس له حالتان:

الحالة الأولى: يكون معربًا فيها، وهو يقع على أوجه ستة(٢):

أما أولًا: فبأن يكون معربًا باللام وهذا كقولك: ذهب الأمس المبارك، وأعجبني الأمس الماضي.

وأما ثانيًا: فبأن يكون معرفًا بالإضافة، وهذا كقولك: ذهب أمسنا، ومضى أمسك بخير.

وأما ثالثًا: فبأن يكون نكرة كقولك: ذهب أمس، وجاء غد.

وأما رابعًا: فبأن يكون مصغرًا، كقولك: هذا أميس، وأعجبني أميسك.

وأما خامسًا: فبأن يكون مثنى في نحو قولك: مضى أمسان، وأعجبني يومان وأمسان.

وأما سادسًا: فبأن يكون مجموعًا جمع التكسير في نحو قولك: تكررت هذه الأنات والأموس، ومضت علينا أموس كثيرة. وإنما وجب إعرابه متى كان واقعًا

---

(١) القائل مجهول، وهو من شواهد الكتاب ٢/٤٤، والنوادر ٥٧، والمفصل ٢/٦٦.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٠-٤٠١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤١٢، وشرح الكافية ٢/١٢٦.

على هذه الأوجه الستة لأنه إذا كان مختصًا بما ذكرناه كان متمكنًا ، فلهذا وجب إعرابه كالألف ، واللام ، والإضافة ، والتصغير وغيرها ، لأن هذه كلها دلالة التمكين ، فلا جرم أوجبوا إعرابه معهما فهو معرب كما ترى في هذه الحالة باتفاق الفريقين أهل الحجاز وبنو تميم للوجه الذي ذكرناه .

الحالة الثانية : أن يكون مبنيًا إذا كان معرفة بغير اللام والإضافة ، فمتى كان على هذه الصفة أعني معرفًا بغير اللام والإضافة ففيه مذهبان[١] :

أحدهما : بناؤه ، وهذا هو مذهب أهل الحجاز/١١٢أ/ فإنهم حكموا ببنائه في هذه الحالة ، وعلم بنائه أمران :

أما أولًا : فإنه إنما بني لتضمنه معنى الحرف وهو اللام ، وهذه علة أبي علي الفارسي[٢] ، والتقدير عنده : الأمس ، لكنها حذفت فيه وضمنت إياه فوجب بناؤه .

وأما ثانيًا : فإنه إنما بني لشبهه بالحرف ووجه المشابهة هو أنه لا يقال فيه : الأمس ، إلا إذا كنت في اليوم الذي بعده ، فلهذا كان مفتقرًا في تقرير معناه إلى اليوم الذي بعده كافتقار الحرف إلى شيء يتعلق به ويكون مستندًا ، فلهذا وجب بناؤه ، وهذه هي علة أبي العباس المبرد[٣] . وحاصل كلامه هو أنه مفتقر إلى اليوم الذي بعده في مفهوم حاليته ، ومعقول معناه ، ولهذا فإنه لا يتصور الأمس إلا في اليوم الذي أنت فيه ، وبني على حركة لالتقاء الساكنين ، وخص بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، لأن الأصل في كل ساكنين التقيا : أن يحرك أحدهما بالكسر إلا لعارض

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٤٣-٤٤ ، والمقتضب ٣/١٧٣ ، وشرح المفصل ٤/١٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٠-٤٠١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٨١-١٤٨٢ ، وشرح الكافية ٢/١٢٥-١٢٦ .

(٢) ينظر : الإيضاح .

(٣) ينظر : المقتضب ٣/١٧٣ .

من ضم كقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[1] أو فتح كقولك : أين ، وكيف ، وكلغة من بناه على الفتح كما حكاه أبو القاسم عن بعض العرب بناؤه على الفتح طلبًا للخفة كما قلناه في : أين ، وكيف ، فهذا توجيه من قال ببنائه .

وثانيهما : إعرابه وترك صرفه ، وهذه هي لغة بني تميم ، فإنهم أعربوه في هذه الحالة وأجروه مجرى ما لا ينصرف من الأسماء ، وعلة ترك صرفه عندهم إنما هو : التعريف والعدل عن اللام . فاما البيت الذي أنشده :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

إما إعرابه فهو ظاهر ، والسعالى : جمع سعلاة يمد ويقصر ، وهن سَوَاحِرُ الجن ، يقال : استسعلت المرأة ، إذا صارت سعلاة ، ولم أعرف قائله وبعده[2] :

يأكُلْن ما جَمْعن همسًا هَمْسا لا ترك اللهَّ لَهُنَّ ضْرسا

ولا يلقين الدَّهرَ إلا تَعْسا

وعجائزًا بدلًا من عجب . وأما موضع الشاهد منه ، فيحتمل أمرين :

أما أولًا : فيكون حجة لبني تميم على ترك صرفه لأنه مجرورٌ بإضافة مذ إليه .

وأما ثانيًا : فيكون حجة على لغة من بناه على الفتح ، وهي لغة بعض العرب حكاها أبو القاسم .

والمختار في لغة الفتح أن يكون مبنيًا خلافًا لما زعمه بنو تميم ، من كونه غير منصرف لأنه لا محمل في لغة الكسر فيه إلا بناؤه ، فهكذا يكون في لغة الفتح ، لأنهما سواء في الدلالة فهذا حكمنا عليه بالبناء حالة كونه مفتوحًا ومكسورًا من غير التفات إلى ما قاله بنو تميم في كونه غير منصرف .

---

(١) يوسف ٣١ .

(٢) ينظر : الحلل ٣٥١ .

(٣) غير وارد في الجمل ٣٠٠ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب أسماء الفاعلين والمفعولين

إذا كان الفعل على: فَعَل، فاسم الفاعل منه على: فاعل، والمفعول [منه]: مفعول، كقولك: ضَرَب، ويَضْرِب، فهو ضاربٌ، والمفعول[1]: مضروب، وشتم [يشتم] فهو شاتم، والمفعول [منه]: مشتوم، وقتل [يقتل] فهو قاتل، والمفعول [منه]: مقتول.

وما كان على فَعِلَ، بكسر العين، غير متعد فاسم الفاعل منه يكون على: أفعل، أو على: فَعِلَ، نحو: عَشِي، فهو أعشى، وبطر فهو بطر، وأشر، وكذلك ما أشبهه[2].

وما كان على: فَعُلَ: بضم العين، فاسم الفاعل منه: فَعْيل، نحو: ظرف فهو ظريف[3]. وإذا كان الفعل [منه] على: أفعل، فالفاعل [منه]: مُفْعِل، بكسر ما قبل آخره، والمفعول: مُفعَل، بفتحه، كقولك: أكرم يكرم، فهو مُكرَم، وأعطى [يعطي] فهو مُعْطٍ، والمفعول: معطى، وأعتق زيد العبد فهو مَعتِقٌ، والعبدُ مُعتَق، وأغلق الباب فهو مُغلِقٌ [والباب مُغْلَقٌ].

وكل فعل فيه زيادة فتلك الزيادة تلزم الفاعل والمفعول به[4]، كقولك: استخرج [زيد] المال، فهو مستخرِج، والمال مستخرَج، وانطلق فهو منطلق، والمفعول: مُنطَلق به، وكذلك ما أشبهه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

أعلم أنه قد ذكر اسم الفاعل فيما مضى، وإنما كان ذكره من قبل إنما هو

---

(١) هذه الفقرة جزء من فقرة أكبر أثبتها محقق الجمل ٣٠٠ من نسخة أخرى.

(٢) في الجمل ٣٠٠: بفتح ما قبل آخره.

(٣) في الجمل ٣٠١: والمفعول.

باعتبار عمله بيان أوزان المبالغة الجارية فيه ، وذكره الآن إنما هو باعتبار كيفية أخذه من الفعل ، وبيان صيغته التي يكون جاريًا عليها ، وهكذا القول في اسم المفعول أيضًا . ولقد كان ينبغي إيراد الأسماء المتصلة بالأفعال مجموعة ولكنها وردت في كتابه مفرقة فلا جرم شرحناها مفرقة . فلنذكر معنى اسم الفاعل واسم المفعول ثم نذكر صيغهما فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في بيان معناهما :

فأما اسم الفاعل فهو : الاسم المشتق الدال على حدوث الفعل من جهة فاعله[1] . فقولنا : هو الاسم المشتق : عام في جميع الأسماء المشتقة ، وقولنا : الدال على حدوث الفعل : يخرج عنه سائر الأسماء /١١٢ب/ المشتقة ، كاسم المفعول والصفة وغيرهما ، فإن كل واحد منهما لا يدل على حدوث الفعل بحال ، وقولنا : من جهة فاعله : إشارة إلى أنه لا يتعلق بفاعله من جهة قط إلا من جهة حدوثه ، ولا ينسب إليه إلا من هذه الجهة . وزعم ابن الحاجب في تعريفه لماهية اسم الفاعل أن يقال فيه : « ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث »[2] وهذا الحد إنما قاله جريًا على عادته في نصرة الجبر وزعما منه أنه لا فاعلية للعبد ، وأن الأحداث لا تتعلق بقدرته ، وإنما هو بقدرة الله تعالى ، وهذا في الحقيقة خيال باطل ومذهب منحرف عن الحق مائل ، وقد ظهر فساده من عدة أوجه :

أما أولًا : فلأنه إذا كان لا فعل للعبد من عمل ، فليت شعري ما معنى كقولك : ما اشتق من فعل ، وهل هذا إلا كمن يقول : هذا الجسم متحرك ولا حركة فيه ، ومسود ولا سواد له ، فكما أن هذا عِيٌ من قائله ، فهكذا ما قاله .

وأما ثانيًا : فقولك لمن قام به : إن اردت الحلول لزم أن يشتق لمن حله السواد اسما لحلوله فيه ، فيقال فيه : سَاوِدٌ ، وخَامِرٌ ، وهو لا يقول به ، وإن اردت به

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢ .

(٢) الكافية ١٨٠ .

الحدوث فهو فاسد لأنه يكون تكرارًا لقولك بعد هذا : على معنى الحدوث ، فيصير الكلام : ما اشتق من فعل لمن حدث منه على جهة الحدوث ، وهذا خطأ ، ولأنه لا يتعلق الحدوث بالعبد فلا وجه لإضافته إليه بحال .

وأما ثالثًا : فقولك : على معنى الحدوث ، لا وجه له ولا معنى فيه ، فإن أردت به على جهة حدوثه من جهة الله تعالى فهو خطأ ، فإن أفعال الله تعالى لا يشتق منها اسم يطلق على العبد أصلًا ، وإلا لزم أن يقال للعبد : خالق ، ورازق ، من أفعال الله تعالى ، وهو لا يقول به ، وإن أردت بقولك : على جهة الحدوث ، حدوثه من جهة العبد فهذا جيد ، ولكنه ترك للجبر وإبطال لقاعدته ، وإن أردت به معنى آخر فاذكره حتى نتكلم عليه وننظر فيه .

وأما رابعًا : فإذا كان الاستطاعة مع الفعل على زعمك فحصول الحركة في الواحد منا كحصولها في الشجرة ، فيلزم أن يشتق للواحد من الحركة في الشجرة اسم كما يشتق له من الحركة الحاصلة فيه فإنهما سِيَّان لتعلقهما كلاهما بقدرة الله تعالى .

وأما خامسًا : فإذا كان أظهر جهات الفعل عندك إنما هو الكسب لكونه متعلقًا بالقادر منا فلم لا نقول : ما اشتق من فعل لمن اكتسبه ، وكيف جاز إغفال ما هو جزء من الماهية في الحسد .

فهذه أوجه كافية في التنبيه على فساد ما ذكره ابن الحاجب ، ولولا أنه يخرجنا عن المقصد الذي قصدنا له لذكرنا عليه كلامًا أوسع من هذا ، فيا للعجب من هذا الرجل مع اشتهاره بالذكاء وجودة القريحة ، وتقدمه في علم العربية ، خفي عليه مثل هذا ، وإنما أغراه في ذلك تهالكه في نصرة الجبر ، ومحبته لسلفه ، ومعرفة الحق إنما تكون حاصلة بورع واف وقلب مشحون بإنصاف ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[1] وهذا عارض في الكلام أحوج إلى ذكره تعريف اسم الفاعل ، ولنرجع إلى

---

(١) الرعد ٣٣ . وآيات أخر ، ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٣٤ .

ما نحن بصدده .

وأما اسم المفعول فهو : الاسم الدال على وقوع الفعل عليه . فقولنا : هو الاسم الدال : عام فيه وفي غيره ، وقولنا : على وقوع الفعل عليه : يخرج به عن سائر الأسماء الاشتقاقية وأما ابن الحاجب[1] فقال في تعريفه : « ما اشتق من فعل [لمن وقع عليه] » . وأرد عليه ها هنا فلا وجه لتكريره . فهذا ما أردنا ذكره في تعريف ماهيتهما .

الفائدة الثانية : في بيان صيغتهما : فأما اسم الفاعل فله حالتان نفصلهما :

الحالة الأولى : أن يكون جاريًا على فعله ، ونعني بكونه جاريًا هو أنه : مطابق لفعله المشتق منه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، ثم هو على وجهين[2]

الوجه الأول منهما : أن يكون فعله ثلاثيًا ، ومتى كان الأمر كما قلناه فصيغته منه تكون على وزن فاعل لا تختلف حاله في شيء من ذلك ، فلهذا تقول في المتعدي منه : ضارب ، وقاتل ، وشاتم ، وتقول في اللازم منه : قاعد ، وخارج ، وداخل .

الوجه الثاني : أن يكون زائدًا على الثلاثة ، ومتى ما كان الأمر فيه على ما قلناه فصيغته تكون على نحو صيغة الفعل المضارع لا يخالفه شيء أصلًا ، خلا أنه يعوض عن حرف المضارعة ميم في أوله ، فلهذا تقول في نحو يخرج : مخرج ، وفي نحو ينطلق : منطلق ، وفي نحو يستخرج : مستخرج ، وهكذا القول في سائر أبنية الفعل المضارع ، وفي نحو يقرطس : مقرطس ، وإنما عوضوا الميم في أوله واطرحوا حرف المضارعة ، لأن حرف المضارعة إنما أتى لأجل الدلالة على الأزمنة ، واسم الفاعل ليس له دلالة عليها ، لأن الاسم لا دلالة له بالأصالة على زمن البتة ، ولهذا

---

(١) الكافية ١٨٢ .

(٢) ينظر : شرح الوافية ٣٢٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٣٨-٦٣٩ ، والمقرب ٤٩٨-٤٩٩ ، وشرح الكافية ٢/١٩٨-١٩٩ ، والتصريح ٢/٧٧-٧٩ ، وحاشية الصبان ٢/٣١٢-٣١٥ .

عوضوا عنها الميم إشعارًا بذلك، هذا كله فيما كان جاريًا على فعله فيما ذكرناه.

الحالة الثانية: في حالة إذا كان غير جار على فعله:

واعلم أن اسم الفاعل إذا كان غير جار على فعله فإنه يأتي على أوجه مختلفة كقولك: فَعَّال، نحو: ضراب، وفعُول، نحو: ضروب، ومِفعَال، نحو: مضراب، وميجاد، وفَعِلَ، نحو: حذر، وفعيل نحو: عليم، وأَفْعَل، نحو قولنا: سود فهو أسود، وقرع فهو أقرع، فهذه الصيغ كلها مستعملة في اسم الفاعل، وهي غير جارية، كما ترى، ومورد هذه الأبنية التي هي غير جارية اللغة، إذ ليس فيها مقياس منحصر.

فأما اسم المفعول /١١٣أ/ فلا يكون إلا من الأفعال المتعدية نحو: مضروب، ومقتول، وصيغته لها مجريان[١]:

المجرى الأول: أن تكون حاصلة من الفعل الثلاثي، ولا تكون إلا على اسم مفعول قال الشيخ عبد القاهر[٢]: وكان الأصل فيه: مَفعُل، بغير واو، لكنهم زادوا الواو لأنهم لما رفضوا الكلام: مَفعُل، إذ لم يوجد في لغتهم: مَفْعُل، لإلا نحو: مَكرُم، في جمع مكرمة، فلهذا زادوا هذه الواو لئلا يقعوا فيما رفضوه، فلهذا تقول: مضروب، ومقتول، ومشئوم، لما كانت هذه متعدية، ولا يخرج الثلاثي المتعدي عما ذكرناه.

المجرى الثاني: أن يكون مما كان زائدًا على الثلاثة، وهو يكون على صورة الفعل المضارع المبني لما يسم فاعله، لا يخالفه في صورته بحال، خلا أنهم عوضوا عن حرف المضارعة ميمًا في أوله، فلهذا قالوا في نحو: يستخرج المال، مستخرج، وفي نحو يعطي: وهو معطى.

---

(١) ينظر: شرح الوافية ٣٢٦-٣٢٧، والمقرب ٤٩٨-٤٩٩، وشرح الكافية ٢/٢٠٣-٢٠٤، والتصريح ٢/٧٩-٨٠.

(٢) ينظر: المقتصد ١/٥١٢.

وهكذا القول في سائر الأبنية ، تجري على ما ذكرناه ، وتجري على القياس في هذين الوجهين من غير مخالفة ، ولكن اختلفوا فيه في موضع آخر ، وهو : أن اسم الفاعل هل يكون مبنيًا من الفعل اللازم أو لا ؟ فقال بعضهم : لا يبنى منه بحال ، لأن اسم المفعول إنما يكون باعتبار ما لم يسم فاعله ، فإذا كان لا مفعول له فيقام مقام الفاعل ، فهكذا لا يشتق منه اسم المفعول بحال ، ومنهم من قال : يشتق منه اسم المفعول ، فلهذا يقال فيه : هذا مُقَوَّمٌ به ، وهذا مُنْطَلَقٌ به[1] ، إلى غير ذلك من الأمثلة . فهذا ما أردنا ذكره في صيغ اسم الفاعل والمفعول .

* * *

(١) ينظر : الغرة المخفية ٢/٥٨٨ ، وشرح المفصل ٦/٨٠ ، وشرح الكافية ٢/٢٠٤-٢٠٥ ، شروح ألفية ابن معطي ٢/٩٩٤ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه – :

باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر

وتسمى حروف الرفع، وهي: إنما، وأنما، وكأنما، لعلما، وبينما، وأين، وكيف، وهل، وبل، ومتى. تقول من ذلك: إنما زيد قائم، وإنما أخوك مقيم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(١) و﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾(٢) فتقول: كأنما أخوك شاخص، ولعلما بكر مقيم، وهل أخوك شاخص؟(٣) وكيف عبدالله صانع؟ وأين أخوك جالس؟ وبينما زيد قاعد أقبل عمرو، وكذلك ما أشبهه.

ومن العرب من يضيف: بينا، إلى ما بعده فيخفضه، وينشد قول الشاعر(٤):

بَيْنـا تعـنُّقِـه الكُـمـاةَ ورَوْغِـهِ يومـا أُتيـح لـه جَـريءٌ سَـلْفَـعُ

ويروى: تعنقه بالرفع، ويروى بالخفض(٥).

فكل شيء من هذه الأحرف حَسُنَ فيه السكوت على اسم واحد بعده، جاز فيما بعده الرفع والنصب، كقولك: أين زيدٌ جالسٌ؟ برفعه على الابتداء والخبر، وإن شئت قلت: أين زيد جالسًا؟ برفع زيد، بالابتداء وما قبله خبره، وينصب جالسًا على الحال، لأن الكلام يتم دونه، وكذلك: كيف أخوك صانعٌ وصانعًا [على الحال] وكذلك ما أشبهه. وإذا لم يحس السكوت على الاسم لم يجز

---

(١) النساء ١٧١.

(٢) الحج ٤٩.

(٣) في الجمل ٣٠٢: سائر.

(٤) في الجمل ٣٠٢: وينشد لأبي ذؤيب، ديوان الهذليين ١٨/١، وهو من شواهد الخصائص ١٢٢/٣، وشرح المفصل ٣٤/٤، والمغني ٣٧١/٢. والرواية في المغني: تَعَانُقِهِ.

(٥) غير واردة في الجمل ٣٠٣.

النصب[1] وذلك قولك: متى عمروٌ شاخصٌ، وهل أخوك مقيمٌ؟[2] [وكذلك ما أشبهه] ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائمٌ، ولعلما بكرًا مقيم، فيلغى ما وينصب بإنَّ وكذلك سائر أخواتها.

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين عليه السلام:

اعلم أن كلامه هذا مجاز في وجهين[3]:

أحدهما: أن سمي هذه الأمور كلها حروفًا، وفيها ما هو حرف وفيها ما ليس بحرف، فالحروف: إنما، وأنما، ولكنما، وكأنما، ولام الابتداء، وواو الحال، وغير الحروف نحو: أين، وكيف، ومتى، وغير ذلك، وعذره في ذلك ما ذكرناه في باب كان حيث سماها حروفًا، وقد مر فلا نعيده.

وثانيهما: **قوله**: إنها ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر، فأضاف الرفع إليها، وليس عاملة فيها، وإنما يكون رفعه بالابتداء وليس عاملًا لفظًا، وإنما هو أمر معنوي كما مر بيانه، وعذره في ذلك هو أن الغرض بقوله: ترفع ما بعدها، أي أنه يكون مرتفعًا ما بعدها وليس رفعه بها، ووجه إضافة الرفع إليها هو: أن ارتفاعها إنما كان بعامل معنوي لا بعامل لفظي، فلما كان الأمر فيه كذلك صار كأنه مرتفعٌ بها لما كان واقعًا بعدها، وليس هناك ما يعلق به رفعه، فأضيف إليها. فأما قول ابن بابشاذ[4]: أن الباء في موضع الحال وليس متعلقة بترفع، فهو فاسد، لأن الإشكال باق، وإن كانت الباء في موضع الحال، لأن الإشكال إنما هو من حيث إسناد الرفع إليها، وهذا حاصل سواء كانت الباء في موضع الحال أو في غير موضع الحال فبطل ما قاله.

---

(١) في الحمل ٣٠٣: وإذا لم يحس فيه لم يجز إلا الرفع.

(٢) في الجمل ٣٠٣: سائر.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل: ق٣٢٢.

فإذا عرفت هذا، فاعلم أن هذه الاشياء في وقوع المبتدأ بعدها على ثلاثة أضرب: فتارة تكون عاملة في المبتدأ أو الخبر، لكن يعرض ما يوجب بطلان عملها، وتارة تكون حروفًا يقع بعدها المبتدأ و الخبر، وتارة تكون أسماء يقع بعدها المبتدأ والخبر، /١١٣ب/ فهذه ضروب ثلاثة نذكر ما يتوجه في كل واحد منها:

الضرب الأول منها: ما تكون عاملة في المبتدأ والخبر، خلا أنه عرض لها ما يوجب بطلان عملها، وهذه هي قولنا: إنما، وأنما، ولكنما، وكأنما، وليتما، ولعلما، فهذه الأحرف متى اتصل بها ما فهي في ذلك على وجهين[1]:

الوجه الأول: ابطال عملها، وهذا هو الأكثر والأولى لأنه لما بطلت المشابهة بينهما وبين الفعل وجب إبطال عملها قال الله تعالى: ﴿إنما أنا نذير مبين﴾[2] و﴿أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3] و﴿إِنَّمَآ إِلَـٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾[4] وغير ذلك، ونحو قول ابن كراع[5]:

تَحَلَّلْ وعَالِجْ ذَاتَ نفسِك وانْظُرنْ أبَا جُعَلٍ لَعلَّمَا أنت حَالِمُ

وإنما معناها: الحصر، لأن المعنى في قولنا: إنما إلهكم الله: ما إلهكم إلا الله، قال أبو إسحاق الزجاج[6]: والذي أختاره أن المعنى في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾[7] أي ما حرم ربي إلا الفواحش، وهذا هو الذي يشير إليه كلام

---

(١) ينظر: الأصول ٢٣٢/١، شرح اللمع ٧٤/١-٧٧، وشرح عيون الإعراب ١١٤، والمفصل ١٨٥/٢-١٨٦، والمقرب ١٢١، وشرح الكافية الشافية ٤٧٩/١-٤٨١، والمغني ٢٨٦/١-٢٨٧، وأوضح المسالك ٢٤٩/١-٢٥١.

(٢) العنكبوت ٥٠، وص ٧٠، والملك ٢٦.

(٣) فصلت ٦.

(٤) طه ٩٨.

(٥) وهو سويد العكلي، عشرة شعراء مقلون ٩٩، وهو من شواهد الكتاب ٢٨٣/١، والأصول ٢٣٣/١، والأزهية ٨٧، والمفصل ١٨٥/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٤/٢.

(٧) الأعراف ٣٣.

الشيخ عبد القاهر الجرجاني[١].

الوجه الثاني: إثبات عملها، وذلك يكون على وجهين أيضًا:

أما أولاً: فعلى أن تكون ما زائدة للتوكيد، وهذا شيء حكاه ابن السراج عن الكسائي[٢] وقال إنه وجده بخطه.

وأما ثانيًا: فعلى أن تكون ما اسمًا مبهمًا في موضع نصب بهذه الأحرف، وما بعدها من الجملة الابتدائية خبر لها، وهذا شيء يحكى عن ابن درستويه، وقد استحسنه بعض النحاة لما فيه من مزيد قوة المعنى وظهوره.

فقد صارت على هذين الوجهين في الإعمال والإلغاء وقد قال النحاة: إن الإعمال في: كأنما، وليتما، ولعلما، أقوى منه في سائرها[٣]، لما في هذه الثلاثة من قوة الشبه بالفعل، بخلاف باقيها. وعلى الوجهين كلاهما في الإعمال والإلغاء ينشد بيت النابغة[٤]:

قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هذاَ الحمامُ لَنا ... إلى حَمامَتِنَا أو نِصْفُه فَقدِ

والرفع أكثر.

الضرب الثاني: حروف يقع بعدها المبتدأ والخبر:

أولها: هل، في نحو قولك: هل زيد قائم؟ وهل عمرو خارج؟ فهل ها هنا وإن كان من حقها أن يليها الفعل لكنها محمولة في ذلك على الهمزة في نحو قولك: أزيد قائم؟ فأما قولهم: هل زيد خرج؟ فقد استقبحوه لأنه إذا كان الفعل خبرًا،

---

(١) ينظر: المقتصد ١/٤٦٨-٤٦٩.

(٢) لم أقف عليه في الأصول. وينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٥٧-١٥٨.

(٣) ينظر: المفصل ٢/١٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٤.

(٤) ديوانه ١٦، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٨٢، والأصول ١/٢٣٣، وشرح اللمع ١/٧٦، والأزهية ٨٨. والرواية في الأصل: قال.

فالصواب فيه : هل خرج زيد ؟ ولا يحس فيه : هل زيد خرج ؟ لما ذكرناه[١] .

وثانيها : بل : في نحو قولك : ما جاء زيد بل عمرو منطلق ، وقام زيد بل بكر خرج ، فترد بعد النفي والإثبات على جهة الإضراب عن الأول . وتقع بعدها الجملة الفعلية[٢] أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿بَلۡ أَتَيۡنَٰهُم بِٱلۡحَقِّ﴾[٣] وقوله : ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ﴾[٤] .

وثالثها : أَمَا ، المخففة ومعناها التنبيه كقولك : أما زيد قائم ، وأما عمرو خارج قال الشاعر[٥] :

أما والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وتقع إن المشددة بعدها فتكون بمعنى : حقًا في نحو قولك : أما إنك منطلق ، أي حقًا إنك منطلق ، قال سيبويه[٦] : وسألت الخليل عن قولك : أما إنك ذاهب ، فقال : إذا فتحتها فكأنه قال : حقًا إنه ذاهب ، وإذا كسرتها فهو بمعنى : ألا إنه ذاهب ، يعني إذا فتحت كان عملها فيما بعدها ، وإذا كسرت كانت على الابتداء[٧] .

ورابعها : لولا زيد لكان كذا ، ولولا علي لهلك عمر ، فالذي عليه جماهير البصريين أن الاسم الواقع بعد لولا يكون مرفوعًا على الابتداء، وخبره يكون محذوفًا ، وقد سد جواب لولا مسده ، وزعم أهل الكوفة ، الكسائي والفراء : أنه

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٥١ ، والمغني ٢/٣٤٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٢١٦ ، ٢/٣٠٦ ، والمغني ١/١١٢ .

(٣) المؤمنون ٩٠ .

(٤) ق ٥ .

(٥) أبو صخر الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧ ، وهو من شواهد المفصل ٢/٢٠٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١١٤٧ ، والمغني ١/٥٤ .

(٦) ينظر : الكتاب ١/٤٦٢ .

(٧) ينظر : المغني ١/٥٤-٥٥ .

مرفوع بفعل محذوف تقديره: لولا وجود علي لهلك عمر. وقام حرف النفي مقامه[١].

وخامسها: لام الابتداء في نحو قولك: لزيد قائم، ولعمرو منطلق، قال الله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾[٣] وهي في نحو قولك: إن زيدًا لقائم، لام الابتداء لكنها أخرت إلى موضع الخبر لأجل إن[٤].

وسادسها: حتى، في أحد أقسامها لأنها تقع حرف جر وناصبة للفعل، وقد تكون حرفًا من حروف الابتداء يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر[٥]، قال امرؤ القيس:

وحتىَّ الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

وقال الفرزدق:

فيا عجبًا حتى كليبٌ تَسُبُّني ... كأَنَّ أباها نَهْشَلٌ أَو مُجَاشِعُ

وقد قررنا شرح هذين البيتين وإعرابهما فيما سلف فلا وجه لتكريره.

وسابعها: واو الحال، في نحو قولك: جاء زيد والناس يضحكون، وجاء عمرو والشمس طالعة، فإذا وقعت كانت سادة مسد الضمير الراجع إلى ذي الحال من صاحبه، وقد يأتي الضمير معها كقولك: جاء زيد ويده على رأسه، وقد تجيء الجملة خالية عن الضمير والواو في نحو قولك: جاء زيد الشمس طالعة، ومثل هذا

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٤٧٠، والأزهية ١٧٨، والإنصاف ١/٧٠ (م١٠)، والتبيين ٢٣٩-٢٤٤، والمغني ١/٢٧٣-٢٧٤.

(٢) الحشر ١٣.

(٣) الصافات ١٦٥، و١٦٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٣٩٩ (م٥٨)، والمغني ١/٢٢٨-٢٣٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٥٠، وشرح اللمع ١/١٨٠، والأزهية ٢٢٥، والمغني ١/٢٨-٣١.

يكون ممنوعًا لفقد الرابط بين الجملة وما قبلها فلا يجوز بحال[١].

وثامنها: إنْ: الخفيفة في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾/١١٤أ/ ﴿لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٢] وقوله ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٣] لما خففت بطل عملها، فلهذا رجعت الجملة إلى أصلها من المبتدأ والخبر[٤].

وتاسعها: أَنْ المفتوحة الخفيفة في نحو قولك: أعجبني أن زيد قائم، وأن عمرو خارج[٥]، قال الله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٦].

وعاشرها: أَمَّا[٧]، ومعناها: تفصيل ما أجمله المخاطب في مثل قولك: أما زيد فقام، وأما عمرو فمنطلق، وفيها معنى الشرط، فلهذا جاءت ألفًا في جوابها، والأصل فيها مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذفت هذه الجملة الواقعة قبل الفاء على طريقة واحدة لكثرة الاستعمال. ثم ألتزم بعد حذفها أن يقع بين أما وبين الفاء ما يكون كالعوض من هذه الجملة، وذلك الواقع يكون على أربعة أوجه: إما مبتدأ في نحو قولك: أما عمرو فمنطلق، وإما مفعولًا به في نحو قولك: أما زيدًا فضربت، وإما متعلقًا للفعل كقولك: أما في الدار فزيد، وأما في السوق فعمرو، وإما جملة ناقصة كقولك: أما إن كان كذا فسيكون كذا[٨].

فهذه جملة الحروف التي يقع بعدها المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر: الأزهية ٢٤٢، والمغني ٢/٣٥٩-٣٦٠.

(٢) يس ٣٢. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٠٢.

(٣) الطارق ٤. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٨١١.

(٤) ينظر: المغني ١/٢٢-٢٦.

(٥) ينظر: المغني ١/٢٧-٣٦.

(٦) يونس ١٠.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٤٩، وشرح الوافية ٤١٨-٤١٩.

(٨) ينظر: المغني ٢/٥٧-٥٨.

الضرب الثالث : أسماء يقع بعدها المبتدأ والخبر : وهذا نحو قولك : أين زيد واقف ؟ ومتى عمرو خارج ؟ وكيف زيد صانع ؟ ثم هي على وجهين[١] :

أحدهما : أن يستقل بها الخبر ، كقولك : أين زيد ؟ ومتى القتال ؟ فهي ها هنا تامة ولا تفتقر إلى خبر .

وثانيها : أن تكون ناقصة فتحتاج إلى خبر كقولك : متى زيد شاخص ، وبينا زيد واقف ، فإن هذه الأسماء ناقصة لا تستقل خبرًا بل لا بد من ذكر الخبر بعدها فتقول على الوجه الأول : أين زيد واقفًا وواقف ؟ بالرفع والنصب جميعًا لما كان الخبر مستقلًا ، وتقول على الوجه الثاني : متى زيد شاخص ؟ بالرفع لا غير ، لأن الظرف لا يستقل خبرًا كما ذكرناه ، والفرق بين الرفع والنصب في نحو قولك : أين زيد واقفًا وواقف ؟ أنك في النصب إنما تسأل عن المكان الذي استقر فيه زيد لأن الظرف مع النصب هو عمدة ، وهو الخبر ، فلهذا كان السؤال واقعًا فيه ، وفي الرفع إنما تسأل عن الوقوف نفسه لأن الظرف مع الرفع ليس عمدة ، وإنما هو متعلق للخبر ، فلهذا كان السؤال عنه لما ذكرناه .

فأما : بينا ، وبينما : فهما من البين ، أشبعت الفتحة فنشأت الألف ، وزيدت ما على جهة التؤكيد[٢] ، وأكثر استعمالهما أن يكونا اسمين يقع بعدهما المبتدأ والخبر كقولك : بينا زيد قائم أقبل عمرو ، وبينما نحن كذا جاء فلان ، ومعناه بين أوقات قيام زيد أقبل عمرو ، وبين اوقات ما قيل نحن جاء فلان[٣] . ومن العرب من يجريهما حكاه الأصمعي[٤] . ويجيء في جوابهما : إذ ، وإذا ، تقول : بينا نحن كذا

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١١٢ ، وحروف المعاني ٣٤ ، ٥٩ ، والأزهية ٢٠٩ ، والمغني ١/٣٣٤ .

(٢) ينظر : الخصائص ٣/١٢٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/١٣٥ .

(٤) ينظر : الصحاح : بين ٥/٢٠٨٥ .

وكذا إذ فلان طلع، وبينما نحن جلوس إذ جاء فلان، فأما الأصمعي[١] فإنه لا يستفصح إلا طرحهما في جوابهما، والحق أن الاستعمالين صحيحان عند جماهير أهل اللغة وأئمة الأدب[٢].

فأما البيت الذي أنشده:

بينا تعنقه الكماة

فهو لأبي ذؤيب الهذلي، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فقبله[٣]:

والدهر لا يبقي على حد ثانِهِ مُسْتَشْعِرٌ حَلَقُ الحديدِ مُقنَّعُ

تعدوا به حَوْصَاءُ يُقصِمُ جريها حُلَقُ الرحال وهي رخو تَمَرع

بينا تعنقه الكماة وروغه يومًا أتيح له جريء سلفع

الحدثان: كل ما يحدث من عوارض الدهر، وفجائعه، والمستشعر: الذي لبس الدرع وصيرهما لجسمه كالشعار: وهو ما يلي الجسم من الثياب، والمقنع: الذي على رأسه بيضة الحديد، وقوله: تعدو به: أي تجري من العدو، وهو الجريان، والحوصاء، فرس في عينها حوص، والحوص: دخول العينين، ويفصم: أي يكسر، يروي بالفاء والقاف، جريها: إسراعها، حلق الرحال: يعني السرج، يريد أنها لشدة جريها تقطع حلق السرج، فهي رخو: أي سهلة الجري، وتمرع، أي تسرع: بينا تعنقه الكماة: التعنق: الاعتناق والمعانقة، وهذه الأمور هي آخر مراتب الحرب، ولا يكون إلا عند شدة الأمر والتحامه، لأن أول الحرب المراماة بالسهام، ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجادلة بالسيوف، ثم الاعتناق: وهو أن

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١١٣/٢. وقال الفراء في معاني القرآن ٤٥٩/١: «وأكثر الكلام في هذا الموضوع أن تطرح إذ».

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٠٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٣٦/٢، وشفاء العليل ٤٦٨/١.

(٣) ديوانه الهذليين ١٥/١، ١٦، ١٨.

يتخاطف الفارسان فيسقطان جميعًا إلى الأرض ، وقد أشار إلى هذا زهير[1] بقوله :

يطعنهم ما ارْتَمَوا حتى إذا طعَّنوا ضارَبَ حتى إذا ما ضَارَبُوا اعتَنَقَا

يريد أنه يفعل زيادة على ما يفعلونه . والكماة : الشجعان ، والروع : التحفظ والحذر ، ومعنى أتيح له : أي قدر ، والجريء : ذو الجرأة والإقدام على الأمور ، والسلفع : الجسور من الرجال كثير التسلط على الأشياء .[2] وغرض أبي ذؤيب : أن هذا الرجل ، بيناه يعانق الفرسان ويفترس الأبطال مع شدة الحذر والتحفظ ، إذا قدر له من يقتله ويخطف روحه ، وحاصل المعنى فيما قاله : إن الشجاع مع كثرة شجاعته وجرأته فإنه لا يعصمه من الموت عاصم ، ولا ينجيه منج ، وهو غايته وقصارى أمره . وبينا : منصوب على الظرفية المكانية ، لأنك تقول : بيني وبينك كذا ، /١١٤ب/ وتعنقه : يروي مرفوعًا وهو الأكثر على الابتداء والخبر ، ومجرورًا على الإضافة ، ولا تكون مشبعة عن الفتحة إلا إذا وليها الجملة الابتدائية .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن : بينا ، يليها المبتدأ أو الخبر كما قررناه ، والتعنق : مجرور بالإضافة ومرفوع بالابتداء على الروايتين ، والكماة : منصوب لأنه مفعول للمصدر ولأنه مضاف إلى فاعله ، ويجوز رفعه إذا كان المصدر مضافًا إلى مفعوله في الرفع والجر ، ويومًا : منصوب على الظرفية ، والعامل في : بينا ، قوله : أتيح له ، أي بين أوقات معانقة الفرسان قدر له من يقتله ويصيبه . هذا ما أردنا ذكره في هذه الأضرب الثلاثة التي يليها المبتدأ والخبر .

* * *

(١) ديوانه ٧٧ ، وهو من شواهد الحلل ٣٥٤ . وقد جاء في الأصل : نطعنهم ما أتموا ...ما ضربوا والتصحيح من الديوان .

(٢) في الأصل : هو .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره

وذلك قولك : مرحبًا ، واهلًا ، وسعةً ، ورُحبًا ، أي صادفت ذلك ، وأصبته ، وكذلك قولك : للزائر : أهلًا ورحبًا[(١)] ، ومنه قولهم : هنيئًا مريئًا ، تنتصب : هنيئًا ، بإضمار فعل ، ومريئًا على الاتباع[(٢)] ، وكذلك قولهم : نِعْم[(٣)] ، ونِعْمَةَ عين ، ونَعَام عين ، وكرامة ، ومسرة . [وكذلك قولهم في الدعاء على الإنسان : تعسًا ، ونكسًا ، وجوعًا ، ونوعًا ، وسحقًا] وبعدًا ، وخيبة ، وأفةً ، وتفةً ، كل هذا منصوب بإضمار فعل لا يظهر .

ومنه قولهم : ويله ، وويحه ، فإذا فصلته عن الإضافة جاز فيه الرفع والنصب كقولك : ويل لزيد ، على الابتداء والخبر ، وويلًا لزيد ، وويحا له ، على تأويل : ألزَمَهُ الله ذلك ، فإذا أضفته لم يجز فيه إلا النصب كقولك : ويحه وويله ، لأنك لو رفعته لم يكن له خبر .

ومنه قولهم : حمدًا ، وشكرًا ، وغفرانك ، ومعاذ الله ، وسبحان الله ، وريحانه ، بمعنى استرزاقه ، والريحان الرزق .

ومنه ما جاء من المصادر منصوبًا مثنى نحو [قولهم] : لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، وكذلك قوله[(٤)] :

ضَرْبًا هَذًا ذَيْك وطعناً وخْضًا

---

(١) في الجمل ٣٠٥ : وكذلك قول الراد : وبك أهلًا ورحبًا .

(٢) ليست في الجمل ٣٠٥ من قوله : تنتصب إلى الإتباع .

(٣) في الأصل : نغمة .

(٤) العجاج ، ديوانه ٩٢ ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٧٥ ، وشرح المفصل ١/١١٩ ، والتصريح ٢/٣٧ .

يريد هذا بعد هذ. وكذلك معنى التثنية في: لبيك وسعديك، [وحنانيك] ومنه قولهم: دواليك، لأن معناه: المداولة، قال الشاعر[١]:

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ   دَوالَيْكَ حتى كُلُّناَ غيرُ لابِسِ

ومنه قولهم لقيته فجاءةً، وكفاحًا، وقتلتُه صبرًا، ولقيتُه عيانًا، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضًا، وعدوًا، ومشيًا، وأخذت ذلك عنه سمعًا، وسماعًا.

ومنه ما جاء منصوبًا توكيدًا وهو قولهم: علي له ألف درهم عرفًا واعترافًا. ومما انتصب على إضمار الفعل المتروك [إظهاره] قولهم: إياك والشرَّ، لأنه يأمره بمباعدة نفسه من الشر، وكذلك: إياك والأسد، وما أشبهه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه أرضاه:

اعلم أن بعض الأفعال العاملة في معمولاتها ربما كثر استعمالها على ألسنتهم فاطرحوها على جهة الاختصار، ثم تنقسم بالإضافة إلى كونها عاملة، إلى ما يجب إظهاره، وإلى ما يستعمل إظهاره وإضماره، وإلى ما يكون لازمًا إضماره، فهذه مراتب ثلاث نذكر ما يتعلق بكل واحد منها[٢]:

المرتبة الأولى: في بيان الواجب إظهاره:

وهذا هو الذي عليه أكثر الكلام، لأن الأثر إذا كان ظاهرًا فلا بد من إظهار مؤثره وهو الفعل، فكل ما لم يدل دليل على إضماره، ولا قامت على حذفه دلالة من قرينة، ولا أمارة فإنه يجب إظهاره بكل حال، لما يؤدي إليه من الإلباس، ألا ترى لو قلت: زيدٌ، بالرفع احتمل أن يكون التقدير فيه: يُكْرَمُ زيد أو يهان زيد، أو يكون تقديره: زيدٌ مُكرَّمٌ أو زيد مُهَانٌ، وغير ذلك من الوجوه المحتملة، فلما كان يؤدي إلى ما ذكرناه من الإلباس وجب إظهاره.

---

(١) سحيم عبد بني الحسحاس، ديوانه ١٦، وهو من شواهد الكتاب ١/١٧٥، والخصائص ٣/٤٥، وشرح المفصل ١/١١٩. والرواية فيها: ...حتى ليس للبرد لابس.

(٢) ينظر: الغرة المخفية ١/٢٥٣-٢٥٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٧.

المرتبة الثانية : في بيان المستعمل إظهاره وإضماره :

فهذا وأمثاله إنما جاز حذفه لدلالة قامت عليه وحجة ظهرت ، وهذا كقولك لمن قطع حديثه : حديثَك ، أي هات حديثك ، ولمن صدرت منه أفاعيل البخلاء : أكل هذا بخلًا ، أي أتفعل كل هذا بخلًا ، ولمن سدد سهمًا : القرطاس والله ، أي أصبت القرطاس ، والمستهلين إذا كثروا : الهلالَ والله ، أي أبصروا ، ولرائي الرؤياء : خيرًا وما شرًا ، أي رأيت خيرًا وما رأيت شرًا ، قال سيبويه[1] : وهذه حجج نوردها مسموعة عن العرب في جواز إضمار الفعل ، فإنهم يقولون : اللهم ضَبُعًا وذِئبًا ، أي أجمع فيها ضبعًا وذئبًا ، وقيل لبعضهم وقد رأى قذرًا في المجلس : لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال الصبيان بأبي ، أي لم الصبيان . فالأصل فيها هو الإظهار للبيان لكنه إنما أضمر لما في الكلام من الدلالة عليه من قريب الحال .

المرتبة الثالثة : في بيان اللازم إضماره :

ونعني باللازم إضماره هو أنهم التزموا فيه إضمار الفعل في كل حالة ، فلا يجوز إظهاره أصلًا ، وهذا يأتي على ضروب خمسة نذكر ما يتعلق بكل واحد منها بمعونة الله تعالى /١١٥أ/[2] :

الضرب الأول : المصادر :

واعلم أن المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة لها حالتان[3] :

الحالة الأولى : أن تكون سماعية : ونريد بكونها سماعية هو : أنها تقر حيث وردت لا يجوز القياس عليها بحال ، وهذا كقولهم : سقيًا ، ورعيًا ، أي سقاه الله سقيًا ، ورعاه رعيًا ، وحمدًا وشكرًا ، أي حمدت حمدًا ، وشكرت شكرًا ، وعجبًا ، أي عجبت عجبًا ، ونحو قولهم : لأفعلن ذاك رغمًا وهوانًا ، فهذه المصادر كلها

(١) ينظر : الكتاب ١/١٢٩ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٧-٤٢٤ .

(٣) ينظر : شرح الوافية ١٨٦ .

يجب فيها إضمار الفعل ولا يجوز إظهاره أصلًا ، وهذا بابه السماع لأنه ليس قياسًا ، ولا يجري فيه ضابط وإنما هو مسموع عنهم كما ترى ، قال سيبويه[١] : والمعتمد في الدلالة على وجوب حذف فعله هو أن هذه المصادر مسموعة من جهة العرب على جهة التكرار والإطراد ، ولم يظهر الفعل في شيء من استعمالاتهم لها ، فلو كان جائزًا إظهاره لظهر ، فلما لم يظهر دل ذلك على وجوب إضماره . لا يقال فلعله قد استعمل إظهار فعله لكنه لم ينقل إلينا ، لأنا نقول : هذا فاسد ، لأنه لو ظهر الفعل لوجب نقله مع مصدره ، كما نقل مصدره لأن الداعي إلى أحدهما ، هو الداعي إلى نقل الأخر ، فلما لم ينقل دل على فساد هذا الاحتمال . هذا هو الكلام فيما يكون حذف فعله على جهة السماع .

الحالة الثانية : أن يكون حذفه على جهة الأقيسة المطردة والقوانين المستعملة : وهذا يأتي على أوجه خمسة[٢] :

أولها : أن يكون واقعًا على جهة التفصيل لأثر مضمون جملة سابقة ، ومتى كان واقعًا على هذه الصفة وجب طرح فعله قياسًا في كل موضع ، وهذا كقوله تعالى : ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٣] لأنه واقع عقيب قوله تعالى : ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾[٣] ثم قال : ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ لأن المن والفداء والاسترقاق إنما جيء به على جهة التفصيل لما تقدم من قوله : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴾ لأنه متضمن لهذه الفوائد كلها ، فما كان بهذه الصفة وجب طرح الفعل منه على جهة الاطراد .

وثانيها : أن يكون واقعًا على جهة التشبيه ، وهذا كقولك : مررت وإذا له صوت

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٥٧-١٦١ .

(٢) ينظر : شرح الوافية ١٨٦-١٨٩ .

(٣) محمد : ٤ . وينظر : معاني القرآن للفراء ٣/٥٧ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٦٠ .

صوت حمار، وإذا له صراخ صراخ ثكلى. والضابط في طرح الفعل من هذا الجنس: أن يكون واقعًا، أعني المصدر للتشبيه، فإن لم يكن ثمة تشبيه فلا وجه لنصبه فضلًا عن أن يطرح عنه الفعل، كقولك: لزيد صوت حمار. وأن يكون واقعًا بعد جملة، فإن لم يقع بعد جملة فإنه لا يجوز نصبه بحال كقولك: الصوت صوت حمار، والضرب ضرب العصا، فإن الضرب والصوت ليسا بجملة، وإنما هما مفردان، فلهذا وجب رفعهما. وأن تكون الجملة الأولى مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه، فالاسم الذي يكون بمعناه كقولك: له صوت صوت الحمار، وتعني بالصاحب: أن يكون في الجملة الأولى ضمير راجع إلى صاحبه كقولك: مررت فإذا له، فلو قلت: مررت فإذا صوت صوت حمار، لم يجز نصبه بحال من غير ضمير. فإذا تكاملت هذه الشرائط وجب النصب على المصدرية وطرح الفعل قياسًا.

وثالثها: أن يكون المصدر مثبتًا بعد نفي، أو معنى النفي، فالنفي كقولك: ما أنت إلا سيرًا، والذي يكون في معنى النفي كقولك: إنما أنت سيرًا، داخلًا على اسم لا يكون خبرًا عنه كقولك: إنما أنت سيرًا، لأن المصادر لا تقع أخبارًا عن الأشخاص، فلا تقول: زيدٌ ضربٌ، أو يقع مكررًا كقولك: إنما أنت سيرًا سيرًا، فمتى كان المصدر واقعًا بهذه الشرائط كان منصوبًا ووجب طرح فعله على جهة القياس لاطراده في كل موضع، بشرط اجتماع هذه الشرائط.

ورابعها: أن يكون واقعًا على جهة التوكيد. واعلم أن تأكيده يكون واقعًا على وجهين:

أحدهما: أن يكون مؤكدًا لنفسه، ونعني بكونه مؤكدًا لنفسه هو أن يكون مفيدًا لمعنى الجملة الأولى ومؤديًا لمعناها، فلهذا كان مؤكدًا لنفسه، ومثاله قوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[1] لأنه واقع بعد قوله تعالى: ﴿وَتَرَى

(١) النمل ٨٨.

﴿ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ ثم قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ لأن قبله ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[2] لأن قبله ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ يعني أن ذوات الأزواج محرمات لغير أزواجهن، ثم قال: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ أي هذا حكم الله وكتابه، ونحو قولنا: له على ألف درهم عرفًا واعترافًا، تأكيد لقولنا: له على ألف، قوله: له علي: إنما هو اعتراف، فلهذا كان مؤكدًا لنفسه.

وثانيها: أن تأتي على جهة التأكيد لغيره، ونعني بكونه مؤكدًا لغيره هو أنه غير مفيد لفائدة الجملة الأولى، ولا معطيًا معناها، وهذا كقولك: هذا عبد الله حقًا، فإن قولنا: هذا عبد الله، يحتمل أن يكون حقًا، وأن يكون كذبًا باطلًا، فإذا قلت: حقًا، رفعت أحد هذين الاحتمالين، فلهذا كان تأكيدًا لغيره، ومثله قولهم: هذا القول لا قولك، وقولهم: هذا اتنل[3] غير ما تقول، وغير ذلك مما يكون مؤكدًا لغيره. فمتى كان المصدر واقعًا على هذين الوجهين، أعني أن يكون تأكيدًا لنفسه، وأن يكون تأكيدًا لغيره، وجب طرح فعله قياسًا.

وخامسها: أن تكون مثنى كقولك /١١٥ب/: لبيك وسعديك: واعلم أن المصدر متى كان مثنى فانه مشتمل على جهة سماعية وهو تثنيته، لأن التثنية هاهنا ما وردت إلا في ألفاظ قلائل محصورةً مسموعةً يجب إقرارها حيث وردت، ولا يجوز القياس عليها، وجهة قياسه هو: حذف الفعل عند التثنية، لأن التثنية قائمة مقام الفعل، وقد يكون الشيء سماعًا من جهة، قياسًا من جهة أخرى، فمثل هذا لا ينكر.

---

(١) الروم ٤-٦.

(٢) النساء ٢٤. وينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ومشكل إعراب القرآن ١/١٩٤-١٩٥.

(٣) كذا في الأصل ولم يتوجه لي معناها.

ومعنى لبيك : أي تلبية بعد تلبية ، قال يونس[١] : إنه ليس مثنى وإنما قلبت ياؤه كما قلبت ياء : إليك ، وعليك . وقال الخليل[٢] : إنه مثنى . وهذا هو المختار . ومعنى سعديك : إسعاد بعد إسعاد ، وحنانيك : تحننًا بعد تحنن ، وهذا ذيك : أي هذًا بعد هذٍ ، ومعنى لبيك : أنا مقيم على طاعتك ، من قولهم : لبَّ في المكان إذا أقام فيه ، هكذا قاله الفراء . وقال الخليل[٣] معناه : أنا مواجهك بما تحب من الطاعة من قولهم : داري بلب دار دار فلان ، أي تواجهها[٤] .

فأما البيت الذي أنشده : ضربًا هذا ذيك ، فهو للعجاج وقبله[٥] :

حَتَّى تَقَضَّي الأجلَ المُقَضَّى ضربًا هَذا ذَيْكَ وَطَعْنًا وَخَضا

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، فضربًا : منصوب على المصدرية ، وهذا ذيك : صفة لضرب ، أي ضربًا يهذك هذًا بعد هذٍ ، أي يقطعك قطعًا ، والهذ : هو القطع ، والوخض : إدخال الرمح في الجوف من غير نفوذ له . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز استعمال المصادر المثناة قياسًا كما ذكرناه في حذف الفعل عنها .

وأما البيت الذي أنشده وهو قوله : إذا شق برد ، فهو لسحيم عبد بني الحسحاس من إثبات الحماسة ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[٦] فهو ظاهر ، العامل في إذا جوابها ، والشق : القطع من انفصال ،

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٧٦ .

(٢) ينظر : العين ٨/٣٤١ .

(٣) ينظر : العين ٨/٣٤١ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/١٧٤-١٧٧ ، والمقتضب ٣/٢٢٣-٢٢٦ ، وارتشاف الضرب ٣/١٠٠ .

(٥) ديوانه ٩٢ ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٧٥ ، وشرح المفصل ١/١١٩ . ورواية الديوان : القدر المقضي .

(٦) ينظر : الحلل ٣٥٦-٣٥٧ .

والبرد : الثوب من أي شيء كان ، وقال أبو حاتم[1] : لا يقال بُرْد إلا لما كان فيه وشي ، فإن كان من صوف فهو بُرْدَة ، ودواليك : أي مداولة بعد مداولة ، والدِّوال بالكسر : مصدر داولت ، كقاتل قتالًا ومقاتلةً ، والدَّوال بالفتح اسم للمصدر وليس مصدرًا ، يقال : داول مداولةً ودوالًا ، وحتى هاهنا : هي الابتدائية ، وقوله : كلنا غير لابس : جملة ابتدائية ، زعم العرب أنه إذا شق عند البضاع برد أو غيره من الثياب فإنه يدوم الود بينهما ولا يتهاجران[2] .

فهذه جملة الأمور الواردة من المصادر على جهة القياس في طرح الفعل عنها ، وقد أوردها أبو القاسم على إنها غير منحصرةً ، وأقسام[3] منتشرة فجمعناها هكذا ليسهل حفظها ويقرب ضبطها ، ولم يفصل ما يكون مسموعًا مما يكون مقيسًا ، ولا ميز ما له فعل مما ليس له فعل .

وأما قوله : ويلك ، ويحك : فاعلم أن هذه المصادر لم تسمع لها أفعال أصلا ، ثم هي على وجهين[4] :

أحدهما : أن تكون مضافة ، وعلى هذا تكون منصوبة بكل حال ، كقولك : ويحك ، ويسك ، وويلك ، وويبك ، بأفعال مضمرة لا يجوز إظهارها .

وثانيهما : أن ترد مفرده من غير إضافة ، وعلى هذا يجوز رفعها على الابتداء والخبر قال الله تعالى : ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾[5] ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ﴾[6] ﴿فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾[7] ، ويجوز نصبها على المصدرية ، فلهذا تقول : ويلًا

---

(١) ينظر : الحلل ٣٥٦ .

(٢) يقتضي المنهج هنا أن يذكر موضع الشاهد لكنه لم يذكره ، ولعل ذلك سهو من الناسخ .

(٣) في الأصل : وقسمه .

(٤) ينظر : الكتاب ١/ ١٦٠ .

(٥) الماعون ٤ .

(٦) الهمزة ١ .

(٧) البقرة ٧٩ . وينظر : معاني القرآن للأخفش١/ ١١٨ .

له ، ووَيحًا له ، وويسًا . فأما قولهم[١] :

فما وآلَ ولا وَاسَ ولا وَاحَ أبو لبد

فهو شاذ لا يعول عليه ، وكان ينبغي تمييز هذا عن غيره لاختصاصه بهذه المزية ، وهو أنها لم تسمع لها أفعال .

فأما قوله : لقيته فجأة ، وعيانًا ، وكفاحًا ، فهذه أيضا أفعال مخالفة لما أسلفنا تقريره ، وهو أنها واقعة في موضع الأحوال ، فانتصابها إنما كان على المصدرية بأفعال مضمرة وبالإضافة إلى كونها أحوالًا منصوبة بالأفعال الموجودة ، ولا مناقصة بين المعنيين لاشتمالها عليهما ، وهل تكون سماعًا أو مقيسة ؟ فقال سيبويه[٢] : تكون سماعية لأن وقوع المصادر أحوال مخالفة للقياس ، فلهذا أوجب إقرارها حيث وردت ، وخالفه المبرد[٣] وزعم أنها قياس فيما دل عليه الفعل دون غيره ، فعلى هذا يجيز : أتيته جريًا ، وجئته سعيًا ،لأن الإتيان فيه دلالة على الجريان والسعي فكان قياسًا ، ومنع أتيته ضحكًا ، ومررت به كرامة ، لأن الإتيان والمرور لا يدلان على الضحك والكرامة .

فأما قوله : أهلًا ، وسهلًا ، ومرحبا ، فليس من باب المصادر المتروكة أفعالها ، وإنما هو من باب المفاعيل المحذوفة أفعالها ، كما أسلفنا تقريره ، فيكون تقريره : أتيت أهلًا لاأجانب ، وصادفت رحبًا لا ضيقًا ، ووطئت سهلًا من البلاد لا حزنًا[٤] .

---

(١) القائل مجهول ، قال ابن جني في المنصف ١٩٨/٢ :« وهذا من الشاذ ، وأظنه مولدًا » ، وهو أيضًا من شواهد الإيضاح في شرح المفصل ١٣٩/١ ، والتصريح١/ ٣٣٠ ، والرواية فيها : أبو هند ، وفيها : واح ، مقدم على :واس .

(٢) ينظر : الكتاب ١٨٦/١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٣٤/٣ ،٢٦٨ -٢٦٩ ، ٣١٢/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٤٨/١ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، والغرة المخضية ٢٥٤/١ .

فأما قوله هنيئًا مريئًا، فينتصبان بأمرين[١] :

أما أولًا : فعلى أنهما صفتان لمصدرين أي : كلوه أكلًا هنيئًا ، وأكلًا مريئًا .

وأما ثانيًا : فيكونان حالين من المأكول ، أي : كلوه مهنأين .

ويجوز وجه ثالث وهو : وهو أن يكونا على جهة الدعاء كقولك : سقيًا ورعيًا ، أي : رعاه الله ، وسقاه[٢] .

والويل : كلمة مفردة عند أهل البصرة ، تكون منصوبة عند الإضافة لاغير كما قررنا ، ويجوز رفعها ونصبها عند الإفراد[٣] ، وعند أهل الكوفة : مركبة من : وي ، واللام ، فتكسر مع الظاهر ، وتفتح مع المضمر .

فأما أفة ،وتفه ، فبعض النحاة يجعلها من باب المصادر[٤] التي لا ينطق بأفعالها كما هو مذهب الزمخشري[٥] ،وإليه يشير كلام أبي القاسم ، وبعضهم يجعلها من أسماء الأفعال\١١٦أ\ لأنهما يدلان على الفعل، وإليه يشير كلام ابن الحاجب[٦] .فهذا هو الكلام على ما يضمر فعله من المصادر .

الضرب الثاني : ما يضمر فعله من غيرها كالتحذير :

اعلم إن التحذير في لسان آهل اللغة : التبعيد عن مواقعة البلية ، ومنع النفس عن مواقعتها وملامستها .

وأما في مصطلح النحاة : فهو المنصوب بتقدير : اتق وكان المتوقي إما معطوفًا

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٥٩-١٦٠ ، والمقتضب ٤/٣١٢ .

(٢) ينظر : الغرة المخضية ١/٢٥٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/١٦٠ ، ١٦٦-١٦٧ ، المقتضب ٣/٢٢٠-٢٢١ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/١٥٧ ، والمقتضب ٣/٢٢٢

(٥) ينظر :المفصل ١/٩٩ .

(٦) لم يخالف ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٣٨ الزمخشري في هذه المسألة .

أو مكررًا[١]، وهذا كقولنا: إياك، فإنه معمول بتقدير: اتق نفسك، وقولنا: وكان المتوقي إما معطوفًا، كقولك: إياك والأسد، أو مكررًا كقولك: الأسد الأسد، والحذر الحذر.

ويرد على أوجه ثلاثة[٢]:

أما أولًا: فيكون للمتكلم كقولك: إياي والأسد، وإياي والشر[٣].

وأما ثانيًا: فيكون للمخاطب كقولك: إياك والشر، وإياك والعاصي.

وأما ثالثًا: فيكون للغيبة كقولك: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه والشوابٌ»[٤] وإياه والمزاح.

فوروده يكون على هذه الأوجه الثلاثة، ونصب هذا الضمير يكون بإضمار الفعل مقدرًا[٥]، والتقدير فيه: اسل[٦]، فطرح الفعل على جهة الاختصار لأن ذكر البلية أهم من ذكر الفعل، فلهذا طرحوه ثم انفصل الضمير بعد اتصاله لعدم الفعل.

فأما الاسم المحذر منه فإنه يكون واردًا على وجهين[٧]:

أحدهما: أن يكون واردًا بحرف العطف، وهذا هو الأكثر في الإستعمال، ونصبه يكون بالعطف على الضمير المنصوب بالفعل المحذوف، كقولك: إياك والأسد، وإياك والشر.

---

(١) ينظر: الكافية ٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٣٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/١١٣.

(٣) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ١/١٣٩، وحكم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨ بشذوذه، وتابعه ابن هشام في أوضح المسالك ٣/١١٣.

(٤) الكتاب: ١/١٤١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٧-١٣٧٨.

(٦) كذا في الأصل ولم يتوجه لي معناها.

(٧) ينظر: الكتاب ١/١٤٠، وشرح الوافية ٢١٢-٢١٣.

وثانيهما : أن يكون واردًا بحرف الجر ، إما ظاهرًا كقولك : إياك من الشر ، وإياك من أعراض المسلمين ، وإما مقدرًا كقولك : إيايَ أن يحذف أحدُكم الأرنب ، لأن حرف الجر يحذف عن أن الثقيلة والخفيفة كثيرًا ، وقد ذكر ابن الحاجب[١] أنه لا يبعد أن يكون حذف حرف الجر عن : إن ، وأن ، على جهة القياس لكثرة وروده ، وهذا قريب لا يبعد فيه ، فإن أَمارة كون الشيء قياسًا هو كثرته في الاستعمال واطراده كثيرًا .

وأنشد سيبويه[٢] :

فإيّاك أنت وعبدَ المسيحِ أنْ تَقْرَبا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

والمعنى : عن أن تقربا ، ومن أن تقربا .

فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المحذر منه إن كان واردًا بحرف العطف فإنه لا يجوز طرح حرف العطف عنه بحال ، وإن كان واردًا بحرف الجر فلا يخلو حاله ، إما أن يكون متصلًا باسم ظاهر ، أو بإنّ وأنّ المصدريتين ، فإن كان اتصاله بالاسم الظاهر فإنه لا يجوز طرحه بحال ، فإن كان متصلًا بهذين الحرفين جاز طرحه عنهما قياسًا كما أشرنا إليه . فأما ما أنشده سيبويه[٣] :

فإيَّاكَ إيّاك المِراءَ فإنَّه إلى الشرِّ دعاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ

فإنه إنما جاز طرح حرف الجر عنه لما كان المعنى فيه : إياكَ أن تماري ، فلهذا جاز طرحه كما ذكرناه في : إن ، وأن ، فمتى كان الاسم المضمر واقعًا في التحذير فإنه يجب طرح الفعل عنه بكل حال ، ويلتزم إضماره فيه . وإنما وجب إضماره

---

(١) ينظر : شرح الوافية ٢١٣ .

(٢) لجرير ، ذيل ديوانه ١٠٢٧/٢ عن تحصيل عين الذهب ١٨٤ ، وهو من شواهد الكتاب ١٤٠/١ ، والمقتضب ٢١٣/٣ .

(٣) للفضل عبد الرحمن القرشي ، وهو من شواهد الكتاب ١٤١/١ ، والمقتضب ٢١٣/٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، والخزانة ٦٤/٣ .

باعتبار أمور ثلاثة[١] :

أما أولًا : فبأن يكون المعمول ضميرًا منفصلًا على جهة التحذير ، لأن ذكر المحذر أهم من ذكر الفعل .

وأما ثانيًا : فبأن يكون المحذر منه معطوفًا كقولك : إياك والأسد ، لأن ذكر البلية أهم من تكرير الفعل .

وأما ثالثًا : فبأن يكون المحذر منه مكررًا كقولك : الأسد الأسد ، والحذر الحذر ، والصبي الصبي ، فمتى كان على هذه الأوجه وجب إضمار الفعل كما ذكرناه ، فإن كان مكررًا كان تكريره قائمًا مقام ذكر الفعل ، ومتى كان غير مكرر امتنع وجود الفعل فيه أيضا ، إيثارًا لذكر المحذور في نفسه والمحذور منه ، واهتمامًا بذكرهما عن إيراد الفعل ، لأن التحذير عن البلية ، أخلق من ذكر الفعل[٢] ، فلهذا حذف لا محالة .

الضرب الثالث : مما يجب فيه طرح الفعل على جهة القياس :

وهذا نحو المنادي في نحو قولك : يا عبد الله ، ويا طالعًا جبلًا ، وغير ذلك من أنواع المنادى ، فانه معمول في التقدير بتقدير : أنادي ، لكنه طرح الفعل منه وكان ياء خلفا عنه ونائبًا منا به[٣] . وقد ذكر حده وعامله وتفاصيل أحكامه فلا مطمع في إعادته .

الضرب الرابع : اشتغال الفعل عن المفعول بضميره في نحو قولك : أما زيدًا فاضربه ، ومثل : زيدًا ضربته ، فإن هذا وأمثاله مما قد وجب التزام إضمار فعله بحيث لا يبرز بحال ، ويكون نصبه إما على جهة الوجوب في نحو : إن زيدًا ضربته ، وإما على جهة الجواز في نحو : زيدًا ضربته ، وهو في كلا وجهيه لا يجوز ظهوره لأن

---

(١) ينظر : الكتاب ١٢٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٩/٣ ، وأوضح المسالك ١١٣/٣ .

(٢) كرر هذا التعليل أربع مرات في الأصل.

(٣) ينظر : اللمع ١٩٦ ، والمقتصد ٧٥٣/٢-٧٥٤ ، وشرح الوافية ١٩٠ .

الفعل الموجود المفسر له عوض عنه ، فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه[١] . وهذا الباب مما قد فسرناه وذكرنا أحكامه من قبل فلا وجه لإعادتها .

فهذه الضروب الأربعة كلها مما يجب إضمار الفعل فيها على وجهة القياس لاطراده فيها وكثرته ، ولم يذكر أبو القاسم إلا الضربين الأولين ، وعذره في [عدم] ذكر الضربين الأخيرين : هو أنه قد أسلف القول فيهما ، فلهذا لم يذكرهما لكنا جمعناها هاهنا ليعلم الناظر إنها كلها سواء في وجوب الإضمار للفعل .

الضرب الخامس : ما يكون سماعًا إضمار الفعل فيه : وهذا نحو قولك : شأنك والحج ، أي خذ شأنك ، وامرأ ونفسه ، أي دع امرأ ، فقولك : شأنك ، وامرأ ، منصوبين بإضمار فعل ، وقوله : والحج ، ونفسه ، ينتصبان ، إما بواو مع ، وأما بالعطف على ما قبلهما/١١٦ب/ ومنه قولهم : كل شيء ولا شتيمة حر ، أي ارتكب كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر[٢] . فهذه الأمور وما شاكلها إنما تقدم على إضمار الفعل فيها على جهة السماع دون القياس ، لقلتها وندورها ، فلهذا تقر حيث وردت .

فهذا ما أردنا ذكره من باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إضماره ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) ينظر : الغرة المخفية ٤١١/١ ، وشرح الوافية ٢٠٥-٢٠٦ ، وأوضح المسالك ٥/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٣٨/١ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

وذلك قولك: قد علمتُ أزيدٌ قائم أم عمرو، وقد عرفت أيُّهم عبد الله، وقد علمت أبو من أنت، ترفعه بالابتداء والخبر، ولا يعمل فيه ما قبله، ومثله قولهم: أما ترى أيُّ بَرْقٍ هاهنا، ومنهم قوله عز وجل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾[1] فإن أوقعت عليه فعلًا بعده عمل فيه كقولك: قد علمت أزيدًا ضربت أم عمرًا، فإنما نصبته بضربت لا بعلمت. وكذلك: قد عرفت أيهم قصدت، فتنصبه بقصدت لا بعرفت قال الله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[2] فإنما نصبته بينقلبون لا بيعلم، فقس عليه تصب إن شاء الله تعالى.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن الاستفهام: هو الاستعلام عن الشيء لطلب فهمه. وهو من الأمور الإنشائية التي تستحق صدر الكلام[3]، ونعني بكونه من الأمور الإنشائية: أنه لا يستحق صدقًا ولا كذبًا، ولا تكون محتملةً له، وهكذا الأمر والنهي والقسم، وإنما كان الأمر فيه كما قلناه لانه من الأمور الطلبية التي يقصد بها حصول الشيء نفسه بخلاف الأمور الخبرية، فإن المقصود منها إضافة أمر إلى غيره كقولنا: زيد في الدار، فإن طابق ما هو عليه كان صدقًا، وإن خالف ذلك كان كذبًا، فهذه هي التفرقة بين الأمور الإنشائية والأمور الخبرية لما ذكرناه. وإنما كان مستحقًا للصدرية لامرين:

أما أولا: فلأنه طريق إلى معرفة المستفهم عنه، وطريق الشيء متقدمةً على

---

(١) الكهف ١٢.

(٢) الشعراء ٢٢٧.

(٣) ينظر: الأزهية ١١١، والمقتصد ١/٣٣٤، والمفصل ٢/٢١٣.

ذلك الشيء.

وأما ثانيًا: فإنه إنما قدم من أجل العناية والاهتمام به، ولا شك أنهم يقدمون في كلامهم ما عظمت عنايتهم به.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الاستفهام قد يعمل فيه ما بعده، وقد يعمل فيه ما قبله، وقد يكون بحيث لا يعمل فيه ما قبله وما بعده، فهذه وجوه ثلاثة نذكر ما يتعلق بكل واحد منها[١]:

الوجه الأول: أن يعمل فيه ما بعده[٢]، وهذا هو الأكثر كقولك: من ضربت؟ وما أكلت؟ لأنه إذا كان يعمل فيه ما بعده فقد وفَّى عليه ما يستحقه بالأصالة، وهو صدرًا لكلام، وعمل ما بعده فيه لا يبطل تصدره قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[٤] وقوله: ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[٥] وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٦] فقوله: أي منقلبٍ: منصوب على المصدرية من قوله: ينقلبون، قال الشاعر:[٧]

ستعلم ليلى أي دين تدينت وأي غريم بالتقاضي غريمها

فقوله: أي دين: منصوب على المصدرية، من قوله: تدينت، وإنما كان منصوبًا بما بعده لأنا قد قررنا أن له صدر الكلام، فلا يعمل فيه الفعل الذي قبله بحال، وإنما يعمل فيه الفعل الذي بعده كما ترى، لا يقال ففعل العلم في نحو قوله

---

(١) ينظر: المقتصد ١/٣٣٤-٣٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٦٤، والأزهية ١١٠.

(٣) الإسراء ١١٠.

(٤) الفجر ٦، والفيل ١.

(٥) الفرقان ٤٥.

(٦) الشعراء ٢٢٧. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٥٣٠.

(٧) لم ينسب إلى أحد، وهو من شواهد المغني ٢/٤١٧.

تعالى : ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[1] وفي قول الشاعر : ستعلم ليلى ، أين متعلقة إذا كان العامل في الاستفهام ما بعده ؟ لأنا نقول : إن الاستفهام إذا كان ما بعده هو العامل فيه كان فعل العلم مقطوعًا عن العمل لا متعلق له ها هنا ، والمفعولان في حقه محذوفان ، والتقدير فيه : وسيعلم الذين ظلموا حالهم في منقلبهم كيف يكون ، فالاستفهام لابد من استحقاقه للصدرية ، إما في أول الجملة كقولك :علمت من جاءك ، وإما بعد تقدم المفعول الأول كقولك : علمت زيدًا من هو ،وعلى هذا تقدر الآية ، ويكون الغرض هو الإخبار بنفس العلم مطلقًا من غير ذكر متعلقا ته ، وهذا يكون كثيرًا ، أعني ذكر العلم وحذف متعلقا ته .

الوجه الثاني : أن يكون عاملًا فيه ما قبله : وهذا لا يكون إلا على أحد وجهين :إما بالمضاف كقولك : غلام من ضربت ؟ وصاحب من أكرمت ؟ وإما بحرف الجر كقولك : على من نزلت ؟ وبمن مررت ؟ ولا يعمل في الاستفهام ما قبله إلا على أحد هذين الوجهين لا غير ، وإنما اغتفروا أن يعمل فيه المضاف وحرف الجر لأن المضاف مع المضاف إليه ، والجار مع مجروره بمنزلة الشيء الواحد ، فلأجل هذا اغتفروا تقديمها عليه .

الوجه الثالث : في حكمه إذا لم يعمل فيه ما قبله وما بعده /١١٧أ/: وحكمه إذا كان على هذه الصفة أن يكون مرفوعًا بالابتداء كقولك : قد علمت أزيدًا قائم ، وقد علمت أبو من أنت .

واعلم أن الفعل الواقع قبل هذه الأسماء الاستفهامية فيه مذاهب ثلاثة :

أولها : أنه يشترط فيه أن يكون من أفعال الابتداء والخبر ، وهذا هو مذهب سيبويه[2] فعلى هذا تقول :أزيد قائم ، وعلمت أبو من أنت ، قال الله تعالى : ﴿لِنَعۡلَمَ

---

(١) الشعراء ٢٢٧ . وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٣٠ .

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٦٤-٦٨ .

﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[1] ، وعلمت أيهم قام ، وأيهم أخوك .

وثانيها : أن يكون الفعل من أفعال المبتدأ والخبر ، وما يكون مقاربًا لها ، فعلى هذا يجوز : عرفت أيهم عبد الله ، ومثل قولهم : أما ترى أي برقٍّ ها هنا ، فإن هذه الأفعال وإن لم تكن من أفعال المبتدأ والخبر لكونها متعدية إلى مفعول واحد ، ولكنها جاريةً مجراها لأن المراد بالرؤية ها هنا هي رؤية البصر ، والمراد بالمعرفة هنا كمعرفة القلب ، ، وكل واحد منهما متعد إلى مفعول واحد ، وهذا هو مذهب أبي القاسم الزجاجي فإنه أجرى ما ذكرناه مجرى أفعال المبتدأ والخبر .

وثالثها : أنه لا يشترط أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر ولا ما يقاربها ، ولكن يشترط أن يكون الفعل غير واقع ، وهذا هو مذهب الكسائي[2] ، فإنه لا يجوز : لأضربن أيُّهم في الدار ، ولا يجوز : ضربت أيهم في الدار ، ففرق ها هنا بين الواقع والمنتظر . ولم يشترط أن يكون الفعل من أفعال المبتدأ والخبر كما ترى .

فأما قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[3] ففيها أقوال أربعه[4] :

أولها : أن أي هاهنا موصولة مبنية على الضم ، وإنما بنيت لما قطع صدر صلتها ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعةٍ الذي هو أشدهم ، ولم يجز حملها على الاستفهام لما كان الفعل الذي قبلها ليس من أفعال المبتدأ والخبر ، وهذا مذهب سيبويه[5] .

وثانيها : إن هذه الجملة الاستفهامية مرفوعة على الابتداء محكية بعد القول

---

(١) الكهف ١٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣/١٤٥-١٤٦ ، والتصريح ١/١٣٥-١٣٦ .

(٣) مريم ٦٩ .

(٤) ينظر : الأزهية ١١٣-١١٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٥٨-٤٦٠ . والإنصاف ٢/٧١٠-٧١٢ (م ١٠٢) ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٨٧٨-٨٧٩ ، وشرح المفصل ٣/١٤٦ ، وشرح الكافية ٢/٥٧-٥٨ ، والمغني ١/٧٧-٧٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ١/٣٩٨ .

والتقدير فيها : ثم لننزعن من كل شيعة الذي إذا قيل لهم : أيهم أشد على الرحمن عتيا ، قل هو ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد(١) .

وثالثها : أن يكون أيهم جمله ابتدائية والفعل قبلها معلق عن العمل فيها كقولك علمت أيُّهم اخوك ، ومعنى تعليقه : بطلانه عن العمل في الظاهر ، وتكون الجملة في التقدير في موضع المفعول لننزعن ، وهذا هو مذهب يونس بن حبيب(٢) .

ورابعها : أن أيا وما بعدها جمله ابتدائية ، وقوله من كل شيعة هو المفعول لننزعن كقولك : أكلت من الطعام ، وهذا هو قول الكسائي والفراء(٣) .

فهذه أقاويل النحاة في الآية كما ترى ، والمختار : أن أيا هاهنا في موضع المفعول وأنها مبطلة للفعل الذي قبلها ، وإنها معلقة له عن العمل في الظاهر ، وأنه كما جاز : عرفت أيهم في الدار ، وليس من أفعال المبتدأ والخبر ، جاز أيضا أن يقال : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ من غير حاجة إلى هذا التعسف الذي ذكره النحاة في الآية ، لأن أيا مفعول لا محالة ، فلا وجه إلا ما ذكرناه من التعليق للفعل ، وبإبطال عمله لاجل الاستفهام ، ويؤيد ما ذكرناه قراءة من قرأها بالنصب ، وهي في الآحاد محكية عن طلحة بن مُصَرِّفٍ(٤) ومعاذ بن مسلم(٥) .

فهذا ما أردنا ذكره ، فأما كلام الزمخشري(٦) في تفسير الآية فإنه يشير إلى مذهب الخليل في كونها محكية بعد القول المقدر ، وما ذكرناه أسهل وأقرب إلى المعنى .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٩٧/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٩٨/١

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٤٦٠/٢ .

(٤) أبو محمد الهمداني اليامي ، ت ١١٢ هـ . (الطبقات ١٦٢ ، وغاية النهاية ٣٤٣/١) . وينظر : الدار المصون ٦٢٣/٧ والبحر المحيط ٢٠٩/٦ .

(٥) لم أقف له على ترجمة في تراجم القراء .

(٦) ينظر : الكشاف ٥٢٠/٢ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الوقف

الوقف في كلام العرب على سبعة أوجه:

فالوجه الأول: أن تقف على المرفوع والمجرور بالسكون كقولك: هذا زيد، ومررت بجعفر[١]، وتقف على المنصوب بالألف، فتجعلها عوضًا من التنوين، فتقول: رأيت زيدًا ولقيت عمرًا.

والوجه الثاني: أن تقف عليه كلِّه بالسكون فتقول: هذا محمد، ورأيت محمد، ومررت بمحمد.

والوجه الثالث: أن تعوِّض من التنوين في المخفوض ياء، وفي المرفوع واو، وفي المنصوب ألفًا فتقول: هذا زيدو، ومررت بزيدي، ورأيت زيدا.

الوجه الرابع: روم الحركة: وهو أن تلفظ بأخر الكلمة وأنت تشير إلى الحركة ليعلم أنه مضموم في الوصل.

الوجه الخامس: الإشمام وهو أخفى من روم الحركة، وإنما هو لرأي العين. والإشمام وروم الحركة يكونان في المرفوع.

الوجه السادس: الإتباع وهو أن تنقل حركة الحرف إلى ما قبله[٢] ليعلم السامع أنه حركة الحرف في الوصل، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر نحو قولهم: هذا بكر، ومررت ببكر، وليس ذلك في المنصوب، قال الشاعر[٣]:

أنـا ابـنُ مـاوِيّـةِ إذا جَـدَ الّـنـقُـر

---

(١) في الجمل ٣٠٩: بزيد.

(٢) في الأصل: قبلها.

(٣) نسبه سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٨٤ إلى بعض السعديين، وقيل هو فدكى بن أعبد المنقري، وقيل غيره، وهو من شواهد الإنصاف ٢/٧٣٢ (م ١٠٦)، والمغني ٢/ ٤٣٤، والتصريح ٢/ ٣٤٤.

/١١٧ب/ يريد النَّقْر بالخيل .

الوجه السابع : التثقيل ، كقولك : هذا جعفر ، وعامر ، وما أشبه ذلك :قال الشاعر[(١)] :

لَقَد خَشِيتُ أن أرَى جَدَبّا ... في عامِنا ذا بعدَ ما أَخْصَبَّا

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضى الله عنه وأرضاه :

اعلم أن الوقف فيه مسائل كثيرة ، وهو مشتمل على شعب منتشرة ، ولكنا نذكر ما هو المهم من ذلك ، فنذكر حكم الوقف على الصحيح ، ثم المهموز ، ثم المعتل ، ثم غير المتمكن ، فهذه أقسام أربعة نذكر ما يتعلق بكل واحدة منها ، ولعلها تحيط بأكثر مسائلة بمعونة الله تعالى .

القسم الأول :في حكم الوقف على الصحيح :

اعلم أن الوقف على الأسماء الصحيحة فيها لغات خمس نفصل كل واحدة منها[(٢)] :

اللغة الأولى : الإسكان والإبدال ، وهذا يكون على أوجه ثلاثة[(٣)] :

أولها : الإسكان في المرفوع والمجرور ، والإبدال ألفا في المنصوب : وهذا كقولك :هذا زيدْ ، ومررت بزيد ، ورأيت زيدا ، وهذه هي اللغة الفصيحة التي ورد عليها التنزيل ، لأن المرفوع والمجرور ثقيلان ، فالوقف عليهما يكون بالسكون لا غير ، من غير إبدال لما ذكرناه من ثقلها ، والوقف على المنصوب المنون يكون

---

(١) ينسب إلى رؤبه وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢٨٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٣١٩ ، والتصريح ٢/ ٣٤٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٨٢ ، والأصول ٢/ ٣٧١-٣٧٣ ، والمفصل ٢/ ٢٣١ ، والمقرب ٣٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٨-١٩٩١ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٧١ ، ٣٢١ وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٨-٢٨٩ .

(٣) ينظر : المقرب ٣٧٨ ، وشرح الكافية ٤/ ١٩٨٠-١٩٨١ ، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٦ .

بالإبدال ألفا لخفته .

وثانيها : الإسكان في جميع هذه الأوجه الثلاثة، المرفوع والمنصوب والمجرور، وهذه أيضًا لغة لبعض العرب حكاها أبو القاسم الزجاجي، والوجه في ذلك استثقال الحرف المبدل، فلهذا ألزموها الإسكان من غير بدل كما ذكرناه .

وثالثها : الإبدال في الأوجه الثلاثة فيقال : هذا زيدُوْ، ورأيت زيدًا ومررت بزيدي، وهذه أيضًا لغة لبعض العرب[١]، وهذا كله حرص على إثبات الحركة في حال الوقف، فكما كان الوقف يذهب بالحركة بالكلية لا جرم أثبتوا بعدها الحرف ليتضح أمر الحركة، وتكون ثابتة محجوزة بالحرف بعدها . والإبدال في النصب وتركه في الرفع والجر هو الفصيح كما ذكرنا .

فأما ما أنشدوا من قوله[٢] :

شَئِزٌ جَنْبِي كأنّي مُهْدَأً جعل القَيْنُ على الدف إبَرْ

فهو محمول على الشذوذ في هذه اللغة، فهذه اللغة الأولى قد اشتملت على أوجه ثلاثة من الوجوه التي أوردها أبو قاسم .

اللغة الثانية : **الروم** : وهو تهيئة اللسان بالحركة مع صويت يسمع . قال أبو محمد مكي[٣] : وأهل الروم أظهر بيانًا للحركة من أهل الإشمام، لأن الروم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة فقد أتى بدليل قوي على أصل الحركة في الكلمة، ومن أشم الحركة فقد أتى بدليل ضعيف في ذلك، والروم لا يكون إلا على متحرك[٤] .

---

(١) وهي لغة أزد السّراة . ينظر : الكتاب ٢/٢٨١ .

(٢) عدي بن زيد، ديوانه ٥٩، وهو من شواهد الخصائص ٢/٩٧، والمقرب ٣٧٧، وشرح المفصل ٩/٦٩ .

(٣) ينظر : الكشف ١/١٢٢، والتبصرة ٣٣٤-٣٣٧ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

اللغة الثالثة : الإشمام ، ومعناه : تهيئة اللسان بالحركة من غير صوت يسمع ولهذا قال الزمخشري[(١)] : إن الإشمام : « هو ضم الشفتين بعد الإسكان » ، قال أبو محمد مكي[(٢)] : الإشمام لا يكون إلا بعد حرف ساكن ، والفرق بين الروم والإشمام يظهر من وجهين :

أما أولًا : فلأن الروم مختص بالمتحرك والإشمام إنما يقع بعد السكون في الحرف نحو إشمامك الدال والضمة بعد إسكانها .

وأما ثانيًا : فلأن الروم يسمع ويروى ، والإشمام يدرك بالعين ولا يسمع بحال .

واعلم أن الروم كما يقع في المرفوع فهو يقع في المجرور والمنصوب غير منون ، فأما الإشمام فاختلف النحاة فيه فالذي عليه جماهير البصريين : أنه إنما يكون مختصًا بالمرفوع والمضموم ، وذهب الكسائي والفراء[(٣)] : أنه كما يقع في المرفوع فقد يكون واقعًا في المجرور ، وهذا فاسد ، فإن الإشمام إنما هو ضم الشفتين ، ولا يتأتى هذا إلا في المرفوع والمضموم لا غير ، فأما المكسور والمفتوح فلا يتأتى ذلك فيهما بحال ، فلهذا كان مختصًا بالضم كما أشرنا إليه .

اللغة الرابعة : النقل ، وسماه أبو القاسم : الإتباع ، ومعناه : أن تنقل حركة الحرف الأخير على الساكن قبله ، وهذا إنما يكون باشتراط أمور[(٤)] :

أما أولا : فبأن يكون ما قبل آخره ساكن ، فإن كان متحركًا لم ينقل ، فلهذا نقل في : مررت ببكر ، ولا ينقل في : كيف .

وأما ثانيًا : فبأن تكون الحركة المنقولة ضمة أو كسرة ، فإن كانت فتحة لم تنقل ، فلهذا تنقل في : هذا بكر ، ومررت ببكر ، ولا تنقل في رأيت بكرا .

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٣١ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٢/٢٧٥-٢٧٦ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢/٣٢١-٣٢٢ ، وأوضح المسالك ٣/٢٩٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/٢٨٣ .

وأما ثالثًا : فبأن لا يكون عين الكلمة أو لامها حرف علة ، ولهذا فإنهم لم يجوزوا النقل في نحو : قول ، وضبي ، لما يؤدي إليه من الثقل .

وأما رابعًا : فبأن لا يكون مفتوحًا في غير المنون أيضًا ، ولهذا منعوا في : رأيت البكر ، أن ينقل فيه ، هذا هو مذهب البصريين كالخليل وسيبويه(١) ، واختاره الزمخشري(٢) وغيره ، وزعم الكسائي والفراء(٣) : أن ذلك جائز .

فأما البيت الذي أنشده : أنا ابن ماويه ، فهو لعبد [الله] بن ماويه الطائي(٤) وبعده :

وجـاءت الـخـيـل أثـابـيَّ زُمـر

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فقوله : أنا ابن ماويه : أخرجه مخرج الافتخار ولا يكاد بقوله مشهور عند الناس ، لأن شهرته كافيه عن تعريفه بحال ، وقوله : إذا جد /١١٨أ/:أي تحقق واشتد ، والنقر : هو التنقيص باللسان يستعمله الفرسان عند اضطراب رؤوس الخيل تسكينًا لها ، وقوله : وجاءت الخيل أثابي : جمع أثبيه ، وأصله أثاوي لكنه أبدلت الواو ياء ، كما أبدلوها في نحو :أخت ، وبنت ، والأتي : الذي لا يعرف يقال : سل أتي إذا كان لا يعرف من أي جهة أتى ، وقوله : زمر : أي مجتمعات . وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على جواز النقل في المرفوع .

اللغة الخامسة : **التضعيف** ، وقد سماها أبو القاسم التثقيل ، ومعناها : زيادة حرف على الحرف الأخير وتشديده ، وذلك يكون باعتبار شروط ثلاثة(٥) .

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٣٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢/٧٣١ (م ١٠٦) ، ونسب هذا الرأي في أوضح المسالك ٣/٢٩٠ إلى الكوفيين والأخفش .

(٣) ينظر : الحلل ٣٥٨ ، والتصريح ٢/٣٤٤ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ٢/٣١٥ .

(٥) ينظر : إصلاح الخلل ٣٣٧ .

أما أولًا : فبأن يكون الحرف المضاعف صحيحًا ، فإن كان حرف علة لم يجز تضعيفه بحال لما فيه من الثقل .

وأما ثانيًا : فبأن لا يكون الحرف المشدود مهموزًا ، فإن كان مهموزًا لم يجز تضعيفه بحال لما فيه من مزيد الثقل .

وأما ثالثًا : فبأن لا يكون الحرف الذي قبل الحرف المشدد ساكنًا ، فإن كان ما قبله ساكن لم يجز تضعيفه لما فيه من اجتماع الساكنين ، وهذا كقولنا : خالد ، وفرج ، وجعفر ، فإن هذه الأمثلة قد اجتمعت فيها هذه الشرائط الثلاث ، فحي ورمي : لا يجوز تضعيفه ، وباب الخبأ لما فيه من حرف العلة والهمزة ، ومثل : قرطعب ، لا يجوز تضعيفه لأجل الساكن .

فأما البيت الذي أنشده :

لقد خَشِيتُ أن أرَى جَدَبّا في عامِنا ذا بعدَ ما أخْصَباً

فلا اعلم قائله ، وقد رواه أبو حاتم[1] عن بعض العرب ، وبعد هذا :

كأنه السيل إذا اجْلَعَبّا أو كالحريق وافق القصَبّا

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[2] فهو ظاهر ، وقوله : اجلعبا : إذا سال وانحدر . وأما موضع الشاهد منه : فمن رواه : جدبًا ، بكسر الجيم فلا شاهد فيه لأنه يكون على مثال : قمطر ، وسبطر ، ومن رواه بثلاث باءات فإنه أراد بقاء سكون الدال فزاد(باء) لتقع الحركة عليها ، ثم بالوقف والباء الأصلية . فأدغمت باء الأصل في الباء التي للوقف . ومن

---

(١) ينظر الحلل ٣٥٩-٣٦٠ ، وشرح الشافية ٣١٦/٢-٣٢٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٨٥/٢-٢٨٦ ، والأصول ٣٧٦/٢-٣٧٧ ، والتكملة ٢٤-٢٥ ، والمفصل ٢٣٢/٢ ، والمقرب ٣٧٩-٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٣/٤-١٩٩٤ ، وشرح الشافية ٣١١/٢-٣١٤ .

رواه بفتح الجيم وتشديد الباء فإنه لما أراد تحرك الدال لالتقاء الساكنين وادغمها في الياء الأصلية، وكان القياس في هاتين اللغتين ألا يحصل تضعيف في قوله: جدبًّا، وأخصبًّا، والقصبًّا، لأن هذه اللغة لا تثبت إلا في حال الوقف، وقد وصلت هذه الأشياء بحرف الإطلاق، لكنه أجرى الوصل فيها مجرى الوقف، فهذا هو العذر في ذلك، فلأجل هذا ثبت التشديد وصلًا كما ثبت وقفًا.

القسم الثاني: في الوقف على المهموز:

واعلم أن الهمزة لما كانت مستثقلة على ألسنتهم لاجرم تصرفوا فيها عند الوقف بما يقتضي تسهيلها، ولهم فيها تصرفان[1]:

التصرف الأول منهما: وهو الأكثر، نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، وإبقاؤها همزةً على حالها من غير تغيير، ويكون تخفيفها على رأي هؤلاء: نقل حركتها لا غير، فعلى هذا يقفون على: الخبء، والبطء، والردء، بتحويل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها بكل حال، فيقولون: الخباء، والخبيء، والخبوء، والبطاء، والبطوء والبطيء، والرداء، والرديء، والردوء، من غير تغيير في الهمزة.

التصرف الثاني: نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، وإبدالها حرف اللين على حد حركة ما قبلها، فيجعلونها واوًا إذا انضم ما قبلها كقولك: هذا الخبو، وياء إذا انكسر ما قبلها كقولك: مررت بالخبى، وألفًا إذا انفتح ما قبلها كقولك: رأيت الخبا، وهكذا القول في مررت بالبطي، وهذا الردو، ويكون على هذه الكيفية، فالأولون كان غايتهم في التخفيف ليس نقل حركة الهمزة، لما كان رأيهم هو تخفيف الهمزة وظهورها فلا وجه للتسهيل إلا بنقل الحركة على لغتهم، وأما الآخرون فإنهم لم يكتفوا بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، بل لما

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٨٨-٢٨٩، والأصول ٢/٣٧٤-٣٧٦، والتكملة ٢١-٢٣

كان لغتهم التسهيل في حقها ، فلأجل هذا جعلوا تسهيلها ما يخصها نفسها ، وذلك إنما يكون بإبدالها حرف لين على حد حركتها المنقولة منها إلى ما قبلها ، فلأجل هذا نطقوا بها حرف لين من جنس حركة ما قبلها ، وهكذا القول إذا كان ما قبلها متحركًا بحركةٍ أصليةٍ جعلوها حرفًا من جنس حركته كاللام ، فقس على ذلك .

القسم الثالث : في الوقف على المعتل[1] :

واعلم آن المعتل لا يخلو حاله ، إما آن يكون معتلًا بالألف ، أو يكون معتلًا بالياء ، فهذان ضربان نذكر ما يتوجه على كل واحد منهما ، فأما المعتل بالواو فلا يوجد إذ ليس في كلامهم واو متطرفة قبلها حركة إلا وتكون منقلبة ، فأما ما كان قبله ساكن فإنه جار مجرى الصحيح في الوقف عليه كقولنا : دلو ، ونحو ، وضبي ، ورمي .

الضرب الأول : ما يكون معتلًا بالياء ، ومجيئه على أوجه ثلاث[2] :

أولها : أن تكون ياء قد أسقطها التنوين في حال الوصل من نحو : هذا قاض ، وعم ، وجوار ، فالوقف على هذا وجهين :

أما أولًا : فإسقاط الياء ، وهذا هو الأكثر ، لأن الياء لما اسقطها التنوين في حال الوصل والوقف عارض /١١٨ب/ لا محالة فلهذا كان الأحسن حذفها .

وأما ثانيًا : فإثبات الياء في حال الوقف ، وهي لغة بعض العرب أن الياء لما أسقطت لأجل التنوين في حال الوصل ، ولا شك إلى ذهابه في حال الوقف ، فلهذا بقيت الياء ثابتة على حالها من غير حذف .

وثانيها : أن لا يسقطها التنوين نحو : ياء قاضي ، والقاضي ، ورأيت جواري ، فهذه الياء فيها عند الوقف وجهان :

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٣٣ ، والمقرب ٣٨٢ ، وشرح الشافية ٢/٣٠٠-٣٠١ ، وأوضح المسالك ٣/٢٨٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٢٨٩ .

أما أولًا : فإثبات الياء في حال الوقف حملًا على حالة وصلها ، قال سيبويه[١] : وسألت الخليل عن الياء في نحو : ياء قاضي ، في حالة النداء عند الوقف فقال : أحتار ياء قاضي بإثباتها ، لأنه ليس منونًا ، كما اختار إثباتها مع اللام في نحو القاضي .

وأما ثانيًا : فحذفها وهو قليل ، فقد صار ما هو قوي في الوجه الأول ضعيف هاهنا كما ترى ، والله أعلم بالصواب .

وثالثها : أن يكون في حذف الياء إخلال بالكلمة وإجحاف بالزنة فيها ، فلهذا يجب إثباتها بكل حال ، وهذا كقولنا : ياء مُري ، اسم فاعل من : أرى ، يُري ، فانك إذا وقفت عليه فليس فيه إلا إثبات الياء لا محالة ، لأنا لو حذفناها لم يبق من حروف الكلمة الأصلية سوى الراء ، فلهذا الزم إثباتها لما ذكرناه .

الضرب الثاني : ما يكون معتلًا بالألف ، وليس يخلو حال هذه الألف ، إما أن تكون أصلية أو تكون زائدة ، فإن كانت أصلية كألف : عصا ، وألف : رَحَى ، فقد قدمنا حكمها في الوقف عليها وذكرنا خلاف النحاة في المقصور ، فلا وجه لإعادته ، والذي نذكره هاهنا هو حكمها في الوقف إذا كانت زائدة كألف : حبلى ، وسكرى ، وفيها لغات أربع[٢] :

أما أولًا : فإثباتها ألفًا بكل حال من غير تغيير ، وهذا هو الأكثر والأعرف ، فلهذا تقول : حبلى ، في حالة الوقف ، فتثبت الألف في جميع الأوجه الثلاثة بخلاف باب قاضي كما ذكرناه ، والتفرقة بينهما ظاهرة من وجه خفة الألف ، وثقل الياء ، فلهذا تثبت الألف بكل حال .

وأما ثانيًا : فقلبها نفسها واوًا عند الوقف ، وهذه هي لغة طيء[٣] ، حملًا على :

---

(١) ينظر : المفصل ٢٣٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤-١٩٨٥ ، وشرح الشافية ٢٨٦/٢ .

(٢) ينظر : المفصل ٢٣٣/٢ ، وشرح الشافية ٢٨٦/٢ .

حبلوي، في حال النسبة.

وأما ثالثًا: فقلبها ياء كقولك: حبلى، وهذه هي لغة قيس وفزارة[١]، حملًا لها على التثنية.

وأما رابعًا: **فقلبها همزة** كقولك: هذه حبلأ، ووجهها هو إنها إذا كانت ألفًا ذهبت في الحلق، فلهذا قلبوها همزة لتكون متحققة حرفًا قويًا. فهذا هو الكلام على حكم الوقف على المعتل.

القسم الرابع: في الوقف على غير المتمكن[٢]:

وتارةً يكون في المضمرات، وتارةً يكون في المبهمات، ومرةً يكون في الاستفهام، فهذه وجوه ثلاثة نذكرها:

أولها المضمرات، فنقول في الوقف على: أنا، فتارةً يكون بالألف، وهذا هو الأكثر قال الله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠﴾[٣] وتارةً يكون بإلحاق هاء السكت في آخره فنقول: إنه، وتقول في نحو: أكرمتك، عند الوقف عليه إما بالإسكان في الكاف وهو الأكثر، وأما بإلحاق هاء السكت فنقول فيه: اكرمتكه، وفي نحو: ضربتك، وضربتكه، وغير ذلك.

وثانيها: المبهمات فيمن قال: هاذهي آية الله، فإنه يقف عليه بحذف الياء فيقول: هذه، ومن قال في حال الوصل: هذه آية الله، فإنه يقف عليه بإبدال الياء عن الهاء فيقول: هاذي. وأما اولاء، فمن مده وقف عليه كما يقف على نحو: كساء، ورداء، ومن قصره فانه يقف عليه، إما بالألف فيقول هؤلا، وإما بالهاء فيقول: هؤلاه.

---

(١) ينظر: المفصل ٢/٢٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/١٨٧-١٨٨، ١٨٩، ٢٨٠، والأصول ٢/٣٧٨-٣٨١، والتكملة ٢٧-٣١، والمفصل ٢/٢٣٦، والمقرب ٣٨٣-٣٨٨، وشرح الشافية ٢/٢٩٤-٢٩٥، ٣٠٩-٣١٠.

(٣) الزخرف ٢٥.

وثالثها : **أسماء الاستفهام** ، فإذا اتصلت حروف الجر بما الاستفهامية في نحو قولك : حتام ، وفيم ، فلك في الوقف عليها وجهان : إما بالإسكان فتقول فيه : حتام ، وفيم ، وإما بإلحاق الهاء فتقول فيه : حتامه ، وفيمه .

وفي الوقف أسرار ودقائق قد نبهنا عليها في غير هذا الموضع ، ولنكتف بما أشرنا إليه هاهنا ، ففيه تنبيه على ما وراءه ، وبالله التوفيق .

* * *

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب لو و لولا

آما لو فيمتنع بها الشيء لامتناع غيره كقولك: لو جاءني زيد لاكرمتك، فالمعنى أن الإكرام امتنع لامتناع زيد من المجيء، وكذلك: لو قام زيد[١] لأحسنت إليك، [والمعنى إن الإحسان امتنع لامتناع عمر من القدوم].

وأما لولا فيمتنع بها الشيء لوجود غيره، وذلك قولك: لولا زيد لأحسنت اليك، المعنى أن الإحسان امتنع لحضور زيد، ورفعه بالابتداء، والخبر مضمر. وقد تجيء لولا في موضع آخر بمعنى التحضيض قال الشاعر[٢]:

تَعُدُّون عقرَ النِّيبِ افضل مجدِكُم بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

يريد لولا تعدون الكمي المقنعا. ومثل لولا في التحضيض: هلا، وألا، ولوما.

قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

اعلم أن لو شرط لما مضى، وهذا هو الذي عليه أكثر النحاة[٣]. وهي نقيضه إنْ لأنها تكون، أعني إن، شرطًا فيما يستقبل، وزعم الفراء[٤]: أنها تكون / ١١٩أ/ أيضا شرطًا فيما يستقبل مثل: إنْ.

وتستعمل على وجهين: مفرده، ومركبه مع حرف النفي في شرطها وجوابها فهذه وجوه أربعة[٥]:

أولها: أن تكون مجردة عن حرف النفي في شرطها وجوابها، وعلى هذا يكون

---

(١) في الجمل ٣١١: لو قدم عمرو.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) ينظر: المفصل ٢/٢١٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣١.

(٤) ينظر: المفصل ٢/٢١٣، وشرح الكافية ٢/٣٩٠.

(٥) ينظر: المغني ٢/٢٥٦-٢٥٨.

معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، كقولك : لو قُمتَ قمتُ ، فامتناع أحدهما لامتناع الآخر كما ترى .

وثانيهما : أن يكون حرف النفي متصلًا بشرطها وجوابها ، وعلى هذا يكون معناها وجود الشيء لوجود غيره ، كقولك : لولا قمت ما قام زيد ، فوجود أحد القيامين سبب لوجود الآخر .

وثالثهما : أن يكون حرف النفي في الجواب دون الشرط ، وعلى هذا يكون معناها : امتناع الشيء لوجود غيره ، كقولك : لو قام زيد ما قام عمرو .

ورابعها : أن يكون حرف النفي متصلًا بالشرط دون الجواب وعلى هذا يكون معناها : وجود الشيء لامتناع غيره ، كقولك : لولا قام زيد قام عمرو .

فأما : **لو** ، مفردة فإنها حرف للشرط كما ذكرناه ، ولا يليها إلا الأفعال كحروف الشرط ولهذا وجب في الاسم المرفوع والمنصوب بعدها أن يكونا بإضمار فعل ، فإذا قلت : لو زيد قام لقمت ، فإن التقدير فيه : لو قام زيد لقمت ، ولو زيدًا أكرمته لاكرمني ، فإن التقدير فيه : لو أكرمت زيدًا ، وغير ذلك ، وإنما وجب ذلك لما ذكرنا من أنها حرف للشرط ، فلهذا وجب ولايتها للأفعال كما ذكرنا في إن في نحو قولك : إن زيدًا أكرمته أكرمني . وهكذا القول في المرفوع لو قلت : لو قام زيد لقمت ، لكان مرفوعًا على الفاعلية بتقدير فعل ، كأنه قال : لو قام زيد لقمت ، قال الله تعالى : ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾[1] فإن التقدير فيه : لو ملكتم خزائن ، ولكنه لما حذف الفعل انفصل الضمير بعد أن كان متصلًا ، وهكذا إذا وقع بعد لو أن كانت في موضع رفع على الفاعلية ، كقولك : لو أن زيدًا هاهنا لاكرمتك ، قال الله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً﴾[2] أي لو حصل أن لي بكم

---

(١) الإسراء ١٠٠ . وينظر : مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٥ .

(٢) هود ٨٠ .

قوة . وإذا وقعت أن في صدر لو فلابد من اشتراط : أن يكون خبرها فعلًا ليكون دالًا على الفعل المحذوف في صدرها ، فتقول : لو أن زيدًا يقوم لاكرمتك ، وامتنع قولك : لو أن زيدًا قائم لاكرمتك[١] .

فأما لو ، إذا ركبت معها لا ، فلنذكر حكم الاسم المضمر بعدها ثم نذكر حكم الاسم المضمر فهذان وجهان :

الوجه الأول :في إعراب الاسم الظاهر بعد لولا ، وهذا مما قد وقع فيه خلاف بين النحاة فالذي عول عليه جماهير البصريين كالخليل وسيبويه[٢] ، واختاره الزمخشري[٣] ، ونصره الخوارزمي[٤] ، وابن الحاجب[٥] : أن الاسم المرفوع بعدها على الابتداء ، والخبر يكون محذوفًا ، وجواب لولا ساد مسده ، وهذا كقولك : لولا زيد لاكرمتك ، ولولا علي لهلك عمر ، وغير ذلك ، وهذا أحسن المواضع التي التزم فيها حذف خبر المبتدأ على جهة الوجوب لما ذكرناه من سد جواب لولا مسده ، وقد ذكرنا مواضع الجواز والوجوب في حذف الخبر فيما سبق ومنعوا على هذا من قولك : لولا زيد قائمًا لأكرمتك ، بنصب قائم لأن نصبه إنما يكون على الحال ، وهذا الموضع من مواضع الجمل الاسمية ، وليس من مواضع الجمل الفعلية ، فهذا امتنع نصبه بكل حال . وزعم الكسائي[٦] وغيره من نحاة الكوفة : أن الاسم بعد لولا إنما يكون رفعه على الفاعلية ، وفعله يكون مضمرًا ، وحرف النفي

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٣٦ ، ٤٧٠ ، والمقتضب ٣/٧٧ ، والجنى الداني ٢٩٠ ، والمفصل ٢/٢١٦ ، وأوضح المسالك ٣/٢٠٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٢٧٩ ، ٣٨٨ .

(٣) ينظر : المفصل ٢/٢٠٩ .

(٤) ينظر : التخمير ١/٢٧٠ ، ٤/١٣٢ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٤ .

(٦) ينظر : الإنصاف ١/٧٠-٧٣ (م١٠) والتبيين ٢٣٩-٢٤٠ ، والجنى الداني٥٤٤ .

قائم مقامه وعوض عنه ، وعلى هذا جوزوا : لولا زيد قائمًا لاكرمتك ، ولولا رأسك مدهونًا لغسلته .

والمختار أن كل واحد من المذهبين له وجه في الصحة ، فلا غبار على كل واحد منهما ، هذا الخلاف إذا كانت بمعنى : وجود الشيء لامتناع غيره . فأما إذا كانت بمعنى : التحضيض ، عند ولاية الفعل المضارع ،أو بمعنى : التوبيخ ، عند ولاية الفعل الماضي ، فتقول : في الأول : لولا تقوم ، وفي الثاني : لولا قام زيد ، فأنت في الأول تحضه على وجود وقوعه من جهته ، وأنت في الثاني تلومه على وجود الفعل ووقوعه ، ولا مقال هاهنا في وجوب ولايتها للأفعال إذا كانت تحضيضًا أو توبيخًا .

فأما البيت الذي أنشده : تعدون عقر النيب ، لجرير بن الخطفى ، وقد شرحناه من قبل فلا وجه لتكريره ، وذكرنا إعرابه ولولا .

وإلا ، وهلاّ ، يجريان مجرى لولا في استعمالها تحضيضًا على الفعل ليفعل ، وتوبيخًا على الفعل لم فعل ، وهذا كله في حكم لولا إذا وقع بعدها الاسم الظاهر(١) .

الوجه الثاني : في حكم الاسم المضمر إذا وقع بعدها ، فنقول : أما الاسم المضمر المرفوع إذا كان واقعًا بعدها كقولك : لولا أنت ، ولولا أنا ، ولولا أنتم ، فهو جار على القياس المطرد ، ولا خلاف في جوازه بين النحاة ، ورفعه ، إما على الفاعلية ، كما هو مذهب الكسائي وغيره ، وإما على الابتداء/١١٩ب/والخبر كما هو رأي البصريين من النحاة .

فأما إذا وقع بعدها اسم مضمر وليس ضميرًا مرفوعًا ففيه مذاهب ثلاثة(٢) :

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٠٨-٢٠٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٣ ، وأوضح المسالك ٣/٢٠٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢/٦٨٧-٦٩٤ (م٩٧) .

أولها : أنك إذا قلت : لولاه ، ولولاك ، ولولاي ، فالضمائر هذه على حالها في كونها مجرورات بلولا ولا تغير فيها ، وأن لولاها هنا بمنزلة حرف جر ، وهذا هو رأي سيبويه[١] ، لأنه لما بطل أن تكون هذه الضمائر في موضع رفع أو نصب لعدم ما يؤثر فيها النصب ، فلهذا حكمنا على مواضعها بالجر لما ذكرناه .

وثانيها : أن هذه الضمائر كلها في موضع رفع بالابتداء ،كهي في نحو قولنا : لولا أنت ولولا أنا ، ولكنه حمل المرفوع على المجرور هاهنا ، كما حملوه في نحو قولك : مررت بك أنت ، وبه هو ، وبنا نحن ، ورأيتني أنا ، وغير ذلك ، وهذا هو مذهب الأخفش[٢] ، وذلك لأن لولا لايليها إلا المرفوع كما ذكرناه ،فلما وقع بعدها هذه الضمائر وجب حملها على ما يقتضيه حكم لولا ، وليس ذلك إلا بالتقدير الذي ذكرناه ، من كون هذه الضمائر في مواضع الضمائر المرفوعة .

وثالثها : منع ما ذكرناه من استعمال هذه الضمائر بعد لولا إحالتها والقضاء بأنه لا يليها إلا الضمائر المرفوعة المنفصلة ، وهذا قول أبي العباس المبرد[٣] ، فإنه منع من قولنا : لولاك ، ولولاي ، ولولاه ، ولم يجوز إلا ما ورد في القرآن كقوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٤]وغير ذلك .

والمختار ما قاله سيبويه ، فأما ما زعم المبرد من رد ما هذا حاله ، فهو فاسد ، فإنه وارد على ألسنة الفصحاء . وأنشد النحاة لعمر بن أبي ربيعه[٥] :

أومت بكفيها من الهودج لولاكَ هذا العام لم أحْجُجِ

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٨٨/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٧٣/٣ ، والإنصاف ٦٩٧/٢ (م٩٧) . وهذا مذهب الكوفيين .

(٣) ينظر : المقتضب ٧٣/٣ ، والإنصاف ٢٨٧/٢ (م٩٧) .

(٤) سبأ ٣١ .

(٥) ديوانه ٤٨٧ ، وهو من شواهد المفصل ٩٢/٢ ، والإنصاف ٦٩٣/٢ (م٩٧) ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٧٨/١ .

وأنشد الزمخشري ليزيد بن أم الحكم[1] :

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَماَ هَوىَ   بأجْرامِهِ من قُلَّة النَّيق مُنْهَوِي

فلا وجه لإنكاره مع وروده في فصيح الكلام مرويًا من جهة الثقاة . وأما ما زعمه الأخفش من أن الضمير المرفوع محمول على المجرور فهذا وإن كان محتملًا لكن ما ذكره سيبويه أولى وأقرب ، لأن ما قاله الأخفش يؤدي إلى تغير ضمائر كثيرة في صور متعددة ، وما قاله سيبويه إنما يؤدي إلى تغيير صورة واحدة وهي لولا ، فلهذا كان ما قاله سيبويه أكثر ملائمة للأقيسة النحوية .

* * *

---

(١) شعراء أمويون ٢٧٦/٣ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٣٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، والمنصف ٧٢/١ ، والمفصل ٢٨/٢ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع

وذلك كل شيء من شيئين فتثنيتهما جمع، كقولك: ضربت رؤوس الزَّيدَين، وقطعت أيْديَهُما وأَرْجُلَهُما، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[١]. ويجوز أن تقول: قطعت رأسَيْهِما، وقطعت رجلَيهِما، والأول أكثر في كلام العرب، وكرهوا أن يجمعوا بين تثنيتين في كلمة واحدة فصرفوا الأول[٢] إلى لفظ الجمع، لأن التثنية جمع في المعنى، لأن معنى الجمع: ضم الشيء إلى الشيء، فهو يقع على القليل والكثير، قال الفرزدق[٣]:

بما في فؤادَيْنَا من الهَمِّ والهَوَى   فَيَبْرأُ مُنْهَاضُ الفُؤادِ المُشَغَّفُ

فجاء به مثنى كما ترى، وقال آخر فجمع بين اللغتين[٤]:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ   ظَهْراهُما مثلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن الذي عليه أصل الكلام ووضعه أن يستعمل الإفراد في موضعه، والتثنية والجمع في مواضعهما، ليكون الكلام أجرى على قواعده، وأظهر لبيان الفائدة به، وربما استعمل المثنى بلفظ الجمع. وله أحوال ثلاثة[٥]:

---

(١) التحريم ٤.

(٢) في الجمل ٣١٢: فصرفوا الكلمة الأولى.

(٣) ديوانه ٢/٥٥٤، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٠٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٣٠، وشرح المفصل ٤/١٥٥، والخزانة ٧/٥٤٦. ورواية الديوان: ... المُسَقَّفُ.

(٤) خطام المشاجعي أو هيمان بن قحافة، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٠٢، والمفصل ٢/٨١، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٥٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٤١، ٢/٢٠١-٢٠٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٠٦-٣٠٨، والمفصل ٢/٧٩-٨١، وشرح المفصل ٤/١٥٥-١٥٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٤٤-٤٤٦.

الحالة الأولى : أن يكون منفصلًا عن الإنسان غير متصل به : فما كان هذا حاله فإن القياس فيه أن يكون جاريًا على الأقيسة بأن يثنى في موضع التثنية ، ويجمع في موضع الجمع لئلا يقع اللبس فيه ، فلهذا قالوا : عجبت من فرسيهما ، وغلاميهما ، جريًا على الأقيسة في وضع التثنية موضعها ، ولم يقولوا : عجبت من أفراسهما ، ولا من غلمانهما ، لما في ذلك من الإيهام واللبس ، وقد حكى الزمخشري[١] عن العرب : وضعا رحلهما[٢] ، وهذا شيء نادر والقياس ما ذكرناه .

الحالة الثانية : أن يكون متصلًا بالإنسان ، وبعضًا من أبعاضه ، لكن في الجسد منه أكثر من واحد ، وهذا : كاليد ، والرجل ، والعين ، وما شاكله ، ومتى كان واقعًا على هذا الوجه ، فإن القياس فيه أن يكون جاريًا على وجهه من اجراء التثنية في موضعها والجمع في موضعه ، فلهذا تقول : قطعت يدي الزيدين ، إذا قطعت من كل واحد منهما يدًا واحدة ، وقلعت عينيهما إذا قلعت من كل واحد منهما واحدة . وقد ورد استعمال الجمع في مواضع التثنية قال الله تعالى : ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾[٣] وفي حرف عبد الله بن مسعود[٤] : « فأقطعوا أيمانهما » لكن الأكثر /١٢٠أ/ هو جريه على القياس كما أشرنا إليه ، وإنما وجب ما ذكرناه من استعمال التثنية في موضعها حذرًا من الإلباس لأنك لو قلت : فاقطعوا أيديهما ، والغرض به التثنية لكان موهمًا للجمع ، وإنما حسن ذلك في الآية لأنها واردة في شأن السرقة والقطع فيها ، وكانت الآية لا شك في كونها مجملة مفتقرة إلى البيان في المقدار المقطوع عليه من النصاب ، وفي كيفية القطع ، وفي بيان الحرز وما شاكله ، فلما كانت مفتقرة في هذه الأشياء كان شأنها موكولًا إلى لسان صاحب الشريعة ، فلهذا

---

(١) ينظر : المفصل ٨١/٢ ، وهذه الرواية في الكتاب ٢٤١/١ .

(٢) في الأصل : رجلاهما .

(٣) المائدة ٣٨ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٤٣٥/١-٤٣٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ ، والدر المصون ٢٦٤/٤ .

لم يكن ثمة لبس مع استعمال الجمع في موضع التثنية، فلهذا لم يكن فيها لبس.

الحالة الثالثة : أن يكون متصلًا بالإنسان وبعضًا منه، ولا يكون في الجسد منه إلا شيء واحد، وهذا: كالرأس، والبطن، والظهر، فإن هذا ما أشبهه يرد على أوجه ثلاثة[1]:

أولها : الإفراد في موضع التثنية كقولك: حززت رأسهما، وضربت ظهرهما، قال[2]:

كأنه وَجْه تركنينِ قد غَضِبا   مستهدف لِطعانٍ غيرِ تذبيب

وأنشد الزمخشري[3]:

كلوا في بعض بطنكم تَعِفّوا   فإن زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[4]، ولم يذكر أبو القاسم هذا الوجه في الإفراد بل ذكر الوجهين الآخرين، وهو مستعمل كما ذكرناه.

وثانيها : التثنية وهذا هو القياس، فلهذا تقول منه: كسرت ظهريهما، وضربت رأسيهما، فتثني في موضع التثنية، وإنما أفرد في الأول لعدم اللبس لأنه علم أنه لا يكون في الجسد منه إلا واحد، فإذا كان مضافًا إلى المثنى علم أنه قصد به التثنية، وإن كان مفردًا.

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله: بما في فؤادينا، فهو للفرزدق، وقد ذكر اسمه غير مرة، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/١٥٥-١٥٦.

(٢) الفرزدق، ديوانه، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٣٠٧، وإصلاح الخلل ٣٣٨، وشرح المفصل ٤/١٥٧.

(٣) لم ينسب إلى أحد، وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٠٧، والمقتضب ٢/١٧٢، والمفصل ٢/١٠٦. ورواية الفراء والمبرد: .. في نصف بطنكم تعيشوا.

(٤) البقرة ٢٠.

أما إعرابه فهو ظاهر، والباء في قوله: بما في فؤادينا: متعلقة ببيت قبله تعلق المفعولية، كقولك: مررت بزيد، وما: موصولة، والجار والمجرور صلة لها، وقوله: من الهم والهوى، فمن هنا: مفسرة لإبهام قوله: بما في، ويجوز أن تكون من ها هنا لابتداء الغاية، والهم: الحزن، والهوى مقصور: هوى النفس وما تدعو إليه، والممدود: هو الخالي، قال الله تعالى: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾(١) وقال تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾(٢)، وقوله: فيخبر: يروي على ما لم يسم فاعله، وعلى ما سمي فاعله، ومنهاض: مرفوع على الوجهين جميعًا، ويروى: فيبرأ: وهو الاندمال أيضًا، والمنهاض: هو العظم الذي ينجبر ثم ينكسر من بعده، والمشغف: يروي بالغين المعجمة، الذي بلغ الحب شغاف قلبه، فالشغاف: حجاب القلب، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾(٣) أي بلغ حبه شغاف قلبها، ويروي بالعين المهملة، وشعاف الجبل: أعلاه ورأسه، فكأنه قد بلغ الحب أعلى قلبه، ومعناه: أن الفؤاد ينجبر بمعاودة الحب بعد ذهابه بلذة الوصل والملاقاة للمحبوب.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا عل جواز استعمال التثنية فيما كان في الجسد منه واحدًا، كما قال: في فؤادينا، يعني فؤادها وفؤاده.

وثالثها: **الجمع**، وهذا كقولك: ضربت رؤوس الزيدين، وظهورهما، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٤) وهذا كثير في لسانهم، ووجهه هو أنهم لما كرهوا الجمع بين تثنيتين فيه جعلوا الأول بلفظ المذكر الجمع كما ذكرناه.

فأما البيت الذي أنشده: ومهمهين، فهو لحطام، بالحاء المهملة،

---

(١) إبراهيم ٤٣.

(٢) النازعات ٤٠.

(٣) يوسف ٣٠.

(٤) التحريم ٤.

المجاشعي[١]، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه[٢] فهو ظاهر، وهما مجروران بواو رب، والمهمأة: القفر، والقذف: البعيد، كأنه يقذف بصاحبه، يقال: فلاة قذف، على وزن صدف، وقذف على وزن صدف، والمرت: الذي لا نبات فيه، والظهر: ما كان مرتفعًا من الأرض، شبه بظهر الترس في ارتفاعه على الأرض.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز الجمع بين اللغتين، التثنية والجمع فيما كان في الجسد منه واحد، وهو الظهر.

* * *

(١) أثبته سيبويه ومن تابعه، خطام، بالخاء المعجمة. ينظر: الكتاب ١/١٣، ٢٠٣، ٢٤١، ٢/٣٣١.
(٢) ينظر: الحلل ٣٦٥.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال

اعلم أن كل اسم معرفة علم تصفه بابن وتضيفه إلى اسم علم معرفة فإنك تحذف منه التنوين، وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو، وجاءني محمد بن أبي[1] بكر، ومررت بزيد بن عبد الله، ولقيت محمد بن جعفر، وكذلك ما أشبهه، يحذف منه التنوين ولا يلحق بابن ألفًا في الخط، فإن زال عن هذا ثبت تنوينه[2] وذلك: أن يكون ابن خبرًا، ولا يكون صفة كقولك: كان زيد بن عمرٍو، وظننت محمد بن أبي[1] بكر، تنون وتثبت في ابن ألفًا في الخط، ولو كان نعتًا لم تنونه، وقلت: كان زيد بن عمرو راكبًا، وظننت محمد بن زيد[3] شاخصًا، وكذلك ما أشبهه.

والكنية تجري مجرى الاسم العلم في هذا تقول: كان زيد بن بكر خارجًا، وكان أبو بكر بن زيد منطلقًا /١٢٠ب/، بغير تنوين ولا ألف في الخط.

وإن تثنيته كتبته بالألف كقولك: كان زيد ومحمد ابناء عمرو شاخصين. وكذلك إذا لم يكن قبله اسم تكون كتابته بالألف كقولك: جاءني ابن محمد، ورأيت ابن عمرو. وإن أضفته إلى اسم غير علم كتبته بالألف. ونونت الاسم الذي قبله كقولك: كان زيد بن أخيك منطلقًا، وكذلك ما اشبهه. فقس على ذلك.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن لفظة الابن لما كانت جارية في الكلام كثيرًا، فلا جرم خصوها بأحكام، فلنذكر أولًا المواضع التي ينحذف فيها التنوين، ثم نذكر ثانيًا حكم الابن

---

(١) ليست في الجمل ٣١٤.

(٢) في الجمل ٣١٤: بكر.

(٣) ينظر: المغني ٦٤٣/٢.

إذا وقع صفة بين علمين أو ما يجري مجراها ، ثم نذكر ثالثًا حكمه بهذه الصفة ، فهذه فوائد ثلاث :

الفائدة الأولى : في بيان المواضع التي يحذف منها التنوين :

واعلم أن جملة ما يحذف منه التنوين يأتي على وجوه أربعة[1] :

أولها : أن يكون أمرًا يمنع من الإعراب والتنوين جميعًا ، وهذا كالبناء في نحو قولنا : لا رجل في الدار ، وقولنا : يا زيد ، ويا عمرو ، فإن البناء كما يمنع من التنوين فإنه مانع من الإعراب كما ترى .

وثانيها : أن يكون أمرًا يمنع من التنوين دون الإعراب وهذا نحو اللام والإضافة في نحو : الرجل ، وغلامك ، فإنهما يمنعان من التنوين دون الإعراب .

وثالثها : أن يكون أمرًا يمنع من دخول التنوين في حالة دون حاله ، وليس مانعًا من الإعراب وهذا نحو ما لا ينصرف من الأسماء : كإبراهيم ، وزينب ، فإن دخول التنوين ممنوع من أجل السببين ، وليس مانعًا من الإعراب بحال ، وليسا مانعين من التنوين بكل حال ، ولهذا فإنه يجوز صرفه عند الاضطرار في الشعر ، وليشاكل رؤوس الآي كما في قوله تعالى : ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[2] و ﴿قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ﴾[3] .

ورابعها : أن يكون أمرًا عارضًا وهذا كالوقف فإنه يمنع من الإعراب والتنوين ومنعه منهما إنما هو على جهة العروض ، لأن الوقف إنما كان لأجل الاستراحة .

فهذه جملة المواضع التي يسقط فيها التنوين ، منها ما يكون سقوطه على جهة اللزوم كاللام والإضافة ، ومنها ما يكون سقوطه على جهة الجواز كالوقف وغير المنصرف .

---

(١) الإنسان ٤ .

(٢) الإنسان ١٥ ، ١٦ .

الفائدة الثانية : في حكم الابن إذا كان واقعًا بين علمين :

واعلم أن الابن يلزمه حكمان[1] :

أحدهما : سقوط تنوين موصوفة في اللفظ .

وثانيهما : اسقاط ألفه في الخط . وإنما وجب ذلك فيه لكثرة دوره ، فلهذا أخففوه بما ذكرناه من سقوط تنوينه وسقوط ألفه .

وهذان الحكمان إنما يكونان واقعان على صور ثلاث عشرة[2] :

أما أولًا : فبأن يكون واقعًا بين علمين كقولك : زيد بن عمرو .

وأما ثانيًا : فبأن يكون واقعًا بين كنيتين كقولك : هذا أبو القاسم بن أبي بكر ، لأن الكنية جارية مجرى العلم .

وأما ثالثًا : فبأن يكون واقعًا بين لقبين كقولك : هذا المأمون بن الرشيد ، والمعتصم بن الأمير ، لأن اللقب جار مجرى العلم .

وأما رابعًا : فبأن يكون واقعًا بين علم وبعده كنية ، كقولك : هذا محمد بن الأمير .

وأما خامسًا : فبأن يكون واقعًا بعد كنية ، كقولك : هذا الأمير بن محمد .

وأما سادسًا : فبأن يكون واقعًا بين لقب وكنية ، كقولك : هذا الرشيد بن أبي القاسم .

وأما سابعًا : فبأن تكون الكنية سابقة عليه ، كقولك : هذا أبو القاسم بن الرشيد .

وأما ثامنًا : فبأن يكون واقعًا بين علم ولقب ، كقولك : هذا زيد بن الرشيد .

---

(١) ينظر : المفصل ١/١١٢ ، وشرح الكافية ٢/٤٠٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/١٤٨ ، والنكت ٢/٩٥٧ ، وإصلاح الخلل ٣٣٨-٣٤٤ ، وشرح المفصل ٢/٥-٦ .

وأما تاسعًا : فبأن يكون واقعًا بين علم وكنية كقولك : هذا زيد بن أبي القاسم .

وأما عاشرًا : فبأن يكون واقعًا بين كنيتين عن علمين كقولك : هذا فلان بن فلان .

وأما حادي عشر : فبأن يكون واقعًا فيما لا قرابة بينك وبينه ، كقولك : هذا بَعِيْدُ بن بعيد .

وأما ثاني عشر : فبأن يكون واقعًا على جهة الذم كقولك : هذا قل بن قل ، وضل بن ضل ، وطامر بن طامر ، فيمن لا يعرف أبوه .

وأما ثالث عشر : فبأن يكون واقعًا فيما لا يعقل كقولك : هذا سمسم بن ثعاله ، من أسماء الثعلب ، وهذا جابر بن حبة ، يعني به الخبز ، وإنما سمي جابر لأنه يجبر الجائع ، وغير ذلك مما لا يعقل .

فهذه الأمور الثلاثة عشر تختص بما ذكرناه من الحكمين ، أعني طرح التنوين من الموصوف ، وإزالة ألف ابن في الخط .

ثم اختلف النحاة في علة حذف التنوين فقال سيبويه[1] : إنما حذف لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين ، وقال أبو عمرو بن العلاء[2] : إنما حذف من أجل الساكنين لا غير ، وذهب غيرهما إلى أنه إنما حذف لكثرة الاستعمال لا غير[3] . وما قاله سيبويه أحق لأن لكل واحد من هذين الأمرين تأثيرًا في التحقيق مع انفراده فإذا اجتمعا وجب التعليل بهما جميعًا ، ولا حاجة إلى الاقتصار على أحدهما دون

---

(١) ينظر : الكتاب ١٤٧/٢ .

(٢) نسب هذا الرأي في الكتاب ١٤٨/٢ إلى يونس ، وكذا في النكت ٩٥٧/٢ ، وإصلاح الخلل ٣٤٣ . ونسب في المقتضب ٣١٤/٢ ، إلى أبي عمرو .

(٣) نسب هذا الرأي في الكتاب ١٤٨/٢ إلى أبي عمرو ، وكذا في النكت ٩٥٧/٢ ، وإصلاح الخلل ٣٤٣ .

الآخر. وقد خرج عن هذه القاعدة ما أنشده النحاة للحطيئة[1]:

جاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ   قَبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَهْ
مَمْكُورَةُ الأعْلَى رَدَاحُ الحَجَبَهْ   كأنها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذَهَّبَهْ

فأثبت التنوين مع جري ابن صفة، وقد تأولوه على أن ابنا ليس صفة، وإنما هو عطف بيان أو بدل من الأول فلا يكون خارجًا عن القياس، والله أعلم.

/١٢١أ/ فأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[2] ففيه قراءتان[3]:

الأولى منهما: باثبات التنوين فيه، ووجه هذه القراءة: أنه جُعِلَ اسمًا عربيًا منصرفًا وابن ها هنا واقعًا خبرًا، فلهذا وجب تنوينه، الإنكار والتشنيع في هذه المقالة منصرف إلى الإخبار بالبنوة، لأنه فول بعض اليهود.

القراءة الثانية: بحذف التنوين، ولها توجيهان:

التوجيه الأول: أن يكون حذفه لأنه واقع صفة، ويكون رفع عزير، إما على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: عزير بن عبد الله معبودنا، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا عزير ابن الله، فالرد والتكذيب على هذا ليس منصرفًا إلى البنوة لكونهما صفة، وإنما هو منصرف إلى الخبر على أي وجه كان، فلهذا ضعف هذا التوجيه لأن المعلوم أن الرد والتكذيب والإنكار ما كان إلا على الإخبار بالبنوة، وهذا غير حاصل على هذا القول.

---

(١) ليس للحطيئة بل للأغلب العجلي، ديوانه ١٤٨ (شعراء أمويون ج٤)، وهو من شواهد الكتاب ١٤٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٤٣٢/٢، والمقتضب ٣١٥/٢، والمفصل ١١٢/١.
وأما بيت الحطيئة المشار إليه فهو:

إلا يكن مال يثابُ فإنَّهُ   سيأتي ثنائي زيدًا ابنَ مُهلهلِ.

(٢) التوبة ٣٠.

(٣) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين، والباقون بغير تنوين. ينظر: شرح الهداية ٣٢٩/٢، وإرشاد المبتدئ ٣٥٢.

التوجيه الثاني : أن يكون حذف تنوينه لكونه غير منصرف للتعريف والعجمة وابن ها هنا يكون خبرًا والرد والتكذيب راجع إليه ، فإن قلنا : بأن الاسم الأعجمي يجوز ترك صرفه وإن كان ساكن الحشو : كنوح ، ولوط ، كما هو مذهب الزمخشري[١] ، فلا كلام فيما نحن فيه ، فإن عزير تصغير : عزر ، بسكون العين ، وإن قلنا : إنه يكون منصرفًا مع سكون حشوه ، كما هو مذهب أكثر النحاة فوجه ترك صرفه مع التصغير هو أنه قد صار متحرك الوسط ، ورباعيًا بياء التصغير ، ولا خلاف بين النحاة لأن الاسم الأعجمي إذا كان متحرك الوسط أو رباعيًا ، فإنه يكون غير منصرف لا محالة ، فلهذا ترك تنوينه لكونه غير منصرف باتفاق الكل .

الفائدة الثالثة : في حكم الابن إذا لم يكن واقعًا بين علمين :

اعلم أن الابن إنما يجري فيه التخفيف الذي ذكرناه إذا كان على تلك الشرائط فمتى خالفها فلا وجه لما ذكرناه من التخفيف فيه ، فلهذا يجب إثبات تنوينه في اللفظ ، وإثبات ألفه في الخط ، وذلك على أوجه[٢] :

أولها : أن يكون واقعًا بين نكرتين كقولك : هذا رجل ابن امرأة ، وهذا رجل ابن رجل .

وثانيها : أن يكون واقعًا بين علم ونكرة ، ويكون العلم إما متقدمًا كقولك : هذا زيد ابن رجل ، وإما متأخرًا كقولك : هذا رجل ابن زيد .

وثالثها : أن يكون مثنى كقولك : هذا زيد وعمرو ابنا خالد .

ورابعها : أن يكون مجموعًا كقولك : هذا زيد وعمرو وبكر ابناء جعفر .

وخامسها : أن يكون الابن خبرًا ، كقولك : زيد ابن عمرو .

وإنما وجب ما ذكرناه لأن الابن لم يقع فيه كثرة فيلزم لمكانها التخفيف ، فلهذا

---

(١) ينظر : المفصل ٤٧/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٤٨/٢-١٤٩ ، والمقتضب ٣١٥/٢ ، وشرح المفصل ٦/٢ ، وشرح الكافية ٤٠٢/٢ .

وجب إثبات التنوين والألف فيما ذكرناه. وقد جاء حذف التنوين ها هنا على جهة الشذوذ في قوله[1]:

لتجِدنّي بالأمير بَرّا ... وبالقَناة مِدْعَسا مكَرًّا
إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرّا

فحذف التنوين من: غطيف، شذوذًا سواء كان لالتقاء الساكنين، أو كان للتخفيف فإنه خارج عن الاستعمال القياسي الذي ذكرناه في الابن كما تقدم، والله أعلم.

* * *

(١) النوادر في اللغة ٣٢١.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب أقسام المفعولين

وهي خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول من أجله.

فأما المفعول المطلق: فالمصدر نحو قولك: خرجت خروجًا، وقعدت قعودًا، وضربت ضربًا، فالقعود والخروج[1] مفعول صحيح لأنك أوجدتهما بعد أن لم يكونا.

والمفعول به: قولك: ضربت زيدًا، فزيد ليس بمفعول لك إنما فعلت فعلًا أوقعته عليه[2] وهو مفعول به، وكذلك: شتمت أخاك، وما أشبه ذلك.

والمفعول فيه: الظروف والأحوال نحو قولك: جاء زيد راكبًا، معناه جاء في هذه الحال، وكذلك: جاء مسرعًا، وأقبل راكبًا، وكذلك: خرجت يوم الجمعة، وجلست أمامك، وقعدت عندك، وما أشبه ذلك من الظروف، وهي مفعول فيها، لأن الفعل لا يصل إليها ولا يقع بها، فإنها[3] محتوية على الفاعل والمفعول والفعل معًا، فشبهت بالظروف المحتوية بالأشياء المشتملة عليها، كقولك: خرجت يوم الجمعة، وجلست مكانك، إنما معناه: أنك فعلت فعلًا في يوم الجمعة، وفي المكان، لا أنك أوصلت إليها في ذاتها[4].

والمفعول معه: قولهم: جاء البرد والطيالسة، ترفع البرد بفعله، وتنصب الطيالسة، لأنك لست تريد جاءت الطيالسة، وإنما أردت: جاء البرد مع الطيالسة،

---

(١) في الأصل: والركوب، والتصحيح من الجمل ٣١٦.

(٢) في الجمل ٣١٦: أوقعته به.

(٣) في الجمل ٣١٦: وإنما هي.

(٤) في الجمل ٣١٧: لا أنك أوصلت إليهما فعلًا في ذاتهما.

فإذن[1] الواو بمعنى مع ، وعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها فتنصبه . ولو أردت : جاء البرد وجاءت الطيالسة ، لرفعت وكان ذلك[2] جائزًا . وتقول : استوى الماء والخشبة ، بالنصب لا غير ، لأنك تريد : ساوى الماء الخشبة ، واستوى مع الخشبة . ومن كلام العرب : كان زيد وعمرًا كالأخوين ، وكنت ومحمدًا كالأخوين . إلى آخر ما ذكره في الباب .

قال مولانا الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أن أبا القاسم قد ذكر هذه المفاعيل الثلاثة أعني المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق ، فيما سبق من الكتاب ، ولكنه إنما ذكر المفعول به باعتبار التعدي واللزوم ، وأقسام المفاعيل في التعدي ، وذكر المفعول فيه باعتبار تقسيمه إلى ما يكون مختصًا وغير /١٢١ب/ مختص ، وإلى ما يكون منصرفًا يخرج عن الظرفية ، وإلى ما يكون لازمًا للظرفية ، وذكر المفعول المطلق باعتبار جري الفعل عليه ، وباعتبار أنواعه ، إلى مؤكد وغير مؤكد . وذكرها ها هنا باعتبارها في أنفسها وكيفية تأثير الفعل فيها ، فأما المفعولان الآخران ، المفعول له ، والمفعول معه ، فلم يجر لهما ذكر فيما سبق ونحن الآن نذكر كل واحد منهما بكلام يخصه ، ونذكر الآن غير ما ذكرناه من قبل ، ونجعلها على أضرب خمسة :

الضرب الأول : المفعول المطلق، وهو المصدر نحو : ضربت ضربًا ، وخرجت خروجًا ، وهو المفعول حقيقة ، لأنه هو الذي يحصل من جهة الفاعل ويكون موجودًا ، وهو أخص الأفعال وأقواها[2] ، ولهذا فإن أبا العباس المبرد[3] ، يذهب إلى تمييزه عن سائر المفاعيل بالقوة والاختصاص ، ومن ثم تراه مقدمًا في

---

(١) في الجمل ٣١٧ : فأدت .

(٢) ليست في الجمل ٣١٧ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٩٩/٤ ، والأصول ١٥٩/١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٠٠/٢ ، والمرتجل ١٥٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٢٥/١ .

سائر تركيب النحاة عند ذكر المفاعيل كلها . وقد قدمنا ذكر أقسام المصدر وأكثر أحكامه فلا وجه لإعادته ، والذي نذكره هاهنا : أنه يجوز أن ينتصب عن الفعل ما ليس مصدرًا ، وهي بمنزلة المصادر ، ثم هي على وجهين[1] :

أحدهما : أن تكون أسماء جامدة ، وهذا نحو قولك : تربًا وجندلًا ، فإن قولنا : تربًا وجندلًا ، ينتصبان نصب المصادر ، وإن كانت أسماء جامدة ، لأن التقدير فيه : رماه الله رميًا بالترب والجندل ، ثم حذف المصدر أيضًا لكثرة الاستعمال فقيل : تربًا وجندلًا ، فقد صار قولنا : تربا وجندلًا ، نازلًا منزلة المصدر ، وسادًا مسده كما قررناه .

وثانيهما : أن يكون صفة كقولك : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأقاعدًا وقد سار الركب ، فالغرض هاهنا إنما هو القيام والقعود دون الصفة ، لأن المعنى : أتقعد قعودًا وقد سار الركب ، وأتقوم قيامًا وقد قعد الناس ، والإنكار في القيام والقعود لا في الصفة ، فلهذا حكمنا بأنهما في معنى المصدر والسبب في ذلك هو أنهم توسعوا في المصادر وأخرجوها على أوجه مختلفة لكونها مفاعيل حقيقية كثر استعمالها ، ولهذا قال أبو القاسم : إذا قلت : قعدت قعودًا ، وخرجت خروجًا ، فالقعود والخروج مفعولان صحيحان لأنك أوجدتهما بعد أن لم يكونا ، فهذه إشارة إلى أن المصدر هو المفعول حقيقةً دون غيره .

الضرب الثاني : المفعول به ، وقد سبق فيه قول بالغ يطلع على الأسرار والفوائد ، ويحيط بالمعاني والمقاصد ، والذي نريد ذكره هاهنا إنما هو العامل فيه ، وقد اختلف النحاة في العامل فيه على أربعة مذاهب[2] :

أولها : أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرًا ، فالعامل في عمرو إنما هو الفعل

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/٢٦٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٥٨-١٦١ ، ١٧١ ، والمقتضب ٣/٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، الأصول ١/١٦٣-١٦٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٣١-٥٣٨ .

وحده ، وهذا هو مذهب سيبويه[١] ، وحجته على هذا هو أن النصب في عمرو يدور مع الفعل المتعدي وجودًا وعدمًا ، فيجب أن يكون معلقًا به ، ولهذا فإنه متى كان متعديًا عمل في المفاعيل النصب ، ومتى كان لازمًا لم يكن عاملًا فيها فلأجل هذا كان العمل معلقًا بالفعل .

وثانيها : أن العامل فيها هو مجموع الفعل والفاعل ، وهذا هو مذهب الفراء[٢] ، وحجته على هذا هو أن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل ، ولهذا يسكن له آخر الفعل ، ونحو : ضربت ، وخرجت ، ووقع إعراب الفعل بعده في نحو : هما يفعلان ، وأنتما تفعلان ، فقد نزلها منزلة الكلمة الواحدة ، فلهذا وجب إضافة التأثير في المفعول إليهما .

وثالثها : أن العامل فيه هو الفاعل وحده ، وهذا هو مذهب هشام[٣] صاحب الكسائي ، وحجته على هذا هو أن الفاعل في نفسه مؤثر في الفعل فيجب أن يكون مؤثرًا في المفعول أيضًا ، فهما سيان بالإضافة إلى تأثير الفاعل فيهما جميعًا .

ورابعها : أن العامل فيه هو المعنى وهو كونه مفعولًا ، وهذا هو مذهب الأحمر[٤] صاحب الفراء وتلميذه ، وحجته على هذا هو : أنا متى فهمنا كونه مفعولًا وجب نصبه ، ومتى فهمنا كونه فاعلًا رفعناه ، فلهذا وجب التعويل في رفع الفاعل ونصب المفعول على المعاني .

فهذه مذاهب النحاة كما ترى ، والمختار ما قاله سيبويه ، لأن الغرض هاهنا ما يتعلق بالمباحث اللفظية وليس المقصود ما يتعلق بالمعاني العقلية ، وقد رأينا المفاعيل متوقفة على حسب اقتضاء الأفعال ، فما كان متعديًا وجب نصبه

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/٧٨-٨١ (م١١) ، والتبيين ٢٦٣-٢٦٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٥٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٧٨ (م١١) .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/٧٨ ، ٧٩ (م١١) .

للمفعول ، وما كان منها لازمًا فلا وجه لاقتضائه للمفعول ، ووجدناه تارة يقتضي بنفسه مفعولًا واحدًا ، وتارة يكون مقتضيًا لاثنين وثلاثة ، كما قررناه من قبل في أقسام التعدي ، فلما كان الحال في المفاعيل على حسب اقتضاء الأفعال لها في التعدي واللزوم ، وجب أن يكون التعدي ونصب المفاعيل مضافًا إليها لوقوعه عليها ، فلهذا كان هو العامل على الخصوص فيها كما قاله سيبويه ، وهذا هو اختيار المحققين من علماء البصرة وأكابرهم .

الضرب الثالث : المفعول فيه : وهما الظرفان للزمان والمكان ، وقد سبق الكلام فيهما في باب على حياله ، وشرحناهما هناك . والحال أيضًا مفعول فيها[(١)] . وتعلق المفعول هو على أنه نفس الفعل كتعلق المصدر ، ولا على أنه على جهة أنه وقع عليه الفعل كتعلق المفاعيل ، ولكن على جهة كونه وعاء له ، زمانًا كان أو مكانًا . وأما الحال فهي وإن كانت مفعولًا فيها ، لكن شبهها للمفعول به أكثر من شبهها للظروف ، ولهذا فإن في لا يجوز ظهورها في الحال إلا على جهة التقدير ، ويجوز ظهورها في الظروف فتقول : قمت في اليوم ، وصليت في المسجد ، ولا تقول : جاء زيد في ضاحك ، وإنما تقول : جاء زيد في حال كونه ضاحكًا ، على جهة التقدير لا غير[(٢)] . وقد تقدم أكثر مسائل الظروف والحال فلا وجه لتكريره /١٢٢أ/، والذي نريده هنا هو : أن الظرف متى أضمر فإنه لابد من ظهور في ، فتقول : اليوم سرت فيه ، ووجهه هو : أن الظرف إذا كان اسمًا ظاهرًا منصوبًا ، أغنى نصبه عن ذكر في ، بخلاف ما إذا وقع مضمرًا فإن أثر الظرفية زائل عنه ، فلهذا لم يكن بد من ظهور في دلالة على كونه ظرفًا ، ولا يجوز حذفها منه عند الإضمار إلا على جهة الاتساع ، فلهذا تقول : اليوم سرته[(٣)] .

---

(١) ينظر : المقتضب ٤/٢٩٩-٣٠٠ ، وشرح المفصل ٢/٥٧ ، وشرح الكافية ١/١٨١ .

(٢) ينظر : المرتجل ١٦١ ، وشرح المفصل ٢/٥٥ .

(٣) ينظر : الأصول ١/١٩٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٨ ، والمفصل ١/١٥٨ .

قال الشاعر[١] :

ويومٍ شَهِدْناهُ سُليمًا وعَامرًا

أي شهدنا فيه .

الضرب الرابع : المفعول له : وهو من جملة المفاعيل الحقيقية اللازمة للفعل ، ووجه ملازمته من أجل كونه علة للفعل وباعثًا عليه . ومعناه : كل مصدر حصل من فعل مخالف له على جهة كونه علة فيه[٢] ، فقولنا : كل مصدر : يخرج عنه مثل قولك : جئتك للدينار والدرهم ، فإنه ليس مفعولًا له من أجل عدم المصدرية . وقولنا : حصل عن فعل مخالف : ليخرج منه قولنا : ضربت ضربًا ، فإنه وإن كان مصدرًا لكنه حصل عن فعل موافق ، فلهذا كان مؤكدًا له ولم يكن مفعولًا له بحال ، وقولنا : على جهة كونه علة : ليخرج منه مثل قولك : رجع القهقرى ، فإنه وإن كان مصدرًا حصل عن فعل مخالف لكنه لا يكون مفعوله لما لم يكن حصوله على جهة كونه علة فيه . فمتى حصلت هذه القيود التي ذكرناها وجب كونه مفعولًا له ، فهذا معناه .

واعلم أن النحاة مختلفون في انتصاب المفعول له ، فالذي عليه جماهير البصريين كالخليل ، وسيبويه[٣] ، والمبرد ، والمازني ، واختاره من المتأخرين الزمخشري[٤] ، ونصره ابن الحاجب[٥] ، والخوارزمي[٦] : أنه منتصب على

---

(١) نسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٩٠ إلى رجل من بني عامر ، وهو من شواهد المفصل ١/١٥٩ ، وشرح المفصل ٢/٤٦ . وعجزه :

قليل سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُهْ

وقد جاء في الأصل : ويومًا .

(٢) ينظر : الكافية ١٠١ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/١٨٤ .

(٤) ينظر : المفصل ١/١٧٣ .

(٥) ينظر : الكافية ١٠١ .

(٦) ينظر : التخمير ١/٤١٧-٤١٨ .

المفعولية من أجله ، وإلى هذا ذهب أبو إسحاق الزجاج من نحاة البصرة[١] .

والمختار ما عول عليه علماء البصرة ، لأن هذا المصدر متميز عن غيره من المصادر لوقوعه علة لما قبله ، فلما كان مخالفًا لها من هذه الجهة لا جرم كان نصبه على المفعولية ، لا على جهة المصدرية كما زعموه[٢] .

وشرط كونه منصوبًا أمور ثلاثة[٣] :

أولها : أن يكون مصدرًا ، فإن كان اسم جنس وجب إظهار اللام ، فلهذا تقول : جئتك طمعًا فيك ، فإن كان غير مصدر فاللام كقولك : جئتك للسمن وللدينار .

وثانيها : أن يكون ذلك المصدر فعلًا لفاعل الفعل المعلل ، كقولك :دخلت بغداد طلبًا للعلم ، فالدخول والطلب لفاعل واحد ، فإن كان المصدر فعلًا لغير فاعل الفعل المعلل برزت اللام ، كقولك : خرجت لمخاصمتك زيدًا .

وثالثها : أن يكون مقارنًا له في الوجود كقولك : جئتك إكرامًا لك ، فالمجيء والإكرام وقتهما واحد ، فإن كان الوقت مخالفًا فاللام كقولك : خرجت لأجل مخاصمتي زيدًا أمس ، وجئتك لخوفي من زيد غدًا .

فحصل من هذه : أن المفعول له متى كان مصدرًا وفعلًا لفاعل الفعل المعلل ومقارنًا له في الوجود وجب إظهار اللام لما فيه من الدلالة على التعليل ، فإن فقد شيء من هذه الشروط الثلاثة وجب إظهار اللام كما قررناه[٤] .

---

(١) يقتضي منهج الشارح هنا ذكر الرأي الآخر ، إلا أنه ذكر الرأي المختار ، وأشار إلى الرأي الآخر في نهاية المسألة عرضًا .

(٢) هذا هو الرأي الآخر وينسب إلى الزجاج والكوفيين . ينظر : الكافية ١٠١ ، وشرح الكافية ١/١٩٢ ، وشرح ألفية ابن المعطي ١/٥٨٢ ، والتصريح ١/٣٣٧ ، وحاشية الصبان ٢/١٢٢ .

(٣) ينظر : المفصل ١/١٧٣ ، والكافية ١٠١ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٣ .

(٤) ينظر : المفصل ١/١٧٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٢٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٣ .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادّخارَهُ وأُعْرِضُ عنْ شَتْمِ اللئِيمِ تَكَرُّما

فهو لحاتم بن عبد الله الطائي[١] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والعوراء : هي الكلمة القبيحة ، يقال : عوَّرت الرجل ، إذا قبحته ، شبه الكلام القبيح بالإنسان الأعور لشناعته ، كما شبه الكلام الحسن بسليم العينين كما قال طرفة[٢] :

وعوراءِ جاءت من مزاح رددتها بسالمة العينين طالبة عذرا

وهذا من باب المطابقة ، وهو من صناعة الكلام في المحل العالي . وادخاره : منصوب على المفعول من أجله ، وقوله : وأعرض : عطف على أغفر ، وتكرمًا : منصوب على المفعول لأجله ، أو على أنه مصدر في موضع الحال ، أي متكرمًا .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز حذف اللام عن المفعول إذا كان مصدرًا ، كما قررناه من قبل هذا .

الضرب الخامس : المفعول معه : ومعناه : « هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنا[٣] » . فقولنا : هو المذكور ، ولم نقل هو المنصوب ، لأن الغرض بتعريفه هو أنا ننصبه ، فلهذا لم نجعل نصبه جزءًا من ماهيته ، وقولنا : بعد الواو : ليخرج منه ما كان بعد الفاء وثم ، فإن ذلك ليس من المفعول معه في شيء ، وقولنا : لمصاحبة معمول فعل : نحترز به عما تكون الواو فيه للمشاركة كواو العطف كقولك : جاء زيد وعمرو ، والفرق بينهما ظاهر ، فإنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، بالرفع فإن كل واحد منهما قد حصل منه القيام واستقل به ، بخلاف ما إذا

---

(١) ديوانه ٢٢٤ ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٤ ، والمقتضب ٢/٣٤٨ ، والأصول ١/٢٠٧ ، والمرتجل ١٥٩ .

(٢) ديوانه ١٥٧ ، وهو من شواهد الحلل ٣٧٩ .

(٣) الكافية ١٠٢ .

قلت : قام زيدٌ وعمرًا ، بالنصب فإن الغرض الإخبار هاهنا بقيام زيد مصاحبًا لعمرو لا غير ، ولم يكن فيه تعرض للإخبار بقيام عمرو بحال ، فهذه هي التفرقة بينهما . وقولنا : لفظًا أو معنا : تفصيل للعامل فيه ، فاللفظي كقولك : جئتَ أنت وزيدًا ، والمعنوي كقولك : مالك وزيدًا ، فهذا هو معناه .

ثم اختلف النحاة في العامل فيه النصب[1]/١٢٢ب/فمنهم من قال : العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ، وهذا هو قول الجماهير البصريين ، كالخليل وسيبويه[2] ، واختاره الزمخشري[3] ، ونصره الخوارزمي[4] ، وابن الحاجب[5] . ومنهم من قال : العامل فيه المخالفة ، ويريدون بالمخالفة : هو أنه ليس عطفًا على ما قبله ، وهذا هو قول الكسائي والفراء[5] . ومنهم من قال : العامل فيه فعل مقدر تقديره : استوى الماء ولابس الخشبة ، وهذا قول الزجاج[5] . ومنهم من قال : العامل فيه أنه منصوب بانتصاب مع ، وهذا هو مذهب الأخفش[6] .

وإذا قلنا : إنّ العامل الفعل الأول ، فهل يكون انتصابه على المفعولية ؟ أو يكون انتصابه على الحال ؟ فيه وجهان :

أحدهما : أن انتصابه إنما يكون على المفعولية معه ، وهذا هو مذهب أكثر النحاة البصريين ، كالخليل وسيبويه ، والمبرد[7] ، وغيرهم من نحاة البصرة .

وثانيهما : أن انتصابه ليس على جهة المفعولية كما قاله النحاة ، وإنما هو

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/٢٤٨-٢٥٠ (م٣٠) ، والتبيين ٣٧٩-٣٨٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٥٠ .

(٣) ينظر : المفصل ١/١٦٣ .

(٤) ينظر : التخمير ١/٤٠٧-٤٠٨ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٢٣ .

(٦) ينظر : النكت ١/٣٦٠ ، والإنصاف ١/٢٤٨(م٣٠) ، والتبيين ٣٧٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٧ .

(٧) ينظر : الكامل ١/٤٣١-٤٣٢ .

منصوب على الحال، لأنك إذا قلت: استوى الماء والخشبة، فالغرض أنه استوى مقارنًا للخشبة، وهذا مذهب الخوارزمي من البصريين.

فهذه أقاويل النحاة كما ترى، وما قاله الخوارزمي هو المختار، لأن المعنى يرشد إليه، وقد جاء ذلك صريحًا في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1] أي ما لهم والإعراض عن ذلك، وهكذا إذا قلت: جاء البرد والطيالسة أي مقترنًا بالطيالسة، فلما كان مشعرًا بالحال ودالًّا عليه وجب نصبه.

وكيفية نصبه لا يخلو حال العامل فيه أن يكون لفظيًا أو معنويًا، فهاتان حالتان[2]:

الحالة الأولى: أن يكون العامل فيه لفظيًا، ثم هو على وجهين:

أحدهما: أن يكون العطف جائزًا كقولك: حسانا وزيد، ومتى كان الأمر كما قلناه جاز الرفع على العطف، وجاز النصب على أنه مفعول معه، فلهذا تقول: جئت أنا وزيدٌ وزيدًا.

وثانيهما: أن يكون العطف غير جائز، ومتى كان الأمر كذلك وجب النصب كقولك: جئت وزيدًا، لأن الضمير المتصل المرفوع لا يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده، فلما لم يكن ثمة تأكيد لا جرم وجب النصب كما قررناه. فهذا كله إذا كان العامل لفظيًا ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[3] فإن النصب على قراءة الجماعة إنما تكون على أنه مفعول معه، إذ لا يصح عطفه على قوله ﴿أَمْرَكُمْ﴾ إذ لا يقال: أجمعت أمري وأجمعت شركائي، ويعضد النصب أيضًا

---

(١) المدثر ٤٩.

(٢) ينظر: الأصول ٢١١/١، والكافية ١٠٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/١، وشرح ألفية ابن معطي ٥٨٨/١-٥٩٠.

(٣) يونس ٧١.

قراءة يعقوب[(١)] : ﴿وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾ بالرفع عطفًا على الواو في ﴿أَجْمِعُوٓاْ﴾ .

الحالة الثانية : أن يكون العامل معنويًا ، ثم هو على وجهين أيضًا :

أحدهما : أن يكون العطف جائزًا كقولك : ما لزيد وعمرو ، ومتى كان الأمر كما قلناه جاز النصب على المفعول معه ، وجاز العطف إذ لا مانع منه ، فلهذا تقول : ما لزيد وعمرو وعمرًا ، على ما قررناه .

وثانيهما : أن لا يكون العطف جائزًا كقولك : مالك وزيدًا ، ومتى كان الأمر كما قلناه تعين النصب ،فلهذا تقول : مالك وزيدًا ، بالنصب لا غير . فإعراب المفعول معه بالإضافة إلى عامله لا يخلوا من هذه الأوجه .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

فكان وإيّاها كحرّانَ لم يُفِقْ عن الماءِ إذْ لاقاهُ حتّى تقدّدَا

فهو لكعب بن جعيل[(٢)] ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، كان ها هنا هي الناقصة والكاف في موضع الخبر ، والحران : العطشان ، وقوله : لم يفق عن الماء : أي لم ينزع عنه ، من قولهم : فوق الفصيل ، إذا سقيته اللبن ساعة بعد ساعة ، والجملة في موضع جر على الصفة لحران ، وإذ : في موضع نصب على الظرفية ، والعامل فيها : لم يفق ، ومعنى تقدد : أي اشتق من كثرة الشرب ، وصف عاشقًا لقي محبوبته ، وهو شديد الشوق إليها وكانت حاله معها كحال رجل شديد العطش ظفر بالماء فشرب من الماء حتى تمزق جلده من كثرة شربه .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على وجوب النصب في المفعول

---

(١) أبو محمد بن إسحاق الحضرمي ، ت٢٠٥هـ . (غاية الاختصار ١/٤٥-٥١ ، وغاية النهاية ٢/٣٨٦-٣٨٩) . وينظر : التذكرة في القراءات الثمان ٢/٣٦٦ ، والتخليص في القراءات الثمان٢٨٥ .

(٢) من شواهد الكتاب ١/١٥٠ ، والأصول ١/٢١١ ، والنكت ١/٣٥٩ .

معه في العامل اللفظي ، لتعذر العطف فيه على الضمير المرفوع من غير تأكيد ، فلهذا نصب قوله : وإياها ، على هذا .

وأما البيت الثاني ، وهو قوله :

تكلِّفُني سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ   وما جَرْمٌ وما ذاك السَّويقُ

فهو لزياد الأعجم[1] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وسويق الكرم : هو الخمر ، كنَّى به عن الخمر لذوبتها وجريها في الحلق على حده ، وهو على حذف مضاف تقديره : شرب سويق الكرم ، وجرم : قبيلة ، وقوله : وما جرم وما ذاك السويق : جملتان ابتدائيتان خرجا مخرج الاحتقار ، يريد أنها أحقر من أن تسأل ، والسويق أحقر من أن يشرب ، وهو يهجو جرمًا بخساسة القدر واستحلالها لما حرم الله من الخمر ، ولهذا قال بعده :

فلما أن أتى التحريم فيها   إذا الجرمي منها لا يفيق

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الرفع في المفعول معه مع العامل المعنوي ، لأن المعنوي يكون فيه أوجه ثلاثة :

أما أولًا : فيجب فيه النصب ، لتعذر العطف كقولك : مالك وزيدًا .

وأما ثانيًا : فيجوز العطف كقولك : ما لزيد وعمرو .

وأما ثالثًا : فالرفع كقولك : ما أنت وزيد ، وما أنت وقصعة من ثريد . قال أبو القاسم : ويجوز النصب/١٢٣أ/على إضمار الكون وعلى إضمار الملابسة ، تريد أنك تقدر في مثل هذا ما يكون وما يلابس .

وأما البيت الثالث وهو قوله :

وما أنا والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ   وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ

---

(١) شعره : ١٤٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٥٢ ، والكامل ١/٤٣١ ، والنكت ١/٣٦٣ .

فهو لمسكين الدارمي[١]، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه[٢] فهو ظاهر، والتلدد: الالتفات يمنه ويسره، واللديدان: هما صفحتا العنق فإذا ثناهما بالالتفات كان تلددًا، وحول: نصب على الظرف والعامل فيه التلدد لكونه مصدرًا، والنجد من بلاد العرب: ما ارتفع من الأرض، وما إغورّ منها فهو تهامة، وقوله: وقد غصت تهامة: جملة فعلية بموضع نصب على الحال من ضمير المتكلم، والباء في قوله: بالرجال: متعلقة بغصت، وكل ما اعترض في الحلق فهو غصة من طعام أو غيره، تقول: وما أصنع بالوقوف في نجد وقد نهض الناس إلى تهامة فأنهض إليها كما نهضوا، وغص المكان إذا امتلأ بمن فيه.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز النصب في المفعول معه إذا كان عامله معنويًا، لأن المعنى: ما أصنع وما ألبس.

وأما البيت الرابع وهو قوله:

فما أَنا والسَّيْرَ في مُتْلَفٍ نترح بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

فهو لأسامة بن الحارث الهذلي[٣]، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، فقوله: فما أنا والسير: أراد بذلك تسفيه نفسه وتجهيلها لما راوده أصحابه بالمسير معهم إلى الشام ومصر فقال ذلك، والمتِلف، بفتح اللام وكسرها: هو القَفْر الخالي الذي يتلف من سلكه، ومعنى نترح: أي نكلف صاحبه الترح، وهو المشقة، ومنه قولهم: لقيت منه ترحًا تارحًا، أي مشقة متلفة، والبرحاء هي الحمى، والباء في بالذكر: متعلقة بترح، وأراد بالذكر الفحل من الإبل، لأنه

---

(١) ديوانه ٦٦، وهو من شواهد الكتاب ١/١٥٥، والمفصل ١/١٦٥، والنكت ١/٣٦٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٩. ورواية الكتاب والمفصل: فمالك والتلدد..

(٢) ينظر: الحلل ٣٧٢-٣٧٣.

(٣) ديوان الهذليين ٢/١٩٥، وهو من شواهد الكتاب ١/١٥٣، والمفصل ١/١٧١، والنكت ١/٣٦٣. والرواية فيها: يُبَرِّحُ بالذكر. وقد جاء في الأصل: لأسامة بن جندل، والصحيح ما أثبت.

أقوى وأصلب على المشي من الناقة ، فإذا أترح بالجمل كان أحق بأن يترح بالناقة ، والضابط من الإبل : هو القوي الشديد . وهذه المقطوعة من فصيح شعر أسامه ، وهي مقطوعة حسنة يصف فيها حال هذا القفر وشدته وصعوبة السير فيه .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز النصب في المفعول معه إذا كان عامله معنويًا ، فإن نصبت السير فلأن المعنى : ما أصنع والسير ، وإن رفعته فهو أحسن لعدم العامل اللفظي ، لأن المعنى فيه : كيف حالك وكيف حال السير .

وقد اختلفوا في حكم الباب ، هل يكون مقصورًا على السماع ؟ يقر حيث ورد أو يكون مقيسًا ؟ فالذي عليه جماهير البصريين وصرح به الفارسي[١] ، والأخفش : أنه مقيس كسائر المفاعيل المنصوبة ، من المفعول له ، والمفعول فيه . وزعم بعض النحاة أنه مقصور على السماع[٢] . والمختار ما عليه الجماهير من أهل البصرة : أنه مقيس لكثرة وروده ، ووروده في كتاب الله تعالى وألسنة العرب بحيث لا تحصى مواقعه . والعجب ممن زعم من النحاة كونه سماعيًا ، مع أن المفعول له ، والمفعول معه سيان في انتصابهما عن الفعل بواسطة حرف ، فإن جاز أن يكون هذا سماعيًا ، فالمفعول له يكون أيضًا سماعيًا ، فإن أرادوا أنه يقل استعماله فهو خطأ ، فإنه وارد في كتاب الله تعالى ، وقد أنشد النحاة فيه أبياتًا كثيرة ، فلا وجه لدعوى القلة فيها ، وإن أرادوا أن عامله قد يكون معنويًا ، فلهذا وجب قصره على السماع ، فهذا فاسد أيضًا ، فإن الحال قد يكون عاملها معنويًا ومع ذلك فإنها مقيسة ، فإذن لا وجه لما قالوه .

فهذه جملة ما أردنا ذكره في هذه المفاعيل ، ومعظم أحكامها قد سبق ، وبالله التوفيق .

---

(١) قال الفارسي في الإيضاح ٢١٧ : « قال أبو الحسن : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه ، وقوى هذا ، القول الثاني » .

(٢) ينظر : المفصل ١/١٧١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٥٨٨ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب مواضع ما

وهي تسعة: تكون استفهامًا، نحو قولك: ما فعلتَ؟ وما صنع زيدٌ؟. وتكون جزاء، كقولك: ما تصنع أصنع مثله. وتكون خبرًا فتقع على غير ما يعقل، كقولك: ما أكلت الخبزُ، والمعنى: الذي أكلته الخبز، و[كذلك]: ما شربت الماء. وتكون نكرة يلزمها النعت، كقولك: مررت بما معجب، أي شيء معجب لك. وتكون مع الفعل بتأويل المصدر، كقولك: بلغني ما صنعت، أي بلغني صنيعك. وتكون زائدة على ضربين:

فأحد الضربين: لا يُخِلُّ فيه بإعراب ولا معنى، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[1] و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[2].

والضرب الآخر: يتغير فيه الإعراب كقولك: إن زيدًا قائم، ثم تقول: إنما زيد قائم، فتكف إن عن العمل.

وتكون تعجبًا كقولك: ما أحسن زيدًا، وما أكرم عمرًا. وتكون نفيًا كقولك: ما خرج زيد، وما محمد قائم، وما عبد الله سائر.

قال الإمام المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن(ما) كثيرة الدور في كلام العرب، ولهذا استعملوها على أوجه كثيرة، وهي في جميع وجوهها، وإن كثرت، لا تنفك عن أن تكون/ ١٢٣ب / واقعة اسمًا أو حرفًا، فمنهم من جعلها على وجوه تسعة، وهذا هو رأي أبي القاسم، ومنهم من جعلها عشرة، وهذا هو رأي أبي نصر الجوهري، وابن بابشاذ[3]، ورأي

(١) آل عمران ١٥٩.

(٢) النساء ١٥٥، والمائدة ١٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ق ٣٤٠-٣٤١.

الرماني[١] أيضًا، ومنهم من جعلها اثني عشر، وهذا هو رأي الهروي[٢]، ومنهم من جعلها اثنين وثلاثين وجهًا، وهذا هو رأي البطليوسي[٣] ذكره في (سد الخلل). وقد ذكرنا فيما سلف وجوهًا عشرة[٤]:

خمسة منها تكون أسماء: استفهامية كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[٥]. وجزائية كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[٦]. وموصولة كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[٧]. وموصوفة كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[٨] في أحد وجهيه، وقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٩] على أحد وجهيه، فإن مثل هذا يحتمل فيه أن تكون نكرة موصوفة. وتعجبيه كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[١٠] وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾[١١]، فهذه هي الأسماء.

خمسة منها تكون فيها حرفًا: كافة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾[١٢].

---

(١) أبو الحسن علي بن عيسى، ت ٣٨٤ هـ. (الفهرست ٦٩، وبغية الوعاة ٢/١٨٠-١٨١). وينظر: معاني الحروف ٨٦-٩١.

(٢) ينظر: الأزهية ٧٥.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ٣٤٥-٣٦١.

(٤) ينظر: المقتضب ١/٤٨، وحروف المعاني ٥٣-٥٥، والجنى الداني ٣٢٥-٣٣٨، والمغني ١/٢٩٦-٣١٠.

(٥) طه ١٧. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٢.

(٦) المزمل ٢٠.

(٧) النحل ٩٦.

(٨) ق ٢٣. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٤.

(٩) الحجر ٢. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٣٧٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٧٧٦.

(١٠) البقرة ١٧٥. وينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٥٥.

(١١) عبس ١٧. وينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٥٥.

(١٢) طه ٩٨.

وزائدة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[١] هذا فيما لا يغير الإعراب، وقد تكون زائدة مع تغير الإعراب كقولك: لعلما، وهي المسماة عند النحاة بالكافة كما قدمناه، ومهيئة لدخول رب على الأفعال كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٢]، أو نافية كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾[٣] إما حجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإما تميمية تقع بعدها الجملة الابتدائية. ومصدرية على رأي سيبويه[٤] كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[٥] في أحد وجهيه.

ومن الغريب فيما أورده البطليوسي من معاني(ما) أمور عشرة[٦]:

أولها: الزمانية، وهذا كقولهم: لا أزورك ما لاح كوكب وما ذر شارق، ونحو قولهم: لا آتيك مادام زيد قائم.

وثانيها: التي تكون جارية مجرى الصفة لما قبلها، إما على جهة التعظيم كقولهم[٧]:

لأَمـرٍ مـا يُـسَـوَّدُ مَـنْ يَـسُـودُ

وإما للتحقير كقولهم لمن أراد ما أعطى: ما أعطاني فلان إلا عَطية ما، أي قليلة، وإما للإشارة إلى النوع من غير إفادة فيها لتحقير ولا تعظيم وهذا كقولك:

---

(١) آل عمران ١٥٩. وينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٢٠.

(٢) الحجر ٢.

(٣) غافر ٣١.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٤١٠، ٤٥٣.

(٥) طه ٦٩. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٩٧.

(٦) ينظر: إصلاح الخلل ٣٤٥-٣٦١، والمغني ١/٣٠٢-٣١٣.

(٧) عجز بيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وصدره:

عزمتُ على إقامة ذي صباح

وهو من شواهد الكتاب ١/١١٦، وإصلاح الخلل ٣٥٠، وشرح المفصل ٣/١٢، والخزانة ٣/٨٧-٨٨.

ضربته ضربًا ما ، أي نوعًا من الضرب .

وثالثها : التي تكون عوضًا عن الفعل في نحو قولك : أما أنت منطلقًا انطلقت ، لأن التقدير في هذا : إن كنت منطلقًا انطلقت ، فلما طرح الفعل عوض عنه ما ، فأدغمت فيها إن الشرطية فصارت إما على هذه الصورة .

ورابعها : المؤكدة في نحو قوله تعالى : ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾(١) لأن فعل الشرط لما أكد بالنون أكد الحرف الذي للشرط .

وخامسها : ما التي تركب مع لم فتصير بمعنى حين كقولك : لما جئت أكرمتك ، قال الله تعالى : ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾(٢) .

وسادسها : ما الداخلة على لو فيصير معناها : وجود الشيء لامتناع غيره كقولك : لو ما جئت .

وسابعها : ما التي تدخل على أن فتفيد معنى التحقير كقولك لمن يدعي أنه أعطى شيئًا عظيمًا : إنما أعطيت درهمًا ، ولمن يفتخر في كونه متبحرًا في علم العربية : إنما قرأت كتاب الجمل .

وثامنها : ما التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان كقولك : كلما نصحتك لم تقبل مني ، وكلما أمرتك لم تقبل .

وتاسعها : ما التي تدخل على لو فتصيرها للتحضيض والتوبيخ كقولك : لوما جئتني ، ولوما تجيئني .

وعاشرها : ما الداخلة على نعم في نحو قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٣) وقولهم : بئس ما أنت . وللنحاة فيها مذاهب(٤) :

---

(١) الأنفال ٥٨ .

(٢) القصص ٢٢ .

(٣) البقرة ٢٧١ . وينظر : مشكل إعراب القرآن ١/١٤١ .

(٤) ينظر : إصلاح الخلل ٣٥٩-٣٦٠ ، والجنى الداني ٣٣٥-٣٣٧ .

أما أولًا : فبأن تكون مزيدة على جهة الصلة ، ويكون فاعلها هو الضمير ، وهذا هو قول ابن كيسان(١) ، ويجيز على هذا : نعم عبد الله .

وأما ثانيًا : فبأن تكون مصدرية ، فإذا قلت : نعم ما صنعت ، أي نعم صنعتك ، وهي محكي عن بعض النحاة .

وأما ثالثًا : فبأن تكون ما مضمرة ثانيا ، فتكون ما مكررة مرتين ، فالأولى تكون اسما منكورًا ، والثانية اسم معرف ، فيكون تقديره على هذا : نعم شيئًا الشيء الذي صنعته ، وهذا هو قول الكسائي(٢) .

وأما رابعًا : فعلى أن يكون اسم نعم مضمرًا ، وما هاهنا هي المخصوص بالمدح ، فيكون تقديره : نعم الشيء ما صنعت ، وهذا هو قول الفراء(٣) .

وخامسها : أن تكون ما هاهنا هي الفاعلة ، فيكون التقدير على هذا : نعم الشيء هي ، وهذا هو الذي يشير إليه كلام سيبويه(٤) ، لأنه قال : إذا قلت : دققته دقًا نعمًا ، أي نعم الدق ، وهو رأي أبي إسحاق الزجاج(٥) أيضًا .

والمختار من هذه الأقاويل : أن ما هاهنا نكرة غير موصولة ولا موصوفة ، وإنما هي نكرة مبهمة ، وأنها مفسرة للاسم المضمر في نعم ، وأن التقدير فيها : نعم شيئًا هي ، وهذا اختيار الزمخشري(٦) في تفسيره . فهذا ما وجدته من غريب ما ذكره

---

(١) نسب في إصلاح الخلل ٣٥٩ ، إلى سيبويه ، وذكر المحقق أنه نسب في إحدى النسخ إلى ابن كيسان ، وحكم بتحريفه .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٣٥٩ .

(٣) ينظر : إصلاح الخلل ٣٦٠ .

(٤) هذه عبارة المبرد في المقتضب ٤/١٧٥ ، وأما سيبويه فقد قال في الكتاب ١/٣٧١ : « غسلته غسلًا نعما ، أي نعم الغسل » .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١/١٧٢ ، ٣٥٣-٣٥٤ ، وإصلاح الخلل ٣٦٠ .

(٦) ينظر : الكشاف ١/٢٩٧ ، والمفصل ٢/١٦٦ .

البطليوسي من معاني ما ، ثم ماعدا هذه المعاني فهو راجع إلى ما ذكرناه من الوجوه الاسمية والحرفية .

واعلم أن أكثر هذه الوجوه التي أوردها متداخل مندرج تحت ما ذكرناه من الوجوه العشرة في الاسمية والحرفية ، ولو ذهبنا نستقصي ما ورد من معاني ما على جهة التفصيل من غير نظر إلى تداخل معانيها لذكرنا أكثر مما أورده البطليوسي ، فمن أمعن النظر فيها عرف تداخل معانيها .

فأمَّا ما فهي مختصة بغير أولي العلم وضعا : ولهذا تقول : ما أكلت ، وما شربت ، فإذا وقعت في حق أولي العلم فعلى أوجه أربعة :

أما أولًا : فبأن تكون واقعة في حق الله تعالى كما روى : « سُبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لَنَا ، سُبحانَ مَا سَبَّحَ الرّعْدُ بِحَمْده »[1]والذي حسن /١٢٤أ/ من ذلك هو أن حقيقة ذاته تعالى لما كانت غير معلومة للبشر جاز أن يكنى عنها بما .

وأما ثانيًا : فبأن تكون كناية عن صفات من يعلم ، فلهذا تقول : ما فلان عالم أو جاهل ، قال المبرد[2] : إذا قلت من الرجل؟ فهو سؤال عن ذاته ، وجوابه : ابن فلان ، وإذا قال : ما الرجل؟ فهو سؤال عن صفاته ، وجوابه : جواد أو بخيل .

وأما ثالثًا : فبأن تكون واقعة على جهة العموم ، كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ﴾[3] فهذا يقع على أولي العلم وغيرهم ، والذي حسن منه عمومه .

وأما رابعًا : فبأن تكون مستعملة في أولي العلم من غير عموم كقوله تعالى : ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾[4] . فهذا هو حكم مجاز ورودها في الاستعمال .

---

(١) ينظر : البسيط ٢٨٦/١ ، والدر المصون ١٩/١١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، ٢١٧/٤-٢١٨ .

(٣) البقرة ١٧١ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٦٤-٣٦٦ .

(٤) الأحزاب ٥٠ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب مواضع مَنْ

اعلم أن لها مواضع أربعة: تكون استفهامًا، كقولك: مَنْ عندك؟ ومن قصدك؟ ولا تقع على ما لا يعقل. وتكون خبرًا، كقولك: من قصدني زيد، ومن زارني عمرو. وتكون جزاء، كقولك: من يكرمني [أكرمه]. وتكون نكرة يلزمها النعت، كقولك: مررت بِمَن محسن، أي بإنسان محسن، قال الشاعر(١):

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرَنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن من تأتي على أربعة أوجه(٢):

أولها: أن تكون استفهامية، قال الله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾(٣).

وثانيها: أن تكون جزائية، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾(٤).

وثالثها: أن تكون موصولة، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٥).

ورابعها: **أن تكون نكرة موصوفة**، كقولك: مررت بمن محسن، أي بإنسان

---

(١) كعب بن مالك، ديوانه ٢٨٩، وهو من شواهد الكتاب ٢٦٩/١، وشرح المفصل ١٢/٢، والمغني ٣٢٨/١.

(٢) ينظر: حروف المعاني للزجاجي ٥٥، وشرح المفصل ١٠/٤-١١، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٨/٢، والمغني ٣٢٧/١-٣٢٩.

(٣) البقرة ٢٤٥، والحديد ١١.

(٤) الطلاق ٢.

(٥) الروم ٢٦.

محسن، قال الشاعر[١]:

يـا رُبَّ مَـنْ يُـبْـغِـضُ أَذْوادَنـا رُحْنَ على بَغْضَائِهِ واغْتَدَيْنْ

وقال آخر[٢]:

رُبَّ مَنْ انْضَجْتَ غَيظًا قَلبَه قد تَمنَّى لي مَوتًا لم يُطَعْ

فهذه الوجوه الأربعة كلها متفق عليها بين جماهير النحاة، من أهل البصرة والكوفة، لا يختلفون فيها، وهي في جميع أوجهها واقعة على أولي العلم[٣]، وهذه العبارة أسد من عبارة النحاة من قولهم: أنها تختص بالعقلاء، لأنها تستعمل في حق الله تعالى وليس موصوفًا بالعقل.

وتحمل على لفظها وهو الأكثر، كقولك: جاءني من جاءك، وأكرمت من أكرمته، وعلى معناها أيضًا، إما بالتأنيث كقراءة من قرأ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ﴾[٤] بالتاء الفوقانية على التأنيث حملًا على معناها، وإما بالتثنية كقولك: جاءاني من جاءاك، وضربت من ضرباك[٥]. قال الفرزدق[٦]:

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

وإما بالجمع كقولك: جاءني من جاؤك، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٧] فكل ما ذكرناه إنما كان من جهة المعنى والتعويل عليه.

---

(١) عمرو بن قميئة، ديوانه ٨٢، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٠، والمقتضب ١/ ٤١، وحروف المعاني للزجاجي ٥٥.

(٢) سويد بن كاهل، ديوانه ٣٠، وهو من شواهد شرح المفصل ٤/ ١١، والمغني ١/ ٣٢٧.

(٣) ينظر: المفصل ٢/ ٣٩.

(٤) الأحزاب ٣١.

(٥) ينظر: المفصل ٢/ ٣٩، وشرح المفصل ٤/ ١٣-١٤.

(٦) ديوانه، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١١١، والمفصل ٢/ ٣٩. وصدر البيت:

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني

(٧) يونس ٤٢.

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله : فكفى بنا ، فهو لكعب بن مالك الأنصاري ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] والتقدير : كفانا ، وفضلًا : منصوب على التمييز مثله في قولك : تفقأ زيد شحمًا ، والمقصود منه : كفى فضلنا ، وعلى : متعلقة بكفى تعلق المفعولية ، وحب : مرفوع على الفاعلية لكفى لا غير والله أعلم ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، ومحمد : مجرور عطف للبيان على النبي ، أو يكون بدلًا منه ، وإيانا : منصوب لأنه مفعول للمصدر .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال من نكرة موصوفة ، لأن من هاهنا نكرة وصفت بغير ، والتقدير فيها : على إنسان غيرنا .

فهذه وجوه في استعمالها . ثم هاهنا وجه خامس اختلف فيه النحاة وهو وقوعها زائدة مثل ما ، فأباه البصريون ، وزعم الكسائي : أنها تأتي زائدة[2] ، وأنشد على هذا قول الشاعر[3] :

يا شاةَ من قنصٍ لمن حَلَّتْ له حَرُمَتْ عليَّ وليتهَا لم تَحْرُمِ

وهذا مردود لأمرين[4] :

أما أولًا : فلأنها هاهنا محمولة على النكرة الموصوفة ، والتقدير : يا شاة رجل

---

(١) النساء ٧٩ . وآيات أخر ، ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦١٣-٦١٤ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٣٦٢ ، وشرح المفصل ١٢/٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٨/٢-٤٥٩ ، والمغني ٣٢٩/١ .

(٣) عنترة ، ديوانه ٢١٣وقد سلف ذكره ، وهو من شواهد إصلاح الخلل ٣٦٢ ، وشرح المفصل ١٢/٤ ، والمغني ٣٢٩/١ .

(٤) ينظر : إصلاح الخلل ٣٦٢ ، وشرح المفصل ١٢/٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٨/٢-٤٥٩ ، والمغني ٣٢٩/١ .

قانص ، أو رجل ذي فيض .

وأما ثانيًا : فلأن الرواية فيه : يا شاة ما قنص ، ومع هذا فإنه لا حجة فيه .

هذا كله إذا قبلناه ولم نحمله على الشذوذ ، وأنشدوا أيضًا[1] :

آلَ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قد عَلِمَتْ ذاكَ العشِيرَةُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا

وهذا فاسد أيضًا لشذوذه ، ولأن الرواية فيه : بما ، ومع هذا فإنه لا حجة فيه فبطل ما قالوه .

* * *

(١) لم أجد من ينسبه إلى أحد ، وهو من شواهد إصلاح الخلل ٣٦٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٨/٢ ، والمغني ٣٢٩/١ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب مواضع أي

اعلم أن لها أربعة مواضع: تكون استفهامًا كقولك: أيهم أخوك، وأي القوم صاحبك؟. وتكون جزاء، كقولك: أيهم يكرمني أكرمه، قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(١). وتكون خبرًا كقولك: أيهم في الدار أخوك. وتكون نعتًا، كقولك: مررت برجل أي رجل، ورأيت رجلًا أي رجل.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن أي /١٢٤ب/ تستعمل على ثمانية أوجه(٢):

أما [أولًا]: فتكون شرطية، كقولك: أيهم جاءك جاءني، قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

وأما ثانيًا: فتكون استفهامية، كقولك: أيهم في الدار؟ قال الله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾(٣).

وأما ثالثًا: فتكون موصولة كقولك: أيهم في الدار أخوك، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٤) على رأي سيبويه(٥).

وأما رابعًا: فتكون صفة، كقولك: مررت برجل أي رجل، وأيما رجل، على معنى كامل في الرجولية.

---

(١) الإسراء ١١٠.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٧٧-٧٩، وحروف المعاني للزجاجي ٦٢، والمفصل ٢/٤١-٤٢، وشرح المفصل ٤/٢١-٢٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٠.

(٣) النمل ٣٨.

(٤) مريم ٦٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣٩٧.

فهذه الوجوه أوردها أبو القاسم وغيره من النحاة، وهو متفق عليها، وزاد غيره وجوهًا أربعة ترد فيها[١]:

وأما خامسًا: فبأن تكون واردة على جهة التعجب كقولك: أي رجل أنت لله درك، وهذا حكاه الجوهري[٢]، قال الشاعر[٣]:

وأَيُّ فَتَى هيجاءَ أنتَ وجَارِهَا ... إذا مَا رِجَالٌ بالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتِ

وأما سادسًا: فبأن تكون موصوفة في النداء، كقولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الإنسان.

وأما سابعًا: فبأن تكون واقعة للتحضيض، كقول العرب: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وأما أنا فأفعل كذا أيها الرجل[٤].

وأما ثامنًا: فبأن تكون نكرة موصوفة، كقولك: مررت بأي معجب لك.

وهي في نفسها واقعة على من يعلم، وعلى من لا يعلم، تستعمل على الوجهين جميعًا. فهذه جملة معاني أي على ما ذكرناه.

* * *

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) ينظر: الصحاح (أيا) ٦/٢٢٧٦.

(٣) لم ينسب إلى أحد، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٤٤، والنكت ١/٤٦٦، وإصلاح الخلل ٣٦٤. وفي الأصل: الهيجاء.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٢٦.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الحكاية

اعلم أن الحكاية في كلام العرب على ثلاثة أضرب:

أحدُها: ما يحكى بالقول.

والثاني: ما يقع من الحكاية بمن وأى.

والثالث: الجمل المحكيةُ في باب التسمية بها، وغير التسمية، وما اتصل بذلك.

ولكل نوع من هذا حكم وقياس يعمل عليه، ومسائل تتصل به وتوضحه. وأنا أذكر جملًا من ذلك في هذا الموضع يليق ذكرها بهذا المختصر.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

حكيت الكلام: إذا أتيت بمثله، وحكوته أيضًا لغة فيه، حكاها أبو عبيد[١]، والمحاكاة: المشابهة، يقال: فلان يحكي الشمس ضياء، والقمر نورًا[٢].

والحكاية في مصطلح النحاة: إيراد اللفظ بحالة من غير زيادة فيه ولا نقصان، لغرض هو المماثلة والمشابهة[٣]. وهي لا تكون إلا على ما ذكرناه، فمتى أورد اللفظ على حالة من غير زيادة ولا نقصان كان حاكيًا له، فهذا هو الأصل في الحكاية. بقي هاهنا بحثان[٤]:

أحدهما: أن اللفظ إذا كان ملحونًا وأريد حكايته، فهل يحكى ملحونًا؟ أو يكون مردودًا إلى الصواب؟ كقولك: خاطبت أخوك، فإذا حكيته فهل تقول: قال

(١) ينظر: الصحاح: (حكي) ٦/٢٣١٧.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٨٩.

(٣) ينظر: المقرب ٣٢١-٣٢٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٨٩.

فلان : خاطبت أخوك ؟ أو تقول : خاطبت أخاك ؟ .

وثانيهما : الحكاية بالمعنى مع تغيير اللفظ ، فهل تكون حكاية أم لا ؟ ومثاله إذا قال القائل : أنا منطلق ، فهل يجوز للحاكي مثلًا أن يقول : قال زيد : أنا منطلق ؟ وقال زيد : هو منطلق ؟ .

فهذان الأمران مما يقع فيهما تردد في كونهما حكاية أم لا ، والحق أن من حكى الكلام الملحون فهو حاك ، وإن رده إلى الصواب والاستقامة فهو حاك أيضًا ، وأن الحكاية بالمعنى مع تغيير اللفظ الذي لا يخل بالمعنى جائزة كالذي ذكرناه من المثال ، لأن التعويل إنما هو على المعاني دون الألفاظ ، فهذه الحكاية أعنى رد الكلام من اللحن إلى الصواب ، والحكاية بالمعنى ، وإن كان فيهما نوع من المخالفة ، لكنها مغتفرة في الحكاية ، فلهذا كان الأقرب أن يكونا من باب الحكاية(١) .

فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فالحكاية على هذه الأوجه التي ذكرها(٢) :

أحدها : أن تكون بعد القول وما تصرف منه .

وثانيها : أن تكون بمن وأي كما سيوضحه .

وثالثها : أن يكون واقعًا في الجمل .

ولكل واحد من هذه الأوجه باب قد أفرده أبو القاسم بالذكر ، ونحن نفصلها بمعونة الله تعالى .

* * *

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/٤٦١ ، وأوضح المسالك ٣/٢٣٠ ، والتصريح ٢/٢٨٣ ، وحاشية الصبان ٤/٩٣ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٢/٥٥٣ ، والمقرب ٣٢١ ، والتصريح ٢/٢٨٣ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب القول

اعلم أن قال، وقلت، وتقول، وما أشبه ذلك، إنما وقعت في كلام العرب للحكاية، وإنما يحكى بها ما كان كلامًا قائمًا بنفسه، فإن كان شيئًا يتضمن معنى الكلام المحكي، عمل فيه القول ونصبه، وبطلت الحكاية.

فمن الحكاية قولك: قال زيد عمرو منطلق، وقلت أخوك شاخص، وقلت صاحبك منطلق، وكذلك ما أشبهه، ترفعه بالابتداء والخبر، والجملة في موضع نصب بوقوع الفعل عليها، ولذلك وقعت إن بعد القول مكسورة للحكاية في قولك: قال زيد إنَّ عمرًا منطلق، لأنك إنما تحكي قوله مبتدءًا بكسر إنَّ.

فإن تكلم بكلام قد عمل فيه عامل ظاهر فأعدت الجملة، حكيتها على حالها، فقلت: قال زيد خرج عمرو، وقال أخوك لا إله إلا الله. فإن حكيت معنى كلامه نصبته كقولك لمن سمعته يقول: لا إله إلا الله، قلت: حقًا، فنصبته بوقوع الفعل عليه، لأنك لم تأت بلفظه بعينه، وإنما أتيت بشيء هو في معناه[1]، وهو اسم واحد يعمل فيه القول. وكذلك لو سمعت رجلًا يقول: عمرو عالم /١٢٥أ /، قلت له[2]: قلت حقًا، أو قلت[3] باطلا، فأعمل فيه القول فنصبته، ولم يجز غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾[4] فمعناه: تَسَلَّمْنا منكم تسلُّما، على التبرؤِ منهم. وهذا مجرى القول في كلامهم. إلى آخر ما ذكره في الباب.

---

(١) في الجمل ٣٢٧، هو معنى كلامه.

(٢) في الجمل ٣٢٧: محمد عالم، لقلت.

(٣) ليست في الجمل ٣٢٧.

(٤) الفرقان ٦٣.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه :

اعلم أن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة ، سواء كان من قبيل الإنشاء أو من قبيل الإخبار ، وهو مخالف للقول ، فإنه يطلق على المفيد وعلى غير المفيد ، ولهذا فإنه يقال : القرآن كلام الله ، ولا يقال : هو قول الله ، ووجهه ما ذكرناه ، وهو كثير الدور في كلام العرب ، يرد للحكاية ولغير الحكاية ، فلنذكر كيفية وروده للحكاية ، ثم نذكر وروده [لغير] الحكاية ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في كيفية وروده للحكاية :

ثم تارة يكون حكاية في الألفاظ وتارة يكون حكاية في المعاني ، فهذان مجريان :

المجرى الأول منهما :في وروده حكاية في الألفاظ[1] :

واعلم أن القول تحكى بعده الجمل ، سواء كانت الجملة اسمية ، أو فعلية ، ماضية كانت ، أو مضارعة ، ظرفية كانت أو حرفية ، فلهذا تقول : قال زيد عمرو منطلق ، وقال زيد انطلق عمرو ، وينطلق عمرو ، وقال زيد إن تعطه يشكرك ، وقال في الدار أخوك ، وقال زيد عبد الله عندك ، فهذه الأمور كلها تكون مؤداة بعد القول محكية فيه ، وسواء كان القول اسما أو فعلًا على جميع وجوهه التي يتصرف منها ، فلهذا تقول : قال العامل زيد انطلق ، واليوم مقول فيه عمرو منطلق ، وأعجبني قولك عمرو قاعد ، وكرهت مقالتك بكر في الدار . وجملة الأمر فيما قلناه أن المحكي يؤدى على حاله بعد القول من غير زيادة فيه ولا نقصان ، سواء كان جملة اسمية أو فعلية ، أو كان أمرًا أو نهيًا ، أو استفهامًا ، أو غير ذلك من وجوه الجمل الكلامية ، وسواء كان القول على صيغة الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر أو النهي لا يختلف

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ٢/٥٥٣ ، والمقرب ٣٢٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٢ ، والتصريح ٢/٢٨٣ .

شيء من ذلك بحالة أصلًا ، وإذا كان الأمر كما قلناه ، فهذه الجملة يتبعها حكمان :

الحكم الأول : أن هذه الجملة الواقعة بعد القول على تصاريفها لا موضع لها من الإعراب ظاهر في لفظها ، لأنها لو أعربت ظاهرًا لكان لا يخلو حاله ، إما أن يعرب الجزء الأول ، أو الثاني ، أو مجموعهما ، ومحال إعراب الجزء الأول لأنه بمنزلة الزاي من زيد ، ومحال إعراب الثاني لأنه منفصل عن الأول ، فلا يعقل أن يكون إعراب الكلمة في غيرها ، ومحال أن يكون الإعراب حاصل في الجزئين جميعًا لأن الكلمة الواحدة لا يكون لها إعرابان ، فلهذا بطل أن يكون الإعراب ظاهرًا في هذه الجملة وإذا بطل أن يكون في لفظها ، وجب أن يكون مقدرًا فيها . والذي يتوجه في محلها أمور ثلاثة .

أولها : الرفع ، في نحو قولك : قيل عمرو منطلق ، على الفاعلية .

وثانيها : النصب ، في نحو قولك : قلت بكر خارج ، على المفعولية .

وثالثها : الجر بالإضافة ، في نحو قولك : اعجبني قول زيد منطلق .

فتكون الجملة على حالها بمعمولاتها ، وموضعها ما ذكرناه من هذه الوجوه الثلاثة .

الحكم الثاني : أن هذه الجملة لا يجوز تأكيدها ، ولا نعتها ، ولا إيضاحها بشيء من التوابع بحال ، وإنما كان الأمر كما قلناه فيها لأن هذا يؤدي إلى تغييرها وحصول الزيادة فيها ، فلا يجوز بحال ، فلهذا لا تقول : قال زيد عمرو الكريم منطلق ، لأن الكريم ليس حاصلًا في لفظ زيد ، فلا يجوز إثباته ، هذا كله في حكاية الجمل .

المجرى الثاني : في حكاية المعاني :

وهذا كقولك إذا قال القائل : لا إله إلا الله : قلت حقًا ، فإذا قال خلاف ذلك قلت باطلاً وكذبًا ، وإنما وجب ذلك لأنه لما تعذر إثبات الجمل ، وجب الإثبات بالمفرد ، فلهذا كان مستحقًا للإعراب ، وهكذا إذا قلت : زيد عالم ، فإنك تقول :

قلت حقًّا أو قلت باطلًا .

الفائدة الثانية : في ورود القول في غير الحكاية :

واعلم أن القول قد يأتي لغير الحكاية فيكون عاملًا في معموله ، وفيه استعمالان :

الاستعمال الأول : أن يكون جاريًا مجرى الظن ، فيكون ناصبًا لمفعولين إذا كان مختصًا بشروطٍ ثلاثة ، وهذه هي لغة أكثر العرب :[١]

أما أولًا : فبأن يكون مختصًا بالفعل ، فلا يجوز أن تقول : أقائل زيدًا قائمًا .

وأما ثانيًا : فبأن يكون مختصًا بالخطاب ، فلا يجوز أن يقال : هو يقول زيدًا منطلقًا .

وأما ثالثًا : فبأن يكون مختصًا بالاستفهام ، فلا يجوز أن يقال : أنت تقول زيدًا منطلقًا ، من غير استفهام .

فإذا قلت : أتقول زيدًا منطلقًا ؟ ومتى تقول زيدًا منطلقًا ؟ جاز ذلك وكان ناصبًا للمفعولين جميعًا ، وذلك لاجتماع هذه الشروط الثلاثة .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

أمّـا الـرّحـيـلُ فـدونَ بَـعْـدِ غَـدٍ ... فـمـتـى تـقـولُ الـدارَ تَـجْـمَـعُـنـا

فقد أنشده سيبويه ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة[٢] ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فأما : للتفصيل ، وقد يذكر فيها الأمران جميعًا ، وقد يذكر واحد منهما ، ودون : منصوب على الظرفية /١٢٥ب/ وهو خبر عن الرحيل . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال القول في : الدار ، فنصبها ، وتجمعنا :

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٣٦٧ ، والمقرب ٣٢٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٦٣/٢ .

(٢) ديوانه ٤٠٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٦٣/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، والمفصل ١٥٣/٢ .

هو المفعول الثاني ، أعمله إعمال الظن .

وأما البيت الثاني ، وهو قوله :

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرّواسِمَا يُدنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وقاسِما

فهو لهدبة بن الخشرم(١) ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فمتى : ها هنا للاستفهام ، والعامل فيه : تقول . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال القول في القلص النصب إجراء له مجرى الظن ، وقوله(٢) : يدنين : هو المفعول الثاني للظن ، والقلص : جمع قلوص ، وهو الناقة الفتية ، والرواسم : جمع (رسم) ، وهي الناقة التي يؤثر خفها في الأرض من شدة الوطيء ، ويدنين : يقربن ، والصواب فيها : أم حازم وحازما ، لأن الشعر إنما قيل من أجلها هذا ما قاله البطليوسي(٣) ،وهو جيد لا غبار عليه .

وأما البيت الثالث وهو قوله :

سمعتُ الناسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلتُ لِصَيْدَحٍ انتَجِعِي بِلالًا

فهو لذي الرمة(٤) ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه(٥)فهو ظاهر ، فقوله : سمعت الناس ، يروى بنصب الناس ورفعه ، فمن رفعه كان على الحكاية ، ولم يسمع ذلك ، وإنما سمع قائلها يقول : الناس ينتجعون ، فحكى ذلك ، وينتجعون : مرفوع المحل على أنه خبر المبتدأ ، ومن رواه منصوبًا فعلى أنه مفعول سمعت ، ويكون على حذف مضاف تقديره : سمعت كلام

---

(١) شعره : ١٣٠ ، وهو من شواهد المقرب ٣٢٣ ، وهمع الهوامع ٢٤٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٦/٢ .

(٢) جعل الشارح الحديث عن موضع الشاهد وسط الحديث عن إعراب البيت ، وهذا مخالف لمنهجه

(٣) ينظر : الحلل ٣٨٥ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) ينظر : الحلل ٣٨٨ .

الناس ، والانتجاع : هو الخروج من موضع إلى موضع لطلب الكلأ[١] ، والغيث : هو المطر ، وصيدح : اسم لناقته ، وبلال هذا : هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري[٢] ، وبلالًا : مفعول لانتجعي .

وقد زعم أبو علي الفارسي[٣] : أن سمعت : إذا كان مفعوله مما يسمع فهو مما يتعدى إلى واحد ، وإن كان مما لا يسمع فهو ما يتعدى إلى مفعولين ، فعلى الأول تقول : سمعت كلام زيد وحديثه ، فيكون مقصورًا على معمول واحد ، وإذا قلت : سمعت زيدًا يقول ذاك ، فهو ما يتعدى إلى مفعولين ، فعلى هذا يكون ينتجعون : مفعولًا ثانيًا لسمعت على قوله . وهذا فاسد لأمرين :

أما أولًا : فلان : سمعت ، كقولنا : ذقت ، ولمست ، فيجب أن تكون مقصورة على معمول واحد .

وأما ثانيًا : فإذا كان متعديًا إلى مفعولين ، فإن كان من باب الظن فإنه غير جائز لأنه لا يقتصر فيه على أحد مفعوليه ، وإن كان من باب أعطيت فإنه غير جائز أصلًا ، لأن المفعول الثاني قد يكون جملة ، وهذا لا يكون في باب أعطيت ، فلهذا بطل أن يكون متعديًا إلى مفعولين كما قاله الفارسي . وإذا كان الأمر كما قلناه كان ينتجعون مع النصب : في موضع نصب على الحال من الناس . فهكذا يكون جري القول على هذه اللغة ، وهي لغة أكثر العرب .

الاستعمال الثاني : أن يجري القول مجرى الظن في جميع أحواله من غير شرط ، كما قررناه في اللغة الأولى ، وعلى هذا يفتحون أن بعد القول كما يكون

---

(١) في الأصل : الكلام ، وهو تحريف والصواب ما أثبت .

(٢) ت ١٢٦ هـ . (وفيات الأعيان ٣/ ١١ ، وتهذيب التهذيب ١/ ٥٠٠) .

(٣) قال في الإيضاح ١٩٧ : «إلا أن سمعت يتعدى إلى مفعولين ، ولابد أن يكون الثاني مما يسمع . فإن اقتصرت على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع» .

فتحها بعد الظن مطلقًا ، هكذا حكاه سيبويه[١]عن رواية أبي الخطاب له في ذلك .

قال أبو القاسم : ولو سمعت رجلًا يقول في كلامه : زيدًا ، أو عمرًا ، لجاز أن تحكيه ، وتقول : قال زيدًا ، أو عمرًا . فأما قوله تعالى : ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾[٢] فالغرض من ذلك ليس الكرامة ، وإنما الغرض التبرىء ، كأنه قال : نتبراؤ منكم براءة . وأما قوله تعالى : ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ۖ﴾[٣] فالغرض من سلام الملائكة :نسلم سلامًا ، والغرض من سلام إبراهيم عليه السلام : منى سلام ، فالأول حكاية جملة فعلية ، والثاني حكاية جملة إسمية ، ولهذا قيل : إن سلام إبراهيم أبلغ من سلام الملائكة ، لأن سلام الملائكة منصوب مقيدًا بالفعلية ، كأنه قال : نسلم سلامًا ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرفوع على الإطلاق من غير إشعار فيه بالفعلية ، ولهذا كان تقديره : مني سلام . وأما قوله تعالى : ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ﴾[٤] فإنما نصبه لأجل المطابقة ، كأنهم قالوا : خيرًا ، بخلاف ما حكاه الله تعالى عن أهل الشرك لما قيل لهم : ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٥] فلم يكن على جهة المطابقة من جهتهم لعدم التصديق منهم ، وإنما رفعه على جهة الاعتراض عن الأول ، ولهذا رفعه على إضمار مبتدأ ، كأنه قال : هذه أساطير الأولين .

فهذا ما أردنا ذكره من حكاية الأسماء بعد القول ، وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) ينظر : الكتاب ٦٣/١ . وقد نسب سيبويه هذه اللغة إلى بني سُليم .

(٢) الفرقان ٦٣ . وينظر : مشكل إعراب القرآن ٥٢٤/٢-٥٢٥ .

(٣) هود ٦٩ . وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٠/٢-٢١ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٦٨/١ .

(٤) النحل ٣٠ .

(٥) النحل ٢٤ . وينظر : مشكل إعراب القرآن ٤١٧/١-٤١٨ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الحكاية بـ(مَنْ)

اعلم أن الحكاية بِمَنْ على ضربين:

أحدهما: رد الأسماء الأعلام بعدها بألفاظها في لغة الحجازيين خاصة.

والآخر: حكاية النكرات بها بزيادات تلحق مَنْ.

فأما حكايات الأعلام بعدها[١]، فإذا قال رجل: رأيت زيدًا، قلت له: مَنْ زيدًا، فَمَنْ: في موضع رفع بالابتداء، وزيدًا في موضع خبره، إلا أنك غيرت إعرابه فجئت به حكاية للفظ القائل، ليعلم أنك عنه تسأله بعينه، لأن الأسماء مشتركة، فلو جئت به معربًا على الحقيقة لجاز أن يتوهم أنك تسأله عن غير مَن ابتدأت ذكره[٢]. وكذلك إذا قال: مررت بزيد، قلت: مَن زيدٍ، وإن قال: خاطبت عمرًا /١٢٦أ/، قلت: مَن عمرًا. قال سيبويه[٣]: وقد روي أن بعضهم قال: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ، حكاية لقوله. وقال بعضهم: ليسَ بقُرِشيًا، بالنصب كأنه قال: ألست قرشيًا، فقلت: لست بقُرشِيًا، فأدخل الباء في كلامه على لغته وتركه منصوبًا كما سمعه على الحكاية.

ولا يجيء[٤] في هذا الباب غير الأسماء الأعلام، ولو قلت: رأيت الرجل، أو مررت بأخيك، أو خاطبت صاحبك، لقلت في جميع ذلك: مَن الرجلُ، ومن صاحِبُك، ومن أخوك، فترفعه لا غير. وجميع هذا على مذهب الحجازيين. فأما بنو تميم فإنهم لا يحكون شيئًا من هذا ويرفعونه أجمع.

---

(١) في الجمل ٣٣١: باب حكايات الأسماء الأعلام بـ (مَن).

(٢) ي الأصل: ابتداء بذكره. وينظر: الجمل ٣٣١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤٠٣.

(٤) في الجمل ٣٣١: ولا يحكى.

فإن ألحقت بالمحكي[1] حرفًا من حروف العطف، أو عطفت اسمًا على اسم أو نعتَّه، بَطَلَت الحكاية، ورجعت إلى الإعراب، وذلك إذا قال لك: خاطبت محمدًا، فقلت له: ومَن مُحَمَّدٌ، [رفعت] لا غير، وكذلك لو قلت: فَمَن محمدٌ، وكذلك لو قلت له: مررت بزيد، فقلت له: ومَن زيدٌ، رفعت لا غير. إلى آخره ما ذكره في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن الحكاية لا يخلو حالها، إما أن تكون واقعة في ومعرفة أو نكرة، فأما حكايات النكرات فقد أفرد له بابا سنذكره هناك فلا وجه لخلط أحدهما بالآخر، والذي نذكره ها هنا إنما هو كيفية حكاية المعرفة، وليس يخلو الحال في ذلك، إما أن تكون حكاية بمن أو أي، فهذان تقريران:

التقرير الأول: أن تكون الحكاية بأي:

ومتى كان الأمر كذلك وجب الرفع في الاسم المحكى، سواء كان علمًا أو معرفًا باللام أو بالإضافة، فلهذا تقول إذا قيل لك: مررت بزيد، أيُّ زيدٌ، ومررت بالرجل، وبصاحبك، وغلامك: أيُّ الرجلُ، وأي غلامك، وأيُّ صاحبك، بالرفع في جميع ذلك كله، وإنما وجب ذلك، لأن أي لما كانت في نفسها معرفة من أجل الإضافة وجب المطابقة في محكيها، فلهذا كان معربًا مثلها في جميع المعارف كلها، لا يقع في ذلك اختلاف بين أهل الحجاز وبني تميم[2].

التقرير الثاني: أن تكون الحكاية بمَن:

وليس يخلو الحال في المحكي، إما أن يكون علمًا أو غير علم، فهذان وجهان[3]:

---

(١) في الجمل ٣٣٢: قبل المحكي.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٤٠١، والمقتضب ٢/٣٠٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤٠٣-٤٠٤، والمقتضب ٢/٣٠٩-٣١٠، والغرة المخفية ٢/٥٥٥، وشرح =

الوجه الأول منهما : أن يكون غير علم :

ومتى كان الأمر كما قلناه ، وجب فيه الرفع بكل حال ، فلهذا تقول إذا قال القائل : رأيت أخاك ، من أخوك ، ومررت بأخيك ، من أخوك ، وإذا قال : رأيت الرجل ، من الرجلُ ، بالرفع في جميع ذلك كله . ولا تجوز الحكاية في هذا إلا في لغة قليلة عن بعض العرب ، وهي لغة من قال : دعنا من تمرتان ، حكاية لمن قال : هل ثمة تمرتان ؟ ولغة من قال : لست بقرشياً ، حكاية لقوله : لست قرشيًا ، حكاه سيبويه[(١)] ، والرفع هو الأكثر والأشهر .

الوجه الثاني : أن يكون المحكي علمًا ، وفيه مذهبان[(٢)] :

أحدهما : الرفع وهو مذهب بني تميم ، وحجتهم عليه قياسهم له على سائر المعارف كلها ، فإنها تكون مرفوعة ، فلهذا وجب رفعه .

وثانيها : مذهب أهل الحجاز وهو الحكاية له على إعرابه ، فإذا قال : مررت بزيد ، قال : من زيدٍ ، بالجر ، وإذا قال : رأيت زيدًا : من زيدًا ، بالنصب ، وحجتهم على هذا هو : أن الأعلام قد كثر استعمالها على ألسنتهم ، فاغتفروا فيها وجوهًا من مخالفة الأقيسة لأجل كثرة دورها :

أما أولاً : فطرحوا التنوين من العلم إذا وصف بالأمرين .

وأما ثانيًا : فإمالة الحجاج ، ولا سبب فيه للإمالة .

وأما ثالثًا : فترك إعلال حَيَوه مع وجود سبب الإعلال فيه[(٣)] .

وأما رابعًا : فإظهار التضعيف في : مُحَبَبْ .

= ألفية ابن معطي ٢/١٠٩٢ .

(١) ينظر : الكتاب ١/٤٠٣ .

(٢) ينظر : اللمع ٣٦٧ ، وشرح اللمع ٢/٧١٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٥ ، وأوضح المسالك ٢/٢٣٣ .

(٣) ينظر : الخصائص ١/١٥٥-١٥٨ .

وأما خامسًا: ففتح العين من: موطَب، والقياس كسرها، كالموجِد، والموعِد، والمورِد.

فلما كان الأمر في الأعلام كما ذكرناه لا جرم اغتفروا فيه الحكاية، وتغيير إعرابه لما ذكرناه، وهذا الصيغ مستمر من الحجازيين، أعني حكاية الأعلام مع مَن، إلا إذا كان العلم معطوفًا عليه، أو بشيء من التوابع، وجملتها أمور ثلاثة[1]:

أما أولًا: فالصفة، فإذا قال القائل: مررت بزيد الظريف، فإنك تقول: من زيدٌ الظريفُ، بالرفع، فإن كانت الصفة بابن جازت الحكاية، فإذا قلت: مررت بزيد بن عمرو، جاز أن تقول: من زيدِ بن عمرو، بالجر لتنزلها منزلة شيء واحد.

وأما ثانيًا: فإذا كان العلم مؤكدا في نحو قولك: رأيت زيدًا نفسَه، فإنك تقول فيه: من زيدٌ نفسه، بالرفع أيضًا.

وأما ثالثًا: فالعطف، فإذا قال القائل: رأيت زيدًا وعمرًا، فإنك تقول: من زيدٌ وعمروٌ، بالرفع لا غير.

وقد تهالك قوم من النحاة في الحرص على الحكاية فجوزوها في العطف إذا كان المعطوف علمًا لا غير، فاجازوا في نحو قولك: رأيت زيدًا وعمرًا، أن يقال: من زيدًا وعمرًا، بالنصب دون غيره من سائر المعارف، وما ذاك إلا من أجل اختصاص الأعلام بما ذكرناه من التغيير، فلهذا سوغوه، فيها دون غيرها. فأما إذا قلت: رأيته ومررت به، فإنك تقول في حكايته: من هو، بالرفع لا غير لأنه لا يتسع في المضمرات كما أتسع في الأعلام، لاختلاف أحكامها. وحكى سيبويه عن قوم من العرب مثل هذا، فقالوا في نحو قولك: رأيته: من إياه، بالنصب وهو قبيح جدًا ليس مما يعمل عليه، ويأتي على مذهب من قال: دعنا من تمرتان، فهذه جملة ما ذكرناه.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٤٠٣-٤٠٤، والمقتضب ٢/٣٠٩، ٤/٢٥٦، والمقرب ٣٢٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٥، وأوضح المسالك ٣/٢٣٣.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب حكايات النكرات بـ(مَن)

اعلم أنك تحكي الأسماء النكرات بمن فتزيد فيها إذا استفهمت عن مرفوع واوًا، فإذا استفهمت عن مخفوض [زدت فيها] ياءً، وفي المنصوب ألفًا في حال الوقف [خاصة] /١٢٦ب/ و تحذفها في حال الوصل[١].

فإذا وصلت كلامك [بما بعده] حذفت ذلك أجمع، وتُلحق الزيادة التثنية والجمع في حال الوقف [خاصة]، وتحذفها في حال الوصل، فإذا قلت : جاءني رجل، قلت : مَنُو؟ وإذا قال : جاءني رجلان، قلت : مَنَانْ؟ وفي التثنية : مَنَيْنْ؟ وفي الجمع : مِنِيْنْ؟ وإن وصلت كلامك قلت : مَنْ يا هذا؟ فحذفت العلامة ووحدت، عن واحد كان السؤال أو عن اثنين أو [عن] جماعة، مذكّرين أو مُؤنّثينَ. فإن قال : جاءتني امرأة، قلت : مَنَهْ؟ بتحريك النون وإسكان الهاء، فإن قال : جاءتني امرأتان؟ قلت : مَنْتَانْ، باسكان النون، فإن قال : جاءتني نسوة، قلت : مَنَاتْ؟ إن وصلت كلامك، قلت : مَنْ يا هذا؟.

فإن قال : جائتني امرأة ورجل، قلت : مَنْ ومَنُو؟ فإن قال : جاءني رجل وامرأة، قلت : مَنْ ومَنَهُ؟ تُلْحق العلامة آخرالكلام. فإن قال : جاءني رجال ونساء، قلت : مَنْ ومَنَاتْ[٢]؟ وإن قال : مررت بنسوة ورجال[٣]، قلت : مَنْ ومَني؟ وكذلك ما أشبهه. إلى آخر ما ذكره في الباب.

كما قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -[٤] : قال الإمام أمير المؤمنين

---

(١) ليست في الجمل ٣٣٤.

(٢) في الأصل : منان. والتصحيح من الجمل ٣٣٤.

(٣) في الجمل ٣٣٥ : ورجل.

(٤) ترد هذه الجملة لأول مرة في هذا الموضع.

المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن ما ذكرناه في حكاية المعارف فيما سبق فإنه مخالف لحكاية النكرات من جهة أن المعارف يجب اعادتها ، فإذا قال : جاءني الرجل ، قلت : من الرجل ؟ بخلاف النكرة فإنها لا تعاد ، وإنما وجب ذلك في المعرفة ، لأن حرصهم على المعارف أكثر من حرصهم على النكرات ، فلهذا أعادوها مع رفعها[1] .

وأما النكرات فليس يخلو حالها إما أن تكون في حال الوصل أم في حال الوقف ، فإن كان في حال الوصل لم تثبت هذه العلامات بحال ، فإذا قال : جاءني رجل ، قلت : مَنْ يافتى ؟ وإذا قال : قرأت كتابًا ، قلت أيًا يا فتى ؟ بغير علامة في جميع ذلك كله ، وإن كان في حال الوقف فلا بد فيه من الحاق العلامة ، فإن كان المحكي مرفوعًا فبالواو ، فإذا قال : جاءني رجل ، قلت : مَنُو ؟ وإن كان منصوبًا فبالألف فإذا قال : رأيت رجلًا ، قلت : مَنُو ؟ وإن كان منصوبًا فبالألف فإذا قال : رأيت رجلًا ، قلت : مَنَا ؟ وإن كان مجرورًا فبالياء ، فإذا قال : مررت برجل ، قلت : مَني ؟ وإن كان المحكي مثنى فإن كان مرفوعًا فبالألف ، وإن كان منصوبًا أو مجرورًا فبالياء ، تقول : مَنَانْ ، ومَنَيْنْ ، وإن كان مجموعًا فبالواو والياء ، فلهذا تقول : مَنُونْ ، ومَنِيْنْ ، رفعًا ونصبًا وجرًا . وتقول في المؤنث إذا حكيت : مَنَهْ ؟ للواحدة ، ومَنْتَانْ ؟ ومَنْتَينْ ؟ رفعًا ونصبًا وجرًا ، وللمؤنثات : مَنَاتْ ؟ فتلحق هذه العلامات على ما ذكرناه مقابلة لما في لفظ الذكر من الحركات[2] . وتلحقها أحكام :

أما أولًا : فإنها مبنية بكل حال ، لوجود سبب البناء فيها ، وانقلاب هذه

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٤٦٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٠٨٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤٠١/١-٤٠٢ ، ٤٠٦ ، والمقتضب ٣٠٦/٢-٣٠٨ ، واللمع ٣٦٨-٣٦٩ ، والغرة المخفية ٥٥٣/٢-٥٥٤ ، والمقرب ٣٢٧ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٦٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٠٨٩/٢-١٠٩٠ .

الأحرف الألف والواو والياء في الإفراد والتثنية والجمع لا يوجب كونها معرفة لوجود سبب البناء فيها كما قلناه في هذين واللذان .

وأما ثانيًا : فلان هذه العلامات اللاحقة تكون ساكنة بكل حال ، فلا تكسر نون التثنية ولا تفتح نون الجمع في نحو : مَنَانْ ، ومَنَيانْ ، ومَنُونْ ، ومَنِيْنْ ، وهكذا التاء في نحو : مَنَاتْ ؟ لأنها إنما تكون لاحقة في الوقف على الخصوص ، فلا وجه لتحريكها في حال الوقف لأن الإعراب يذهب في حال الوقف ، فذهاب حركة البناء تكون أحق بالذهاب لا محالة .

وأما ثالثًا : فلأن محله الرفع على الابتداء ، وما يظهر فيه من الأحرف المختلفة إنما كان على جهة المقابلة ، لا ما يظهر في لفظ الذكر ، وليس بحروف إعراب بحال لما ذكرناه من قيام سبب البناء فيه ، فبطل أن يكون إعرابًا ، وإنما محله الرفع بما ذكرناه من الابتداء ، لتجرده عن العوامل اللفظية ، فلهذا وجب كونه مبتدأ .

فأما البيت الذي أنشده :

أَتَوا ناري فقلتُ مَنُونَ أنتم   فقالوا الجِنُّ قلتُ عِموُ ظَلاماَ

فقيل إنه لبشر بن أبي خازم ، وقيل لتأبط شرًا[1] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه ، منون أنتم : جملة ابتدائية ، والجن مرفوع [على] إنه خبر تقديره : نحن الجن ، وظلامًا : منصوب من وجهين : إما على الظرفية أي : في ظلامكم ، وإما على التمييز من باب : تفقأ زيد شحمًا ، أي لينعُمَ ظلامكم .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على شذوذه ، ومخالفته للقياس من وجهين[2] :

---

(١) نسب في النوادر ٣٨٠ إلى عُمير بن الحارث ، ونسب في الحيوان ٤/ ٤٨٢ إلى سهم بن الحارث ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٢ ، والمقتضب ٢/ ٣٠٧ ، وشرح اللمع ٢/ ٤٩٨ ، ٧١٩ ، والمقرب ٣٢٨ .

(٢) ينظر : التصريح ٢/ ٢٨٥ ، وحاشية الصبان ٤/ ٩٠ .

أما أولًا : فإثبات هذه العلامة في حال الدرج ، وقياسها ألا تثبت إلا حال الوقف .

وأما ثانيًا : فتحريكها ، والقياس فيها السكون .

وأما إنكار أبي القاسم على من روى هذا البيت : عموا صباحًا ، فإنه وإن كان سديدًا في هذه القافية كما حكاه ابن دريد عن أبي حاتم السجستاني كما رواه [أبو] زيد الأنصاري[1] ، لكنه غير سديد إنكاره على الاطلاق ، فإن هذه القافية ، أعني قافية الحاء ، وقد اشتهرت في مقطوعة لِجَذْع بن سنان الغساني ، وبعده[1] :

نزلتُ الشعبَ شعب الجِنِّ لما   رأيت الليل قَدْ نَشَرَ الجَنَاحَا

وهي طويلة وكلتا[2] القافيتين ، أعني قافية الميم وقافية الحاء أكذوبة من أكاذيب العرب وخرافاتهم ، فليس واقعًا كما قالوه بحال .

فهذا ما أردنا ذكره في باب الحكاية بمن في شرح مراد أبي القاسم ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) ينظر : النوادر ٣٨٠ ، وإصلاح الخلل ٣٦٩ ، والتصريح ٢/٢٨٥ ، وحاشية الصبان ٤/٩٠-٩١ .
(٢) في الأصل : وكلا ، والصواب ما أثبت .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الحكاية بـ(أيّ)

اعلم أن أيًا تُحكى بها النكرات كما تحكى [المعارف] بِمَنْ، إلا أنها تخالف مَنْ في أنها[1] لا تلحقها الزيادة في الوقف كما تلحق مَنْ، ولكن يقف عليها كما يقف على الأسماء المعرفة[2]، لأن أيًا متمكنة معربة لإضافتها، وإنك تثنّيها وتجمعها في الوصل ولا تفعل ذلك بِمَن. ويجوز أن يحكى بها من يعقل ومن لا يعقل، [ولا يحكى بِمَنْ إلا من يعقل] خاصة. /١٢٧أ/ وإذا قال لك: رأيت رجلًا، قلت: أيًا؟ وإذا قال: رأيت رجلين، قلت: أَيَّيْنِ؟ وإذا قال: رأيت رجالًا، قلت: أَيِّينَ؟ وإذا قال: رأيت امرأة، قلت: أَيَّةً؟ وإذا قال: رأيت امرأتين، قلت: أَيَّتَيْنِ؟ وإذا قال: رأيت نساء، قلت: أيَّاتٍ يا فتى؟ ومجراها في الوصل والوقف وفي التثنية والجمع سواء. ولا تحكى بها شيئًا من المعارف ولكن ترفع ما بعدها بها.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أنا نذكر ها هنا المشابهة بين مَن وأيّ، ونذكر المخالفة بينَهُما ثم نردفه بذكر كيفية الاستعمال، فهذه فوائد ثلاث:

الفائدة الأولى: في بيان الموافقة بينهما: وهما يتفقان من أوجه:

أما أولًا: فلأنهما مشتركان في الاسمية جميعًا.

وأما ثانيًا: فلأنهما مشتركان في الاستفهام جميعًا.

وأما ثالثًا: فلأنهما مشتركان في استعمالهما شرطًا وجزاءً.

---

(١) في الأصل: أنه. وينظر: الجمل ٣٣٨.

(٢) في الجمل ٣٣٨: المعربة.

وأما رابعًا : فلأنهما مشتركان في استعمالهما موصولتين .

وأما خامسًا : فلأنهما مشتركان في استعمالهما موصوفتين نكرتين ، كما قررناه من قبل .

وأما سادسًا : فجواز إلحاق حرف النداء بكل واحد منهما ، فلهذا تقول : يا مَنْ لا يزال محسنًا أحسن إلي ، وتقول : يا أيها الرجل ، ويا أيهذا الإنسان .

وأما سابعًا : فجواز الحكاية بهما في المعارف والنكرات ، كما فصلناه .

الفائدة الثانية : في بيان وجوه المخالفة ، وهما يختلفان من أوجه[1] :

أما أولًا : فلأن مَنْ موضوعة في الاستفهام لمن يعلم ، وأيًّا موضوعة لمن يعلم ولمن لا يعلم .

وأما ثانيًا : لأن مَنْ لا تستعمل إلا مفردة بخلاف أيّ فانها قد تستعمل مضافة كقولهم : أيهم ، وأي القوم ، وقد تكون مفردة عن الإضافة في نحو قولك : يا ايها الرجل ، ويا ايها الغلام .

وأما ثالثًا : فلأن مَنْ مبنية بكل حال لا يجوز ظهور الإعراب فيها ، وأي قد تكون معربة وهو الأكثر وقد يعتر[ض] فيها البناء العارض ، في نحو قولك : يا أيُّها الرجل .

وأما رابعًا : فلأن العلامات التي تلحق بِمَنْ لا تثبت إلا في حالة الوقف لا غير ، بخلاف أيّ فإن العلامات تلحقها وصلًا ووقفًا لتمكنها بإعرابها .

وأما خامسًا : فلأن العلامات التي تلحق مَن إنما هي لما في لفظ الذكر من المقابلة ، وليست إعرابًا بخلاف ما يكون لاحقًا بأي ، فإنه إعراب لا محالة . فهذه وجوه خمسة في بيان المخالفة بينهما .

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ٢/٥٥٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٩١ ، وأوضح المسالك ٣/٢٣٠-٢٣٣ ، والتصريح ٢/٢٨٥ ، وحاشية الصبان ٤/٩٢ .

الفائدة الثالثة: في كيفية استعمال المسائل وجريها[1]:

واعلم أن المسائل تكون جارية على ما أسلفناه من كون مَن لمن يعلم، وأيّ تستعمل فيهما جميعًا، والتزام سائر الأحكام فيهما كما ذكرناه، فإذا قال: رأيت رجلًا وحمارًا، قلت: مَنْ وأيًّا؟ وإذا قال: رأيت رجلًا وحمارًا، وقلت: أيًا ومنا؟ وإذا قال: رأيت حمارًا ورجلين قلت: أيًّا وَمَنَين؟ وإذا قلت: رأيت حمارًا ورجالًا، قلت: أيًّا ومَنَيْنْ؟ وإذا قلت: رأيت رجلًا وامرأة، قلت: مَن ومنه؟ وإذا قلت: رأيت رجلًا وامرأتين، قلت: مَنْ، ومَنْتَيْن؟ وإذا قلت: رأبت رجلًا ونساءً، قلت: مَنْ ومَنَات؟ وهكذا تصنع من استعمال المسائل على وجوهها، وترتيبها على قوانينها على الأصول المتقدمة التي ذكرناه، من غير مخالفة في ذلك. ولا حاجة بنا إلى الإكثار من هذه الأمثلة فإذا ذكر بعضها يغني عن ذكر سائرها، واللَّه أعلم بالصواب.

فأما قول أبي القاسم: إنك لا تحكي شيئًا من المعارف بأيّ، ولكن ترفع ما بعدها. فقد قررنا شرحه من قبل.

* * *

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/٣٠٤-٣٠٥، والتصريح ٢/٢٨٤، ٢٨٦.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب حكايات الجمل

اعلم أن الجمل لا تغيرها العوامل، وهي كل كلام عمل بعضه في بعض، فهي تُحْكَى على ألفاظها كقولك: قرأت الحمدُ لله رب العالمين، وتعلمت الحمد لله رب العالمين، وكذلك ما أشبهه من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

ولو سمَّيت رجلًا: قام زيد، ويقوم زيد، ومحمد قائم، وما أشبه ذلك لبقى على لفظه، فقلت: رأيت قامَ زيدٌ، ومررت بقامَ زيدُ، وخاطبت قامَ زيدٌ، وجاءني محمدٌ قائِمٌ، ومررت بمحمدٌ قائمٌ. وكذلك قالت العرب: جاءني تأبطَ شرًّا، ومررت بتأبَطَ شرًّا، وجاءني برقَ نحرُهُ، وّذّرى حَبًّا، ورأيت برقَ نحرُه، وذَرَّى حّبًا، وكذلك ما أشبهه.

وكذلك في النداء تبقى على حالها، فتقول: يا زيدٌ قائمُ، ويا محمدٌ منطلقٌ، لا يغيره النداءُ كما لا تغيره سائر العوامل.

قال سيبويه[1]: فإن سمَّيتَه وزيدٌ، لزمك أن تحكيه على حسب الموضع الذي نقلته منه فإن نقلته من مرفوع تركته مرفوعًا على حاله محكيا، فقلت: رأيتُ وزيدٌ، وجاءني وزيدٌ ومررت بوزيدٌ، وكذلك إن نقلته من المنصوب أو المخفوض. وإن سميته بقولك: لِزَيدِ، وبزيدِ، تركته على حاله. فإن سميته: عن زيدِ، ومن زيدِ، فالوجه أن تُجْرِيَه مُجرى المضاف فتعربه فتقول: هذا من زيدِ، وهذا عن زيدِ، إلى آخر ما ذكره في الباب.

قال الإمام المؤيد بالله أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أنا قدر رمزنا إلى شرح كلام أبي القاسم في الحكاية بمن وأي في من يعلم

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٨/٢.

وما لا يعلم ، لكنه اسقط ها هنا التنبيه على أمور ثلاثة/١٢٧ب /:

أولها : لغة من قال : منا ، ومنو ، ومني ، في الحكاية عن المرفوع والمنصوب والمجرور ، وفي التثنية والجمع على صورة المفرد من غير إلحاق العلامة .

وثانيها : لغة من قال : أيّ ، وأيًا ، وأيّ ، في المرفوع والمنصوب والمجرور ، في التثنية والجمع على صورة المفرد من غير إلحاق العلامة .

وثالثها : الحكاية عن الصفة ، فإنه إذا قال القائل : جاءني زيد القرشي ، فإنك تقول : المني ؟ وجاءني الزيدان القرشيان ، فإنك تقول : المَنيَانْ ؟ وإذا قال : جاءني الزيدون القرشيون ، فإنك تقول : المنَيُون ؟

فهذه الأمور الثلاثة لم يذكرها ، فلم يكن بد من التنبيه عليها . فإذا عرفت هذا ، فاعلم أن أبا القاسم قد أورد صورًا في حكايات الجمل ، ونحن نوردها واحدة واحدة ونفصلها بمشيئة الله تعالى(١) :

أولها : حكايات الجمل الفعلية ، أو الجمل الابتدائية في نحو قولك : زيد قائم ، وقام زيد ، ونحو قولنا : تأبط شرًا ، وذرَّى حَبًا ، وشاب قرناها ، وغير ذلك من الجمل المسمى بها ، ومتى سمي بها على هذه الصورة ، فإنه يجب أن تحكى على حالها من غير تغيير في جميع وجوه الإعراب ، فلهذا تقول : جاءني شابَ قرناها وتأبط شرًا ، ورأيتُ شاب قرناها وتأبط شرًا ، ومررت بشابَ قرناها وتأبط شرًا ، لأن الغرض هو بقاء صورة الجمل من غير تغيير لها ، لأنها لو غيرت لم تبق صور الجمل على ما هي عليه ، فلهذا وجب بقاؤها ، وحكايتها على حالها مطلقًا . وهكذا القول إذا ناديته فإنك تقول : يا شاب قرناها ، ويا تأبط شرًا .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٦٤-٦٨ ، والأصول ٢/١٠٤-١٠٧ ، والغرة المخفية ٢/٥٥٧ ، والمقرب ٣٢٤-٣٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٧١-٤٧٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٩٣-١٠٩٦ ، وهمع الهوامع ٥/٣٢٧-٣٣١ .

وهكذا إذا سميت بقولك : زيد منطلق ، فإنك تقول فيه : يا زيدٌ منطلقٌ ، وهذه الجمل لا يجوز تثنيتها ، ولا جمعها ولا تعريفها باللام بحال ، بل تكون مؤداة على حالها .

وثانيها : أن تكون مركبة من اسم وحرف ، قال سيبويه[1] : فإن سميت بقولك : وزيد ، لزمك أن تحكيه على حسب الموضع الذي نقلته منه . وهذا يكون على أوجه ثلاثة[2] :

أما أولًا : فبأن يكون اسمًا مع حرف عطف ، كقولك : وزيد ، وإعرابه يكون على ما نقلته منه ، فإن نقلته من مرفوع فارفعه ، وإن نقلته من منصوب فانصبه ، وإن نقلته من مجرور فاجرره ، فلهذا تقول : جاءني وزيد ، ورأيت وزيد ، ومررت بوزيد .

وأما ثانيًا : فبأن يكون اسما مع حرف جر يكون على حرف واحد كقولك : لزيد ، وبزيد ، فإنك تحكيه بكل حال ، فلهذا تقول : جاءني لزيدٍ ، ورأيت لزيدٍ ، ومررت بلزيدٍ .

وأما ثالثًا : فبأن يكون اسمًا مع حرف جر يكون على حرفين ، وهذا كقولنا : من زيد ، وعن زيد ، وعما ، ومما ، وغير ذلك مما يكون على حرفين . وهذا لك فيه وجهان :

أحدهما : الحكاية اجراء له مجرى حرف العطف لاشتراكهما في كونهما حرفين .

وثانيهما : الإعراب وهو الأجود فتعرب الأول وتضيفه إلى الآخر ، ووجهه هو : أن الأول لما كان على حرفين كان مشبها للأسماء ، فلهذا أضيف إلى ما بعده ، فوجب أن يقال فيه : هذا مَنُ زيدٍ ، وعَنُ عمرٍو ، فتعربه وتجريه مجرى المضاف ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٦٨/٢ .

(٢) ينظر : المقرب ٣٢٤-٣٢٥ .

فتقول : هذا عَنُ زيدٍ ، كما تقول : هذا يَدُ زيدٍ ، وهكذا القول في نحو : عما ، ومما ، في نحو : عما تسأل ومما غضبت ؟ يجوز فيه الوجهان كما ذكرناه .

وثالثها : أن يسمى بقط : وإذا كان الأمر كما قلناه وجب إعرابه وإضافته ، فلهذا تقول : هذا قَطُ زيدٍ ، كما تقول : حسبك لأنه لما كان متمكنًا بالاسمية كان مضافًا إلى ما بعده ، ولو أفرده عن الإضافة جاز ذلك ، فتقول : هذا قطٌ ، ورأيت قطًا ، ومررت بقطٍ ، ولا وجه للحكاية فيه بحال .

ورابعها : أن يسمى باسم مع صوت ، كقولك : هذا عمرويه وسيبويه ونفطويه ، فلك وجهان :

أحدهما : بناؤه ، فتبني الأول لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وتبني الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر ، وحرك لإلتقاء الساكنين ، وخص بالكسر على أصل التقاء الساكنين ودخول التنوين عليه لعامة للتنكير كدخوله على نحو : صَهٍ ، ومَهٍ ، ومتى كان على هذا الوجه فمَهٍ ، ومتى كان على هذا الوجه فلإنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه بحال ، إلا أن يقال : جاءني رجلان كلاهما عمرويه ، ورجال كلهم عمرويه ، وإنماتعذر ذلك من أجل تركيبه كما قلناه .

وثانيهما : الإعراب فيه ، وهذا شيء حكاه أبو عمرو والجرمي[1] لتنزلهما منزلة كلمة واحدة ، فعلى هذا تقول : هذا عمرويه ، بالرفع ، وعمرويه ، بالنصب ، رأيتُ ، ومررت بعمريه بالجر ، وتقول في تثنيته : العمرو يهان ، وفي جمعه : العمرويهون ، وهكذا القول فيما شابهه ، فأما نحو : تأبط شرًا ، وشاب قرناها ، وغير ذلك من المسميات بالجمل فإنها لا يجوز أن تثنى ولا تجمع ولا يدخله إعراب ، كما فصلناه من قبل ، وهذا هو قول النحاة من علماء البصرة والكوفة ، فإنهم متفقون على أن هذه الجمل لا يدخلها إعراب بحال : قال سيبويه[2] : فإن زعم زاعم أن هذه الأشياء

(١) ينظر : الجمل ٣٤١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٦٥ .

يجوز تثنيتها وجمعها، فقل له كيف تثني من سميته بـ (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)[١] ومن سميته بقولك: (أحق الخيل بالركض المعار)[٢]، وطول له القصة حتى يتضح له فساد مذهبه.

وخامسها: أن تسمى رجلًا بما يكون من اسمين، كقولنا: بعلبك، ورام هرمز، ومَارَسرْجِسَ، وحضرموت، وغير ذلك فهذا وأمثاله يكون معربًا، ولا وجه لدخول الحكاية فيه لأن الثاني ليس عاملًا في الأول فيكون لقولنا: من زيد، وغير زيد، فتجوز حكايته، ولا في آخره صوت فيكون بالصوت مضارعًا لما ركب من حرف واسم، كقولنا: عمرويه، ونفطويه، لأن الصوت مضارعًا للحرف، فلما كان الأمر فيه كما قلناه وجب إعرابه من غير حكاية، ولك في إعرابه وجهان:

أحدهما: أن يكون إعراب الكلمة في آخر الجزء الثاني/١٢٨أ/ منهما ويكون الأول نازلًا منزلة صدر الكلمة من عجزها، وعلى هذا يجوز تثنيته وجمعه، لأنه قد صار بمنزلة الكلمة الواحدة، فلهذا تقول فيه: هذان بعلبكان، وحضرموتان، وتجمعه فتقول فيه: هؤلاء بعلبكون، وبعلبكين، وتكون الكلمة الأولى مفتوحة بكل حال مبنية بمنزلة الجيم من: جعفر، والزاي من: زيد.

وثانيهما: أن يكون الأول معربًا بوجوه الإعراب كلها، ويكون الثاني مجرورًا بإضافة الأول إليه، فإن كان في الثاني ما يمنع[٣] الصرف وجب منعه، وإلا وجب صرفه، وإذا اردت تثنيته وجمعه ثنيت الأول على هذا وجمعته فقلت: هذان

---

(١) صدر بيت لمرئ القيس، ديوانه ٨، وعجزه:

بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخول وحومل

(٢) عجز بيت لبشر ابن خازم، ديوانه ٧٨، وصدره:

وجدنا في كتاب بني تميم

وهو مثل مشهور، فصّل القول فيه السيوطي في كتابه (جرّ الذِّيل في علم الخيل) ١١٣-١١٤. وهو من شواهد الكتاب ٢/٦٥.

(٣) في الأصل: يمتنع.

بعلابك ، وهؤلاء بعلوبك ، لأن الأول مستقل على حياله ، فلهذا وجب ما ذكرناه . وظاهر كلام أبي القاسم مشعر بما ذكرناه من التفصيل ، ولا يكاد يظهر في هذا الذي فصلناه خلاف بين النحاة من أهل البصرة والكوفة لوضوح القياس فيه .

وسادسها : إذا سميت رجلًا بنحو : خمسة عشر ، أجريته مجرى بعلبك وهذا كما ذكرناه لأنهما اسمان مركبان غير تركيب الإضافة ، وآخر الأول مفتوح ، فلهذا وجب اجراؤه مجرى بعلبك في جميع ما ذكرناه فيه من الوجوه ، وقد أشرنا إليها فلا وجه لتكريرها .

وسابعها : إذا سميت رجلًا : بَعلَّمَا ، وكأنما ، وما أشبهه فهذا ليس فيه إلا الحكاية لا غير لأنه قد صار مشبهًا للجمل من أجل تركيبه ، فوجب إجراؤه مجراها ، في بطلان تثنيته وجمعه وتصغيره وتكسيره ، ووجب إجراؤها على لفظه من غير تغيير .

وثامنها : أنك إذا سميت بالتثنية من نحو : زيدان وعمران ، فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تجعل النون فيه هي معتقب الإعراب ، فيجري على هذا مجرى : سلمان ، وعمران ، وعثمان ، ويكون غير منصرف .

وثانيهما : أن تحكى فيه التثنية : هذا زيدان ، ورأيت زيدين ، ومررت بزيدين .

ووجه الأول : هو أنه لما صار اسما بطلت تثنيته ، فلهذا أعراب في النون ، ووجه الثاني : هو أن اللفظ يجب مراعاته وإن تغير المعنى ، فلهذا حكيت فيه التثنية .

وتاسعها : الجمع السالم : وفيه ثلاثة أوجه :

أما أولًا : فالحكاية للجمع ، فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، فتقول : هذه قِنَّسْرُونَ وقِنَّسْرِينَ .

وأما ثانيًا : فبان تجعل النون معتقب الإعراب وتلزمه الياء ، فتقول : هذه قِنَّسْرين ، ورايت قِنَّسْرِين ، ومررت بِقِنَّسْرِين ، وهكذا فلسطين .

وأما ثالثًا : فبأن تكون النون معتقب الإعراب وتلزمه الواو ، فتقول على هذا : هذه قِنَّسْرُوْن ، ورأيت قِنَّسْرُوْن ، ومررت بِقِنَّسْرُوْن ، وهذا الوجه لم يذكره الزجاجي ولا حكاه الزمخشري ، وإنما هو شيء حكاه البطليوسي[١] وليس ببعيد ، كقولك : حمدون ، وعبدون .

وعاشرها : إذا سميت امرأة بنحو : مسلمات ، وهندات ، فإنك تحكيه على حاله[٢] .....

* * *

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٣٧٠ ، وقد نسبه إلى الكوفيين .

(٢) بقية هذه الصفحة فراغ ، وقد كتب في الأصل ملاحظة نصها :

« في الأم المنقول هذه منها سقط من هنا إلى باب التصريف ، وقد رأينا أن ينقل شرح ابن بابشاذ من حكاية الجمل إلى التصريف ، لأجل البحث إذا أربد فيه ، والمرجو من الله سبحانه أن يسهل وجود نسخة أخرى لتتم هذه عليها .

وشرح ابن بابشاذ هو على المقدمة التي شرحها الإمام عليه السلام [علي] مقدمة أبي القاسم الزجاجي » .

/١٤٨أ/ قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب التصريف

أول علم التصريف معرفة حروف الزيادة، وهي عشرة: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والتاء، والميم، والنون، والسين، والهاء، واللام، يجمعها قولك: اليوم تنساهُ، وهذا عمله أبو عثمان المازني.

فأما الهمزة فتزادُ أولًا فيما [كان] عدته أربعة أحرف نحو: أحمرَ، وأصفرَ، وأبيض، وأَفْكَلَ وأَيْدَعَ، وما أشبه ذلك. فأما أَرْطَى، وأَيْصَر، وإِمَّعَة، فهمزاتها اصلية. ولا يحكم على الهمزة بالزيادة إذا كانت غير أَوَّل إلا بدليل من اشتقاق أو تصريف، نحو قولهم [للريح]: شَمْأَلٌ، وشَأْمَلٌ، لأن قولهم: شَمَلَتِ الريحُ تَشْمُلُ، دليل على زيادة الهمزة.

والألف لا تزاد أولًا لسكونها واستحالة الابتداء بالساكن، ولكن تزاد ثانية نحو: ضارب وذاهب، وثالثه نحو: ذهاب وكتاب، ورابعة في: عثمان، وسكران وسكرى، وخامسة نحو: [حَبَرْكَى و] جَحْجَبى، وسادسه في نحو: قَبَعْثَرى، وما أشبه ذلك.

والواو [أيضًا] لا تزاد أولًا ولكن تزاد ثانية في نحو: جُؤْذَر[1] وكَوْثَر، وثالثه في نحو: رَسُول، وعجوز، ورابعة في نحو منصور وما اشبه ذلك.

والياء زاد أولًا في مثل: يضرب، ويذهب، وثانية في مثل: حيدر وصيرف وثالثه في مثل: سعيد، وما أشبه ذلك.

والميم تزاد أولًا في موضع الهمزة، في مثل مضروب ومقتول ومقام ومزاد[2]

---

(١) ليست في الجمل ٤٠٠.

(٢) في الجمل ٤٠٠: ومراد.

وما أشبه ذلك .

والنون تزاد [أولًا] في [أول] المستقبل في مثل : نذهب ونضرب ، وثانية في انفعل في نحو : انطق وفي مثل : مُنْفَعل ، نحو : منطلق ، وفي التثنية والجمع في قولك : الزيدان والزيدون ، وعلامة للصرف ، وهي التي تكتب ألفا في الخط في نحو قولك : رأيت زيدًا ، إلى آخر ما ذكره في الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أن علم التصريف بمعزل عن علم الإعراب ، فما كان يتعلق بجانب إصلاح المعاني فهو بعلم العربية أشبه ، وما كان يتعلق بإصلاح الألفاظ فهو بعلم التصريف أشبه ، فالكلام في أنواع الإعرابات كلها وما يتعلق به باب العربية ، والكلام في الإبدال والزيادة والإعلال بابه التصريف /١٤٨ب/ ولهذا فإن ابن الحاجب أهمل ذكر التصغير والمنسوب في (مقدمته وشرحها) واسقطها من أبواب العربية لما كان لها تعلق بعلم التصريف من القلب في الواو والياء فيهما جميعا . والإعلان في الواو والياء هو من أهم قواعد التصريف ، لكن قد جرت عادة النحاة بذكر قطعة في آخر الكتب كما عمل الزمخشري في مفصله ، والزجاجي وغيرهما من النحاة ، وقد أفرد النحاة كتبا على حيالها كما فعله ابن جني في (سر الصناعة) ، (والملوكي) ، وكما فعله المازني وغيرهم ، فإنهم جعلوا له كتبا مخصوصة ، واوسعوا الكلام فيه وهذه الطريقة أحسن لأن علم الإعراب منفصل عن علم التصريف ، فلا يمزج أحدهما بالآخر ، والذي حسن من ذكره في آخر كتب النحاة هو أنه يبحث في إصلاح اللفظ وإتقانه وهو امر ذاتي والإعراب عارض ، فلهذا لم يكن بد من ذكره .

وقبل الخوض فيما أورده صاحب الكتاب من أسراره ننبه على أمور في صدر الباب لا بُدَّ منها ، وهي الكلام في معنى التصريف ، وفوائده ، وقواعده ، وموضوعه التي يدور عليها ، فهذه تنبيهات أربعة :

التنبيه الأول : في معنى التصريف : وله مجريان :

المجرى الأول منهما : لغوي : وهو جعل الشيء في جهات مختلفة ، واشتقاقه من قولهم : تصرف الرجل في حوائجه ، وقضى أغراضه[١] ، وصرفته أيضًا في إنفاذ مآربي تصريفًا ، وهو تصريف الرياح ، وهو اختلاف مهابها من جميع جهاتها ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾[٢] يريد أنه دال على الحكم المختلفة والأسرار المتضاعفة التي لا تزال على وجه الدهر عظة طرية ومنه ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[٣] ، يريد : إنا جعلناه على وجوه مختلفة استعطافًا لقلوبهم وتلطفًا في تحصيل إيمانهم[٤] .

المجرى الثاني : في مصطلح النحاة ، وهو على وجهين : عام وخاص ، فالعام : عبارة عما يعرض في لفظ الكلمة ومعناها من التغيير . فالذي يعرض في لفظ الكلمة من التغييرات هو القلب والإبدال والزيادة والإدغام وغير ذلك والذي يعرض لمعناها من التغييرات هو أن يكون لفظها واحدًا ، أو هي دالة على معانٍ مختلفة ، وهذا كاللفظ المشترك كالقرء مثلًا ، فإنه دال على الطهر والحيض على جهة الحقيقة فيهما ، وقد تكون الألفاظ مختلفة وهي دالة على معنى واحد ، وهذا كالألفاظ المترادفة ، ومثاله قولنا : حمر ، ومتلاف ، وقرقف ، وزرجون ، وصهباء ، وغير ذلك من أسمائها ، وهي دالة على مقصود واحد وهو حقيقة الحمر لا غير ، وقد تكون ألفاظًا مختلفة دالة على معان مختلفة ، وهذا كقولنا : سماء ، وأرض ، وجدار ، وكتاب ، فإن هذه ألفاظ مختلفة ومعانيها مختلفة أيضًا . فالتصريف يفيد هذه الاختلافات ، وإنما كان هذا عامًا لما كان عامًا في تصريف الألفاظ والمعاني كما ترى ، فلأجل هذا سميناه عامًا .

---

(١) ينظر : الصحاح : (صرف) ١٣٨٦/٤ .

(٢) الإسراء ٨٩ .

(٣) القصص ٥١ : وقد جاء في الأصل : « ولقد صرفنا لهم » .

(٤) ينظر : الغرة المخفية ٧٢٢/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٣١٣/٢ .

وأما الخاص: فهو عبارة عما يعرض في أحرف الكلمة من الزيادة والإبدال والقلب والإدغام[١]. وإنما كان هذا خاصًا لأنه هو المعهود في ألسنة النحاة، إنهم لا يعنون بالتصريف إلا ما ذكرناه، فلهذا كان مقصورًا على إفادته لهذا المعنى على الخصوص من غير زيادة عليه، ويدل على ما قلناه: هو أن النحاة إذا تكلموا في التصريف فإنهم لا يذكرون شيئًا من هذه المعاني، أعني الاشتراك والترادف، وإنما يذكرون الإبدال والزيادة والإعلال والإدغام، وهذا يدل على أن مقصودهم بالتصريف هو ما أشرنا إليه، فلهذا كان مقصورًا عليه في الإفادة.

التنبيه الثاني: في بيان فوائد التصريف[٢]:

واعلم أن علم التصريف له فوائد جمة ونكت غزيرة ونورد من ذلك فائدتين:

الفائدة الأولى: في معرفة أصلي الكلمة من زائدها، وأصليها من مبدلها، ومعرفة عينها ولامها وفائها، ليظهر عند ذلك معرفة الأوزان والساقط من غير الساقط، وفيه حفظ اللغة ومراعاة قوانينها وحراسة كتاب الله تعالى عن تحريف ألفاظه بالزيادة عليها أو بالنقصان منها، فإن هذا مما لا يمكن الوقوف على حقيقة غوره ولا يمكن تحصيل معانيه وإدراكها على ما هي عليه إلا بعلم التصريف، وهذه فائدة عظيمة القدر جليلة النفع يدري بها الفضلاء، ويتقاعد عن فهمها الأغمار الأغبياء.

الفائدة الثانية: إدراك معرفة حقائق الاشتقاقات اللفظية: وبيان ذلك من وجهين:

أحدهما: الاطلاع على معرفة الاسرار البديعة والغرائب العجيبة في كتاب الله تعالى ومن ثمة عظم قدر الزمخشري، رحمه الله تعالى، فيما أودعه في تفسيره من

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١٣١٣/٢.

(٢) ينظر: المنصف ٢/١-٤، والممتع ٢٧/١-٢٩.

النكت الغريبة وأثاره من الفوائد المكنونة ، والأسرار المخزونة ، فإنه يطلع فيه على دقائق لم يسمح بها قبله خاطر ، وتطفل على/١٤٩أ/ أسرار لم يتنفس فيها قبل وقته ناظر ، وما ذاك إلا من أجل اطلاعه على أغوار الاشتقاق وإحاطته بأسراره .

وثانيها : الأمن من وقوع الخطأ والسلامة من الزلل كما وقع لكثير من الأدباء ممن لم يحكم قانون الاشتقاق . ولنذكر من ذلك أمورًا وقع فيها غفلة وذهول :

أولها : أنه يحكى عن أبي عبيد(١) أنه اشتق قولهم : مالي عن هذا مندوحة واحدة ، من انداح ، وهذا فاسد ، فإن النون من انداح زائدة ، ونون مندوحة أصلية ، لأنه مأخوذ من الندح : وهو الجانب المتسع ، حكاه الجوهري(٢) .

وثانيها : ما يحكى عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(٣) أنه قال في أُسكَفَّة الباب ، وهي عتبته :إنها مشتقة من استكف ، وهذا فاسد ، فإن السين في استكف زائدة فلو كانت مأخوذة منه لكان وزنها : أسْفُعْلَة ، والسين فيها أصلية وزنها : أُفْعُلّة ، لأن السين إنما يحكم بزيادتها في مواضع مخصوصة تقريرها على إثر هذا بمشيئة الله تعالى ، وهذا ليس من مواضعها .

وثالثها : ما يحكى عن التوَّزي(٤) ، وقد سأل عن أبا حاتم عن الفردوس ، هل يكون مذكرًا أو مؤنثًا ؟ فقال له أبو حاتم : إنه مذكر ، فقال التوزي : بل هو مؤنث ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾(٥) فقال أبو حاتم : ذهب إلى الجنة ، فقال التوزي : أما سمعت الناس يقولون : أسألك الفروس الأعلى ، فقال له

---

(١) نسب في الخصائص ٣/٢٨٣-٢٨٤ إلى أبي عبيدة ، وفي الممتع ١/٩١ إلى أبي عبيد .

(٢) ينظر : الصحاح : (ندح) ١/٤٠٩-٤١٠ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣/٢٨٤ ، والممتع ١/٣٠ .

(٤) أبو محمد عبدالله بن محمد ، ت٢٣٣هـ . (إنباه الرواة ٢/١٢٦ ، وبغية الوعاة ٢/٦١) وينظر : الخصائص ٣/٣٠٨-٣٠٩ .

(٥) المؤمنون ١١ .

أبو حاتم : الأعلى ها هنا أفعل لا فعلى . فأنظر إلى غلط التوزي وما ذاك إلا لأجل جهله بالاشتقاق .

ورابعها : ما يحكي أن أبا علي الفارسي[١] ، وكان من حذاق العربية ونظارها ، أنه حضر يومًا في حلقة أبي بكر الخياط[٢] ، فقال لبعض أصحابه : كيف يبنى من سفرجل على مثال عنكبوت ؟ فقال مسرعًا : سفرروت ، فعجب الفارسي من ذلك وأغرق في العجب لأن الخماسي والرباعي لا يبنى منهما ثلاثي بزيادة ، لأنه يكون هدمًا لأصولهما .

وخامسها : ما يحكى من خطأ من اشتق اسم الوزير من : الأزر ، أخذًا من قوله تعالى : ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾[٣] ، وهذا خطأ ، فإنه كان يلزم أن يقال : أزير ، لأن الواو حاصلة فيه والحق أن اشتقاقه ، إما من : الوَزَرُ ، وهو الملجأ ، وإما من : الوِزْرُ ، وهو الثقل[٤] .

فهذه الأمور إنما وقع الغلط من أجل الذهول عن حقيقة الاشتقاق ومراعاة أحواله .

التنبيه الثالث : في بيان موضوع التصريف :

اعلم أن لكل علم من العلوم موضوعًا تنشأ عنه وينبني عليه ينزل منه منزلة الحديد لعمل السكين ، ومنزلة الخشب في عمل السرير فليس يخلو الحال إما أن يكون الكلام في موضوع الإعراب أو موضوع التصريف ، فهذان نظران :

النظر الأول : في بيان موضوع التصريف :

واعلم أن موضوعه : إنما هو الكلم المفردة ، وهو النظر في زوائدها ومبدلها

---

(١) ينظر : الخصائص ٣/٣٠٠-٣٠١ .

(٢) محمد بن أحمد بن منصور، ت ٣٢٠هـ (إنباه الرواة ٣/٥٤ ، ولسان الميزان ٥/٣٨) .

(٣) طه ٣١ .

(٤) ينظر : الصحاح : (وزر) ٢/٨٤٥ .

وأصل الإعلال فيها ، وما كان منها مدغمًا وغير ذلك ، فالتصريفي يجب أن يقصر نظره على ما ذكرناه من الألفاظ المفردة وأحوالها فلا يتعداه إلى غيره ، فينظر في حروف الزيادة وحصرها ،وينظر في حروف البدل وحصرها ، وينظر في الإعلال وبيان أمكنته . فموقع التصريف إنما هو في الأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلاحظ لها في التصريف(١) لأمرين :

أما أولًا : فلأنها غير متمكنة ، والتصريف هو نوع من التمكن وجزء منه .

وأما ثانيًا : فلأنها بمنزلة الجزء من الكلمة من حيث كان معناها لا يوجد إلا بواسطة غيرها ، فلهذا بطل أن يكون التصريف واقعًا فيها .

ثم إن وقع في الأسماء فإنه مختص بالأصالة بالأفعال لأن بابها التصرف ، والتصريف نوع منه ، فلهذا كان التصريف بالأصالة خاصًا بالأفعال لا محالة . فحصل من هذا أن نظر أهل التصريف مقصور على الألفاظ والمجردة .

النظر الثاني : في بيان موضوع الإعراب :

وقد أسلفنا الكلام فيه في أول الكتاب وحاصله : أن موضوع الإعراب إنما هو الكلم المركب ، لأن الإعراب إنما يراد إحراز المعاني ، وهو لا يمكن إلا بإحراز الجمل وتركيبها ، فنظر الإعرابي مقصور على معرفة الجمل وكيفية تركيبها ليتحصل له المقصود من المعاني .

فهذا ما أردنا ذكره في موضوع التصريف والإعراب ليتحقق الناظر ما يتوجه على من حظه الإعراب وعلى من حظه التصريف فيؤخذ مما ذكرناه ، وبالله التوفيق .

التنبيه الرابع : في بيان قواعده ومجاري النظر فيه :

اعلم أن النحاة مختلفون في ضبط قواعده التي عليها مداره ، ولهم فيها ضوابط ثلاثة :

---

(١) ينظر : الممتع ١/٣٥-٣٦ .

الضابط الأول : وهو المحكي عن أبي الفتح بن جني[١] : أن أصوله خمسة : الزيادة ، والبدل ، والحذف ، والتغيير بالحركة والسكون ، والإدغام .

الضابط الثاني : وهو المحكي عن الزمخشري في مفصله[٢] : أنها أربعة : الزيادة ، والبدل ، والإعلال ، والإدغام .

الضابط الثالث : أن له قاعدتين لا غير ، وهذا هو الذي أشار إليه أبو القاسم الزجاجي ها هنا وهو : الزيادة ، والإعلال لا غير ، ولنمش معه على مذهبه هذا على ضعفه ، ونقصر الكلام في التصريف/١٤٩ب/ على ما أورده من هاتين القاعدتين لا غير .

فهذا ما أردنا ذكره من تقديم هذه التنبيهات على الغرض المقصود ، ونشرع الآن في شرح كلامه في التصريف مقررًا على هذين الأصلين .

القاعدة الأولى من قواعد التصريف :

أعلم أنا لا نعني بحروف الزيادة هو أنها حيث وقعت فإنها مزيدة ، فهذا فاسد ، فإن أكثر مواقعها يحكم عليها فيها بالأصالة ، وكيف لا وقولنا : سأل ، وأمر ، كلها من حروف الزيادة ، فكان يلزم على هذا أن لا يكون في الكلمة حرف أصلي ، وإنما المقصود بزيادتها : هو أن ما قامت عليه الدلالة من كونه مزيدًا في الأسماء والأفعال فإنه منها لا غير ، لا أنها حيث وقعت فإنها مزيدة[٣] . ثم منها ما يكثر زيادته ، ومنها ما يكون قليلًا ، ومن ثَمَّةَ قال المحققون من النحاة : إن أكثر حروف الزيادة دورًا هو

---

(١) ينظر : التصريف الملوكي ٧ . وهو رأي ابن السراج في الأصول ٣/ ٢٣١ .

(٢) لم ينص الزمخشري في مفصله على ذلك ، بل أورد الحديث في آخر الكتاب عن هذه الأمور الأربعة . ينظر المفصل ٢/ ٢٥٠-٢٨٠ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٧٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٣١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٣١٥ .

حروف المد واللين ، كالألف ، والواو ، والياء ، وما عدا هذه الأحرف فيقل دوره في الزيادة .

وجملة أحرف الزيادة عشرة[١] ، ويجمعها قولك : اليوم تنساه ، ويحكى عن أبي العباس المبرد أنه سأل شيخه أبا عثمان المازني[٢] عن جمع حروف الزيادة فأنشده :

هَوِيتُ السَّمانَ فَشَيَّبْنَنِي وما كُنتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانا

واعلم أنا إذا حكمنا بكون الحرف مزيدًا فلا بد من طريق لنا إلى ذلك ، وجملة ذلك طرق خمس[٣] :

أولها : الاشتقاق : فإنا إذا أخذنا الكلمة من كلمة أخرى وذلك الحرف ليس موجودًا في المشتق منه ، فإنا نحكم عليه بالزيادة ، وهذا كما حكمنا على ميم مقاتل ومضارب بالزيادة ، لأنهما مشتقان من : القتل والضرب ، وكما حكمنا واو كوثر وياء صيرف لأنهما مأخوذان من الكثرة والصرف .

وثانيها : عدم النظير ، ومعنى ذلك أنا لو حكمنا بأصالة بعض الحروف لأدى إلى مثال في كلام العرب لا نظير له ، ولهذا حكمنا على التاء في : تَنْضُب وتتفل بالزيادة ، لأنهما لو كانتا أصليتين لكان مثالهما لا يوجد أصلًا .

وثالثها الكثرة ونعني بهذا : أن الحرف إذا كثرت زيادته في موضع فإنه يحكم بزيادتها فيه ، وإن لم يعرف له اشتقاق ، ولهذا حكمنا على الهمزة بالزيادة في : أَفْكَل ، وأَيْدَع ، وإن لم يعرف له اشتقاق حملًا لها على نحو : أبيض وأسود ، وإن

---

(١) ينظر : المقتضب ٥٦/١ ، والأصول ٢٣٢/٣ ، والمفصل ٢٥٠/٢ ، والغرة المخفية ٧٢٥/٢ ، والمقرب ٥٠٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٣١٥/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٧/٣ .

(٢) ينظر : المنصف ٩٨/١ ، والتصريف الملوكي ٩ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ٧٢٣/٢-٧٢٤ ، والمقرب ٥٠٠-٥٠٥ ، وشرح الشافية ٣٣٣/٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٣١٤/٢ .

علم فيهما الاشتقاق .

ورابعها : المعنى ونعني به : أن الحرف إذا كان دالاً على معنى في الكلمة فإنا نحكم بزيادته لأجل الدلالة على ذلك المعنى ، وهذا نحو حكمنا بالزيادة على سين استفعل لكونها دالة على معنى الطلب ، وهكذا غيرها من سائر الأحرف الدالة على المعاني .

وخامسها : الحروف اللزوم ، وهو أن تكثر زيادة الحروف في موضع ، فإذا حكمنا بزيادة النون ثالثة فيما نعلم اشتقاقه نحو : حبنطى ، فهكذا نحكم بزيادتها ثالثة فيما لا نعلم اشتقاقه نحو : غضنفر ، وخرنفش . فهذه جملة الطرق الدالة على كون الحرف مزيدًا .

ونشرع الآن في بيان كون كل واحد من هذه الأحرف العشرة مزيدًا ، وبيان مواضع الزيادة ، وجملتها كما ذكرناه عشرة[1] :

أولها : الهمزة : ونحكم بزيادتها إذا وقعت أولًا بعد ثلاثة أحرف أصول وتكون الدلالة على الزيادة فيها ، أما الاشتقاق كقولنا : أبيض ، واسود ، وأما الكثرة كقولنا : أفكل وأيدع ، وغير ذلك . وهذا مستمر إلا أن يعرض ما يوجب أصالتها ، إما على الوجوب كقولنا : إمعة ، وامراة ، فإنها ها هنا أصلية بكل حال ، وإما على الجواز في نحو قولنا : أَوْلَق ، فإن الهمزة في أوله محتملة للأصالة والزيادة ، وهي فيما عدا ما ذكرناه أصل ، إما مع حرفين : كأنت ، أو مع أربعة أحرف : كاصطبل ، واصطخر ، أو تكون وسطًا كقولك : جَيْأَل ، وجُؤْبَه ، وإنما حكمنا عليها بالزيادة في نحو : شمأل ، لقولهم : شملت الريح ، وهكذا : شأمل ، لأن الاشتقاق مرشد إلى زيادتها .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣١٢/٢-٣١٣ ، والمقتضب ٥٦/١-٦٠ ، والأصول ٢٣٢/٣-٢٤٣ ، والتصريف الملوكي ١٥-٢٦ ، والمفصل ٢٥٠/٢-٢٥٣ ، وشمس العلوم ١١/١-١٤ ، والغرة المخفية ٧٢٦/٢-٧٤٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٧٥/٢-٣٩١ ، وشرح الشافية ٣٧٢/٢-٣٧٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٣١٦/٢-١٣٢٩ .

وثانيها : **الألف** : واعلم أن الألف لا تكون أصلًا في كلام العرب بحال ، وإنما تقع منقلبة عينًا نحو : قال وباع ، من الواو والياء ، وإما لامًا نحو : غزا ورمى ، وماعدا ذلك فهي مزيدة ، إما وسطًا كقولهم : خاتم وكتاب ، وإما أخيرًا للإلحاق نحو : معزى وأرطى ، وإما للتكثير في الكلمة نحو : قبعثرى ، ولا تزداد أولًا أصلًا ، لأنها ساكنة فلا يبتدأ بالساكن .

وثالثها : **الياء** : ونحكم بزيادتها مع ثلاثة أحرف وهذا كقولنا : يَلْمَع : وهو الشراب ، وبُهَيْر : للباطل ، لأن الياء كثيرًا ما تقع مزيدة في أول الكلمة ، وهي زائدة في نحو : زُيَيْنَه ، لأنه مأخوذ من : الزَّيْن ، وهكذا قولنا : حيدر وصيرف وما أشبه ذلك ، لأن إلا في نحو : يا حح : اسم موضع ، فإنها فيه أصلية ، لأنها لو كانت فيه زائدة لوجب إدغامه ، وفي نحو : يستعور ، وهو من أسماء الداهية فإنها فيه أصلية ، لأن زيادتها مع ذوات الأربعة لم ترد في الأسماء ، وإنما ترد في الأفعال في نحو : تدحرج ، فلهذا كانت فيه أصلية . فأما الياء في نحو : بُلَهْنِيَة العيش ، فإنها زائدة لأنه مأخوذ من : البَلْه .

ورابعها : **الواو** : وهي لا تزاد أولًا بحال ، ونحو قولهم : ورَنْتَل ، واوه مثل جيم : جَحَنْفَل وتزاد ثانية في نحو : كوثر وكوكب ، وثالثة في نحو : رسول ، وعجوز ، ورابعة في نحو : منصور ومقتول ، وخامسة في نحو قولهم : قُلُنْسُوَة ، فإنها مزيدة كالنون في نحو : قُرُنْفُل .

وخامسها : **الميم** : وإذا وقعت في الأسماء فهي على وجهين :

أحدهما : أن تكون زائدة ، إذا كان معها ثلاثة أحرف /١٥٠أ/ أصول نحو : مقتل ومضرب .

وثانيهما : أن تكون أصلية إذا وقعت غير أول نحو : عملَّس : للذئب ، وعَيْطَمُوس : وهي التامة الخلق من الناس ، فأما إذا وقعت في الأفعال فإنه محكوم بالأصالة على كل حال نحو : تمكن ، وتَمَعَّر وجهه ، إذا تغير ولهذا استدل على

أصالة ميم مَعَد بنحو : تمعددو ، فأما قولهم : تَمَدْرَعَ إذا لبس الدرع ، وتَمَسْكَنَ ، إذا صار مسكينًا ، وتَمَنْدَلَ ، إذا لبس المنديل ، فهذه شاذة لا تعويل عليها بحال .

وسادسها : النون : ووقوعها زائدة على أربعة أوجه :

أولها : أن تكون أولًا في نحو : نفعل ، على الاطراد ، وفي نحو : نَرْجِس .

وثانيها : أن تزاد ثانية في نحو : قِنْفَخْرة ، وَكُنْتَأْلُ ، وكَنَهْبُل .

وثالثها : أن تكون ثالثة في نحو : شَرَنْبَت ، وغَضَنْفَر ، وعَرَنْدٌ .

ورابعها : أن تكون آخرًا ، إما للتثنية في نحو : الزيدان والعمران ، وإما للتأكيد في نحو النون الشديدة والخفيفة في الأفعال ، وإما في المفرد في نحو : عمران وسكران وعثمان ، وفي حسان وتبان في أحد وجهيها ، وفي نحو : رَعْشَنَ لأنه من الرَّعْشَة ، وهكذا في نحو : عَفَرني للاسد ، وبلهنية : وهي الرفاهية في العيش ، وفي نحو قولنا : فِرْسَنٌ وبِلعَن .

وسابعها : التاء : وهي في زيادتها على وجهين :

أحدهما : أن تكون مزيدة أولًا قياسًا في نحو : تَفْعِيل ، وتِفْعَال ، وتَفَعُّل ، وتَفَاعَل ، في تكريم ، وتِهذَار ، وتَكَلُّم ، وتَكَاثَر ، فإنها تزاد على الاطراد في هذه الأسماء ، وإما سماعًا في نحو : تَذْنُوبٌ : اسم لشجر[١] ، وتنبيت أيضًا[٢] ، وتحمون ، لأنا لو قضينا بأصالة التاء ها هنا لأدى إلى مثال لا يكون في الأسماء وهو : فعلول .

وثانيهما : أن تكون مزيدة آخرًا ، إما قياسًا في نحو تاء التأنيث مثل : طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة ، فهذا في الأسماء ، وفي الأفعال من نحو : قامت وقعدت ، وإما سماعًا في رَغَبُون من الرغبة ، وجَبَرُوت من الجبر ، ورَهَبُوت لأنه من الرهبة ، ثم

---

(١) في الصحاح : (ذنب) ١٢٨/١ : « والتَذْنُوبُ : البُسْرُ الذي قد بدأ فيه الإرطاب من قبل ذنبه » .

(٢) في الصحاح : (نيب) ٢٣٠/١ : « وتقول منه : نَيَّبَتِ الناقة ، أي صارت هرمة » .

هي فيما عدا ذلك أصل ، إلا في نحو قولهم : وتُرْتَبٌ : وهو العيش الدائم ، وسنبته : وهي قطعة من الزمان ، فإن هذه الأشياء التاء فيها : زائدة كما ترى .

وثامنها : الهاء : واعلم أن الهاء تكون زيادتها على وجهين :

أحدهما : أن تكون زائدة على الاطراد ، إما في الوقف لبيان الحركة في نحو : ثُمَّة وكتابيه ، وغلاميه ، وإما لبيان حرف اللين في نحو : وازيداه ، وغلاماه ، في الندبة .

وثانيهما : أن تكون زيادتها على غير جهة الاطراد ، إما أولًا في نحو قولهم : هَرْكُولَة ، وهَجْرَع وهِلْقَامَة ، عند الأخفس[1] ، وإما غير أول في نحو : اهْرَاق ، وفي جمع أم في قولهم : الأمهات ، ومفردة في قولهم[2] :

أُمَّـهـتِـي خِـنْـدِفُ والـيْـاَسُ أَبِـي

وتاسعها : السين : وزيادتها على وجهين :

قياسية[3] في نحو : استفعل ، نحو : استخرج ، وتسمى سين الطلب .

وثانيهما : أن تكون غير قياسية مع كاف الضمير فيمن كسكس ، وهي لغة لبني بكر ، فأما قولهم : استطاع فقد روى فيه لغات : استطاع ، وهو أقواها وأكثرها ، واستاع ، واسطاع بكسر الهمزة ، واسطاع بفتحها ، واستاع ، فهذه لغات فيه كما ترى .

وعاشرها : اللام ، وزيادتها تكون على وجهين : قياسية في أحرف الإشارة في نحو : ذلك ، وهنالك ، وأولالك ، وأنشد الزمخشري[4] :

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٥٢ ، والغرة المخفية ٢/٧٣٩ ، وشرح الشافية ٢/٣٨٢ .

(٢) ينسب إلى قصي بن كلاب ، وهو من شواهد المفصل ٢/٢٥٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٢٨ ، وهمع الهوامع ١/٧٠ .

(٣) يقتضي منهجه أن يقول : أولهما .

(٤) ينسب إلى كحلبة أخو هبيرة بن عبد مناف ، وهو من شواهد النوادر ٤٣٨ ، والمنصف ١/١٦٦ ، والتصريف الملوكي ٢٦ ، والمفصل ٢/٢٥٣ .

أولئك قومي لم يكونوا أُشَابةً   وهل يَعِظُ الضِّلّيلَ إلا أُولالكا

وسماعية إما على القطع في نحو: عَبْدَل، وزَيْدَل، فإنه لا محمل في هذه اللام إلا الزيادة كما ترى، وإما على الجواز في: هَيْقَلَ: وهو الظليم، فيحتمل أن تكون مزيدة لأنهم يقولون فيه: هيق، لذكر النعام، ويحتمل أن تكون أصلية لأنه من: الهقل، فهذه محتملة كما ترى. فهذا ما أردنا ذكره في حروف الزيادة وبيان مواقعها.

فأما حروف البدل فهي أربعة عشر حرفًا، العشرة التي ذكرناها في حروف الزيادة ما خلا السين، وخمسة مضمومة إليها وهي: الصاد، والجيم، والطاء، والزاي، والدال، ويجمعها ما في قولك: أنجدته يوم صال زط[1]، والغرض من ذكر حروف البدل إنما هو الحرف المبدل نفسه دون المبدل منه، ولهذا فإن العين تبدل همزة في قولهم: أُباب بحذاء عباب، فلهذا عددنا الهمزة دون العين لما ذكرناه، ولم يذكر أبو القاسم حروف البدل ولا تعرض لذكرها، فلا جرم أعرضنا عنها وقد أوردها الزمخشري في مفصله وشرحناها وأظهرنا فيها خلاف النحاة، ونصرنا الوجه المختار فيها في كتاب (المحصل) فمن أرادها فليطالعها فيه. وبتمامه يتم الكلام في ذكر هذه القاعدة والله الموفق للصواب.

القاعدة الثانية من قواعد التصريف: وهي الإعلال:

اعلم أن هذا الباب من أجل قواعد التصريف وأعلاها فائدة وأعظمها تصرفًا وأكثرها جريانًا، ومن ثمة عظمت فيه المصنفات وتراكمت فيه المجموعات، حرصًا على بيانه وحصره وإتقانه، وقد أوردها هنا فيه أبو القاسم جملة متفرقة لا

---

(١) مذهب سيبويه في الكتاب ٢/٣١٣ أنها أحد عشر حرفًا، وتابعة في ذلك المبرد في المقتضب ١/٦١، وابن السراج في الأصول ٣/٤٤، وابن جني في التصريف الملوكي ٢٧، وذكر الزمخشري في المفصل ٢/٢٥٣ أنها خمسة عشر حرفًا، وتابعه جماعة من النحاة ينظر: الغرة المخفية ٢/٧٥١، وشرح الشافية ٣/١٩٩.

يجمعها جامع ولا يطمع في اندراجها في أسلوب واحد طامع، وإنما هي كليّاتٌ من كل باب، فبيناه يتكلم في الأفعال إذ تكلم في الأسماء ونراه يورد في المفردات حين أورده في الجموع، فليس كلامه مندرجًا تحت رابطة واحدة، ولا قانون على انفراده، وهي عادة له في غير هذا الموضع كما سبق تقريره، ولكنا نورد فيه قاعدة نفيسة، فنذكر معنى الإعلال وحروفه، ثم نذكر وجوه الموافقة والمخالفة بين الواو والياء، ثم نذكر كيفية جري الإعلال، ثم نردفه بشرح كلام أبي القاسم، فهذه مطالب أربعة وافية بالغرض المقصود ها هنا/١٥٠ب/.

المطلب الأول: في ذكر ماهية الإعلال وبيان حروفه:

أما ماهيته فله معنيان: لغوي: ويقال له: إعلال واعتلال فاعتلت الكلمة إذا كانت فيها حروف العلة، وأعلت الكلمة إذا أجريتها بوجوه الإعلال من القلب والحذف والنقل وغير ذلك من وجوه الإعلال، ومفهومه اللغوي هو: التغيير، يقال: اعتل إذا مرض وفلان أعل إبله إذا سقاها مرة بعد أخرى[1].

وأما معناها في اصطلاح النحاة فهو: تغيير يقع في الأحرف الثلاثة: بالقلب، والحذف، والنقل[2]. فالقلب كقولنا: باع وقال، والحذف كقولنا: عده، ومقه، وقلت، وبعت، والنقل كقولنا: شاكي، فإن اصله: شائك، فهكذا يكون الإعلال على هذه الوجه.

وأما حروفه فهي ثلاثة: الواو، والياء، والألف على رأي أكثر النحاة وإنما سميت هذه حروف الإعلال لكثرة ما يقع فيها من التغيير بالحذف وغيره، ومن النحاة من يقول: إنها أربعة، ويعد من جملتها الهمزة، ووجه ذلك ما يقع في الهمزة من كثرة التغيرات فلأجل هذا عدوها من جملة حروف العلة. والمختار أن حروف

---

(١) ينظر: الصحاح: (علل) ١٧٧٣/٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية ٦٦/٣.

العلة إنما هي هذه الثلاثة ، فأما الهمزة فلا وجه لعدها منها بحال ، لأن الهمزة في نفسها حرف صحيح يقع عليها الحركات كلها وتجري على نعت الصحة في جميع مواقعها ، وإنما عرض لها استثقال فخففوها بوجوه من التخفيف كما سبق تقريره[(١)] .

فإذا تقرر هذا فنقول : هذه الأحرف الثلاثة تقع في الأسماء والأفعال والحروف ، فأما الأسماء فوقوعها فيها تارة تكون على الصحة كقولك : سوط وبيض ، وتارة على الإعلال كقولك : مال ، وناب . وأما الأفعال فوقوعها فيها تارة على الصحة كقولك : قاول ، وبايع ، وتارة على الإعلال كقولك : قال ، وباع ، ودعا ، ورمى . وأما الحروف فلا وجه للإعلال فيها لكونها غير متصرفة فيها ، وإنما يقع فيها على جهة الصحة لا غير كقولك : لا ، ولو ، وكي[(٢)] .

ثم الواو ، والياء يقعان في الأسماء والأفعال على أوجه ثلاثة :

أما أولًا : فيكونان أصليتين كقولك : دلوٌ ، وضبي ، وحَاوَل ، وبايع .

وأما ثانيًا : فيكونان منقلبتين عن حرف أصلي كقولك : رحًا ، وعصًا ، ودعا ، ورمى .

وأما ثالثًا : فيكونان زائدتين كقولك : جوهر ، وصيرف ، وجهور ، وبيطر ، كما قدمناه من قبل .

فأما الحروف فلا يقعان فيها قط إلا على جهة الأصالة لعدم التصرف فيها ، وهكذا القول في الأسماء التي هي غير متمكنة : كألف ها ، في ضمير المؤنث ، ويا هي ، وواو هو ، فإن هذه الأحرف كلها إذا وقعت في الأسماء التي هي غير متمكنة فإنها محكوم عليها بالأصالة لعدم التصرف فيها ، بخلاف الأسماء المتمكنة فإن

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٦٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤١٥ ، وشرح الشافية ٣/٦٦-٦٨ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/٢٦٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤١٥-٤١٦ .

الإعلال جار فيها .

المطلب الثاني : في بيان وجوه الموافقة والمخالفة في الواو والياء[(١)] :

اعلم أنا لا نريد بذكر الموافقة والمخالفة بينهما إلا في حال كونهما أصليتين ، فأما في حال الزيادة فلا نريد ذكره ها هنا بحال ، فأما الموافقة بينهما فهي حاصلة من أوجه خمسة :

أما أولًا : فلأنهما يقعان فاءين للكلمة ، إما في الأسماء فكقولك : وَعْد ، ويُسْر ، وإما في الأفعال فكقولك : وقف ، وولد ، وينع يينع ، ويسر ييسر .

وأما ثانيًا : فيكونان عينين في الكلمة ، إما في الأسماء فكقولك : ثوب ، وبيض ، وإما في الأفعال فكقولك : طال يطول ، وباع يبيع .

وأما ثالثًا : فيكونان لامين في الكلمة ، إما في الأسماء فكقولك : دلو ، وضبي ، وإما في الأفعال فكقولك : غزا ، وسعى .

وأما رابعًا : فقد يقعان عينين ولامين معًا ، إما في الأسماء فنحو : قوة ، وحية ، وإما في الأفعال فنحو : قَوِيَ ، وحيي ، فالواو ها هنا قد وقعت عينًا ولامًا معًا كما ترى .

وأما خامسًا : فلأن كل واحد من الواو والياء قد وقعت فاء وأختها عينًا نحو : ويل ، ويوم ، ألا ترى إلى وقوع الواو فاء والياء عينًا في : وبل ، وويح ، وعكسه في : يوم .

فهذه وجوه الموافقة بين الواو والياء ، وأما المخالفة بينهما فهي حاصلة من أوجه خمسة :

أما أولًا : فلأن الواو تقدمت عينًا على الياء في نحو : قويت ، وطويت ، ولم ينعكس الأمر في ذلك فتقع الياء عينًا متقدمة على الواو لامًا في نحو : عيوت .

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٦٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤١٦-٤١٨ .

وأما ثانيًا : فلأن الياء وقعت فاء وعينًا ولاما في نحو قولهم : يبيت ، ولم تقع الواو كذلك إلا على قول من قال : إن تأليف الواو من الواوات ، وهو رأي الأخفش[1] ، فأما من قال : إن عينها لا تكون واوًا ، فهذا وجه من المخالفة بينهما .

وأما ثالثًا : فلأن الياء وقعت فاء ولامًا في نحو : يديت الرجل ، إذا أصيبت يده ، ولم تقع الواو كذلك .

وأما رابعًا : فلأن الياء وقعت فاء وعينًا في : يَيّنٌ ،اسم مكان ، ولم تقع الواو كذلك ، قال ابن جني[2] : وييين : اسم مكان ، فارسي معرب .

وأما خامسًا : فلأن الواو تقدمت على الياء لامًا في نحو : وقيت ، ولم ينعكس الأمر فتقع الياء فاء والواو لاما في : يغوث ، فإن هذا لم يوجد بحال .

فهذه هي أوجه المخالفة بينهما كما ترى والموافقة ، قد حصرناها وجمعناها .

المطلب الثالث : في كيفية جري الإعلال .

أعلم أنا قد ذكرنا /١٥١أ/ أن الإعلال إنما يكون بهذه الأحرف الثلاثة لا غير ، ثم تارة يقع في الفاء ، وتارة يقع في العين ، وتارة يقع في اللام ، فهذه مواقع ثلاثة نذكر ما يتوجه في كل واحد منها :

الموقع الأول منهما : في وقوع الواو والياء فاءين ، وحالهما إذا وقعا هذا الموقع لا يخلوان من أوجه ثلاثة[3] :

أولها : الصحة ، وهذا هو قول الأكثر نحو : وَعَد ، ووَلِدَ ، والوعد والولد وغير ذلك وإنما حكمنا عليها بالصحة ها هنا لأمرين :

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٦٨ .

(٢) ذكر في سر الصناعة ٢/٧٢٩ ، أن يَيّنٌ اسم مكان ، ليس له في الأسماء نظير ، ولم يشر إلى أنه فارسي معرب . وينظر : معجم البلدان : يين ٥/٤٥٤ .

(٣) ينظر : المفصل ٢/٢٦٨-٢٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤١٩-٤٢٤ ، وشرح الشافية ٣/٧١-٧٥ .

أما أولًا : فلأنها لما وقعت أولًا بعدت عن محل التغيير .

وأما ثانيًا : فلأنه لم يحصل فيها موجبات القلب ولا موجبات السقوط ، فلهذا بقيت على حالها صحيحة ، وهذا الصيغ مستمر ، أعني صحتها ، إلا إذا كانت مضمومة فإنه يجوز قلبها همزة كقولنا : أقتت ، أو كانت مكسورة كقولك : إشاح ، وإساده ، فأما إذا كانت مفتوحة فبابها الصحة كما ذكرناه ، وهكذا الياء إذا وقعت أولًا في نحو قولك : يَنِعَ يَيْنَعُ ، ويسر ييسر ، لما ذكرناه في الواو .

وثانيها : السقوط ، وهو إذا كان بعدها كسرة أعني الواو في نحو : يَعِد ويَمق ، وتارة تكون الكسرة على جهة التخفيف في نحو : ....[1] وتارة يكون على جهة التقدير في نحو : يضع ، ويسع ، لأن الأصل في العين ها هنا ذهبت الواو ، ولكن عرضت الفتحة لأجل حرف الحلق ، وهكذا في الأمر من هذا ، فإن [فاء عِدْ][2] ومِق إنما حذفت حملًا له على المضارع في : يعد ، ويمق ، فأما الياء فإنها تثبت ها هنا بسبب ، [حيث][3] سقطت الواو ، ولهذا فإنك تقول : يَنَعَ يَيْنَعُ ، ويَسَرَ يَيْسَرُ ، فتثبتها حيث اسقطت الواو ، وإنما وجب ذلك لأنه لم يحصل في الياء من الثقل مثل ما حصل مع الواو فلا جرم سقطت الواو دون الياء ، والله أعلم بالصواب .

وثالثها : القلب في نحو : اتعد ، فإنه من الوعد ولكن قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في تاء الافتعال والياء مثلها في القلب ، فلهذا تقول : اتسر ، وهو من اليسر لكن فعلت فيه ما فعلت في : تعد ، من قلبها مع تاء الافتعال . فهذا هو حكم الواو والياء

---

(١) بياض في الأصل قدره ثلاث كلمات في الموضعين. وقد جاء في الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٠/٢ قوله : « إن فَعِل ، مما اعتلت فاؤه جاء مضارعه على : يفعَل ، بفتح العين ، ويفعِل ، بكسر العين ... فإذا جاء : يَسَعُ ، محذوفًا فاؤه علم أنه مما كان أصله في التقدير الكسر أن الفتح عارض كحرف الحلق ليجري على قياس لغتهم » . وينظر : المفصل ٢٦٩/٢ .

(٢) في الأصل بياض قدره كلمتان .

(٣) في الأصل بياض قدره كلمة . وينظر : المفصل ٢٦٩/٢ .

إذا وقعتا فاءين على جهة الاختصار .

الموقع الثاني : في وقوعهما عينين[١] :

وأعلم أنهما إذا وقعا على هذه الصفة ، أعني جعلهما عينين ، فلا يخلو حالهما ، إما أن يبقيا على حالهما وهو السلامة ، وإما أن يعلا وإعلالهما ، إما أن يكون بإبقائهما وهو القلب ، أو بسقوطهما وهو الحذف ، فصار حالهما لا يخلو من هذه الأوجه الثلاثة ، ونحن نذكر كل واحد منها بما يختصه بمعونة الله تعالى :

أولها : إعلالهما بالقلب في نحو : قال ، وباع ، وخاف ، وهاب ، من الأفعال ، وباب ، وناب[٢] ، من الأسماء ، فهذه الأمور الثلاثة المجردة من الأسماء والأفعال قد أعلت بقلبها وإنما قلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول في المزيد من الأفعال : أقام ، واستقام وفي المزيد من الأسماء : مقال ، ومعاد ، ومقامه ، ومقاله ، فنقلتها أيضًا في هذين الموضعين من المزيد لكونها متصلة بالأفعال وضاربة فيها بعرق ومتشعبة منها .

وثانيها : الإعلال بالحذف وهذا كقولك : قل ، وبع ، وقلن ، وبعن ، ولم يقل ، ولم يقلن ، ولم يبع ولم يبعن ، ولنفرض من هذه الصورة صورة في الإعلال فنقول : الأصل في قل : أقول فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وكذا قولنا : بع ، فإن أصله : أبيع ، فثقلت الكسرة على الياء فنقلت فالتقى بنقلها سكون الياء والعين فحذفت الياء ها هنا لالتقاء الساكنين ، وهكذا القول في نحو : الإقامة ، والاستقامة ، فإن العين فيهما محذوفة لأجل التقاء الساكنين كما ترى ونحو : سَيْد ، وميْت ، بالتخفيف فإن الواو

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٦٨-٢٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٤-٤٥٢ ، وشرح الشافية ٣/٧١-٧٥ .

(٢) جاء في الأصل بعده : ورحل قال .

ها هنا محذوفة من أجل ما ذكرنا من التخفيف بالتضعيف فيه ، فلهذا خفف بحذف الواو منها .

وثالثها : السلامة فيما عدا ما ذكرناه وهو الصحة ، وإنما حكمنا عليه بالصحة لأمرين :

أما أولًا : فلتعذر أسباب الإعلال .

وأما ثانيًا : فلوجود أسباب الإعلال ، لكنه عرض ما يمنع من إمضائه ، فالأول كقولنا : قول ، وبيع ، وكيل ، وعيد ، وغير ذلك ، والثاني كقولنا : صورى ، وحيدرى : في اسم رجل ، وحيدى : في صفة الحمار ، أعني تحيد عن ظله ، وإنما لم يعلا مع قيام سبب الإعلال فيهما : وهو تحركهما وانفتاح ما قبلهما . وهكذا قولهم : الحولان ، والحيكان ، فإن هذه الواو والياء قد تحركا انفتح ما قبلهما لكنه عرض من إعلالهما خروج هذه الأسماء على جهة التنبيه على الأصل فيها ، فلهذا أبقيت على حالها لهذا الغرض ، فحالهما في وقوعهما عينين لا يخرج عن هذه الأوجه الثلاثة . وقد تركنا كثيرًا من التفاصيل في هذا الموقع حذرًا من الإطالة .

الموقع الثالث : في وقوعهما لامين[1] ، وليس يخلو حالهما إذا وقعا على هذه الصفة ، إما أن يعلا بالقلب أو بالحذف ، أو يكونان سالمين ، فهذه أوجه ثلاثة كما مر في غيره :

أولها : **الإعلال بغير** /١٥١ب/ **الحذف** ، وهذا يكون على أوجه ثلاثة :

أما أولًا : فالقلب فيهما إلى الألف ، وهذا كقولك : غزا ، ورمى ، رحا ، وعصى .

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٧٨-٢٨٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٢-٤٧٦ ، وشرح الشافية ٣/٧١-٧٥ .

وأما ثانيًا: فقلب الواو إلى ياء في نحو: أغزيت، والغازي، فإن الأصل في هذين: أغزوت، لأنه من الغزو، وأصل الغازي: الغازو أيضًا، لكنها قلبت ياءً فيهما جميعًا لأجل الخفة، وقلب الياء إلى الواو في نحو: التقوى، لأن فاءه واو من الوقاية، والشروى لأنها من شريت.

وأما ثالثًا: فالإسكان فيهما، إما في الأفعال في: يغزو، ويرمي، وإما في الأسماء في نحو: هذا الغازي، وراميك، وإنما وجب الاسكان فيهما لأجل ثقل الحركة عليهما.

وثانيها: **الإعلال** وهو في هذا يكون على أوجه ثلاثة:

أما أولًا: ففي الأسماء، كقولنا: قاض، وغاز، وداع، وغير ذلك.

وأما ثانيًا: ففي الأفعال الماضية، إما مع تاء التأنيث في نحو: غزت، وإما مع واو الجمع في نحو: غزوا، ورموا.

وأما ثالثًا: ففي الأفعال المضارعة، إما مبنيًا نحو: قولنا: اغزوا، ارموا، وإما معربًا نحو: لا تغزو، ولا ترم، وغير ذلك فهذا الحذف في هذه المواضع يكون مطردًا لكثرته وجريه على القياس المعلوم، وإما غير قياسي في نحو: يد، ودم، وما شاكله، وإنما كانت غير قياسي لأن العين لا يخلو حالها إما أن تكون متحركة أو ساكنة، فإن كانت ساكنة فالقياسي فيها هو الصحة مثل: دلو، وضبي، وإن كانت متحركة فالقياس قلبها ألفًا مثل: عصا، ورحا، فلما حذف دل على كونه مخالفًا للقياس. فهذا حالهما إذا وقعا عينين وكانا غير معلين.

وثالثها: **الصحة** فيهما: وهذا يكون على أوجه ثلاثة:

أما أولًا: فبأن يكون ما قبلهما ساكنًا: كالغزو، والرمي، فلما سكنا جريا مجرى الحروف الصحيحة لخفتهما كما ترى.

وأما ثانيًا: فبأن يقع بعدهما ما يصححهما كألف التثنية في نحو: غزوا، ورميا، لأنهما لو أعلا لكان ذلك يقلبهما ألفًا فكان ذلك يؤدي إلى اتفاقهما والجمع

بين الساكنين وهو متعذر، وإما إلى حذف أحدهما فيؤدي إلى اللبس بالمفرد، فلهذا بقيا على الصحة كما ترى.

وأما ثالثًا: فبأن يكون الضمير متصلًا بهما وهذا كقولنا: غزوت، ورميت، لأن هذا الضمير وما شابهه لا بد من سكون ما قبله كالصحيح في نحو: ضربت، وقتلت، فلما سكنا في أنفسهما لا جرم خف حالهما، فلهذا صحا وخرجا عن الإعلال فهذه مواضع سلامتها،

فهذه جملة مواقعهما وكيفية جريهما في هذه المواضع، في القلب والحذف والسلامة. فهذا ما أردنا تقديمه ونشرح الآن كلام أبي القاسم.

المطلب الرابع: في شرح كلام أبي القاسم:

اعلم أنه قد أورد ها هنا أمورًا كلية بعضها قد اندرج تحت ما ذكرناه ولكنا نعيده ونذكر كل واحد بكلام يخصه، وغاية ما أورده من ذلك أشياء أربعة عشر:

أولها: قوله: كل فعل عينه واو فإنه يكون مضارعه على يفعل بضم العين ويسكن واوه. واعلم أنه قد أشار ها هنا إلى أحكام ثلاثة:

أما أولًا: فيجب كونه مضارعًا على: يَفْعُل بالضم، وإنما وجب ذلك لأن الواو تطلب ما يجانسها من الحركة ولا يجانسها إلا الضم، فلهذا كان مضمومًا.

وأما ثانيًا: فبأن تقلب ألفًا في الماضي، وإنما وجب ذلك لأجل تحركها وانفتاح ما قبلها كقولنا: قام يقوم.

وأما ثالثًا: فبأن تنقل الضمة من العين، وإنما وجب ذلك لأجل ثقل الضمة على الواو، فلهذا وجب نقلها إلى ما قبلها من الحرف الصحيح، فلهذا تقول: قال، يقول، وقام يقوم، وعاد يعود، فتجد هذه الأحكام الثلاثة حاصلة فيما ذكرناه.

وثانيها: قوله: كل فعل عينه ياء فإنه يكون مضارعه على: يفعل بالكسر إلى آخره، وهذا أيضًا يشتمل على مثل ما ذكرناه من الأحكام الثلاثة في الواو:

أما أولًا : فإن مضارعه يكون على : يفعل بالكسر ، وإنما وجب ذلك لأن[١] الكسرة مناسبة للياء فلهذا وجب ما ذكرناه .

وأما ثانيًا : فبأن تقلب ألفًا في الماضي ، وإنما وجب ذلك لأجل تحركها وانفتاح ما قبلها .

وأما ثالثًا : فبأن تنقل الكسرة من العين إلى الفاء ، فلهذا تقول : باع ، يبيع ، وسار يسير ، وبات يبيت ، وغير ذلك ، فتجد ما ذكرناه من الأحكام حاصلًا .

وثالثها : أن الواو والياء يسقطان من اسم المفعول في نحو : مقول ، ومصوع ، ومبيع ومسير[٢] .

واعلم أن اسم المفعول إذا كان مصوغًا من الثلاثي المعتل العين سواء كان من ذوات الواو : كمقول ، أو من ذوات الياء : كمبيع ، فإنك تنقل الضمة من العين إلى الفاء ، ثم يلتقي ساكنان عين الكلمة وواو مفعول ، فلا بد من حذف أحدهما . ثم اختلف في حذف أيهما ، فذهب سيبويه[٣] وهو اختيار الخليل بن أحمد : إلى أن المحذوف هو واو مفعول المزيدة ، وذهب الأخفش[٤] : إلى أن المحذوف[٥] هو عين الكلمة ، إما واو من ذوات الواو : كمقول ، وإما ياء من ذوات الياء : كمبيع . وحجة الخليل وسيبويه هو : أن واو المفعول مزيدة ، وعين الكلمة هي الأصل ، وحذف الزائد أحق من حذف ما هو أصل ، فلهذا كان اختيارهما حذف واو مفعول . وحجة الأخفش هو : أن واو مفعول مزيدة لمعنًا لا يحسن إهماله ولا الإخلال به ، وعين الكملة هي أصل ، وما كان مزيدًا لمعنًا فهو أحق بالتبقية ليكون ،

---

(١) في الأصل : فلأن .

(٢) ينظر : المقتضب ١/١٠٠-١٠٣ ، والأصول ٣/٢٨٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٣٦٣ .

(٤) ينظر : المقتضب ١/١٠٠ ، والأصول ٣/٢٨٣ ، والمفصل ٢/٢٧٢ .

(٥) في الأصل : إلى أنه يكون المحذوف .

دالًا على المعنى الذي وضع من أجله فلا جرم كان /١٥٢أ/ اختياره حذف عين الكلمة ، وما قاله سيبويه أولى وأحق ، وما قاله الأخفش أرق وأدق ، والوجه في الحذف فيه سواء كان واويًا أو يائيًا هو الاستثقال ، فأما الحذف فيما كان من الواو فهي اللغة الكثيرة ، وقد أجاز المبرد[1] : قول مقوول ، وفرس مقوود ، وعنبر مدووف ، قال : والمسك في عنبره المدووف ، والأكثر هو الحذف من أجل الثقل بالواوين . وأما ما كان من الياء فاللغة الحجازية فيه هو الحذف نحو قولهم : مبيع ومسير ومكيل ، وقد جاء في لغة بني تميم إتمامه فقالوا : تفاحة مطيوبة ، ومبيوع ، ومسيوربة ، وليس في القلة مثل الأول[2] .

ورابعها : قوله : كل واو أوياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فإنهما يقلبان ، واعلم أن هذا الإعلال إنما وجب ميلًا إلى الخفة بقلبها ألفًا ، وإنما وجب باعتبار أمور خمسة[3] :

أما أولًا : فلا بد من انفتاح ما قبلهما فإن انكسر بطل هذا الإعلال ، وهذا نحو قولنا : العودة ، والزوجة ، والخيرة ، والشيرا .

وأما ثانيًا : فلا بد من أن تكون الفتحة لازمة ، فإن كانت عارضة لم يقلبا ، وهذا كقولنا : جيل ، وحوبة ، فإن الفتحة عارضة لأنها إنما كانت على الهمزة فنقلت للتخفيف .

وإما ثالثًا : فلابد أن يكون ما بعدها متحركا فإن كان ساكنًا فلا وجه للإعلال ، ولهذا لم يعلوا نحو : الغَلَيَان ، والنزوان ، ودَعْوا ، ورَمْيَا ، لما ذكرناه من سكون ما بعدهما .

---

(١) ينظر : المقتضب ١/١٠٠ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/٢٧٢ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٣/٩٥-١١٢ .

وأما رابعًا : فبان لا يكون في معنى ما يكون صحيحًا ، ولهذا لم يعلوا نحو : حَوِلَ ، وعَوِرَ ، مع وجود سبب الإعلال فيه لأنه في معنى : إحوالَّ ، وإعوارَّ ، فلا جرم صححوه لما ذكرناه .

وأما خامسًا : فبأن لا يكون ذلك علة جهة التنبيه على الأصل .

وخامسها : وإذا اجتمعت الواو والياء وقد سبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها . واعلم أن هذا الإعلال إنما وجب من أجل الثقل باجتماعهما ، فمتى اجتمعتا وجب إعلالهما كما ذكر ، سواء كانت الواو سابقة أو الياء ، فمثال سبق الواو للياء : طويت طيًا ، ولويت ليا ، ومثال سبق الياء للواو قولهم : سيد ، وميت ، وهين ، ولين ، وهذا الإعلال إنما يجب باعتبار أمور أربعة(١) :

أما أولًا : فبأن لا يؤدي إلى لبس مثال بمثال ، ولهذا لم يدغموا نحو : سُوَير ، وبوَيع لأ لا يختلطا بِفُعِّل وتُفُعِّل وهما مختلفان .

وأما ثانيًا : فبأن لا يكون محمولا على التكسير ، ولهذا لم يدغموا نحو : سيود ، وجديول ، حملاً لهما على : أساور ، وجداول .

وأما ثالثًا : فبأن لا يكون واقعًا في الأعلام ، ولهذا لم يعلوا نحو : حيوة ، في اسم رجل لكثرة ما يلحق الأعلام من التغيير .

وأما رابعًا : فبأن لا يكونا خارجين على جهة التنبيه على الأصل ، ولهذا لم يعلو نحو قولهم : ضَيْوَنٌ ، وعوى الكلب عوية ، وإنما فعلوا ذلك ليدلوا بهما على الأصل ، وهذا يدلك على أن الأصل في كلامهم : هو الجري على ما كان في الأصل ، لكنه عرض فيه الإعلال من أجل التماس الخفة .

وسادسها : قوله : وكل واو وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة نحو قولك :

---

(١) ينظر : الكتاب ٦١/٢ ، ٣٧١-٣٧٣، ٤٠٣ ، والأصول ٢٦٢/٣-٢٦٣ ، والمفصل ١٧٧/٢ ، وشرح الشافية ١٣٩/٣-١٤٣ .

قائل، وبائع، وصائغ[1] . واعلم أن اسم الفاعل إنما يجب إعلاله تبعا لإعلال فعله، ومن أجل هذا أعل حيث يكون فاعله معتلًا، ولهذا أعلوا نحو قولنا: صائغ، وبائع، كما اعلموا: قال وباع، ولم يعلوا نحو: حاول، وعاور، كما لم يعلو نحو: حَوِل، وعَوِرَ، فصار الفعل أصلًا في إعلاله كما ترى، والأصل في قائل: قاول، وفي بائع: بايع من غير همزة، لكنه تحرك الواو والياء وانفتح الذي قبلهما والألف حاجز ليس حصينًا، فلهذا قلبوها ألفا، كما لو لم يكن هناك حاجز، قال الزمخشري[2] : فعلوا في الكساء نحو فعلهم في العصاء، يشير به إلى ما ذكرناه من قلبهما ألفًا للحركة التي قبلهما، ولا يلتفت إلى حجز الألف بحال، فلما قلبوها ألفًا التقى ها هنا ألفان، فأما أن تحذف أحدهما وهذا محال لما فيه من اللبس لاسم الفاعل بالصفة المشبهة، لأنا لو بنينا من: قال، وباع، صفة مشبهة لقلنا فيه: قَوِلَ، وبَيِعَ، كما قلنا: حَذِرَ، وشَرِسَ، لأنه يتحرك حرف العلة وينفتح ما قبله فيقلب ألفًا فيصير: قال، وباع، فلا يعلم حاله هل هو: قائل، أو قول، بعد الإعلال، فلو حذفنا ألف فاعل لألبس بفَعِلٍ من الصفة المشبهة، والتحريك ممتنع لأن الألف لا تتحرك بحال، فلا جرم قلبناها همزة لتعذر الحرف والتحريك، فلهذا تقول: قائل، وبائع، وتقول: مقيم، ومستقيم، كما تقول: أقام واستقام.

وسابعها: قوله: وكل واو انضمت فهو جائز قلبها همزة إلا أن تكون ضمتها إعرابا[3] . واعلم أنه إنما قلبت إلى الهمزة من أجل ثقل الضمة على الواو، وقلبها همزة يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون واجبا وإنما يكون إذا شفعت بواو بعدها متحركة، وهذا كما قالوا: أويصل، وأويق، في تصغير: واصل، وواق، فهذا يكون مطردًا على

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٦٣، وشرح الشافية ٣/١٢٧.

(٢) ينظر: المفصل ٢/٢٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٥٥، والمقتضب ١/٩٤-٩٥، وشرح الشافية ٣/٧٦-٨٠.

الوجوب كما ذكرناه، فإن كانت الواو التي بعدها ساكنة لم يجب القلب كما تقول: وِعِد، وورِي.

وثانيهما: أن يكون جائزًا، ويكون في مواضع ثلاثة:

أما أولًا: فإذا وقعت /١٥٢ب/ فاء مضمومة كقولنا: وجوه، وأجوه، وقرئ قوله: ﴿أُقِّتَتْ﴾[١] و ﴿أُقِتَتْ﴾.

وأما ثانيًا: فبأن تكون عينًا كقولك: أثؤب، وأدور، وأسور، وأنور، فهذا كله معدود في الجواز[٢].

وأما ثالثًا: فبأن تكون عينًا مشفوعة بواو ساكنة: كالغوور، والنوور، بخلاف حالها إذا كانت بواو متحركة، فإنها معدودة في القلب الواجب كما قررناه.

والشرط في قلب الواو المضمومة، واجبًا كان أو جائزًا أمران:

أما أولًا: فبأن لا تكون الضمة إعرابًا، ولهذا لم يقلبوا قولهم: هذا جزؤك، ودلوك، لما كانت الضمة عارضة.

وأما ثانيًا: فبأن لا تكون الضمة لالتقاء الساكنين، ولهذا لم يقلبوا نحو قولنا: اخشوا القوم، واغزوا الجيش، لما كانت عارضة.

وثامنها: قوله: وكل واو انكسرت في أو الكلمة فهمزها جائز، واعلم أن الواو المكسورة لا يخلو حالها، إما أن تكون في أول الكلمة أو في وسطها، فإن كانت واقعة في أول الكلمة جاز قلبها همزة وليس بالكثير المطرد، فلهذا قالوا في وشاح: إشاح، وفي وساده: إسادة، وفي قراءة سعيد بن جبير[٣]: «إعاء أخيه»[٤] بالقلب، وإنما قلبت استثقالًا للكسرة على الواو، ولم يطرد ذلك كما طرد قلب الواو

---

(١) المرسلات ١١. وينظر: مختصر الشواذ ١٦٧، والمحتسب ٢/٣٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٦٥.

(٣) الأسدي، ت ٩٤هـ. (طبقات ابن سعد ٦/٢٥٦-٢٦٧، وتهذيب التهذيب ٤/١١-١٤).

(٤) يوسف ٧٦. ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾. وقراءة سعيد في مختصر الشواذ ٦٥، والمحتسب ١/٣٤٨.

المضمومة كما قررناه ، فإن كانت واقعة وسطًا فإنها لا تهمز بحال ، لأن ثقلها أولًا ليس كثقلها متوسطة ، فلهذا بقوها وسطًا وهمزوها أولا على الجواز ، ولهذا قالوا : أجود ، وأطول ، ونحو : طويل ، وعويل ، من غير همز لما قلناه ، وقد حكي عن أبي إسحاق الزجاج : أنه همز المصائب[(١)] ، بناء على أن أصلها الواو تشبيهًا بياء رسائل ، وصحائف ، وهذا هو الوجه لمن همز الياء في : معائش ، وكلاهما على خلاف القياس[(٢)] .

وتاسعها : قوله : وإذا سكن ما قبل الواو والياء جرتا بالإعراب وصحتا ، نحو قولك : هذا غَزْوٌ ، ورَمْيٌ ، ورأيت غزوًا و رميًا ، ومررت بغزوٍ ورميٍ . واعلم أن الواو والياء إذا كان ما قبلهما ساكنا سواء كان من غير إدغام كقولنا : ظبي ، ولحي ، وغزو ، ودلو ، أو كان مع الإدغام في نحو قولنا : عدو ، وولي ، فإنهما يصحان جميعًا لأجل السكون ، ويكونان متحملين للحركات كلها ، ولهذا أكثر أبو القاسم الأمثلة في تحملها للحركات كلها ، فلهذا تقول : هذا دلوٌ وظبي ، ودلوًا وظبيًا ، ودلوٍ وظبيٍ ، ويجري عدو مجرى دلو ، ويجري ولي مجرى سجي لما ذكرناه[(٣)] .

وعاشرها : قوله : وكل ياء قبلها كسرة فإنها تسكن في حال الرفع والخفض ، وتفتح في حال النصب فتقول : هذا قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضيًا . واعلم أن هذا الباب يسمى المنقوص وإنما كان منقوصًا لأنه نقص عن بعض الإعراب وهو الرفع والجر لثقلهما فيه ، وهو يشتمل على أحكام :

أما أولًا : فإن الضمة والكسرة يسقطان منه لثقلهما على الياء المكسور ما قبلها .

وأما ثانيًا : فلأن الياء في حال النصب تثبت لخفتها ، فلهذا تقول : هذا قاض ،

---

(١) جاء في الصحاح : (صوب) ١/١٦٥ قوله :« وأجمعت العرب على همز المصائب وأصله الواو » .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٣٥٥ ، والمقتضب ١/٩٤ ، وشرح الشافية ٣/٧٨-٧٩ .

(٣) ينظر : المفصل ٢/٢٧٨-٢٨٣ .

ومررت بقاض، ورأيت قاضيًا.

وأما ثالثًا: فلأنه إذا كان مضافًا أو معرفًا باللام فإن الياء تثبت ساكنة بكل حال، فتقول فيها: هذا القاضي، والغازي، وقاضيك، وغازيك، فأما في حال النصب فإنها تكون متحركة فتقول: رأيت القاضي والغازي، وقاضيك، ورأيت الغازي وغازيك.

وأما رابعًا: فإنه إذا لقي هذه الياء ساكن فإنها تنحذف لفظًا وتثبت في الخط، فلهذا تقول: هذا القاضي الفاضل، ومررت بالقاضي الفاضل، وإنما انحذفت لالتقاء الساكنين لفظًا، فأما الخط فإنها تثبت فيه بكل حال.

وأما خامسًا: فلأن ذوات الواو في هذا الباب تصير إلى ذوات الياء لأن الواو فيه تكون أخرى ومنكسرًا ما قبلها، فلهذا تقلب ياء في نحو: غازي، وداعي، وشجي.

وحادي عشرها: كل واو كانت فاءً للفعل، فإنها تصح في الماضي نحو قولك: وعد، وولد، وتسقط في المستقبل. واعلم أن ما ذكره مشتمل على أحكام[1]:

أما أولًا: فإنها تصح إذا كانت فاءً، سواء كانت واوًا أو ياء، فلهذا تقول: وعد، ووزن، ويَعَرَ، ويَيْعَرُ، وئيس ييئس، وغير ذلك، وإنما وجب القضاء بصحتها لبعدهما عن محل التغيير وهو أول الكلمة.

وأما ثانيًا: فإنها تنحذف في الفعل المضارع من نحو: يعد، ويزن، وإنما وجب حذفها لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا بد من اعتبار الياء أو ما يقوم مقامها من حروف المضارعة، ولهذا حذفوا الواو في: تَعِد، ويعد، وأعل حملًا لها على: يعد

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٨/٢، والمقتضب ٨٨/١-٨٩، والأصول ٢٧٦/٣-٢٧٧، والمفصل ٢٦٩/٢، وشرح الشافية ٨٧/٣-٩٢.

بالياء ، ولا بد من اعتبار الكسرة ، فإن كان ما بعدها مضمومًا لم تحذف في نحو قولك : وضوء يوضؤ ، لوقوعها بين ياء وضمة ، ولا بد من اعتبار كون الفعل ثلاثيًا ، فإن كان زائدًا على الثلاثة لم تحذف منه كقولنا : أوعد يوعد ، وأورد يورد ، لأنه قد حذف منه الهمزة فلهذا لم يجحف بحاله فتحذف منه فاؤه ، فهذه الأمور لا بد من اعتبارها في حذف الواو كما ترى .

وأما ثالثًا : فلأن المصدر منه إذا كان على فعله فلابد فيه من حذف فائه ، فلهذا تقول : وَعَدَ عِده ، ووَزَن زِنه ، وومق مقه ، ووجه ذلك ما قال أبو عثمان المازني[1] : وهو أن الأصل فيما ذكرناه : وَعَدَ وِعْدَة ، ووزَنَ وِزْنَة ، لكنهم حولوا الكسرة من الواو إلى ما بعدها وألزموها الحذف لأنهم [لو] لم يحذفوها لاحتاجوا إلى همزة الوصل ، فهذا هو القياس فيما هذا حاله . فأما قوله تعالى : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾[2] فإنما جاء ثبتها /١٥٣أ/ على الأصل ، هذا إذا كان مصدرًا ، فأما إذا قلنا : إنه اسم لما يتوجه إليه ، كان جاريًا على القياس لا محالة وصارت الياء كالعوض مما يحذف منه من فائه ، هذا كله إذا كان مصدره على وزن : الفِعْلَة فأما إذا كان المصدر جاريًا على وزن : فَعْل ، نحو قولك : وعدت وعدًا ، ووزنت وزنًا ، فإن هذا يكون بابه التصحيح بكل حال لخفة الفتحة على الواو ، فأما الياء فإنها خفيفة فلهذا تثبت حيث كانت الواو ساقطة ، فتقول : يَنَع يينع ، ويسر ييسر ، قال سيبويه[3] : وإنما ثبتت الياء لكونها خفيفة بخلاف الواو .

وثاني عشرها : قوله : وإن كان ذوات الواو على : فَعِل ، صحت الواو في الماضي والمستقبل نحو : وَجِلَ يَوْجل . واعلم أن الواو إنما صحت في الماضي لوقوعها مفتوحة في أول الكلمة فبعدت عن التغيير ، فلهذا صحت ، وإنما وجب

---

(١) ينظر : المنصف ١/١٨٤ .

(٢) البقرة ١٤٨ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٣٥٨ .

الحكم بصحتها في المستقبل أيضًا لأجل أن العين ها هنا مفتوحة وفتحتها أصلية ، ومن شرط سقوط الواو أن تكون واقعة بين ياء وكسرة إما محققة كقولنا : يعد ، ويمق ، وإما مقدرة كقولنا : يضع ، ويسع ، فإن الفتحة ها هنا مقدرة وهذا هو الفرق بين قولنا : وَجِع يَوجَع ، وبين قولنا : وَضَع يضع ، حيث سقطت الواو في أحدهما دون الآخر ، وفيهما جميعًا حرف الحلق ، هو أن الفتحة في يوجع أصلية وليست عارضة ، ولهذا ثبتت الواو بخلاف حالها في : يسع ، ويضع ، فإنها عارضة اجتلبت لحرف الحلق ، ولهذا سقطت الواو[1] . فأما الفراء يحيى بن زياد فإنه زعم : أن الواو إنما سقطت في : يعد ، ويزن ، لما كان متعديا ، وثبتت في : يوجَل ، لما كان لازمًا ، وهذا فاسد لأمرين :

أما أولًا : فلأن القلب والحذف والإبدال في حروف اللين إنما هو أمر أوجبه التصريف ودل عليه الإعلال ، وليس من التعدي واللزوم في ورد ولا صدر .

وأما ثانيًا : فلأن قولنا : ورم يرم ، ووري الزند يري ، أمور لازمة غير متعدية ومع ذلك فإن الواو قد اطرحت فيها . فبطل ما قاله الفراء ، وصح أن ذلك إنما كان لأمر أوجبه الإعلال .

فإذا عرفت هذا فاعلم أنه قد ذكر في نحو : وَجِلَ يوجل ، لغات أربع[2] :

أولها : وَجِل يوجَل ، بإثبات الواو ، وإنما صحت لما ذكرناه من عدم الكسرة لأن الفتحة ها هنا أصلية ، فلأجل هذا صحت الواو لعدم شرطها وهو الكسرة .

وثانيها : يا جَل ، بقلب الواو ها هنا متحركة ، فلهذا قلبوها ألفا[3] . وأما ثانيًا : فلعلهم اكتفوا بأحد الشرطين ، وهو انفتاح ما قبل الواو ، ولم يلتفتوا إلى تحريك الواو

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٦٩ ، وشرح الشافية ٢/٨٧-٩٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٢٥٧ ، والمقتضب ١/٨٩-٩٠ ، ٩٢ ، والأصول ٣/٢٥٤-٢٥٥ ، والمفصل ٢/٢٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٣ ، وشرح الشافية ٢/٩٢ .

(٣) كذا في الأصل ، والكلام يشعر أن هناك تقسيم ترك شطره الأول ، ولعل ذلك سهو من الناسخ .

نفسها فلهذا قلبوها ألفًا .

وثالثها : يَيْجَل ، بقلب الواو ياء ، ووجه هذه اللغة هو أنهم استثقلوا الواو الياء فلأجل هذا قلبوها ياء[(١)] ، قال أبو عثمان المازني[(٢)] شبهوها بياء : ميت ، والأصل فيه : ميوت ، فكرهوا اجتماع الواو والياء ، فلهذا قلبوها ياء كما ترى .

ورابعها : يِيْجَل ، بكسر الياء ، وإنما كسروها لأمرين :

أما أولًا : فلأنها لغة لبعض العرب كما قالوا : نِعْلم وتِعْلم ، وهي خاصة عند هؤلاء : بفعل يفعل ، نحو : علم يعلم[(٣)] .

وأما ثانيًا : فعلهم إنما كسروها لتنقلب الواو ياء كراهة لاجتماع الواو والياء .

وثالث عشرها : قوله : وكل فعل في آخره ألف ساكنة فإنه يكون في حال الرفع والنصب ساكن الأخير كقولك : زيد يخشى الله ، ولن يخشى ، . واعلم أن كل ما كان من الأفعال معتلًا بالألف نحو : لن يخشى ، ولن يرضى ، فإنه إن كان مرفوعًا أو منصوبًا فإنه يكون بالألف على كل حال ، لأن أصل هذه الألف إما الواو كما في : يرضي ، لأنه من : الرضوان ،وإما من الياء نحو : يخشى ، لأنه من : الخشية ، فانقلبت هذه الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وبقيت الفتحة والضمة مقدرة على هذه الألف كما في : العصا ، والرحى ، فإذا صرت إلى الجزم فإنك تحذف هذه الألف قياسًا مطردًا ، لأن الجازم لا بد له من حذف الحركة بكل حال ، فلما لم تجد حركة ، وهذه الألف قد نزلت منزلة الحركة لخفتها ، فلهذا حذفها

---

(١) نسبت هذه اللغة في الأصول ٣/٢٥٥ إلى تميم وعامة قيس .

(٢) ينظر : المنصف ١/٢٠٢ .

(٣) رد ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٣ ، القول بأن كسرة : يِيجَل ، كالكسرة في : نِعْلم ، وتِعْلَم ، لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء فلا يقول : يِعْلِم . وتابعه في ذلك الرضي في شرح الشافية ٣/٩٢ .

الجازم ، وقد جاء في ضرورة الشعر[١] اثباتها كما قيل[٢] :

ولا تَـرَضَّـاهَـا ولا تَـمَـلَّـق

وإثباتها في حلا الجزم له محلان :

أما أولًا : فعلى توهم الحركة الإعرابية المقدرة التي يزيلها الجازم كما في الصحيح .

وأما ثانيًا : فعلى أن هذه الألف إنما هي إشباع حدث عن الحركة ، ومثل هذا لا يكون إلا في الشعر .

ورابع عشرها : قوله : وكل فعل في آخره ياء قبلها كسره أو واو قبلها ضمة فيسكن آخره في حال الرفع ، ويفتح في حال النصب ويحذف في الجزم . واعلم أن هذا كما ذكر وإنما سكن في حال الرفع لأجل ثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها : كيغزو ، ويدعو ، وعلى الياء المكسور ما قبلها في نحو : يرمي ، ويجري ، وإنما فتحت في حال النصب لأجل خفة الفتحة عليها فلهذا تقول : لن يغزوَ ، ولن يدعوَ ، ولن يرميَ ، ولن يجريَ ، وإنما حذفت في حال الجزم لما ذكرناه من أن الجازم من شأنه القطع والحذف فلما لم يجد الجازم حركة يأخذها أخذ هذا الحرف لنزوله منزلة الحركة ، فلهذا يقول فيه : لم يغزُ ، ولم يرمِ ، وقد جاء في ضرورة الشعر إثبات الواو والياء في حال الجزم ، ووجهه ما ذكرناه من المحملين اللذين ذكرناهما في أمر : يخشى ، ويرضى ، فإنه باب واحد ، ففي الواو كقوله :[٣] /١٥٣ب/

لـم تَـهْـجُـو ولـم تَـدَعِ

فصارت الأفعال بالإضافة إلى إعرابها على ثلاثة اوجه :

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٣/١٨٢-١٨٥ .

(٢) سلف تخريجه .

(٣) سلف تخريجه . وجاء في الأصل : لم يهجوا ولم يدعوا .

منها[1] ما يسكن في الرفع والنصب، ويحذف في الجزم، وهذا ما كان معتلًا بالألف نحو: يخشى، ويرضى.

وثانيها: ما يسكن في الرفع، ويفتح في النصب، ويحذف في الجزم، وهو ما كان معتلًا بالواو والياء: نحو: يدعو، ويرمي.

وثالثها: ما يحذف في النصب والجزم، ويثبت في حالة الرفع، وهو ما كان معربًا بالنون نحو: هما يفعلان، وهم يفعلون، وأنت تفعلين.

فاما البيت الذي أنشده وهو قوله[2]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءِ تُنْمى ... بِما لا قَتْ لَبُونَ بَني زِيَادِ

فهو لقيس بن زهير العبسي، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فقوله: ألم يأتيك: استفهام معناه التقرير، والأنباء: جمع نبأ وهو الأخبار، وينمو: أي يزيد ويكثر حتى يتصل ويشتهر. قال أبو عبيدة[2]: يقال: نما المال ينمو وينمي، بالواو والياء جميعًا. «قال الكسائي: لم اسمعه بالواو إلا من أخوين من بني سليم، ثم سألت عنه بني سليم فلم يعرفوه بالواو»[2]. قال الأصمعي[3]: نَمَيْتُ الحديث، مخففا، أَنْمِيه نَمْيًا، إذا بلغته على وجه الصلاح والخير، ونَمَّيْتُ الحديث، مثقلا، أُنَمِّيهْ تَنْمِيَةً، إذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة. والأنباء تنمى: جملة ابتدائية في موضع نصب على الحال، والباء في قوله: بما لاقت: في موضع على الفاعلية مثلها في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4]، واللَّبون: الإبل ذوات اللبن، وقد كان استاق إبلًا على بني زياد

---

(١) يقتضي السياق أن يقال: أولها: طردًا للمنهج.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) ينظر: الصحاح: نما ٦/٢٥١٥-٢٥١٦.

(٤) النساء ٧٩. وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦١٣-٦١٤.

وباعها في مكة من الحارث بن أمية[١] وهشام بن المغيرة[٢] بخيل وسلاح .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على اجراء المعتل مجرى الصحيح في إثبات حرف العلة في آخره في حالة الجزم ، وحذف الحركة منه كالصحيح ، فلهذا قال : ألم يأتيك ، والقياس : يأتك ، من غير ياء ، لأنها قد تحرك الياء بالرفع في حال الضرورة ، فهكذا تثبت الياء في حال الجزم للضرورة أيضًا .

فهذا ما أردنا ذكره في باب الإعلال ، فهذه الأمور في الاعلال التي أوردها أبو القاسم قد شرحناها كما ترى ، وأظهرنا أحكامها ، وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) الأصغر بن عبد شمس ، من سادات العرب في الجاهلية . (جمهرة النسب ٥٨ ، ونسب قريش ١٥٠) .

(٢) ابن عبد الله عمر المخزومي ، من سادات العرب في الجاهلية (المحبر ١٣٩) .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الإدغام

فأول ذلك معرفة مخارج الحروف، ومراتبها، وتقاربها، وتباينها، ومهموسها، ومجهورها وسائر ذلك من أنواعها.

فحروف العربية تسعة وعشرون حرفًا وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء [والغين والخاء]، والقاف، والكاف، والضّاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والزاي، والصاد، والسين، والذال[والظاء] والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو. وتصير خمسة وثلاثين حرفًا بحروف مستحسنة نحو: النون الخفيفة، والألف الممالة، وهمزة بين بين، وألف التفخيم، والصاد كالزاي، والشين التي كالجيم. ثم تصير اثنين وأربعين حرفًا غير مستحسنة ولا يليق ذكرها بهذا المختصر.

ومخارج الحروف ستة عشر مخرجًا، فمن الحلق ثلاثة مخارج، فأقصاها مخرجًا: الهمزة، والهاء، والألف، وأوسطها مخرجًا: العين، والحاء، وأدنى حروف الحلق من الفم مخرج: الغين والخاء. ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك: القاف، وأسفل من ذلك قليلًا: الكاف. ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الممالة[1]: الجيم، والشين، والياء. ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج: الضاد. ومن حافة اللسان أدناها إلى منتهى طرفه مخرج: اللام، وفوق ذلك فويق الثنايا مخرج النون، وأدخل من ذلك إلى ظهر طرف[1] اللسان منحرفا مخرج: الراء. ومن طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج: الطاء، والدال، والتاء. ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى مخرج: الزاي،

---

(١) ليست في الجمل ٤١٠.

والسين، والصاد. ومن بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج: [الظاء، والذال، والثاء. ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج:] الفاء. ومن الشفتين مخرج: الباء، والميم، والواو. ومن الخياشيم مخرج: النون الخفيفة.

إلى آخر ما ذكره في الباب، وهو آخر أبواب التصريف.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أن سبب الإدغام التقاء ثقل المتجانسين أو المتقاربين، فعمدوا إلى الإدغام لضرب من الخفة[1]. وقبل الخوض فيما نريده من أسرار الإدغام نذكر ما هية الإدغام والسبب الداعي إليه، فهذان غرضان:

الغرض الأول: في بيان ما هيته، وله معنيان.

لغوي: وهو إدخال الشيء في غيره، كما يقال: أدغمت اللجام في قمر القوس، إذا أدخلته[2]. قال الخليل بن أحمد[3]: واشتقاقه من قولهم: أدغمت اللجام في فم الدابة.

وأنشد النحاة[4]:

وَمُقْرَبَاتٍ بِأَيْدِيهِم أعِنَّتُهَا حُوضٍ إذَا فزِعُوا أدغمت في اللُّجُمِ

وهو في مصطلح النحاة: أن تصل حرفًا بحرف مثله متحرك لفظًا وتمزجه به حتى يصير عمل المخرج فيهما عملًا واحدًا[5].

---

(١) ينظر: المفصل ٢/٢٨٨.

(٢) ينظر: الصحاح: (دغم) ٥/١٩٢٠، والغرة المخفية ٢/٧٧٣، وشرح الشافية ٣/٢٣٥.

(٣) ينظر: العين ٤/٣٩٥.

(٤) لساعدة الهذلي، ديوان الهذليين ١/٢٠٢، وهو من شواهد الغرة المخفية ٢/٧٧٣.

(٥) ينظر: الغرة المخفية ٢/٧٧٣، والممتع ٢/٦٣١، وشرح الشافية ٣/٢٣٣-٢٣٤، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٦٣.

الغرض الثاني : في السبب الداعي إلى الإدغام :

واعلم أن الباعث على الإدغام في كلام العرب أمران(١) :

أما أولًا : فلأجل التخفيف ، لأن ظهور الحرفين من جنس واحد ربما يثقل عند النطق في اللسان ، ولهذا فأنك تعلم أن قولك : مدَّ ، أخف من قولك : مدد ، ولا وجه لذلك إلا ما يظهر من حصول المثلين .

وأما ثانيًا : فمن أجل صلاحية الوزن واستقامته لأنه لو أظهر الإدغام/١٥٤أ/ وفك ربما انكسر الوزن ، فلهذا اغتفروا الإدغام ، ولهذا فإنه لو اضطر إلى إظهار المدغم جاز له ذلك أعني الشاعر .

واعلم أن الإدغام كما يكون في المتماثل من الحروف ، فقد يكون في المتقارب منها ، فإذن لابد من ذكر مخارج الحروف ليعرف المتقارب منها فيدغم فيما قاربه ، ويعرف المتباعد فلا يكون مدغما في غيره ، ثم نذكر على أثره الإدغام وكيفيته ، فهذان فصلان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما من هذا الباب ، وبالله التوفيق .

الفصل الأول : في ذكر مخارج الحروف العربية :

اعلم أن هذه الأحرف ربما كانت صريحة وربما كانت ملحقة بالصريحة ، وربما كانت مستهجنة ، فلنذكر كل واحد من هذه ، ثم إذا فرغنا من ذلك ذكرنا مخارجها وألقابها ، وكيفية استعمالها في مدارجها ، فهذان مطلبان ، نذكر ما يتوجه في كل واحد منهما على انفراده ، وبالله الإعانة وعليه التوكل :

المطلب الأول : في ذكر أعداد هذه الأحرف :

واعلم أنها في العدد تأتي على أضرب ثلاثة(٢) :

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٨٨ ، والممتع ٢/٦٣١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٦٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٤٠٤ ، والمقتضب ١/١٩٢، ١٩٤ ، والرعاية ١٠٧-١١٢ ، والموضح ٨١-٨٧ ، والمفصل ٢/٢٩٠ ، والممتع ٢/٦٦٣-٦٦٧ ، وشرح الشافية ٣/٢٥٤-٢٥٧ ، والمبدع ٢٥٥-٢٥٦ .

فالضرب الأول منها: هي حروف العربية التسعة والعشرون، وهي التي أشار إليها أبو القاسم وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والضاد، فهذه عشرة، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والزاي، فهذه عشرة أيضًا، والصاد، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو، فهذه تسعة أيضًا كملت تسعة وعشرين، فهذه هي حروف العربية الصريحة الواردة على السنة العرب، والجارية على السنة الفصحاء، وورد عليها التنزيل، وصورت اشكالها في الخط العربي وهي حروف أبي جاد، والكل من أئمة اللغة والنحاة متفقون على إثباتها وتقريرها.

الضرب الثاني: حروف غير هذه مستحسنة وجملتها ستة، وإنما كانت مستحسنة لأنها واردة في كلام الله تعالى، وجارية على ألسنة الفصحاء، فلهذا كانت مستحسنة وحاصلها حرف بين حرفين، وتلك التي ذكرناها التسعة والعشرون هي حروف صريحة ليست متداخلة اصلًا:

أولها: النون الخفيفة، ويقال لها الخفية أيضًا، وهي التي تخرج من الخيشوم نحو: عنك، لأن مخرج النون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهذه مخرجها من الخيشوم، فهي مخالفة لها كما ترى.

وثانيها: ألف الإمالة لأن ألف الإمالة إنما تكون بين الألف والياء وليست صريحة في الألف ولا هي صريحة في الياء ولكنها بينهما. فالألف والياء لكل واحد منهما مخرج صريح، وهذه بين الألف والياء.

وثالثها ألف التفخيم نحو: الصلوة، ونحو قولهم: صلصال، فإن مخرج هذه غير مخرج الألف، فإن مخرج الألف الصريحة هو الحلق، وهذه ليس مخرجها الحلق، ولكن فيها ضرب من الإطباق.

ورابعها: الصاد التي كالزاي فلا هي صاد خالصة فتكون من مخرج الصاد، ولا

هي زاي خالصة فتكون من مخرج الزاي الخالصة ، وإنما هي حرف بينهما .

وخامسها : همزة بين بين فلا هي الألف فتكون من مخرج الألف ولا هي همزة فيكون مخرجها من مخرج الهمزة ، وإنما هي جنس آخر .

وسادسها : الشين التي كالجيم ، فإنها مستعملة أيضًا فلا هي شين فتكون في الأحرف المهموسة ، ولا هي جيم فتكون مجهورة ، وإنما تكون بينهما .

فهذه الأحرف الستة مأخوذ بها في القرآن وكل كلام فصيح ، فإن النون الخفيفة حاصلة في القرآن نحو : عن زيد ، وعنك ، وألف الإمالة حاصلة في القرآن أيضًا ، وألف التفخيم أيضًا نحو : الصلوة ، مقرؤبها ، وهمزة بين بين مقرؤبها في السبعة ولا تكون في المتحركة الساكن ما قبلها إلا إذا كان الساكن ألفا نحو : رسائل ، وملائكة ، لما في الألف من فضيلة المد ، فجاز ذلك لما ذكرناه ، ولا يجوز دخولها في الساكنة الساكن ما قبلها لما في ذلك من التأدية إلى اجتماع الساكنين ، وإنما يكون في المتحركة المتحرك ما قبلها ، وهل يكون بين مخرجها ومخرج الحرف الذي منه حركة نفسها ؟ أو يكون بين مخرجها ومخرج الحرف الذي قبلها ؟ فيه خلاف بين النحاة ، وقد قدمناه فلا وجه لإعادته . ويظهر الفرق في نحو : يستهزئون ، فمن قال : بين مخرجها ومخرج الحرف الذي منه حركة نفسها جعلها بين الهمزة والواو ، ومن قال : بين مخرجها ومخرج الذي قبلها جعلها بين الهمزة والياء . فهذا كله في الحروف المستحسنة كما أشرنا إليه .

الضرب الثالث : في بيان الحروف المستهجنة : وهذه الحروف لا يجوز حصولها في كتاب الله تعالى ولا في كلام فصيح . واعلم أن أبا بكر بن دريد[1] ذكر أن الخلق يشتركون في التكلم بأكثر الأحرف هذه ، وإنما يقع الاشتراك في بعض منها ، وهذا نحو : الطاء ، فإنها مختصة بلسان العرب دون غيره من سائر الألسنة

---

(١) محمد بن الحسن ، ت ٣٢١ هـ . (الفهرست ٦٧ ، وبغية الوعاة ١/٧٦) . وينظر : الجمهرة ١/٤-٥ .

الأعجمية : كالفارسية ، والتركية ، والعبرانية ، والسريانية ، والرومية ، والحبشية ، ونحو : الهمزة وسطًا فإنها خاصة بلغة العرب ، فأما وقوعها أولًا فإنها مشتركة بين العربية والعجمية ، ونحو : الخاء ، فإنها واقعة في لسان العرب كثيرًا وقل وقوعها في اللغة العجمية ، فأما العين ، والصاد ، والضاد ، والقاف ، فقد قيل : إنها واقعة في لسان أكثر العرب ، وقلت في لسان العجم . هذا محصول كلامه في الاشتراك والاستبداد في هذه الحرف والنطق بها ، فأما الحروف المستهجنة فالنحاة في عدتها على أوجه ثلاثة :

الوجه الأول : أنها سبعة أحرف ، وهذا/١٤٥ب/هو قول أكثر النحاة واختاره الزمخشري[١] في مفصله وهو محصول كلامه في الكتاب ولم يورد لها مثالًا ولا هي التي أوردها سيبويه[٢] من زيادة عليها وهذا نحو : الجيم التي كالكاف في لغة أهل اليمن ، فتقول : كابر ، في جابر . والكاف التي كالجيم في لغتهم أيضًا ، فإذا قالوا : كريم ، تقول : جريم . والجيم التي كالشين كقولهم : أشدر ، في أجدر . والضاد الضعيفة التي تكون بين مخرجها ومخرج الظاء فلا ينطقون بها خالصة من مخرجها . والصاد كالسين فيقولون في الصلح : السلح ، ويتركون الإطباق فيها . والظاء التي كالثاء، فإذا قالوا : ظالم ، قالوا : ثالم ، يترك الإطباق ، والباء التي كالفاء[٣] فيقولون في غالب : غالف . فهذه الأحرف كلها عدها سيبويه وغيره ، وعدوها من المستهجنة .

الوجه الثاني : عدها بعض النحاة أحد عشر حرفًا[٤] ، السبعة التي أوردها سيبويه

---

(١) نص الزمخشري في المفصل ٢/ ٢٩٠ ، أنها ثمانية السبعة المذكورة ، والطاء التي كالتاء .

(٢) نص سيبويه في الكتاب ٢/ ٤٠٤ ، أنها ثمانية السبعة المذكورة ، والطاء، التي كالتاء .

(٣) قال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٦٩ : إنها لغة فارس ، فيقولون في : أصبهان ، أصفهان .

(٤) قال ابن الخباز في الغرة المخفية ٢/٧٧٨ ، عن اللام المفخمة : « هذه زادها بعض علماء بلدنا ، وفيه نظر ، لأن اللام المفخمة قد جاءت في القرآن » .

وزاد عليها أربعة أحرف: الشين التي كالزاي فيقول في نحو: زعم، شعم، والجيم التي كالزاي فتقول في نحو: جاءك: زاءك. ونحو القاف التي كالكاف فتقول في نحو: قائل: كائل. واللام المفخمة[١] في نحو: صلوا عليه، وفي نحو قولهم: ضليل. فهذه أيضًا أربعة أحرف معدودة في الحروف المستهجنة، ولم يذكرها سيبويه ولا أوردها الزمخشري.

واعلم أنا قد عددنا الشين التي كالجيم من الحروف المستحسنة، فعكسه وهو الجيم التي كالشين فإنها معدودة من الحروف المستهجنة، والفرق بينهما ظاهر لأن الشين من الأحرف المهموسة، والجيم من الحروف المهجورة، والجهر أشد من الهمس وأقوى حركة منها، فلا جرم كان إخراج الجيم إلى الشين ضعيفًا لما كان إخراجًا للأقوى إلى الأضعف، وجاز عكسه، لما كان إخراجًا للأضعف إلى الأقوى، فهذا هو الفرق بينهما.

الوجه الثالث: عدها بعض النحاة ثمانية عشر حرفًا، الأحد عشر التي أوردها سيبويه وغيره وزاد عليها سبعة وهي: العسجدة، وهي الذهب، والعسطوس، وهو شجر، والقُداحش: اسم للشجاع، والدعسوقة: اسم لدويبة، والدهدعة، وهي زجر المعز، والدهدقة، وهو اسم للضحك، والزهزقة: للضحك أيضًا.

واعلم أن هذه الأشياء إنما كان استهجانها من أجل تركيبها وتأليفها لأن الكلمة الرباعية وما زاد عليها لا توجد قط في كلام العرب معرة من حروف الذلاقة وهي: الراء، واللام، والنون وغيرها، إلا هذه فإنها وجدت معراة منها، فلأجل هذا عددناها في الأمور المستهجنة من أجل تركيبها، فأما أحرفها المفردة فإنها مستعملة في كلام العرب وواردة في كلام الله تعالى وكل كلام فصيح، فهذا هو السبب في

---

(١) قال ابن عصفور في الممتع ٦٦٧/٢: «وكان الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم فأخذوا من لغتهم».

إيرادها هنا لما كان استهجانًا من حيث التأليف والتركيب[١] . فهذا ما أردنا ذكره في تعديد هذه الأحرف صريحها وملحقها ، مستحسنها ومستهجنها .

المطلب الثاني : في ذكر مخارج هذه الحروف :

واعلم أن الذي نورده ها هنا إنما هو ذكر مخارجها مطلقة ثم نذكر أنواعها وأجناسها ثم نذكر تلقيبها بحسب مخارجها ، فهذه ضروب ثلاثة :

الضرب الأول منها : ذكر مخارجها مطلقة[١] :

وقد اتفق النحاة على أنها ستة عشر مخرجًا . واعلم أن هذا الحصر من النحاة على ستة عشر مخرجًا إنما هو على جهة التقريب وإلا فالتحقيق أن لكل واحد من هذه الأحرف مخرجًا لا يشاركه فيه غيره من سائر الأحرف ، إذ لو شاركه في مخرجه لكان إياه ، وهذا من عجائب الحكمة ودقيق الإتقان ، أن اللسان مضغة واحدة ومع ذلك فإن لكل واحد من هذه الأحرف مدرجة وحافة منه لا يشاركه غيره ، فسبحان من غرقت في بحار حكمته ، عقول العقلاء ، وتاهت في أدنى أداني عجيب صنعته حلوم الحكماء . وهذه الستة عشر مخرجًا منها ما يكون مختصًا بالحلق ، ومنها ما يكون مختصًا باللسان ، ومنها ما يكون مختصًا بالشفة ، ومنها ما يكون مختصًا بالخيشوم ، فهذه مخارج أربعة تدور عليها :

المخرج الأول : من الحلق : وله سبعة أحرف تخرج من مواضع ثلاثة :

أولها : من أوله وهذا يكون : الهمزة والهاء ، والألف ، وقد قال الخوارزمي[٢] :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٤٠٥ ، والمقتضب ١/ ١٩٢-١٩٤ ، وسر الصناعة ١/ ٤٦-٥٩ ، والرعاية ١٤٥-١٤٤ ، والتحديد في الاتقان والتجويد ١١٨-١٧٠ ، ودقائق التصريف ٥٤٧-٥٤٨ ، والمفصل ٢/ ٢٨٩ ، وشمس العلوم ١/ ٢٥-٢٦ ، والممتع ٢/ ٦٦٨-٦٧٠ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٥٠-٢٥٤ ، والمبدع ٢٥٧-٢٥٨ ، وشرح المراح ١٦٥ .

(٢) ينظر : التخمير ٤/ ٤٤٦ .

إن الألف لا تكون معدودة في حروف الحلق ، وهذا فاسد لأن مخرجها أدخل في الحلق من مخرج الهاء ، فإذا كانت معدودة وجب في الألف أن تكون فيه .

وثانيها : العين والحاء ، فإنهما من وسط الحلق .

وثالثها : أدناه وهذا يكون : للغين والخاء ، فإنهما مما يليان الفم كما ترى .

المخرج الثاني : من اللسان : وجملتها ثمانية عشر حرفًا ، ومخارجها عشرة :

أولها : القاف ومخرجها من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .

وثانيها : الكاف ومخرجها من اللسان والحنك مما يلي مخرج القاف .

وثالثها : الجيم والشين والياء ، ثلاثتها من وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك .

ورابعها : الضاد ومخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس .

وخامسها : اللام ومخرجها/١٥٥أ/ ما دون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية ، وهذا أوسع مخارج الحروف وتسميه النحاة المشارك ، لما يعرض فيه من الاتساع فيشارك فيه غيره من الحروف .

وسادسها : النون ، ومخرجها ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا .

وسابعها : الراء ، ومخرجها مما هو أدخل في ظهر اللسان قليلًا من مخرج النون .

وثامنها : الظاء والذال والثاء ، ومخرجهن من بين طرف اللسان وأصول الثنايا .

وتاسعها : الصاد والزاي والسين ، ومخرجها ما بين طرف الثنايا وطرف اللسان وحيث ذكرت الثنايا فالغرض العليا حيث وقعت في المخارج كلها .

وعاشرها : الطاء والدال والتاء ، ومخرجهن ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا ، فهذه الأحرف كلها حيث مخرجها من اللسان وإن اختلفت كما ترى .

المخرج الثالث : من الشفة ، وله أربعة أحرف ، ولها مخرجان :

أولهما : الفاء ، ومخرجها بطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا .

وثانيهما : الباء والميم والواو ، ومخرجهنَّ ما بين الشفتين . فهذه الأحرف كلها مشتركة في الشفة وإن اختلفت مخارجها كما ترى .

المخرج الرابع : من الخيشوم ، وليس فيه إلا حرف واحد وهي النون الخفيفة وتسمى الخفية أيضًا .

فهذه جملة مخارج الحروف التسعة والعشرين ، ثلاثة من الحلق ، وعشرة من الفم ، واثنان من الشفة ، وواحد من الخيشوم ، وكملت ستة عشر ، والله الموفق للصواب .

الضرب الثاني : في ذكرها باعتبار أنواعها وأجناسها الخاصة :

وإنما ذكرناها بهذا الاعتبار لتعرف فضيلة الحرف ومرتبته ، على غيره ، ليعرف ما يجوز إدغامه في غيره وما لا يجوز ، ويعرف حسن ذوقه وطيب سماعه ، وهذا كحروف الصفير وحروف الذلاقة وغيرها ، وما في ذلك من اللطائف التي لا يحيط بعلمها إلا الله تعالى ، وجملة ذلك ثمانية عشر جنسا نذكرها[1] :

أولها : المهجورة ، ومعنى الجهر : إشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجري معه ، ويجمعها ما في قولك : ظل قوٌ رَبَضٌ إذ غزا جُنْدٌ مطيعٌ ، وجملتها تسعة في الضابط الذي ذكرناه .

وثانيها : المهموسة ، والهمس : تهوين الاعتماد من مخرج الحرف ومشارفه

---

(١) ينظر : العين ١/٥١-٥٢ ، ٥٧-٥٨ ، والكتاب ٢/٤٠٥-٤٠٦ ، والمقتضب ١/١٩٤-١٩٦ ، وسر الصناعة ١/٦٠-٦٨ ، والتحديد في الاتقان والتجويد ١٠٧-١١٢ ، ودقائق التصريف ٥٤٧-٥٤٨ ، والمفصل ٢/٢٩٠-٢٩٢ ، وشمس العلوم ١/٢٧-٢٨ ، والممتع ٢/٦٧١-٦٧٨ ، وشرح الشافية ٣/٢٥٧-٢٦٣ ، والمبدع ٢٥٩-٢٦١ ، وشرح المراح ١٦٧-١٦٨ ، والتمهيد في علم التجويد ٩٥-١١٠ .

النَّفَس له، ويجمعها ما في قولك: سكت فحثه شخص.

والتفرقة بين الجهر والهمس هو أنك إذا كررت القاف فقلت:)، وجدت النَّفَس محصورًا لما كان مجهورًا، بخلاف ما إذا رَدَّدتَ الكاف فإنك تجد النفس مساويًا لها لما كان همسًا.

وثالثها: الشديدة: وجملتها ثمانية أحرف ويجمعها قولك: أجدت طبقك، ومعنى كونها شديدة: هو أنه ينحصر معها صوت الحرف، فلا يجري بحال معه في مخرجه.

ورابعها: الرخوة، وهي ما عدا الشديدة وجملتها ثلاثة عشر حرفًا، ومعنى كونها رخوة: هو أنها أحرف لم يشتد موقعها ولم ينحصر الصوت معها.

والذي يعرف به تباين الرخوة والشديدة هو أنك تقف على الجيم والشين فتقول: الحج، الطش، فتجد صوت الجيم راكدًا فيه محصورًا لما كان شديدًا وتجد صوت الشين تمد إن شئت لما كان رخوًا.

وخامسها: ما بين الشديدة والرخوة، وجملتها ثمانية ويجمعها ما في قولك: لم يَرْوِعَنَّا، ولم يرعونا. والكون بين الشدة والرخاوة هو بما ذكره الزمخشري(١) وهو: ألا يتم للحرف الانحصار كما في المجهورة، ولا يتم الجري كما في المهموسة، بل يكون بين الأمرين.

وسادسها: المطبقة وجملتها أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، ومعنى الإطباق: هو أن تطبق على مخرج الحرف ما حاذاه من الحنك واللسان، قال سيبويه(٢): فهذه الأحرف لها موضعان من اللسان: أحدهما: حصر الصوت في مخرجها، والآخر إطباق في الطاء [إلا] كانت تاء. وقول النحاة: الحروف

---

(١) ينظر: المفصل ٢/٢٩١.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢/٤٠٦: «فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان: وقد بين ذلك بحصر الصوت ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا..».

المطبقة، إنما هو تَجَوُّز والمطبق حقيقة إنما هو اللسان على الحنك.

وسابعها: المنفتحة، وهو كل ما عدا المطبقة من الحروف، ومعنى الانفتاح: هو نقيض الإطباق وهو ارتفاع اللسان إلى محاذاة الحنك، وتسميتها منفتحة إنما هو على جهة المجاز والمنفتح حقيقة هو اللسان بما فيه من الارتفاع عند النطق بها.

وثامنها: المستعلية، وجملتها سبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والحاء، والقاف، ومعنى كونها مستعلية: هو ارتفاع اللسان بها إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق، ويجمعها ما في قولك: ضغط خص قظ.

وتاسعها: المنخفضة، وهو كل ما عدا ما ذكرناه من المستعلية، ومعنى الانخفاض فيها: هو أن اللسان لا تعلو بها كما تعلو الحروف المستعلية.

وعاشرها: حروف القلقلة، وجملتها خمسة: القاف، والجيم، والدال، والطاء، والتاء المثناة الفوقانية، وعد ابن بابشاذ[1] فيها الكاف، ومعنى القلقلة: ما يحس به إذا وقفت عليها من شدة الحفز والضغط، وبعضهم يسميها القلقة أيضًا، والأمر فيه قريب.

وحادي عشرها: حروف الصغير، وجملتها ثلاثة: الصاد، والزاي، والسين، وسميت حروف الصفير لما يسمع عند النطق بها من الصفير.

وثاني عشرها: حروف الذلاقة، وجملتها ستة: الميم، والباء، والراء، واللام، والنون، والفاء، ويجمعها ما في قولك: مُرْ بنفل، وإنما سميت ذلقية لسهولتها على الألسنة وجريها كثيرًا عليها، آخذًا لها من قولهم: لسان ذلق، والذلق: مجرى الحبل في البكرة لسهولته، فلما كانت هذه الأحرف كثيرة /١٥٥ب/ الدور في كلامهم حتى لا يكاد توجد كلمة رباعية أو خماسية خالية عنها لا جرم سميت ذلقية.

---

(١) ينظر: شرح الجمل: ق ٤٧٩.

وثالث عشرها : المصمتة ، وهي ما عدا الحروف الذلقية ، وسيمت مصمتة لأنه لا يكاد تبنى منها كلمة رباعية أو خماسيًا فكأنه قد صمت عنها ، والله أعلم .

ورابع عشرها : اللينة ، وجملتها ثلاثة ويجمعها قولنا : أوي ، وإنما سميت لينة لما فيها من تليين الصوت عند النطق بها ، فالألف حرف مد ولين بكل حال ، والواو والياء إذا كان ما قبلهما من جنسهما فهما حرف مد ولين ، وإن لم يكن الأمر كذلك فهما حرف لين لا مد فيه .

وخامس عشرها : المنحرف ، وهو اللام ، سمي بذلك لأنحراف اللسان عند النطق به مع الصوت ، قال سيبويه[1] : « وهو حرف شديد جري فيه الصوت لانحراف اللسان به » .

وسادس عشرها : المكرر ، وهو الراء ، وسمي مكررًا لما فيه من ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ، ولما فيه من التكرير جرى مجرى الحرفين ، ولهذا حسن إدغام قوله تعالى : ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾[2] ، وحسن إظهار قوله : ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾[3] .

وسابع عشرها : الهاوي ، وهو الألف ، وسمي هاويًا لأنه يهوي من ناحية الحلق حتى يتصل مخرج الهمزة ، ولهذا عددناه من حروف الحلق كما سلف .

وثامن عشرها : المهتوت ، وهو الهاء ، وإنما سمي مهتوتًا لضعفه وخفائه ، ومن النحاة من يزعم أن المهتوت هو الهمزة ، ومنهم من يقول : هو التاء المثناة الفوقانية ، والأول أحق وهو الذي اختاره الزمخشري[4] .

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٦ .

(٢) المائدة ١٠٥ .

(٣) آل عمران ١٢٠ .

(٤) قال الخليل في العين ١/٥٢ : « وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة » . وذهب ابن جني في سر الصناعة ١/٦٤ إلى أن المهتوت هو الهاء ، وتابعه القرطبي في الموضح ٩٤ ، =

الضرب الثالث : ذكرها باعتبار مخارجها : ولنقتصر على ما أورده الخليل في كتاب (العين)[١] ، وجملة ما أودعه فيه من تقسيم هذه الأحرف باعتبار مخارجها أمور تسعة :

أولها : الحلقية ، وهي : العين والحاء ، والغين ، والخاء ، والهاء .

وثانيها : اللهوية ، وهي : القاف ، والكاف ، لأن مبدأهما من اللهات .

وثالثها : الشجرية لأن مبدأها من شجر الفم وهو مفرجه ، وهي : الجيم ، والشين المعجمة ، والضاد المعجمة .

ورابعها : الأسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان وهو مستدقة ، وهي : الصاد ، والزاي ، والسين .

وخامسها : النطعية ، وهي : الطاء ، والدال ، والتاء ، وسميت نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى .

وسادسها : اللثوية ، وهي : الظا ، والثاء ، والذال ، لأن مبدأها من اللثة .

وسابعها : الذولقية ، وهي : الراء ، واللام ، والنون ، لأن مبدأها من ذولق اللسان وهو طرفه .

وثامنها : الشفوية[٢] ، وهي : الواو ، والفاء ، والميم ، لأن مبدأها من الشفة ، ويقال لها : شفهية .

وتاسعها : الجوفية ويقال لها : الهوائية ، وهي : حروف المد واللين .

= وابن عصفور في الممتع ٦٧٦/٢ ، وأبو حيان في المبدع ٢٦٠ ، وذهب الزمخشري في المفصل ٢٩١/٢ إلى أنه التاء ، وتابعه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/١٠ ، وابن الحاجب في شرح الإيضاح ٤٩٠/٢ ، والرضي في شرح الشافية ٢٥٨/٣ ، والعيني في شرح المراح ١٦٨ . وينظر : الرعاية ١٣٧ ، والتمهيد في علم التجويد ١٠٩ .

(١) ينظر : العين ٥٧/١-٥٨ . ويلاحظ أن الشارح لم يذكر الهمزة والباء ، والاختلاف في الترتيب .

(٢) في العين ٥٨/١ ، الشفوية هي : الفاء والباء والميم .

فهذه جملة ما أشار إليه الخليل في كتاب (العين) من تقسيمها على نحو هذا الاعتبار الذي ذكرناه، وللنحاة في تقسيمها باعتبار مخارجها وجوه أخر غير ما ذكرناه، ولكنها أمور قريبة، وفيما ذكرناه كفاية، فلا جرم اكتفينا به إذ ليس وراءه كثير فائدة فأعرضنا عن الإكثار منه.

الفصل الثاني: في الإدغام وذكر خواصه:

اعلم أنا قد ذكرنا فيما سلف ماهية الإدغام فلا وجه لتكريره، والذي نذكره ها هنا هو الكلام في تقسيم الإدغام وكيفيته وذكر أحكامه، فهذه مطالب ثلاثة نفصلها بمشيئة الله تعالى:

المطلب الأول: في تقسيم الإدغام:

واعلم أن الإدغام ينقسم باعتبار أمور كثيرة، ولكنا نفسرها ها هنا على ما يكون مختصًا بما نحن فيه، وجملة ما نشير إليه من ذلك تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبار حكمة إلى ما يكون واجبًا، وإلى ما يكون جائزًا، وإلى ما يكون ممتنعًا، فهذه أحوال ثلاثة نفصلها[1]:

الحالة الأولى: في بيان ما يكون واجبًا، وذلك يأتي على أوجه أربعة:

اولها: أن يكون حاصلًا في كلمة واحدة حرفان متماثلان، يكون أحدهما ساكنًا وهو الأول، والثاني منهما متحرك ليمكن الإدغام، فإن حصلا على هذه الكيفية في كلمتين لم يكن الإدغام واجبًا، وهذا كقولنا: (ثَوْبُ بَكْرٍ)[2]، والمال لزيد، لأن انفصالهما يمنع من كون الإدغام واجبًا، بخلاف ما إذا كانا في كلمة واحدة.

---

(١) ينظر: المفصل ٢/٢٨٨-٢٨٩، والممتع ٢/٦٣٤-٦٥٤، وشرح الشافية ٣/٢٣٤-٢٣٦، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٦٤-١٣٦٥.

(٢) هو قول سيبويه ٢/٤٠٨. وينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٣٨.

وثانيها : أن يكون أحد الحرفين في حكم المنفصل ، وهذا نحو : تاء الافتعال ، في نحو : اقتتل ، وافتتل ، فإن المثلين ها هنا قد حصلا في كلمة واحدة لكن الإدغام ها هنا ليس واجبًا ، لما كانت تاء الافتعال في حكم المنفصل ، لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها ، فلهذا كان الأفصح ترك الإدغام لما ذكرناه ، وقد يجوز فيه الإدغام على وجه ، لكنا إنما ذكرنا الوجوب لا غير ، وهو ها هنا غير واجب لما قررناه .

وثالثها : أن لا يكون أحد الحرفين للإلحاق ، في نحو : قَرْدَدَ ، وجَلْبَبَ ، فإن المثلين ها هنا وإن حصلا في كلمة واحدة ، ولم يكن أحدهما في حكم ، المنفصل لكنه تعذر الإدغام فيها ها هنا لحصول الإلحاق ، لأن الأول منهما متحرك بكل حال ، ومهما كان الأول متحركا بطل إدغامه ، فضلًا عن أن يكون واجبًا ، لأن حركة الدال الأولى بمنزلة الضمة في نحو : بُرْثُنٌ فلا يجوز إسكانها .

ورابعها : هو أن لا يقع فيه لبس مثال بمثال ، ومن ثَمَّة امتنع الإدغام في نحو : سُرُرٍ ، وظُلَل ، وجُدَد ، فإنا لو أدغمناها لالتبس بأن يكون جمعًا أو مفردًا/١٥٦أ/ فلهذا امتنع إدغام ما هذا حاله . فهذه الأمور كلها إنما يجب الإدغام متى خلا عما ذكرناه وكانا مثلين في كلمة واحدة كما قررناه ، فهذه هي حال الوجوب .

الحالة الثانية : أن يكون الإدغام جائزًا ، وذلك يكون باعتبار أوجه ثلاثة :

أولها : أن يكون في كلمتين ، وهذا كقولنا : خالد دخل ، وجابر رمى ، فما هذا حاله يجوز فيه الإدغام من أجل تلاقي المثلين ، ويجوز تركه لأنهما في كلمتين ، فلهذا لم يكن اتصالهما ها هنا كاتصالهما في الكلمة الواحدة ، فلهذا كان الإدغام جائزًا .

وثانيها : أن يكون أحد المثلين في حكم المنفصل ، وهذا كقولنا : اقتتل ، فإن هذا وأمثاله يكون إدغامه لما كان بالافتعال لا يلزم تاء بعدها ، فلهذا جاز إدغامه وتركه ، وكان تركه هو الأفصح لما ذكرناه .

وثالثها : أن يكون ما قبل الحرف الأول متحركا نحو : ابعت تلك ، أو يكون مده نحو : المال لزيد ، لأنه إذا لم يكن متحركا أدى إلى الجمع بين الساكنين ، فلهذا لم يكن بد من اشتراط تحرك ما قبل الأول في جواز الإدغام ، فإن كان ما قبل الحرف الأول مدة جاز ذلك لأن فيها من فضول المد ما يقوم مقام الحركة ، فلهذا جوزنا الإدغام باعتبار هذه الأمور كما ترى .

الحالة الثالثة : أن يكون الإدغام ممتنعًا ، وهذا يكون على أوجه ثلاثة :

أولها : أن يكون ما قبل الحرف الأول ساكنًا في الصحيح ، وهذا كقولنا : فلس سالم ، وقرم مالك .

وثانيها : أن يكون معتلًا غير مدة ، وهذا كقولنا : عدو وليد ، وولي يزيد .

وثالثها : أن يكون فيه لبس مثال بمثال كما ذكرناه في نحو : سُررُ ، وظُللَ . فهذه الأشياء كلها يكون الإدغام فيها ممتنعًا لما ذكرناه .

التقسيم الثاني : باعتبار موقع الإدغام : إلى ما يكون واقعًا في المثلين وإلى ما يكون واقعًا في المتقاربين فهذان ضربان :

الضرب الأول : في بيان ما يكون واقعًا في المثلين وهذا هو الأكثر المطرد الذي لا يحتاج معه إلى قلب بحال ، وليس يخلو عند التقاء المثلين من أوجه ثلاثة(١) :

أولها : أن يكون الأول منهما ساكنًا والثاني متحرك ، ومتى كان الأمر كما مثلناه وجب الإدغام ، وسواء كان سكون الأول منهما عارضًا كقولك : لم يرح حاتم ، ولم أقل لك ، فإن سكون الأول عارض لأجل الجازم ، أو كان سكونه أصليا كقولك : من نزل ، وقد دخل ، فلا شك ها هنا في حصول الإدغام .

وثانيها : أن يكون الأول منهما متحركا والثاني ساكنا ، وسواء كان الحرف

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٣/٢٣٦-٢٤٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣/١٣٦٤ .

الثاني منهما سكونه عارضًا أو أصليًا، فإنه يمتنع فيه الإدغام، فالذي يكون عارضًا نحو: ظللت، وسررت، فإن الثاني إنما سكن ها هنا لما كان الضمير متصلًا به، والأصلي في قوله: رسول الجيش، فإن لام التعريف أصلها أن تكون ساكنة وإنما وجب إدغام الساكن في المتحرك ولم ينعكس الأمر فيه فيدغم المتحرك في الساكن، لأن المتحرك بحصول الحركة فيه أقوى من الساكن، فلهذا كان أقوى بأن يكون مدغما فيه من أن يكون مدغمًا في نفسه، ولأن إدغام المتحرك في الساكن يذهب الحركة لأجل إدغامه، فيؤدي ذلك إلى اجتماع الساكنين وهو متعذر.

وثالثها: أن يكون المثلان متحركين جميعًا، ومتى اجتمع المثلان وكانا متحركين، فإذا أردنا إدغام أحدهما في الآخر ولم يعرض ما يمنع من الإدغام من اللبس وغيره فلا بد من إزالة حركة الحرف الأول ليصير مدغمًا في الثاني. لا يقال: فإذا سوغتم إدغام المثلين المتحركين على شرط إزالة حركة الأول منهما، فهلا أجزتم إدغام الساكن في مثله ساكنًا على شرط تحرك الثاني؟ وما وجه التفرقة بينهما؟ أنا نقول: هذا فاسد، فإنكم إن عنيتم بتحريك المدغم فيه هو تحريكه قبل الإدغام فقد حصل غرضنا من أنه لا يدغم إلا في متحرك وإن عنيتم أنه يدغم فيه وهو ساكن فهذا خطأ، لأنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين وهذا محال، فبطل ما قالوه وصح أنه لا يجوز الإدغام إلا في متحرك، فهذا هو الكلام في إدغام الحرفين المثلين.

الضرب الثاني: في بيان ما يكون واقعًا في المتقاربين[1]:

اعلم أن الإدغام إنما يكون حقيقة في الحرفين المتماثلين لأن المفهوم من

---

(١) ينظر: التكملة ٢٧٦، والمفصل ٢/٢٩٢، والمبدع ٢٦٢-٢٧٥، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٦٥-١٣٦٧.

الإدغام إنما هو : إدخال حرف في مثله ، وهذا لا يكون إلا إذا كان مثلين ليكون اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة ، فأما مع اختلاف الحرفين فهذا يتعذر ولا بد فيه من تأويل ، وهو أنه إذا أردتم إدغام الحرف في مقاربه فلا بد من تقدمة قلبه إلى لفظه ليصير مثلًا له ، لأن محاولة إدغامه فيه كما هو محال ، لأجل ما يقع بينهما من المخالفة . فإذا تقرر ذلك فاعلم أن إدغام كل حرف في مقاربه جائز لما بينهما من المقاربة كما قال تعالى : ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[1] ونحو قوله تعالى : ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[2] وغير ذلك إلا أن يكون لذلك الحرف فضيلة حوفظ عليها تذهب بالإدغام ، فإنه لا يجوز إدغامه في مقاربه ، وهذا كالحروف التي يجمعها قولنا : ضوى مشفر ، فالضاد لما فيها من الخصوصية ، والواو لما فيها من اللين ، والياء أيضًا ، والميم لما فيها من الغنة ، والشين لما فيها من التفشي ، والفاء لما فيها من النفث ، والراء لما فيها من التكرير . وهكذا القول في حروف الصفير ، فإنها أيضًا لا تدغم في مقاربها ، لأجل ازالة ما فيها من فضيلة الصفير ، وتدغم في مثلها لأن فضيلتها باقية . فهذا تقسيم الإدغام باعتبار موقعه في المثلين والمتقاربين .

التقسيم الثالث : باعتبار الحروف التي /١٥٦ب/ تستعمل[3] فيها الإدغام :

واعلم أن الحروف العربية بالإضافة إلى جواز الإدغام فيها وامتناعه يكون على أربعة أوجه :

أولها : حروف لا تدغم ولا يدغم غيرها فيها وهذه هي : الألف ، لأن الجمع بين ألفين محال . والهمزة ، لأن الجمع بين الهمزتين يثقل . والنون ، التي هي غُنَّة في الخيشوم ، لأن ادغامها يخرجها عن أن تكون ساكنة ، فلهذا كان الإدغام في

---

(١) آل عمران ٧٢ .

(٢) النور ٤٣ .

(٣) في الأصل : التي هي يستعمل.

هذه الأحرف ممتنعًا.

وثانيها: حروف تدغم في مثلها ويدغم مثلها فيها ولا تكون أبدًا مدغمة في مقاربها، ويجوز إدغام مقاربها فيها، وهذه هي الأحرف التي هي مختصة بفضيلة وهي حروف: مَرَضٌ شَفٌّ، فإن لكل واحد من هذه الأحرف خاصة تذهب بإدغامها في مقاربها، فلهذا كان إدغامها في مقاربها باطلا.

وثالثها: حروف تدغم في مثلها ويدغم مثلها فيها، ولا يدغم مقاربها فيها ولا تدغم هي في مقاربها، وهذه هي: الواو، التي يكون ما قبلها من جنسها، والياء، التي يكون ما قبلها من جنسها، وإنما وجب ما قلناه لأنا لو أدغمناها في مقاربها لأذهبنا فضيلتها، ولو أدغمنا غيرهما فيهما لأدخلنا ما لا أصل له في المد إلى ماله أصل في المد، فلهذا بطل إدغامهما في مقاربهما، وإدغام مقاربهما فيهما.

ورابعها: حروف تدغم في مثلها ويدغم مثلها فيها، وتدغم في مقاربها ويدغم مقاربها فيها، وهذه الأحرف هي حروف جميع العربية سوى ما أساتثنيناه[1]، كقوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ﴾[3] وغير ذلك من الأحرف المتقاربة التي لا يؤدي إدغامها في مقاربها إلى مخالفة أصل من الأصول.

ولنقتصر على هذا القدر في تقسيم الإدغام ففيه كفاية وبلاغ بمعونة الله تعالى.

المطلب الثاني: في كيفية الإدغام:

قال أبو القاسم وإذا التقى الحرفان وكانا من جنس واحد فإنك تسكن الأول وتدغمه في الثاني، وإن كانا حرفين متقاربين فإنك تبدل الأول من جنس الثاني وتدغمه. واعلم أن الأمر كما ذكر فإن الإدغام لا يخلو، إما أن يكون واقعًا في مثلين

---

(١) في الأصل: ما استثناه.
(٢) الأحزاب ١٠.
(٣) الصافات ٧٥.

أو في المتقاربين ، فإن كان واقعًا في المثلين فحال الحرف الأول لا يخلو ، إما أن يكون متحركًا أو ساكنًا ، فإن كان ساكنا فليس فيه إلا وجه واحد وعمل واحد ، وهو إدغامه في الحرف الذي بعده فيصيران في حكم الحرف الواحد ، وإن كان الأول منهما متحركا ففيه عملان ، حذف حركة الأول منهما ليصح إدغامه وإدغامه في الحرف المماثل له ، فهذا إذا كان الحرفان متماثلين . وإن كان الحرفان متقاربين فإن الحرف الأول لا يخلو حاله ، إما أن يكون ساكنًا أو متحركًا ، فإن كان ساكنا ففيه عملان : قلب صورته إلى صورة الحرف الثاني وإدغامه فيه كما قررناه من قبل ، وإن كان متحركا ففيه أعمال ثلاثة : حذف حركته ، وقلبه إلى صورة الحرف الثاني وإدغامه فيه ، فيصيران حرفًا واحدًا ، فهذا كقوله تعالى : ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[2] وغير ذلك من الأمور المتقاربة[3] .

واعلم أنا قد ذكرنا جملة من الموانع في إدغام المثلين فيما سلف فلا وجه لتكريره والذي نذكره ها هنا هو كيفية إدغام المثلين وحالهما لا يخلو ، إما أن يكونا واقعين في كلمة أو كلمتين ، فهذان ضربان[4] :

الضرب الأول : وقوعهما في كلمة واحدة : ومتى التقيا في كلمة واحدة فلا يخلو حالهما ، إما أن يؤدي إدغامهما إلى لبس أو لا يؤدي ، فإن كان إدغامهما لا يؤدي إلى لبس فإنه يجوز إدغامهما لما فيهما من التقارب ، وهذا كقولنا : امَّحى ، في : انْمَحَى فإن النون مقاربة للميم ، فلهذا جاز أدغامها فيها ، وقولهم : هَمَّرِشٌ ،

---

(١) النور ٤٣ .

(٢) آل عمران ٧٢ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢/١٣٩-١٤٠ ، والممتع ٢/٦٣١ ، والمبدع ٢٤٥ .

(٤) ينظر : التكملة ٢٧٣-٢٧٥ ، والمفصل ٢/٢٩٢ ، والممتع ٢/٦٣٤-٦٦٢ ، والمبدع ٢٤٦-٢٥٤ .

للكلب الصغير وأصله : هَنَمْرَشٌ ، وإنما أدغم كما ذكرناه ، لأنه لا يقع فيما في إدغامه لبس بغيره ، فلا جرم جاز إدغامه ، لأن اللبس إنما يكون بأن يقال : بأن الميمين أصليتان ، ولو كان الأمر كذلك لكان وزنهما : أفعل وفعاللاء ، وهذان البناءان ليس من أوزران كلامهم فلما كان يؤمن الإلتباس فيه جاز إدغامه . وإن كان إدغامه يؤدي إلى لبس امتنع إدغامه لذلك ، وهذا كقولهم : شاة زَنْمَا ، وغنم زُنْمٌ ، فإن مثل هذا لا يجوز إدغامه لأنا إذا قلنا : شاة زمّا ، وغنم زم ، لم نعلم حاله هل هو من : الزَّنَم ؟ أو من الزَّمَم ؟ فلما كان ملتبسًا منعناه . وهكذا قولنا : كنية ، في كنية الرجل فإنا لو أدغمناه فقلنا فيه : كُيَّة ، وقلبنا نونه ياء لتقاربهما لم نعلم حاله هل هو : كنية أو كُتِيه . ومن هذا قولهم : وَتَد ، فإنا لو أدغمناه لالتبس حاله بأن يكون : وتدًا أو ودًا ، وهكذا قولهم : عَتِدَ ، في قولهم : فرسٌ عَتِدٌ ، إذا كان معدًّا للجري ، فإنه لا يعلم حاله هل هو : عَتِد ، أو عَدّ ، فما كان هذا حاله امتنع إدغامه لما فيه من اللبس .

الضرب الثاني : وقوعه في كلمتين : وتعود القسمة التي ذكرناها في الكلمة الواحدة ها هنا فإنا نقول : لا يخلو الحال ، إما أن يؤدي إلى لبس أو لا يؤدي ، فإن لم يؤدي الإدغام إلى لبس جاز ذلك كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[(١)] وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[(٢)] وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾[(٣)] /١٥٧أ/ وغير ذلك من الحروف المقاربة ، فهذه الأمور كلها يجوز إدغامها ولا لبس فيها . وإن كان الإدغام مما يؤدي إلى لبس لم يجز الإدغام ، وهذا [نحو] : المال رديء ، فإن هذا لا يجوز إدغامه لما فيه من الإلباس لاحتمال أن يكون الغرض : الماردیء[(٤)] ، فمثل هذا لا يجوز إدغامه لما ذكرناه .

---

(١) البقرة ٣٠ ، والحجر ٢٨ ، وص٧١ .

(٢) التكوير ٧ .

(٣) الحجر ١٦ .

(٤) في الأصل : المار رديء .

واعلم أن الأصل في الإدغام إنما هو للمتماثلين من الأحرف ، فأما الحروف المتقاربة فكان الأصل ألا تكون مدغمة ، لما بينها من المخالفة ، لكن الذي سوغ الإدغام فيها هو ما بينهما من المقاربة ، ثم ليس يجب في كل متقاربين أن يكونا مدغمين فقد يعرض للمتقاربين ما يمنع من إدغام أحدهما في الآخر كما قلناه في حروف : مَرَضٌ شَفٌّ ، فإن إدغامهما في مقاربهما يؤدي إلى بطلان فضيلتها ولا يجب أيضًا في كل متباعدين أن يمتنع الإدغام فيهما فقد يعرض ما يسوغ إدغامهما مع تباعدهما ، ومن أجل هذا أدغموا النون في الميم في قولك : أخزن مالًا ، مع تباعدهما لما كان مخرجهما متقاربًا ، والذي سوغ إدغام أحدهما في الآخر هو اشتراكهما جميعًا في الغنة مع تباعد المخرجين ، فلهذا ساغ الإدغام فيهما كما ترى[1] .

ثم أورد أبو القاسم في الباب مسائل ثلاثًا[2] :

المسألة الأولى : قوله : وإذا امرت من هذا الباب فلك فيه وجهان . واعلم أن ما ذكره في هذا الباب يكون على أوجه ثلاثة :

أولها : أفعال لا يجوز فيها إلا إظهار الإدغام بكل حال ، وهذا كل موضع يكون الحرف الثاني من المثلين سكونه واجبًا ، أما للإعراب كقولك في النهي لجماعة النساء : لا ترددن ، ولا تشددن ، ولا تشممن ، وإما للبناء كالأمر للنساء من هذه الأفعال ، فإنك تقول فيه أيضًا : أرددن ، وأشددن ، وأشممن ، وإنما وجب إظهاره لما ذكرناه من وجوب سكون الآخر ، وهو لا يدغم إلا في المتحرك ، فلهذا أوجب إظهاره .

وثانيها : أفعال يجب إدغامها ولا يجوز ظهورها ، وهذا كل موضع يكون

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢٩٢-٢٩٣ ، وشرح المفصل ١٠/١٣٣-١٣٤ ، والإيضاح ٢/٤٩٤-٤٩٦ ، وشرح الشافية ٣/٢٦٩-٢٧٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/١٥٨-٥٦١ ، والممتع ٢/٦٥٦-٦٦٠ ، وشرح الشافية ٣/٢٢٤-٢٤٦ .

الحرف الآخر من المثلين واجب الحركة ، وهذا إنما يكون في الأمر والنهي للاثنين مذكرًا كان أو مؤنثًا كقولك : ردا ، ولا تردا ، وفي فعل جماعة المذكرين كقولك : ردوا ، ولا تردوا ، وفي الواحدة المؤنثة كقولك : ردي ولا تردي .

وثالثها : أفعال يجوز فيها الأمران جميعًا ، وهذا يكون في الأمر والنهي للواحد المذكر كقولك : رد ، ولا ترد ، وأردد ، ولا تردد ، فهاتان لغتان ، فالإدغام هو لغة بني تميم ، ووجهه هو أن الأمر مأخوذ من المضارع ، وقد وجب في المضارع الإدغام في نحو : هو يرد ، لوجوب حركة الحرف الأخير ، فهكذا ها هنا . والإظهار لغة أهل الحجاز ووجهه هو أن اللام قد وجب سكونها ، فلهذا وجب فيها الإظهار لأنه لا يدغم إلا في متحرك ، وعلى هذه اللغة ورد التنزيل قال الله تعالى : ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾[1] وقال : ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾[2] وقال تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾[3] .

وعلى لغة من أدغم فليس يخلو حال فاء الكلمة من وجهين[4] :

أحدهما : أن يكون مضمومًا وعلى هذا يجوز في اللام الضم على الإتباع نحو : شُدُّ ، ومُدُّ ، والفتح للتخفيف نحو : شُدَّ ، ومُدَّ ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، فلهذا تقول : غُضُّ ، وغُضَّ ، وفُرُّ ، وفُرِّ ، فإن اتصل بجميع ما ذكرناه ساكن من كلمة أخرى فإنه يكون مكسور على أصل التقاء الساكنين ، فلهذا تقول : مُدِّ الثوب ، وشُدِّ الإزار ، قال الله تعالى : ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾[5] ، وأنشد الزمخشري[6] :

---

(١) لقمان ١٩ .

(٢) البقرة ٢١٧ .

(٣) النساء ١١٥ .

(٤) لم يذكر الوجه الثاني ، ولعله سهو من الناسخ ، أو انتقال نظر .

(٥) المزمل ٢ .

(٦) لجرير ، ديوانه ٢/ ٧٢١ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٦٠ ، والمقتضب ١/ ١٨٥ ، ودقائق التصريف ١٩٤ .

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنَّكَ من نمَيْرٍ   فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا

يروى مفتوحًا ومكسورًا .

المسألة الثانية : قوله وكل موضع سكن فيه الثاني فلا بد فيه من الإظهار .

وأعلم أن الفعل الماضي إذا كان فيه حرفان مثلان ففيه وجهان :

أحدهما : إدغام محض لا يجوز إظهاره وهذا إنما يكون إذا لم يتصل به ضمير يكون فاعلًا نحو ضمير المتكلم والمخاطب وجماعة النساء ، فأنه يكون مدغمًا بكل حال ، فلهذا تقول : مد ، وشم ، وغض ، ولا يجوز إظهاره بحال ، لأن الحرف الأخير حركته لازمه ، فلهذا وجب إدغامه والإظهار فيه لحن لا محالة .

وثانيهما : إظهار محض لا يجوز إدغامه ، وهذا إنما يكون عند وجوب السكون في آخره بأن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو ضمير جماعة النساء ، فلهذا تقول : شددتُ ، ومددتُ ، وشددتَ أنت ، ومددتَ ، وشددنَ ، ومددنَ ، فلا ترى بُداً من الإظهار لما ذكرناه من وجوب سكون اللام ، إلا في لغة رديئة لبكر بن وائل[1] فإنهم يقولون : رَدَّنَ ، وسَدَّنَ ، فيدغمون مع ضمير المتكلم حرصًا على الإدغام في المتماثلين ، وهو خلاف ما عليه الفصحاء وما ورد به التنزيل قال الله تعالى : ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْۖ﴾[2] ، ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ﴾[3] .

المسألة الثالثة : قوله : وإذا أردت جزم فعل من هذه الأفعال المدغمة فإنه يكون مفتوحًا . وأعلم أن هذه الأفعال المدغمة إذا كانت معربة فلك فيه وجهان :

أحدهما : إظهار الإدغام ، ويجب اسكانه في حال جزمه بكل حال ، فلهذا تقول : لم يشدد ، ولم يردد ، فإن لقيه ساكن وجب كسره على أصل التقاء

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٦٠ .

(٢) الإنسان ٢٨ .

(٣) ص٢٠ . وما جاء في الأصل : « وشددنا أمره » .

الساكنين، فلهذا تقول: لم يَشْدُد، وتشد، وتشد[1].

فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم، وإنما اقتصر على ذكر الفتح ها هنا لما كان خفيفًا /١٥٧ب/ لأن غيره غير جائز، فهذا لا وجه له.

المطلب الثاني: في ذكر أحكام الإدغام.

والمقصود من هذا هو بيان شأن هذه الأحرف، وما يجوز إدغامه وما لا يجوز وفيما يدغم، فلا بد من اعتبارها وبيان ذلك فيها. وهي منقسمة باعتبار مخارجها إلى ما يكون من حروف الحلق، وإلى ما يكون من حروف اللسان، وإلى ما يكون من حروف الشفة، وإلى ما يكون مخرجه من الخيشوم، فهذه ضروب ثلاثة نذكر ما يتوجه في كل واحد منها بمعونة الله تعالى[2]:

الضرب الأول: في بيان حروف الحلق وهي ستة:

أولها: الهمزة، قال سيبويه[3]: فأما الهمزتان فليس فيهما إدغام من قولهم: قرأ أبوك وإقرأ أباك، وشبه ما ذكرناه من الثقل.

وثانيها: الألف، وهي لا تدغم في مثلها حذرًا من التقاء الساكنين، ولا يدغم مثلها فيها بحال، ولا تدغم في مقاربها لذهاب خاصتها، ولا يدغم مقاربها فيها أصلًا.

وثالثها: الهاء، وهي تدغم في مثلها كقولك: أجبه هلالًا، وتدغم في الحاء كقوله: أجبه حاتمًا، فلا يجوز إدغامها في مقاربها، ولا إدغام مقاربها فيها بحال، ولا يجوز أن تقول: أجبه عليا، ولا تقول: ادفع هذا، بالإدغام بحال.

---

(١) كذا في الأصل، ولعله انتقال نظر من الناسخ، بديل تركه للوجه الثاني.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٤١١-٤٢٦، والمقتضب ١/٢٠٧-٢٢١، والتكملة ٢٧٧-٢٨٠، والمفصل ٢/٢٩٣-٣٠٠، والممتع ٢/٦٧٩-٧١٠، وشرح الشافية ٣/٢٧٦-٢٨٣، والمبدع ٢٦٢-٢٧٣،

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٤١١.

ورابعها : العين : وتكون مدغمة في مثلها كقولك : ادفع عليا ، وتكون مدغمة في الحاء كقولك : ارفع حاتمًا ، ولا يجوز إدغام مقاربها فيها وهي الحاء فلا تقول : اجرح عمرًا ، وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حائين لتقاربهما ، فلهذا قال في قولهم : معهم ، وأجبه عتبه محم ، واجبحتبه .

وخامسها : الحاء ، وتدغم في مثلها كقولك : اذبح حملًا ، قال الله تعالى : ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ﴾[١] ، وتدغم فيها الهاء ، كقولك : أجبه حاتمًا ، وتدغم فيها العين كقولك : [ارفع] حاتما ، ولا ينعكس الأمر فلا تدغم الحاء فيها . فأما ما روي عن أبي عمرو من إدغامها في العين في قوله تعالى : ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[٢] فإنما راعى التقارب ، والقياس خلافه[٣] .

وسادسها : الغين والخاء ، وتدغم كل واحد منهما في مثلها كقولك : إدمغ غانمًا ، وامسخ خلقًا ، ويدغم كل منهما في صاحبتها كقولك : إدمغ خلقا ، وفي مثل : اسلخ غنمك . فهذا ما أردنا ذكره في شأن حروف الحلق .

الضرب الثاني : في بيان حروف اللسان : وجملتها عشرة :

أولها : القاف والكاف : ويدغم كل واحد منهما في مثلها في نحو قوله تعالى : ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا﴾[٥] ، وتدغم كل واحدة منهما في صاحبتها ، وهذا كقوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ﴾[٦] ، وقوله تعالى :

---

(١) الكهف ٦٠ .

(٢) آل عمران ١٨٥ . وينظر : التلخيص ٢٤٠ .

(٣) قال ابن عصفور في الممتع ٢/٧٢٢ : « والصحيح أن إدغام الحاء في العين لم يثبت ، وإن جاء من ذلك ما يوهم أنه إدغام فإنما يحمل على الإخفاء » . وينظر : المفصل ٢/٢٩٣ ، وشرح الشافية ٣/٢٧٧ .

(٤) الأعراف ١٤٣ .

(٥) طه ٣٣ .

(٦) النور ٤٥ .

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟﴾[١] ، ووجه ذلك ما بينهما من التقارب ، فلهذا جاز إدغام كل واحد منهما في صاحبتها كما ترى .

وثانيها : الجيم ، ويجوز إدغامها في مثلها كقولك : [اخرج] جابرًا ، وتدغم في الشين كقوله تعالى : ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[٢] وقد روى اليزيدي عن أبي عمرو[٣] إدغامها في التاء كقوله تعالى : ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ﴾[٤] وهو غريب ، ووجهه تقاربهما ، ويدغم فيها ما قاربها من الحروف : كالطاء في قولك : اربط جملك ، والدال كقولك : إحمد جابرًا ، والتاء في قوله تعالى : ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[٥] والظاء في قولك : إحفظ جارك ، والذال في قوله تعالى : ﴿إِذْ جَآءُوكُم﴾[٦] ، والثاء في قولك : لم يلبث جالسًا .

وثالثها : الشين وتدغم في مثلها كقولك : أقمش شيخًا ، وتدغم فيها الأحرف الستة التي ذكرنا إدغامها في الجيم ، وتدغم فيها الجيم واللام كقولك : دنا الشاسع ، وأخرج شيئًا ، للتقارب .

ورابعها : الياء : وتدغم في مثلها كقولك : حَيٌّ وعَيٌّ ، في المتصل ، وتدغم في مثلها منفصلة كقولك : قاضيٌّ ، وراميٌّ ، وفي نحو : اخشي ياسرًا ، وتدغم فيها النون نحو : من يعلم ، ومن يقم .

وخامسها : الضاد : وتدغم في مثلها كقولك : إقبض ضعيفًا ، ولا يجوز إدغامها في مقاربها لما في ذلك من إذهاب خاصتها وفضلها ، وقد روى اليزيدي عن

---

(١) محمد ١٦ .

(٢) الفتح ٢٩ . وينظر : التلخيص ٤١٤ .

(٣) ينظر : المفصل ٢/٢٩٤ .

(٤) المعارج ٣، ٤ . وينظر : التلخيص ٤٤٥ .

(٥) الحج ٣٦ .

(٦) الأحزاب ١٠ .

أبي عمرو[١] إدغامها في الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[٢]. قال الزمخشري[٣]: وما برئت من عيب، رواية أبي شعيب[٤]، ويدغم فيها ما يقاربها من الأحرف وهو جميع ما يدغم في الشين كما قررناه من قبل.

وسادسها: لام المعرفة، وهي في الإدغام على وجهين:

أحدهما: أن يكون واجبًا وذلك يكون في ثلاثة عشر حرفًا كما قاله أبو القاسم: الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، والضاد، والسين، والزاي، والصاد، والشين، والنون، والراء، فهذه الأحرف كلها لا يجوز فيها الإظهار بحال، وإظهارها فيها لحن.

وثانيهما: امتناع الإدغام وهو في كل ما عدا هذه الأحرف التي ذكرناها وهي أحد عشر أيضًا: الفاء، والباء، والميم، والواو، والجيم، والقاف، والكاف، والحاء، والعين، والهاء، والهمزة، وإنما وجب في الأول الإدغام للتقارب، وامتنع الإدغام في الثاني للتباعد في المخارج. هذا كله في لام المعرفة، فأما غير لام المعرفة فإدغامها في هذه الأحرف جائز، أعني لام: هل، وبل.

وسابعها: الراء ولا تدغم إلا في مثلها، ويدغم فيها مقاربها نحو: اللام في قوله تعالى: ﴿فَعَلَ رَبُّكَ﴾[٥]، والنون في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ﴾[٦]، وقد حكي عن أبي عمرو إدغامها في اللام في قوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾[٧] وهو

---

(١) ينظر: المفصل ٢/٢٩٥.

(٢) النور ٦٢. وينظر: إدغام القراء ٤٥.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ٢/٢٩٥: «وأما ما رواه أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ فما برئت من عيب رواية أبي شعيب».

(٤) صالح بن زياد عبد الله السوسي، ت ٢٦١هـ. (غاية النهاية ١/٣٣٢-٣٣٣، والنشر ١/١٣٤).

(٥) الفيل ١.

(٦) إبراهيم ٧.

(٧) آل عمران ٣١. وآيات أخر، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٤٩٩-٥٠٠. =

غريب لخروجه عن القياس.

وثامنها: النون وتدغم في مثلها كقولك: اضربن ناصرًا، وتدغم في ما يقاربها وهي في ذلك على أربعة أوجه:

الوجه الأول منها: إدغامها في حروف: يرملون، إما بإذهاب الغنة في اللام والراء كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ﴾(١) و﴿مِن رَّبِّكَ﴾(٢)، وإما لوجود الغنة وهو فيما عداها.

وثانيها: البيان مع حروف الحلق: كالهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، كقولك: من أجلك، ومن هاني، ومن حملك، ومن غيرك، ومن خانك،/١٥٨أ/.

وثالثها: القلب إلى الميم، إذا كانت واقعة قبل الياء في نحو: عمبر، وشمبا، قال الله تعالى: ﴿أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾(٣) وقال تعالى: ﴿هَنِيٓـًٔا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٤).

ورابعها: الإخفاء مع هذه الأحرف وجملتها: اثنا عشر حرفًا: الجيم، والشين، والطاء، والدال، والثاء، والظاء، والذال، والتاء، والصاد، والراء، والسين، والفاء، وأمثلتها ظاهرة.

وتاسعها: الطاء، والدال، والظاء، والذال، والثاء، فهذه كلها يجوز إدغامها في مثلها وفي بعضها بعضا لما بينها من التقارب، وتدغم في الصاد، والزاي، والسين، لما بينها من التقارب كما ترى.

= وينظر: إدغام القراء ٣٩.

(١) هود ١، ولقمان ٦.

(٢) البقرة ٢، وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢٨٨-٢٩١.

(٣) النمل ٨.

(٤) الطور ١٩، والمرسلات ٤٣.

وعاشرها : الصاد ، والزاي ، والسين ، وهذه يجوز إدغامها في أمثالها ، ولا يجوز إدغامها في مقاربها لما في ذلك من إذهاب خاصتها وفضيلتها ، والأجود فيما كانت من حروف الإطباق مدغمًا في مقاربه ، بغية إطباقه ، كقراءة أبي عمرو : ﴿فَرَّطتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾[١] ، لأن الإطباق فضيلة لا يجوز إهدارها بحال ، فهذا هو الكلام في حروف اللسان والله أعلم .

الضرب الثالث : في حروف الفم : وهي حروف الشفة والخيشوم أيضًا ، فإن الفم يجمعها ، وجملتها ثلاثة :

أولها : الفاء : وتدغم في مثلها كقوله تعالى : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[٢] ، وتدغم في الباء كقوله تعالى : ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[٣] ، وهذا شيء تفرد به الكسائي[٤] ، وهو على مخالفة القياس لما قررنا أنها لا تدغم في مقاربها حذرًا من ذهاب خاصتها ، ويدغم مقاربها فيها كقوله تعالى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٥] .

وثانيها : الباء : ويدغم مثلها فيها كقوله تعالى : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[٦] وتدغم في مقاربها في الفاء كقوله تعالى : ﴿اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾[٧] وفي الميم كقوله تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾[٨] .

وثالثها : الميم : وتدغم في مثلها، كقوله تعالى : ﴿فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[٩]

---

(١) الزمر : ٥٦ . وينظر : إدغام القراء ١٨ .
(٢) الفيل ١ . جاء في الأصل : « فرط في جنب الله » .
(٣) سبأ ٩ .
(٤) ينظر : المفصل ٢/٢٩٧ .
(٥) البقرة ٢ .
(٦) البقرة ٢٠ .
(٧) الإسراء ٦٣ .
(٨) البقرة ٢٨٤ . وآيات أخر ، ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٤٥٠-٤٥١ .
(٩) البقرة ٣٧ .

وتدغم فيها النون والباء لتقاربهما، كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾[١] وكقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ ولا يجوز إدغامها في مقاربها لما في ذلك من إذهاب خاصتها وفضلها، فأما ما روي عن أبي عمرو إدغامها في الباء قوله تعالى: ﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّـٰكِرِينَ﴾[٢] فإنما هو إخفاء وليس إدغامًا، والفرق بين الإخفاء والإدغام ظاهر، فإن مع الإخفاء الحرف الأول باق من غير تغيير لحاله، بخلاف الإدغام فإن الحرف يستهلك في الحرف الثاني بكل حال ويصير الأول مثلًا للثاني بكل حال.

فأما النون فقد ذكرنا أحكامها فيما مر فلا وجه لتكريره. فهذا ما أردنا ذكره في كيفية أحكام هذه الأحرف في الإدغام فيما بينها، وبالله التوفيق.

* * *

---

(١) النجم ٢٦.

(٢) الأنعام ٥٣. وينظر: التلخيص ٢٦٤.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب شواذ الإدغام

قالوا : ست ، في العدد والأصل : سدس ، لأنك تقول في التصغير : سديس ، وفي الجمع أسداس ، وأبدلوا من السين : تاءً ، ثم ادغموا الدال فيها . وقالوا : وَد ، وأصلها : وتد ، وهي اللغة الحجازية الجيدة ، ولكن بنو تميم يقولون : ودٌّ ، يسكنون التاء ويدغمونها في الدال[1] .

ومن الشاذ قولهم في : أَحْسَسْتُ الشَّيءَ : أَحَسْتُ ، وفي : مَسِسْتُ : مَسْتُ ، وفي : ظَلِلْتُ : ظَلْتُ . وقد تبدل السين ياء تقول : أحسيت بالشيء ، فتبدل من احد السينين ياء[2] ، وهو أقيس ، قال الشاعر[3] :

سِوَى أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وقد روي : أحسن به ، على اللغة الأخرى .

ومن الشاذ قولهم من : بني العَنْبَرِ ، وبني الحَرِثِ : بَلْحَرِثِ ، وبَلْعَنْبَرِ ، فيحذفون النون ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . ويشبه[4] بهذا قولهم : عَلْماءِ بَنُو فلان ، أي على الماء[5] ، يريدون أنه : على الماء بنو فلان ، فيحذفون اللام ، وهي لغة عربية ، قال الشاعر[6] :

---

(١) في الجمل ٤١٧ : « ولكن بنو تميم يقولون : « وتْد ، ويسكنون التاء ثم يدغمونها في الدال » .

(٢) في الجمل ٤١٧ : « ومنهم من يقول : « حَسيتُ بالشيء ، فيبدل من إحدى السينين ياءً » .

(٣) أبو زبيد الطائي ، شعره : ٩٦ ، وهو من شواهد المقتضب ١/٢٤٥ ، والخصائص ٢/٤٣٨ ، والمفصل ٢/٣٠٠ . والرواية فيها : خلا أن ...أحسن به ...

(٤) في الجمل ٤١٨ : وشبيه .

(٥) ليست في الجمل ٤١٨ .

(٦) الفرزدق ، ديوانه ١/٢١٦ ، وهو من شواهد المقتضب ١/٢٥١ ، وشرح المفصل ١٠/١٥٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٧٩ .

فَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيْرَةٍ ولكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ

يريدون على الماء، فافهم ذلك[1].

هذا آخر كلامه في الجمل.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه:

اعلم أنه قد جعل هذا الباب بيانًا لشواذ الإدغام، وأورد فيه صورًا ونحن نفصل كل واحدة من هذه الصور، ونذكر ما يتوجه فيها من النظر على ما أورده بمشيئة الله تعالى وعونه، وجملة ما أورده من ذلك صور خمس[2]:

الصورة الأولى: قوله: ومن الإدغام الشاذ قولهم: ست:

واعلم أن ايراد هذا في الإدغام الشاذ لا وجه له لأنه قال: إن الأصل فيه: سدس، بدليل قولهم: أسداس، وسديس، ولكنهم أبدلوا من السين تاء وادغموا فيها الدال، وبعد أن صارت السين تاء كما قال، ليس معدودًا من الإدغام الشاذ لأن الدال والتاء فيهما من التقارب ما لا يخفى، فإدغامها فيها جار على القياس. فحصل من هذا، أنه لا وجه لعد هذا من الإدغام الشاذ كما زعم، وقد طابقه على هذا الوهم ابن بابشباذ[3] ولم يفطن إلى ما ذكرناه. نعم هذا إنما يقال: إنه معدود في البدل الشاذ، لأن إبدال التاء من السين لا يكون إلا على الشذوذ، وأنشد النحاة[4]:

يا قاتلَ اللهُ بني السّعْلات عَمْروَ بن يَرْبُوعٍ شرارَ النَّاتِ

---

(١) ليست في الجمل ٤١٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٤٢٨-٤٣٠، والمفصل ٢/٣٠٠-٣٠١، وشرح المفصل ١٠/١٥٣-١٥٥، والممتع ٢/٦٥٥،٦٢٢،٧١٥-٧١٨، وشرح الشافية ٣/٢٤٥-٢٤٧، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٣٧٨-١٣٧٩.

(٣) ينظر: باب شرح الجمل: ق ٥٠٧.

(٤) لعلباء بن أرقم، وهو من شواهد النوادر ٣٤٥، والخصائص ٢/٥٣، والممتع ١/٣٨٩، وشرح الشافية ٣/٢٢١. ورواية النوادر: يا قَبَّحَ اللهُ.

غير أعِفاءَ ولا أكْيَاتِ

/١٥٨ب/ أراد: شرار الناس، وأراد: ولا أكياس، لكنه أبدل من السين تاء كما ترى، وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء في الإبدال لا في الإدغام.

الصورة الثانية: قوله: ود، وأصله: وتد، وهذا جيد كما ذكر، وفيه لغتان:

اللغة الأولى: وهي الجيدة الحجازية، البيان فيقولون: وَتَد.

اللغة الثانية: ودٌّ، وهي لغة بني تيميم.

ووجه شذوذه هو أنا قد ذكرنا أن المتقاربين متى كان إدغامهما يؤدي إلى لبس فإنه يمتنع إدغامهما كما قلناه في نحو قولنا: شاة زَنْما، وغنم زُنْم، وهذا منه، فإنا لو أدغمنا: وتدًا، لم يعلم حاله هل كان: وتدًا؟ أو كان مضاعف العين واللام؟ ووجه إعلاله هو: أن بني تميم من لغتهم تخفيف: فَعِل، فلهذا يقولون في نحو: كتف: كف، فلما حذفوا حركة العين من: وتد، اجتمعت التاء والدال وبينهما من التقارب ما لا يخفى، فلا جرم ادغموا التاء في الدال فقالوا[1]: ود.

الصورة الثالثة: قوله: ومن الشاذ: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، في: أَحْسَسْتُ، ومَسَسْتُ[2]. واعلم أنه لا وجه لايراد مثل هذا في الإدغام الشاذ، لأنه لا إدغام ها هنا بحال لأن الحرف الأول فيما ذكره متحرك والثاني ساكن سكونًا لازمًا كما أسلفنا تقريره، وما كان هذا حاله فالإدغام فيه متعذر لمخالفته لقياس الإدغام، وإنما يكون معدودًا من شواذ الإعلال، والذي حسن من إيراده هو أن الإدغام: إعلال الحروف الصحيحة، كما أن حروف اللين إعلال في الألفاظ المعتلة. ومتى اجتمعت الأمثال في الكلم المفردة فإعلالها يكون بأمرين:

أما أولًا: فالقلب كقولهم: نقضى البازي، وأصله: تقضض، ومثله قولهم:

---

(١) في الأصل: فقال.

(٢) في الأصل: أحسيت، ومسيت .. وأمسست.

قصيت أظفاري ، وأصله : قصصت ، قال[١] :

تَقَضِّيَ البازِي إذَا البَازِي كَسَر

ومن هذا قولهم : حسين به ، وأصله : حسسن به .

وأما ثانيًا : فبالحذف كقوله تعالى : ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾[٢] وأصله : تتساءلون به ، ومن هذا قولهم : أحسن به ، وأصله : أحسسن به ، ومنه قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًاۖ﴾[٣] ، وأصله : ظللت عليه .

الصورة الرابعة : قوله : ومن الشاذ قولهم في : بني العنبر : بلعنبر ، وهذا أيضًا ليس من الإدغام في شيء ، فلا وجه لايراده في باب الإدغام ، فإنه لا يعد منه بحال ، لا على جهة الشذوذ ، ولا على جهة القياس ، وإنما هو من باب الحذف على غير قياس ، وقد استعملوه في كل قبيلة أضيف إليها : بنو ، وهي معرفة باللام المظهره ، والأصل في هذا : بنو العنبر ، وبنو العجلان ، وبنو الحارث ، فاجتمعت النون مع اللام وهما في غاية التقارب ، فإن بقي على حاله صعب النطق به ، وإن ادغم فهو خطأ ، لأن الأول منهما متحرك والثاني ساكن ، والحرفان أيضًا مختلفان فلا وجه للإدغام بحال ، فلما تعذر الأمران جميعًا وجب الحذف كما ترى .

الصورة الخامسة : قوله : علماء بنو فلان ، فهذا أيضًا ليس من شواذ الإدغام بحال وإنما هو معدود من شواذ الإعلال لأن الأصل فيه : على الماء ، حذفت الألف على جهة التخفيف فبقي : عل الماء بنو فلان ، فاجتمع مثلان ، فإما أن يبقيا على حالهما فيصعب النطق بهما والإدغام محال ، لأن الأول منهما متحرك والثاني ساكن فلما تعذر الأمران جميعًا وجب الحذف لأحدهما كما حذفناه في : بلحرث ، مع تقاربهما .

---

(١) العجاج ، ديوانه ٢٨ ، وهو من شواهد دقائق التصريف ٤٣٨ ، والممتع ٣٧٤/١ .

(٢) النساء ١ .

(٣) طه ٩٧ .

فهذا ما أردنا ذكره فيما تضمنه كلام أبي القاسم في هذا الباب ، وبالله التوفيق .

وقد استشهد ها هنا ببيتين ، فأما البيت الأول وهو قوله :

سِوى أَنَّ العِتَاقِ مِن المَطَايَا   حَسَينَ بهِ فَهُنَّ إِليه شُوسُ

فهو لأبي زبيد الطائي[١] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، يروى : خلا وسوى ، وهما جميعًا من آلات الاستثناء ، وإن وما بعدهما من صلتها في موضع جر أو نصب على ما معنى من الخلاف في أحرف الاستثناء ، فأما من رواه : سوى : فإنهما في موضع جر بكل حال ، والعتاق : هي الإبل النجيبة ، وقوله : من المطايا : ي لبيان الجنس أي : التي هي من المطايا ، ويحتمل أن تكون للتبعيض أيضًا ، والأول أعجب إليّ ، والشوس : جمع شوسا ، وهي المحدقة للنظر ، ورجل أشوس ، ورجال شوس ، إذا نظروا بمؤخر أعيانهم تكبرًا ، وهو يصف الأسد يقول : إن النجائب من الإبل لما شعرن به وسمعن صوته صرفن أحداقهن خيفة منه ، وكان كثيرًا ما يصف الأسد في شعره . [قال شعبة] قلت للطرماح : ما شأن أبي زبيد وشأن الأسد ؟ فقال لي : إنه لقي أسدًا بالنجف فسلخه وقتله[٢] .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الحذف على رواية من رواه : أحسن به ، وأصله : أحسسن به . أو على القلب على رواية : حَسَين به .

وأما البيت الثاني ، وهو قوله :

فَمَا سُبِقَ القَيْسِيّ مِنْ سُوءِ سِيْرَةٍ

فهو للفرزدق ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر . واعلم أن هذا البيت فيه روايتان :

---

(١) سلف تخريجه .

(٢) ينظر : الحلل ٣١٣ .

فأما الرواية الأولى فهي قوله :

فما سُبق القيسي من سوء سيرة ولكن طَفَتْ عَلْماءِ غُرلةُ خَالد

وهذا الإنشاد مروي عن الفرزدق ، وله ها هنا تفسيران[١] :

التفسير الأول : حكاه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج حكاية عن أبي العباس المبرد عن شيخه أبي عثمان المازني[٢] : رأيت هذا البيت مكتوبًا بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم . قال المازني : /١٥٩أ/ وهذا البيت للفرزدق قاله في رجلين استبقا ، أحدهما من قيس ، والثاني من عنبر ، فسبق العنبري[٣] ، وكان اسمه خالدًا ، وعلى هذا يكون معناه : فما سبق القيسي من سوء سيرة ، أي من تقصير ولا توان في عدوه وجريه ، ولكنه لسوء حظه وانتقاص من أمره . قال البطليوسي[٤] وهذا غير موافق لمعنى البيت إذ لا وجه فيه لذكر الغرلة ها هنا ، وهذا فاسد ، فإن الغرض بالغرلة ها هنا لها مقصود حسن ، وذلك أن العرب تسمى ما يقطع من الرجل عند ختانه : غُرْلَةٌ ، وهم يمتحنون ذكورة الرجل وأنوثته بالقاء غرلته عند ختانه في الماء ، فإن رسب في الماء فهو دلالة ذكورته وشهامته وإن طفت على الماء فهو دلالة أنوثته وركة همته ، فيكون معنى البيت على هذا : أن القيسي ما سبق لتقصير في سيره ، ولكن لركاكة همته ونزول قدره ، وكنَّى بطفو الغرلة عن ضعف همته ونزول قدره ، وعلى هذا يستقيم معنى البيت خلافًا لما قاله البطليوسي .

التفسير الثاني : أنه أراد بالقيسي عمرو بن هبيرة[٥] ، وكان عزل بالعراق في أيام

---

(١) ينظر : الحلل ٤١٤-٤١٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٠/١٥٥ .

(٣) في الأصل : عنزي ، والعنزي .

(٤) ينظر : الحلل ٤١٦ .

(٥) الفزاري ، ت١١٠هـ . (الكامل في التأريخ ٥/٢٦ ، والعبر ١/٩٩) .

الخلفاء، وولي مكانه خالد بن الوليد القُشَيْري[1]، فذكر الفرزدق: أن عمرًا لم يغلب على ولايته لضعف سير منه وتقصير من حاله، وإنما غلبه خالد لأن الغالب أن أسافل الناس وأدناهم يظهرون بالقهر والاستيلاء على فضلائهم. فأما ذكر الغرلة وطفوها فهو لأمرين:

أما أولًا: فذكرها إنما هو تعريض بخالد لأن أمه كانت نصرانية، وقيل كان يظهر الإسلام وهو غير معتقد له، ويحكى أنه كلف جماعة من المسلمين فبنوا لأمه كنيسة.

وأما ثانيًا: فإنما ذكرها تعريفًا بأن من شأن الأسافل أن يترفعوا على الأفاضل، كما أن من شأن الجيف والأقذار أن تعلوا الماء، ومن شأن الدرر أن ترسب تحت الماء. ومن هذا قول بعض الأدباء[2]:

زَمَنٌ علا قَدْرَ الوضيعِ بِه ... وغَدَا الشَّريفُ يَحُطُّه شَرَفُهْ

كالبحرِ تَرْسُبُ فِيه لُؤلُؤهُ ... وتَظَلُّ تَطْفُو فَوقَه جِيَفُهْ

فهذان التفسيران يكونان على هذه الرواية.

والرواية الثانية[3]: وقع في نسخة كتاب سيبويه، رواها أبو بكر مبرمان[4]:

فَمَا غُلبَ القَيْسِيِ من ضَعْفِ قُوةٍ ... ولكن عَلَتْ علماء غُرلةُ قُنْبِرُ

ولم تذكر هذه الرواية عن الفرزدق، ولا وجدت في شعره، والله أعلم بحالها.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز حذف الألف من قوله:

---

(١) ت٢١هـ. (الإصابة ٢/٩٨-١٠٠، والاستيعاب ٢/٤٢٧-٤٣١).

(٢) ابن الرومي، ديوانه ٤/١٥٩٢. ورواية الديوان:

زمن علا شأن الوضيع به ... وهوى الشريف يحطه شرفه

كالبحر يرسب فيه لؤلؤة ... سفلًا وتطفو فوقه جيفه

(٣) ينظر: الحلل ٤١٦-٤١٧.

(٤) محمد بن علي بن إسماعيل، ت٣٢٧هـ. (إنباه الرواة ٣/١٨٩، وشذرات الذهب ٢/٣١٠).

على الماء، وهو من شواذ الإعلال كما ذكرناه، والإعراب فيهما ظاهر فلا حاجة إلى إيضاحه.

وهذا آخر كلامنا في الكتاب. وكان الفراغ من تأليفه في العشر الأوائل من ذي الحجة سنة ست عشرة وسبعمائة والحمد لله.

ولنختم كتابنا هذا بالدعاء والابتهال إلى الله تعالى في قبوله:

سبحان من لبس العز وقال به، سبحان من تعطف بالمجد وتكرم به، سبحان من لا ينبغي التسبيح إلا له، سبحان ذي المن والطول، سبحان ذي العز والكرم.

اللهم إنا نسألك بمعاقد العزم من عرشك، وعظائم الملكوت من سلطانك، يا من بيده أزمة الالطاف، ويا من يلجأ إلى معروفه وإحسانه كل من وجل وخاف، أن تصلي وتسلم على نبيك المخصوص بالزلفة إليك، والحقيق بالكرامة عليك، وأن تقبل منا أعمالاً أنت اعلم بحقائقها وسرائرها، وأن تصلح لنا قلوبًا أنت محيط بحقائقها وضمائرها، وأن تهب لنا رضوانًا منك يرحص الأوزار، وتكرمنا برضوان من عندك، وتلحقنا بأوليائك المصطفين الأخيار، فقد سألناك عن حاجة وأنت نعم المسؤول، ورجوناك لفاقة عظيمة وأنت نعم المرجو والمأمول.

ومن وقف على كتابي هذا من صالح الإخوان فوجد فيه نكتة غريبة أو سرًا إعرابيًا لطيفًا فليحرك بالاستغفار لي والرحمة، وإن اطلع على زلل فليرغب فيما رغبت فيه وليصلحه، فأبى الله أن يسلم من خطأ إلا كتابه وأن لا يعرى عن زلل إلا كلامه عز وجل[(١)].

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وشرف وكرم.

انتهى من نسخه رابع شهر ذي القعدة الحرام، أحد شهور سنة عشر وثلاثمائة وألف، ختمها الله والعمر بخير، إنه على كل شيء قدير. وذلك بهجرة علمان

---

(١) جاء في الحاشية قوله: «انتهى الموجود من كلام الإمام».

من أعمال جبل الأهنوم ، المعمور بالعدل ، بولاية مولانا أمير المؤمنين
وسيد المسلمين المنصور بالله رب العالمين أقام الله بحميد سعيه
الإسلام وبعترته شريعة سيد الأنام ، آمين اللهم آمين ،
غفر الله لناسخه ولقارئه وناظره بحوله وطوله
آمـــين آمـــين .

* * *

فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق

أولًا : الكتب المخطوطة والرسائل الجامعية :

- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية : العلوي ، يحيى بن حمزة ، ت ٧٤٩هـ ، تحقيق : محمد علي سالم العطاونة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٢هم .
- الروضة في القراءات الاحدى عشرة : البغدادي ، أبو علي الحسن بن محمد ، ت ٤٣٨هـ ، تحقيق : مصطفى عدنان محمد سلمان ، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ١٤١٩هـ .
- سيرة يحيى بن حمزة العلوي : عبد الله بن الهادي بن يحيى ، مصورة الاستاذ نبيلة عبد المنعم .
- شرح الجمل : ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد ، ت٤٦٩هـ ، مصورة في المجمع العلمي العراقي عن نسخة دار الكتب المصرية .
- الكامل في القراءات الخمسين : الهذلي ، يوسف بن جبارة ، ت ٤٦٥هـ ، مصورة الاستاذ الدكتور حاتم الضامن ، عن نسخة رواق المغاربة بالأزهر (رقم ٣٦٩ مغاربة) .
- الكنز في قراءات العشرة : الواسطي ، عبد الله بن عبد المؤمن ، ت ٧٤٠هـ ، تحقيق : أحمد عبد القادر المشهداني ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ١٤١٧هـ .
- المبهج في القراءات : سبط الخياط (البغدادي) ، عبد الله بن علي ، ت ٥٤١هـ ، مصورة الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن عن مخطوطة أحمد خيري بمصر .
- المستنير في القراءات العشر : ابن سوار البغدادي ، أحمد بن علي ، ت٤٩٦هـ ، مصورة عمار أمين ، عن نسخة نور عثمانية ، تركيا .

مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات : ابن القاصح البغدادي ، علي بن عثمان بن محمد ، ت ٨٠١هـ ، تحقيق : عطية أحمد محمد ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ١٤١٦هـ .

ثانيًا : الكتب المطبوعة[1] :

(أ)

- إتحاف فضلاء البشر : الدمياطي ، أحمد بن محمد ، ت ١١١٧هـ ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل ، بيروت ١٤٠٧هـ .
- إتحاف المهتدين بذكر الأئمة المجددين ومن قام باليمن الميمون من قرناء الكتاب المبين وأبناء سيد الأنبياء والمرسلين : زبارة ، محمد بن محمد يحيى ، / ت ١٣٨٠هـ/ مطبعة المقام الشريف ، صنعاء ، ١٣٤٣هـ .
- الإتقان في علوم القرآن : السيوطي ، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث القاهرة ، ط٣، ١٤٠٥هـ .
- أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، ت٣٦٨هـ ، تحد . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ١، ١٤٠٥هـ .
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، ت ٢٧٦هـ ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٢هـ .
- الأدبيات اليمنية في المكتبات والمراكز الثقافية العالمية : كارل بركلمان ، ت١٩٥٦م ، ترجمة صالح بن الشيخ أبو بكر ، دار الحداثة ، بيروت ط ١، ١٩٨٥م .
- إدغام القراء : السيرافي ، تحد . محمد علي عبد الكريم الرديني ، مطبعة الرازي دمشق ، ط ٢، ١٤٠٦هـ .

---

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط .

- إرتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف ، ت ٧٤٥هـ ، تحقيق : د . مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ١، ١٩٨٤-١٩٨٩م .
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر : أبو العز القلانسي ، محمد بن الحسن بن بندار ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي ، مكة المكرمة ، ط ١، ١٤٠٤هـ .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية : قطرب ، محمد بن المستنير ، ت بعد سنة ٢١٠هـ ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- الأزهية في علم الحروف : الهروي ، علي بن محمد النحوي ، ت ٤١٥هـ ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٩١هـ .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء : شهاب الدين القرافي ، ت ٦٨٢هـ ، تحقيق : د .طه محسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٢هـ .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب : ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ، ت٤٦٣هـ ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة (لا .ت) .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير ، عز الدين علي بن محمد ، ت ٦٣٠هـ ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور ، ومحمود عبد الوهاب فائد ، دار الشعب بمصر (لا .ت) .
- أسرار البلاغة : الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، ت ٤٧١هـ ، تحقيق : ريتر ، مطبعة وزارة المعارف ، استانبول ، ١٩٥٤م .
- أسرار العربية : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

- اشتقاق أسماء الله : الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ت ٣٤٠هـ ، تحقيق : د . عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٦هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، ت ٨٥٢هـ ، طبعة مصورة عن طبعة كلكتا ، ١٨٥٣هـ .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي : البطليوسي ، عبد الله بن السيد ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق : د . حمزة عبد الله النشرتي ، الرياض ، ط ١، ١٣٩٩هـ .
- إصلاح المنطق : ابن السكيت ، يعقوب بن إسحاق ، ت ٢٤٤هـ ، تحقيق : أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠م .
- الأصول في النحو : ابن السراج ، محمد بن السري ، ت ٣١٦هـ ، تحقيق : د .عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط ٢، ١٤٠٧هـ .
- الأضداد : ابن الأنباري ، محمد بن القاسم ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، ١٩٦٠م .
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد : ابن مالك الطائي ، محمد ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- إعراب القراءات السبع وعللها : ابن خالويه ، الحسن بن أحمد ، ت ٣٧٠هـ ، تحقيق : د . عبد الرحمن العثيمين ، القاهرة ، ١٤١٣هـ .
- إعراب القراءات الشواذ : أبو البقاء العكبري ، عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ١٤١٧هـ .
- الأعلام : الزركلي ، خير الدين ، ت ١٩٧٦م ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ٤، ١٩٧٩م .
- الأغاني : أبو الفرج الاصبهاني ، علي بن الحسين ، ت بعد ٣٦٠هـ ، دار الكتب المصرية ، ط ١، ١٣٦٩هـ .

- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : الفارقي ، أبو نصر الحسن بن أسد ، ت٤٨٧هـ ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، بنغازي ، ط ٢، ١٣٩٤هـ١٩٧٤م .
- الألفاظ المستعملة في المنطق : الفارابي ، أبو نصر محمد بن محمد ، ت ٣٣٩هـ ، تحقيق : محسن مهدي ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٨م .
- أمالي ابن الحاجب : ابن الحاجب ، أبو عمر عثمان بن عمر ، ت ٦٤٦هـ ، تحقيق : د . فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت ١٤٠٩هـ .
- الأمالي الشجرية : ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن حمزة ، ت ٥٤٢هـ ، حيدر أباد ، ١٣٤٩ هـ .
- أمالي المرتضى : المرتضى ، علي بن الحسين ، ت ٣٤٦هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ط ١، ١٣٧٣هـ .
- الإمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية : د . أحمد محمود صبحي ، منشورات العصر الحديث . (لا .ت) .
- الأمثال : أبو عبيدة ، القاسم بن سلام ، ت ٢٢٤هـ ، تحقيق : د . عبد المجيد قطامش ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت ٦٤٦هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ط ١، ١٩٥٠-١٩٥٥م .
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب : ابن عدلان الموصلي ، علي ، ت٦٦٦هـ ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٤٠٥هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٨٠هـ .
- الأنواء : ابن قتيبة ، حيدر أباد ، ١٣٧٥هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف ،

ت ٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الندوة، بيروت، ط ٦، ١٩٦٦م.

- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز: القباقبي، محمد بن خليل، ت ٨٤٩هـ، تحقيق: د. فرحات عياش، الجزائر، ١٩٩٥م.

- إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، الحسن بن عبد الله، القرن ٦هـ، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، بيروت، ١٤٠٨هم.

- الإيضاح العضدي: الفارسي، أبو علي الحسن بن محمد، ت ٣٧٧هـ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرباط، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك مطبعة المدني، مصر، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني ت ٧٣٩هـ، مطبعة السنة المحمدية بمصر، (لا.ت).

- الإيناس في علم الأنساب: الوزير المغربي، الحسين بن علي، ت ٤١٨هـ، تحقيق: الشيخ حمد الجاسر، الرياض ١٩٨٠.

(ب)

- باب الهجاء: ابن الدهان النحوي، أبو محمد سعيد بن المبارك، ت ٥٦٩هـ، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر ط ١، ١٣٢٨هـ.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، محمد بن علي، ت١٢٥٠هـ، مطبعة السعادة بمصر، ط ١، ١٣٤٨هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد القريشي،

ت٦٨٨هـ، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط ١، ١٣٨٤هـ.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام: العرشي، حسين بن أحمد، ت ١٣٢٩هـ، عني بنشره انستاس الكرملي، مطبعة البرتيري، القاهرة، ١٩٣٩م.
- بهجة الزمن في تاريخ اليمن: تاج الدين اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، ت ٧٤٣هـ، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة مخيمر بمصر، ١٩٦٥م.

(ت)

- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣هـ، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، (لا.ت).
- تاريخ الرسل والملوك: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٧٩م.
- تاريخ اليمن السياسي: محمد يحيى حداد، مطبعة دار الهنا، ١٣٩٦هـ.
- التبصرة في القراءات السبع: مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، مطبعة الدار السلفية، الهند، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
- التبصرة والتذكرة: الصميري، عبد الله بن علي، القرن ٤هـ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٩٧٦م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د .عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٦هـ .
- تحديد المصطلحات النحوية : الجبراني ، أحمد بن هبة الله ، ت ٦٦٨هـ ، تحقيق : جيرار تروبو ، مستلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الجزء ٤، مجلد ٧٠، ربيع الآخر ١٤١٦هـ .
- التحديد في الإتقان والتجويد : أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، ت ٤٤٤هـ ، تحقيق : د . غانم قدوري حمد ، مطبعة الخلود ، العراق ، ط ١، ١٤٠٧هـ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : د . زهير عبد المحسن سلطان ، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط ١، ١٩٩٢م .
- التذكرة في القراءات الثمان : ابن غلبون ، طاهر بن عبد المنعم ، ت ٣٩٩هـ ، تحقيق : أيمن رشدي سويد ، جدة ، ١٤١٢هـ .
- التصريف الملوكي : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق : محمد سعيد النعساني ، دار المعارف ، لبنان ، ط ٢، ١٣٩٠هـ .
- التفسير الكبير : الفخر الرازي ، ت ٦٠٦هـ ، مطبعة البهية المصرية ، (لا .ت) .
- التكملة : أبو علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، الرياض ، ط ١، ١٤٠١هـ .
- التلخيص في القراءات الثمان : أبو معشر الطبري ، عبد الكريم بن عبد الصمد ، ت ٤٧٨هـ ، تحقيق : محمد حسن عقيل ، جدة ، ١٤١٢هـ .
- التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري ، أبو الخير محمد ، ت ٨٣٣هـ ، تحقيق : د . غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٧هـ .
- تهذيب تاريخ دمشق : ابن عساكر ، علي بن الحسن بن هبة الله ، ت ٥٧١هـ ، رتبه عبد القادر بدران ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ٢، ١٣٩٩هـ .

- تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٢٥هـ .
- تهذيب اللغة : الأزهر ، محمد بن أحمد ، ت ٣٧٠هـ ، تحقيق : جماعة من المحققين ، القاهرة ، ١٩٦٤-١٩٦٧م .

(ج)

- الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، ت ٦٧١هـ ، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ، ط ٢، ١٣٧٢هـ .
- جر الذيل في علم الخيل : السيوطي ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بغداد ، ١٤١٩هـ .
- الجمل في النحو : الزجاجي ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط ١، ١٤٠٤هـ .
- جمهرة الأمثال : أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله ، ت بعد ٣٩٥هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، مصر ، ١٩٦٤م .
- جمهرة أنساب العرب : ابن حزم الأندلسي ، أبو محمد علي بن أحمد ، ت ٤٥٦هـ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١م .
- جمهرة اللغة : ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ت ٣٢١هـ ، دار صادر ، بيروت ، (لا .ت) .
- جمهرة النسب : ابن الكلبي ، هشام بن محمد ، ت ٢٠٤هـ ، تحقيق : د . ناجي حسن ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- الجني الداني في حروف المعاني : المرادي ، الحسن بن قاسم ، ت ٧٤٩هـ ، تحقيق : طه محسن ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ .

(ح)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني : محمد بن علي الصبان ، ت ١٢٠٦هـ ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، (لا .ت) .

- حروف المعاني : الزجاجي ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٤هـ .
- الحلل في شرح أبيات الجمل : ابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د . مصطفى إمام ، مطبعة الدار المصرية ، ط ١، ١٩٧٩م .
- حياة الحيوان : الدميري ، محمد بن موسى ، ت ٨٠٨هـ ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، (لا .ت) .
- الحيوان : الجاحظ ، عمرو بن بحر ، ت ٢٥٥هـ ، عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣، ١٣٨٨هـ .

(خ)

- الخصائص : ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الهدى ، بيروت ، (لا .ت) .
- خزانة الأدب : البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، ت ١٠٩٣هـ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٧٩-١٩٨٦م .

(د)

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ت ٧٥٦هـ ، تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٨٦م .
- دقائق التصريف : المؤدِّب ، القاسم بن محمد بن سعيد ، ت بعد ٣٣٨هـ ، تحقيق : د . أحمد ناجي القيسي و د . حاتم صالح الضامن و د . حسين تورال ، بغداد ، ١٤٠٧هـ .
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . محمد رضوان الداية و د . فائز الداية ، دمشق ط ٢، ١٤٠٧هـ .
- ديوان الأحوص : تحقيق : د . عادل سليمان ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

- ديوان الأخطل : تحقيق : د . فخري الدين قبادة ، حلب ، ١٩٧١م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بيروت ، ١٩٧٤م .
- ديوان الأسود بن يعفر : تحقيق : د . نوري القيسي ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- ديوان الأعشى : تحقيق : د . محمد محمد حسين ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
- ديوان امرئ القيس : تحقيق : أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت : تحقيق : د . عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ، ١٩٧٤م .
- ديوان بشر بن أبي خازم : تحقيق : د . عزة حسن ، دمشق ١٩٧٢م .
- ديوان تأبط شرًا وأخباره : جمع وتحقيق : علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .
- ديوان جران العود : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣١م .
- ديوان جرير : تحقيق : نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر . (لا .ت) وطبعة الصاوي بمصر .
- ديوان جميل : تحقيق : د . حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة . (لا-ت) .
- ديوان حاتم بن عبدالله الطائي تحقيق : د . عادل سليمان ، مطبعة المدني بمصر .(لا-ت) .
- ديوان حسان بن ثابت : تحقيق : د . وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٤م .
- ديوان الحطيئة : تحقيق : نعمان محمد أمين طه ، مطبعة المدني ، ط ١، ١٤٠٧هـ .
- ديوان حميد بن ثور : تحقيق : الميمني : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥١م .
- ديوان دريد بن الصمة : محمد خير البقاعي ، دمشق ١٤٠١هـ .
- ديوان ذي الأصبع العدواني : تحقيق : عبدالوهاب العدواني ، ومحمد نايف الدليمي ، الموصل ١٩٧٣م .

- ديوان ذي الرمة (شرح أبي نصر الباهلي) : تحقيق : د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- ديوان الراعي النميري : تحقيق : فايبرت، بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان : رؤبة (مجموع أشعار العرب ج٢) : تحقيق : وليم بن الورد، لايبزك، ١٩٠٣م.
- ديوان ابن الرومي : تحقيق : د. حسين نصار، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٤م.
- ديوان زهير : طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣م.
- ديوان سحيم : تحقيق : الميمني، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري : جمع شاكر العاشور، دار الطباعة، البصرة ١٩٧٢م.
- ديوان شعر الخرنق : تحقيق : د. حسين نصار، القاهرة ١٩٦٩م.
- ديوان شعر الخوارج : د. احسان عباس، بيروت ١٤٠٢هـ.
- ديوان الشماخ : تحقيق : صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- ديوان أبي طالب (غاية المطالب) : محمد خليل الخطيب، مصر ١٩٥٠.
- ديوان طرفة بن العبد : تحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥.
- ديوان الطفيل الغنوى : تحقيق : محمد عبد القادر احمد، بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان العباس بن مرداس : تحقيق : د. يحيى الجبوري، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ديوان العجاج : تحقيق : د. عزة حسن، دار الشرق، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد : تحقيق : محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبدة (شرح الشنتمري) : تحقيق : لطفي الصقال ودرية الخطيب، حلب ١٩٦٩م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، بمصر ١٩٦٠م .
- ديوان عمرو بن قميئة : تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ١٩٧٠م .
- ديوان عمرو بن كلثوم : نشرة كرنكو ، مطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٢٢م .
- ديوان عمرو بن معد يكرب : صنعه هاشم الطعان ، بغداد ١٩٧٠م .
- ديوان عنترة : تحقيق : محمد سعيد مولوي ، دمشق ١٩٧٠م .
- ديوان الفرزدق : تحقيق : الصاوي ، مصؤ ١٩٣٦م .
- ديوان القطامي ، تحقيق : بارت ، ليدن ، ١٩٠٢م .
- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : د . ناصر الدين الأسد ، بيروت ١٩٦٧م .
- ديوان كثير : تحقيق : د . إحسان عباس ، بيروت ١٩٧١م .
- ديوان كعب بن زهير : طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠م .
- ديوان كعب بن مالك : تحقيق : د . سامي مكي العاني ، بغداد ١٩٦٦م .
- ديوان لبيد بن ربيعة : تحقيق : د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢م .
- ديوان أبي محجن الثقفي : تحقيق : د . صلاح اليدن المنجد ، بيروت ١٩٧٠.
- ديوان مزاحم العقيلي : تحقيق : د . نوري القيسي ود . حاتم صالح الضامن ، القاهرة ١٩٧٦.
- ديوان مسكين الدارمي : تحقيق : د . خليل العطية ود . عبد الله الجبوري ، بغداد ١٩٧٠م .
- ديوان ابن مقبل : تحقيق : د . عزة حسن ، دمشق ١٩٦٢م .
- ديوان النابغة الذبياني (صنعه ابن السكيت) : تحقيق : د . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨م .
- ديوان أبو النجم العجلي : صنعه علاء الدين آغا ، الرياض ١٩٨١م .
- ديوان الهذليين : طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .

- ديوان ابن هرمة : تحقيق : محمد جبار المعيبد ، مطبعة الآداب النجف ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .

(ر)

- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ابن الطراوة ، سليمان بن محمد المالقي ، ت ٥٢٨هـ ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢، ١٤١٦هـ .
- رسالة الخط والقلم : المنسوبة إلى ابن قتيبة ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٤٠٩هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي ، أحمد بن عبد النور ، ت٧٠٢هـ ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ١٣٩٥هـ .
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة : مكي بن أبي طالب ، تحقيق : د .أحمد حسن فرحات ، دار عمار ، ط ٢، ١٤٠٤هـ .
- روضات الجنات : الخوانساري ، محمد باقر الموسوي ، ت ١٣١٣هـ ، قم ١٣٩١م .
- الروض الأنف : السهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ، ت ٥٨١هـ ، تحقيق : عبد الرحمن الوكيل ، القاهرة ، ١٩٦٧.

(ز)

- الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٣٩٩هـ .

(س)

- السبعة في القراءات : ابن مجاهد ، أبو أحمد بن موسى ، ت ٣٢٤هـ ، تحقيق :

د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.

- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- سنن الترمذي: محمد بن عيسى، ت ٢٧٩هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٩٣٧م. (الجامع الصحيح).
- سنن ابن ماجة: ابن ماجة، محمد بن يزيد، ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢م.
- سنن النسائي: النسائي، أحمد بن علي، ت ٣٠٣هـ، مطبعة الأزهر. (لا. ت).
- سير أعلام النبلاء: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠١هـ.

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت١٠٨٩هـ، دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- شرح أبيات إصلاح المنطق: ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن الحسن، ت٣٨٥هـ، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدار المتحدة، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ.
- شرح أشعار الهذليين: السكري، الحسن بن الحسين، ت ٢٧٥هـ، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- شرح ألفية ابن معطي: ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة، ت ٦٩٦هـ، تحقيق: علي موسى الشوملي، مطبعة الفرزدق، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ت ٩٠٥هـ، مطبعة مصطفى محمد بمصر. (لا. ت).

- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الأشبيلي ، علي بن مؤمن بن محمد ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح ، جامعة الموصل ١٤٠٠هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب : الاستربادي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، ت ٦٨٦هـ ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦هـ .
- شرح عيون الإعراب : المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال ، ت ٤٧٩هـ ، تحقيق : د . حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ١، ١٤٠٦هـ .
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي ، (ج١) تحقيق : د . رمضان عبد التواب و د . محمود فهمي حجازي و د . محمد هاشم عبد الدايم ، ١٩٨٦م ، (ج٢) تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، ط ١، ١٤٠٢هـ .
- شرح اللمع : ابن برهان العكبري ، عبد الواحد بن علي الأسدي ، ت ٤٥٦هـ ، تحقيق : د . فائز فارس ، الكويت ، ط ١، ١٤٠٥هـ .
- شرح المراح في التصريف : العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد ، ت ٨٥٥هـ ، تحقيق : د . عبد الستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي ، ت ٦٤٣هـ ، دار الكتب ، بيروت . (لا .ت) .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : صدر الأفاضل الخوارزمي ، القاسم بن الحسين ، ت ٦١٧هـ ، تحقيق : د . عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١، ١٩٩٠م .
- شرح المقدمة المحسبة : ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد ، ت ٤٦٩هـ ، تحقيق : خالد

عبد الكريم ، مطبعة العصرية ، الكويت ، ط ١، ١٩٧٧م .
- شرح الوافية نظم الكافية : ابن الحاجب ، تحقيق : د . موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٤٠٠هـ .
- شرح الهداية : المهدوي ، أحمد بن عمار ، ت نحو ٤٤٠هـ ، تحقيق : حازم سعيد حيدر ، الرياض ، ١٤١٦هـ .
- شرح الهاشميات : نشر محمد محمود الرافعي ، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر (لا .ت) .
- شعر الأغلب : د . نوري القيسي ، شعراء امويون ج ٤، بيروت ١٤٠٥هـ .
- شعر الأقيشر الأسدي : الطيب العشاش ، مستل من حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثامن ، ١٩٧١م .
- شعر أبي زبيدر الطائي : تحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة دار المعارف ، بغداد ١٩٦٧م .
- شعر زياد الأعجم : جمع وتحقيق : د . يوسف البكار ، دمشق ١٩٨٣م .
- شعر عروة بن أذينة : د . يحيى الجبوري ، لبنان ١٩٧٠م .
- شعر قيس بن ذريح : جمع وتحقيق : د . حسين نصار ، دار مصر للطباعة ، (لا .ت) .
- شعر الكميت بن زيد : د . داود سلوم ، النجف ١٩٦٩م .
- شعر مالك ومتمم : ابتسام مرهون الصفار ، بغداد ١٩٦٨م .
- شعر المرار الفقعسي : د . نوري القيسي ، مجلة المورد م ٢، عدد ٢، بغداد ١٩٧٣م .
- شعر النابغة الجعدي : تحقيق : عبد العزيز رباح ، دمشق ١٩٦٤م .
- شعر نصيب بن رباح : د . داود سلوم ، بغداد ١٩٦٨ .
- شعر النمر بن تولب : د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٩م .

- شعر هدبة بن الخشرم : د . يحيى الجبوري ، دمشق ١٩٧٦.
- الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : السلسيلي ، أبو عبد الله محمد بن عيسى ، ت ٧٧٠هـ ، تحقيق : د . عبد الله علي الحسيني البركاتي ، مكة المكرمة ، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : الحميري ، نشوان بن سعيد ، ت ٥٧٣هـ ، تصحيح عبد الله عبد الكريم الجرافي ، عالم الكتب ، بيروت . (لا . ت) .

(ص)

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ابن فارس ، أبو الحسن أحمد ، ت ٣٩٥هـ ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، بيروت ، ١٣٨٢هـ.
- صبح الأعشى : القلقشندي ، أحمد بن علي ، ت ٨٢١، مطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣٣٢هـ.
- الصبح المنير : جاير ، لندن ١٩٢٨م.
- الصحاح : الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، ت ٣٩٣هـ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٣٧٧م.
- صحيح البخاري : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، ت ٢٥٦هـ ، مطبعة بريل ، ليدن ١٩٠٨م دار مطابع الشعب ، مصر (لا .ت) .
- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج ، ت ٢٦١هـ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، ١٣٧٤هـ.

(ط)

- الطبقات : أبو عمرو خليفة بن خياط ، ت ٢٤٠هـ ، تحقيق : أكرم ضياء العمري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١، ١٣٨٧هـ.

- الطبقات الكبرى: ابن سعد، محمد، ت ٢٣٠هـ، دار صادر، بيروت، ١٣٧٧هـ.
- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ٩٤٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد، ت ٨٥١هـ، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي، مصر، ط ١، ١٣٧٣هـ.

(ع)

- العبر في خبر من غبر: الحافظ الذهبي، محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، (لا .ت).
- عشرة شعراء مقلون: د. حاتم صالح الضامن، الموصل، ١٤١١هـ.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية: الخزرجي، علي بن الحسن ت٨١٢هـ، تصحيح محمد بسيوني عسل، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية: عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهري، تحقيق: د .البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٨م.
- العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ت ١٧٥هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السمرائي، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٤٠٠هـ.
- عيون الأخبار: ابن قتيبة، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٣هـ-١٩٢٥م.

(غ)

- غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار: العطار، أبو العلاء الحسن بن

أحمد، ت ٥٦٩هـ، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، جدة ط ١، ١٤١٤هـ.

- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني: يحيى بن الحسين بن القاسم، ت ١١٠٠هـ تحقيق: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، ود. محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ، عني بنشره براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢هـ.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ابن الخباز، أبو العباس أحمد بن الحسين، ت ٦٣٩هـ، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٤١٠هـ.
- غريب الحديث: أبو عبيد الهروي، القاسم بن سلام، ت٢٢٤هـ، حيدر آباد، الدكن ١٩٦٥-١٩٦٧م.
- غيث النفع في القراءات السبع: الصفاقسي، علي النوري، ت ١١١٨هـ، بهامش سراج القارئ، دار الفكر، ١٤٠١هـ.

(ف)

- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، تحقيق: البجاوي وأبي الفضل، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٩٧١م.
- الفاخر: المفضل بن سلمة، ت ٢٩١هـ، تحقيق: الطحاوي، مصر ١٣٨٠هـ.
- فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن: الواسعي، عبد الواسع يحيى، ت ١٣٧٩هـ، المطبعة السلفية، ١٣٤٦هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز، ت ٦٤٣هـ، تحقيق: د. فهمي حسين النمر، ود. فؤاد مخيمر، قطر، ١٤١١هـ.
- الفصول الخمسون: ابن معطي، أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي، ت ٦٢٨هـ،

تحقيق : د . محمود محمد الطناحي ، مطبعة البابي ، مصر ، ١٩٧٧م .

- فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء : أحمد محمد عيسوي ، ومحمد سعيد المليح ، مطبعة أطلس القاهرة . (لا . ت) .

- الفهرست : ابن النديم ، محمد بن إسحاق ، ت ٣٨٠هـ ، تحقيق : رضا تجدد ، طهران ١٩٧١م .

- فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ، صنعاء : احمد عبد الرزاق الرقيحي ، وعبد الله محمد الحبشي ، وعلي وهاب الآنسي ، مطبعة الكتاب العربي ، دمشق ١٤٠٤هـ .

- فهرست مكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم : مطبوع على الآلة الكاتبة ، ١٩٨٨م .

- فوات الوفيات : ابن شاكر الكتبي ، محمد ، ت ٧٦٤هـ ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٤م .

(ق)

- القزويني وشروح التلخيص : د . أحمد مطلوب ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٧م .

(ك)

- الكافية في النحو : ابن الحاجب ، تحقيق : د . طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

- الكامل : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥هـ ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، بيروت ١٤٠٦هـ .

- الكامل في التأريخ : ابن الأثير ، عز الدين علي ابن أبي الكرام ، ت ٦٣٠هـ ، تصحيح د . محمد وسف الدقاق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

- الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان ، ت ١٨٠هـ ، بولاق ١٣١٦-١٣١٧م . وتحقيق : عبد السلام محمد هارون ١٣٨٥-١٣٩٥هـ .
- كتاب الكتاب : ابن درستويه ، عبد الله بن جعفر ، ت ٣٤٦هـ ، لويس شيخو ، مطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٢٧م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري ، دار المعرفة بيروت ، (لا .ت) .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : العجلوني ، إسماعيل بن محمد ، ت ١١٦٢هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥هـ .
- الكشاف عو وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د . محيى الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠١هـ .
- كشف المشكل في النحو : الحيدرة اليمني ، علي بن سليمان ، ت ٥٩٩هـ ، هادي عطية مطر ، بغداد ١٩٨٤م .

(ل)

- لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن المكرم ، ت ٧١١هـ ، دار صادر ، بيروت ، (لا .ت) .
- لسان الميزان : ابن حجر العسقلاني ، حيدر آباد الدكن ١٣٣٠هـ .
- اللمع في العربية : ابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١، ١٤٠٢هـ .

(م)

- ما ينصرف وما لا ينصرف : الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، ت ٣١١هـ ، تحقيق : زهدي محمود قراعة ، مطبعة الأهرام ، القاهرة ، ١٣٩١هـ .
- المبدع في التصريف : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د . عبد الحميد السيد

طلب، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ.

- المبسوط في القراءات العشر: ابن مهران الأصبهاني، احمد بن الحسين، ت ٣٨١هـ، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دمشق، ١٤٠٧هـ.

- مجالس ثعلب: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، ت ٢٩١هـ. تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٦٠م.

- مجالس العلماء: الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

- مجمع الأمثال: الميداني، أحمد بن محمد، ت ٥١٨هـ تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

- المحبر: ابن حبيب، أبو جعفر محمد، ت ٢٤٥هـ، تصحيح د. ايلزة ليختين، المكتب التجاري، بيروت. (لا. ت).

- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق: النجدي والنجار وسلبي، القاهرة: ١٩٦٦-١٩٦٩م.

- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، تحقيق: برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.

- مختصر المذكر والمؤنث: للمفضل بن سلمة، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مطبعة الشدة المصرية، القاهرة ١٩٧٢م.

- مختلف القبائل ومؤتلفها: محمد بن حبيب، ت ٢٤٥هـ، تحقيق: الشيخ حمد الجاسر، نشر مع كتاب الإيناس في علم الأنساب،

- المخصص: ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ، دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.

- المدارس الإسلامية في اليمن: الأكوع، إسماعيل بن علي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- المذكر والمؤنث : أبو بكر ابن الأنباري ، تحقيق : د . طارق عبد عون الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٦هـ .
- المذكر والمؤنث : لابن التستري ، سعيد بن إبراهيم ، ت ٣٦١هـ ، تحقيق : د .أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١، ١٤٠٣هـ .
- المذكر والمؤنث : ابن جني ، تحقيق : د . طارق نجم عبد الله ، دار البيان العربي ، جدة ، ط ١، ١٤٠٥هـ .
- المذكر والمؤنث : السجستاني ، أبو حاتم سهل بن محمد ، ت٢٥٥هـ ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١، ١٤١٨هـ .
- المذكر والمؤنث : ابن فارس ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١، ١٩٦٩م .
- المذكر والمؤنث : الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، ت٢٠٧هـ ، تحقيق : د .رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- المذكر والمؤنث : أبو العباس المبرد ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م .
- المرتجل : ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد ، ت٥٦٧هـ ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
- المسائل السفرية في النحو : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- المسائل العسكريات في النحو العربي : أبو علي الفارسي ، تحقيق : د . علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ط ١، ١٩٨٢م .
- المسائل العضديات : أبو علي الفارسي ، تحقيق : شيخ الراشد ، دمشق ، ط ١، ١٩٨٦م .
- المسند : ابن حنبل ، أحمد ، ت٢٤١هـ ، القاهرة ١٣١٣م .

- مشكل إعراب القرآن : مكي بن طالب ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بغداد ، ١٩٧٥م .
- مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني : حسين عبد الله العمري ، دار المختار ، دمشق ١٤٠٠هـ .
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن : عبد الله محمد الحبشي ، مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ، (لا . ت) .
- معاني الحروف : الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى ، ت٣٨٤هـ ، تحقيق : د .عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ، ط ٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- معاني القرآن : الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، ت٢١٥هـ ، تحقيق : د .فائز فارس ، مطبعة العصرية ، الكويت ، ط ٣، ١٤٠١هـ .
- معاني القرآن : الفراء ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢، ١٩٨٠م .
- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٨هـ .
- معجم الأدباء : ياقوت بن عبد الله الحموي ، ت٦٢٦هـ ، دار المستشرق ، بيروت ، (لا . ت) .
- معجم البلدان : ياقوت الحموي ، مطبعة السعادة ، ط ١، ١٣٢٤هـ .
- المعجم الكبير : الطبراني ، أحمد بن سليمان ، ت٣٦٠هـ ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الموصل ، ١٩٨٤- ١٩٩٠.
- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، ت١٩٨٧م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (لا .ت) .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة الشعب ، القاهرة ، (لا .ت) .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- المعمرون والوصايا: أبو حاتم السجستاني، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (لا، ت).
- المفصل: الزمخشري، تحقيق: ج١ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، (لا، ت).
- المفضليات: الضبي، المفضل بن محمد، ت ١٧٨ ه، تحقيق: محمد محمود شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (لا.ت).
- المقتطف من تاريخ اليمن: الجرافي، عبد الله عبد الكريم، ت١٣٩٧هـ، دار الكتاب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- المقرب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
- المقصور والممدود: ابن السكيت، تحقيق: د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- المقصور والممدود: نفطويه، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد، ت٣٢٣هـ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠هـ.

- الممتنع في التصريف : ابن عصفور ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، بيروت ، ط ٣، ١٣٩٨هـ .
- الممدود والمقصور : الوشاء ، أبو الطيب محمد بن أحمد ، ت٣٢٥هـ ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بمصر ، ١٩٧٩م .
- منثور الفوائد : أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ١، ١٤١٠هـ .
- المنصف : ابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، ط ١، ١٣٧٠هـ .
- المنقوص والممدود : الفراء ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٧هـ .
- الموضح في التجويد : القرطبي ، عبد الوهاب بن محمد ، ت٤٦١هـ ، تحقيق : د .غانم قدوري الحمد ، الكويت ١٩٩٠م .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها : الشيرازي ، نصر بن علي بن محمد ، ت٥٦٥هـ ، تحقيق : د . عمر حمدان الكبيسي ، جده ، ط ١، ١٤١٤هـ .
- الموطأ : الإمام مالك ، ت١٧٩هـ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر ، ١٩٥١م .

(ن)

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ابن تغري بردي ، أبو المحاسن يوسف ، ت٨٧٤هـ ، مصورة عن طبعة دار الكتب (لا . ت) .
- نسب قريش : الزبيري ، المصعب بن عبد الله ، ت٢٣٦هـ ، تحقيق : بروفنسال ، دار المعارف بمصر ، (لا . ت) .
- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، تصحيح الضباع ، مطبعة مصطفى محمد بمصر ، (لا . ت) .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ، ١٤٠٧هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير ، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ، ت٦٠٦هـ ، تحقيق : محمود الطناحي ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، ١٩٦٣-١٩٦٥م .
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، ت٢١٥هـ ، تحقيق : د .محسن عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، ط ١، ١٤٠١هـ .

(هـ)

- هجر العلم ومعاقله في اليمن : الأكوع ، دار الفكر ، بيروت ط ١، ١٤١٦هـ .
- هدية العارفين : البغدادي ، إسماعيل باشا ، استانبول ١٩٥٥م .
- همع الهوامع : السيوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط ١، ١٤٠٠هـ .
- الوافي بالوفيات : الصفدي ، خليل بن أيبك ، ت٧٦٤هـ ، منشورات المعهد الألماني للدراسات الشرقية في بيروت ١٩٣١م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت٦٨١هـ ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، (لا . ت) .

(ي)

- اليمن عبر التاريخ : أحمد حسين شرف الدين ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، ط ٢، ١٣٨٤هـ .
- اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة : م . ب . بيوتروفسكي ، تعريب محمد الشعيبي ، دار العوده ، بيروت ١٩٨٧م .

* * *

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

الجزء الثاني

* * *